

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كلية التربية
قسم الدراسات الإسلامية
شعبة الحديث والتفسير

مسائل مصطلح الحديث عند الحافظ ابن عبد البر الأندلسي

(٣٦٨-٤٦٣هـ)

جمع وترتيب ودراسة

بحث مقدم

استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

إعداد الطالب

إبراهيم بن حسيان بن إبراهيم العنزي

إشراف الدكتور

عبد الله مرحول السوالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الثقافة الإسلامية

شعبة (التفسير والحديث)

(إجازة)

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (تخصص حديث)

إعداد الطالب

نوقشت هذه الرسالة في يوم الأحد الموافق ١٥ / ٢ / ١٤٤٠ هـ

وتم إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة

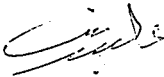
التوقيع



١- د. عبدالله مرحول السوالمة مشرفاً ومقرراً



٢- أ.د. محسن محمد عبد الناظر عضواً



٣- د. عبد الغني أحمد التميمي عضواً

العام الجامعي ١٤١٩ هـ / ١٤٤٠ هـ

عبد الله

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . . . أما بعد :

لقد هيا الله لدينه وشرعه من يبلغه على مرّ الدهور والعصور ، ومن يتسابق لخدمته وبذل النفس والنفيس لعرضه للخلق على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم ، ففي كل صقع من أصقاع الأرض إمام مجدّ ، وجهيد مجتهد في تفاصيل هذا الدين ، والبحث في معرفة أسرارهِ وخفائهِ ، ومحاسنهِ وأحكامهِ ، وتبيينهِ للناس لتقام عليهم الحجة ، وتصل إليهم الرسالة ، فالحمد لله " الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل ، بقايا من أهل العلم يدعون هن ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويصبرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس ، وأقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عقال الفتنة . . " (١).

وقد أظهر الله في بلاد الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين علماً سارت بذكره الركبان ، وامتد علمه في كل مكان ، بل واستفاد الناس من غزير علمه عبر القرون وأصلح الله به كل جاهل ومفتون ، أعني الإمام ابن عبد البر (ت ٤٦٣) حافظ المغرب رحمه الله .
لقد صنف رحمه الله العديد من الكتب ، كل كتاب منها درة نفيسة ، وثروة عزيزة يتسابق لاقتنائها العلماء ، فهو الوند الراسي في كثير من الفنون ، وهو الموسوعة السائرة ، والخزينة المحفوظة ، قال الناظم فيه وفي كتبه :

يا من يسافر في الحديث مشرقاً ومغرباً في البحر بعد البر

(١) من كلام الإمام أحمد في مقدمة كتابه " الرد على الزنادقة والجهمية " ضمن عقائد السلف ، ص : (٥٢) .

ما أن يرى أبدا لكتب صاغها بالغرب حافظها ابن عبد البر
ومن الفنون التي برع فيها حتى عرف بها أكثر من غيرها علم الحديث ، وقد لقب بحافظ
المغرب ، وأشهر ما صنف في هذا العلم سفره الثمين الذي قال فيه ^(١) :
سمير فؤادي مذ ثلاثين حجة وصاقل ذهني والمفرج عن همي
بسطت لهم فيه كلام نبهم لما في معانيه من الفقه والعلم
وهذا الكتاب هو التمهيد ، وله كتب أخرى غيره في هذا الفن سيأتي تفصيلها إن شاء الله
تعالى .

موضوع البحث :

لقد اشتهر ابن عبد البر عند أهل العلم شهرة عظيمة في عامة العلوم ، وعلى الخصوص
علم الحديث ، وأثنوا عليه به ثناء هو أهله . قال فيه الذهبي : " الإمام العلامة ، حافظ المغرب
، شيخ الإسلام ابن عبد البر " ^(٢) وقال ابن خلكان : " إمام عصره في الحديث والأثر وما
يتعلق بهما " ^(٣) ، قال أبو الوليد الباجي : " لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في
الحديث وهو أحفظ أهل المغرب " ^(٤) ، وقال صاحب المغرب في حلى المغرب : " الحافظ أبو
عمر يوسف بن عبد البر النمري إمام الأندلس في علم الشريعة ورواية الحديث ، وفاضلها
الذي حاز قصب السبق . . . انظر إلى آثاره تغنيك عن أخباره " ^(٥) . . إلى آخر ما قالوا فيه
رحمه الله .

بناء على ما تقدم من الثناء على هذا الحافظ العظيم ، وعلى علمه وجهوده البارزة في علم
الحديث الذي برع فيه وألف أشهر مؤلفاته فيه ، وجدت نفسي مشدودا لها ، مقبلا عليها ،

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي (٤٤٨/٢٤) ، وفيات
الأعيان ، لابن خلكان (٥٦/٦) .

(٢) سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٥٣/١٨) .

(٣) وفيات الأعيان ، لابن خلكان (٦٦/٧) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٥٧/١٨) .

(٥) المغرب في حلى المغرب ، لابن سعيد (٤٠٧/٢) — (٤٠٨) .

ومن خلال قراءتي في مؤلفات هذا الإمام الجهد وجدته يقرر أصولاً عظيمة في علم المصطلح ، وقضايا هامة في هذا الفن ، وتأصيلات سنية ، وتقعيدات رائعة لم يسبق إلى بعضها ذكرها في التمهيد وفي بطون كتبه الأخرى ، فرأيت أن أجمع كلامه في هذا الفن ، وأبين ما انفرد به عن غيره ، وما اختاره ورجحه ، وما تعقب فيه ، لا سيما وأنه عاش في القرن الرابع والخامس الهجريين ، فهو من المؤصلين السابقين في هذا الفن. ومما أقوم به أيضاً ، الموازنة بين آرائه وآراء غيره من علماء الحديث مبيناً التقاءاته معهم وانفرداته عنهم. وعلى الرغم من اهتمام ابن عبد البر بالحديث وعلومه ، وضلوعه في مسائله ، إلا أنه لم يفرد في مصطلح الحديث كتاباً خاصاً ، وإنما ذكر بعض مسائل من المصطلح في مقدمة التمهيد ، كما انه ذكر مسائل كثيرة متناثرة في ثنايا كتبه الأخرى وفي التمهيد ، وهذه المسائل جديرة بالجمع والترتيب لتكون قالبا علميا واحدا نافعا لطلاب الحديث وعلومه .

أهمية البحث وقيمه العلمية :

١- جمع وترتيب مسائل علوم الحديث عند ابن عبد البر وبخاصة تأصيلاته وتقعيداته في مكان واحد ، بعد أن كانت مفرقة في بطون مؤلفاته مما يتسنى للباحثين الوقوف عليها والإفادة منها بسهولة ويسر .

٢- بيان انفرداته واختياراته ، ومن وافقه وخالفه فيها ، وهذا يتضح بالمقارنة بين أقواله وأقوال من سبقه ومن عاصره ومن أتى بعده .

٣- الإسهام في الكشف عن جهود ابن عبد البر في هذا العلم وبيان الارتباط الوثيق بين الحركة العلمية في المشرق والمغرب وأهمها تنتميان إلى حضارة إسلامية واحدة .

٤- وجود الكثير من المسائل التي تكلم عليها ابن عبد البر في فن المصطلح ، واذكر هنا نماذج منها على سبيل التمثيل :

١- قال في خبر الواحد بعد ذكره لأقوال أهل العلم : " والذي نقول به : أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعا ودينا في معتقده على

ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرنا ، وبالله التوفيق " (١) .
وقال أيضاً : " ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوباً في كتاب
الله أو صح عن رسول الله ﷺ أو اجتمعت عليه الأمة ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك
كله أو نحوه يسلم له ولا ينظر فيه " (٢) .

٢- قال في الإسناد المعنعن : " اعلم — وفقك الله — أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث ،
ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ، ومن لم يشترطه فوجدتهم اجمعوا على
قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهي :
(أ) عدالة المحدثين في أحوالهم .

(ب) لقاء بعضهم بعضاً بمجالسة ومشاهدة .

(ج) وأن يكونوا برآء من التدليس . والإسناد المعنعن : فلان عن فلان عن فلان عن فلان
" (٣) قلت : وقد نوقش في دعوى الإجماع ولم تسلم له " (٤) .

٣- قال في المرسل : " فأما المرسل فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي
الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أو أبو أمامة ابن سهل بن
حنيف أو عبد الله بن عامر بن ربيعة ومن كان مثلهم قال رسول الله ﷺ (٥) قلت : وقد
ناقشه ابن حجر في تمثيله بعبيد الله بن عدي بن الخيار " (٦) .

٤- قوله في المنقطع : " المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء كان يعزي إلى النبي ﷺ أو
إلى غيره " (٧) .

(١) التمهيد (٨/١) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ، لابن عبد البر ص : (٤١٧) .

(٣) التمهيد (١٢/١) .

(٤) انظر ص (٤٢٥) من هذا البحث .

(٥) التمهيد (١٩/١) .

(٦) انظر ص (٤٥٢) من هذا البحث .

(٧) التمهيد (٢١/١) .

وقد اعترض عليه كذلك في هذا التعريف ^(١) .

٥- قوله في المسند : " فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة " ^(٢) .

ولم يسلم له هذا التعريف أيضا وانتقد عليه ^(٣) .

٦- قوله في زيادة الثقة : " إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبت عنه ، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف ، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها " ^(٤) .

٧- قوله في الحديث الضعيف وحكم العمل به : " وأهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام " ^(٥) .

٨- قوله في حكم الرواية بالمعنى : " والذي عليه العلماء استحاجة الإتيان بالمعاني دون الألفاظ ممن يعرف المعنى ، روي ذلك عن جماعة منهم منصوصا " ^(٦) .

وقال أيضا : " وفي قوله : مثل أو قريب من فتنة الدجال ، دليل على أنهم كانوا يراعون الألفاظ في الحديث المسند وهذا في طائفة من أهل العلم ، وطائفة يجيزون الحديث بالمعاني ، وهذا إنما يصح لمن يعرف بالمعاني ومذاهب العرب ، وهو مذهب ابن شهاب ، وعطاء ، والحسن ، وجماعة غيرهم ، وكان مالك لا يجيز الإخبار بالمعاني في حديث رسول الله ﷺ لمن قدر على الإتيان بألفاظه " ^(٧) .

٩- قوله في الجرح والتعديل في (قول العلماء بعضهم في بعض) : قال : " هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس ، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك ، والصحيح في هذا الباب ، أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم أمانته ، وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت

(١) انظر ص (٤٤٨) من هذا البحث .

(٢) التمهيد (٢١/١) .

(٣) انظر ص (٤٤٥) من هذا البحث .

(٤) التمهيد (٣٠٦/٣) .

(٥) التمهيد (١٢٧/١) .

(٦) التمهيد (٢٦/٦) .

(٧) التمهيد (٢٤٨-٢٤٧/٢٢) .

فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بيينة عادلة تصح بها جرحته عن طريق الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة ، لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر ، وأما من لم تثبت إمامته ، ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته ، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه " (١) .

١٠- قوله في بعض المسائل الجزئية من مسائل المصطلح :

أ- قوله في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : " حديث عمرو بن شعيب عندنا صحيح " (٢) ، " حديث عمرو بن شعيب مقبول " (٣) .

ب- قوله في سماع الحسن عن سمرة : " سماع الحسن من سمرة صحيح " (٤) .

١١- ذكره لأمثلة كثيرة لأحاديث من أبواب المصطلح : (وذلك في قوله) : " هذا حديث

مشهور " (٥) ، " حديث محفوظ " (٦) ، " إسناده جيد " (٧) ، " منسوخ " (٨) ، " إسناده حسن " (٩) ، " الآثار المتواترة الصحاح " (١٠) ، " والصحيح أنه موقوف " (١١) ، " روي بإسناد منقطع " (١٢) ، " صحيح ولا مطعن فيه لأحد " (١٣) ، " هو قول شاذ مجهول " (١٤) . وهذا غيض من

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٠٣) .

(٢) الاستذكار إجماع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لابن عبد البر (٣٢٧/١٦) .

(٣) الاستذكار (١٢٧/٢٠) .

(٤) الاستذكار (٧٤/١٤) .

(٥) الاستذكار ، (٨٧/٢٠) .

(٦) الاستذكار ، (٢٨٦/٢٥) .

(٧) الاستذكار (٢٦١/٢٧) .

(٨) الاستذكار (٣٢٨/٤) .

(٩) الاستذكار (٨٣/٣) .

(١٠) الاستذكار ، (٣١٤/٨) .

(١١) الاستذكار ، (١٥٤/٦) .

(١٢) الاستذكار ، (١٢٥/١٩) .

(١٣) الاستذكار ، (٩/٩) .

(١٤) الاستذكار ، (٢٦٦/١٦) .

فيض .

فهذه بعض النماذج المتفرقة من كلام ابن عبد البر في مصطلح الحديث تبين ما ذكرته وبالله التوفيق .

أسباب اختيار الموضوع :

١- المنزلة التي وصل إليها الحافظ ابن عبد البر في علم الحديث وعلومه رفيعة المستوى ، عالية القدر ، لذا فهي تشد كل باحث للاطلاع في مؤلفاته القيمة ، فأحببت أن يكون ميدان دراستي فيها .

٢- تقدم ابن عبد البر كغيره من الأوائل (ت ٤٦٣هـ) يكسب أقوالهم قسوة ومتانة ، ويستند عليها المتأخرون لعمقها وأصالتها فكان هذا في الاعتبار عند تقديم هذه الدراسة .

٣- عدم إفراط هذا الموضوع — أعني مصطلح الحديث عند ابن عبد البر — بدراسة خاصة مع أهميته ، واحتياج الباحثين في علم الحديث له ، وقد سألت ونجحت قدر وسعي علي أحد من تقدمني بهذا البحث فلم أجد أحدا .

٤- وجود اعتراضات ، ومناقشات على بعض أقوال ابن عبد البر في هذا العلم كما تقدم التمثيل على بعض منها ، مما يستدعي النظر فيها وتحرير الخلاف والوصول إلى وجه الحق .

٥- وجود مؤلفات كثيرة له في علم الحديث ، ذكر فيها من علوم الحديث الشيء الكثير مثل : التمهيد ، الاستذكار ، جامع بيان العلم وفضله . . . وغيرها .

منهج البحث :

١- قمت بذكر نبذة كافية عن عصر ابن عبد البر من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية، معتمدا على أهم المراجع الأندلسية.

٢- قمت بإيراد ترجمة وافية عن حياة ابن عبد البر شاملة لمولده ونشأته وأسرته وطلبه للعلم ورحلاته وأشهر شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ومؤلفاته ووفاته من كتب التراجم المختلفة.

٣- بينت جهوده في علم الحديث رواية ودراية وأسبقت ذلك بمقدمة عن علم مصطلح الحديث وتطوره إلى عصر الحافظ ابن عبد البر.

٤- جمعت أقوال ابن عبد البر في مصطلح الحديث من بطون كتبه المتفرقة، وخاصة ما لها علاقة مباشرة في علوم الحديث كالتمهيد والاستذكار وجامع بيان العلم وفضله والاستغناء والاستيعاب.

٥- رتب المادة العلمية المجموعة وقسمتها إلى أنواع مستأنسا بما هو موجود في كتب المصطلح وقد استفدت من ترتيب الحافظ ابن الصلاح وتراجمه في كتابه علوم الحديث (المقدمة).

٦- قمت بدراسة ميدانية واسعة للمصطلحات التي يستعملها الحافظ ابن عبد البر في كتبه دون أن يذكر تعريفها -وهي أكثر مما عرفها- كالشاذ والمنكر والمعضل والمتواتر والغريب والمشهور والمضطرب والمدرج... إلخ، ثم جمعت هذه التطبيقات وأعملت فيها النظر واستخلصت مقصوده فيها قدر جهدي، ثم رتبته هذه التطبيقات حسب موضعها من الأنواع السابقة مقدما ذلك بالنتيجة التي توصلت إليها في معنى هذا المصطلح.

٧- درست هذه المادة العلمية المجموعة في مصطلح الحديث ثم نظرت في الكتب المؤلفة في المصطلح قبل الحافظ ابن عبد البر وبعده، ثم توصلت إلى معرفة الجديد الذي أضافه ابن عبد البر لعلم المصطلح، وتأثيره في هذا العلم على من جاء بعده.

٨- وازنت بين أقوال ابن عبد البر في المصطلح وبين أقوال العلماء الآخرين، ثم ذكرت ما تبين من اختياراته وترجيحاته وانفراداته عنهم.

٩- قسمت البحث إلى مقدمة وأبواب وفصول تشمل عددا من المباحث، وختمت البحث بخلاصة تتضمن النتائج التي توصلت إليها.

١٠- عزوت الآيات القرآنية بذكر مكانها في القرآن الكريم، وذلك ببيان السورة ورقم الآية.

١١- عزوت الأحاديث إلى مصادرها الأصلية فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فإني اكتفي بالعزو إليه وما كان في غيرهما فإني اكتفي بعزوه إلى أصحاب السنن الأربعة، وأنقل بعض أقوال أهل العلم على هذه الأحاديث أحيانا. وما لم أجده فيها أعزوه إلى المصادر الحديثية التي أخرجته مع كلام أهل العلم عليه دون توسع.

١٢- عزوت الآثار في الغالب إلى كتب ابن عبد البر حيث ذكرها مسندة، وأحيانا أعزو إليه

وإلى غيره.

١٣- حذفت أسانيد الأحاديث والآثار التي يخرجها ابن عبد البر مسندة، معبرا عن ذلك (بسنده).

١٤- وضعت فهرسا للمصادر والمراجع وآخر للأعلام الوارد لهم ترجمة في البحث.

١٥- وضعت أيضا فهراس علمية للأماكن والبلدان والكلمات الغريبة والموضوعات.

خطة البحث :

يتكون البحث من: مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، ومن ثم الفهارس العلمية، وتفصيلها كالآتي:

١- المقدمة وفيها:

أ- أهمية الموضوع.

ب- أسباب اختيار الموضوع.

ج- خطة العمل في البحث.

٢- الباب الأول: حياة المؤلف ابن عبد البر وجهوده الحديثة:

ويدخل تحت هذا الباب فصلان هما:

الفصل الأول: دراسة عن المؤلف وحياته.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: عصر المؤلف من الناحية العلمية.

المبحث الثالث: اسم المؤلف، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الرابع: مولده، ونشأته، وأسرته، ووفاته.

المبحث الخامس: طلبه للعلم، ورحلاته.

المبحث السادس: أشهر شيوخه، وتلاميذه.

المبحث السابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن: مؤلفاته.

الفصل الثاني: جهود ابن عبد البر الحديثية، من خلال مؤلفاته المتعلقة بعلم الحديث وأهميتها.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة في مصطلح الحديث حتى عصر الحافظ ابن عبد البر.

المبحث الثاني: جهوده في علم الحديث رواية.

المبحث الثالث: جهوده في علم الحديث دراية.

تنبيه: سوف أسلك في هذا الفصل مسلك الاختصار.

٣- الباب الثاني: مصطلح الحديث عند ابن عبد البر، أقواله، وآراؤه في مصطلح الحديث.

وسوف تكون هذه الأقوال مرتبة على الأنواع مستأنسا بما هو موجود في كتب المصطلح. الأنواع الموجودة عند الحافظ ابن عبد البر:

النوع الأول: الصحيح .

النوع الثاني: الحسن.

النوع الثالث: الضعيف.

النوع الرابع : المتصل.

النوع الخامس: المسند، المرفوع.

النوع السادس: الموقوف.

النوع السابع: المرسل.

النوع الثامن: المنقطع.

النوع التاسع: المعضل.

النوع العاشر: التدليس.

- النوع الحادي عشر: الشاذ والمنكر.
- النوع الثاني عشر: زيادات الثقات .
- النوع الثالث عشر: المعلن .
- النوع الرابع عشر: المضطرب .
- النوع الخامس عشر: المدرج.
- النوع السادس عشر: الموضوع.
- النوع السابع عشر: المقلوب.
- النوع الثامن عشر: صفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل.
- النوع التاسع عشر: كيفية سماع الحديث وتحمله.
- النوع العشرون: كتابة الحديث.
- النوع الحادي والعشرون: صفة رواية الحديث وشرط أدائه.
- النوع الثاني والعشرون: آداب طالب الحديث.
- النوع الثالث والعشرون: آداب المحدث.
- النوع الرابع والعشرون: آداب مشتركة بينهما.
- النوع الخامس والعشرون : أخبار الآحاد وحجيتها.
- النوع السادس والعشرون: المتواتر.
- النوع السابع والعشرون: ناسخ الحديث ومنسوخه.
- النوع الثامن والعشرون: المصحف.
- النوع التاسع والعشرون: مختلف الحديث.
- النوع الثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .
- النوع الحادي والثلاثون رواية الأكابر عن الأصاغر والنظير عن النظير.
- النوع الثاني والثلاثون: رواية الأبناء عن الآباء.

فوائد حديثة متفرقة.

٤- الباب الثالث بيان الجديد عند ابن عبد البر وأثره على من بعده وانفراداته واختياراته.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: بيان ما هو الجديد عند ابن البر وأثره على من بعده.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بيان ما هو الجديد عند ابن عبد البر.

المبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده في المصطلح.

الفصل الثاني: اختياراته وانفراداته في مسائل المصطلح.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجيحاته واختياراته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال

العلماء الآخرين.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: حكم العمل بالحديث الضعيف.

المطلب الثاني: التدليس والمذاهب في حده .

المطلب الثالث: تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال .

المطلب الرابع: المعنعن والمذاهب فيه.

المطلب الخامس: المؤنن والمذاهب فيه.

المطلب السادس: حكم زيادات الثقات.

المطلب السابع: حكم ما سكت عليه أبو داود.

المبحث الثاني: انفراداته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء الآخرين

وبيان الراجح في ذلك.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: المسند .

المطلب الثاني: المنقطع.

المطلب الثالث: المرسل.

المطلب الرابع: العدالة.

المطلب الخامس: مجهول العين.

المطلب السادس: الشرط في قبول الإجازة.

الخاتمة:

وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث في مصطلح الحديث عند

ابن عبد البر.

**** الفهارس: وتشتمل على :**

*فهرس الآيات.

*فهرس الأحاديث.

*فهرس الآثار .

*فهرس الأعلام الوارد لهم ترجمة في البحث.

*فهرس الكلمات الغريبة.

*فهرس الأماكن والبلدان.

*فهرس المصادر والمراجع .

*فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير:

الشكر والثناء لله تعالى على ما وفق وأعان ويسر لعمل هذا البحث ثم أشكر شيخني

الفاضل الدكتور عبدالله بن مرحول السوالمة الذي كان مشرفا علي في هذه الرسالة والذي

أتخفي بنصائحه وتوجيهاته وآرائه السديدة وملاحظاته العالية وتشجيعه المتواصل وبذله الكثير

من وقته وراحته لمتابعة هذه الرسالة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعا ومتابعتها

خطوة خطوة. فجزاه الله على ما قدم خير الجزاء وجعله في موازين أعماله يوم يلقاه. وصلى
الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباب الأول

حياة الحافظ ابن عبد البر وجهوده الحديثية

وفيه فصلان :

الفصل الأول : دراسة عن ابن عبد البر وحياته .

الفصل الثاني : جهوده الحديثية من خلال مؤلفاته المتعلقة بعلم الحديث وأهميتها .

الفصل الأول

دراسة عن الحافظ ابن عبد البر وحياته

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية .

المبحث الثاني : عصر المؤلف من الناحية العلمية .

المبحث الثالث : اسم المؤلف ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .

المبحث الرابع : مولده ، ونشأته ، وأسرته ، ووفاته .

المبحث الخامس : طلبه للعلم ، ورحلاته .

المبحث السادس : أشهر شيوخه وتلاميذه .

المبحث السابع : مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه .

المبحث الثامن : مؤلفاته .

المبحث الأول

عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية

حال الأندلس في القرن الرابع الهجري:

كان الحظ حليفا لأهل الأندلس في مطلع القرن الرابع الهجري إذ تولى البلاد الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر الذي " ووجد الأندلس مضطربة بالمخالفين ، مضرمة بنيران المتغلبين فأطفأ تلك النيران ، واستنزل أهل العصيان ، واستقامت له الأندلس في سائر جهاتها بعد نيف وعشرين سنة من أيامه ، ودامت أيامه نحو خمسين سنة استفحل فيها ملك بني أمية بتلك الناحية ، وهو أول من تسمى منهم بالأندلس بأمر المؤمنين ^(١) " وكان ذكيا عاقلا سياسيا محكما استطاع أن يهيئ للناس الأمن والاستقرار والازدهار الحضاري في كافة الميادين ، " توفي الناصر لدين الله ثاني أو ثالث شهر رمضان من عام خمسين وثلاثمائة أعظم ما كان سلطانه وأعز ما كان الإسلام بملكه " ^(٢) .

واستمر حسن السعد ، ولطف المقادير على أهل الأندلس وذلك حين تولى الخلافة المستنصر بالله ، والذي كان وليا للعهد عند الناصر ، فجرى على سلك أبيه ولم يفقد من ترتيبه شيء ، وقام بأعباء الملك خير قيام ، واطمئن الناس وعمهم رغد العيش وطيب المقام وكان " حسن السيرة ، مكرما للقدامين عليه ، جمع من الكتب ما لا يحصى ولا يوصف كثرة ونفاة ، حتى قيل إنها كانت أربعمئة ألف مجلد وإنهم لما نقلوها أقاموا ستة أشهر في نقلها ، وكان عالما نبيها ، صافي السيرة " ^(٣) ، وكان محبا للعلماء ومجالس العلم وقد تتلمذ على كثير منهم ، وتوفي رحمه الله بقصر قرطبة ثاني صفر سنة ست وستين وثلاثمائة لست عشرة سنة من خلافته ^(٤) ، وقبل وفاته عهد بالأمر بعده إلى ابنه الصبي الصغير هشام بن الحكم وكانت سنة تسع سنين وأشهد على هذا العهد أكابر رجال دولته وعلمائها وفقهاءها وكان

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني (٣٣٠/١ - ٣٣١)

(٢) نفح الطيب (٣٥٥/١)

(٣) نفح الطيب (٣٧١/١)

(٤) نفح الطيب (٣٧٢/١)

من حملتهم والد ابن عبد البر (١).

وعقدت البيعة لهشام بعد وفاة والده سنة (٣٦٦هـ) ولما لم يكن بإمكانه حكم البلاد فقد كان يتولاه حاجبه جعفر المصحفي ، وزيره محمد بن أبي عامر . وسما لابن أبي عامر أمل في التغلب على هشام لمكانه في السن ، وثاب له رأي في الاستبداد فمكر بأهل الدولة وتجرّد لرؤسائها ممن عانده وزاحمه فمال عليهم ، وحطهم عن مراتبهم ، وقتل بعضا ببعض كل ذلك عن هشام وخطه وتوقيعه حتى استأصلهم وفرق جموعهم ، وأول ما بدأ بالصقالبة الخصيان الخدام بالقصر ، فحمل الحاجب المصحفي على نكبتهم فنكبهم ، وأخرجهم من القصر ، وكانوا ثمانمائة أو يزيدون ، ثم أصره إلى غالب مولى الحكم وبالح في خدمته والتصح له ، واستعان به على المصحفي فنكبه ومحا أثره من الدولة ، ثم استعان على غالب بجعفر بن أحمد بن علي بن حمدون . . . ثم قتل جعفرا بمالأة ابن عبد الودود وابن جهور وابن ذي النون وأمثالهم من أولياء الدولة من العرب وغيرهم (٢) ، وفي هذه الفترة التي تلت وفاة المنتصر وبيعة هشام ، وكانت فيها تحركات المنصور ابن أبي عامر للاستيلاء ، ولد الحافظ ابن عبد البر في كنف والده الفقيه (سنة ٣٦٨هـ) ، واستقبل أيام حياته في ظلال الدولة العامرية كما سيأتي .

ثم لما خلا الجو للمنصور بن أبي عامر من أولياء الخلافة والمرشحين للرياسة رجع إلى الجند ، فتم له ما أراد من الاستقلال بالملك والاستبداد بالأمر وذلك سنة (٣٧٢هـ) وبين لنفسه مدينة لنزله سماها الزاهرة ، ونقل إليها خزائن الأموال والأسلحة وقعد على سرير الملك ، وأمر أن يحيا بتحية الملوك وتسمى بالحاجب المنصور ، وغلب على المؤيد هشام بن الحكم ، ومنع الوزراء من الوصول إليه إلا في النادر من الأيام يسلمون وينصرفون ، وأرضخ للجند في العطاء ، وأعلى مراتب العلماء ، وقمع أهل البدع ، وكان ذا عقل ورأي وشجاعة وبصر بالحروب ودين متين ، غزا ستا وخمسين غزوة في سائر أيام ملكه لم تنتكس له فيها راية ولا

(١) انظر ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ، ليث سعود حاسم ص (١١٢).

(٢) نفح الطيب (٣٧٢-٣٧٥) نقلا عن ابن خلدون في تاريخه ، نفح الطيب (٣٧٦/١) نقلا عن ابن سعيد في

المغرب . باختصار وتصرف يسير.

أخل له جيش ، وما أصيب له بعث ، وما هلكت له سرية . . . وهلك المنصور أعظم ما كان ملكا وأشد استيلاء سنة أربع وتسعين وثلثمائة ، بمدينة سالم منصرفه من بعض غزواته ودفن هنالك وذلك لسبع وعشرين سنة من ملكه ^(١)

ولما توفي المنصور قام بالأمر بعده ابنه عبد الملك المظفر ، والذي سار على منهج أبيه في السياسة وضبط الأمور ، وحب الجهاد والغزو ، وكان أيامه خيراً وبركة على أهل الأندلس ورخاء وأمنًا واطمئنانًا ، ومرقاً آمناً لأهل العلم وساحة رحبة للتحصيل والبذل ، ولكن سلطته لم تدم إلا سبع سنين إذ مات سنة تسع وتسعين وثلثمائة في الحرم ^(٢) ، وكان ابن الحافظ ابن عبد البر حينئذ قد جاوز الثلاثين من عمره ، وقد عاش حياة آمنة مستقرة مليئة بالعلم والتحصيل ، في جو علمي مزدهر وتحوطه عناية الدولة العامرية بعد عناية الله وقد تهيأ له بذلك الزمن الكافي للتحصيل وصادف ازدهار ووفرة العلماء . ولكن هذا الجو العبق بالعلم والمنعم بالأمن والرخاء لم يدم وهذه سنة الله في الخلق ، فقد تبدل الأمن إلى خوف وتعطل تيار التقدم وهذأت عجلة العلم والتحصيل ، وتحول الرخاء إلى فقر وجوع كما سيأتي في أحداث الفتنة المبيرة .

تولى الأمر بعد المظفر أخوه عبد الرحمن ، وتلقب بالناصر لدين الله وكان متهتكاً فاسقاً، منغمساً في الملذات ، مرتكباً للمنكرات، غير مبال بمعالي الأمور، وسار على منوال أبيه وأخيه في الحجر على الخليفة هشام والاستقلال بالملك دونه ، ثم بدا له رغبة في تحول الخلافة إليه ، فطلب من هشام المؤيد أن يوليئه عهده فأجابته ، وكان هذا الفعل سبب نقمة أهل الدولة عليه والسبب الأول في انقراض دولته ، إذ أسف الأمويين والقرشيون من ذلك واجتمعوا لشأنهم في وضع بعض رجالا قه مكرهه ، وأجمعوا أمرهم في غيبة عبد الرحمن ببلاد الجلالقة في غزاة خرج لها ، فوثبوا على صاحب الشرطة وقتلوه سنة تسع وتسعين وثلثمائة ، وخلعوا هشاماً المؤيد وبايعوا محمد بن هشام بن عبد الجبار بن أمير المؤمنين الناصر لدين الله من أعقاب الخلفاء

(٢) نفع الطيب (٣٧٢/١-٣٧٥) نقلاً عن ابن خلدون في تاريخه ، نفع الطيب (٣٧٨/١) نقلاً عن ابن سعيد في المغرب .

(٣) انظر: نفع الطيب (٤٠٠/١) .

ولقبوه المهدي بالله ، فوصل الخبر إلى الحاجب عبد الرحمن بن المنصور بمكانه من الثغر ، ففترق الناس من حوله ، حتى لم يبق إلا القليل فلما وصل إلى قرطبة تسلل عنه من معه وبايعوا المهدي ، وقتل عبد الرحمن وحمل رأسه إلى المهدي وذهبت الدولة العامية كأن لم تكن والله الملك يعز من يشاء ويذل من يشاء وهو على كل شيء قدير ^(١) .

بداية الفتنة :

تولى ابن عبد الجبار الأموي الأمر بعد انقضاؤه على عبد الرحمن وقتله ، وقد خرج أهل الأندلس بذلك ورجوا استقرار الأوضاع ، وحلول الأمن وأقيمت الأفراح وفرقت الهدايا بهذه المناسبة ، ولكن الفرحة المنتظرة لم تكتمل إذ كان ابن عبد الجبار من أهل الدعارة المتهتكين ، وكان مجاهرا بالفسق مظهرا للخلاعة لا يفيق من سكر ولا يبرع عن منكر بالنساء والصقالبة وكان مقربا لطعام الناس من الزبالين والحرفيين ممن ليس لهم في السياسة فكر صائب ولا نظير راجح، ومحتقرا للبربر دون تمييز، وهذه الحال دعت هشام ابن سليمان للاجتماع مع البربر لإزالته ، ولكن فشلت المحاولة ونتج عنها مقتل هشام واشتعال الفتنة بين أهل قرطبة والبربر ، والتي أشعلها ابن عبد الجبار إذ أمر أن ينادي في الناس من أتى برأس بربري فله كذا ^(٢) . قلل ابن عذارى : " فكان هذا من فعل السفية ابن عبد الجبار ورأيه سبب الفساد والفتنة العظيمة الطويلة التي يسميها أهل الأندلس بالفتنة البربرية ، ولو سموها بفتنة ابن عبد الجبار لكان الأحق والأولى " ^(٣) فتسارع أهل قرطبة بعد مقولة ابن عبد الجبار في قتل من قدروا عليه فلم يبق تاجر ولا جندي إلا عمل بمجهوده في ذلك ، ودخلوا على وسنار البرزالي وكان ممن لسه آثار جميلة في الجهاد فذبح على فراشه في داره ، ودخلوا على رجل صالح فذبح في داره ونهبت ديار البربر ، وهتك حريمهم ، وسي نساؤهم وابعوهم في دار البنات وقتلوا النساء الحوامل . . وأمن أهل قرطبة في هذه القبائح حتى أخذهم الله بذلك عما قريب ومحققهم إلى

(١) انظر: نفح الطيب (١/٤٠٠، ٤٠٢).

(٢) انظر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي (٣/٨٠-٨١) .

(٣) البيان المغرب (٣/٧٦) .

الأبد^(١).

الانتقام البربري من أهل قرطبة :

خرج البربر هاربين بمن معهم ثم التفوا على سليمان بن الحكم وتسمى بالمستعين وانطلقوا معه يفاضون شائجه بن غرسية بن فردلند النصراني في مساعدتهم في إدخال المستعين إلى قرطبة مقابل تنازلات كبيرة ، فجاء معهم شائجه في عسكر عظيم من النصارى واحتل قرطبة ، فبرز إليهم المهدي (ابن عبد الجبار) فيمن كان معه من عسكره فهزمهم سليمان ، وقتل النصارى فيها يومئذ من أهل قرطبة نيفا على ثلاثين ألفا من المسلمين ، ووضع البربر السيف على أهل قرطبة فقتلوا منهم خلقا عظيما وغرق كثير منهم في الوادي وفي الجميع بسقوط بعضهم على بعض ، وبات الناس في سطوح دورهم في وجل وخوف^(٢) . " وكانت وقعة هائلة هلك فيها خلق من الأخيار والأئمة والمؤذنين وعانت البربر ، وعملت ما لا يعمله مسلم ، ونازلوا قرطبة سنة اثنتين وأربع مائة ، واشتد القحط والبلاء وفي الناس ، ودخل البربر بالسيف في سنة ثلاث ، فقتلوا حتى الولدان وهرب الخلق " (٣) ، " وبالجملة فالذي جرى على أهل الأندلس من جندها البربر لا يحد ولا يوصف ، عملوا ما يصنعه كفار الترك وأبلغ ، وأحرقوا الزهراء وجامعها وقصورها" (٤) .

الرئاسات المتابعة والفتن المتلاحقة :

استمرت الفوضى الشديدة في قرطبة ، وفقد الأمن والاستقرار ، وظهرت أجواء حالكة ، وظروف صعبة ، وتابعت الرئاسات على قرطبة مدة ثلاثة وعشرين سنة من بداية الفتنة البربرية (٣٩٩هـ) إلى (٤٢٢هـ) ولم يظهر في تلك الأيام خليفة يعيد الاستقرار والأمن والازدهار ، فهرب كثير من أهل العلم والفضل من قرطبة وكان منهم الحافظ ابن عبد البر إلى نواحيها المختلفة من بلاد الأندلس بحثا عن الأجواء الآمنة المعينة على العلم والتعلم ، وقد

(١) انظر: البيان المغرب (٨٠/٣-٨١) .

(٢) انظر: البيان المغرب (٨٢/٣، ٨٣، ٨٩) .

(٣) السير (١٣٠/١٧-١٣١) .

(٤) السير (١٣٣/١٧) .

ضاق أهل قرطبة برئاسات بني أمية المتتابعة عليهم إذ لم يأتهم ما يحقق مأمولهم من الارتياح ، ولم يكونوا بقدر المسئولية ، وكانوا وبالاً على الأمة بسوء تدبيرهم وانحلالهم ، لذلك اجتمع الملأ من أهل قرطبة بإبطال الخلافة الأموية ، وكان ذلك في " يوم الثلاثاء الثاني عشر لذي الحجة من سنة اثنين وعشرين " ^(١) " ونودي في الأسواق والأرباض لا يبقى بقرطبة أحد من بني أمية ولا يكنفهم أحد . . . فمن هذا التاريخ كثرت الفتنة وتمادت وانتزى كل أحد في موضعه واستبد رؤساء الأندلس وثوارها فيما في أيديهم من البلاد والمعازل وبغى بعضهم على بعض والله الحول والقوة " ^(٢) .

عصر الطوائف :

نشأ هذا العصر بعد اغتيال الدولة الأموية ، قال ابن عبد البر يصف ما حوله من واقعه : " وانقطع ملك بني أمية من الأندلس بعد الأربعمئة بأعوام يسيرة ، فصار كل من غلب منها على موضع ملكه واستبعد أهله ، وكثر فيها الأمراء فضعفوا وصاروا خولا للنصارى يؤدون إليهم أضعاف ما كان المسلمون يأخذون منهم " ^(٣) ، وقال الذهبي " وغلب على كل قطر متغلب تسمى بالمأمون ، ومنهم من تسمى بالمعتصم ، وآخر بالمتوكل ، حتى قال الحسن بن رشيق :

مما يزهدي في أرض الأندلس سماع معتصم فيها ومعتضد
ألقاب مملكة في غير موضعها كاهر يحكي انتفاخا صولة الأسد ^(٤)

لقد ورث الخلافة الأموية في الأندلس أكثر من عشرين حاكماً في أكثر من عشرين مقاطعة أو مدينة ، وهؤلاء الحكام منهم البربر ، ومنهم الصقالبة ، ومنهم العرب ، وكان بينهم نزاعات ومحاولات لكسب بعضهم البعض والتغلب عليه ، فنشأت بينهم حروب لم تنطفئ شعلتها طيلة السنوات التي حكموا فيها ، وكان منهم من يستعدي النصارى على أخيه المسلم ، فامتهن الإسلام عند بعضهم ، ودفعت الجزية من بعضهم للنصارى ، ومنهم من

(١) البيان المغرب (١٥٢/٣) .

(٣) القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالرحمن ص (٥٥) .

(٤) السير (١٤٤/١٧) .

تنازل عن بعض ممالكه لهم استعداداً على أخيه . ومع كل هذا لم تغل بعض المقاطعات الأندلسية من جوانب مشرقة ، وإعزاز للعلم وأهله ، واستقرار وأمن ورغد من العيش . كان ابن عبد البر ينتقل بين هذه الدويلات ، ويستقر حيث يطيب له المقام ويجد الجو الآمن والاهتمام بالعلم وأهله ، ويكون له دور مع السلطان في المناصحة والمخالطة الرفيعة ، فإن وجد شئ من المهانة هرب بعزته وكرامته شامخ الرأس ، عالي القدر .

قال أبو علي الغساني أحد طلابه يصف تنقلاته بين دول الطوائف بعد خروجه من قرطبة : " جلى عن وطنه ومنشئه قرطبة فكان في الغرب مدة ، ثم تجول إلى شرق الأندلس ، وسكن منه دانية ، وبلنسية ، وشاطبة ، وبها توفي رحمه الله " وتولى قضاء الأشبونة وشتيرين ^(١)

موقف ابن عبد البر من الحالة السياسية في عصره :

لم يكن ابن عبد البر ممن يلتفت إلى المناصب السياسية ، أو الوصول إلى الحظوة لدى السلاطين ، وإنما كان منهمكاً في العلم غائصاً في بحاره يتنعم بما فيه من جواهر المعرفة ، وكنوز الاطلاع ، وحوله طلابه ينهلون من وافر علمه ، وعميق فهمه .

ولم يكن كذلك منعزلاً عن السلطان عزلة تامة ، وإنما كان يخاطبه بنية المناصحة والتأثير ، دون أن يفتن بما عنده أو يتذلل له ، محتفظاً بهيئته ، وكرامة العلم فإن رأى أدنى مساس بذلك ابتعد وانتحي ، وقد عقد ابن عبد البر باباً " في ذم العالم على مداخلته السلطان الظالم " في كتابه " جامع بيان العلم " وأورد نصوصاً عن السلف تنهى عن ذلك وتبين خطورته ^(٢) ، ثم قال متوصلاً إلى قناعة علمية في هذا الشأن : " معنى هذا الباب كله في السلطان الجائر الفاسق ، فأما العدل منهم الفاضل فمداخلته ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل أعمال السير ، ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز إنما كان يصحبه جلة العلماء مثل عروة بن الزبير وطبقته وابن شهاب وطبقته . . وإذا حضر العالم عند السلطان غبا فيما فيه الحاجة وقال خيراً ونطق بعلم كان حسناً وكان في ذلك رضوان الله إلى يوم يلقاه ، ولكنها مجالس الفتنة فيها أغلب ،

(١) وفيات الأعيان (٦٧/٦٧)؛ السير (١٨/١٥٦)، وسيأتي قريباً تعريف هذه المدن الأندلسية.

(٢) انظر : جامع بيان العلم وفضله ص (٢٥٥-٢٦٤).

والسلامة منها ترك ما فيها " (٤) .

وكان ابن عبد البر ينحو في بعض الأحيان إلى جانب التأليف في النصح إذ ألف للمظفر بن الأفطس صاحب بطليوس كتابه الأدبي الرائع بحجة المجالس وفي طياته نصائح قيمة للسلطان لها أبلغ الأثر في توجيهه وتقويمه (٥) مما جعل المظفر يحبه ويدنيه إليه .

تولى ابن عبد البر في إمارة المظفر بن الأفطس قضاء الأشبونة وسترتين . ومنصب القضاء له دوره البارز في التوجيه والتأثير على المجتمع ، فكان لعالم مثل ابن عبد البر الدور الأكبر في نصح أكابر القوم وإنماء الوازع الديني في قلوبهم ، وقيادة دفة المجتمع إلى الخير . وسيأتي طرفا من مواقفه مع سلاطين عصره في مباحث لاحقة إن شاء الله .

الحالة الاجتماعية في عصره :

كان المجتمع الأندلسي على درجة عالية من النباهة والوعي الحضاري ، محبا للعلم حريصا على تحصيله ، والأغلب عندهم إقامة الحدود ، وإنكار التهاون بتعطيلها ، وقيام العامة في ذلك إن تهاون فيه أصحاب السلطان ، وقد يلج السلطان في شيء من ذلك ولا ينكره ، فيدخلون عليه قصره المشيد ، ولا يعثون بخيله ورجله حتى يخرجوه من بلدهم ، وهذا كثير في أخبارهم ، وأما الرجم بالحجر للقاضي والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم (٦) ، وهذا يدل عن تدين وامتثال لأوامر الشرع ، لذلك كان للقاضي مكانة كبيرة في نفوسهم ، وخطة القضاء من أعظم الخطط عند الخاصة والعامة لتعلقها بأمور الدين ، ولو توجه للسلطان حكم الحضر بين يدي القاضي ماثلا مع خصمه . وخطة الشرطة بالأندلس مسندة إلى صاحب المدينة أو صاحب الليل الذي ينفذ ما يأمره به القاضي من الحد على الزنا وشرب الخمر ،

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٦٢) .

(٥) فمن أبواب هذا الكتاب مما يتعلق بتوجيه السلطان باب السلطان والسياسة (٣٣١/١) ، باب الظلم والجور

(٣٦١/١) ، باب الطاعة والمعصية (٣٩٣/١) ، باب العفو والتجاوز وكظم الغيظ (٣٧٠/١) ، باب العضب

(٣٧٥/١) ، باب الكبر والعجب والتبهي (٤٣٧/٢) ، باب البغي والحسد (٤٠٦/١) ... إلخ .

(٦) انظر: نفح الطيب (٢٠٤/١-٢٠٥) .

وكثير من الأمور الشرعية ، ومأمور من السلطان بضبط المدينة من الشرور والفساد ^(١) . وكان للمحتسب عندهم دور مؤثر في إصلاح المجتمع ، لأن الاحتساب موضوع في أهل العلم والفطن والديانة ، فيدور على الأسواق مع أعوانه ومعهم الميزان الذي يوزن به الخبز ، لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان للربع من الدرهم رغيف على وزن معلوم وذلك للثمن ، وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره ، ولا يجسر الجزار أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة ولا يكاد تخفى خيانتة ، فإن خان فلا تسأل ما يلقي من الإهانة ، فإن كثر ذلك منه ولم يتب بعد الضرب والتشهير في الأسواق نفى من البلد ، ولهم في الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها تدخل في جميع المبتاعات ^(٢) .

والتسول في المجتمع الأندلسي مستقبح عندهم إلى النهاية، إلا أن يكون صاحب عذر ^(٣) . وأما النظافة والاعتناء باللباس والمسكن والفرش فعندهم من ذلك اهتمام يفوق الوصف ، ففيهم من لا يكون عنده إلا ما يقوت يومه ، فيطويه صائما ويتناح صابونا يغسل به ثيابه ، ولا يظهر فيها ساعة على حالة تنبو العين عنها ^(٤) .

أما اهتمام الأندلسيين بالعلم ، فسيأتي تفصيله في المبحث القادم ، وأنه سمة بارزة لهم من قادهم وسلطانهم إلى بقيتهم وأوساطهم .

وللحالة السياسية دور مؤثر على الحالة الاجتماعية بالأندلس ، يعود ذلك في غالب الأحيان للسلطان وتدينه وحرصه على إقامة الحدود وإصلاح البلاد ، ففي الأيام التي سبقت الفتنة البربرية كان الأندلس على ما قدمت من الوصف ، وفي أثناء الفتنة والفترة التي أعقبتها تغير المجتمع ، ودب فيه الفساد ، والفقر ، والظلم ، وترك الحدود ، ثم بعد الفتنة في دول أمراء الطوائف ، منهم من أرجع الحالة المثالية إلى ما كانت عليه ، ومنهم من انحدرت الأوضاع في عهده إلى الهاوية . ودوام الحال من المحال وسبحان مغير الأحوال، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(١) انظر : نفح الطيب (٢٠٣/١) .

(٢) انظر نفح الطيب (٢٠٣/١-٢٠٤) .

(٣) انظر نفح الطيب (٢٠٥/١) .

(٤) انظر نفح الطيب (٢٠٨/١) .

المبحث الثاني

عصر المؤلف من الناحية العلمية

لقد بلغت الحالة العلمية في الأندلس أوج عظمتها قبل مولد الحافظ بن عبد البر بمدة طويلة ففي مطلع القرن الرابع الهجري ، كان للخليفة عبد الرحمن الناصر دور كبير في ذلك إذ أكرم العلماء والأدباء ، وعمل على تشجيع العلم وتسهيل أماكن تحصيله ، وقام بتوسعة جامع قرطبة ^(١) . ثم جاء بعده ابنه المستنصر والذي زاد على أبيه في ذلك طيلة حياته فقد كان مولعا بالكتب وجمعها والقراءة فيها ، جمع من الكتب ما لا يحصى ولا يوصف كثرة ونفاسة ، بما لم يجمعه أحد من الملوك قبله ، وكانت خزانة العلوم والكتب في قرطبة زاهرة بما لم يعهد فيها من قبله .

قال أبو محمد بن حزم " أخبرني تليد الخصي وكان على خزانة العلوم والكتب بدار مروان أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة ، وفي كل فهرسة عشرون ورقة ، ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير ، وأقام للعلم والعلماء سوقا نافقة جلبت إليها بضائعه من كل قطر " ^(٢) . فلم يكن جماعا للكتب فحسب بل "كان ذا غرام بها قد أثر ذلك على لذات الملوك فاستوسع علمه ودق نظره وجمت استفادته وكان في المعرفة بالرجال والأخبار والأنساب أحوذيا نسيج وحده ، وكان ثقة فيما ينقله ، وقلما يوجد كتاب من خزائنه إلا وله فيه قراءة أو نظر في أي فن كان ويكتب فيه نسب المؤلف ومولده ووفاته ويأتي من بعد ذلك بغرائب لا تكاد توجد إلا عنده بعنايته بهذا الشأن " ^(٣) . وهياً كذلك وسائل التأليف ، والكتابة ، والتعلم لطلاب العلم فجمع الحذاق في صناعة النسخ والمهرة في الضبط والإجادة في التجليد فحصل من ذلك المزيد لأهل العلم ^(٤) . ونشر حركة التعليم لكافة طبقات المجتمع الأندلسي مبتدأ بالقرآن الكريم حيث اتخذ المؤدبين يعلمون أولاد الضعفاء

(١) انظر البيان المغرب (٢/٢٢٨).

(٢) نفع الطيب (١/٣٦١) .

(٣) نفع الطيب (١/٣٧١-٣٧٢) .

(٤) انظر نفع الطيب (١/٣٦٢) .

والمساكين القرآن حوالي المسجد الجامع ، وبكل رضى من أرباض قرطبة وأجرى عليهم المرتبات ، وعهد عليهم في الاجتهاد والنصح ابتغاء وجه الله العظيم، وعدد هذه المكاتب سبعة وعشرون مكتبا ، منها حوالي المسجد الجامع ثلاثة ، وباقيها في كل رضى من أرباض المدينة " ^(١) ، وحسب حوانيت السراجين بقرطبة على المعلمين لأولاد الضعفاء ^(٢) " فشمّل التعليم كل الناس غنيهم وفقيرهم ، ولم يكن الفقر حاجزا دون التعليم والتحصيل في عهده رحمه الله . ثم جاء المنصور بن أبي عامر بعد الحكم المستنصر كما سبق أن مر في الحالة السياسية ، بعد أن حبس الخليفة هشام المؤيد ، وكان المنصور في حدائته وصغره " حسن النشأة ظاهر النجابة تنفّس فيه السيادة ، سلك سبيل القضاة في أوليته ، فطلب الحديث في حدائته ، قرأ الأدب ، وقيد اللغات " ^(٣) ، وعندما استلم الأمر أعلى مراتب العلماء، وقمع أهل البدع وكان ذا عقل ورأي وشجاعة، " وخط بيده مصحفا كان يحمل معه في أسفاره وغزواته ويدرس فيه ويتبرك فيه " ^(٤) ، " وكان أشد في التغير على من علم عنده شيء من الفلسفة والجدل في الاعتقاد ، والتكلم في شيء من قضايا النجوم وأدلتها ، والاستخفاف بشيء من أمور الشريعة ، وأحرق ما كان في خزائن الحكم من كتب الدهرية والفلاسفة ، بمحضر كبار العلماء ، واستولى على حرق جميعها بيده " ^(٥) فانتشر العلم في عصره ، وكانت الكلمة للعلماء ، وكانت هذه المرحلة امتداد للمرحلة السابقة المزدهرة التي كانت في عهد المستنصر .

كان المجتمع الأندلسي بكامله يتنافس إلى ميادين العلم ويسرع إلى ساحة المعرفة ، بمختلف درجاته يتقدمه ولادة الأمر ، " والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامة يشار إليه ويحال عليه ، وبنه قدره وذكره عند الناس ، ويكرم في جوار أو ابتياح حاجة ، وما أشبه ذلك . . . فالعالم منهم بارع لأنه يطلب ذلك العلم يباعث من نفسه يحمله على أن يترك الشغل الذي

(١) انظر البيان المغرب (٢٤٠/٢) .

(٢) البيان المغرب (٢٤٩/٢) .

(٣) البيان المغرب (٢٥٧/٢) .

(٤) البيان المغرب (٢٨٨/٢) .

(٥) البيان المغرب (٢٩٣-٢٩٢/٢) .

يستفيد منه ، وينفق من عنده حتى يعلم ، وكل العلوم لها عندهم حظ واعتناء إلا الفلسفة والتنجيم . . . وقراءة القرآن بالسبع ، ورواية الحديث عندهم رقيقة ، ولفقه رونق ووجاهة ، ولا مذهب لهم إلا مذهب مالك ، وخواصهم يحفظون من سائر المذاهب ما يباحثون به . محاضر ملوكهم ذوي الهمم في العلوم ، وسمعة الفقيه عندهم جلييلة حتى إن المسلمين كانوا يسمون الأمير العظيم فيهم الذي يريدون تنويجه بالفقيه ، وهي الآن بالمغرب بمنزلة القاضي بالمشرق . . . والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة ، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وعلم الأدب المنتثر من حفظ التاريخ والنظم والنثر ومستطرفات الحكايات أنبل علم عندهم ، وبه يتقرب من مجلس ملوكهم وأعلامهم ، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غفل مستثقل ، والشعر عندهم له حظ عظيم ، وللشعراء من ملوكهم وجاهة ، ولهم عليهم حظ ووظائف " (١) . وجاء بعد المنصور بن أبي عامر ابنه المظفر الذي سار على نهجه في السياسة والعلم وإكرام العلماء فدام الازدهار العلمي في عهده على الوصف السابق ، حتى جاء أخوه عبد الرحمن الذي ثار عليه ابن عبد الجبار كما تقدم في الحالة السياسية ، وابتدأ التراجع العلمي في هذه الفترة إذ انشغل الناس بما يدور حولهم من الخطوب المهلكة المفزعة ، وقد تعرضت خزانة الكتب كذلك للبيع في حصار البربر ، وأمر بإخراجها وبيعها الحاجب واضح من موالى المنصور بن أبي عامر ، ونهب ما بقي منها عند دخول البربر قرطبة واقتحامهم إياها عنوة ، وذبح كثير من العلماء والصلحاء والأتقياء ، منهم من مشايخ ابن عبد البر كابن الفرضي رحمه الله (٢) .

هاجر كثير من أهل العلم قرطبة فرارا بحياتهم وبخنا عن جو علمي آمن منهم المحافظ ابن عبد البر ووجد في هذه الفترة (فترة الفتنة وما بعدها) من يشجع العلم وأهله ويكرمهم و يساعدهم من أمراء الطوائف ، بل منهم من كان عالما متبحرا في بعض العلوم ، وفي المقابل وجد منهم من كان مشغولا بالحروب والتوسع ، ومنهم من كان فاسقا متهتكاً مستهترا غارقا في لذاته وشهواته لا يحفل بعلم ، ولا يلتفت إلى خير .

(١) نفع الطيب (٢٠٥/١-٢٠٧) .

(٢) انظر نفع الطيب (٣٦٣/١) ، السير (١٣٠/١٧-١٣١) ،

فمن صلحاء ملوك الطوائف مجاهد العامري صاحب "دانية"، وكان "من أهل العفاف والعلم فقصده العلماء والفقهاء من المشرق والمغرب وألفوا له تواليف مفيدة في سائر العلوم فأجزل صلاحهم على ذلك بآلاف الدنانير ومضى على ذلك طول عمره . . . قال حيان بن خلف: "كان مجاهد فتى أمراء دهره، وأديب ملوك عصره، لمشاركته في علوم اللسان، ونفوذه في علوم القرآن، عني بذلك من صباه وابتداء حاله، إلى حين اكتهاله، ولم يشغله عن ذلك عظيم ما مارسه من الحروب برا وبحرا حتى صار في المعرفة نسيج وحده، وجمع من دفاتر العلوم خزائن حمة فكانت دولته أكثر الدول خاصة وأسراها صحابة، على أنه كان مع علمه وحبه لمن طلبه أشد الناس في الشعر وأحرمهم لأهله وأنكدهم على نشيده" ^(١). وكان ابن عبد البر رحمه الله ممن صاحبه، وسكن عنده، إلى أن توفي مجاهد فلم يمكث بعد وفاته كثيرا ^(٢).

ومنهم، المظفر بن الأفطس صاحب بطليوس "كان شاعرا أديبا وعالما ليبيا وبطلا شجاعا، وله التأليف الأكبر المسمى بالمظفري ألفه بخاصة نفسه ولم يستعن فيه بأحد من العلماء . . . واحتوى هذا الكتاب على الأخبار والسير والآداب المتخيرة، والطرف المستحسنة، والنكت البديعة، والغرائب الملوكية، واللغات الغريبة، قيل إنه اختصر فيه خزائنه الفائقة لا يكاد يوجد له نظير يكون في نحو خمسين مجلد، فتصرف فيه تصرفا بديعا ولكبره لا يتمكن كل الناس من اكتسابه فإنه لا يصلح إلا لخزائن الملوك" ^(٣). وقد جاور ابن عبد البر المظفر بن الأفطس صاحب بطليوس مدة كما تقدم وألف له هجعة المجالس، الذي نال علسي إعجابه واستحسانه، وكان لابن عبد البر عنده الخطوة الرفيعة والمكانة العالية.

ومنهم المعتضد بن عباد صاحب اشبيلية "كان ذا سطوة . . . وكان لأهل الأدب سوق نافقة وله في ذلك همة عالية ألف له الأعلام أديب عصره ولغوي زمانه شرح الأشعار الستة

(١) البيان المغرب (١٥٦/٣).

(٢) انظر: السير (١٥٦/١٧)؛ وانظر ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص (١٧٣).

(٣) البيان المغرب (٢٣٦/٣-٢٣٧)، نفع الطيب (٤١٧/١).

وشرح الحماسة ، وألف له غيره دواوين وتصانيف لم تخرج إلى الناس " (٤) ، قال الحميدي " وقد رأيت له سفرا صغيرا في نحو ستين ورقة من شعر نفسه " (٥) .

قدم ابن عبد البر إلى أشبيلية عند إمارة والد المعتضد " إسماعيل بن عباد " ورحل عنها في إمارة المعتضد ، ثم رجع إليها لإخراج ابنه من سجن المعتضد كما سيأتي في ترجمة ابن عبد البر رحمه الله .

فما تقدم يتضح الجانب المشرق لدى أمراء بعض الطوائف إذ كان العلم في ازدهار والعلماء في حضور وإكرام ، ومن أمراء الطوائف من كان عالما تقيا ، أو شاعرا مجيدا ، له دور بارز في نشر العلم . وسيأتي مزيد توضيح للحالة العلمية في الأندلس في المباحث التالية من هذا الفصل عند الحديث عن طلب ابن عبد البر للعلم ، وأشهر شيوخه وتلاميذه .

(٤) (٥) البيان المغرب (٣/٢٨٤-٢٨٥) .

المبحث الثالث

اسم المؤلف، ونسبه، ولقبه، وكنيته

اسمه : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري المالكي القرطبي^(١)
الأندلسي^(٢) ، بعض المصادر ذكرت الجدل الثالث لابن عبد البر من أبيه (عاصم) وبعضها
لم تذكره ، واكتفت بالجلد الثاني (عبد البر)^(٤) .

نسبه : من النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن
نزار بن معد بن عدنان^(٥) . فهو عربي أصيل المحدث والأرومة .

والنمري بفتح النون والميم بعدها راء ، هذه النسبة إلى النمر بن قاسط بفتح النون وكسر
الميم ، وإنما تفتح الميم في النسبة خاصة ، وهي قبيلة كبيرة مشهورة^(٦) . قال ابن فرحون :
نسبه من النمر بن قاسط في ربيعة^(٧) . وربيعه قبيلة كبيرة من عدنان وليست من حمير
بالإجماع كما قال ذلك ابن عبد البر^(٨) . وقد نزلت هذه القبيلة في وادي آشي في الأندلس ،
وقدمت إليها عند افتتاحها على يد القائد طارق بن زياد .

(١) القرطبي : بضم القاف ، وسكون الراء ، وضم الطاء المهملة وفي آخرها الباء الموحدة ، هذه النسبة إلى قرطبة وهي
مدينة كبيرة من بلاد الأندلس وهي دار مملكة البلاد . اللباب في تهذيب الأنساب، لاس الأثير (٢٥٣/٣)

(٢) الأندلسي : بفتح الألف ، وفتح الدال المهملة ، وضم اللام وفي آخرها السين المهملة المخففة ، هذه النسبة إلى
الأندلس وهي إقليم من بلاد الغرب يشتمل على بلاد كثيرة حرج منها جماعة العلماء والحفاظ في كل فن . انظر
اللباب (٨٩/١) ، وانظر أيضاً في الأندلس معجم البلدان لياقوت الحموي (٢٦٢/١-٢٦٤) .

(٣) حذوة المقتبس للحميدي ص : (٥٨٦) ، الصلة لابن بشكوال (٦٧٧/٢) ، وفيات الأعيان (٦٦/٧) ، السير
(١٥٣/١٨) ، العبر في أخبار من غير للذهبي (٢٥٥/٣) .

(٤) المصادر التي ذكرت اجد الثالث : وفيات الأعيان (٦٦/٧) ، السير (١٥٣/١٨) ، ومن المصادر التي لم تذكر :
حذوة المقتبس (٥٨٦) ، الصلة (٦٧٧/٢) ، بغية الملتبس للضي (٤٧٤) .

(٥) الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر ص : (٨٨) .

(٦) وفيات الأعيان (٧١/٧) .

(٧) الديباج المدف ، لابن فرحون (٣٦٧/٢) .

(٨) الإنباه على قبائل الرواة ص : (٨٦) .

لقبه : وقد لُقِّب ابن عبد البر " بالحافظ " و " حافظ المغرب " ^(١) وهذا ما اشتهر به لدى علماء عصره ومن بعدهم كما سيأتي في ثناء العلماء عليه .

كنيته : وكنيته " أبو عمر " وقد صرَّح بهذه الكنية في مواضع كثيرة من كتبه ، ويقولها عند ذكره لبعض آرائه ، أو نقله لبعض الأقوال ، أو ترجيحه لبعضها ^(٢) . واشتهر كذلك " بابن عبد البر " وهي إذا أطلقت انصرفت إليه دون غيره .

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٣/٣١٤) ، السير (١٨/١٥٣) ، الصلوة (٢/٦٨٧) ، وفيات الأعيان (٧/٦٦) .

(٢) انظر على سبيل التمثيل : التمهيد (٧/١٢، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٩ . . . الخ) .

المبحث الرابع

مولده ، ونشأته ، وأسرته ، ووفاته

مولده : لم تتفق المصادر التي ترجمت لابن عبد البر على سنة ولادته ، فذكر الحميدي — أحد تلاميذ ابن عبد البر — أنه ولد في رجب سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ، وسار على ذلك ابن عميرة الضبي في كتابه بغية الملتبس^(١).

وذكر ابن بشكوال : " أنه ولد سنة ثمان وستين " . ودل على ذلك بنقله لكلام أبي علي الغساني عن طاهر بن مفوز .

قال أبو علي الغساني : " سمعت طاهر بن مفوز يقول : سمعت أبا عمر يقول : ولدت يوم الجمعة والإمام يطلب الخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين ، وهو اليوم التاسع والعشرون من نوفمبر . قال طاهر : أرانيه الشيخ بخط أبيه عبد الله بن محمد رحمه الله " ^(٢).

وممن قال بذلك موافقا ابن بشكوال : ابن خلكان^(٣)، والذهبي^(٤)، وصاحب الديباج المذهب^(٥)، وابن العماد^(٦)، والقاضي عياض^(٧)، وكل من ترجم لابن عبد البر سوى من تقدم.

وأما الخلاف في الشهر :

ولم تتفق المصادر كذلك على الشهر الذي ولد فيه ، ذكر الحميدي وابن عميرة الضبي كما تقدم أنه ولد في شهر رجب ، ونقل الذهبي القول عن بعضهم : بأنه ولد في جمادى الأولى^(٨) . ونقل السلفي عن صاعد بن أحمد قوله أن ابن عبد البر ولد في شهر ربيع الأول

(١) جذوة المقتبس (٥٨٦) ، نبة الملتبس (٤٧٤) .

(٢) الصلة (٦٧٧/٢) .

(٣) وفيات الأعيان (٧١/٧) .

(٤) السير (١٥٤/١٨) ، العمر (٢٥٥/٣) .

(٥) الديباج المذهب (٣٧٠/٢) .

(٦) الشذرات (٣١٤/٣) .

(٧) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٨٠٨/٤) .

(٨) السير (١٥٤/١٨) .

سنة ثمان وستين وثلاثمائة^(١). ونقل ابن بشكوال عن أبي علي الغساني عن طاهر بن مفوز أنه ولد في ربيع الآخر.

والصحيح من هذه الأقوال في ولادة ابن عبد البر : أنه ولد في يوم الجمعة ، شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين . وذلك لأن هذا القول مدعوم بوثيقة هامة ، تشكل مستندا قويا من صاحب الشأن نفسه عن أبيه ، وهي ما نقله ابن مفوز عن ابن عبد البر عن أبيه . ولأن الحميدي الذي خالف قد صرح بأنه ألف كتابه من حفظه وهذا ذريعة النسيان والوهم .
نشأته وأسرته :

نشأ ابن عبد البر في بيئة علمية مزدهرة بأنواع العلوم والفنون يتسابق أهلها ويتنافسون في ميادين المعرفة المختلفة فقد ولد في قرطبة التي كانت موئل أهل الأندلس والمغرب في العلم والأدب والسياسة ، وكانت نشأته في أسرة علم ودين ، وقد وجهه والده إلى ما ينفعه ليكون محققا لآماله ويرى فيه شخصية العالم العامل الذي تتشرف أسرته بانتسابه إليها وليكون حلقة وصل في تاريخها العملي فقد كان جده محمد بن عبد البر عابدا منقطعا معروفا بالتهجد ، ميرزا فيه ، ملازما للعباد المعروفين بالزهد ، عني بعلوم القرآن ، والقراءات ، والتفسير إلا أن العبادة كانت أغلب عليه ، وتوفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة في قرطبة قبل ابنه عبد الله بسبعة أشهر^(٢) ، وكان والده محدثا رفيع المكانة ، فقيها عابدا متهجدا عاش خمسين سنة ، وتفقه على التجيبي ، وسمع من أحمد بن مطرف ، وأبي عمر بن حزم المؤرخ . وهذا ما دعاه إلى الاهتمام بابنه ليسير على منواله وليكون امتدادا لمسيرة هذه الأسرة ، ولكن إرادة الله غالبية . فقد أدركت المنية والد ابن عبد البر وابنه يوسف في الثانية عشرة من عمره في شهر ربيع الآخر سنة ثمانين وثلاثمائة فلم يسمع ابن عبد البر من والده شيئا من العلم وإنما

(١) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ، ليث سعود ص : (١٠٣) ، نقلا عما كتبه الحافظ السلفي في مقدمة الاستذكار . (مخطوط).

(٢) انظر التكملة لابن الأبار (١/٣٧١) .

وجد كتب أبيه ، فاستفاد منها وذكر كثيراً منها في كتبه^(١).

ونشأ ابن عبد البر بعد وفاة أبيه يتيماً لا معيل له إلا أن والدته على ما يبدو قد واصلت الاهتمام به وأرسلته إلى حلقات العلم ليأخذه من أفواه الشيوخ ويحقق الأمل المنشود . ولم تذكر المصادر من أبناء ابن عبد البر سوى اثنين فقط هما : عبد الله أبو محمد بن عبد البر ، وابنته زينب .

فكان ابنه عبد الله من أهل الأدب البارع والبلاغة ، وله رسائل وشعر فمن شعره قوله:

لا تكثرون تأملاً واحبس عليك عنان طرفك

فلربما أرسلته فرماك في ميدان حتفك^(٢)

ولما يتمتع به أبو محمد عبد الله بن عبد البر من البلاغة العالية فقد لفت إليه أنظار السلاطين ، مما دعا المعتضد بن عباد للاحتيال عليه ليكون كاتباً له ليراعته في كتابة الرسائل فظفر به ، وقلده وزارتين : وزارة التعليم ، ووزارة السيف فلقب بذي الوزارتين. إلا أنه لم يمكث طويلاً في هذا المنصب ، إذ كثرت الوشاية عليه من الحاسدين ، وخاصة ابن زيدون وزير المعتضد المقرب فتأثر بها المعتضد فأمر بسجن عبد الله ، فلما علم ابن عبد البر بذلك انطلق مسرعاً إلى إشبيلية ودخل على المعتضد من ساعة وصوله وهو يصرخ بأعلى صوته : ابني يا معتضد ، ابني يا معتضد ، وخاطبه قائلاً :

قصدت إليك من شرق لغرب لتبصر مقلي ما حل سمعي

وتعطفك المكارم نحو أصل دعاكم راغباً في خير فرع

فإن جدتم به من بعد عفو فليس الفضل عندكم ببدع

فوعدك كي يسكن خفق قلبي ويرقاً من جفوني سكب دمعي^(٣)

(١) الديباج المذهب (٣٧٠/٢) ، السير (١٥٤/١٨) . وذكر أبو عمر بن عبد البر أن والده أبا محمد توفي في شهر ربيع الآخر سنة ثمانين وثلثمائة ، ومولده سنة ثلاثين وثلثمائة رحمه الله تعالى . وفيات الأعيان (٧١/٧) .

(٢) وفيات الأعيان (٧٢/٧) .

(٣) انظر مطمح الأنفس ومسرح الأنس، لأبي الفتح نصر بن خاقان ص : (٧١) ، المغرب في حلي المغرب (٤٠٢/٢) ،

فلاند العقيان لفتح بن خاقان ص : (١٨١) ، البيان المغرب (٢٤٥/٣) .

فأطلق المعتضد عبد الله بن يوسف بن عبد البر إكراماً لوالده ، إذ أن إمامة ابن عبد البر وهيبته في الأندلس لها أبلغ الأثر في قلوب السلاطين . وخرج ابن عبد البر من عند المعتضد مودعاً مكرماً^(١)، ثم التفت إلى ابنه ، ونصحها بأبيات يفوح منها شذى الحب والإشفاق على الابن ، وذكره بالتقوى والبعد عن بلاط السلاطين .

قال ابن عبد البر :

تجاف عن الدنيا وهون لغدرها ووف سبيل الدين بالعروة الوثقى
وسارع بتقوى الله سرّاً وجهراً فلا ذمة أقوى هديت من التقوى^(٢)
إلى آخر ما قاله .

وأما زينب بنت الحافظ ابن عبد البر فقد تنقلت معه في رحلاته ، وتأثرت به علماً وديانة وتزوجت في بلنسية^(٣).

وأما ابنه الذي تكنى به وهو (عمر) فلم يرد له ذكر في المصادر الموجودة ، إلا إني وجدت محقق كتاب الصلة لابن بشكوال أشار إلى أنه قد عثر في هامش المخطوط زيادة لأحد العلماء الذين قرؤا كتاب الصلة يقول فيه معلّقاً على كنية أبي عمر بن عبد البر : " هو عمر القاضي ودفن بمقبرة قرطبة " ^(٤).

وفاته : كما اختلفت المصادر في سنة ولادته اختلفت كذلك في تاريخ وفاته : قال الحميدي : " وتركته حياً وقت خروجه من الأندلس سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ثم بلغتني وفاته ، وأخبرني أبو الحسن علي بن أحمد العابدي أنه مات في سنة ستين وأربعمائة بشاطبة من بلاد الأندلس " ^(٥). وتبعه ابن عميرة الضبي في بغيته ^(٦) .

(١) المغرب في حلي المغرب (٤٠٢/٢) .

(٢) مطمح الأنفس ص : (٧١) .

(٣) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص : (١٢٠) ، وقال الذهبي في السير (٩٢/٢٠) عند ترجمة ابنها عبد الله بن علي اللخمي : " سبط الحافظ ابن عبد البر " .

(٤) انظر الصلة لابن بشكوال (٢٤٢) طبعة الهيئة المصرية للتأليف سنة ١٩٦٦ ، وانظر ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص : (١٢٠) .

(٥) جذوة المقتبس (٥٨٨) .

وقال ابن بشكوال : " توفي رحمه الله في آخر ربيع الآخر ، و دفن يوم الجمعة لصلاة العصر من سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، وصلى عليه صاحبنا أبو الحسن طاهر بن مفوز المعافري " (١) ، وهذا ما اتفقت عليه المصادر عدا ما تقدم عن الحميدي والضبي (٢) . قال أبو داود المقرئ : " مات أبو عمر ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، واستكمل خمساً وتسعين سنة وخمسة أيام رحمه الله " (٣) .

والصحيح في ذلك ما ذكره ابن بشكوال لأنه مدلل بحضور ابن مفوز رحمه الله لجنائزة ابن عبد البر ، و فرق بين من حضر الحدث وبين من نقل إليه الخبر . وقد صرح الحميدي أنه كان خارج الأندلس عند وفاة ابن عبد البر وقد بلغ بذلك .

(١) نعي الملتبس (٤٧٦) .

(٢) الصلة (٦٧٩/٢) .

(٣) السير (١٥٤/١٨) ، وفیات الأعيان (٧١/٧) ، الديباج المذهب (٣٧٠/٢) .

(٤) السير (١٥٤/١٨) .

المبحث الخامس

طلبه للعلم ، ورحلاته

طلبه للعلم : لقد نَجَّح ابن عبد البر منهج أقرانه وأبناء الأندلس من حفظ القرآن في الحلقات ، ثم لزوم حلقات العلم والمكوث لدى الشيوخ والنهل من غزير علمهم ، والصبر والثبات على تلقي ميراث النبوة ، ولكن كان لابن عبد البر نصيب الأسد في ذلك لما كان عليه من شدة التحمل وقوة العزيمة ففاق أقرانه وسبقهم في الطلب بمراحل . قال أبو علي الغساني : " وأبو عمر شيخنا - رحمه الله - من النمر بن قاسط في ربيعة من أهل قرطبة بها طلب وتفقه ، ولزم أبا عمر أحمد بن عبد الملك بن هاشم الفقيه الأشبيلي ، وكتب بين يديه ، ولزم أبا الوليد بن الفرضي الحافظ ، وعنه أخذ كثيرا من علم الحديث ، ودأب أبو عمر في طلب العلم ، وافتن فيه ، وبرع براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس" ^(١).

ولمعرفة بداية سماعه قال الحميدي : " سمع بنفسه قبل الأربعمائة بمدة من جماعة من أصحاب قاسم بن أصبغ البياني وغيره " ^(٢) . وقال الذهبي : " وطلب العلم بعد التسعين وثلاثمائة " ^(٣) . وأثبت أحد الباحثين ^(٤) أن ابن عبد البر قد سمع قبل التسعين وثلاثمائة واستدل على ما قال بأدلة أهمها : ما قاله ابن عبد البر : " . . . أنشدني أبو الأصبغ عبد العزيز بن أحمد النحوي الأخفش سنة تسع وثمانين وثلاثمائة " ^(٥) ، وأصرحها : ما ذكره الحميدي في ترجمة عباس بن أصبغ الهمداني فقد ذكر أن ابن عبد البر روى عنه ^(٦) ، وذكر ابن الفرضي وفاته سنة ست وثمانين وثلاثمائة ^(٧) .

(١) الصلة (٦٧٨/٢) ، وفیات الأعيان (٦٦٧-٦٨) .

(٢) جذوة المقتبس (٥٨٦) .

(٣) السير (١٥٤/١٨) .

(٤) محمد عبد رب النبي في رسالته الدكتوراه : منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد (٢٢/١) .

(٥) جذوة المقتبس (٣٢٤) ، وبغية الملتبس (٤٣٩) .

(٦) جذوة المقتبس (٣١٧) .

(٧) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢٨٩/١) .

وأيا كان وقت سماعه إلا أنه قد حرص على وقته ، ولم يفرط في دقائقه وثوابه ، وانتبهز كل عمره في طلب العلم والسماع " وأدرك الكبار ، وطال عمره ، وعلا سنده ، وتكاثر عليه الطلبة ، وجمع وصنف ، ووثق وضعف ، وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لعلمه علماء الزمان ، وفاته السماع من أبيه الإمام أبي محمد " ^(١) . ولكنه أخذ عنه وجادة . إذ وجد الكثير من تركة والده العلمية .

وأما العلوم التي أخذها عن شيوخه فهي متنوعة المشارب ، في الفقه ، والحديث ، واللغة ، والنحو ، ومنها ما هو بالسماع ومنها ما أخذه بالعرض وبالإجازة . قال الذهبي : " سمع من أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن (سنن أبي داود) بروايته عن ابن داسة ، وحديثه — (الناسخ والمنسوخ لأبي داود) ، وناوله (مسند أحمد بن حنبل) بروايته عن القطيعي ، وسمع من المعمر محمد بن عبد الملك بن ضيفون (أحاديث الزعفراني) وقرأ عليه (تفسير محمد بن سنجر) في مجلدات ، وقرأ على أبي القاسم عبد الوارث (موطأ ابن وهب) ، وسمع من سعيد بن نصر (الموطأ وأحاديث وكيع) وسمع منه في سنة تسعين وثلاثمائة كتاب (المشكل) لابن قتيبة ، وقرأ عليه (مسند الحميدي) وأشياء . وسمع من أبي عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن الجصور (المدونة) وسمع من خلف بن القاسم بن سهل الحافظ (تصنيف عبد الله بن عبد الحكم) وقرأ على عبد الرحمن الوهراني (موطأ ابن القاسم) وقرأ على أبي عمر بن الطلمنكي أشياء ، وقرأ على الحافظ أبي الوليد بن الفرضي مسند مالك وعده . وقد أجاز له من ديار مصر أبو الفتح بن سيخت ، صاحب البغوي ، وعبد الغني بن سعيد الحافظ ، وأجاز له من الحرم أبو الفتح عبيد الله السقطي ، وآخر من روى عنه بالإجازة علي بن عبد الله بن موهب الجذامي " ^(٢)

رحلاته : التنقل والترحل دأب طلاب العلم ، لما فيه من كثرة اللقاء بالشيوخ ، وتنوع المعارف والفنون ، ولذلك كان يتسابق كثير من طلاب العلم في الأندلس إلى الارتحال إلى المشرق للاستزادة من العلم ، وسماع ما لم يسمعه لا سيما وأن العلم الشرعي قد اشتعلت جذوته من المشرق ، وتوهجت شعلته من مكان الوحي ومبعث الرسالة . ولكن الحافظ ابن

(١) السير (١٥٤/١٨) .

(٢) السير (باختصار وتصرف يسير) (١٥٤/١٨-١٥٦) .

عبد البر لم يرتحل إلى المشرق كما صرح بذلك تلميذه الحميدي ^(١) ، ولعل هذا يعود إلى تقلب الأحوال السياسية في عصره وعدم استقرارها ، أو لعله اكتفى بما حوته الأندلس من فحول العلماء ووجد بغيته من العلم ، ووجد أنه يحصل على علم أهل المشرق عن شيوخه الذين قد رحلوا إلى تلك البلاد ، ومن المشرقين الذين يفدون إلى بلاده . وقد أخذ إجازات كثيرة عن عدد من علماء المشرق .

ارتحل ابن عبد البر داخل الأندلس إلى كثير من مناطقها الكبيرة . قال أبو علي الغساني أحد طلابه يصف رحلاته وسبب بعضها : " جلى عن وطنه ومنشئه قرطبة فكان في الغرب مدة ، ثم تحول إلى شرق الأندلس ، وسكن منه دانية ^(٢) ، وبلنسية ^(٣) ، وشاطبة ^(٤) ، وبها توفي رحمه الله " ، "وتولى قضاء الأشبونة" ^(٥) وشتترين ^(٦) " ^(٧) . ورجح أحد الباحثين أن إشبيلية ^(٨) أول منطقة أقام بها ابن عبد البر بعد خروجه من قرطبة

(١) حدود المقتبس (٥٨٦) .

(٢) دانية : بكسر النون ، وفتح الباء ، مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية على ضفة البحر شرقا ، وكان أهلها أقرأ أهل الأندلس لكثرة المقرئين القادمين إليهم . انظر : معجم البلدان (٤٣٤/٢) .

(٣) بلنسية : بكسر السين ، وباء خفيفة ، مدينة مشهورة بالأندلس ، وهي شرقي قرطبة ، وهي برية بحرية ذات أشجار وأفار ، وتعرف بمدية التراب وتتصل بها مدن تعد من حلتها ، وأهلها من حبر أهل الأندلس ويسمون عرب الأندلس . انظر : معجم البلدان (٤٩٠/١-٤٩١) .

(٤) شاطبة : هي مدينة في شرقي الأندلس ، وشرقي قرطبة ، وهي مدينة كبيرة قديمة ، يجوز أن يقال إن اشتقاقها من الشطبة وهي السعفة الخضراء الرطبة . معجم البلدان (٣٠٩/٣) .

(٥) الأشبونة : مدينة بالأندلس ويقال لها لشبونة ، وهي متصلة بشتترين قرية من البحر المحيط ، ويوجد على ساحلها العنبر الفائق . انظر معجم البلدان (١٩٥/١) .

(٦) شتترين : كلمة مركبة من شت — أي بلدة أو ناحية — وري بكسر الراء مدينة عربي قرطبة ، وهي حصينة ، وقد استولى عليها الإفرنج سنة ٥٤٣هـ . انظر معجم البلدان (٣٦٦/٢-٣٦٧) .

(٧) وفيات الأعيان (٦٧/٧) ، السمر (١٥٦/١٨) .

(٨) إشبيلية : بالكسر ، ثم بالسكون ، وكسر الباء الموحدة ، وباء ساكنة ، ولام وباء خفيفة ، مدينة كبيرة عظيمة ، وهي عربي قرطبة قرية من البحر ، وكان بها بنو عباد ، وقد اشتهرت بزراعة القطن وكان يحمل منها إلى جميع بلاد الأندلس . انظر معجم البلدان (١٩٥/١) .

التي ساء وضعها وتعذر المقام بها^(١) . وأيد ترجيحه بأن فيها صديقه ورفيقه في طلب العلم القاضي إسماعيل بن عباد عميد العائلة العبادية ورئيسها الذي تولى زمام إدارة شؤون إشبيلية ، فكان هذا مبررا كافيا للتوجه إليها في ذلك الوقت العصيب . وسبب تنقل ابن عبد البر بين هذه البلاد يرجع لعوامل كثيرة : منها الأحوال السياسية المتغيرة وهذا ما أخرجه من قرطبة كما تقدم ، ومنها عزة نفسه وعلو كرامته إذ لا يرضى بجرحها وإهانتها ، ويفضل الترحال على أن تخدش كرامته . قال ابن عبد البر واصفا سبب أحد رحلاته :

وقائلة مالي أراك مرحلا فقلت لها : صه واسمعي القول مجملا

تنكر من كنا نسر بقربه وعاد زعافا بعد أن كان سلسلا

وحق لجار لم يوافقه جاره ولا لائمه الدار أن يتحولا

إذا هان حر عند قوم أتاهم ولم ينأ عنهم كان أعمى وأجهلا^(٢)

وقد يكون من أسباب رحلاته في الأندلس رغبته في رؤية بعض العلماء الذين لم يرههم، أو لاستدعاء بعض طلاب العلم له .

(١) الباحث ليث سعود في كتابه ابن عبد البر وجهوده في التاريخ ص : (١٦٩) .

(٢) هجة المجالس وأنس المجالس وشجد الذهاب والمأجس، لابن عبد البر (٢٤٣/١) قال ذلك بعد أن توفي صديقه عميد

الأسرة العبادية ، وتولى بعده ابنه أبو القاسم بن عباد الذي وجد منه حفوة .

المبحث السادس

شيوخه ، وتلاميذه

لقد تقياً طلب العلم لابن عبد البر منذ نعومة أظفاره حيث دفع به والداه إلى شيوخ عصره لينهل من علمهم ، وليرتوي من معين معارفهم ، إضافة إلى أنه قد ولد بقرطبة ملتقى العلماء ، وقبله أهل الفكر والأدب ، فكانت زاخرة بالعلماء ، منعمة بالقمم من الحفاظ والزهاد مما جعلها منارة تقصد من بعد ، كل هذه الظروف المناسبة إضافة إلى همة ابن عبد البر العالية ، وذكائه الخارق وراء زيادة عدد شيوخه ، ومداومته ملازمتهم ، وقد لازم الكبار من علماء الأندلس واستفاد منهم ، وتجاوز عدد شيوخه المائة شيخ^(١) . وألف كتابا رصد فيه أسماء شيوخه وما أخذ عنهم سماه (الفهرسة) وسيأتي ذكره في مؤلفاته عند الكلام عليها .

وسأقتصر في هذا المبحث على :

أشهر شيوخ ابن عبد البر :

١- الحافظ الكبير العلامة أبو عمر أحمد بن عبد الله بن محمد على اللخمي الإشبيلي ويعرف بابن الباجي ولد سنة ٣٣٢هـ سمع من أبيه كتاب المصنف لابن أبي شيبة . قال أبو عبد الله الخولاني : كان أبو عمر عارفا بالحديث ووجهه إماما مشهورا لم تر عيني مثله في المحدثين وقارا وسمتا ، رحل ولقى شيوخا جلة ، ولى قضاء إشبيلية مدة يسيرة ثم ارتحل إلى قرطبة فسكنها ونشر بها العلم ، توفي في المحرم سنة ست وتسعين وثلاثمائة . وقال عنه ابن عبد البر : " كان يحفظ غربي الحديث لأبي عبيد وابن قتيبة حفظا حسنا وشوور في الأحكام وهو ابن ثمانين سنة وجمع له أبوه علوم أهل الأرض فلم يحتج إلى أحد ورحل متأخرا . . . إلى أن قال : وكان فقيه عصره وإمام زمانه ، لم أر مثله ، كملت عليه مصنف ابن أبي شيبة في سنة خمس وتسعين وكان إماما في الأصول والفروع^(٢) .

(١) أوصلهم عبد المعطي قلعي في مقدمته لتحقيق الاستدكار ستة عشر ومائة شيخ ، مقدمة الاستدكار (٤٢/١) .

وانظر ابن عبد البر وجهوده في التاريخ ص (٤٩٥-٥٠٧) أوصلهم إلى سبعة شيوخ ومائة شيخ .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٥٨/٣-١٠٥٩) ، السمر (٧٤/١٧) ، الصلة (١٢، ١١/١) ، الدياج المذهب

(١٤٧/٣) ، شذرات الذهب (٢٣٥-٢٣٤/١) .

٢- الحافظ الإمام الحجة أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر بن الفرضي القرطبي صاحب تاريخ الأندلس ، له تصنيف مفرد في شعراء أهل الأندلس ، وكتاب في "المؤتلف والمختلف" ، وكتاب في "مشتبه النسبة" وغير ذلك ، قال عنه ابن عبد البر : كان فقيها عالما في جميع فنون العلم وفي الحديث والرجال ، أخذت معه عن أكثر شيوخه وكان حسن الصحبة والمعاشرة قتله البربر في من قتلوا وبقي ملقى في داره ثلاثة أيام . قال أبو مروان بن حيان : لم نر مثل ابن الفرضي بقرطبة في سعة الرواية وحفظ الحديث ومعرفة الرجال والافتنان في العلوم والأدب البارع مولده سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة وحبس سنة اثنتين وثمانين وجمع من الكتب كثيرا ولي قضاء بلنسية ، وكان حسن البلاغة والخط ، تقلد قراءة الكتب للدولة . قتل سنة ثلاث وأربعمائة^(١)

٣- الحافظ الإمام أبو القاسم الأندلسي خلف بن القاسم بن سهل ابن الدباغ ، ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة ، حدث عنه جماعة من الأندلسيين وكان ابن عبد البر لا يقدم عليه أحدا من شيوخه . وأكثر عنه الرواية وقال عنه : أما خلف بن القاسم بن سهل الحافظ فشيخ لنا وشيخ لشيوخنا أبي الوليد ابن الفرضي وغيره ، كتب بالمشرق عن نحو ثلاثمائة رجل ، وكان من أعلم الناس برجال الحديث وأكتبهم له ، وأجمعهم لذلك وللتواريخ والتفسير ، وهو محدث الأندلس في وقته . توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة^(٢)

٤- الحافظ الإمام المقرئ أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن لب بن يحيى المعافري الأندلسي عالم أهل قرطبة ، ولد سنة أربعين وثلاثمائة ، رحل إلى المشرق فأخذ من الشيوخ في مكة والمدينة ومصر وغيرها ، ورجع إلى الأندلس بعلم جم ، وكان رأسا في علم القرآن وحروفه وإعرابه وناسخه ومنسوخه وأحكامه ومعانيه ، وكان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال ، حافظا للسنن إماما عارفا بأصول الديانة عالي الإسناد ذا هدى وسمت واستقامة ،

(١) تذكرة الحفاظ (١٠٧٦/٣-١٠٧٨) ، السير (١٧/١٧٧) ، الصلة (١/٢٥١-٢٥٦) ، رفيات الأعيان (٣/١٠٥-١٠٦) ، الديباج المذهب (١/٤٥٢) ، شذرات الذهب (٣/١٦٨) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٢٥/٣-١٠٢٦) ، الديباج المذهب (١/٣٥٥) ، شذرات الذهب (١/٣٥٥) ، السير (١٧/١١٣) .

وكان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع قامعاً لهم غيراً على الشريعة شديداً في ذات الله .
توفي في ذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة^(١)

٥- الحافظ الثبت العلامة قاضي الجماعة أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى ابن
فطيس بن أصبغ القرطبي ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، كان من جهابذة الحديث عارفاً
بالرجال ، كان يملئ من حفظه ، وجمع من الكتب ما لم يجمعه أحد فقيل إن كتبه بيعت
بأربعين ألف دينار ، صنف كتاب "أسباب النزول" في مائة جزء ، وصنف كتاب فضائل
الصحابة في مائة جزء ، وكتاب معرفة التابعين في مائة وخمسين جزءاً ، والناسخ والمنسوخ في
ثلاثين جزءاً وأشياء يطول ذكرها . مات في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعمائة وله أربع
وخمسون سنة^(٢)

٦- عالم الأندلس ، وشيخ المالكية ، أبو عمر أحمد بن عبد الملك بن هاشم الإشيلي ، ابن
المكوي . تفقه وبرع ، وفاق الأقران ، وانتهت إليه معرفة المذهب وغوامضه مع الصلابة في
الدين ، والبعد عن الهوى ، والإنصاف في النظر . صنف هو والعلامة أبو بكر المعيطي معاً
كتاب (الاستيعاب) في المذهب في مائة جزء لصاحب الأندلس المستنصر ، فسر بذلك
ووصلهما بمبلغ وقدمهما للشورى . تفقه عليه أبو عمر بن عبد البر وأخذ عنه (المدونة) مات
فجأة في جمادى الأولى ، سنة إحدى وأربعمائة عن سبع وسبعين سنة وكانت جنازته
مشهودة رحمه الله^(٣)

٧- الإمام المحدث الثقة الأديب ، أبو عمر ، أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب
الأموي مولاهم القرطبي ، ابن الجسور ، كان خيراً صالحاً شاعراً ، عالي الإسناد واسع الرواية
صدوقاً ، قال أبو عمر بن عبد البر : " قرأت عليه (المدونة) وقرأت تفسير ابن عيينة ،

(١) تذكرة الحفاظ (١٠٩٨/٣-١٠٩٩) ، الصلة (٤٠٤-٤٠٥) ، الديباج المذهب (١٧٨/١-١٨٠) ، شذرات الذهب
(٢٤٣/٣-٢٤٤) ، السمر (٥٦٦/١٧-٥٦٩) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٦١/٣) ، الصلة (٣٠٩/٣-٣١٣) ، السمر (٢١٠/١٧-٢١٢) ، الديباج المذهب (٤٧٨/١) ،
شذرات الذهب (١٦٣/٣) .

(٣) السمر (٢٠٦/١٧-٢٠٧) ، الصلة (٢٢/١) ، الديباج المذهب (١٧٦/١-١٧٧) ، شذرات الذهب (١٦١/٣) .

والموطأ. مات في ذي القعدة سنة إحدى وأربعمئة وله نيف وثمانون سنة^(١).

٨- عبد الوارث بن سفيان بن جبرون ، المحدث الثقة ، العالم الزاهد أبو القاسم القرطبي الملقب بالحبيب . قال أبو عمر بن الحذاء : كان صالحا عفيفا ، يعيش من ضيعته ، ولد سنة سبع عشرة وثلاثمئة ، وطلب العلم في الحداثة. وقال ابن عبد البر : " قرأت عليه (تاريخ) ابن أبي خيثمة كله ، و (موطأ) ابن وهب وغير ذلك وأجزاء . توفي لخمس بقين من ذي الحجة سنة خمس وتسعين وثلاثمئة^(٢) .

٩- الإمام الفقيه المحدث ، شيخ الأندلس ، قاضي القضاة ، بقية الأعيان ، أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله بن الصفار القرطبي . ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة . وحدث بسنن النسائي ، والموطأ وغيرهما ، ولي خطابة مدينة الزهراء مدة ، ثم ولي القضاء والخطابة بقرطبة مع الوزارة ، ثم عزل ، فلزم بيته ثم ولي قضاء الجماعة والخطابة سنة تسع عشرة وأربعمئة حتى مات . وكان بليغ الموعظة ، وافر العلم ذا زهد وقنوع ، وفضل وخشوع ، قد أثر البكاء في عينيه ، وعلى وجهه النور ، وكان حفظة لأخبار الصالحين ، صنف كتابا نافعة منها : كتاب " محبة الله " ، وكتاب " المستصرخين بالله " ، وكتاب " المتجهدين " . مات في رجب سنة تسع وعشرين وأربعمئة وشيعه خلق لا يحصون^(٣) .

١٠- محمد بن عبد الملك بن ضيفون ، اللخمي القرطبي الحداد ، الشيخ المحدث المعمر ، حج في سنة تسع وثلاثين فشهد رد الحجر الأسود إلى مكانه ، وسمع من شيوخ كثير وكان صالحا معدلا ، آخر أصحابه موتا أبو عمر بن عبد البر . قال أبو الوليد بن الفرضي . علست سنه ، واضطرب في أشياء قرئت عليه لم يسمعها ، ولم يكن ضابطا قال لي : إنه ولد سنة

(١) السير (١٤٨/١٧-١٤٩) ، الصلة (٢٤،٢٣/١) ، شذرات الذهب (١٦١/٣) .

(٢) السير (٨٤/١٧-٨٥) ، الصلة (٣٨٢/٢-٣٨٣) ، شذرات الذهب (١٤٥/٣-١٤٦) .

(٣) السير (٥٦٩/١٧-٥٧٠) ، الصلة (٦٨٤/٢-٦٨٦) ، الدياج المذهب (٣٧٤/٢-٣٧٦) ، شذرات الذهب

(٢٤٤/٣) .

ثلاث وثلاثمائة . وتوفي في شوال سنة أربع وتسعين وثلاثمائة^(١).

١١- الإمام المحدث ، المتقي الورع سعيد بن نصر بن خلفون ، أبو عثمان ، مولى الناصر لدين الله الأموي صاحب الأندلس ، عني بالرواية والضبط وروى الكثير . كان موصوفاً بالعلم والعمل ، مات في ذي الحجة سنة خمس وتسعين عن نيف وثمانين سنة^(٢).

١٢- أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن أبو الفضل التميمي التاهرتي ، المغربي البزاز مولده بتاهرت سنة تسع وثلاثمائة . وقدم به والده قرطبة ، فسكنها ، وطلب الحديث في سنة أربع وثلثين ، وكان ذا زهد وتعبد مع الثقة والعلم . توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، وله ست وثمانون سنة^(٣).

وأشهر تلاميذ ابن عبد البر :

١- أحمد بن محمد بن رزق الأموي القرطبي ، الإمام شيخ المالكية أبو جعفر ، وكان من العلماء العاملين ، ديناً ، صالحاً ، حليماً ، خاشعاً ، يتوقد ذكاء . قال أبو الحسن بن مغيث: كان أذكى من رأيت في علم المسائل ، وألينهم كلمة ، وأكثرهم حرصاً على التعليم ، وأنفعهم لطالب فرع ، على مشاركة له في علم الحديث ، عاش خمسين سنة ، ومات فجأة في شوال سنة سبع وسبعين وأربعمائة . قال ابن بشكوال : كان مدار طلبة الفقه بقرطبة عليه في المناظرة والتفقه^(٤).

٢- الإمام المتقن النحوي ، أبو بحر سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص بن سفيان بن عيسى الأسدي المريبطي^(٥) نزيل قرطبة . روى عن أبي عمر بن عبد البر (الموطأ) ، وكتابه في الفرائض ، وبهجة المجالس . وكان من جلة العلماء ، وكبار الأدباء ، ضابطاً لكتبه ،

(١) السير (٥٦/١٧) ، العبر (٥٧/٣) ، شذرات الذهب (١٤٤/٣-١٤٥) ، المعني في الضعفاء للذهبي (٦٠٩/٢).

(٢) السير (٨٠/١٧) ، الصلة (٢١٠/١-٢١١) .

(٣) السير (٧٩/١٧) ، الصلة (٨٤/١) ، شذرات الذهب (١٤٥/٣) .

(٤) السير (٥٦٤-٥٦٣/١٨) ، الصلة (٦٥-٦٦) ، الديباج المذهب (١٨٢/١-١٨٣) ، شجرة النور لمحمد محمد مخلوف (١٢١/١).

(٥) مريبط : مدينة بالأندلس بينها وبين بلنسية أربعة فراسخ . معجم البلدان (٩٩/٥) .

صدوقا سمع الناس منه كثيرا . توفي في جمادى الآخرة سنة عشرين وخمسمائة وقد كمل الثمانين رحمه الله ^(١) .

٣- أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن خلف بن موسى بن أبي تليد الشاطبي ، مكث عن أبي عمر بن عبد البر ، وسماعه بخطوط الثقات ، وسمع "كتاب الاستذكار" . توفي سنة سبع عشرة وخمسمائة ^(٢) .

٤- الشيخ العلامة المحدث الصدوق ، مسند الأندلس ، أبو محمد عبد الرحمن بن المحدث محمد بن عتاب بن محسن القرطبي . سمع من أبيه فأكثر . قال ابن بشكوال : هو آخر الشيوخ الجللة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد ، وسعة الرواية ، سمع معظم ما عند أبيه ، وكان عارفا بالطرق ، واقفا على كثير من التفسير والغريب والمعاني مع حظ وافر من اللغة العربية ، وتفقه عند أبيه ، وشوور في الأحكام بقية عمره ، وكان صدرا فيمن يستفتي لسنه وتقدمه ، وكان من أهل الفضل والحلم ، والوقار والتواضع وجمع كتابا حافلا في الزهد والرقائق سماه (شفاء الصدور) وكانت الرحلة إليه في وقته ، وكان صابرا للطلبة ، مواظبا على الإسماع ، يجلس لهم النهار كله ، و بين العشاءين ، ولد سنة ٤٣٣هـ ، ومات في جمادى الأولى سنة عشرين وخمسمائة ^(٣) .

٥- أبو الحسن طاهر بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري الشاطبي ، تلميذ أبي عمر بن عبد البر وخصيصه ، أكثر عنه وجود ، وكان فهما ذكيا ، إماما من أوعية العلم ، وفرسان الحديث ، وأهل الإتقان والتحرير مع الفضل والورع ، والتقوى والوقار والسمت . مولده في سنة تسع وعشرين وأربعمائة ، ومات في رابع شعبان سنة أربع وثمانين وأربعمائة ^(٤) .

٦- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي ، الفقيه الحافظ ، المتكلم

(١) السير (٥١٥/١٩-٥١٦) ، الصلة (٢٣٠/١-٢٣١) ، شذرات الذهب (٦١/٤) .

(٢) السير (٥١٦/١٩-٥١٧) .

(٣) السير (٥١٤/١٩-٥١٥) ، الصلة (٣٤٨/٢-٣٥٠) ، الديباج للذهبي (٤٧٩/١) ، شذرات الذهب (٦١/٤) .

(٤) السير (٨٨/١٩) ، العبر (٣٠٥/٣) ، تذكرة الحفاظ (١٢٢٢/٤-١٢٢٣) ، الصلة (٢٤٠/١-٢٤١) ، شذرات

الذهب (٣٧١/٣)

الأديب ، الوزير الظاهري صاحب التصانيف ولد بقرطبة في سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، أجود ما عنده من الكتب سنن النسائي ، وأنزل ما عنده صحيح مسلم بينه وبين مسلم خمسة رجال . نشأ في تنعم ورفاهية ورزق ذكاء مفردا ، وذهنا سيالا وكتبا نفيسة كثيرة ، وكان قد مهر أولا في الأدب والأخبار والشعر وفي المنطق وأجزاء الفلسفة . كان حافظا للحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم حجة عاملا بعلمه . من أشهر مصنفاته "الحلى" ، و"الملل والنحل" ، وغيرها كثير^(١).

٧- أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي ، الأندلسي ، الفقيه الظاهري ، صاحب ابن حزم وتلميذه ، ولد قبل سنة عشرين وأربعمائة ، لازم أبا محمد علي بن أحمد بن حزم الفقيه فأكثر عنه ، وأخذ عن أبي عمر بن عبد البر وطائفة ، ثم ارتحل إلى مصر والشام ، واستوطن بغداد وأول ارتحاله في العلم كان في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ، كان ورعا تقيا إماما في الحديث وعلله ورواته ، متحققا بعلم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة فصيح العبارة ، متبوأ في علم الأدب والعريضة والترسل من مؤلفاته "الجمع بين الصحيحين" . توفي في سابع عشر ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة^(٢).

٨- أبو داود سليمان بن أبي القاسم نخاح مولى صاحب الأندلس المؤيد بالله هشام بن الحكم المرواني الأندلسي القرطبي . ولد سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ، وصحب أبا عمرة الدابي وأكثر عنه ، وتخرج به ، وهو أنبل أصحابه وأثبتهم قال ابن بشكوال : "كان من جلة المقرئين وخيارهم ، عالما بالروايات وطرقها ، حسن الضبط ، ثقة دينا له التصانيف في معاني القرآن ، وكان مليح الخط أخبرنا عنه جماعة من شيوخنا ووصفوه بالفضل والعلم والدين مات في رمضان سنة ست وتسعين وأربعمائة ، وتزاحموا على نعشه . قرأت بخط تلميذ لأبي

(١) السير (١٨٤/١٨-٢١٢) ، الصلة (٤١٥/٢-٤١٧) ، وفیات الأعيان (٣٢٥/٣-٣٣٠) ، تذكرة الحفاظ (١١٤٦/٣) شذرات الذهب (٢٩٩/٣-٣٠٠) .

(٢) السير (١٢٠/١٩-١٢٧) ، تذكرة الحفاظ (١٢١٨/٤-١٢٢٢) ، الصلة (٥٦٠/٢-٥٦١) ، الرسالة المستطرفة للكناني ص : (١٧٣) .

داود تسمية تواليفه ، منها (البيان في علوم القرآن) في ثلاثمائة جزء ، وكتاب (التبيين لهجاء التزيل) ست مجلدات ، وعدة تواليف جملتها ستة وعشرون مصنفًا ، وكان من بحور العلم ومن أئمة الأندلس في عصره" (١).

٩- الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس حسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي ، ولد في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة ، ولم يخرج من الأندلس ، وكان من جهابذة الحفاظ البصراء بصيرا بالعربية واللغة والشعر والأنساب ، صنف في ذلك كله ورحل الناس إليه وعولوا في النقل عليه وتصدر بجامع قرطبة وأخذ عنه الأعلام ، قال له أبو عمر بن عبد البر : "أمانة الله في عنقك متى عثرت على اسم من أسماء الصحابة لم أذكره إلا لحفته في كتابي يعني الاستيعاب" ، كان أبو علي الغساني عالما بالحديث عارفا بطرقه حافظا لرجاله جمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد ، وصحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ فكتبه حجة بالغة ، جمع كتابا في رجال الصحيحين سماه (تقييد المهمل وتمييز المشكل) . توفي في ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة (٢)

(١) السير (١٦٨/١٩-١٧٠) ، الصلة (٢٠٣/١-٢٠٤) ، شذرات الذهب (٤٠٣/٣-٤٠٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٢٣٣/٤-١٢٣٥) ، السير (١٤٨/١٩-١٥١) ، الصلة (١٤٢/١-١٤٤) ، وفيقات الأعيان

(١٨٠/٢) ، الديباج المذهب (٣٣٢/١-٣٣٣) ، شذرات الذهب (٤٠٨/٣-٤٠٩) .

المبحث السابع

مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه

لقد ذاع صيت ابن عبد البر في الآفاق ، واشتهرت عدالته وعلمه في الأقطار ، وذلك بما قدمه من مؤلفات عظيمة ، وبما له من بسطة في العلم ، وسيلان في الذهن ، وقوة في الفهم ، مع الورع والديانة ، ويتضح ذلك من مؤلفاته وإطباق العلماء على عدالته وقد اكتسب ذلك من دأبه في طلب العلم وهله الغزير من الشيوخ ، وتحصله على المادة الوفيرة من علم الحديث ورجاله ، والأسانيد والمتون ، ولتأثيره البالغ على التلاميذ ، كل هذه الأمور جعلت أبا عمر بن عبد البر يرتقي مراقي الفلاح ، ويتسنى صهوة المجد ويخلق في آفاق العلماء ، ويتشتر ذكره عطرا في سبغ الزمان .

ولمكانة ابن عبد البر العلمية لقب بحافظ المغرب ، بل أطلق على العصر الذي هو فيه عصر ابن عبد البر إذ هو أهم أحداثه العلمية ، وأبرز ثرواته الفنية . وتقدم ذكر بعض العلوم التي درسها على مشايخه .

فمن ذلك : "سنن أبي داود" بروايته عن ابن داسة ، "والناسخ والمنسوخ" لأبي داود ، و"مسند أحمد بن حنبل" ، و"أحاديث الزعفراني" ، و"تفسير محمد بن سنجر" في مجلدات ، و"موطأ" ابن وهب ، والموطأ ، و"أحاديث وكيع" ، وكتاب "المشكل" لابن قتيبة ، و"المدونة" ، وتصنيف عبد الله بن الحكم ، و"موطأ" ابن القاسم ، و"مسند مالك" و"مسند الحميدي" ، و"مصنف قاسم بن أصبغ" في السنن ، و"المعارف" لابن قتيبة و"شرح غريب الحديث" ، والتاريخ المعروف "بالذيل المذيل" للطبري ، وغيرها كثير إضافة إلى الإجازات والوجادات الكثيرة وقد تقدم بيان ذلك^(١).

وهذه الثروة العلمية التي اكتسبها ابن عبد البر بدأبه وتحصيله وصيره على العلم بعد توفيق الله له أذكت في نفسه مسئولية التبليغ ونشر العلم ، فألف المؤلفات العظيمة الفائقة ودرس الآلاف من التلاميذ فكان شمعة تحترق لتضيء ، ومشعل هداية ، ومشكاة علم ، وسيأتي ذكر

(١) انظر السير (١٨/١٥٤-١٥٥) ، وانظر ص (٣٩) من هذا البحث.

المؤلفات التي ألفها ، والتي تسابق الطلبة لدراستها والعكوف عليها ، وأخذت تتلفها أيدي العلماء ، وطار ذكرها في الديار ، وانتفع بها القاصي والداني ، وأحدثت ثقلا علميا في المكتبة الإسلامية .

فالحافظ ابن عبد البر متأثر ومؤثر ، وآخذ ومعط ، وحلقة وصل في حمل العلم ، وصاحب رسالة عظيمة قام بحققها فهو كما قيل فيه " انظر إلى آثاره تغنيك عن أخباره " وسيأتي توضيح أكثر لمكانته العلمية في الفصل الثاني عند بيان جهوده الحديثية . ومما يوضح ذلك أيضا شهادات الثناء التي قيلت فيه من أفواه الجهابذة الأفذاذ من علماء الإسلام . وإليك بعضا من ذلك :

قال فيه ابن خاقان : " إمام الأندلس وعالمها ، الذي التاحت به معالمها ، صحح المتن والسند ، وميز المرسل من المسند ، وفرق بين الموصول والقاطع ، وكسا الملة منه نور ساطع ، حصر الرواة ، وأحصى الضعفاء منهم والثقات وجد في تصحيح السقيم ، وحدد منه ما كان كالكهف والرقيم مع معاناة العلل ، وإرهاف ذلك القل ، والتنقيف للمؤتلف والتنبيه على المختلف ، وشرح المغفل ، واستدرك المغفل ، وله فنون هي للشرعية رتاج ، وفي مفرق الملة تاج ، أشهرت للحديث ظلي ، وفرعت لمعرفته ربي ، وهبت لتفهيمه شمالا وصبا ، وكان ثقة ، وكانت الأنفس على تفضيله متفقة " (١) .

وقال فيه الحميدي : " فقيه مكثر ، عالم بالقراءات وبالخلاف في الفقه ، وعلوم الحديث والرجال ، قدم السماع كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس " (٢) .

وقال ابن بشكوال : " إمام عصره وواحد دهره " (٣)

وقال أبو الوليد الباجي : " لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث " (٤) .

(١) مطمح الأنفس ص : (٢٩٤-٢٩٥) .

(٢) حذوة المقتبس ص : (٥٨٦)

(٣) الصلة ص : (٦٧٧/٢) .

(٤) الصلة ص : (٦٧٧/٢) ، وفيات الأعيان (٦٦/٧) .

وقال أيضا : " أبو عمر أحفظ أهل المغرب " ^(٥).

وقال أبو علي الغساني : سمعت أبا عمر بن عبد البر يقول : لم يكن أحد ببلدنا مثل أبي محمد قاسم بن محمد ، وأبي عمر أحمد بن خالد الجباب . قال أبو علي : وأنا أقول إن شاء الله : إن أبا عمر لم يكن بدونهما ولا متخلفا عنهما " ^(١) .

قال ابن خلكان : " إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما " ^(٢) .

قال الذهبي : " الإمام العلامة ، حافظ المغرب شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف الفائقة ، أدرك الكبار ، وطال عمره ، وعلا سنده ، وتكاثر عليه الطلبة ، وجمع وصنف ، ووثق وضعف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، وخضع لعلمه علماء الزمان " ^(٣) . وقال أيضا : " ليس لأهل المغرب أحفظ منه مع الثقة والدين ، والزهادة والتبحر في الفقه والعربية والأخبار " ^(٤) .
وقال أبو عبد الله بن أبي الفتح : " كان أبو عمر أعلم من بالأندلس في السنن والآثار واختلاف علماء الأمصار " ^(٥) .

وقال ابن فرحون المالكي : " شيخ علماء الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان فيها لسنة مأثورة " ^(٦) .

وقال ابن العماد : " العلامة العلم الحافظ ، أحد الأعلام وصاحب التصانيف " ^(٧) .

وقال صاحب المغرب في حلى المغرب : " الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري إمام الأندلس في علم الشريعة ورواية الحديث ، وفاضلها الذي حاز قصب السبق . . . انظر إلى

(٥) الصلاة ص: (٦٧٨/٢) .

(١) الصلاة ص: (٦٧٨/٢) .

(٢) وفيات الأعيان (٦٦/٧) .

(٣) السير (١٥٣/١٨-١٥٤) .

(٤) العبر في أخبار من غر (٢٥٥/٣) .

(٥) السير (١٦٠/١٨) .

(٦) الديباج المذهب (٣٦٧/٢) .

(٧) شذرات الذهب (٣١٤/٣) .

آثاره تغنيك عن أخباره " (١).

وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: "من أعلم الناس بالآثار والتميز بين صحيحها وسقيمها" (٢).

(١) المغرب في حلى المغرب (٤٠٧/٢-٤٠٨). .

(٢) درء تعارض العقل والنقل أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (١٥٧/٧).

المبحث الثامن

مؤلفاته

لقد قدم ابن عبد البر لطلاب العلم دررا نفيسة ، ومصنفات قيمة ، وألف في فنون متنوعة من العلم ، وطرق ميادين مختلفة من المعرفة . فألف في الحديث وعلومه ، في الأنساب ، وفي السيرة والسير ، وفي الأدب ، والفقه ، وغير ذلك من الميادين . وهذه الكتب التي ألفها لاقت القبول لدى الناس ، فشاع ذكرها ، وكثر الانتفاع بها ، قال الذهبي : " جمع وصنف ، ووثق وضعف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، وخضع لعلمه علماء الزمان"^(١) ، وقال تلميذه أبو علي الغساني : " وكان موقفا في التأليف معانا عليه ، ونفع الله بتوابعه ، وكان مع تقدمه في علم الأثر ، وبصره بالفقه ، ومعاني الحديث له بسطة كبيرة في علم النسب والخبر "^(٢)

ومن امتدح تصانيف ابن عبد البر أبو طاهر السلفي ، قال : " وبالجملة فالرجل جليل القدر واسع العلم ، وكتبه متعددة كثيرة ، وقد قلت فيها لحسنها وكثرة فوائدها :

يا من يسافر في الحديث مشرقا ومغربا في البحر بعد البر
ما أن يرى أبدا لكتب صاغها بالغرب حافظها ابن عبد البر^(٣)

وقال صاحب المغرب : " وانظر إلى آثاره تغنيك عن أخباره ، وشاهده ما أورده في تمهيده واستذكاره ، وعلمه بالأنساب يفصح عنه ما أورده في الاستيعاب ، مع أنه في الأدب فارس وكفاك دليلا على ذلك كتاب هجة المجالس ، وبالأفق الداني ظهر علمه ، وعند ملوكه خفي علمه "^(٤)

ومن أهم هذه المؤلفات المطبوعة ما يلي :

١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني

(١) السير (١٥٣/١٨-١٥٤) .

(٢) الصلة (٦٧٩/٢) ، وفيات الأعيان (٦٦/٧-٦٧) .

(٣) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ، ص: (٢٠٠) .

(٤) المغرب في حلى المغرب (٤٠٧/٢-٤٠٨) .

- الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار^(١) .
- ٢- الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى^(٢)
- ٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب^(٣) .
- ٤- الإنباه على قبائل الرواة^(٤) .
- ٥- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء^(٥) .
- ٦- الإنصاف فيما بين المختلفين في بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف^(٦) .
- ٧- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الذاهن والهاجس^(٧) .
- ٨- التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك^(٨) .
- ٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد^(٩) .
- ١٠- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله^(١٠) .
- ١١- الدرر في اختصار المغازي والسير^(١١) .

-
- (١) طبع منه مجلدان بتحقيق على التحدّي الناصف ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٩٧١ ، وضع كاملاً بتحقيق عبد المعطي قلعي على خمس نسخ خطية . ط دار الوعي ، القاهرة ، حمادى الآخرة ١٤١٤هـ .
- (٢) طبع كاملاً بتحقيق الدكتور عبد الله مرحول السوالملة ، رسالة دكتوراة جامعة أم القرى عمكة المكرمة ، ونشرته دار ابن تيمية — الرياض ١٤٠٥هـ وأعيد طبعه ١٤١٢هـ .
- (٣) طبع في مجلدين في حيدر أباد الدكن سنة ١٣١٩هـ ، وطبع حاشية مع الإصابة لابن حجر .
- (٤) طبع ، وهو جزء صغير حققه إبراهيم الإيباري ، وطبعته دار الكتاب العربي ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- (٥) طبع بدار الكتب العلمية — بيروت .
- (٦) طبع ضمن الرسائل المنيرية في إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٣هـ .
- (٧) طبع بتحقيق محمد مرسى الخولي عن دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- (٨) طبع باسم تجريد التمهيد ، عن مكتبة القدس ونشرته دار الكتب العلمية ، بيروت .
- (٩) طبعته وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية وحققه جمع من المحققين ، وكان خروج الجزء الأول منه عام ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٧م . وهو يقع في ستة وعشرين مجلداً . وسيأتي ذكر نبذة عنه في الفصل الثاني من هذا الباب عند الكلام على جهود ابن عبد البر الحديثية .
- (١٠) طبع بدار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ، وطبع محققاً ومخرج الأحاديث .

١٢- الزيادات التي لم تقع في الموطأ عن يحيى بن يحيى ورواها غيره في الموطأ^(١).

١٣- القصد والأهم في معرفة أنساب العرب والعجم^(٢).

١٤- الكافي في فروع المالكية^(٣)

ومن أهم المؤلفات المخطوطة ما يلي :

١- الأجوبة الموعبة في المسائل المستغربة^(٤)

٢- أخبار أئمة الأمصار^(٥).

٣- أخبار القاضي منذر بن سعيد البلوطي^(٦).

٤- اختصار تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصدي^(٧).

٥- اختصار كتاب التمييز^(٨).

٦- اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف روايتهم عنه^(٩).

٧- الاستظهار في طرق حديث عمار^(١٠).

(١١) طبع بتحقيق شوقي ضيف عن دار المعارف — مصر .

(١) طبع مع التفصي عن مكتبة القدس ونشرته دار الكتب العلمية بيروت .

(٢) طبع بتحقيق إبراهيم الأبياري عن دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

(٣) طبع بتحقيق محمد أحمد ولد ماديلك ، في مكتبة الرياض الحديثة ١٣٩٨هـ .

(٤) السير (١٥٩/١٨) ، التمهيد (٤٨١/٦ ، ١٠٧/٧ ، ١١٥/١٨) ، ترتيب المدارك (١٣٠/٨) ، منهج الحفاظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد (٢٩/١) ، وذكر عن رمضان شيشين أنه توجد منه نسخة في تركيا

(٥) التمهيد (٣٠٨/٦) ، جذوة المقتبس ص: (٥٨٧) ، بغية الملتبس (٤٧٥) .

(٦) التكملة (١٨٠/١) ، وانظر : ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص: (٢٢٥) .

(٧) ترتيب المدارك (١٣٠/٨) .

(٨) ترتيب المدارك (١٣٠/٨) .

(٩) جذوة المقتبس (٥٨٨) ، بغية الملتبس (٤٧٥) ، أشار إليه ابن عبد البر في الاستذكار بقوله : " ذكرناها في كتاب اختلاف مالك وأصحابه (٣٣/٢) . وانظر : ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ (٢٢٠-٢٢١) فقد ذكر أنها موحدة بالخزانة الملكية المغربية ، وانظر عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان الغصن فقد ذكر وجود قطعة منه في قسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ص : (٤٧) .

(١٠) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص (٢١٤) .

- ٨- الإشراف على ما في أصول الفرائض من الإجماع والاختلاف^(١١).
- ٩- الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء بتوجيه ما اختلفا فيه^(١٢).
- ١٠- الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والأمثال^(١٣).
- ١١- البستان في الإخوان^(١٤).
- ١٢- البيان عن تلاوة القرآن^(١٥).
- ١٣- التجويد والمدخل إلى علم القرآن بالتحديد^(١٦).
- ١٤- التعريف بجماعة من فقهاء المالكية^(١٧).
- ١٥- حكم المنافقين في عهد رسول الله وأحكامهم في مناقحتهم لبنات المسلمين الصالحين المؤمنين^(١٨).
- ١٦- الشواهد في إثبات خبر الواحد^(١٩).
- ١٧- العقل والعقلاء وما جاء في أوصافهم عن العلماء والحكماء^(٢٠).
- ١٨- عوالي ابن عبد البر في الحديث^(٢١).

-
- (١١) السير (١٥٩/١٨) ، فهرسة ابن خير الإشبيلي ، ص: (٢٥١) .
 - (١) جذوة المقتبس (٥٨٧) ، بغية الملتبس (٤٧٥) ، السير (١٥٩/١٨) .
 - (٢) السير (١٥٩/١٨) ، بحجة المجالس (٢٩٣/٣) قال ابن عبد البر فيه : " وأشعار أبي العتاهية في ذم الدنيا كثيرة ، وقد جمعناها شعرا على حروف المعجم مما قاله في المواعظ والحكم . وتوجد منه نسخة بالمدينة المنورة في مكتبة عارف حكمت . انظر ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ (٢٣٢) ، وتوجد منه نسخة في الجامعة الإسلامية انظر عقيدة ابن عبد البر ، ص: ٤٨ .
 - (٣) ترتيب المدارك (١٣٠/٨) .
 - (٤) جذوة المقتبس (٥٨٧) ، بغية الملتبس (٤٧٥) ، السير (١٥٩/١٨) .
 - (٥) جذوة المقتبس (٥٨٧) ، بغية الملتبس (٤٧٥) .
 - (٦) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص (٢٢٥) .
 - (٧) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص (٢٢٥) .
 - (٨) جذوة المقتبس (٥٨٧) ، بغية الملتبس (٤٧٥) ، السير (١٥٩/١٨) ، والتمهيد (٢/١) .
 - (٩) جذوة المقتبس (٥٨٨) ، بغية الملتبس (٤٧٥) ، وفيات الأعيان (٦٧/٧) ، شذرات الذهب (٣١٥/٣) ، شجرة النور الزكية ص: (١١٩) ، بحجة المجالس (٥٣٤/٢) .

- ١٩- فهرست ابن عبد البر وتصانيفه ^(٤١) .
 ٢٠- كتاب في أخبار القضاة ^(٤٢) .
 ٢١- محن العلماء ^(٤٣) .
 ٢٢- منظومة في السنة ^(٤٤) .
 ٢٣- نزهة المستمعين وروضة الخائفين ^(٤٥)

-
- (١٠) الغنية للقاضي عياض ص: (١٦٣) ، وانظر ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص: (٢١٤) .
 (٤١) الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر (٢٦٠) .
 (١٢) ذكره صاحب ابن عبد البر وجهوده في التاريخ (٢٢٦) نقلا عن النباهي في المرقبة العليا .
 (٣) مدارج السالكين لابن القيم (٣٢٣/٢) ، وانظر ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص: (٢٢٧) .
 (٤) ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ص: (٢١٥) .
 (٥) الإعلام للزركلي (٢٤٠/٨) ، وذكر محقق مجلة المجالس أن المخطوطة في الفاتيكان (٢٦/١) .

الفصل الثاني

جهوده الحديثية من خلال مؤلفاته المتعلقة بعلم الحديث وأهميتها

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : نظرة عامة في مصطلح الحديث حتى عصر الحافظ ابن عبد البر .
- المبحث الثاني : جهوده في علم الحديث رواية .
- المبحث الثالث : جهوده في علم الحديث دراية .

المبحث الأول

نظرة عامة في مصطلح الحديث حتى عصر الحافظ ابن عبد البر

لقد استمد علم الحديث انطلاقته الأولى من نصوص الكتاب والسنة ، فقد أنزل الله على نبيه ﷺ آيات الثبوت والتوثيق في الأخبار ، والتدقيق بحال حامله ومترله من العدالة ، يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ ^(١) فكان لهذه الآية الأثر البالغ في الاحتياط في الأخبار ، والنظر بحال حاملها ، يضاف إلى ذلك ما وصى به رسول الهدى صلوات الله وسلامه عليه أصحابه من الاعتناء بكلامه وأحاديثه وضبطها ضبطاً محكماً ، وحملها إلى من تبلغ له بإتقان وأمانة وتوثيق ، فقال ﷺ : (نضر الله امرأ سَمِعَ منا مقالة فوعاها ، وأداها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) ^(٢) فكان هذا الحديث أصل في ضبط الرواية وحسن تحملها وأدائها ، ووقع في نفوس الصحابة موقعاً مؤثراً جعلهم يحرسون أشد الحرص على ما يقوله ﷺ ويتثبتون في نقله ، ووجد فيهم ملكة الانتباه لما يلقي عليهم من أقواله ﷺ فلا يقبلونها من قائلها إلا بعد التأكد من قوله ، وهذا نشأ في عصر النبوة الفاضل ، مع أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عدول بتعديل الله لهم والسهو إذا وقع من أحدهم وهو قليل ونادر رجعوا في استيضاحه إلى النبي ﷺ مباشرة فيزول .

ومن أمثلة ما حصل من التوثيق في الأخبار والتأكد من سلامة الأفعال في العبادات في حياته ﷺ :

١- " قدم علي رضي الله عنه من اليمن بهدي وساق رسول الله ﷺ من المدينة هدياً وإذا فاطمة

(١) سورة الحجرات آية رقم : ٦

(٢) أخرجه أبو داود (٦٨/٤) في كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ، برقم (٣٦٦٠) . وأخرجه الترمذي (٣٣/٥) في كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع برقم (٢٦٥٦) . وقال الترمذي عن حديث زيد بن ثابت : " حديث حسن " . وقال عن رواية عبد الله بن مسعود : " حديث حسن صحيح " . وأخرجه ابن ماجه (٨٤/١) في المقدمة ، باب من بلغ علماً برقم (٢٣٠) ، وفي المناسك (١٠١٥/٢) باب الخطبة يوم النحر برقم (٣٠٥٦) .

قد لبست ثيابا صبيغا ، واكتحلت ، قال : فانطلقت محرشا استفتي رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله إن فاطمة لبست ثيابا صبيغا واكتحلت ، وقالت : أمرني به أبي ﷺ . قال : صدقت ، صدقت ، أنا أمرها " ^(١) فيتضح حرص علي ﷺ أن يكون فعل زوجته مستمدا من الشرع وأنها لم تأت بأمر مخالف لهديه ﷺ .

٢- ومن ذلك ما جاء في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ : قال : خرج رسول الله ﷺ في الأضحى أو الفطر إلى المصلى ، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة ، فقال : أيها الناس تصدقوا ، فمر على النساء ، فقال : يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار ... فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه ، فقيل امرأة ابن مسعود . قال : نعم ، ائذنوا لها ، فأذن لها ، قالت : يا نبي الله إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندي حلي فأردت أن أتصدق بها ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود زوجك وولدك أحق من تصدقي به عليهم " ^(٢) ، من هذين المثالين وغيرهما يتضح جليا أن البحث والتنقيب في أحاديث رسول الله ﷺ وسننه قد بدأ مبكرا وأنه قد بدأ في حياته ﷺ وما كان الأمر يطول بل ينتهي في حينه بعد سؤال النبي ﷺ مباشرة ، ولذلك لم يكن هناك حاجة إلى التوسع في القواعد والضوابط مع وجود المشرع ، وفي زمن فاضل ، ورجال عدول لا يلحق بهم جرح ، ولا تعلق بهم نقيصة ، وكانوا يأخذ بعضهم عن بعض دون أن يكذب بعضهم بعضا وذلك لوضوح العدالة والديانة على الجميع . روى الحسن عن أنس بن مالك أنه قال : " ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ولكن حدثنا أصحابنا ، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا " ^(٣)

ولما توفي رسول الله ﷺ ، وأقبل عصر الخلافة الراشدة ، استمسك الخلفاء بالنهج السابق في قبول الرواية عن رسول الله ﷺ ، وحرصوا على التقليل من المرويات الحديثية خوفا من انصراف الناس عن القرآن وانشغالهم بها ، ومن التباس القرآن بالسنة في ذلك

(١) أخرجه مسلم (٨٨٦/٢) في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ برقم (١٢١٨) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٨١/٣) في كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الأقارب برقم (١٤٦٢) .

(٣) الاستذكار (٣٢٨/٤) - (٣٢٩) .

الوقت المبكر ، ومن أمثلة التوثيق والتدقيق في الروايات في خلافة أبي بكر ما ذكره الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي بكر قال : " وكان أول من احتاط في قبول الأخبار ، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلمس أن تورث ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئا ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا . ثم سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس ، فقال : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر ﷺ (١) (٢) "

وجاءت خلافة عمر الراشدة على ما كان عليه الخليفة الأول أبو بكر من الاحتياط والتثبت في قبول الروايات ، والنظر في أصحابها ، وليس المقصد التشكيك في الرجال في هذا الزمن الفاضل وإنما مزيدا من الاحتياط وبعثا للطمأنينة في النفوس وإعطاء لأقوال النبي ﷺ الهيبة والرهبة ، والحث على الاهتمام في التحمل والتبليغ . قال الذهبي في ترجمة عمر ابن الخطاب : (هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خير الواحد إذا ارتاب ، فروى الجريري يعني سعيد بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له ، فرجع فأرسل عمر في أثره ، فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع " قال : لئلا يتني على ذلك بيينة أو لأفعلن بك فجعنا أبو موسى منتقعا لونه ونحن جلوس ، فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا ، وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعم ، كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره " (٣) (٤) "

واتبع الخلفاء هذا النهج من الاستيثاق والتثبت حتى إن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/١) .

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٦/٣) في كتاب الفرائض ، باب ما جاء في الجدة ، برقم (٢٨٩٤) . وأخرجه السرمذي

(٣٦٥/٤) في كتاب الفرائض باب ما جاء في ميراث الجدة ، برقم (٢١٠١، ٢١٠٠) . وأخرجه ابن ماجه

(٩٠٩/٢) في كتاب الفرائض باب ميراث الجدة ، برقم (٢٧٢٤) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٦/١) .

(٤) أخرجه البحاري (٢٨/١١) في كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا برقم (٦٢٤٥) ، وفي كتاب

البیوع ، (٣٤٩/٤) باب الخروج في التجارة ، برقم (٢٠٦٢) . وأخرجه مسلم (١٦٩٤/٣) في كتاب الآداب ،

باب الاستئذان برقم (٢١٥٣) .

ﷺ كان يستحلف القائل ثلاثا قبل أن يقبل روايته ، فقد ورد عنه أنه قال : كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعتني الله بما شاء أن ينفعني ، وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته ، فإذا حلف لي صدقته " (١) ، ولذلك قال ابن حبان : " إن عمر وعلياً أول من فتشا عن الرجال في الرواية ، وبخنا عن النقل في الأخبار ثم تبعهم ناس على ذلك " (٢)

وحرص الخلفاء من تقليل الرواية حتى لا ينصرف الناس عن القرآن ، فقد روي عن أبي هريرة وهو أكثر الصحابة حديثا عن النبي ﷺ أنه قيل له : " أكنت تحدث في زمن عمر هكذا ؟ فقال : لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخفقتة " (٣) . وأخرج الراهمزمري في كتابه المحدث الفاضل بسنده إلى عمر أنه قال : أحلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم " (٤) .

ومن علوم الحديث التي انتهجها الصحابة في ذلك الوقت المبكر إرجاع الرواية إلى بقية المرويات ، وعرضها عليها فإن خالفت ردت أو نظر فيها بما يوضح أمرها ، وإن وافقت قبلت فمن ذلك ما فعله عمر بن الخطاب ﷺ في رده رواية فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا ، فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة ، فقال : " لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة ، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة ، قال الله عز وجل : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ (٥) (٦) .

ورد عمر ﷺ ما قالته فاطمة لا طعنا في عدالتها ، وإنما هو الحرص والخوف على النصوص الشرعية ، وخاصة أنها أتت بما يخالف نصا شرعيا ثابتا عنده فرد ما عندها

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/١) .

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان البستي (٣٨/١) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٧/١) .

(٤) المحدث الفاضل بين الراوي والواعي ، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الراهمزمري ، باب من كره كثرة الرواية ص : (٥٥٣) .

(٥) أخرجه مسلم (١١١٨/٢) في كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها برقم (١٤٨٠) .

(٦) سورة الطلاق ، آية رقم : ١

مفسرا سبب الرد " لعلها حفظت أو نسيت " . ومعلوم من النساء كثرة النسيان ، كما قال تعالى : ﴿ أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾ ^(١) ، وإلا فالصحابية عدول أظهار ، بمنعهم ما يجدونه في صدورهم من الإيمان والديانة وقرب الوحي منهم ، وتمكن حجة الله ورسوله من قلوبهم من أن يقولوا على الله أو على رسوله ما لا يعلمون واستمر الحال على ما ذكرت حتى وقعت فتنة مقتل عثمان ودب في أمة محمد التفرق والتناحر وتمكن أعداء الإسلام من إيقاد نار الفتنة بينهم ، والعداوة في صفوفهم وظهert الفرق المنحرفة من أهل الأهواء كالحوارج والشيعة وغيرهم ، ووجدت دواعي انتحال الكذب على رسول الله ﷺ لنصرة مذهب ، أو تأييد بدعة ، أو رفع ضلالة ، ولم يقف الصحابة والتابعون موقف الساكت بل تغير منهجهم في قبول الأخبار إلى أشد مما كان عليه في السابق من التأكيد على الإسناد ، ومعرفة الرجال ، فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال : " لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قللوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " ^(٢) ففي هذا النص بيان الانتباه الشديد على حملة السنة ، وعدم القبول للمروى إلا بعد بيان حال الناقل وعدالته ، وبدأ من هذا الوقت بدايات علم الرجال والنظر في الأسانيد والتمحيص والتفتيش وذلك لتغير الزمان وتبدل الأحوال ، وأخذوا على عاتقهم أن التدقيق مطلوب ولو دعي الأمر للرحلة ، وقطع المفاز والمسافات في سبيل الاستيثاق والتعرف على حديثه ﷺ ، ومن الرحلات لهذا الغرض ما قام به الصحلي الجليل جابر بن عبد الله من الارتحال من المدينة إلى الشام مسيرة شهر كامل من أجل حديث واحد ليسمعه من عبد الله بن أنيس وهو قوله ﷺ : (يحشر الناس يوم القيامة أو قال العباد عراة غرلا بهما ، قال قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء) ^(٣) وليست هذه

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٨٢

(٢) مقدمة صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج (٨٤/١) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٩٤/٣) والبخاري في الأدب المفرد مع فضل الله الصمد (٤٣٣/٢) في باب المعانقة برقم (٩٧٠) . من حديث عبد الله بن أنيس به . وذكر البخاري رحلة جابر في كتاب العلم من صحيحه (٢٠٨/١) باب الخروج في طلب العلم قال : " رحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث

الرحلة الوحيدة لحفظ السنة بل هناك رحلات أخرى لعدد من الصحابة وكثير من التابعين يطول المقام بذكرها .

وفي عصر التابعين استمر الأمر على ما هو عليه من الحرص واليقظة ، يقول ابن حبان : " ثم أخذ مسلك عمر وعلي واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وعلي بن الحسين بن علي ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ، وخارجة بن زيد ، وعروة بن الزبير بن العوام ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، وسليمان بن يسار" (٤) وإن كان المنقول من أقوالهم في الرجال قليلا فذلك يعود لقلة الضعفاء في هذا العصر مقارنة بما بعده .

وفي مطلع القرن الثاني الهجري ، انبثقت نقلة واضحة لميادين السنة ، وظهر تميز أكبر في جمعها وتبويبها وترتيبها على يد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز الذي دعا الأمة لجمع سنة نبيهم ، فكلف ابن شهاب الزهري لهذه المهمة الجليلة فدونت السنة وجمعت ، بعد أن كانت متفرقة في صحف متناثرة هنا وهناك وفي صدور الرجال ، وبدأ الزهري يحدد بعض الضوابط والمصطلحات في التعامل مع ما لديه من المتون والأسانيد ، حتى نسب إليه أنه وضع علم مصطلح الحديث . وفي هذا القرن الذي أبعد قليلا عن زمان الوحي وسلامة النية وطهارة القلوب ، وقوة الحافظة ، بسبب ما دخل فيه من اختلاط الناس بعضهم ببعض من كل مكان واختلاف الأعراف والأهداف ظهرت أمراض على بعض نقلة السنة فلم تكن الحافظة كما كانت عليه في السابق ، وكثر حملة الأحاديث كثرة عظيمة ، وطالت الأسانيد ، وتباينت أهداف الناس لكثرة المشارب المختلفة من

واحد". تعليقا بصيغة الحزم. قال ابن حجر عن تصرف البخاري : "فإنه حبت ذكر الارتحال فقط حزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد". فتح الباري (٢٠٨/١). والحديث أخرجه البخاري (٣٨٥/١١) في كتاب الرقاق ، باب الخشع برفم (٦٥٢٧). وأخرجه مسلم (٢١٩٤/٤) في كتاب الجنة وصفها ، باب فناء الدنيا وبيان الخشع يوم القيامة برفم (٢٨٥٩). كلاهما من حديث عائشة به دون ذكر الرحلة.

(٤) المروحين (٣٨/١) .

المذاهب والبدع والأهواء ، مما حدا بأعلام الإسلام إلى توسيع النظر وإطالة إعمال الفكر ووضع الضوابط والقواعد لسير المرويات ورجالها ، واتخذ لذلك اصطلاحات خاصة ، فتكلم في هذا العصر بالصحيح والسقيم ، والمقبول والمردود من الأحاديث ، وظهر القول بالجرح والتعديل بوضوح إلا أن هذه القواعد والأقوال متناثرة في الكتب والغالب منها محفوظ في صدور الرجال يتداولونها بينهم ولم ترصف وتهدب في مصنفات خاصة . ومن الذين تكلموا في الرجال في هذا القرن : مالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج ومعمّر ، وهشام الدستوائي ثم ابن المبارك وابن عيينة وغيرهم ، ومن أنواع علوم الحديث التي ظهرت : الجرح والتعديل — الصحيح — والضعيف — والمرسل ، والمنقطع ... الخ

ومع إطلالة القرن الثالث ، وصلت خدمة العلماء للسنة النبوية إلى أوج ازدهارها وتفوقها ، واكتست بثوب زاه من أثواب التكریم والاعتناء سواء ما يتعلق بالنصوص المنقولة ، أو ما يتعلق برجالها ، وكثرت التأليف وانتقلت السنة من الجمع إلى التبيين والتصنيف والتهديب ، وظهرت مصنفات لكل علم من علوم الحديث تصانيف مستقلة على حدة ، وصار يقال : علم الناسخ والمنسوخ ، وعلم الجرح والتعديل ، والعلل والطبقات الخ .

فأما ما يتعلق بقواعد هذا العلم ، فوصلت إلى مرحلة كبيرة من الاهتمام ابتداء بما نجده في مباحث الرسالة للإمام الشافعي ، وفي ثنايا كتابه الفقهي "الأم" ، حيث ذكر كثيرا من القواعد الحديثية المتفرقة ، وتكلم عن بعض أبواب هذا العلم كأخبار الأحاد وغيرها ، ويليها ما نقله تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل في أسئلتهم له ومحاوراتهم معه ، حيث ذكر بعض القواعد والضوابط ، وكتب الإمام مسلم في مقدمة صحيحه مقدمة حديثية نفيسة تحوي أنواعا من علوم الحديث ، ومما ظهر في هذا القرن ما كتبه أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في بيان طريقته في سننه ، وكذلك ما وضعه الترمذي بعد الأحاديث التي رتبها في كتابه الجامع من قواعد وضوابط واصطلاحات ، وتقوية وتعليل وتضعيف وتصحيح وتحسين . وما أفردته في نهاية كتابه من علل في كتابه العلل الصغير ومن نقد لها وتصحيح وتعليل .

ومن علوم الحديث التي نالت حظا وافرا في هذا القرن علم الجرح والتعديل وقد ألفت فيه المؤلفات منها : كتاب الطبقات لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠) ، وتاريخ الرجال (لابن معين ت ٢٣٣) ، ومن صنف علي بن المديني (ت ٢٣٤) وكذلك العليل والناسخ والمنسوخ لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، والتواريخ الثلاثة للبخاري (ت ٢٥٦) .

فالخلاصة : نجد المؤلفات في هذا القرن إما تصنيف في فن مفرد من علوم الحديث ، وإما جملة أبحاث في بعض فنون الحديث مفرقة بين ثنايا كتاب من فن آخر .

وفي القرن الرابع : وجد علماء هذا القرن أن علوم الحديث قد أصبحت لها مادة غزيرة ، وأنها قد تنوعت مواضيعها وفيها من البحث والتدقيق والضبط ما يكون نواة لفن مستقل متكامل ، إلا أنها لم تخرج من الدواوين التي ذكرت فيها وما زالت متناثرة إما في مقدمة كتاب أو في نهايته أو بين طياته فازدادت الدواعي لتحرير هذا العلم وبناء شخصيته المستقلة ليقف على قدميه بحرية واقتدار ، وليطلق عليه اسم موحد يدل عليه ويدعو إليه ، وهو " علوم الحديث " أو " علم مصطلح الحديث " أو " علم أصول الحديث " . فكان من أول من صنف مصنفا جامعاً لقواعد هذا الفن ومصطلحاته القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفي سنة (٣٦٠ هـ) إلا أنه غير شامل لأبحاث علوم الحديث كلها ، ولا لأكثرها وهذه طبيعة البدايات يعثرها النقص والتقصير ، قال الحافظ ابن حجر واصفا كتابه : " لكنه لم يستوعب " ^(١) ^(٢) ثم جاء من بعده أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ الإمام الحاكم المتوفي عام (٤٠٥ هـ) بكتابه : " معرفة علوم الحديث " وهو كتاب حافل بأنواع علوم الحديث ، واشتمل على فوائد وتحقيقات فريدة ، ومسائل عويصة مفيدة إلا أنه قد فاته أشياء لم يذكرها من علوم الحديث كأداب الشيخ والطالب ، وكتابة الحديث ، ... الخ ، ولم يرتب ما فيه ترتيباً جيداً ، وفي بعض أبوابه يحتاج إلى تهذيب واختصار حيث أطال من الأمثلة ، وقد قال الحافظ واصفا كتابه

(١) نزهة النظر شرح نخب الفكر ، لابن حجر العسقلاني ص : (١٦) .

(٢) قال نور الدين عتر في حاشيته على نخب الفكر ص (٣٤) : " بل أغل بأصول هامة كثيرة من علوم الحديث

حتى نرى أن علل الترمذي الصغير أجمع لها منه من هذه الناحية " .

بقوله "لكنه لم يهذب ولم يرتب" (١٦).

ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى عام (٤٣٠هـ) فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا ، إلا أن الحافظ ابن حجر قد قال فيه: " وأبقى أشياء للمتعب" (١٧) مما يدل على أن فيه خللا وتقصيرا . وبعد أبي نعيم الأصفهاني نجد المؤرخين لعلم المصطلح كابن حجر ومن جاء بعده يذكرون الخطيب البغدادي وكتابه الكفاية في علم الرواية ، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ويغفلون عن ذكر ابن عبد البر ودوره في علوم الحديث وما قدمه من مقدمة نفيسة في علم مصطلح الحديث في أول كتابه التمهيد والتي استفاد منها كثير ممن جاء بعده ونقلوا منها نقولات كثيرة فكان من حق كتابه أن يذكر بعد كتاب الحاكم في تاريخ المصطلح وذلك لأن ولادته سبقت ولادة الخطيب حيث ولد (٣٦٨هـ) وولد الخطيب البغدادي (٣٩٢هـ) وإن كان الحافظان قد توفيا في سنة واحدة (٤٦٣هـ) فهو بهذا عصريه وأكبر منه وأسبق منه غوصا في علوم الحديث ، وقد قال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة موضحا هذا الإغفال : " وكان من حق العلم على الحافظ ابن حجر وهو الإمام المطلع الواسع المعرفة أن يذكر في عداد المؤلفات في علم المصطلح مقدمة التمهيد لابن عبد البر ، فإنها مقدمة حافلة جامعة بلغت ٦٠ صفحة من الحرف الناعم الصغير ، فهي كتاب واف في بابه ، وقد نقل الحافظ ابن الصلاح في مقدمته نقولا كثيرة من كلام ابن عبد البر الذي في مقدمة التمهيد فهي أولى بالذكر جدا من رسالة الميانشي التي تبلغ ١٤٠ سطرا في المصطلح ، وابن عبد البر أقدم وأحفظ وأفقه وأعلم ، فإغفال الحافظ ابن حجر لهذه المقدمة الحافلة في المصطلح غفوة من عالم" (١٨).

وقد تبين لي من خلال هذه الرسالة وتعاملي مع جهود ابن عبد البر عن قرب براعة ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ، وقد وجدت أنها بحق جدرة بأن توضع في تاريخ المصطلح لما لها من تأثير في كل ما ألف بعدها ، ولأنها تطرقت لعلوم كثيرة من علوم الحديث ، وأصل فيها ابن عبد البر تأصيلات ، وقعد فيها تعديدات لم يسبق إلى بعضها ،

(١٦) نزهة النظر ص : (١٦) .

(١٧) نزهة النظر ص : (١٦) .

(١٨) حاشية كتاب قمو الأثر لابن الحنبلي ، للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص : (٩٧) .

وهي على عمقها لم تشمل جميع أبواب المصطلح بل بعضها منها كما يتبين في طيات هذا البحث .

فيكون الترتيب على هذا : ثم جاء الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي محدث المغرب المولود (٣٦٨هـ) المتوفى (٤٦٣هـ) "مقدمة التمهيد" .
ثم جاء الحافظ الكبير محدث المشرق الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد المعروف بالخطيب البغدادي المولود (٣٩٢هـ) والمتوفى (٤٦٣هـ) فصنف كتابا في أصول الحديث سماه "الكفاية في علم الرواية" وهو كتاب جليل القدر جم العلم ، وصنف في آداب الرواية كتابا سماه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" قال الحافظ ابن حجر : " ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فعمل في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية ، وفي آدابها كتابا سماه الجامع لآداب الراوي والسامع ، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : " كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه " (١)

ونظرا لتعاصر الحافظين ابن عبد البر والخطيب البغدادي في زمن واحد ، وأحدهما بالمغرب والآخر بالشرق ، فإني من خلال دراستي لكتاب ابن عبد البر لم أجده يذكر الخطيب في كتابه مطلقا ، مع ما للخطيب من دور في هذا العلم ، وفي المقابل لم أجد لابن عبد البر ذكرا في كتب الخطيب مما يدل على عدم وجود الصلات العلمية الواضحة بين الحافظين ، وتفسير ذلك يخضع للأحداث القائمة في تلك الحقبة من الزمن ولتعاصرها وبعد الديار.

ثم جاء من بعد هؤلاء القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى عام (٥٤٤هـ) فصنف كتابا سماه "الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع" .

ثم جاء من بعدهم أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي المعروف بالميلانجي المتوفى (عام ٥٨٠هـ) فصنف جزءا سماه "ما لا يسع المحدث جهله" . قال عنه الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة: " وهو جزء صغير جمل اسمه ، وهزل مضمونه وجسمه ، والحق أنه لولا

(١) نزهة النظر ص : (١٦) .

ذكر الحافظ ابن حجر له في مقدمة " شرح نخبة الفكر " لما كان له ذكر ولا شأن ، فقد جعله الحافظ حلقة وصل في سلسلة المؤلفات في علم المصطلح ، وذكره بعد ذكر ما ألفه الحافظ الخطيب البغدادي الذي قيل فيه : كل ما ألف في المصطلح بعده عيال عليه ، وبعد ذكر الإمام الهمام القاضي عياض وهما من هما في هذا الفن إمامة وجلالة وإجادة وأصالة ، ذكر الحافظ ابن حجر جزء الميانجي وأغفل ذكر المقدمة الجامعة للحافظ ابن عبد البر في أول التمهيد ، وقد أوهم ذكر الحافظ هذا الجزء بعد ذكر كتبهما ، أنه من رتبتهما ، أو من بابتهما ، تحقيقا وضلالة ، وإفادة وحسن صناعة فشوق — غفر الله له — العلماء والدارسين هذا الفن إليه ولكنهم إذا وقفوا عليه لم يروا في مسماه ما يطابق أو يقارب اسمه ولا معناه ، فهو ضعيف المادة مختل العيار ، تكثر فيه الأخطاء العلمية ، ويبدو جليا قصور مؤلفه رحمه الله تعالى في هذا الفن . وقد استهله مؤلفه بمقدمة طويلة بلغت ٤٢ سطرا ، فكانت أطول من ربعه ، قليلة الفائدة ، خاوية العائدة ، حشاها بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ثم ألقى الكلام على عواهنه في أكثر مباحثه ، وقل أن ترى فيه بحثا محررا سليم الوجه والحكم مع ضعف التبويب وسوء الترتيب ، فاقتضى ذلك مني البيان خشية الاغترار بالعنوان . . . إلى أن قال — وحقيق بكتابه أن يقال فيه " ما يسع المحدث جهله " ^(١).

(١) حاشية قفو الأثر ص : (٣٧-٣٩) . وما ذكره الأستاذ أبو غده ، ذكره أيضا الأستاذ محمود الطحان في كتابه الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث ص : (٤٧٢ ، ٤٧٤) ، وذكره أيضا الأستاذ نور الدين عتر في حاشيته على نزهة النظر لابن حجر ص : (٣٥) .

المبحث الثاني

جهوده في علم الحديث رواية

لقب ابن عبد البر بلقب (حافظ المغرب) ، وإنما نال ابن عبد البر هذا الوصف لسعة روايته وكبير مشيخته ، وإحاطته بروايات الحديث وأصوله ، ولدرايته بالرواة ، ولما لديه من علوم الإسناد واتصاله ، ولقدم سماعه من الشيوخ ، وطول باعه في الجمع والحفظ ، فقد أدرك شيوخا لم يدرك بعضهم أقرانه ، وعلا إسناده بما جعله يتفوق على أهل زمانه مما حدا بأهل العلم من كبار عصره فضلا عن الطلبة للاستباق إلى ما لديه من الرواية لوصول سندهم بسنده ، وكسب العلو من طريقه .

لقد صنف ابن عبد البر مصنفات كثيرة زاخرة بالعلم ، وقد قاربت مؤلفاته الثلاثين ، وبلغ بعضها سبعين جزءا كالتمهيد كما قال الذهبي ^(١) ، وأغلب مؤلفات ابن عبد البر وآثاره إنما هي في الحديث وعلومه ورجاله وبالأخص حول كتاب الموطأ ، فابن عبد البر قدم أجل خدمة لهذا الكتاب حيث أوقف نفسه على خدمته رواية ودراية وشرحا وتوضيحا ، وفصل القول في بيان ما فيه من كنوز بما لم يسبق إليه ولم يلحق فيه ، " ويمكن أن نقول : إن شرح الموطأ كان دينا على المالكية أداه عنهم الحافظ ابن عبد البر ، وإذا قال الشافعية في حق البيهقي : إن له منة على الإمام الشافعي لأنه خدم كتبه وخرج أحاديثها وأيد مذهبه فلنا أن نقول إن لابن عبد البر منة على الإمام مالك لأنه خدم موطأه ووصل منقطعاته ومرسلاته ، وأسند بلاغاته وبين مبهمات ، وعدد طرق موصولاته حتى أظهره بالوجه اللائق بمقام الإمام مالك وعلو رتبته " ^(٢) .

لقد ارتقى ابن عبد البر مرتبة سامقة في علم الحديث ، وبلغ فيه درجة عالية ، ووصل إلى رتبة رفيعة بين رجاله ، وذلك أن أصحاب الحديث اختاروا سبعة من الحفاظ جعلوهم بعد أصحاب الكتب الخمسة المشهورة في الحديث ، وأطبقوا على أنهم أحسنوا التصنيف ، وأن مصنفاتهم وقعت عظمة النفع ، فكان ابن عبد البر أحد الحفاظ الذين وقع عليهم

(١) السير (١٥٧/١٨) .

(٢) مقدمة تحقّق الجزء السابع من التمهيد ، عبد الله بن الصديق (٧-٦٧) .

الاختيار ، وامتدت لهم الأيدي بقصب السبق والإكبار . قال ابن الصلاح : " سبعة من الحفاظ في سافتهم — أي أصحاب كتب الحديث الخمسة — أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا " ^(١) وذكر خامسهم ابن عبد البر النمري حافظ أهل المغرب .

لقد قدم ابن عبد البر مرويات زاهرة في علم الحديث تشهد بسعة حفظه ، وطول باعه ، وكثرة شيوخه ، وقدم سماعه ، وعلو إسناده ، وهذه المرويات منها ما ذكرها بكتب مستقلة فيها ، ومنها ما ساقها بين ثنايا كتبه . ومن كتبه في علم الحديث رواية ما يلي :

- ١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .
- ٢- التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك .
- ٣- الزيادات في ذكر ما لم يذكر في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى من حديث النبي ﷺ ورواها غيره في الموطأ .
- ٤- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار .
- ٥- جامع بيان العلم وفضله .
- ٦- واضح السنن .
- ٧- حديث مالك خارج الموطأ .
- ٨- عوالي ابن عبد البر في الحديث .
- ٩- مسند ابن عبد البر .
- وسأتكلم عن خمسة منها بما يبين جهوده في رواية الحديث باختصار ، وبقية الكتب أترك لعنوانها الإفصاح عنها .
- ١- التمهيد : سبب تأليفه : لقد ذكر ابن عبد البر في مقدمة التمهيد أن كل من خرج

(١) علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي ص : (٤١٨-٤١٩) .

أحاديث الموطأ زعم أنه سيقصر على المسند وسيترك المنقطع والمرسل ، إلا أن أي واحد لم يلتزم بما شرطه ولم يوف بما عاهد عليه ، فقد وقع لهم خلط والتباس فادخلوا المنقطع في باب المتصل وأتوا بالمرسل مع المسند ، ثم إن هذا المرسل والمنقطع الذي أرادوا تركه لا يوافقهم عليه ابن عبد البر حيث إن له فيه رأياً آخر ، وهو قبول مرسل الثقة والعمل به ونقل أقوال العلماء التي تؤيد هذا ، وأن هذا هو مذهب مالك فيه ^(١) ، ولهذا وجد ابن عبد البر الحاجة ملحة لتصنيف هذا الكتاب . يقول في مقدمته : " ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرناه في المسند والمرسل ، واتفق سائر العلماء على ما وصفنا ، رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس - رحمه الله - في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله ﷺ مسنده ومقطوعه ومرسله ، وكل ما يمكن إضافته إليه - صلوات الله وسلامه عليه - " ^(٢) . وبعد أن حدد هدفه من تصنيف الكتاب شرع يبين طريقته في تصنيفه وترتيبه فقال : " ورتبت ذلك مراتب ، قدمت فيها المتصل ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله ثم المنقطع والمرسل وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك - رحمه الله - ليكون أقرب للمتناول " ^(٣) فابن عبد البر رتب أحاديث الموطأ مسندة على طريقة المعاجم إذ جعلها على حروف المعجم حسب أسماء شيوخ مالك ، مقدما المتصل ثم ما يجري مجراه ثم المرسل والمنقطع وهذا الترتيب يتطلب الإحاطة بالمرويات والنصح والوعي عند ترتيبها على هذا المساق وبمضي أبو عمر بن عبد البر مبينا جهده في علم الرواية في كتابه التمهيد فيقول : " ووصلت كل مقطوع جاء متصلا من غير رواية مالك ، وكل مرسل جاء مسندا من غير طريقه - رحمة الله عليه - فيما بلغني علمه ، وصح بروايته جمعه ، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة ، واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة " ^(٤) ، وهنا تبين الخدمة العظيمة للموطأ ، والجهد الكبير ، إذ وصل كل مقطوع ومرسل جاء مسندا

(١) انظر: التمهيد (١/٢-١) .

(٢) التمهيد (٨/١)

(٣) التمهيد (٩-٨/١) .

(٤) التمهيد (٩-٨/١) .

من غير طريق مالك - رحمه الله - ، فمجموع الأحاديث التي لم يسندها مالك في الموطأ واحد وستون حديثاً وصلها ابن عبد البر من غير طريق مالك بطرق صحاح إلا أربعة منها قال عنها لا تعرف ، ووصلها الحافظ ابن الصلاح صاحب المقدمة المشهورة بتأليف أفرده لها^(١) .

وابن عبد البر بفعله هذا أقام الدليل الواضح والبيان الكافي الشافي على صحة أحاديث مالك التي رواها في الموطأ ورسوخها ، يقول في مدحها : " ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله فقد كفي تعب التفتيش والبحث ، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم ، لأن مالكا قد انتقد وانتقى ، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة وسترى موقع مراسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا إن شاء الله^(٢) ، فكلام الحافظ ابن عبد البر ليس كلاماً عاطفياً حينما امتدح الموطأ وإنما هو كلام متين مدعم بدراسة ودراية وعلم ورواية .

وابن عبد البر حينما يذكر أحاديث الموطأ يحشد عندها عدداً هائلاً من المرويات إثباتاً لها وتقوية ، بل لوفرة رواياته يذكر ما يوافق المسند عند مالك من الأحاديث من طريقه نفسه ، فضلاً عما يجري مجراه أو المنقطع والمرسل ، بل حتى عند شرحه لمعاني كلمات أو للاستدلال على مسألة تراه يثري البحث بالروايات الغزيرة بإسناده إلى شيوخه ، وهذا ما جعل للتمهيد المكانة العالية بين المصنفات الحديثية . يقول ابن عبد البر : " وأتييت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرنى من الأثر ذكره ، وصحبتني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب " ^(٣) . ففي التمهيد أسانيد لأحاديث لم توجد في غيره مسندة حتى إن الحفاظ يحيلون إليه كما يحيلون إلى الدارقطني والبيهقي ، والكلام على مرويات ابن عبد البر ووفرها في التمهيد يطول فاكتفى بما ذكرت ليكون مفصلاً عما لم أذكر وبالله التوفيق .

٢-٣- " التقيصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك " ، " الزيادات التي لم تقع في الموطأ

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص : (١٥) .

(٢) التمهيد (٦٠/١) .

(٣) التمهيد (٩/١) .

عند يحيى بن يحيى ورواها غيره في الموطأ " :

لقد استخلص ابن عبد البر كتابه التقصي من التمهيد حيث جمع الأحاديث التي كانت أصلاً لكتابه التمهيد وجردها مسندة ومرسلة حتى يكون هذا الكتاب مفتاحاً للدخول في التمهيد ، ومعينا لمن يريد الحفظ ، ومساعدة لمن يريد الرجوع إلى الأصل عند دواعي الإشكال والوهم ، وقد بين ابن عبد البر سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال: " وعلمنا أن أكثر الناس من قصرت همته ، وضعفت عنايته ، ودعاه إلى القناعة بأقل من ذلك طلب راحته ، أو ضيق معيشتهم رأينا أن نجرد تلك السنن التي جعلناها أصل ذلك الكتاب " (١) فعمل ابن عبد البر كتابه خدمة لمن يريد مرويات الحديث التي ذكرها في التمهيد وليس عنده عزيمه على الرجوع إليه . وألحق بكتاب التقصي ما لم يرد في رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث مالك ، وإنما ذكرها غيره من رواة الموطأ عن مالك . وهذه الزيادات التي لم تقع في الموطأ عند يحيى بن يحيى كتاب مستقل بذاته يعبر عن سعة اطلاع ابن عبد البر ومروياته .

٤- الاستذكار : وهو كتاب رتبته على أبواب الموطأ شرح فيه الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين ، ويذكر فيه أقوال مالك ثم أقوال باقي الفقهاء ، وقد ذكر في هذا الكتاب عدداً غزيراً من المرويات المسندة بسنده عن شيوخه " تقدر بما يزيد على ستين ألف حديث شملت كل أحاديث السنن والأحكام والفقه " (٢) . ولابن عبد البر إحالات كثيرة إلى التمهيد في أسانيد وطرق ودراية بعض المرويات . وذكر في الاستذكار الكثير من الآثار من أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم مسندة بسنده إلى شيوخه ، وهذا ما يميز الاستذكار عن التمهيد ، فهو مرجع للآثار المسندة ، وإن كان التمهيد في باب الأحاديث أوسع محتوى وأكثر طرقاً ورواية .

٥- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله : هذا الكتاب خير شاهد لسعة مرويات ابن عبد البر ، بالإضافة إلى ما تقدم ، إذ ملأه بالكم الهائل من المرويات من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم مسندة بالإسناد إليهم بروايته عن

(١) تجريد التمهيد (التقصي) لابن عبد البر ص : (٩) .

(٢) مقدمة محقق الاستذكار ، عبد المعطي قلعي (١٢٨/١) .

شيوخه، وقد قسم هذه المرويات على أبواب ، فمن أبواب هذا الكتاب على سبيل المثال : باب قوله ﷺ (طلب العلم فريضة على كل مسلم)^(١) فقد ذكر في هذا الباب ثلاثة عشر طريقاً لهذا الحديث بإسناده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه ، ثم ذكر بإسناده عن إسحاق بن راهويه ، وبإسناده بعدة طرق عن مالك ، وبإسناده عن بعض أهل العلم ما قالوه في تفسير هذا الحديث ، ثم فصل القول فيه ^(٢) عدد أبواب هذا الكتاب تسعة وستون باباً كلها على هذه الشاكلة من الاشتغال على المرويات المسندة ، ولم يقتصر الحافظ ابن عبد البر في سرقه المرويات على الكتب التي ألفها في علوم الحديث فحسب بل نجد في كتبه الأخرى المؤلفات في فنون مختلفة آثاراً واضحة لغزارة المرويات عنده فمن ذلك ما ساقه في كتابه المخصص في الأدب (هجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والمهاجس) حيث نجد روايات مسندة في كثير من أبواب هذا الكتاب . قال ابن عبد البر في البهجة : " واقتتحت أكثر أبوابه بحديث الرسول تبركا بتذكاره وتيمناً بآثاره " ^(٣) وهذا دليل واضح على اهتمامه بالرواية واعتناؤه بالمادة المسندة ^(٤).

(١) أخرجه ابن ماجة (٨١/١) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، برقم (٢٢٤). قال السيوطي: "سئل الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى عن هذا الحديث، فقال إنه ضعيف. أي سنداً. وإن كان صحيحاً أي معني. وقال تلميذه جمال الدين المزي: هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن وهو كمد قال. فإني رأيت له خمسين طريقاً وقد جمعناها في جزء". حاشية ابن ماجة (٨١/١).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٦-٣١) .

(٣) هجة المجالس (٣٦/١) .

(٤) انظر على سبيل المثال : باب أدب المجالسة وحق المجلس الصالح (٣٩/٢)، باب حمد اللسان وفضل البيان (٥٤/٢)، باب حمد الصمت وذم المنطق (٧٥/٢)، باب من الأحوية المسكنة وحسن البيديية (٩٤/٢) الخ...

المبحث الثالث

جهوده في علم الحديث دراية

لم يقتصر ميدان المعرفة لدى ابن عبد البر على علم الحديث رواية ، بل تعدى ذلك إلى الدراية بهذه المرويات ، لقد تكلم ابن عبد البر في جميع فنون الدراية سواء منها ما يتعلق بذكر الطرق والحكم على الأسانيد من التصحيح والتحسين والتضعيف ، أو بذكر القواعد الحديثية وتأصيلها وبيانها ، أو بالتعريف برجال الأخبار والكلام في حقهم بما يقتضيه الحال من جرح أو تعديل أو شرح المتن أو غير ذلك من دقائق علم الدراية .

لقد كان لابن عبد البر البسطة الواضحة في علم الدراية ، فقد كان مقتدرا على البحث بتفوق وإتقان يقبل ويرفض عن وعي وإدراك ، مستقل الرأي ، واسع العطاء ، ذا جهد واضح لا يستغنى عنه في مباحث علوم السنة ، ولا غرو في ذلك إذ العزم الجاد والدأب المتواصل يعطي الثمر الجني . وما هذا البحث إلا جزء بسيط مما عند الحافظ ابن عبد البر من علم الدراية ، ومن مصنفاته في الدراية ما يلي :

- ١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .
- ٢- مقدمة التمهيد .
- ٣- الاستذكار .
- ٤- جامع بيان العلم وفضله .
- ٥- الشواهد في إثبات خير الواحد .
- ٦- الاستظهار في طرق حديث عمار .
- ٧- منظومة في السنة .
- ٨- اختصار كتاب التمييز لمسلم .
- ٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب .
- ١٠- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى .
- ١١- اختصار تاريخ أحمد بن سعيد الصدي .
- ١٢- تاريخ شيوخ ابن عبد البر .

وسألني الضوء على بعضها ليكون دالا على البقية عند الكلام على درايته ، وأقسم الكلام على النحو التالي :

مؤلفاته في علوم الحديث :

١- مصطلح الحديث والتخريج والحكم على الأسانيد والمتون :

(أ) كتاب التمهيد ومقدمته : لقد سبق أن عرفنا أن كتاب التمهيد من الموسوعات الحديثية في باب الرواية ، وهو كذلك أيضا في باب الدراية ، بل السبب المباشر لتأليف الكتاب إنما هو لدراية أحاديث الموطأ كما تقدم^(١) ، فهو يدرس سند الحديث في رواية يحيى بن يحيى الليثي ، فإذا كان الحديث مرسلأ أو منقطعا فإنه يذكر من الرويات من غير طريق مالك لهذا الحديث لينهض به ، وذلك بعد أن يحص ما أتى به من الطرق والأسانيد ، وموضع التقائها وافتراقها ، ومالها من القوة والضعف . إن الناظر في "التمهيد" ليجده ما يراه من الكلام على إشباع الطرق ، والعمق في دراستها والحكم عليها، والصناعة الحديثية الماهرة ، وما تناله النصوص من فهم ومعالجة ، وما يحوطها من مناقشة وحوار ، وبحث واستنباط وتقعيد .

إن دراية ابن عبد البر في "تمهيد" تتمثل في : تتبع الحديث بالنقد والتمحيص سنداً ومتناً مبيناً درجته ومترلة رواته ، وسيمر بين طيات هذا البحث أمثلة كثيرة جدا للصناعة الحديثية لدى ابن عبد البر لتكون نماذج بارزة لجهد هذا الإمام العظيم .

وقد قدم ابن عبد البر لكتابه "التمهيد" مقدمة في مسائل المصطلح طرح فيها أبواباً من علوم الحديث لتكون مرشدا لفهم كلامه في الدراية . ضمن هذه المقدمة ما يتعلق بمعرفة المرسل والمسند والمنقطع والموقوف ومعنى التدليس وبيانه ، ومن يقبل نقله ويقبل مرسله وتدليسه ومن لا يقبل . يقول عنها : " وذكرت في صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل ، وموضع المتصل والمرسل " ^(٢) . وقد أدرجت هذه المقدمة بكاملها في ثانيا هذا البحث .

(١) انظر ص (٧٢) من هذا البحث.

(٢) التمهيد (٩/١) .

(ب) الاستذكار : ينضم للمؤلفات في علوم الحديث لما يشتمل عليه من الدراية القوية عند الكلام على الأحاديث ، وكذلك عند الترجيح بين المذاهب الفقهية ، وما ذكرته في التمهيد يصدق على الاستذكار ، وإن كان العمق في كتاب التمهيد أكثر وأغزر ، وفي الاستذكار إحالات كثيرة جدا على التمهيد فيما يتعلق بالكلام على الأسانيد ودرايتها ، وليس في الاستذكار مقدمة في مسائل المصطلح كما في التمهيد .

(ج) جامع بيان العلم وفضله: لقد اشتمل هذا الكتاب على مباحث كثيرة من مباحث علم مصطلح الحديث، وسأرجئ الكلام عليها في الباب الثاني من هذا البحث^(١).

٢- مؤلفاته في الجرح والتعديل وعلم الرجال عموما :

لقد خدم ابن عبد البر هذا العلم خدمة جيدة تتضح بما ألفه فيه من كتب وبما تكلم عليه من رجال جرحا وتعديلا في ثنايا مصنفاته . ومن المصنفات المستقلة لدى ابن عبد البر في هذا العلم :

(أ) اختصار تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصدي . وهو أيضا — أعني كتاب الصدي — اختصار لتاريخ ابن معين ، ولابن عبد البر عليه تعليقات نافعة . ويضاف إلى ذلك ما أطلقه أبو عمر بن عبد البر في ثنايا كتبه الموسوعية كالتمهيد و"الاستذكار" وغيرهما من عبارات جرح وتعديل على كثير من الرواة^(٢).

(ب) الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى : وهذا من كتب الرجال ، ذكر فيه كل من اشتهر من الرواة بكنيته من الصحابة فمن بعدهم مع الكلام على الراوي باختصار . قال في مقدمة كتابه في الجزء المخصص لكنى الصحابة : " فرأيت أن كمال فائدة هذا الكتاب أن أذكر فيه من الصحابة عليهم السلام من عرف منهم بكنيته واشتهر بها ولم يوقف على اسمه ، أو عرف اسمه على اختلاف فيه " ^(٣) . وقال عن الجزء الثاني من مادة

(١) انظر ص : (٢٦٤ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) كتبت رسالة جامعية لنيل الدكتوراه في منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد ، للباحث محمد عبد رب النبي ، جمع فيها ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن عبد البر وكذلك أخرج الرجل الذين تكلم عليهم ابن عبد البر في التمهيد

(٣) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبد البر (٨٣/١) .

كتابه الاستغناء : " أذكر في كتابي هذا - بعون الله وفضله - أسماء المعروفين بالكفي من حملة العلم ومبلغيه ورواته وناقليه من اشتهر بكنيته ولم يذكر في أكثر أسانيد الأحاديث باسمه ممن لم يصحب النبي - عليه السلام - ولم يره ولا كان مسلماً في حياته ، لأننا قد ذكرنا هؤلاء في كتاب الصحابة ، ونذكر في هذا الكتاب من التابعين ومن بعدهم من اشتهر بكنيته أو عرف بها ممن قد وقف العلماء على اسمه ولكنه لم يعرف به وإنما عرف واشتهر بكنيته أذكرهم بعون الله ذكراً يوقف به على منازلهم ومعرفة أحوالهم وأزواجهم ومن أخذوا عنه ، وأخذ عنهم . . . وأرجو أن يأتي هذا الكتاب على أكثر أسماء المشهورين بالكفي ممن وقف العلماء بهذا الشأن على اسمه من المحدثين والفقهاء وسائر العلماء ، مع التعريف بهم والإشارة إلى بعض أحوالهم . ونذكر بعد ذلك من لم يوقف له على اسم ولا ذكر به مختصراً إن شاء الله " (١). وقال في الجزء الثالث من مادة هذا الكتاب : " فقد ذكرنا ما انتهى إلينا من أسماء المحدثين المشهورين بالكفي ، ونذكر في هذا الكتاب بعون الله من لم يذكر له اسم سوى كنيته ممن روى الحديث وحمله وعده من نقلته " (٢) فيكون كتابه بهذه الشمولية للرواة مغنياً عن غيره في هذا الباب ، ولذلك أطلق عليه الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكفي . وسيرد في هذا البحث نقولات عن بعض تراجمه (٣).

(ج) الاستيعاب في معرفة الأصحاب : تصدى فيه أبو عمر بن عمر للصحابة وكل من شمله قرن النبي ﷺ ، وهو مهم في باب الدراية لمعرفة المرسل من الموصول وللتفريق بين التابعي والصحابي . قال في هذا الكتاب ذكراً الجهود التي سبقته في معرفة الصحابة ومبيناً دوره في جمع هذه الجهود واختصارها وإضافة إليها : " وقد جمع قوم من العلماء في ذلك كتباً صنفوها ، ونظرت إلى كثير مما صنفوه في ذلك ، وتأملت ما ألفوه فرأيتهم - رحمة الله عليهم - قد طولوا في بعض ذلك وأكثروا من تكرار الرفع في الأنساب ومخارج الروايات ... وهم مع ذلك قد أضربوا عن التنبيه على عيون أخبارهم التي يوقف بها على

(١) الاستغناء (١/٣٦٣-٣٦٤)

(٢) الاستغناء (٣/١٠١٩) .

(٣) انظر ص (٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤) من هذا البحث .

مراتبهم ، ورأيت كل واحد منهم قد وصل إليه من ذلك شئ ليس عند صاحبه ، فرأيت أن أجمع ذلك ، وأختصره ، وأقربه على من أراده ، واعتمد في ذلك على النكت التي هي البغية من المعرفة بهم ، وأشير إلى ذلك بالطف ما يمكن ، وأذكر عيون فضائل ذي الفضل منهم وسابقتها ومزتلته ، وأبين مراتبهم بأوجز ما تيسر وأبلغه ^(١)

٣- مؤلفاته في شروح الحديث :

١- التمهيد : عند الكلام عن شروح الحديث عند ابن عبد البر يقف التمهيد منارة منيفة شامخة في بيان الآثار ، وما تحتوي عليه من درر وأسرار ، وقد قال فيه ابن حزم : "التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر — وهو الآن في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة — وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً ، فكيف أحسن منه " ^(٢) ، وقد أمضى مؤلفه ثلاثين عاماً في تصنيفه فكان عبارة جهده وثمره علمه حتى قال فيه :

سمير فؤادي مذ ثلاثين حجة	وصاقل ذهني والمفرج عن همي
بسطت لهم فيه كلام نبهم	لما في معانيه من الفقه والعلم
وفيه من الآداب ما يهتدى به	إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم ^(٣)

وطبيعة هذا الشرح : البسط لما في الآثار من المعاني والفقه والآداب وقد وضع ذلك مؤلفه بقوله : " وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصود بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولو الألباب ، وجلبت من أقوال العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها " ^(٤).

٢- الاستذكار : وهو شرح آخر لـ "الموطأ" ، وطبيعة هذا الكتاب أن مؤلفه قد رتبته على أبواب الموطأ ، ونسقه وحذف منه تكرار الشواهد والطرق ، ووصل شرح المسند والمرسل — اللذين قصد إلى شرحهما خاصة في التمهيد — بشرح جميع ما في الموطأ من

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر ، مطبوع مع حاشية الإصابة لابن حجر (٣٨١-٣٩٠) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١١٢٩/٣) .

(٣) التمهيد (٤٤٨/٢٤) ، وفيات الأعيان (٥٦/٦) ، ترتيب المدارك (١٣٠/٨) ، السير (١٥٧/١٨) .

(٤) التمهيد (٩/١) .

أقاويل الصحابة والتابعين وما مالكت فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه ، واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين هم الحجة على من خالفهم ، ويذكر على كل قول ما لسائر فقهاء الأمصار من النزاع في معانيه حتى شرح الموطأ مستوعباً مستقصى على شرط الإيجاز والاختصار ^(٢).

" وابن عبد البر لم يكن مالكيًا بحتاً عندما شرح الموطأ في تمهيده واستدكاره ، وإنما كان مجتهداً مطلقاً له مدرسته الخاصة في الفقه والاستنباط والترجيح مع التزام بأصول مذاهب أهل السنة الأربعة على ضوء أقوال فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار ، وكان يعارض التقليد الذي كان سائداً في ذلك الوقت داعياً إلى التجديد " ^(٣).

قال ابن عبد البر في قصيدة له:

يا سائلي عن موضع التقليد خذ	عني الجواب بفهم لب حاضر
وأصخ إلى قولي ودن بنصيحتي	واحفظ عليّ بوادري ونوادي
لا فرق بين مقلد وبهيمه	تنقاد بين جنادل ودعائر
تباً لفاض أو لففت لا يرى	عللاً ومعنى للمقال السائر
فإذا اقتديت فبالكتاب وسنة	المبعوث بالدين الحنيف الطاهر
ثم الصحابة عند عدمك سنة	فأولاك أهل نهي وأهل بصائر
وكذاك إجماع الذين يلونهم	من تابعيهم كإبراً عن كابر
إجماع أمتنا وقول نبينا	مثل النصوص لدى الكتاب الزاهر
وكذا المدينة حجة إن أجمعوا	متابعين أو أثلاً بأواخر
وإذا الخلاف أتى فدونك فاجتهد	ومع الدليل فمل بفهم وافر
وعلى الأصول فقس فروعك لا	تقس فرعاً بفرع كالجهول الحائر

" ومن استعرض تاريخ الفقه المالكي وانتشاره في الأندلس يتضح أن الأندلسيين عكفوا على مدونة سحنون عدّة قرون ، ولم يضيفوا إلى تراث الفقه المالكي شيئاً جديداً

(٢) انظر الاستذكار (١/١٦٤-١٦٥) .

(٣) مقدمة محقق الاستذكار ص : (١٣٠) .

لانشغالهم بوضع شروح وتفسير للمدونة ، كأنهم حرموا على أنفسهم وضع كتب جديدة في الفقه حيث أداروا حركة الفقه حول " المدونة " و " الواضحة " وحفظ فروع مذهب مالك ، ولكن ابن عبد البر كان أول محدث وفقه أندلسي عارض هذا النوع من الجمود ، فقام بدعوة التجديد والاجتهاد ، وكتابه التمهيد والاستذكار خير ما يقدم لكل من يرغب عن التقليد ، ويتطلع إلى الاجتهاد ووحدة المسلمين وصونهم عن الخلافات ^(١) .

في نهاية هذا الفصل يتبين أننا أمام فارس لا يشق له غبار في التحقيق والتمحيص ، وبحر لا ساحل له في علم الأثر ، وشخصية فذة بارعة . . . نفع الله بعلومه أمة الإسلام فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

(١) مقدمة محقق الاستذكار (١٢٨-١٢٩) بتصرف يسير .

الباب الثاني

مصطلح الحديث عند ابن عبد البر

أقواله وآراؤه في مصطلح الحديث

الأنواع الموجودة عند الحافظ ابن عبد البر:

- النوع الأول: الصحيح .
- النوع الثاني: الحسن.
- النوع الثالث: الضعيف.
- النوع الرابع : المتصل.
- النوع الخامس: المسند، المرفوع.
- النوع السادس :الموقوف.
- النوع السابع: المرسل.
- النوع الثامن: المنقطع.
- النوع التاسع: المعضل.
- النوع العاشر: التدليس.
- النوع الحادي عشر: الشاذ والمنكر.
- النوع الثاني عشر: زيادات الثقات .
- النوع الثالث عشر: المعلل .
- النوع الرابع عشر: المضطرب .
- النوع الخامس عشر: المدرج.
- النوع السادس عشر: الموضوع.
- النوع السابع عشر: المقلوب.

النوع الثامن عشر: صفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل.

النوع التاسع عشر: كيفية سماع الحديث وتحمله.

النوع العشرون: كتابة الحديث.

النوع الحادي والعشرون: صفة رواية الحديث وشرط أدائه.

النوع الثاني والعشرون : آداب طالب الحديث.

النوع الثالث والعشرون: آداب المحدث.

النوع الرابع والعشرون: آداب مشتركة بينهما.

النوع الخامس والعشرون : أخبار الآحاد وحجيتها.

النوع السادس والعشرون: المتواتر.

النوع السابع والعشرون: ناسخ الحديث ومنسوخه.

النوع الثامن والعشرون: المصحف.

النوع التاسع والعشرون: مختلف الحديث.

النوع الثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

النوع الحادي والثلاثون: رواية الأكابر عن الأصاغر والنظير عن النظير.

النوع الثاني والثلاثون: رواية الأبناء عن الآباء.

فوائد حديثية متفرقة.

النوع الأول : الصحيح

صفات الحديث الصحيح :

لقد ذكر ابن الصلاح صفات الحديث الصحيح الذي يحكم له بالصحة بين العلماء ببلا خلاف فقال : " أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه علة قاذحة وما في روايته نوع جرح ... فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث . وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل " (١) .

وعند تطبيق هذا التعريف على صنيع ابن عبد البر في الصحيح وأقواله فيه يتبين أنه يهتم بهذه الأوصاف المذكورة عند حكمه على الحديث وإن كان تقديره لهذه الأوصاف واعتباره لبعض الشروط يختلف عن غيره كما سيأتي .

نقولات لابن عبد البر تبين اشتراطه لصفات الحديث الصحيح :

١- الاتصال : قال أبو عمر : " فالتصل من المسند مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ " وذكر أمثلة ثم قال : " وإنما سمي متصلاً لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وصح سماعه منه " (٢) ، وقال في موضع آخر : " ولا خلاف بين علماء أهل الأثر والفقه ، أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي ﷺ أنه حجة يعمل بها إلا أن ينسخه غيره " (٣) . وقال أيضاً : " ليس في هذا الحديث معنى يشكل ولا يحتاج إلى تفسير ولا ما يحتمله من خلاف التأويل ، وقد ذكرنا في التمهيد سماع كل من في إسناده بعضهم من بعض " (٤) . وقال بعد تعريفه للعدل : " والشرط في خبر العدل على ما وصفنا : أن يروي عن

(١) علوم الحديث ص: (٢٤-٢٥) .

(٢) التمهيد (١/١) وما بعدها .

(٣) التمهيد (٤٢/٥) .

(٤) الاستذكار (٤١١/٨) .

مثله سماعاً واتصالاً، حتى يتصل ذلك بالنبي ﷺ " (١).

٢- العدالة : قال في بيان المقدار الكافي في العدالة : " وكل حامل علم معروف العناية به فهو محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه " (٢). وقال في نقد أحد الأسانيد التي لم يتوفر فيها هذا الشرط : " وهذا إسناد صحيح كل مذكور فيه ثقة معروف بالعلم إلا عقبة بن عبد الرحمن فإنه ليس بمشهور بحمل العلم " (٣) فهو يطلب في الراوي مطلق الشهرة بحمل العلم ، مع السلامة من الكبائر وملازمة المروءة، وكون خيره غالباً على شره .

وقال في بيان أكثر وضوحاً مما تقدم : " لا يقبل فيمن صحت عدالته ، وعلمت بالعلم عنانيته ، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون ، وكان خيره غالباً وشره أقل عمله ، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به " (٤) .

٣- الضبط : قال في توضيح هذا الشرط : " الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقهاء في حال المحدث الذي يقبل نقله ، ويحتاج بحديثه ، ويجعل سنة وحكما في دين الله : هو أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه عالماً بما يحيل المعاني ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتاب ، يؤدي الشيء على وجهه ، متيقظاً غير مغفل ، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه لأنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك ، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام . ويحتاج مع ما وصفنا ، أن يكون ثقة في دينه ، عدلاً جازئ الشهادة مرضياً فإذا كان كذلك ، وكان سالماً من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين " (٥) وقال في نقد أحد الرواة ممن لم يتوفر فيه هذا الشرط: " فقد وهم ولم يحفظ، ولم يقل ذلك غير عاصم ابن أبي النجود وهو عندهم سبى الحفظ كثير

(١) التمهيد (٣٠/١) .

(٢) التمهيد (٢٨/١) .

(٣) التمهيد (١٩٣/١٧) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٥١٩) .

(٥) التمهيد (٢٨/١) .

الخطأ في الحديث " (٤) .

٤- السلامة من الشذوذ : لقد نفى ابن عبد البر الشذوذ في الحديث الصحيح من خلال صنيعة في الأحاديث ، وعبر عن ذلك بالمخالفة ، وبالخطأ ، ولم يستعمل لفظ (شاذ) إلا قليل والمنكر والشاذ عنده بمعنى واحد كما سيأتي في مبحث الشاذ . قال في رد أحد الأسانيد المخالفة : " هذا الإسناد ليس بحجة لمخالفة الحفاظ لداود بن عامر في ذلك " (٥) ، وقال على أحد الرواة : " وهو ثقة إلا أنه جاء بما شذ فيه وأنكر عليه " (٦) .

٥- السلامة من العلة : يتبين نفي العلة عند ابن عبد البر واضحا في الأحاديث المعلولة ، قال على أحد الأحاديث التي سلمت من العلة : " ليس فيه علة يجب بها دفعه ، وقد قال به أهل العلم بالحديث " (٧) والعلة عند ابن عبد البر تطلق على العلة الظاهرة والخفية كما سيأتي في مبحث المعلل . قال على أحد الأسانيد : " هذا إسناد كله ثقة لا أعلم فيه علة إلا أن البخاري قال : لا أعلم لعبد العزيز بن النعمان سمعا من عائشة " (٨) فجعل الانقطاع علة .

نقده للأسانيد ومعرفة مدى تحقق شروط الصحة المتقدمة فيها :

١- روى بسنده إلى عتاب بن زياد أنه قال : حدثنا أبو حمزة السكري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين) (٩) ثم قال متفحفا في هذا السند دارسا لرجاله وبقية شروط الصحة : " وهو إسناد رجاله ثقات معروفون : أبو حمزة السكري ، وعتاب بن زياد مروزيان ثقتان ، وسائر الإسناد يستغنى عن ذكرهم لشهرتهم إلا أن أحمد بن حنبل ضعف الحديث كله ، ويقال إنه لم يسمعه الأعمش من أبي صالح . قال أحمد بن حنبل : رواه ابن فضيل عن

(١) التمهيد (٣٥٣/١) .

(٢) التمهيد (٢٥٢/١٢) .

(٣) الاستذكار (٨١-٧٨/٣) .

(٤) الاستذكار (٢٨٩/١٨) .

(٥) التمهيد (١٠٣/٢٣) .

(٦) أخرجه أبو داود (٣٥٦/١) في كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، برقم (٥١٧-٥١٨) .

وأخرجه الترمذي (٤٠٧/١) في كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن برقم (٢٠٨) .

الأعمش عن رجل ما أدري لهذا الحديث أصلاً . ورواه ابن نمير عن الأعمش فقال : نبئت عن أبي صالح ، ولا أراي إلا قد سمعته منه " (٥) .

٢- قال ابن عبد البر مدافعاً عن أحد الأحاديث التي توفرت فيها شروط الصحة عنده: "لاخلاف بين علماء أهل الأثر والفقه ، أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي ﷺ أنه حجة يعمل بها إلا أن ينسخه غيره ، ومالك بن أنس عند جميعهم حجة فيما نقل ، وقد أسند حديثه هذا عمر بن محمد ، وهو من ثقات أشرف أهل المدينة . فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسل الثقات ، وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمد له ، وهو ممن تقبل زيادته وبالله التوفيق" (٦) .

٣- وقال مدافعاً كذلك : " وحديث سعد بن إسحاق (٧) هذا مشهور عند الفقهاء بالحجاز والعراق معمول به عندهم تلقوه بالقبول وأفتوا به وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري والأوزاعي والليث بن سعد ، وأحمد بن حنبل كلهم يقول: إن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الذي كانت تسكنه ، وسواء كان لها أو لزوجها ولا تبيت إلا فيه حتى تنقضي عدتها ، ولها أن تخرج ثمارها في حوائجها " (٨) ، قال : " وليس قول من طعن في إسناد الحديث الوارد بها مما يجب الاشتغال به لأن الحديث صحيح ونقلته معروفون قضى به الأئمة وعملوا بموجبه وتابعهم جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق وأفتوا به

(٥) التمهيد (٢٢٥/١٩) .

(٦) التمهيد (٤٢/٥) ، وانظر ص : (٣٢٢) من هذا البحث .

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (٥٩١) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل . ومن طريقه أخرجه النسائي (١٩٩/٦) في كتاب الطلاق باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل . وأخرجه أبو داود (٧٢٣/٢) في الطلاق باب ف بالمتوفى عنها تنتقل برقم (٢٣٠٠) . وأخرجه الترمذي (٥٠٨/٣) في كتاب الطلاق ، باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها برقم (١٢٠٤) . قال الترمذي : " حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم . لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها " . السنن (٥٠٩/٣) .

(٨) الاستذكار (١٨١/١٨) .

وتلقوه بالقبول لصحته عندهم " (٤) .

تفاوت الصحيح عند ابن عبد البر :

الصحيح عند ابن عبد البر على درجات متفاوتة من القوة ، بحسب تمكن الحديث من الصفات التي تبني عليها الصحة ، فأقوى درجات ألفاظ التعبير عن الصحة عنده ما حكى عليه الاتفاق في صحته ، كقوله : "مجتمع على صحته من جهة النقل" ، "لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحة هذا الحديث وهو عند جميعهم صحيح" ، وما شابه هذه العبارات كقوله : "صحيح ولا مطعن لأحد فيه" ، "صحيح لا مقال فيه لأحد" ، وعند الفحص في مثل هذه الأحاديث التي أطلق عليها هذه الألفاظ يظهر أن الجماعة قد اتفقوا عليها أو غالبهم بما فيهم البخاري ومسلم أو أحدهما ، وأسانيدها قد توفر فيها جميع شروط الحديث الصحيح . وقد صرح في بعض المواضع أن الإجماع المقصود هو إجماع أهل النقل على صحة هذا الحديث ، قال : "وهو حديث مجتمع على صحته عند أهل النقل" (٥) ، وقال : " وهذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد لا يختلفون في ثبوته رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين ، وروي من وجوه عن النبي ﷺ من رواية الثقات الأئمة الأثبات " (٦) .

تطبيقات على ما أطلق عليه الإجماع :

١- قال عن حديث عمر بن الخطاب : " الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء" (٦) ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء . . . " (٥) : " هذا حديث مجتمع على صحته " (٧) والحديث أخرجه الجماعة

(٤) الاستذكار (١٨/١٨٥) .

(٥) التمهيد (١٨/٢٣٤) .

(٦) التمهيد (١٨/١٢) .

(٧) هاء : فيعطي ما في يده ، كحديث يدا بيد يعي المقابضة في المجلس . وقيل : معناه : هاك وهات أي خذ وأعط . النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٥/٢٣٧) .

(٨) أخرجه البخاري (٤٠٨/٤) في كتاب البيوع ، باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة برقم (٢١٣٤) وفي باب بيع التمر بالتمر برقم (٢١٧٠) ، وباب بيع الشعير بالشعير برقم (٢١٧٤) . وأخرجه مسلم (١٩٠٢/٣) في كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا برقم (١٥٨٦) .

(٩) الاستذكار (١٩/٢٣٣) .

وأحمد ومالك وغيرهم .

٢- وقال عن حديث المصرة : " ولا تصروا^(١) الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر " ^(٢) :
والحديث عند أهل العلم بالحديث صحيح من جهة النقل رواه جماعة عن أبي هريرة منهم :
موسى بن يسار ، وأبو صالح السمان ، وهمام بن منه ، ومحمد بن سيرين ، ومحمد بن زياد
بأسانيد صحاح ثابتة " ^(٣) ، وقال في موضع آخر عن هذا الحديث : " وهو حديث مجتمتع
على صحته وثبوته من جهة النقل " ^(٤) والحديث أخرجه البخاري ومسلم .

٣- وقال عن حديث : " إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى
يغسلها ثلاثا ... " ^(٥) : " وهو حديث مجتمتع على صحته عند أهل النقل " ^(٦) والحديث
أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ومالك .

٤- وقال عن حديث عائشة : " كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم وحله
قبل أن يطوف بالبيت " ^(٧) : " هذا حديث صحيح ثابت لا يختلف أهل العلم بالحديث في
صحته وثبوته " ^(٨) ، والحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ومالك .
٥- وقال على حديث محاجة آدم لموسى ^(٩) : " هذا حديث صحيح ثابت من جهة

(١) المصرة: الناقة أو البقرة أو الشاة يصرى اللبن في ضرعها أي يجمع ويحبس . النهاية (٢٧/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٢/٤) في كتاب البيوع، باب النهي للبايع أن يحفل بالإبل والبقر والغنم وكل محفلة برقم

(٢١٤٨)، وأخرجه مسلم (١١٥٨/٣) في كتاب البيوع، باب حكم بيع المصرة برقم (١٥٢٤).

(٣) التمهيد (٢٠٣/١٨) .

(٤) التمهيد (٢٠٨/١٨) .

(٥) أخرجه البخاري (٣١٦/١) في كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترا برقم (١٦٢). وأخرجه مسلم (٢٣٣/١) في

الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضيء وغيره المشكوك في نجاستها في الإناء برقم (٢٧٨).

(٦) التمهيد (٢٣٤/١٨) .

(٧) أخرجه البخاري (٤٦٣/٣) في كتاب الحج، باب الطيب عند الإحرام برقم (١٥٣٩). وأخرجه مسلم (٨٤٦/٢)

في كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام برقم (١١٨٩).

(٨) التمهيد (٢٩٦/١٩) .

(٩) أخرجه مسلم (٢٠٤٢/٤) في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام برقم (٢٦٥٢).

الإسناد لا يختلفون في ثبوته " ^(١) ، وقال في الاستذكار عن هذا الحديث : " هذا الحديث عند جماعة أهل العلم بالحديث صحيح من جهة الإسناد ، وكلهم يرويه ويقر بصحته ، ويحتج به أهل الحديث والفقه وهم أهل السنة ، في إثبات قدم علم الله (عز وجل) " ^(٢) والحديث أخرجه مسلم .

قوة مصطلح (الصحيح) عند ابن عبد البر :

تبين من خلال النظر والتأمل في الأحاديث التي أطلق عليها مصطلح (صحيح) أنه لا يطلق على الحديث هذا المصطلح إلا بعد تأكده من ثقة رجال إسناده تأكدا تاما ومن وجود صفات الصحيح فيه ، ومصطلح (صحيح) عنده له قوة وثقل يتبين هذا بوضوح من الأمثلة الكثيرة في كتبه ، فمن أمثلة ذلك :

١- قال عن حديث : (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة) ^(٣) : " هذا حديث مسند صحيح " ^(٤) . وعند النظر لرجال الإسناد يظـهر من رواية: مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة . كلهم ثقات أثبات .

٢- قال عن قول سعيد بن المسيب : (إذا نوى الرجل على إقامة خمس عشرة ليلة أتم الصلاة) ^(٥) : " حديث صحيح الإسناد عن سعيد ، ورجال إسناده كلهم ثقات رواه أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا عبد الله بن أدريس عن داود بن أبي هند عن سعيد بن

(١) التمهيد (١٢/١٨) وانظر لمزيد من الأمثلة : التمهيد (٥١/١٥) ، (١٢٨/٧) ، (٢٩٣/١٦) ، (٣١٨/١٩) ، (٢٧٦/١٨) ، (١٧/٦) ، (٨٨/١٠) . الاستذكار : (٨٢/١٩) ، (٣٠/٢٣) ، (٣٤٤/١) ، (١٢٤/٦) ، (١٢٤/١٠) .

(٢) الاستذكار (٨٤/٢٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٨/٢) في كتاب العمرة باب وجوب العمرة وفضلها برقم (١٧٧٣) . وأخرجه مسلم (٩٨٢/٢) في كتاب الحج ، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة برقم (١٣٤٨) .

(٤) الاستذكار (٢٢٩/١١) .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٤٥٥/٢) .

المسيب" (٤). والأمثلة على هذا كثيرة يطول ذكرها (٥)

فنجد مما تقدم أن العبارات عنده في الصحيح تتفاوت فتارة يطلق حكاية الإجماع على بعض الأحاديث وتارة يعبر باصطلاحات تفيد الصحة ولكنها دون ذلك فيقول : حديث "مستقيم صحيح" (٦) ، "صحيح ثابت" (٧) ، "حسن صحيح" (٨) ، "إسناد صحيح جيد" (٩) ، "حديث صحيح" (١٠) ، وهذا التفاوت لأنها لا تصل في الصحة والقوة كسابقتهما وإن كانت تقع تحت مسمى الصحة والله أعلم .

مؤلة أحاديث الصحيحين عند ابن عبد البر :

تقدم إطلاقه أعلى درجات الصحة ، وحكاية الإجماع على بعض أحاديث الصحيحين أو أحدهما ، ولا يوجد عنده حكاية إجماع عن أهل الحديث على صحة حديث ما إلا وهو من أحاديث الصحيحين أو أحدهما ولعل الحافظ ابن عبد البر بنى هذا الإطلاق على ما قاله مسلم رحمه الله عن أحاديث كتابه : " ليس كل شئ عندي صحيح وضعته ههنا - يعني في كتابه الصحيح - إنما وضعت ما أجمعوا عليه" (١١) قال ابن الصلاح موضحا المقصود بالإجماع : " أراد والله أعلم أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم" (١٢) ، وقد صرح ابن عبد البر بأن من علامات معرفة ضعف الحديث عدم إخراج البخاري ومسلم له. قال " . . . فكيف بمن ذهب إلى

(٥) الاستذكار (١٠٥/٦) .

(٦) انظر مزيدا من الأمثلة : الاستذكار (٢٨٠/٣) ، ٥٥٥٥/٤ ، ٦٥٣٨/٥ ، ٣١١٨٧/٢١ ، ٣٥٨٣٣/٢٤ ،

٤٠٠٣٨/٢٧ ، ٣٨٩٤٢/٢٦ ، ١٦١٣٢/١١ ، ٥٢٩٩/٤ ، ٢٣١٠٤/١٦ ، ٣٨٨٦٩،٣٨٨٠٥/٢٦

٤٠٠٢٩/٢٧ ، ٧٥٥٦/٥ ، ٢٨٧١/٣ ، ٦٤٥٨/٥ ، ٢٩٠٥/٣ ، ١٤٧٠٧/١٠) وغيرها كثير جدا .

(٣) الاستذكار (٣٣٤/٤) .

(٤) الاستذكار (٣٨٢/٤) .

(٥) الاستذكار (٥٢/٢٧) .

(٦) التمهيد (٢٨١/٤) .

(٧) الاستذكار (١٧٤/١) .

(٨) علوم الحديث مع التقيد ص (١٥) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، لجلال الدين السيوطي (٨٠/١) .

(٩) علوم الحديث مع التقيد ص (١٦) ، تدريب الراوي (٨٠/١) .

سقوط الجمعة والظهر المجتمع عليها في الكتاب والسنة والإجماع بأحاديث ليس منها حديث إلا وفيه مطعن لأهل العلم بالحديث ولم يخرج البخاري ولا مسلم بن الحجاج منها حديثا واحدا ، وحسبك بذلك ضعفا لها^(١) وقد انتقده الحافظ ابن حجر على ما ذهب إليه واعتبر ذلك مبالغة ، قال : " وقد بالغ ابن عبد البر فقال ما معناه : أن البخاري ومسلما إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طرق صحيحة وإن وجدت فهي معلولة ، وقال في موضع آخر " وهذا الأصل لم يخرج البخاري ومسلم شيئا منه وحسبك بذلك ضعفا^(٢) فبين الحافظ ابن حجر إن هذا الكلام لا يقبل من ابن عبد البر ، وهو مشابه لقول أبي عبد الله بن الأخرم الحافظ الذي قال : " قل ما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث^(٣) " إلا أن الحافظ ابن حجر عبر بأنه يمكن أن يكون هذا الكلام صحيحا إذا أول بلأن الشيخين لم يفتهم إلا قليل من الأحاديث التي ينطبق عليها شرطهما في الصحة .

ومع امتداح ابن عبد البر لأحاديث الصحيحين واعترافه بمنزلة الشيخين وبراعتهم في دراسة الأسانيد ، فإنه يشكك في تصحيح البخاري للحديث الذي لا يذكره في صحيحه ، ويبين أن لو كان هذا الحديث صحيحا عند البخاري لوضعه في كتابه الصحيح فهو بهذا يحكم بأن البخاري يخرج في كتابه الصحيح كل حديث صحيح عنده . فقد ذكر حديث البحر : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)^(٤) ثم قال : " وقد سأل أبو عيسى الترمذي محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك هذا عن صفوان بن سليم فقال : هو عندي حديث صحيح^(٥) " وبعد ذكر ابن عبد البر لتصحيح البخاري قال : " لا أدري ما هذا من البخاري رحمه الله ولو كان عنده صحيحا لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده ، ولم يفعل لأنه لا يعول

(١) التمهيد (٢٧٧/١٠ - ٢٧٨) . وقال ابن عبد البر : " واضح إسناد في هذا إن شاء الله " ثم ساق حديثا بسنده إلى

البخاري . التمهيد (٢٢٩/٢٤) .

(٢) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٣١٩/١) .

(٣) تدريب الراوي (٨١/١) النكت (٢٩٨/١) .

(٤) سيأتي تخريجه ص () .

(٥) التمهيد (٢١٩/١٦) .

في الصحيح إلا على الإسناد . وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده وهو عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به^(١).

وما ذكر ابن عبد البر من صنيع البخاري رده البخاري نفسه . قال ابن الصلاح : " لم يستوعبا الصحيح في صحيحهما ولا التزاما ذلك . فقد رويانا عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لملال الطول ، ورويانا عن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا"^(٢).

وقال ابن حجر عند حديث البحر المتقدم: "صححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحا عنده لأخرجه في صحيحه، وهذا مردود لأنه لم يلتزم الاستيعاب، ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقي العلماء له بالقبول، فردّه من حيث الإسناد، وقبله من حيث المعنى، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ هذا ولا تقاربه"^(٣).

ومع ما تقدم من نظرة ابن عبد البر للصحيحين على أنهما شاملان لأصول الأحاديث الصحيحة ، وأن ما لم يوجد فيهما فهو ضعيف ، فإن هناك بعض الأحاديث مما هي خارج الصحيحين وإن لم تكن كثيرة فإنها عنده صحيحة لأن حكمه السابق أغلبي على ما يبدو والله أعلم . قال ابن عبد البر على حديث طلق بن علي في مس الذكر^(٤): "وعلى حديثه عول أبو داود والنسوي جميعا ، و كل من خرج في الصحيح ذكر حديث بسرة في هذا الباب ، وحديث طلق بن علي إلا البخاري فإنهما عنده متعارضان معلولان . وعند غيره صحيحان والله المستعان"^(٥) . وقال على حديث (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل

(١) التمهيد (٢١٩/١٦).

(٢) علوم الحديث مع التقييد ص (١٤-١٥).

(٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . لابن حجر العسقلاني (٢١/١).

(٤) سيأتي تخريجه ص (٣٢٤) .

(٥) التمهيد (١٩٧/١٧).

فَالغَسْلَ أَفْضَلَ^(١) : " وحديث الحسن عن سمرة - وإن كان الحسن لم يسمع من سمرة فيما يقولون - إلا حديث العقيقة^(٢) ، أحسنها إسنادا ، وقد نقل أنه سمع من سمرة غير حديث العقيقة وإلى هذا ذهب البخاري^(٣) الحديث أخرجه أحمد ، وأبو داود والنسائي والترمذي ولم يخرج البخاري ولا مسلم ومع ذلك قبله ابن عبد البر وصرف به أحاديث وجوب الجمعة في الصحيحين ، ولعل ما قوى ذلك عنده ترجيح البخاري لسماع الحسن من سمرة مطلقا والله أعلم .

وكما إن للصحيحين هذه المتزلة الكبيرة عند ابن عبد البر من حيث صحة أحاديثهما فإن لسنن أبي داود منزلة عظيمة كذلك ، فقد ذكر سنن أبي داود مقترنة مع الصحيحين في بعض المواضع . قال : " وهي كلها آثار صحاح ثابتة قد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود^(٤) وقال : " فحديث أنس من أثبت شيء ، وعليه عول البخاري وأبو داود في هذا الباب^(٥) . وقدم ذكر سنن أبي داود في بعض المواضع فقال : " ولم يخرج أبو داود ولا البخاري حديث مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة هذا في الزكاة للاختلاف عليه فيه ، وخرجا حديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد من رواية مالك وغيره^(٦) وقال أيضا : " . . . حديث معاوية في هذا الباب مضطرب الألفاظ وأظن أبا داود إنما تركه لذلك ، وكذلك البخاري وذكره النسوي^(٧) . وهذا التفضيل لسنن أبي داود اكتسبه أبو عمر من شيوخه .

(١) أخرجه النسائي (٩٤/٣) في كتاب الجمعة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة . وأخرجه أبو داود (٢٥١/١) في كتاب الطهارة ، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة برقم (٣٥٤) . وأخرجه الترمذي (٣٦٩/٢) في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة برقم (٤٩٧) .

(٢) حديث العقيقة أخرجه النسائي (١٦٦/٧) في العقيقة ، باب العقيقة عن الجارية متى يعق . وأخرجه أبو داود (٢٥٧/٣) في كتاب الأضاحي ، باب في العقيقة برقم (٢٨٣٧) ، وأخرجه الترمذي (٨٥/٤) في الضحايا ، باب من العقيقة برقم (١٥٢٢) ، وابن ماجة (١٠٥٦/٢) ، في الذبائح ، باب العقيقة ، برقم (٣١٦٥) .

(٣) التمهيد (٨٨/١٠) .

(٤) التمهيد (٣٠٠/١٥) .

(٥) التمهيد (٢٦٦/١) .

(٦) التمهيد (١١٤/١٣) .

(٧) التمهيد (١٣٩/١٠) .

قال التحيبي: " روي عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ أنه سأل أبا القاسم خلف بن قاسم الحافظ فقال له : أي كتاب أحب إليك في السنن : كتاب أحمد بن شعيب أو كتاب البخاري ؟ فقال له : كتاب البخاري . قال : فأما أحب إليك : كتاب البخاري أو كتاب أبي داود ؟ قال له : كتاب أبي داود أحسنهما ، قال أبو عمر : وسمعت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد يقول : خير كتاب ألف في السنن كتاب أبي داود رحمه الله ، وهو أول من صنف في المسند...^(١) وقد انعكس هذا التفضيل لسنن أبي داود عند شيوخ ابن عبد البر على شخصيته فكان لسنن أبي داود تلك الميزة الرفيعة عنده .

وهو مع ذلك لا يستغني عن كتب السنن الأخرى وله تعلق بها فقد روى التحيبي عن أبي عمر أنه كان يقول : " . . . ثلاثة كتب أوثرها ، وأفضلها : مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن ، والأحكام في القرآن لابن بكير ، ومختصر ابن عبد الحكم"^(٢).

أثبت حديث ، أصح حديث :

يطلق ابن عبد البر مصطلح (أثبت حديث) ، (أصح حديث) على حديث معين يرى أنه أصح حديث في باب من الأبواب ، أو في موضوع من المواضيع الفقهية مثلا ، وأحيانا يعقد مقارنة بين حديثين أو أحاديث فيبين أن أحدهما أصح من غيره .

تطبيق ذلك عنده :

١- قال عن حديث (أن أعرابيا بال في المسجد فقام إليه بعض القوم ، فقال رسول الله ﷺ : (دعوه لا تزعجوه)^(٣) فلما فرغ دعا بدلو فصبه عليه)^(٤) : " وهذا أصح حديث يروى عن النبي ﷺ في الماء"^(٥).

(١) برنامج التحيبي للتحبي ص (٩٩).

(٢) برنامج التحبي ص (١٠٥).

(٣) أي لا تقطعوا عليه بوله ، يقال: زرم الدمع والبول إذا انقطعا. النهاية (٣٠١/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٦/١) في كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد برقم (٢٢٠). وأخرجه مسلم

(٢٣٦/١) في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد برقم (٢٨٥).

(٥) التمهيد (١٦/٢٤) .

٢- قال عن حديث ضياع عقد عائشة في السفر ، ونزول المشقة بالناس ونزول آية التيمم^(١): " هذا أصح حديث روي في هذا الباب " ^(٢) وقال في الاستذكار : " هذا الحديث عندي أصح حديث روي في التيمم والله أعلم " ^(٣) .

٣- وقال عن حديث (كل شراب أسكر فهو حرام)^(٤) : " وهو حديث صحيح مجتمع على صحته لا خلاف بين أهل العلم بالحديث في ذلك ، وهو أثبت شئ يروى عن النبي ﷺ في تحريم المسكر " ^(٥) .

٤- قال أبو عمر: " حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع أصح من حديث سهل بن سعد من جهة الإسناد، وكلاهما حسن " ^(٦) ^(٧) . وحديث سهل قال : كان بين مقام النبي ﷺ وبين القبلة ممر عز^(٨) .

٥- قال ابن عبد البر على حديث (الخیل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنم)^(٩) : " وهو حديث حسن ولشعبة فيه إسنادان أصحهما . . . " ^(١٠) ثم ساق الأصح بإسناده . وسيأتي أن إطلاقه الحسن هنا بمعنى الصحيح .

(١) سيأتي تحريمه ص (٢٣٠) .

(٢) التمهيد (١٩/٢٦٦) .

(٣) الاستذكار (٣/١٤١) .

(٤) أخرجه مسلم (٣/١٥٨٥) في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر حرم وأن كل حمر حرام برقم (٢٠٠١) .

(٥) التمهيد (٧/١٢٤) .

(٦) أخرجه البخاري (٣/٥٤٥) في كتاب الحج، باب الصلاة في الكعبة برقم (١٥٩٩) . وأخرجه في المغازي وفي الصلاة وفي الجهاد، وأخرجه مسلم (٢/٩٦٦) في كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها برقم (١٣٢٩) .

(٧) التمهيد (٤/١٩٧) . وانظر لمزيد من التطبيق: تجريد التمهيد ص ٢٤٧ .

(٨) أخرجه البخاري (١/٦٨٤) في كتاب الصلاة، باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة ؟ برقم (٤٩٦) . وفي الاعتصام بالسنة . وأخرجه مسلم (١/٣٦٤) في كتاب الصلاة، باب دنو المصلي من السترة برقم (٥٠٨) .

(٩) أخرجه البخاري (٦/٦٤) في الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير، برقم (٢٨٤٩) . وفي المناقب . وأخرجه مسلم (٣/١٤٩٢) في كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة برقم (١٨٧١) .

(١٠) التمهيد (١٤/٩٩) .

التصحيح بشهرة الإسناد والتلقي بالقبول :

التصحيح للأحاديث يكون بالنظر إلى توفر شروط الصحة فيها ، فإن توفرت هذه الشروط حكم عليها بالصحة ، وألحق العلماء بالصحيح ذي الشروط ما اشتهر شهرة كبيرة واستفاض قبله أهل العلم واجمعوا على صحته دون النظر إلى إسناده فتكون شهرته أغنت عن إسناده ، فقد صحح هذا النوع من الأحاديث جمع من الأئمة ، وهو ما درج عليه ابن عبد البر في صنيعة وحكمه على الأحاديث التي اشتهرت وتلقاها العلماء بالقبول أي اجمعوا على قبولها .

وقبل النظر في تطبيقات أبي عمر في هذه الأحاديث وحكمه عليها بالصحة ، استعرض أقوال بعض الأئمة في هذه المسألة لأقارنها مع ما انتهجه ابن عبد البر فيها .

قال الشافعي رحمه الله : " ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح : (لا وصية لوارث)^(١) فكان نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين وقد روى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي منقطعا وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه " (٢)

وإنما قبل هذا الحديث وصحح لإجماع أهل العلم عليه ونقلهم له كافة عن كافة ، وإن كان نقله من جهة الإسناد لا يصححه .

وقال ابن حزم في الإحكام : فصل " وقد يرد خبر مرسل إلا أن الإجماع قد صح بما فيه متيقنا منقولا جيلا فجيلا ، فإن كان هذا علمنا أنه منقول نقل كافة ، كنقل القرآن فاستغنى

(١) أخرجه النسائي في الوصايا ، باب لا وصية لوارث. وأخرجه أبوداود (٢٩٠/٣) في كتاب الوصايا ، باب ما جله في الوصية للوارث ، برقم (٢٨٧٠). وأخرجه الترمذي (٣٧٦/٤) في كتاب الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث برقم (٢١٢٠). وقال الترمذي : " وهو حديث حسن صحيح ". وأخرجه ابن ماجة (٩٠٥/٢) في الوصايا ، باب لا وصية لوارث برقم (٢٧١٣).

(٢) الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ص : (١٣٩-١٤٠) .

عن ذكر السند فيه ، وكان ورود ذلك المرسل وعدم وروده سواء ولا فرق ، وذلك نحو (لا وصية لوارث) ، وكثير من أعلام نبوته ﷺ ، وإن كان قوم قد رووها بأسانيد صحاح فهي منقولة نقل الكافة " (١).

وقال في موضع آخر : " وإذا ورد حديث مرسل ، أو في أحد ناقله ضعيف فوجدنا ذلك الحديث مجمعا على أخذه والقول به ، علمنا يقينا أنه حديث صحيح لا شك فيه وأنه منقول نقل الكافة مستغنى فيه عن نقل الآحاد ، وذلك كالحديث في (لا وصية لوارث) وما أشبه ذلك " (٢)

وقال الحافظ ابن حجر منكنا على شيخه العراقي : " من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمذلول حديث فإنه يقبل حتى يجب العمل به ، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول . ومن أمثله : قول الشافعي رحمه الله : " وما قلت من أنه إذا غير طعم الماء وريحه ولونه يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله ، ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافا . وقال في حديث (لا وصية لوارث) لا يثبت أهل العلم بالحديث ، ولكن العامة تلقتة بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية للوارث " (٣).

وقال السخاوي في فتح المغيث : " إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح ، حتى إنه يتزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله في حديث (لا وصية لوارث) إنه لا يثبت أهل الحديث ولكن العامة تلقتة بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية له " (٤).

فالإجماع على قبول حديث يغني عن الإسناد ، واشتغاره بين أهل العلم الشهرة المؤدية لقبوله يجعله يصطبغ بصبغة التواتر ، وابن عبد البر رحمه الله انتهج هذا النهج في الأحاديث

(١) إحكام الأحكام لابن حزم الظاهري (٧٠/٢ ، ١٩٢/٢) .

(٢) إحكام الأحكام ، وانظر توجيه النظر (١٤١-١٤٢) .

(٣) النكت (٤٩٤/١-٤٩٥) .

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (٣٣٣/١) .

المشهوره المتلقاة بالقبول ، فتجده عند الكلام عليها يجعل سبب قوتها في اشتهاها وقبول العلماء لها ، وإن كان إسنادها ضعيفا ، وهذا المسلك واضح جدا في مؤلفاته ، ونقله عنه كثير ممن جاء بعده من العلماء كتلميذه ابن حزم ، والحافظ ابن حجر والسخاوي وغيرهم .

تطبيقات ابن عبد البر على هذا النوع من الأحاديث :

١- قال عن كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم : " لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد ، وقد روى مسندا من وجه صالح وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغنى بشهرتها عن الإسناد كأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة ... وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء ، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلا " ^(١) وقال أيضا عن كتاب عمرو بن حزم : " وكتاب عمرو بن حزم هذا قد تلقاه العلماء بالقبول والعمل وهو عندهم أشهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل " ^(٢).

٢- قال على حديث البحر (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) ^(٣) : " وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده ، وهو عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء " ^(٤).

وقال عنه أيضا : " وقد أجمع جمهور العلماء وجماعة أئمة الفتيا بالأمصار من الفقهاء أن البحر طهور ماؤه ، وأن الوضوء جائز به . . . وهذا يدل على اشتها الحديث عندهم وعملهم به وقبولهم له ، وهذا أولى عندهم من الإسناد الظاهر الصحة بمعنى ترده الأصول " ^(٥).

(١) التمهيد (٣٣٨/١٧) .

(٢) الاستذكار (١٠/٨) .

(٣) أخرجه النسائي في الطهارة ، وفي المياه وفي الصيد والنبات . وأخرجه أبو داود (٦٤/١) في الطهارة باب الوضوء بماء البحر برقم ٨٣ ، وأخرجه الترمذي (١٠٠/١) في الطهارة ، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور برقم (٦٩) . وقال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " . وأخرجه ابن ماجه (١٣٦/١) في الطهارة وسننها ، باب الوضوء بماء البحر برقم (٣٨٦) ، وفي الصيد برقم (٣٢٤٦) . قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤٢/٤) : " صح البخاري - فيما حكاه عنه الترمذي في العلل المفرد - حديثه ، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد " .

(٤) التمهيد (٢١٩/١٦) .

(٥) التمهيد (٢٢١/١٦) .

٣- وقال عن حديث (إنما بيعين تبايعا فالقول قول البائع ...) ^(١) : " وهذا الحديث محفوظ عن ابن مسعود كما قال مالك ، وهو عند جماعة العلماء أصل تلقوه بالقبول ، وبنوا عليه كثيرا من فروعه ، واشتهر عندهم بالحجاز والعراق شهرة يستغنى بها عن الإسناد كما اشتهر عندهم قوله عليه السلام (لا وصية لوارث) ومثل هذا من الآثار التي قد اشتهرت عند جماعة العلماء استفاضة يكاد يستغنى فيها عن الإسناد لأن استفاضة شهرتها وشهرتها عندهم أقوى من الإسناد " ^(٢) .

قال أبو عمر : " هذا الحديث وإن كان في إسناده مقال من جهة الانقطاع مرة ، وضعف بعض نقلته أخرى ، فإن شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني " ^(٣) .

٤- وقال عن حديث (لا وصية لوارث) : " أجمع العلماء على القول بأن لا وصية لوارث وعلى العمل بذلك قطعا منهم على صحة هذا الحديث ، وتلقيا منهم له بالقبول فسقط الكلام في إسناده " ^(٤) .

٥- وقال عن حديث (ليس لقاتل شيء) ^(٥) : " وهو حديث مشهور عن أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حتى يكاد أن يكون الإسناد في مثله لشهرته تكلفا " ^(٦) .

٦- وقال عن حديث (لا صدقة في شيء من الزرع والنخل والكرم حتى يكون خمسة أوسق ولا في الرقة) ^(٧) حتى تبلغ مائتي درهم ^(٨) " وهذا أعم فائدة ولا خلاف فيه وإن كان

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٦٧١/٢) في كتاب البيوع، باب بيع الخيار برقم (٨٠). وبنحوه أخرجه ابن ماجه (٧٣٧/٢) في كتاب التجارات، باب البيعان يختلفان برقم (٢١٨٦).

(٢) التمهيد (٤٩١/١٧).

(٣) التمهيد (٢٩١/٢٤).

(٤) الاستذكار (١٤/٢٣).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٨٨٤/٢) في كتاب الديات، باب القاتل لا يرث برقم (٢٦٤٦).

(٦) التمهيد (٤٣٧/٢٣).

(٧) الفضة والدراهم. أصل اللفظة الورق، وهي الدراهم المضروبة خاصة فحذفت الواو وعوض منها الماء. النهاية (٢٥٤/٢).

إسناده فيه لين فإن إجماع العلماء على القول به تصحيح له^(٤).

٧- وقال عن حديث (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله ، وسنة نبيه ﷺ)^(٥) : " وهذا أيضا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد " (٥/٤).

فيتضح مما تقدم من أقوال ابن عبد البر حول هذه الأحاديث: أنه يحكم على الحديث الضعيف بأنه صحيح بل وأشهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل وأقوى من الإسناد ولا ينظر إلى ضعف إسناده ويسقط الكلام في إسناده البتة إذا وجد فيه:

(١) الاستفاضة والشهرة ومشاهدة التواتر : عبر عن ذلك بقوله " قد اشتهرت عند العلماء استفاضة يكاد يستغنى فيها عن الإسناد لأن استفاضة شهرتها أقوى من الإسناد " . وقال أيضا : " كأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة " كما تقدم النقل عنه .
(٢) الإجماع والتلقي بالقبول : قال أبو عمر : " أجمع العلماء على القول بأن لا وصية لوارث وعلى العمل بذلك قطعا منهم على صحة هذا الحديث وتلقيها منهم بالقبول فسقط الكلام في إسناده " كما تقدم .

فعلى هذا : فإن التصحيح لا يكون فقط بتوفر شروط الصحة الخمسة المعروفة بين العلماء، بل إذا توفر هذان الشرطان في أي حديث فالحديث صحيح أيضا ولكن ما توفرت فيه شروط الصحة المعروفة فهو صحيح لذاته ، وما توفرت فيه هذان الشرطان فهو صحيح لغيره حيث أصبح صحيحا بما عضده من الشهرة والاستفاضة والإجماع على قبوله وتلقيه .

(٨) أخرجه ابن ماجة (٥٧٢/١) في كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال برقم (١٧٩٤).

(٩) الاستذكار (١٢/٩) .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٨٩٩/٢) في كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر .

(٤) التمهيد (٣٣١/٢٤) .

(٥) وانظر للاستزادة من هذه التطبيقات : التمهيد (١٩/١٢) ، (٣٢/٢٠) .

النوع الثاني : الحسن

مقاصد المحدثين عند إطلاقهم لمصطلح (الحسن) :

اختلفت مقاصد المحدثين في إطلاقهم لمصطلح الحسن ، فتارة يطلقونه ويعنون به الغريب المستنكر أو الغريب بشكل عام .

عقد القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه " المحدث الفاضل " باباً أسماه " باب من كره أن يروي أحسن ما عنده " وساق فيه أثراً تدل على كراهية أهل الحديث لما يسمى بالغريب والحسن ويظهر أن معناهما واحد عندهم من هذه الآثار ما رواه بسنده إلى إبراهيم النخعي أنه قال : " كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه ، أو أحسن ما عنده " ^(١) .

ومنها ما ساقه بسنده إلى عبدالله بن داود أنه قال عن سفيان " وكان إذا كان الحديث حسناً لم يكذب يحدث به " ^(٢) .

وساق الخطيب البغدادي في كتابه الجامع باباً بعنوان (استحباب رواية المشاهير والصدوق عن الغرائب والمناكير) ، وساق أثراً تدم رواية الغرائب وذكر منها أثر إبراهيم النخعي المتقدم وقال معلقاً عليه : " عني إبراهيم بالأحسن الغريب لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة " ^(٣) .

وتارة يطلقون الحسن ويريدون به الصحيح . قال ابن حجر : " فأما ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل ، فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي ، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك ، فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر رضي الله عنهما في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح ،

(١) المحدث الفاضل ص (٥٦١) .

(٢) المحدث الفاضل ص (٥٦٤) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٠٠/٢ — ١٠١) .

بل هو صحيح متفق على صحته .. وأما أحمد : فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر فقال : أصح ما فيها حديث أم حبيبة رضي الله تعالى عنها. قال : وسئل عن حديث بسرة رضي الله عنها فقال : صحيح . قال الخلال : حدثنا أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة رضي الله عنها في مس الذكر فقال : هو حديث حسن . فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي ، لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح .. " (١) .

وقال : " وأعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح " وذكر منهم : الحميدي شيخ البخاري ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وذكر أن الخطيب والسلفي أطلقا الصحة على كتاب النسائي ، وكذلك أبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدي وأبو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم . وأطلق الحاكم اسم الصحة عليه وعلى كتابي أبي داود والترمذي ، وقال أبو عبد الله بن منده : " الذين خرجوا الصحيح أربعة : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي " وأشار إلى مثل ذلك أبو علي بن السكن (٢) .

وقال الذهبي في ترجمة عباس الدوري : " قال الأصم : لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه . قلت : - القائل الذهبي - يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان ، أو أنه يتبع المتن المليحة فيرويه ، أو أنه أراد علو الإسناد ، أو نظافة الإسناد ، وتركه رواية الشاذ والمنكر ، والمنسوخ ونحو ذلك ، فهذه أمور تقضي للمحدث إذا لازمها أن يقال : ما أحسن حديثه " (٣) .

وتارة يطلقون الحسن ويريدون به الحسن اللغوي دون النظر إلى الإسناد ، قال الحفاظ العراقي : " قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن ، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي " (٤) .

وتارة يطلقونه على المنكر . قال السخاوي مبيناً اصطلاحهم المختلفة فيه " ... فقد وجد

(١) النكت (٤٢٤/١ - ٤٢٦) .

(٢) النكت (٤٨٠/١ - ٤٨٢) .

(٣) السير (٥٢٣/١٢) .

(٤) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ص (٦٠) .

إطلاقه — أي الحسن — على المنكر ، قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان المدائني : حديث منكر وعامته حسان إلا أنه لا يتابع عليه . وقيل لشعبة : لأي شيء لا تروى عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنه فررت ، وكأنه أراد المعنى اللغوي ، وهو حسن المتن . وربما أطلق على الغريب ، قال إبراهيم النخعي : كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه ، فقد قال ابن السمعاني أنه عني الغرائب . ووجد للشافعي إطلاقه على المتفق على صحته ، ولابن المديني في الحسن لذاته ، وللبخاري في الحسن لغيره ، ونحوه فيما يظهر قول أبي حاتم الرازي : فلان مجهول ، والحديث الذي رواه حسن ، وقول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في الطلحي إنه ضعيف الحديث مع حسنه على أنه يحتمل إرادتهما المعنى اللغوي أيضاً ...^(١) .

مما تقدم يتبين اختلاف اصطلاحات المحدثين في الحسن ، وأنه لا يوجد له قاعدة ثابتة عندهم يتفقون عليها ، ولا يستطيع معرفة اصطلاح إمام في الحسن إلا من خلال سر أقواله ودراستها للتوصل إلى مقصوده فيها لذلك قال الإمام الذهبي مبيناً هذا التفاوت في اصطلاح الحسن : " ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها فأنا على إياس من ذلك ... " ^(٢) .

معنى الحسن عند ابن عبد البر :

عند دراسة مصطلح الحسن عند ابن عبد البر يتضح أنه لم يستعمله استعمالاً واحداً محددًا وإنما يستعمله استعمالات مختلفة كغيره من المتقدمين مما يدل على أن استعمال الحسن عنده واسع فتارة يطلقه ويريد به المتواتر، وتارة يطلقه يريد به الصحيح ، بل الصحيح في أعلى درجات الصحة ، وتارة يطلقه مرادفاً للفظ الصحيح فيقول : " حسن صحيح " ويريد به التأكيد للصحيح فيكون مرادفاً له، وتارة يصف الحديث بالحسن فيكون رواه أقل بقليل من رواة الصحيح من حيث الضبط فينطبق على الحسن الاصطلاحي لدى المتأخرين من

(١) فتح المغيث (١/٨١-٨٢).

(٢) الموقظة، للذهبي ص (٢٨).

المحدثين ، وتارة يصف الحديث بالحسن وتكون حالة رواته محتملة كرواية المستور ، والصدوق الذي يهيم ، والصدوق المتغير حفظه ويجمعهم حال الاعتبار والقبول في الجملة ، وإن رد بعض العلماء رواياتهم ، ويصف الحديث بالحسن فيكون فيه راو مختلف فيه ، أو إسناد مختلف فيه ، ولكنه مقبول عنده . ويصف مجموعة من الأحاديث بأنها (حسان) فتكون مقبولة من حيث الصورة المجموعة لا كل حديث على انفراده .

ويصف ابن عبد البر الحديث بالحسن فيكون الحديث مرسلأ أو ضعيفأ أو منكرأ أو من رواية المتهمين بالكذب ، وليس مراده تقوية ، أو رفع لحال هذا الحديث وإنما يريد بذلك وصفه بالحسن اللغوي ، أي حسن العبارة والمعنى وهو مع هذا الوصف يبين حاله ودرجته من الضعف .

ويصف الحديث بأنه حسن أو يردفه بالصحيح فيقول : (حسن صحيح) مريدأ بأنه حسن الألفاظ والسياق والعرض فيكون إطلاقه للحسن متوجه إلى المتن .

تطبيقاته على الحسن :

إطلاقه مصطلح (الحسن) وإرادته به المتواتر :

١- قال ابن عبد البر : " وقد روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة من حديث أبي هريرة ، والبراء بن عازب ، وجابر ، وجابر بن سمرة ، وعبدالله بن معقل وكلها بأسانيد حسان وأكثرها تواتراً وأحسنها حديث البراء ، وحديث عبدالله بن معقل رواه عن الحسن نحو خمسة عشر رجلاً " .^(١)

٢- وقال : " وفي اليمين مع الشاهد^(٢) أثار متواترة حسان ثابتة متصلة أصحها إسنادا وأحسنها حديث أبْن عباس ، وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده ، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجالة ثقات " .^(٣)

(١) الاستذكار (٣٠٧/٦).

(٢) سيأتي تخريجه ص (٢٥٩).

(٣) التمهيد (١٣٨/٢) ، وانظر الاستذكار (٣٤٥/٦).

إطلاقه مصطلح (الحسن) وإرادته به الصحيح :

- ١- قال عن حديث (الخیل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغرم)^(١) :
"وهو حديث حسن ولشعبة فيه إسنادان أصحهما ما أخرنا به ... وذكر السند الأول"^(٢) .
- ٢- وقال أبو عمر : " حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع أصح من حديث سهل بن سعد^(٣) من جهة الإسناد ، وكلاهما حسن"^(٤) .
- ٣- وقال أبو عمر : " إلى القول الأول أذهب لأن فيه أثراً مرفوعاً وهو حديث حسن تلزم به الحجة ، وهو قول صاحب كبير لا مخالف له من الصحابة ، وقول طائفة من فقهاء التابعين "^(٥) . يريد بذلك حديث كريب عن ابن عباس في رؤية الهلال^(٦) .
- ٤- وقال : " والصحيح عن علي من وجوه شتى صحاح أنه قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وروي ذلك عن النبي ﷺ رواه جماعة من أصحابه^(٧) ... والأحاديث عنه في ذلك صحاح ثابتة أسانيداً حسان"^(٨) .

(١) تقدم تخريجه ص : (٩٨).

(٢) التمهيد (٩٩/١٤).

(٣) تقدم تخريج الحديثين ص (٩٨).

(٤) التمهيد (١٩٧/٤).

(٥) التمهيد (٣٨٥/١٤).

(٦) أخرجه مسلم (٧٦٥/٢) في كتاب الصيام ، باب بيان أن لكل بلد رؤيته وأنه إذا رأوا الهلال ببلى لا يثبت حكمه لما بعد عنه برقم (١٠٨٧).

(٧) أخرجه البخاري (٣٣/٢) في الجهاد ، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة برقم (٢٩٣١) ، وأخرجه في المغازي في باب غزوة خندق وهي الأحزاب برقم (٤١١١) ، وأخرجه في التفسير ، باب قول الله تعالى : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ ، برقم (٤٥٣٣) . وأخرجه في الدعوات ، باب الدعاء على المشركين ، برقم (٦٣٩٦) . وأخرجه مسلم (٤٣٦/١) ، في المساجد ، باب التغليظ في تقويت صلاة العصر ، وباب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر برقم (٦٢٧) .

(٨) التمهيد (٢٨٨/٤) ، وانظر الاستذكار (٤٢٩/٥) .

إطلاقه مصطلح (الحسن) مقروناً للصحيح (حسن صحيح):

يطلق ابن عبد البر الحسن مقارناً للصحيح (حسن صحيح) ويريد به والله أعلم أنه مرادف للصحيح ، فيكون مؤكداً لمعنى الصحيح . وهذا ما فسر به بعض أهل العلم ما عند الترمذي من إطلاق (حسن صحيح) قال الحافظ ابن حجر : " واختار بعض من أدرکنا أن اللفظين عنده مترادفان ، ويكون إتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد ، كما يقال : صحيح ثابت ، أو جيد قوي أو غير ذلك . وهذا قد يقدح فيه القاعدة بأن الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لأن الأصل عدم التأكيد ، لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك . وقد وجدنا في عبارة غير واحد كالدارقطني : هذا حديث صحيح ثابت"^(١) .

وفسر ابن دقيق العيد مقارنة الحسن للصحيح في لفظ واحد (حسن صحيح) بعبارة أخرى تختلف قليلاً عما ذكره ابن حجر عن بعضهم ، وهي محتملة في إطلاق ابن عبد البر للفظ (حسن الصحيح) . قال ابن دقيق العيد: " إن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيء القصور حيث انفرد الحسن ، وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا. قال: ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ويؤيده قولهم حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين"^(٢) .

تطبيقات ابن عبد البر على لفظ (حسن صحيح) :

١- قال عن حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء أنه سمع النبي ﷺ وهو واقف بالحزورة^(٣) في سوق مكة وهو يقول: (والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إليّ ولولا أن أهلك

(١) النكت (١/٤٧٨).

(٢) التحقيق والإيضاح ص (٦٠)، الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص (١٩٩-٢٠٠) ت عامر حسن.

(٣) هو موضع بها عند باب الخناطين، وهو بوزن قَسُورَة. قال الشافعي: الناس يشددون الحزورة والحديبية وهما محففتان. النهاية (١/٣٨٠).

أخرجوني منك ما خرجت^(١) قال: "هو حديث حسن صحيح ثابت عند جماعة أهل العلم بالحديث ولم يأت عن النبي ﷺ من وجه صحيح شئ يعارضه"^(٢).

٢- وقال عند حديث علي بن طالب ؓ: (إذا عاد الرجل أخاه المسلم مشى في مخرفة^(٣) الجنة حتى يجلس ، فإذا جلس غمرته الرحمة ، وإن كان غدوة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي ، وإن كان ممسيا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح)^(٤) قال : "وهذا حديث حسن صحيح ثابت الإسناد شريف المعنى رفيع والحمد لله كثيرا"^(٥).

٣- وأورد حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت : حضت وأنا مع رسول الله ﷺ في الحميلة. قالت : فانسلت فخرجت منها ، فأخذت ثياب حيضتي فلبستها ، فقال لي رسول الله ﷺ : (أنفست) ؟ قالت : قلت : نعم. فدعاني فأدخلني معه في الحميلة^(٦) . قال ابن عبد البر : " هذا حديث حسن صحيح ثابت " . وقال في موضع آخر : " وإسناد يحيى عن أبي سلمة عن زينب عن أم سلمة صحيح عندهم"^(٧).

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٧٩/٢) كتاب الحج، باب فضائل مكة والمدينة فضل مكة برقم (٤٢٥٢). وأخرجه الترمذي (٦٧٨/٥) في المناقب، باب في فضل مكة برقم (٣٩٢٥). وأخرجه ابن ماجة (١٠٣٦/٢) في المناسك، باب فضل مكة برقم (٣١٠٨). قال الحاكم: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي. المستدرک (٧/٣).

(٢) الاستذكار (٢٣٦/٧).

(٣) المخرف: هو الحائط من النخل، أي أن العائد فيما يجوز من الثواب كأنه على نخل الجنة يتخرف ثمارها. مخرفة: سكة بين صفين من نخل يتخرف من أيهما شاء أي يجتني وقيل: الطريق. النهاية (٢٤/٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٤/٣) في كتاب الجنائز، باب في فضل العبادة على وضوء برقم (٣٠٩٩). وأخرجه ابن ماجة (٤٦٣/١) في كتاب الجنائز باب ما جاء في ثواب من عاد مريضا برقم (١٤٤٢). قال الحاكم: "صحيح على شروط الشيخين ولم يخرجاه". المستدرک (٣٤٩/١).

(٥) الاستذكار (٥١/٢٧-٥٢).

(٦) أخرجه البخاري (٤٨٠/١) في كتاب الحيض، باب من سقى النفس حيضا برقم (٢٩٨). وأخرجه مسلم (٢٤٣/١) في كتاب الحيض، باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد برقم (٢٩٥).

(٧) التمهيد (١٦٥/٣-١٦٦).

٤- وساق أبو عمر حديث الأعرابي الذي جاء إلى رسول الله ﷺ يسأله عن فرائض الإسلام^(١) بإسناده من رواية أنس بن مالك ، وابن عباس ، وأبي هريرة وقال عنها : " وحديث أنس أحسنها سياقة وأتمها ، ونحوه حديث ابن عباس"^(٢) . وقال عنها أيضاً : "وهي أحاديث ثابتة حسان صحيحة"^(٣) .

٥- وقال عن أحاديث تحريم الحمر الأهلية^(٤) : " كلهم يروي عن النبي ﷺ تحريمها بأسانيد صحاح حسن"^(٥) .

٦- وقال عن حديث كشفه ﷺ الثوب عن وجه عثمان بن مظعون وتقبيلة بين عينيه وبكائه عليه طويلاً وقوله : (طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها)^(٦) قال ابن عبد البر : "وقد رويناه متصلًا مسنداً من وجه صحيح حسن"^(٧) .

٧- وقال عن حديث محاجة آدم لموسى^(٨) : " وقد روي من حديث عمر بن الخطاب ، وهو حسن صحيح الألفاظ والسياقة " . وقال أيضاً : " هذا الحديث عند جماعة أهل العلم بالحديث صحيح من جهة الإسناد ، وكلهم يرويه ويقر بصحته ، ويحتج به أهل الحديث والفقهاء ، وهم أهل السنة ، في إثبات قدم علم الله عز وجل"^(٩) .

(١) أخرجه مسلم (٤/١) في كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام برفق (١٢).

(٢) التمهيد (١٦/١٦٧).

(٣) التمهيد (١٦/١٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٥٧٠/٩) في كتاب الذنائب، باب لحوم الحمر الإنسية برفق (٥٥٢٤). وأخرجه مسلم

(١٥٣٧/٣) في الصيد باب تحريم أكل الحمر الإنسية برفق (١٤٠٧).

(٥) التمهيد (١٠/١٢٥).

(٦) أخرجه ابن عبد البر بإسناده موصولاً في الاستذكار (٨/٤١٢) من حديث عائشة، وأخرجه بنحوه مالك في الموطأ

مرسلاً (١/٢٤٢) في كتاب الجنائز، باب جامع الجنائز.

(٧) الاستذكار (٨/٤١٢).

(٨) تقدم تخريجه ص (٩١).

(٩) الاستذكار (٢٦/٨٤).

٨- قال عند حديث: (إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب)^(١) :
"حديث صفوان بن عسال هذا وقفه قوم عن عاصم ورفعوه عنه آخرون، وهو حديث صحيح حسن ثابت محفوظ مرفوع، ومثله لا يقال بالرأي"^(٢).

إطلاقه (الحسن) على الحسن الاصطلاحي لدى المتأخرين :

١- قال عن حديث : (فتدلينا منها فإذا قبور بمحبة)^(٣) فقلنا : يا رسول الله قبور إخواننا هذه؟ قال : قبور أصحابنا ، ثم خرجنا وأتينا قبور الشهداء ، فقال رسول الله ﷺ : (هذه قبور إخواننا)^(٤) قال ابن عبد البر: " حديث مدني حسن الإسناد. محمد بن معن عندهم ثقة ، وداود بن خالد بن دينار لم يذكره أحد بجرحه، ولا ضعفه أحد من نقلة أئمة أهل الحديث ولم ينكره أحد منهم"^(٥). وقال في الاستذكار على هذا الحديث وغيره في معناه: " وهي أحاديث كلها حسان ورواها معروفون"^(٦). قال الحافظ ابن حجر عن محمد بن معن الغفاري: "ثقة"^(٧). وقال عن داود بن خالد بن دينار: " صدوق"^(٨).

٢- قال ابن عبد البر: "وقد روى رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال: (كسب الحمام

(١) أخرجه النسائي (٩٨/١) في كتاب الطهارة، باب الوضوء من الغائط والبول. وأخرجه الترمذي (٥٠٩/٥) في كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده رقم (٣٥٣٥-٣٥٣٦). وقال : " هذا حديث حسن صحيح". وأخرجه ابن ماجة (٨٣/١) في كتاب المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم برقم (٢٢٦).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٦٢).

(٣) الصحراء، وتسمى المقابر لأنها تكون في صحراء، تسمية للشيء بموضعه. النهاية (٢٣٧/١).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤٦/٢٠) بسنده.

(٥) التمهيد (٢٤٦/٢٠-٢٤٧).

(٦) (١٧٣/٢).

(٧) تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني ص (٥٠٨).

(٨) التقريب ص (١٩٨).

خبيث، وثن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث^(١) وقد ذكرنا إسناده في التمهيد وهو إسناد حسن^(٢). ورجال إسناده كلهم ثقات عدا إبراهيم بن عبدالله بن قارظ قال عنه الحافظ ابن حجر "صدوق"^(٣).

٣- قال أبو عمر بن عبد البر: "وقد روي بمثل هذا المعنى حديث حسن"^(٤). ثم ساق بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (من أفضى بيده إلى فرجة ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء)^(٥) ثم قال ابن عبد البر: "كان هذا الحديث لا يعرف إلا ليزيد بن عبد الملك النوفلي هذا وهو مجتمع على ضعفه، حتى رواه عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبي نعيم القاري وهو إسناد صالح إن شاء الله. وقد أثنى ابن معين على عبد الرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه، وكان النسائي يثني عليه أيضا في نقله عن مالك لحديثه، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته"^(٦). قال ابن حجر عن عبد الرحمن بن القاسم: "صاحب مالك ثقة"^(٧). وقال عن نافع بن أبي نعيم القاري: "صدوق"^(٨).

٤- قال عند حديث عطاء بن يسار (أن رجلا من الأنصار من بني حارثة كان يرعى لقعة^(٩) بأحد، فأصابها الموت فذكاها بشظاظ^(١٠) فسل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: ليس بمذ

(١) أخرجه مسلم (١١٩٩/٣) في كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور برقم (١٥٦٨).

(٢) التمهيد (٢٢٦/٢). وقال في إسناده: "حدثنا عبدالله بن محمد حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان عن يحيى عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع (فذكره)".

(٣) التقريب ص (٩١).

(٤) التمهيد (١٩٥/١٧).

(٥) أخرجه الشافعي في المسند ص (٤) وأحمد في المسند (٣٣٣/٢)، والحاكم في المستدرک (١٣٨/١)، الدارقطني في السنن (٥٣/١)، وأورده النووي في المجموع (٣٤/٢) وقال: "وفي إسناده ضعف لكنه يقوى بكثرة طرقه".

(٦) التمهيد (١٩٥/١٧).

(٧) التقريب ص (٣٤٨).

(٨) التقريب ص (٥٥٨).

(٩) الناقة القرية العهد بالتاج، ولقوح إذا كانت غزيرة اللبن. النهاية (٢٦٢/٤).

بأس فكلوها^(٢) : " هكذا رواه جماعة رواة الموطأ مرسلًا ، ومعناه متصل من وجوه ثابتة عن النبي ﷺ ولا أعلم أحداً أسنده عن زيد بن أسلم إلا جرير بن حازم عن أيوب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري^(٣) . قال أبو عمر بن عبد البر عن حديث زيد بن أسلم هذا : " وهو حديث حسن أخرجه أبو داود وغيره^(٤) .

٥- قال ابن عبد البر عند حديث : (إن أمانة ليلة القدر أمانة صافية بلجة^(٥) كأن فيها قمرا ساطعا ، ساكنة لا برد فيها ولا حر ...) : " هذا حديث حسن ، حديث غريب ، وهو من حديث الشاميين ، رواه كلهم ثقات ، وبقيّة إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس^(٦) .

إطلاقه مصطلح (حسن) على الحديث المختلف في أحد روايته أو ما فيه راو محتمل :

١- أورد ابن عبد البر حديث ماعز الأسلمي حينما أقر بالزنى عند الرسول ﷺ ثلاث مرات فقال له النبي ﷺ : (إن أقررت الرابعة أقمّت عليك الحد، فأقرّ عنده الرابعة فأمر به فحبس، ثم سأل عنه فذكروا خيرا فرجم)^(٧) قال ابن عبد البر : "وهذا حديث حسن إلا أن

(١) حشوة محددة الطرف. النهاية (٤٧٦/٢).

(٢) أخرجه مالك مرسلًا (٤٨٩/٢) في باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة برفق (٣). وأخرجه أبو داود (٢٤٩/٣) في كتاب الأضاحي باب في الذبيحة بالمروءة برقم (٢٨٢٣).

(٣) التمهيد (١٣٦/٥).

(٤) التمهيد (١٥١/٥).

(٥) أي مشرقة. والبلجة بالضم والفتح ضوء الصبح. النهاية (١٥١/١).

(٦) أخرجه ابن عبد البر بسنده في الاستذكار (٣٤٢/١٠) ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٥/٣) ونسبه لأحمد من حديث عبادة بن الصامت وقال: " رجاله ثقات " .

(٧) الاستذكار (٣٤٣/١٠).

(٨) أخرجه ابن عبد البر بسنده في الاستذكار (٢٧/٢٤) من حديث أبي بكر رضي الله عنه وهذا لفظه. وأخرجه أحمد (٨/١) من طريق إسرائيل عن حابر عن عامر عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال : (كنت عند النبي ﷺ جالسا فجاء ماعز بن مالك فاعترف عنده مرة فرده، ثم جاء فاعترف عنده الثانية فرده، ثم جاء الثالثة فرده، فقلت له: إنك إن اعترفت الرابعة رحمتك ...). فجعل قوله : (إنك إن أقررت الرابعة رحمتك) من قول أبي بكر رضي الله عنه. وقال الهيثمي عن هذا الحديث باللفظ الأخير : "رواه أحمد وأبو يعلى والبيهقي ... والضرابي في الأرواسط ... وفي أسانيدهم كلها حابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف". مجمع الزوائد (٢٦٦/٦).

جابر الجعفي يتكلمون فيه وأجمعوا على أن يكتب حديثه ، واختلفوا في الاحتجاج به ، فكان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه ، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يضعفانه وكان شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري يشهدان له بالحفظ والإتقان ، وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه وبشيان عليه ، قال وكيع : "مهما شككتم فلا تشكوا فلإن جابر الجعفي ثقة" ^(١) .

٢- وقال ابن عبد البر على حديث آخر ^(٢) : "وليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد إلا حديث رواه وكيع عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس (أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة بعده ، فقال: يا رسول الله إنما قد كانت أسلمت معي فردها عليه) ، وبعضهم يزيد في هذا الحديث: (أنها تزوجت فانتزعتها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردّها إلى الأول) ^(٣) . فيه سماك قال فيه ابن عبد البر: "ثقة عند قوم مضعف عند آخرين" ^(٤) . وقال فيه ابن حجر: "صدوق روايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن" ^(٥) .

٣- قال عن حديث رواه بقية بن الوليد: "هذا حديث حسن غريب وبقية بن الوليد ليس بمتروك بل هو محتمل ، روى عنه جماعة من الجللة ، وهو من علماء الشاميين ولكنه يروي عن الضعفاء وأما حديثه هذا فمن ثقات أهل بلده ، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحاجة فيما رواه ، وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن لا يدفعه أصل ، وفيه ترغيب ، وليس فيه

(١) الاستذكار (٢٤/٢٧-٢٨).

(٢) التمهيد (١٢/١٩-٢٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٧٤/٢)، في كتاب الطلاق، باب إذا أسلم أحد الزوجين برقم (٢٢٣٨، ٢٢٣٩). وأخرجه الترمذي (٤٤٧/٣) في كتاب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما برقم (١١٤٤). وقال: "حديث صحيح". وأخرجه ابن ماجه (٦٤٧/١) في كتاب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر برقم (٢٠٠٨).

(٤) التمهيد (١٦/١٤).

(٥) التقريب ص (٢٥٥).

حكم وقد ذكرنا في ليلة القدر من صحيح الأثر ومذاهب العلماء ما يشفي ويكفي"^(١).

٤- قال عن حديث (السفر قطعة من العذاب): "وقد روينا عن الدراوردي عن سهيل بإسناد صالح لكنه لا تقوى الحجة به"^(٢) فيه الدراوردي : عبدالعزيز بن محمد بن عبيد . قال فيه ابن حجر : "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر"^(٣) . وفيه سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان المدني قال فيه الحافظ بن حجر : "صدوق تغير حفظه بأخرة ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا"^(٤) .

مما تقدم يتبين سر حكم الحافظ ابن عبد البر على الحديث بأنه صالح وأنه لا تقوى به الحجة لوجود الدراوردي وسهيل بن أبي صالح ، وهو في الجملة حديث محتمل .

٥- قال أبو عمر: "هذا حديث مدني حسن الإسناد. محمد بن معن عندهم ثقة، وداد ابن خالد بن دينار لم يذكره أحد بجرحه ولا ضعفه أحد من نقله أئمة أهل الحديث ولم ينكره أحد منهم"^(٥) .

إطلاقه مصطلح (الحسن) على الحديث المختلف في إسناده :

١- قال عند حديث (ويل للأعقاب من النار)^(٦) : "وأصح حديث في هذا الباب من جهة الإسناد حديث أبي هريرة، وحديث عبدالله بن الحرث بن جزء الزبيري، وحديث عبدالله ابن عمرو بن العاص ثم حديث عائشة فهو مدني حسن"^(٧) قال عند حديث عائشة : "هذا

(١) التمهيد (٢٤/٣٧٣-٣٧٤).

(٢) التمهيد (٢٢/٣٥).

(٣) التقريب ص (٣٥٨).

(٤) التقريب ص (٢٥٩).

(٥) التمهيد (٢٤٦/٢٤٧-٢٤٧). وانظر لمزيد من التطبيق عليه : التمهيد (٥/٢٩٠-٢٩١).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، برقم (٦٠). وفي باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم

منه برقم (٩٦). وفي كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين برقم (١٦٣). وأخرجه مسلم في

كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما برقم (٢٤١).

(٧) التمهيد (٢٤/٢٥٣).

الحديث يرويه سالم الدوسي وهو سالم بن عبدالله مولى دوس ... فاختلف عليه فيه ، وقيل : بل الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في حديثه عن عائشة ، وحديثه مدني حسن^(١) وقال : "والصواب في هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير ما رواه عنه الأوزاعي ، وحرب بن شداد ، وحسين المعلم ، وشيبان فإنهم اتفقوا فيه : فرووه عن يحيى عن سالم عن عائشة"^(٢) . وسالم بن عبدالله النصري قال عنه الحافظ ابن حجر : "صدوق"^(٣) ، ويحيى بن أبي كثير قال عنه الحافظ ابن حجر : " ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل"^(٤) .

٢- وقال عند حديث (إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته)^(٥) : "وهو حديث مختلف في إسناده ولكنه حديث حسن ذكره النسائي وأبو داود وغيرهما"^(٦) . قال أبو داود عن هذا الاختلاف : "رواه واقد بن محمد عن صفوان عن محمد بن سهل عن أبيه أو عن محمد بن سهل عن النبي ﷺ قال بعضهم: عن نافع بن جببر عن سهل بن سعد واختلف في إسناده"^(٧) . وقال ابن القيم معلقا على كلام أبي داود : "رجال إسناده رجال مسلم ، والاختلاف الذي أشار إليه أبو داود هو أنه روي مرفوعا ، وموقوفا ، ومسندا ومتصلا"^(٨) .

٣- قال عند حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب قوله: (فرضت الصلاة

(١) التمهيد (٢٤٧/٢٤)

(٢) التمهيد (٢٤٨/٢٤)

(٣) التقريب ص (٢٢٦)

(٤) التقريب ص (٥٩٦)

(٥) أخرجه النسائي (٦٢/٢) في القبلة، باب الأمر بالدنو من السترة، وأخرجه أبو داود في الصلاة، باب الدنو من السترة برقم (٦٩٥). وصححه ابن حبان برقم (٢٣٧٣). والحاكم (٢٥١/١-٢٥٢) وقال : "على شرطهما". ووافقه الذهبي في الخلاصة.

(٦) التمهيد (١٩٥/٤)

(٧) سنن أبي داود (٤٤٦/١-٤٦٧)

(٨) تهذيب السنن لابن قيم الجوزية أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي.

في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين^(١) : "وقال ذكرنا هذا الخبر في باب قصر الصلاة ، وذكرنا علة إسناده وهو حديث حسن"^(٢) . قال في التمهيد موضحاً العلة المشار إليها : "وقال ابن معين وعلي بن المديني: لم يسمعه من عمر ورجاله ثقات"^(٣) . وقال : "ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر عن النبي ﷺ مثله . فزاد كعب بن عجرة أدخله بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وابن عمر ، وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد ، ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه ومنهم من يصحح إسناده يزيد بن أبي الجعد هذا فيه . قال علي بن المديني : هو أسندها وأحسنها وأصحها"^(٤) . قال ابن حجر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى : "تفة اختلف في سماعه من عمر"^(٥) وقال عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد : "صدوق"^(٦) .

إطلاقه الحسن للصورة المجموعة:

١- قال ابن عبد البر : " وقد روينا عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى الستة الأوجه المذكورة ، وكلها حسان ^(٧) " ثم ذكر هذه الأوجه الجديدة الحسان وأسانيدها ما يلي :

الإسناد الأول : ... حدثنا هشيم قال أخبرني عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال خرجنا مع رسول الله ﷺ ...

الإسناد الثاني : ... سعيد بن عثمان البلوي عن عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن الحصين بن وحوح ﷺ ...

(١) أخرجه البيهقي أحمد بن الحسين أبو بكر في السنن الكبرى (١٣٥/٣).

(٢) الاستذكار (١٧٩/١).

(٣) التمهيد (٢٩٥/١٦).

(٤) التمهيد (٢٩٦/١٦).

(٥) التقريب ص (٣٤٩)، تهذيب التهذيب (٢٦٠/٦).

(٦) التقريب ص (٦٠١)، تهذيب التهذيب (٣٢٨/١١).

(٧) التمهيد (٢٧١/٦) .

الإسناد الثالث : ... حدثنا عبد الله بن المنيب المدني عن جده عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه أبي أمامة بن ثعلبة رضي الله عنه ...

الإسناد الأول استظهر فيه ابن عبد البر أن يكون هذا الحديث مرسلًا لأن خارجة لم يدرك عمه قال فيه : " ولا أحسبه سمع منه ^(١) " وفيه هشيم ، قال فيه ابن حجر : " كثير التدليس والإرسال الخفي ^(٢) " .

والإسناد الثاني فيه سعيد بن عثمان البلوي قال فيه ابن حجر : " مقبول ^(٣) " .
والثالث فيه عبد الله بن المنيب عن جده عبد الله بن أبي أمامة ، والأول قال عنه ابن حجر : " لا بأس به ^(٤) " والثاني " صدوق ^(٥) " ، فيكون حكم ابن عبد البر بالتحسين للصورة المجموعة والله أعلم .

٢- وقال : " وهذا الحديث يتصل من وجوه حسان عن النسبي رحمته الله من حديث عائشة وغيرها ^(٦) " وذكر خمسة وجوه وهذه الوجوه التي ذكرها في الأول منها أبو محمد عبد الرحمن عبيد الله قال فيه ابن حجر : " صدوق ^(٧) " ، وفي الثاني حاتم بن عبيد الله أبو عبيدة لم أجد له ترجمة ، وفي الثالث جعفر بن محمد قال فيه ابن حجر : " صدوق ^(٨) " ، وفي الرابع الحجاج ابن أرطاة قال فيه ابن حجر : " صدوق كثير الخطأ والتدليس ^(٩) " وفي الخامس عبد القدوس بن عبد الكبير قال فيه ابن حجر : " صدوق ^(١٠) " ، وفيه أيضا محمد بن عبد الله

(١) الاستيعاب مع الإصابة (٦٢/١١) .

(٢) التقريب ص : (٥٧٤) .

(٣) التقريب ص : (٣٣٩) .

(٤) التقريب ص : (٣٢٥) .

(٥) التقريب ص : (٢٩٦) .

(٦) التمهيد (٣٤/٢٤) .

(٧) التقريب ص : (١٤١) .

(٨) التقريب ص : (١٥٢) .

(٩) التقريب ص : (٣٦٠) .

(١٠) التقريب ص : (٣٦٠) .

الخزاعي قال فيه ابن حجر : " صدوق ^(٤) " ، وفيه أيضا عنبة بن عبد الرحمن قال فيه ابن حجر : " متروك رماه أبو حاتم بالوضع ^(٥) " ^(٦)

ويقول ابن عبد البر لأحاديث بأنها حسان ، ويوجد في بعض أسانيدھا ضعف ، وبعضھا صحيح ، وبعضھا حسن ، وفي هذه الحالة قد يريد بذلك أنها صحيحة . فيكون معنى حسان صحيحة كما تقدم في إطلاقه الحسن على الصحيح .

تطبيق ذلك :

قال ابن عبد البر : " وقد روي عن النبي ﷺ أنه كبر في صلاة العيدين سبعا في الركعة الأولى ، وخمسا في الثانية ^(٧) من طرق كثيرة حسان : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ومن حديث جابر بن عبد الله رواه ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر ومن حديث عائشة رواه أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة ، ومن حديث عمرو بن عوف المزني رواه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، ومن حديث ابن عمر ، رواه عبد الله بن عامر الأسلمي عن نافع عن ابن عمر ، وحديث أبي واقد الليثي كلها عن النبي ﷺ ^(٨) " .

وهذه الطرق فيها الصحيح والضعيف والحسن ، ففي السند الأول عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي قال فيه ابن حجر : " صدوق يخطئ ويهم ^(٩) " وفي السند الثاني ابن لهيعة قال فيه ابن

(١) التقريب ص : (٤٨٦) .

(٢) التقريب ص : (٤٣٣) .

(٣) وانظر التمهيد (٣٨/١٦) .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود (٢٩٩/١) في كتاب الصلاة باب التكبير في العيدين من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده برقم (١١٥٢) ، ومن حديث عائشة برقم (١١٤٩) ، وأخرجه السترمذي (٤١٦/٢) في كتاب الصلاة ، باب ماجاء في التكبير في العيدين من حديث عمرو بن عوف المزني برقم (٥٣٦) ، وأخرجه ابن ماجه (٤٠٧/١) في الصلاة ، باب ما جاء في كم يكر الإمام في صلاة العيدين من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، برقم (١٢٧٨) ، ومن حديث عمرو بن عوف المزني برقم (١٢٧٩) .

(٥) الاستذكار (٤٩/٧) .

(٦) التقريب (٣١١) .

حجر : " صدوق خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرها^(١) " وفيه أيضا أبو الزبير قال فيه ابن حجر : " صدوق إلا أنه يدللس ^(٢) " والسند الثالث والرابع رجاله كلهم ثقات من حديث عائشة ، والسند الخامس فيه كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، قال فيه ابن حجر : " ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب ^(٣) " ، وقال في والده عبدالله بن عمرو بن عوف : " مقبول ^(٤) " ، وفي السند السادس عبدالله بن عامر الأسلمي قال عنه ابن حجر : " ضعيف ^(٥) " ، وحديث أبي واقد الليثي إسناده كلهم ثقات .

وقال على مجموعة أحاديث : " وهي أحاديث حسان رواها العلماء المعروفون إلا حديث ابن مغفل فإنه حديث ضعيف لأنه لم يعرف ابن عبدالله بن مغفل ^(٦) " . وقال على أحاديث آخر : " قد ذكرنا أسانيد هذه الأحاديث كلها وغيرها في معناها في كتاب التمهيد ، وهي أحاديث كلها حسان ورواها معروفون ^(٧) " وهذا التعميم في إطلاق المعرفة العامة بالراوي من حيث حمل العلم يفيد أنهم دون الضعف وإن تفاوتت مراتبهم في الثقة .

إطلاقه الحسن على الحسن اللغوي :

قال العراقي : " قد أطلقوا — أي المحدثين — على الضعيف بأنه حسن وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي . فروى ابن عبدالير في كتاب بيان آداب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعا : (تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومذاكرته تسييح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله قربة ...) . قال ابن عبدالير : " وهو حديث

(١) التقريب ص (٣١٩) .

(٢) التقريب (٥٠٦) .

(٣) التقريب (٤٦٠) .

(٤) التقريب (٣١٦) .

(٥) التقريب (٣٠٩) .

(٦) الاستذكار (٢٠٤/٤) وانظر التمهيد (٢٠٦/٢٠) .

(٧) الاستذكار (١٧٣/٢) .

حسن جدا ولكن ليس له إسناده قوي". فأراد بالحسن هنا حسن اللفظ قطعاً فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي والبلقاوي هذا كذاب، كذب أبو زرعة وأبو حاتم ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يده وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك أيضاً^(١).

تطبيقات أخرى على إطلاقه الحسن على الحسن اللغوي :

١- قال عن حديث مالك عن صفوان بن سليم (أنه قيل لرسول الله ﷺ : أياكون المؤمن جباناً؟ قال : نعم ، فقيل له : أياكون المؤمن بخيلاً ؟ قال : نعم ، فقيل له : أياكون المؤمن كذاباً؟ قال : لا)^(٢) . قال : "لا أحفظ هذا الحديث مسنداً بهذا اللفظ من وجه ثابت وهو حديث حسن"^(٣).

٢- وقال عن حديث (ما رؤي الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أدر ولا أغبط منه في يوم عرفه ...) : "حديث واحد مرسل ، حديث حسن"^(٤).

٣- وقال : "إسناده هذا الحديث ضعيف ، ولو كان فيه حكم لم أذكره لأن رواه مجهولون ، وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة ، والأصول في مثله لا تدفعه بل تصححه وتشهد له والحمد لله"^(٥).

٤- وقال : "تركت الأسانيد بيني وبين رواية هذه الأحاديث ، وهي أحاديث حسنة ، وليست فيها حجة من جهة الإسناد لأن في نقلتها ضعفاً"^(٦).

٥- وقال : "وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به ، ولا هو معروف من حديثه وهو

(١) التحقيق والإيضاح ص (٥٩-٦٠)، جامع بيان العلم وفضله ص (٩٤-٩٥)

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/٩٩٠) في كتاب الكلام باب ما جاء في الصدق والكذب.

(٣) التمهيد (١٦/٢٥٣).

(٤) أخرجه مالك (١/٤٢٢) في كتاب الحج، باب جامع الحج، برقم (٢٤٥).

(٥) التمهيد (١/١١٦).

(٦) الاستيعاب (٩/٢٩٥).

(٧) التمهيد (١٤/٣٠٣).

حديث حسن ترجى بركنه إن شاء الله تعالى^(١) .

٦- وقال : "لا أحفظ هذا الحديث مسندا من وجه ثابت وهو حديث حسن مرسل"^(٢) .

٧- وقال : "وهذا حديث حسن الألفاظ ضعيف الإسناد وأكثره من قول علي رضي الله عنه"^(٣) .

٨- وقال : "هذا حديث غريب من حديث مالك ، وهو حديث حسن ولكنه منكر عندهم عن مالك ولا يصح عنه ولا له أصل في حديثه"^(٤) .

٩- وقال : "وهو وإن كان مرسلا فإنه حديث حسن مهذب"^(٥) .

١٠- وقال : "هذا حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده، ولكنه حديث حسن نقله الناس وذكرناه لتقف على ذلك وتعرفه"^(٦) .

الثابت :

يذكر أبو عمر بن عبد البر مصطلح (ثابت) بكثرة في الأحاديث الصحيحة ، ويعني به أن الحديث صحيح ، وأحيانا يجعله رديف للفظ الصحيح مما يدل أنه يقصد به معناه ، فيقول : " ثابت صحيح " ويريد به أحيانا الحديث الذي في أعلى درجات الصحة من المتفق عليه بين الشيخين وعند استعراض مصطلح (ثابت) عند الحافظ أبي عمر يتبين أنه يرفقه أحيانا بعبارات ترفع من شأن الحديث يقول : " ثابت ليس فيه علة يجب بها دفعه"^(٧) ويقول " "

(١) التمهيد (٥٥/٦).

(٢) الاستذكار (٣٥٤/٢٧)، التمهيد (٢٥٣/١٦).

(٣) التمهيد (٤٣٧/٢٤).

(٤) التمهيد (٢١/٢١). وقال المحقق سعيد أحمد إعراب في الحاشية : "قد يقال: كيف يصح الجمع بين الحسن والنعارة؟ ويمكن الجواب بأن الحسن باعتبار متنه، والنعارة باعتبار سنده، ففي السند المذكور أحمد بن داود الخرائي كذبه الدارقطني". حاشية التمهيد (٢١/٢١).

(٥) التمهيد (٤١/٨).

(٦) جامع بيان العلم وفضله ص (١٩٣).

(٧) الاستذكار (٢٨٩/١٨) .

ثابت صحيح لا يدفعه أحد من أهل الحديث " (١) ، ويقول " لا يختلف في ثبوتهما لأئهما روي من وجوه كثيرة صحاح دون علة " (٢) ، ويقول " ثابت مجتمع على صحته " (٣) إلى غير ذلك من العبارات والذي أخلص إليه أن ابن عبد البر موافق لأهل الحديث في اصطلاحهم بالثابت على ما ذكره السيوطي عنهم كما تقدم . وفي النكت للحافظ ابن حجر : " واختار بعض من أدركنا أن اللفظين مترادفان ، ويكون إثباته باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد كما يقال : صحيح ثابت ، أو جيد قوي أو غير ذلك . وهذا قد يقدح فيه القاعدة بأن الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لأن الأصل عدم التأكيد ، لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك . وقد وجدنا في عبارة غير واحد كالدارقطني : " هذا حديث صحيح ثابت " (٤) . فيتضح من كلام ابن حجر أن الثابت مرادف للصحيح وأنه مستعمل عند غير واحد من أهل العلم على هذا الاستعمال ، وهذا ما وجدته عند الحافظ ابن عبد البر رحمه الله .

تطبيقاته عليه :

١- قال عند حديث أبي هريرة في البحر (٥) ، وحديث الفراسي فيه (٦) أيضا : " فإن قيل : إنهما حديثان غير ثابتين لأن سعيد بن سلمة مجهول ، ولأن يحيى بن سعيد يرويه عن المغيرة بن أبي بردة عن أبيه عن النبي عليه السلام . قيل : حديث جابر ثابت مجتمع على صحته " (٧) فهذا أراد به الحكم بالصحة للحديث الصحيح وهو حديث جابر ونفيها عن غيره . وحديث

(١) الاستذكار (٩٣/٢١-٩٤) .

(٢) الاستذكار (١٧٠/٧) .

(٣) الاستذكار (٣٠٨/١٥) .

(٤) النكت (٤٧٨/١) .

(٥) تقدم تحريجه ص (١٠١) .

(٦) أخرجه ابن ماجة (١٣٦/١) كتاب الطهارة وسننها باب الوضوء بماء البحر برقم (٣٨٧) . قال في الزوائد : " رجال هذا الإسناد ثقات إلا أن مسلما لم يسمع من الفراسي وإنما سمع من ابن الفراسي ولا صحة له وإنما روى هذا الحديث عن أبيه فالظاهر أنه سقط من هذا الطريق " . حاشية السندي على ابن ماجة (١٣٦/١) .

(٧) الاستذكار (٣٠٨/١٥) .

جابر هو حديث العنبر ^(١).

٢- وقال عن حديث أنس أن عمته الربيع كسرت ثنية جارية ^(٢): " هذا الحديث حجة لما لك وهو حديث ثابت" ^(٣) فأطلق الثابت على ما ورد في الصحيحين الذي وضعه أعلى درجات الصحة.

٣- وقال عن حديث عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه في قصة الأعرابي الذي أحرم وعليه جبة فأمره رسول الله ﷺ أن يترعها ^(٤) " ولا خلاف بين أهل العلم بالحديث أنه حديث ثابت صحيح " ^(٥) فجعل الثابت مرادفا للصحيح.

٤- وفي حديث عامل النبي ﷺ الذي كان يأخذ الصاع بالصاعين من التمر ، وفيه : (بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً) ^(٦) قال أبو عمر : " هكذا رواه في الموطأ مراسلا والحديث ثابت محفوظ عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ومن حديث بلال أيضا وغيرهم ^(٧) ، فالحديث متفق عليه ^(٨) .

(١) أخرجه البخاري (٥٣٠/٩) في كتاب الذبائح والصيد برقم (٥٤٩٤)، وفي الجهاد والسير برقم (٢٩٨٣). وفي المغازي برقم (٤٣٦٠). وفي الشركة برقم (٢٤٨٣). وأخرجه مسلم في الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة ميتات البحر برقم (١٩٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠/٥)، في كتاب الصلح، باب الصلح في الدية برقم (٢٧٠٣). وفي تفسير القرآن (٢٦/٨) باب قوله: (يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ...) برقم (٤٥٠٠).

(٣) الاستذكار (٢٨٦/٢٥) .

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٣/٧) في كتاب المغازي باب غزوة الطائف برقم (٤٣٢٩). وفي فضائل القرآن (٦٢٤/٨) باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب برقم (٤٩٨٥). وأخرجه مسلم (٨٣٦/٢) في كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة أو لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه برقم (١١٨٠).

(٥) التمهيد (٢٦٤/٢) .

(٦) الجنيب: نوع جيد معروف من أنواع التمر. النهاية (٣٠٤/١).

(٧) التمهيد (١٢٧/٥-١٢٨) .

(٨) أخرجه البخاري (٣٢٩/١٣) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود برقم (٧٣٥١). وأخرجه مسلم (١٢١٥/٣) في كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً يمثل برقم (١٥٩٣).

٥- وقال عن حديث (لا صدق بأقل من عشرة دراهم)^(١) : "وأما حجة الكوفيين بحديث جابر عن النبي ﷺ أنه قال : (لا صدق بأقل من عشرة دراهم) فلا معنى لها لأنه حديث لا يثبت أحد من أهل العلم بالحديث " (٢) ، أي لا يصححه أحد منهم .

٦- وقال عن حديث المصة والمصتان والرضعة والرضعتان^(٣) : " ثابت ليس فيه علة يجب بها دفعه ، وقد قال به أهل العلم بالحديث على ما ذكرته عنهم مما تقدم والله بالصواب أعلم " (٤) .

٧- وقال عن حديث المصرة^(٥) : " حديث ثابت صحيح لا يدفعه أحد من أهل العلم بالحديث ومعناه صحيح في أصول السنة " (٦) .

٨- وقال عن حديث : (من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرما في الآخرة)^(٧) وأما حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : (من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرما في الآخرة) فحديث ثابت صحيح الإسناد لا مقال فيه^{(٨)(٩)} .

(١) أخرجه الدارقطني (٢٤٤/٣) في كتاب النكاح، باب المهر برقم (١٢). قال ابن حجر في بلوغ المرام من أدلة الأحكام ص (٢١٩): "في إسناده مقال". وقال محمد بن علي الشوكاني: "لم يصح، فإن في إسناده مشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان وقد اشتهر حجاج بالتدليس ومبشر متروك كما قال الدارقطني وغيره". نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (١٨٨/٦).

(٢) الاستذكار (٧٣/١٦) .

(٣) أخرجه مسلم (١٠٧٣/٢) في كتاب الرضاع، باب في المصة والمصتان برقم (١٤٥٠).

(٤) الاستذكار (٢٨٩/١٨) .

(٥) تقدم تخريجه ص (٩١).

(٦) الاستذكار (٩٣/٢١-٩٤) .

(٧) أخرجه البخاري (٣٣/١٠) في كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس ...) . برقم (٥٥٧٥). وأخرجه مسلم (١٥٨٧/٣) في كتاب الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر حرم وأن كل حمر حرام برقم (٢٠٠٣).

(٨) الاستذكار (٣٠٨/٢٤) .

(٩) وانظر للاستزادة : الاستذكار (١٧٠/٧) ، (٢٤٠/٦) ، (٣٨٤/١) ، (٤٣/٢) ، (٦٢/٢) ، (١٣٧/٢) ، (٢٤٨/٢) ، (٢٤٦/٢) ، (٤٤/٣) ، (٢٥٩/٣) ، (٩٤/٤) ، (١١٦/٤) ، (١٦٧/٤) ، (٢٧٧/٤) ، (٣٨٢/٤) ،

(٣٥٧/٤) ، (٢٢/٥) ، (٦٠/٦) ، (١٩١/٦) وغير ذلك . التمهيد : (٧٦/٢٣) ، (٣٢٠/٢٣) ،
(١٣٨٤٤٠/٢٤) . الخ .

الجيد ، والجود :

الجيد :

استعمل أبو عمر بن عبد البر مصطلح (الجيد) في أحاديث كثيرة ، ولمعرفة مراده بهذا الاصطلاح ينظر ما الذي تقرر في اصطلاح أهل الحديث عن هذا المصطلح ؟ ثم يقارن بصنيع أبي عمر الحافظ ، وعند الرجوع إلى ابن الصلاح والنظر في قوله يتبين أنه قد عبر بهذا الاصطلاح عن الصحيح بقوله : " فروينا عن إسحاق بن راهويه أنه قال : أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه ، وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل ، وروينا عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال : أصح الأسانيد : محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي وروينا نحوه عن علي بن المديني"^(١).

قال البلقيني مبينا اختلاف تعبير ابن الصلاح وأنه أطلق الصحيح على الجيد: " وما سبق عن ابن المديني ذكره الحاكم عنه بصيغة (أجود الأسانيد) وما سبق عن أحمد بن حنبل نقله عنه بصيغة "أجود" وكان ذلك دائرا بين أحمد ويحيى وابن المديني في جماعة معهم... ومن ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة ، وفي جامع الترمذي في الطب: هذا حديث جيد حسن"^{(٢)(٣)}.

قال السيوطي: " من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في القبول : "الجيد" ، و"القوي"، و"الصالح" ، و"المعروف" ، و"الحفوظ" ، و"الجود" و"الثابت" ، فأما الجيد فقال شيخ الإسلام في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحها الزهري عن سالم عن أبيه : عبارة أحمد أجود الأسانيد ، كذا أخرجه الحاكم . قال : هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح " ، قال السيوطي أيضا : " لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم ، إلا أن الجهد منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن

(١) علوم الحديث ، لابن الصلاح مع المحاسن ص : (١٥٤) .

(٢) محاسن الاصطلاح وتضمن علوم الحديث لابن الصلاح، أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني (١٥٣-١٥٤) .

(٣) وما عزاه البلقيني للترمذي ذكره الترمذي في كتاب الطب (٣٣٥/٤)، باب ما جاء في الحمية، عند حديث رقم

(٢٠٣٧).

يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته وتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح ، وكذا القوي " (١) .

وقد استقرأت صنيع ابن عبد البر في الأحاديث التي أطلق عليها هذا الاصطلاح فوجدت أنه يعبر بالجيد عن الصحيح ، وأحيانا يريد به الصحيح في أعلى درجات الصحة ، ويقول جيد ، وأحيانا أجود .
تطبيقاته عليه :

١- قال عن حديث: (الجن على ثلاثة أثلاث فنلت لهم أجنحة يطربون في الهواء ، وثلاث حيات وكلاب ، وثلاث يحلون ويظعنون) (٢) : "وهذا إسناد جيد رواه أئمة ثقة وهو خير من إسناد حديث أبي الدرداء" (٣) .

٢- وقال عن حديث : مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم)، "هذا الإسناد من أجود أسانيد الآحاد" (٤) . والحديث أخرجه البخاري ومسلم فهو من المتفق عليه (٥) .

٣- وروى أبو عمر بن عبد البر بسنده عن سفيان أنه قال حدثني الثوري وكان أجود حديث يرويه هذا ، قال سمعت بكير بن عطاء الليثي يقول : سمعت عبد الرحمن بن يعمر الذبلي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول: (الحج عرفات من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر

(١) تدريب الراوي (١٥٠/١) .

(٢) أخرجه ابن عبد البر بسنده في التمهيد (٢٦٥/١٦)، وفي الاستذكار (٢٦٠/٢٧) من حديث أبي ثعلبة الخشني. وأخرجه الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في معجمه الكبير (٢١٤/٢٢) برقم (٥٧٣). والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٣٨٨) والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي (٤٥٦/٢) .

(٣) الاستذكار (٢٦١/٢٧) .

(٤) الاستذكار (٣٢٤/٨) .

(٥) أخرجه البخاري (٥٤٩/١١)، في كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: {وأقسموا بالله جهد أيمانهم} برقم (٦٦٥٦). وأخرجه مسلم (٢٠٢٨/٤) في كتاب البر والصلة، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه برقم (٢٦٣٢) .

فقد أدرك الحج ، أيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه^(١) ، ثم قال أبو عمر : "هذا حديث أشرف ولا أحسن من هذا رواه ابن عيينة عن الثوري"^(٢) .

فلما ذكر أبو عمر مقولة سفيان بن عيينة عن هذا الحديث وأنه أجود حديث يرويه سفيان الثوري ، قال موافقا ومستحسنا : "هذا حديث أشرف ولا أحسن من هذا" ، وبين سبب قوله أنه من رواية إمامين يروي أحدهما عن الآخر ، ابن عيينة عن الثوري .

٤- وقال : " وفي هذا الباب — باب ما يجوز من السلف — حديث مسند جيد وهو حجة وملجأ لمن قال به " ^(٣) .

مما تقدم يتضح أن اصطلاح الجيد عند ابن عبد البر يطلقه ويريد به الصحيح ، وأحيانا أعلى درجات الصحة ، وهو لفظ يطلق على الحديث الواقع في أعلى درجاته .

المجود :

قال السيوطي : "المجود والثابت يشملان أيضا الصحيح"^(٤) ، وفي توجيه النظر : " وأما المجود والثابت فيشملان الصحيح والحسن " ^(٥) ، وقد اطلعت على صنيع أبي عمر في هذا اللفظ على أمثلة عديدة فوجدته يطلق المجود على الحديث الذي اتصف بجودة السياق والعرض والإتقان سواء في المتن أو السند ، فالمجود عنده من الإجابة والإتقان والبراعة في السياق ، والقوة في الحفظ والضبط مما جعل المتن أو الإسناد الذي يطلق عليه هذا الوصف يتميز عن

(١) أخرجه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب في من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، وأخرجه أبو داود (٤٨٦/٢) في كتاب المناسك باب من لم يدرك عرفة برقم (١٩٤٩). وأخرجه الترمذي (١٩٨/٤). في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة البقرة، برقم (٢٩٧٥). وقال الترمذي : "هذا حديث حسن صحيح". وأخرجه (٢٣٧/٣) في كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج برقم (٨٨٩). قال وكيع : "هذا الحديث أم المناسك". سنن الترمذي (٢٣٨/٣). وأخرجه ابن ماجة (١٠٠٣/٢) في كتاب المناسك، باب من أنسى عرفة قبل الفجر ليلة جمع برقم (٣٠١٥).

(٤) الاستذكار (١٧٥/١٣) .

(٣) الاستذكار (٥٢/٢١) .

(٤) تدريب الراوي (٥٠/١) .

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري الدمشقي (٥٠٩/١).

غيره ، وهذه صفات الصحة .

وتطبيقات ابن عبد البر لهذه المسألة ما يلي :

أ- في الإسناد :

١- قال أبو عمر بن عبد البر: "اختلف على مالك في أبي عمرة هذا في إسناد هذا الحديث، فقال فيه يحيى بن يحيى ، وابن القاسم ، وأبو مصعب الزهري ومصعب الزبيري "عن أبي عمرة الأنصاري " وقال القعني ومعن بن عيسى ويحيى بن بكير " عن ابن أبي عمرة " وكذلك قال ابن وهب وعبد الرزاق عن مالك وسمياه فقالا " عن عبد الرحمن بن أبي عمرة " فرفعوا الإشكال جودا في ذلك وأصابا . ويعد أن يروي أبو عمرة الأنصاري مع كبر سنه عن زيد بن خالد الجهني . وأما رواية ابنه عبد الرحمن بن أبي عمرة عنه فغير بعيدة ولا مدفوعة"^(١).

٢- وأورد حديث مالك عن ابن شهاب عن ابن محينة الأنصاري أحد بني حارثة (أنه استأذن رسول الله ﷺ...)، ثم قال: "وتابعه ابن القاسم وذلك من الغلط الذي لا إشكال فيه على أحد من أهل العلم وليس لسعد بن محينة صحبة فكيف لابنه حرام ، ولا يختلفون أن الذي روى عنه الزهري هذا الحديث وحديث ناقة البراء هو حرام بن سعد بن محينة ، وقلل ابن عينة فيه عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن محينة عن أبيه أن محينة سأل النبي ﷺ فذكر الحديث وجود إسناده "^(٢)

ففي الرواية الأولى : أجاد ابن وهب وعبد الرزاق في روايتهما عن مالك حينما ذكرا الاسم بكامله ، مما يدل على الحفظ و الإتقان ، وقد كان الاسم محتملا قبل هذه الرواية . وفي الرواية الثانية : أجاد ابن عينة في سياق الإسناد الذي كان فيه خطأ فرده إلى الصواب.
ب- في المتن :

١- قال عن حديث السعاية في ثمن العبد^(٣) : " وقد جود مالك رحمه الله حديثه هذا عن نافع ، وأتقنه وبان فيه فضل حفظه وفهمه وتابعه على كثير من معانيه عبيد الله بن عمر ،

(١) الاستذكار (٢٢/٢٥).

(٢) التمهيد (١١/٧٧-٧٩).

(٣) أخرجه مسلم (١١٣٩/٢) من طريق مالك في كتاب العتق، برقم (١٥٠١).

ومن أحسن رواة سياقه يحيى بن يحيى الليثي صاحبنا وابن القاسم وابن وهب فإنهم ذكروا فيه عن مالك : " فكان له ما لا يبلغ ثمن العبد قوم عليه " . . . وكذلك جود مالك هذا الحديث وأتقنه في قوله فيه " وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق " (١).

٢- وقال عن حديث العمري : " فأما حديث ابن شهاب في صدر هذا الباب فقد أوردنا فيه رواية مالك له بألفاظه ثم رواية معمر له بألفاظه . ورواه ابن أبي ذئب والأوزاعي ومحمد ابن أخي الزهري والليث بن سعد على خلاف ذلك . فأما رواية ابن أبي ذئب فذكرها في "موطئه" عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ (أنه قضى فيمن أعتق عمرى^(٢) له ولعقبه فهي له بثلة^(٣) ، لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا^(٤)) . قال أبو سلمة : لأنه أعطى عطاء وقعت به المواريث فقطعت المواريث شرطه ، قال أبو عمر : بين ابن أبي ذئب موضع المسند المرفوع من هذا الحديث ، فجعل سائره من قول أبي سلمة فجوده^(٥) .

(١) الاستذكار (١١٧/٢٣-١١٨) .

(٢) يقال : أعتقته الدار عمرى : أي جعلتها له يسكنها مدة عمره . النهاية (٢٩٨/٣) .

(٣) بثلة: أي أوجها وملكها ملكا لا يتطرق إليه نقض، يقال: بثلة يبتله بطلا إذا قطعه . النهاية (٩٤/١) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٢/٥) في الهبة، باب ما قيل في العمرى والرقى برقم (٢٦٢٥) . وأخرجه مسلم (١٢٤٥/٣) .

في كتاب الهبات ، باب العمرى برقم (١٦٢٥) .

(٥) الاستذكار (٣٢٤/٢٢) انظر للاستزادة من التطبيقات على الإسناد والمتن : الاستذكار (٤٠/٢) ، (٢٦٤/٢١) ،

(٢٨٧/٢٦) ، جامع بيان العلم وفضله ص (١٦٤) .

إسناد صالح تطبيقات عليه :

١- قال ابن عبد البر : " وقد روى بمثل هذا المعنى حديث حسن " وساق بسنده حديث " من أفضى بيده إلى فرجه ليس دوغها حجاب فقد وجب عليه الوضوء " ^(١) ثم قال : " رواه عبد الرحمن بن القاسم — صاحب مالك — عن نافع بن أبي نعيم القاري وهو إسناد صالح إن شاء الله ، وقد أثنى ابن معين على عبد الرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه ، وكان النسائي يثني عليه أيضا في نقله عن مالك لحديثه ، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته " ^(٢) قال ابن حجر عن عبد الرحمن بن قاسم " صاحب مالك ثقة " ^(٣) وقال عن نافع بن أبي نعيم القاري " صدوق " ^(٤).

فيتضح أن معنى صالح عند ابن عبد البر بمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ، وقد نص على تفسيرها بأن صالح بمعنى حسن كما تقدم ، والحسن هنا يتنزل على الحسن الاصطلاحي. فجميع رواة الحديث ثقات إلا نافع صدوق .

٢ — قال ابن عبد البر في ترجمة أبو عبد الله النجرائي : " هو عندهم صالح الحديث حسن الحديث " ^(٥) فسر صالح الحديث بمعنى حسن الحديث ، وأبو عبد الله النجرائي قال عنه ابن أبي حاتم : " سألت أبي عنه فقال صالح الحديث لا بأس به " ^(٦).

٣ — وقال عند حديث (السفر قطعة من العذاب ...) ^(٧) : " وقد رويناه عن الداروردي بإسناد صالح لكنه لا تقوى الحجة به " ^(٨) ثم ساق إسناداه ، وفيه أبو المصعب أحمد بن أبي

(١) تقدم تخريجه ص (١١٣) .

(٢) التمهيد (١٩٥/١٧) .

(٣) التقريب (٣٤٨) .

(٤) التقريب (٥٥٨) .

(٥) الاستغناء (١٣٧٤/٣) .

(٦) الخرح والتعديل ، لاس أبي حاتم الرازي (٤٠١/٩) .

(٧) تقدم تخريجه ص (١١٦) .

(٨) التمهيد (٣٥/٢٢) .

بكر الزهري المدني ، قال عنه ابن حجر " صدوق " ^(١) ، وفيه : عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي قال عنه ابن حجر : " صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر " ^(٢) وحديثه هنا عن سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان المدني قال عنه ابن حجر : " صدوق تغير حفظه بأخرة ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا " ^(٣) وسبب قول ابن عبد البر عن هذا الحديث بأنه " صالح لكن لا تقوى به الحجة " أنه قال عن هذا الحديث " هذا حديث انفرد به مالك عن سمي لا يصح لغيره عنه ، وانفرد به سمي أيضا ، فلا يحفظ عن غيره " ^(٤) أي عن أبي صالح عن أبي هريرة . وقال أيضا : " وليس له غير هذا الإسناد من وجه صحيح " ^(٥) وقال : " وإنما هو لمالك عن سمي ، لا عن سهيل ، ولا عن ربيعة ولا عن أبي النضر والله أعلم " ^(٦) وقال : " لا يبعد أن يكون عن سهيل أيضا ، وليس بمعروف لمالك عنه " ^(٧) .

فابن عبد البر وصفه بكونه صالح لأنه لا يبعد أن يكون سهيل بن أبي صالح قد روى عن أبيه ، ووصفه بأنه لا تقوى به الحجة لأنه مخالف لما رواه الحفاظ في إسناد هذا الحديث فهو من رواية سمي عن أبي صالح لا سهيل عن أبي صالح .

فيكون معنى صالح في هذا المثال أي صالح للاعتبار لا الاحتجاج .

مما تقدم من التطبيقات يتضح أن معنى صالح عند ابن عبد البر يأتي بمعنى صالح للاحتجاج ويكون بمعنى الحسن الاصطلاحي ، ويأتي للاعتبار ولكن لا يحتج به ، ويعرف ذلك بدراسة ما قال فيه هذا اللفظ والله أعلم .

(١) التقريب ص : (٧٨) .

(٢) التقريب ص : (٣٥٨) .

(٣) التقريب ص : (٢٥٩) .

(٤) التمهيد (٣٣/٢٢) .

(٥) التمهيد (٣٣/٢٢) .

(٦) التمهيد (٣٥/٢٢) .

(٧) التمهيد (٣٥/٢٢) .

إسناد لا بأس به:

لمعرفة مراد ابن عبد البر بهذا الاصطلاح ينظر إلى تطبيقه فيه :

١- أورد ابن عبد البر حديث مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة الأنصاري أنها أخبرتها أن أبا قتادة دخل عليها فسكرت له وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت .. فقال : إن رسول الله ﷺ قال (إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات)^(١) .

وقال على إسناده : " حديث أبي قتادة هذا لا بأس بإسناده " ^(٢) ، وقال عن مالك في هذا الحديث " بأنه أصح الناس نقلاً له عن إسحاق " ^(٣) وقال : " من أسقط من حديث أبي قتادة عن النبي عليه السلام قوله (إنها ليست بنجس) فلم يحفظ . وقد ثبت ذلك بنقل الحفاظ الثقات وبالله التوفيق ، وقد روي عن عائشة عن النبي ﷺ (أنه كان يمر به الهرة فيصغي لها الإناء فتشرب ثم يتوضأ بفضلها)^(٤) ^(٥) . وقال في موضع آخر : " الحجة عند التنازع والاختلاف سنة رسول ﷺ ، وقد صح عنه من حديث أبي قتادة في هذا الباب ما ذكرنا ، وعليه اعتماد الفقهاء في كل مصر إلا أبا حنيفة ومن قال بقوله ، قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي : الذي صار إليه جل أهل الفتوى من علماء الأمصار من أهل الأثر والرأي جميعاً أنه لا بأس بسور السور اتباعاً للحديث الذي رويناه يعني عن أبي قتادة عن النبي

^(١) أخرجه مالك (٢٢-٢٣ / ١) في كتاب الطهارة ، باب الطهور للوضوء برقم (١٣) ، والنسائي (٥٥ / ١) في الطهارة ، باب سور الهرة ، وأبو داود (٦٠ / ١) في كتاب الطهارة ، باب سور الهرة برقم (٧٥) . والترمذي (١٥٣ / ١) في الطهارة ، باب في سور الهرة برقم (٩٢) ، وابن ماجة (١٣١ / ١) في الطهارة ، باب الوضوء بسور الهرة برقم (٣٦٧) . قال أبو عيسى : " هذا حديث حسن صحيح " . وقال : " وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب ، وقد جرد مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله ولم يأت به أحد أتم من مالك " .

^(٢) الاستذكار (١١٦ / ٢) .

^(٣) التمهيد (٣٢٣ / ١) .

^(٤) أخرجه أبو داود (٦١ / ١) في كتاب الطهارة ، باب سور الهرة برقم (٧٦) . التمهيد (٣٢٣ / ١) .

حديث أبي قتادة رضي الله عنه فيه حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية المدنية ، قال عنها ابن حجر : " مقبولة " (٢) ، وقال : " ذكرها ابن حبان في الثقات " (٣) ، وابن حبان رحمه الله يوثق المجاهيل ، ولكن ابن عبد البر حكم على هذا الحديث بأنه لا بأس بإسناده ، وذلك والله أعلم للقرائن التي حفت به وذكرها في هذا الحديث منها أنه من رواية الحفاظ وأن مالك أصح الناس نقلاً له عن إسحاق ، ومنها ما عضده من حديث عائشة وسياقي الكلام عنه ، ومنها ما جرى عليه العمل لدى أهل الفتوى من علماء الأمصار فيه . فيفهم من قوله " لا بأس بإسناده " في هذا المثال أنه بمعنى الحسن لغيره عند المتأخرين .

٢ — وأورد حديث عائشة عن النبي ﷺ : (أنه كان تمر به الهرة فيصغي لها الإناء فتشرب منه ثم يتوضأ بفضله) (٤) ثم قال : " وهو حديث لا بأس به " (٥) .

وهذا الحديث فيه : داود بن صالح بن دينار التمار عن أمه ، قال فيه ابن حجر : " صدوق " (٦) وقال : " قال حرب عن أحمد : لا أعلم به بأساً ، وذكره ابن حبان في الثقات " (٧) .

وفي هذا الحديث روايته عن أمه ولم يذكر اسمها وهي " مجهولة " (٨) . فيكون إطلاق ابن عبد البر على هذا الحديث " لا بأس به " بمعنى حسن لغيره عند المتأخرين وذلك لما حفت به من عواضد ، من وجود شاهد له من حديث كبشة ، ووجود العمل عليه لدى علماء الأمصار . ولأن الضعف غير شديد وقد قرنه ابن عبد البر بحديث كبشة ، وقرن

(١) التمهيد (٣٢٤/١) .

(٢) التقريب ص : (٧٤٦) .

(٣) تهذيب التهذيب (٤١٢/١٢) .

(٤) تقدم تخريجه ص : (١٣٥) .

(٥) الاستذكار (١١٦/٢) .

(٦) التقريب ص : (١٩٩) .

(٧) تهذيب التهذيب (١١٨/٣) .

(٨) ميزان الاعتدال ، للذهبي (٢٨٩/٦) .

حديث كبشة به في التمهيد والاستذكار ^(١) .

مما تقدم من هذين التطبيقين يتبين أن معنى لابس به عند ابن عبد البر " الحسن لغيره " وهو الضعيف القابل للاعتضاد المحتج به . والله أعلم .

^(١) انظر التمهيد (٣٢٣/١) ، والاستذكار (١١٦/٢) .

النوع الثالث : الحديث الضعيف

الحديث الضعيف هو ما أصابه ضعف أورده موارد الوهن بعد القوة والصحة ، ولذلك عرّفه ابن الصلاح بأنه : " كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن " ^(١) أي لم يجتمع فيه صفات القبول ^(٢) وهذا ما يعنيه ابن عبد البر عند إطلاقه لهذا المصطلح ، وهو واضح في عباراته التي يطلقها فمن ذلك :

- " حديث لا يصح لضعف سنده واختلافهم في لفظه " ^(٣).
- " وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع " ^(٤).
- " وهذا حديث في إسناده معروفون بضعف الحديث فليس مما يحتج به " ^(٥).
- " حديث ضعيف لا يجيء من وجه صحيح ولا يحتاج بمثله " ^(٦).
- " الحديث ضعيف منكر " ^(٧).
- " في إسناده لين وضعف " ^(٨).
- " في إسناده نظر " ^(٩).

والحافظ ابن عبد البر يعبر عن الحديث الضعيف بمصطلح " الضعيف " ، وأحياناً بـ " ليس بالقوي " ، وأحياناً " في إسناده لين " وكلّها عنده بمعنى واحد ، والضعف يتفاوت فمنه القوي ومنه الضعيف ، فيصرح بذلك عند إصدار الحكم كما تقدم . والضعيف اسم شامل يدخل تحته أوصاف وأقسام من الضعف ، فهو يطلق الضعيف على الحديث المنقطع والمرسل إذا

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (٤٨).

(٢) انظر النكت (٤٩٢/١).

(٣) التمهيد (٢١٤/١٠) .

(٤) التمهيد (٣٥٠/٦ - ٣٦٠) .

(٥) التمهيد (١٦٢/٢٠) .

(٦) التمهيد (٢٥٩/٢٠ - ٢٦٠) .

(٧) التمهيد (١٦٥/١٩) .

(٨) الاستذكار (٣٦/٤ - ٣٧) .

(٩) الاستذكار (٢٦٧/١) .

كان مرسله يرسل عن غير الثقات ، والمضطرب ، والمدلس ، والمعلل ، والمقلوب ، والمنكر ، والدرج . وأحياناً يفصل سبب الضعف فيقول مثلاً : " الحديث ضعيف منكر " ، " وهذا الحديث ليس بالقوي لأن الأعمش لا يصح له سماع من أنس وكان مدلساً عن الضعفاء " ، وأحياناً أخرى لا يفصل بل يكفي بإطلاق " ضعيف " .

موقف الحافظ ابن عبد البر من الأحاديث الضعيفة :

يختلف ابن عبد البر في موقفه من الأحاديث الضعيفة بين الأحاديث التي تختص بالأحكام الشرعية والعقائد وبين الأحاديث التي تتناول الفضائل والترغيب والترهيب ، فهو يتساهل في أحاديث الفضائل ويقبلها ، ويتسامح فيها بشكل كبير ، ويتشدد في أحاديث الأحكام ولا يقبلها إذا كانت ضعيفة . وينقل ذلك عن العلماء قبله . فمن أقواله في هذا الموضوع :

♦ " أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيردونها عن كل وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام " ^(١) .

♦ " أحاديث الفضائل يتسامح العلماء قديماً في روايتها عن كل ، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام " ^(٢) .

♦ " وأهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد ، وإنما كانوا يتشددون في أحاديث الأحكام " ^(٣) .

♦ " والفضائل تروى عن كل أحد ، والحجة من جهة الإسناد إنما تنقص في الأحكام وفي الحلال والحرام " ^(٤) .

♦ " وهذا الإسناد عندهم لين ضعيف إلا أن الفضائل يروونها عن كل من رواها ولا يردونها " ^(٥) .

(١) جامع بيان العلم وفضله (٤٦) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٨٠) .

(٣) التمهيد (١/٢٧) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٦٠) .

(٥) التمهيد (٨/٤٢) .

♦ " وأحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به " ^(١) .

♦ " والفضائل يتسامح في أسانيدها " ^(٢) .

♦ " والفضائل يتسامح فيها قديما " ^(٣) .

فهذا الكلام من الحافظ ابن عبد البر يبين لنا ما عنده من التساهل في قبول أحاديث الفضائل ، ويفهم من كلامه أنه يتشدد في أحاديث الأحكام .

وعند النظر في تطبيقه العملي وكيفية تعامله مع الأحاديث الضعيفة يظهر أنه مخالف لما ذكره وقرره قبل قليل نوعا ما .

إن الحافظ ابن عبد البر لا يقبل الأحاديث الضعيفة الواردة في الأحكام إذا كانت مخالفة ومعارضة للأحاديث الصحيحة ، بل يردّها ردا شديدا ، أما إذا لم يكن هناك مخالفة ومعارضة فإنه يبحث لها عما يعضدها ، فإن لم يجد فإنه لا يحتج بها ولكن يستأنس بها ، وأما إن وجد لها ما يعضدها من إجماع أو أصل من الأصول أو آثار ثابتة أو عمل مستفيض ، أو عمل لبعض الصحابة ولا مخالف لهم ولم يصل رواة هذه الأحاديث الضعيفة إلى درجة الاتهام بالكذب فعند ذلك نجده يقبل الحديث الضعيف ولو كان يتضمن حكما من الأحكام .

وأما الأحاديث الضعيفة الواردة في الفضائل فإنه يردّها إذا خالفت الأصول أو الآثار الثابتة . الخ فإن سلمت من المخالفة فإنه يقبلها ولو لم يوجد لها ما يعضدها مما تقدم من العواضد والقرائن ما لم يكن رواتها قد بلغوا مبلغ الاتهام بالكذب ، فإن بلغوا هذا المبلغ فإنه لا يكتب ولا يقبل منها شيئا إلا إن وجد ما يعضده مما سبق ^(٤) .

تطبيقات ابن عبد البر على الحديث الضعيف :

١- لا يقبل الأحاديث الضعيفة الواردة في الأحكام إذا كانت مخالفة ومعارضة للأحاديث الصحيحة بل يردّها ردا شديدا :

(١) التمهيد (٣٩/٦) .

(٢) التمهيد (١٦٣/٢١) .

(٣) التمهيد (٢٥/٢١) .

(٤) انظر رسالة منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل فقد استفتت منها في هذه الخلاصة (١٩٩/١) ..

(١) قال عن حديث (ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين)^(١) : " فحديث منكر عند جماعة أهل العلم ، وإنما انفرد به عن الزهري سليمان بن أرقم وسليمان بن أرقم متروك الحديث عند جميعهم " ^(٢) . حكم عليه أبو عمر بالرد لما فيه من الضعف والمعارضة لحديث صحيح وهو قوله ﷺ : (من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصه فلا يعصه)^(٣) قال ابن عبد البر : " وفي هذا الحديث من الفقه ما يرد قول العراقيين فيمن نذر معصية أن عليه كفارة يمين مع تركها لأن رسول الله ﷺ لم يأمر في هذا الحديث بكفارة لمن نذر المعصية ، وإنما أمر بترك المعصية لا غير "^(٤) .

(٢) قال عن حديث (من غل)^(٥) فاحرقوا متاعه واضربوه)^(٦) : " وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمة ولانفاذ حكم مع ما يعارضه من الآثار التي هي أقوى منه "^(٧) .

(١) أخرجه النسائي في كتاب الأيمان والنذور ، وأخرجه أبو داود (٥٩٦/٣) في كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية برقم (٣٢٩٠، ٣٢٩٢) . وأخرجه الترمذي (٨٧/٤) في كتاب الأيمان والنذور باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية برقم (١٥٢٥) . وأخرجه ابن ماجة (٦٨٦/١) في كتاب الكفارات ، باب النذر في المعصية ، برقم (٢١٢٥) . قال الترمذي : " وهذا الحديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة " . السنن (٨٧/٤) . وقال الخطابي : " إن أهل المعرفة بالحديث زعموا أنه حديث مقلوب ... فالاحتجاج به ساقط " . حاشية سنن أبي داود (٥٩٤/٣) .

(٢) التمهيد (٩٦/٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٩/١١) في كتاب الأيمان والنذور باب النذر في الطاعة ، برقم (٦٦٩٦) . وفي كتاب الأيمان والنذور (٥٩٤/١١) باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية برقم (٦٧٠٠) .

(٤) التمهيد (٩٦/٦) .

(٥) الغلول: الخيانة في المنعم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة . كل من خان في شيء خفية فقد غل . النهاية (٣٨٠/٣) .

(٦) أخرجه أبو داود (١٥٧/٣) في كتاب الجهاد ، باب في عقوبة الغال برقم (٢٧١٣) . وأخرجه السترمذي (٥٠/٤) في الحدود ، باب في الغال ما يصنع به ، برقم (١٤٦١) . قال الترمذي : " هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ... وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث ، قال محمد : وقد روي في غير حديث عن النبي ﷺ في الغال فلم يأمر بحرق متاعه . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب " . السنن (٥٠/٤) .

(٧) التمهيد (٢٣/٢) .

(٣) وقال عن حديث ابن عباس : (أن النبي ﷺ كفن في قميصه الذي مات فيه) ^(١) : " هذا الحديث يدور على يزيد بن أبي زياد ، وليس عندهم من يحتج به فيما خولف فيه أو انفرد به ، ومنهم من لا يحتج به في شيء لضعفه ، وحديث عائشة حديث ثابت يعارضه ويدفعه " ^(٢) ، وحديث عائشة فيه (ليس فيها قميص ولا عمامة) ^(٣) .

(٤) وقال عن أحد الأحاديث : " وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع ، وطلحة بن يحيى ضعيف لا يحتج به ، وهذا الحديث مما انفرد به فلا يعرج عليه " ^(٤) .

(٥) وقال عن حديث (إذا توضأ ثلاثاً ثلاثاً، قال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي) ^(٥) : " فحديث ضعيف لا ينجى من وجه صحيح ولا يحتج بمثله فكيف أن يتعارض به مثل هذا الحديث الذي قد روي من وجوه صحاح ثابتة من أحاديث الأئمة. وحديث هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي فإنما يدور على زيد بن الحواري العمي والد عبد الرحيم بن زيد وهو انفرد به وهو ضعيف ليس بثقة ولا ممن يحتج به . وقد اختلف عليه فيه أيضاً... وهو حديث لا أصل له وعبد الرحيم وأبوه زيد متروكان " ^(٦) .

٢- الأحاديث الضعيفة في الأحكام إذا كانت غير مخالفة يبحث لها عما يعضدها ، فإن

لم يجد لا يحتج بها ولكن يستأنس بها :

(١) أخرجه ابن ماجة (٤٧٢/١) في كتاب الجنائز باب ما جاء في كفن النبي ﷺ برقم (١٤٧١). قال النووي : " هذا الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به لأن يزيد بن أبي زياد يجمع على ضعفه سيما وقد خالف روايته رواية الثقات ". حاشية ابن ماجة (٤٧٢/١).

(٢) التمهيد (١٦٣/٢) ، وانظر لمزيد من التطبيقات : التمهيد (٢٠٩/٨ ، ٢١٠) ، الاستذكار (٢٤٢/٢٦-٢٤٣) .

(٣) أخرجه البخاري (١٦٧/٣) في كتاب الجنائز باب الكفن بغير قميص ، برقم (١٢٧١). وأخرجه مسلم (٦٤٩/٢) في كتاب الجنائز باب في كفن الميت ، برقم (٧٤١).

(٤) التمهيد (٣٥٠/٦-٣٦٠) .

(٥) أخرجه ابن ماجة (١٤٧/١) في كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً برقم (٤٢٠).

(٦) التمهيد (٢٥٩/٢٠-٢٦٠) .

(١) وقال عن حديث علي ومعاوية عن النبي ﷺ : (العينان وكاء السه^(١) فإذا نامت العينان استطلق الوكاء)^(٢) : "وهما حديثان ضعيفان لا حجة فيهما من جهة النقل"^(٣) .

(٢) قال عن حديث (لا تنكحوا إلا الأكفاء)^(٤) : "حديث ضعيف لا يحتج بمثله ولا أصل له"^(٥) .

(٣) وقال عن حديث (هلاك أمي في القدرية والعصبية والرواية عن غير ثبت)^(٦) : "هذا حديث انفرد بقیة عن أبي العلاء ، وهو إسناد فيه ضعف لا تقوم به حجة ، ولكننا ذكرناه ليعرف ، والحديث الضعيف لا يرفع وإن لم يحتج به ، ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى"^(٧) .

٣- الأحاديث الضعيفة في الأحكام إذا كانت غير مخالفة ولا يصل رواها إلى درجة الاتمام فإنه يقبلها إذا وجد ما يعضدها من إجماع أو أصل من الأصول أو آثار ثابتة أو عمل مستفيض :

(١) قال عن حديث (البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة)^(٨) : "وهذا

(١) السه: حلقة الدبر، وهو من الاست، ومعنى الحديث أن الإنسان مهما كان مستيقظا كانت استه كالمشودة الموكي عليها فإذا نام انحل الوكاء. النهاية (٤٢٩/٢).

(٢) حديث معاوية: أخرجه أحمد في المسند (٩٧/٤). والدارقطني في السنن مع الذيل المعني (١٦٠/١). وحديث علي: أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم (١٦١/١).

(٣) الاستذكار (٧٧-٧٦/٢) .

(٤) أخرجه ابن ماجة (٦٣٣/١) في كتاب النكاح، باب الأكفاء برقم (١٩٦٨). قال في الزوائد: "في إسناده الحارث ابن عمران قال فيه أبو حاتم ليس بالقوي. والحديث الذي رواه لا أصل له، يعني هذا الحديث عن الثقات، وقال الدارقطني: متروك". حاشية ابن ماجة (٦٣٣/١).

(٥) التمهيد (١٦٥/١٩) .

(٦) أخرجه ابن عبد البر بإسناده في التمهيد (٥٨/١). قال محمد بن علي الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (٥٠٦-٥٠٧): "رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعا، وهو موضوع، والمنهم به ابن سميعان".

(٧) التمهيد (٥٨/١) .

(٨) أخرجه الترمذي (١٣٤٢/٣) في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه برقم (١٣٤١). دون ذكر الاستثناء. قال أبو عيسى : " هذا حديث في إسناده مقال".

الحديث وإن كان في إسناده لين فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب يعضده" (١).

(٢) قال عن حديث عبد الله بن زيد الأنصاري في صفة الأذان (٣): "وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الحارثي الخزرجي وهو الذي أرى الأذان في المنام عن النبي ﷺ من وجه فيه لين ، ولكنه يحتمل ، وجمهور العلماء على القول بهذا الحديث ولم يختلف أئمة الفتوى بالحجاز والعراق منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم في العمل " (٤) .

(٣) قال عن الطرق الواردة لحديث : (اختر أربعاً وطلق سائرهن) (٥): "الأحاديث المروية في هذا الباب كلها معلولة ، وليست أسانيدُها بالقوية ، ولكنها لم يرو شيئاً يخالفها عن النبي ﷺ ، والأصول تعضدها والقول بها والمصير إليها أولى وبالله التوفيق " (٦) .

(٤) وقال عن حديث (اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي) (٧): " فإن قال قائل إن عبد الله بن المؤمل ليس ممن يحتج بحديثه لضعفه وقد انفرد بهذا الحديث قيل له : هو سئ الحفظ فلذلك اضطربت الرواية عنه وما علمنا له خربة تسقط عدالته . وقد روى عنه جماعة من جلة العلماء ، وفي ذلك ما يرفع من حاله ، والاضطراب عنه لا يسقط حديثه لأن الاختلاف على الأئمة كثير ولم يقدح ذلك في روايتهم ، وقد اتفق شاهدان عدلان عليه وهما الشافعي وأبو نعيم

(١) التمهيد (٢٣/٢٠٥) .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٧/١) في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم (٤٩٩). وأخرجه الترمذي (٣٥٨/١) في كتاب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان برقم (١٨٩). قال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وأخرجه ابن ماجه (٢٣٢/١) في كتاب الأذان، باب بدء الأذان برقم (٧٠٦).

(٣) الاستذكار (٣٥٦/٢٢) .

(٤) أخرجه الترمذي (٤٣٥/٣) في كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عترة نسوة برقم (١١٢٨). وأخرجه ابن ماجه (٦٢٨/١) في كتاب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة برقم (١٩٥٣).

(٥) التمهيد (٥٨/١٢) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٤٢١/٦)، وابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في صحيحه (٢٣٢/٤). باب السعي بين الصفا والمروة واجب ، والطبراني في المعجم الكبير (٣٢٣/٢٤) برقم (٨١٣). والدارقطني في السنن مع الذيل (٢٥٦-٢٥٥/٢). والحاكم في المستدرک (٧٠/٤). والبيهقي في السنن (٩٨/٥).

وليس من لم يحفظ ولم يقم حجة على من أقام وحفظ ، ومما يشد حديث عبد الله بن المؤمل
هذا حديث المغيرة بن حكيم عن صفية بنت شيبة ، فإنه يبين صحة ما قاله عبد الله بن
المؤمل^(١) .

(٥) أورد عند حديث أبي هريرة (أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول
الشمس إلا يوم الجمعة)^(٢) قول الشافعي: " النهي عن الصلاة عند استواء الشمس صحيح إلا
أنه خص منه يوم الجمعة بما روى من العمل المستفيض في المدينة في زمان عمر وغيره من
الصلاة يوم الجمعة حتى يخرج عمر ، وبما رواه ابن أبي يحيى وغيره مما يعضده العمل المذكور ،
قال : والعمل في مثل ذلك لا يكون إلا توفيقا وإن كان حديث ابن أبي يحيى ضعيفا ، فإنه
تقويه صحة العمل به " ^(٣) . وأقره عليه .

(٦) وقال عن حديث أنس أنه قال (كنا أصحاب رسول الله ﷺ نساfer فبتم بعضنا ويقصر
بعضنا ويصوم بعضنا ويفطر بعضنا فلا يعيب أحد على أحد)^(٤) : " وإن كان زيد العمي
وطلحة بن عمرو ممن لا يحتج بهما فإن الأحاديث الثابتة والاعتبار بالأصول تصح ما جاء به
مع فعل عائشة رحمها الله تعالى " ^(٥) .

٤- يرد الحديث الضعيف في الفضائل إذا خالف الأصول :

(١) قال عن حديث مالك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول : (إن المصلي ليصلي الصلاة
وما فاتته وقتها ولما فاتته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله)^(٦) : "هكذا هذا الحديث في

(١) التمهيد (١٠٢/٢) . حديث صفية : (يا أيها الناس إن الله كتب عليكم السعي فاسعوا) .

(٢) أخرجه أبو داود بنحوه (٦٥٣/١) في كتاب الصلاة ، باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال برقم (١٠٨٣) من
حديث أبي قتادة رضي الله عنه . قال أبو داود : " هو مرسل ، أبو الخليل لم يسمع من قتادة " . وأخرجه بلفظه
الشافعي في كتاب الأم (١٩٧/١) ، باب الصلاة نصف النهار يوم الجمعة .

(٣) الاستذكار (٣٧١/١) .

(٤) ذكره ابن عبد البر في التمهيد (١٧٣/١١) .

(٥) التمهيد (١٧٣/١١) . وانظر التمهيد (٧٧/٥ ، ٤٥/١٣) ففيه أمثلة أخرى على ما ذكرت .

(٦) أخرجه مالك موقوفا هكذا على يحيى بن سعيد (١٢/١) . في كتاب وقت الصلاة ، باب جامع الوقت برقم (٢٣) .

الموطأ من قول يحيى بن سعيد وهو مروي عن النبي عليه السلام إلا أنها وجوه ضعيفة الإسناد ويردها أيضا أصول الآثار الصحاح . فمن ذلك أن غير مالك طائفة تروي هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن يعلى بن مسلم عن طلق بن حبيب عن النبي عليه السلام وهذا مرسل . وطلق بن حبيب ثقة عندهم فيما نقل إلا أنه رأس من رؤوس المرجئة وكان مع ذلك عابدا فاضلا وكان مالك يثني عليه لعبادته ولا يرضى مذهبه . وقد روى مسندا إلا أنه حديث يدور على يعقوب بن الوليد وهو متروك الحديث . . . وأما الأصول التي ترد هذا الحديث فمنها حديث نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : (من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر^(١) أهله وماله^(٢)) ، فلم يقع التمثيل والتشبيه ها هنا إلا لمن فاتته وقت الصلاة كله بدليل قوله : (من أدرك ركعة من العصر^(٣)) وبدليل قوله حين صلى في طريقي الوقت (ما بين هذين وقت^(٤)) وحديث يحيى بن سعيد يدل أن من فاتته بعض وقت الصلاة في حكم من فاتته الوقت كله في ذهاب أهله وماله^(٥) . وقد حكى ابن القاسم عن مالك أنه لم يعجبه قول يحيى بن سعيد

(١) أي نقص . يقال: وترته إذا نقصته ، فكأنك جعلته وترًا بعد أن كان كثيرا. النهاية (١٤٨/٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧/٢) في كتاب مواقيت الصلاة، باب إثم من فاتته العصر برقم (٥٥٢). وأخرجه مسلم

(١/٤٣٥). في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر برقم (٦٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧/٢) في كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك من الفجر ركعة برقم (٥٧٩). وأخرجه مسلم

(١/٤٢٤) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، برقم

(٦٠٨).

(٤) أخرجه النسائي (١١/٢) في كتاب الأذان باب وقت أذان الصبح.

(٥) من تفصيل ابن عبد البر هذا يفهم معنى قوله (لا أصل له). وما يوضح ذلك قوله: " وأما ما روي عن الزهري عن

أنس أن رسول الله ﷺ قال: (لا يصلي أحدكم وهو يدافع الأخبثين : الغائط والبول). فلا أصل له في حديث

مالك، وهو موضوع للإسناد". التمهيد (٢٠٦/٢٢).

وقال أيضا: " وأما قول الكوفيين فضعف لا أصل له إلا أصل لا يثبت". التمهيد (١٧٨/١١). وقال: " وهو حديث

شاذ لا بعضه شيء من الأصول، وكل حديث لا أصل له لا حجة فيه". الاستذكار (٢٤١/١٤).

وقال: "هذا حديث منكر لا أصل له". التمهيد (٣٩/٢٣)، فيكون معنى لا أصل له في كلام ابن عبد البر أي أن هذا

الحديث أو الكلام الوارد لا يدعمه ولا يسنده حديث صحيح معتمد في الباب الذي ورد فيه، وليست حالته من

المذكور وذلك لما وصفنا والله أعلم" (١).

٥- يقبل الأحاديث الضعيفة في الفضائل إذا لم تعارض ما سبق ذكره ولو لم يوجد لها ما يعضدها ما لم يكن رواتها متهمين :

(١) قال عن حديث : " وهذا الإسناد عندهم لين ضعيف إلا أن الفضائل يروونها عن كل من رواها ولا يردونها " (٢) .

(٢) وقال عن حديث : " هذا حديث غريب من حديث مالك وليس محفوظا عنه إلا من هذا الوجه ، وأبو عبد الغني لا أعرفه ، وأهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد ، وإنما كانوا يتشددون في أحاديث الأحكام " (٣) .

(٣) وقال عن حديث رواه هشام بن أبي هشام : " هذا هو هشام بن زياد أبو المقدم وفيه ضعف ولكنه محتمل فيما يرويه من الفضائل " (٤) .

(٤) وقال عن حديث : (ملعون من ضار أخاه المسلم أو ما كره) (٥) : " وهذا حديث في إسناده رجال معروفون بضعف الحديث فليس مما يحتج به ولكنه مما يخاف عقوبة ما جاء فيه " (٦) .

٥) وقال عن حديث: (من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين ، استقرع أبواب

حيث السند والمتن توهمه لأن يكون أصل يعتمد عليه، ويرجع إليه. ومن المواضع التي ورد فيها قوله لا أصل له: التمهيد (٢٦٠/٢٠)، الاستذكار (٢٦/١٩)، (١٦٠/٩) ... إلخ.

(١) الاستذكار (٢٧٩/١-٢٨١) .

(٢) التمهيد (١٤٢/٨) .

(٣) التمهيد (١٢٧/١) .

(٤) التمهيد (١٥٤/١٦) .

(٥) أخرجه الترمذي (٢٩٣/٤) في البر والصلة باب ما جاء في الخيانة والغش برقم (١٩٤١) . وقال: " هذا حديث غريب " .

(٦) التمهيد (١٦٢/٢٠) .

الجنة ، وأمن من وحشة القبر، واستجلب بها الرزق، وأمن من الفقر^(١) : " وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به ، ولا هو معروف من حديثه ، وهو حديث حسن ترجى بركته إن شاء الله تعالى " ^(٢).

٦- يقبل الأحاديث الضعيفة في الفضائل إذا وجد ما يعضدها مما سبق من العواضد وإن كان فيها متهمين بالكذب :

تطبيق ذلك : قال عن حديث : " إسناده هذا الحديث ضعيف ولو كان فيه حكم لم أذكره ، لأن رواه مجهولون ، وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث ، ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة ، والأصول في مثله لا تدفعه بل تصححه وتشهد له والحمد لله " ^(٣).

تصحيح الحديث الضعيف عند ابن عبد البر إذا تلقته الأمة بالقبول :

يحكم الحافظ ابن عبد البر على الحديث الضعيف بالصحة ، بل والجيء المشابه للمتواتر إذا تلقاه الناس بالقبول ، ولا ينظر فيه إلى الإسناد إذا اشتهر وتلقته الأمة بالقبول . قال على حديث البحر ^(٤) : " وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده ، وهو عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء " ^(٥) ، وقال عنه أيضا : " وقد أجمع جمهور العلماء وجماعة أئمة الفتيا بالأمصار من الفقهاء أن البحر طهور مأؤه ، وأن الوضوء جائز به ، وهذا يدل على اشتهار الحديث عندهم بمعنى ترده الأصول " ^(٦) ، وقد تقدم الكلام عن هذا بالتفصيل في الصحيح (التصحيح بشهرة الإسناد والتلقي بالقبول) ^(٧).

(١) أخرجه ابن عبد البر بإسناده في التمهيد (٥٥/٦)، وقال: "هذا حديث غريب من حديث مالك لا يصح عنه. والله أعلم".

(٢) التمهيد (٥٥/٦) .

(٣) الاستيعاب (٢٩٥/٩) .

(٤) تقدم تخريجه ص (١٠١) .

(٥) التمهيد (٢١٩/١٦) .

(٦) التمهيد (٢٢١/١٦) .

(٧) انظر مبحث الصحيح من هذا البحث .

الحكم بصحة الحديث عند العالم إذا كانت فتياه أو عمله على وفقه :

يقول ابن عبد البر : " وذكر الدارقطني حديثا غريبا من طريق ابن أخي ابن وهب ، عن عمه عن مالك والليث عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول : (سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد) ^(١) ولو كان هذا صحيحا عند مالك والليث لم يخالفاه في الفتوى والله أعلم " ^(٢).

أحاديث الشيوخ :

يسمى الحافظ ابن عبد البر بعض الأحاديث بأحاديث الشيوخ ، فما مراده من هذا المسمى ؟ لتحديد مقصوده أستعرض بعض أقوال المحدثين في هذا المصطلح (شيخ) ثم أقارنه بما عند الحافظ ابن عبد البر :

قال ابن القطان عن مصطلح (شيخ) : " وهذا ليس بتضعيف وإنما إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم ، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه " ^(٣).

وقال أيضا : " وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى ولا أيضا التحريح وإنما هو من المساتير المقلين وقعت لهم أحاديث أخذت عنهم " ^(٤).

وقال ابن رجب : " والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن الأئمة والحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره " ^(٥).

وقال الذهبي : " وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه ، وهذا يسمى مستورا ويسمى محله الصدق ويقال فيه شيخ " ^(٦).

(١) لم أحده عند الدارقطني في السنن. والحديث من غير طريق مالك والليث عند البخاري (٣٣٨/٢) في كتيب الأذان، باب يهوي بالتكبير حين يسجد برقم (٨٠٣). وعند مسلم (٤٦٦/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة برقم (٦٧٥).

(٢) التمهيد (١٤٩/٦) .

(٣) الوهم والإيهام ، لابن القطان (٤٣٩١) .

(٤) الوهم والإيهام (٢٥٢) .

(٥) شرح علل الترمذي ، لابن رجب الحنبلي زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي ط. السامرائي ص (٢٥٧) .

(٦) المرقطة ص (٧٩) .

وقال أيضا في الميزان في ترجمة العباس بن الفضل العدني : "سمع منه أبو حاتم وقال: شيخ، فقلوه: هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضا ما هي عبارة توثيق، وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يكتب حديثه، أي ليس هو بحجة"^(١).

وقال ابن القطان عن أحاديثهم : " لا تقبل أحاديث الشيوخ في الأحكام " ^(٢).

وقال المزني : " المراد بقولهم شيخ أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلا " ^(٣).

وعند الرجوع إلى الحافظ ابن عبد البر يفهم منه الاتفاق مع أقوال أهل العلم السابقة في إطلاق هذا المصطلح حيث يفرق بين حديث الشيوخ ، وحديث الأئمة ، وبين أن بينهما اختلافا وذلك أن الإمام يعلم ما يروي وضابط لأحاديثه ، وأما الشيخ فهو لا يضبط أحاديثه وإنما وجد أحاديث فرواها ، وليس من أهل هذا العلم المطلعين . ويصرح ابن عبد البر بعدم الاحتجاج بأحاديث الشيوخ أي في الأحكام ، ولا يقطع على ما جاء بها من أخبار وأهـلا لا تسلم في الغالب من العلل والضعف ، ولا تقبل عند المعارضة لأحاديث الأئمة ، وأنه يمكن قبولها في عدم المعارضة دون القطع بما جاء فيها وإنما استثناسا واستشهادا . وتقبل في الفضائل لأن الفضائل لا يحتاج فيها إلى قوة الحديث كما تقدم من منهجه فيها .

قال أبو عمر : " هذا الحديث والأحاديث التي قبله من أحاديث الشيوخ ليست من أحاديث الأئمة " ^(٤) ، وقال أيضا : " على أن هذه الأحاديث كلها من أحاديث الشيوخ لا يحتج بمثلها " ^(٥) ، وقال : " روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من حديث الأسود بن سريع وأبي هريرة وثوبان بأسانيد صحيحة من أسانيد الشيوخ . . . وجملة القول في أحاديث هذا الباب كلها ما ذكرت منها وما لم أذكر أنها من أحاديث الشيوخ وفيها علل وليست من أحاديث

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٣٨٥/٢).

(٢) الوهم والإيهام (٧٠٢) .

(٣) مباحث في علم الجرح والتعديل، لقاسم علي سعد، نقلا عن الزركشي في نكته (مخطوط) ورقة ١٥٣ ب. (٣٩).

(٤) التمهيد (٢٦١/٧) .

(٥) التمهيد (٣٩١/١٧) .

الأئمة الفقهاء وهو أصل عظيم ، والقطع فيه يمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر مع أنه عارضها ما هو أقوى منها والله أعلم^(١).

وقال على حديث : " فإنه يدور على محمد بن جعفر بن الزبير ، وهو شيخ ليس بحجة فيما انفرد به^(٢) .

القياس مقدم على الحديث الضعيف :

ذكر الحافظ ابن عبد البر مسألة تغريم السارق الذي قطعت يده وفاتت السرقة عنده ، فابتدأ بقول من لا يرى وقوع الغرامة عليه ، ثم أورد دليل هذا القول وهو قوله ﷺ : (إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه)^(٣) ، ثم قال معلقا على هذا الحديث : " قال أبو عمر : هذا حديث ليس بالقوي ، ولا تقوم به حجة ، وقد قال الطبري القياس أن عليه غرم ما استهلك ، ولكن تركنا ذلك اتباعا للأثر في ذلك يعني الحديث الذي ذكرنا عن عبد الرحمن بن عوف . قال أبو عمر : " ترك القياس لضعف الأثر غير جائز لأن الضعف لا يوجب حكما " ^(٤) . وقال أيضا : " هذا ليس بالقوي عندهم ، والمسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لم يسمع من عبد الرحمن بن عوف ولو ثبت هذا الحديث لوجب القول به ، ولكنه عندهم غير ثابت لأنه منقطع ... فإن ثبت فالقول به أولى ، وإلا فالقياس ما قاله الشافعي ومن تابعه^(٥) .

(١) التمهيد (١٨/١٣٠) .

(٢) التمهيد (٢٤/١٨) .

(٣) أخرجه النسائي (٨/٩٢) في كتاب قطع السارق ، باب تعليق يد السارق في عنقه ، وقال : " هذا مرسل وليس بثابت " .

(٤) التمهيد (١٤/٣٨٣-٣٨٤) .

(٥) الاستذكار (٢٤/٢١٢) .

النوع الرابع : المتصل

قال أبو عمر بن عبد البر : " فالمتصل من المسند مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، ومالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ " وذكر أمثلة ، ثم قال : " وأما المتصل جملة فمثل : مالك عن نافع ، وعبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا أو موقوفا ، وكذلك أيوب عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا أو موقوفا . . " وذكر أمثلة ، ثم قال : " وإنما سمي متصلا لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وصح سماعه منه " ^(١) . وقال أيضا : " ولا خلاف بين علماء أهل الأثر والفقه ، أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي ﷺ أنه حجة يعمل بها إلا أن ينسخه غيره " ^(٢) .

فالمتصل عنده هو الإسناد الخالي من الانقطاع ، وسماه متصلا لوجود اللقاء والمجالسة والسماع بين كل راو والذي قبله ، ومما تقدم يفهم أيضا أن الاتصال يطلق على المرفوع والموقوف ، ويقصد أبو عمر بإطلاق المسند أي المرفوع كما صرح هو بذلك كما سيأتي بيانه ^(٣) .

وعند النظر في أقوال أئمة الحديث في المتصل يتبين أن ابن الصلاح قد قال بقول ابن عبد البر قال ابن الصلاح : " ويقال فيه أيضا الموصول ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه مثال المتصل المرفوع من الموطأ : عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ ، ومثال المتصل الموقوف : مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله والله أعلم " ^(٤) .

قال العراقي : " فخرج بقيد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ومعنعن المدلس قبل تبين سماعه ، ولم يروا أن يدخل المقطوع وإن اتصل السند إلى قائله " ^(٥) .

(١) التمهيد (٢١/١) وما بعدها .

(٢) التمهيد (٤٢/٥) .

(٣) انظر ص (١٥٥) من هذا البحث .

(٤) علوم الحديث ص : (٦٥) .

(٥) شرح ألفية الحديث شرح التبصرة والتذكرة، لرزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١٢٢/١) .

قلت : وهذا ما فعله ابن الصلاح وقبله ابن عبد البر فلم يدخلوا المقطوع (أقوال التابعين ومن بعدهم) في تعريف المتصل . وأوضح العراقي خفيا اصطلاح أهل الحديث في ذلك فقال : " وإنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك " (١) .

وفسر السيوطي سبب هروب أهل الاصطلاح من إطلاق مصطلح المتصل على أقوال التابعين ومن بعدهم فقال : " قيل : والنكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة " (٢) .

قلت : وقد عرف النووي وابن جماعة المتصل بما يدخل في التعريف أقوال التابعين ومن بعدهم . قال النووي : " وهو ما اتصل بإسناده مرفوعا كان أو موقوفا على من كان " (٣) وقال ابن جماعة : " وهو ما اتصل سنده سماع كل راو له من فوقه إلى منتهاه ، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد أو إجازة سواء أكان مرفوعا إلى النبي ﷺ أم موقوفا على غيره " (٤) .

وعند النظر في الميدان العملي لابن عبد البر في مصطلح المتصل يتضح أنه يجعله في مقابل المنقطع ، والمرسل ، والبلاغ ، ويقرنه بالمسند إذا كان الإسناد مرفوعا فيقول : " متصل مسند " ، ويفصله عنه إذا كان السند موقوفا فيقول " متصل " تطبيق ذلك :

١- " حديث محمد بن أبي عائشة مرسل ، وحديث عبادة من رواية مكحول وغيره متصل مسند من رواية الثقات " (٥) . جعل المتصل مقابل المرسل وقرنه بالمسند لبيان أنه مرفوع .

٢- وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثني ابن علية وابن أبي زائدة عن ابن عوف عن القاسم قال : لولا أن عبد الله بن عمر كره الثنيا وكان عندنا مرضيا ما رأينا بذلك بأسا .

(١) شرح ألفية الحديث ، للعراقي (١٢٣/١) .

(٢) تدريب الراوي (١٥٥/١) .

(٣) التقريب ، محيي الدين النووي مع التدريب (١٥٥/١) .

(٤) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ص : (٤٠) .

(٥) الاستذكار (٢٣٦/٤) .

قال أبو عمر : "هذا أصح ما روي عن ابن عمر لأنه متصل ورواته ثقات" ^(١) . أطلق المتصل على الموقوف .

٣- مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يدب راکعاً ^(٢) . قال أبو عمر : حديث ابن مسعود وإن كان بلاغا منقطعا عند مالك فإنه متصل صحيح أيضا من رواية أئمة أهل الحديث ^(٣) .

(١) الاستذكار (١٩/١٣٤-١٣٥) .

(٢) أخرجه مالك (١/١٦٥) في كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما يفعل من جاء والإمام راکع برفق (٦٥) .

(٣) الاستذكار (٦/٢٤٥) .

النوع الخامس : المسند ، المرفوع

لقد ذكر ابن عبد البر المسند في مقدمة التمهيد وعرفه بتعريف خاص مفاده أن المسند مطابق للمرفوع ، وأتبعه شئ واحد ، والانقطاع يدخل عليهما جميعا ثم ضرب أمثلة توضح هذا التعريف الذي ارتضاه فقال المتصل من المسند مثل . . . وذكر أمثلة ، والمنقطع من المسند مثل . . . وذكر أمثلة ، وصرح بسبب التسمية فقال : " لأنه أسند إلى النبي ﷺ ورفع إليه " . ثم ذكر أمثلة للمتصل جملة من المسند ، وذكر بعد ذلك المذاهب في المرفوع والمسند وأن من العلماء من فرق بينهما ، فجعل المسند يطلق على المرفوع المتصل ، وجعل المرفوع ملأ أضيف للنبي ﷺ ، وأن منهم من جعل المرفوع والمسند سواء ، وهو القول الذي اختاره ورجحه .

أقواله في هذه المسألة :

قال أبو عمر بن عبد البر : " وأما المسند : فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة .
فالمتصل من المسند مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، ومالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ ، ومالك عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ . ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ومالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة بن عبد الرحمن أو الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ومعمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وما كان مثل هذا كله .

والمنقطع من المسند مثل : مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة عن النبي ﷺ ، وعن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ ، وعن شهاب عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وعن ابن شهاب عن أبي هريرة ، وعن زيد بن أسلم عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ .

فهذا وما كان مثله مسند ، لأنه أسند إلى النبي ﷺ ورفع إليه ، وهو مع ذلك منقطع ، لأن يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن القاسم لم يسمعا من عائشة وكذلك ابن شهاب لم يسمع من ابن عباس ، ولا من أبي هريرة ، ولا سمع زيد بن أسلم من عمر ، وقد اختلف في

سماعه من ابن عمر ، والصحيح عندي أنه سمع منه . وأكثر من هذا في الانقطاع : مالك أنه بلغه عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ وعن عائشة وعن أنس عن النبي ﷺ وما كان مثله .
وأما المتصل جملة : فمثل مالك عن نافع ، وعبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا أو موقوفا ، وكذلك أيوب عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا أو موقوفا .
وشعبة عن قتادة عن أنس مرفوعا أو موقوفا ، وشعبة عن الحكم بن عتيبة عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعا أو موقوفا ، ومثل منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا أو موقوفا . ومثل الأوزاعي وهشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا أو موقوفا . والزهري عن أبي سلمة عن عائشة وأبي هريرة مرفوعا أو موقوفا ، وما كان مثل هذا ، وإنما سمي متصلا لأن بعضهم صحت بحالته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد، وصح سماعه منه ^(١) .

المذاهب في معنى المرفوع والمسند :

قال ابن عبد البر : " وقد ذهب قوم إلى أن المرفوع : كل ما أضيف إلى النبي ﷺ متصلا كان أو مقطوعا ، وأن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعا إلى النبي ﷺ . ففرقوا بين المرفوع والمسند بأن المسند هو الذي لا يدخله انقطاع ، مما يعرف به اتصال السرواة ولقاء بعضهم بعضا ، فلذا صار الحديث مقطوعا وإن كان مسندا ، لأن ظاهره يتصل إلى النبي ﷺ ، وهو منقطع .

وقال آخرون : المرفوع والمسند سواء ، وهما شيء واحد ، والانقطاع يدخل عليهما جميعا والاتصال " ^(٢) .

(١) التمهيد (٢١/٢٤) .

(٢) التمهيد (٢٥/١) .

المرفوع الحكمي :

من الأحاديث ما لا يكون الرفع فيها إلى النبي ﷺ صريحا ، ولكن لوجود قرائن معينة صحت النص يحكم ابن عبد البر على هذه الأحاديث بأنها تأخذ حكم الرفع وهو بهذا يوافق صنيع المحدثين . ومن أنواع المرفوع الحكمي الذي وجدته عند الحافظ ابن عبد البر ما يلي :

(١) قول الصحابي : مما ليس من قبيل الاجتهاد والرأي ، ويستحيل أن يكون كذلك ، وإنما هو توقيف ومثله لا يقال بالرأي ، وإنما هو ممن لا يدفع عن علم الغيب ﷺ كالأخبار عن الغيبات في الماضي أو المستقبل .

تطبيقاته عليه:

أ - حديث مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : سمعت أبا هريرة يقول : اختتن إبراهيم ﷺ بالقدم^(١) وهو ابن مائة وعشرين سنة ، ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة^(٢) . قال ابن عبد البر : مثل هذا لا يكون رأيا^(٣) .

ب- قال عند حديث التشهد^(٤) : " ذكر مالك فيه التشهد عن عمر وابن عمر وعائشة وليس عنده منها شيء مرفوع إلى النبي عليه السلام ، وإن كان غيره قد رفع ذلك ومعلوم أنه

(١) القدم : قيل : قرية بالشام ، ويرى القدم بالتخفيف والتشديد ، قدم النجار . النهاية (٢٧/٤) .

(٢) هكذا ورد هذا الحديث في التمهيد، (١٣٧/٢٣) وفي الاستذكار (٢٤٤/٢٦) . وكذلك في تجريد التمهيد ص

(٢١٢) . والذي في الموطأ رواية يحيى الليثي (٩٢٢/٢) : " عن سعيد بن المسيب (كان إبراهيم أول الناس ضيف

الضيف وأول الناس اختن ، وأول الناس قص الشارب ، وأول الناس رأى الشيب ، فقال يا رب ما هذا؟ فقال الله

تبارك وتعالى : وقار يا إبراهيم . فقال : يا رب زدي وقارا) هذا لفظ ما في الموطأ من رواية سعيد بن المسيب موقوفا

وهو غير ما أثبتته ابن عبد البر عنه في التمهيد والاستذكار والتجريد ، فلعل النسخة التي اعتمد عليها ابن عبد البر في

شرح الموطأ فيها هذا الحديث ، وقد ذكر الحافظ في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٥٠/٦) أنه وقع في الموطأ

موقوفا عن أبي هريرة . فأنه أعلم . والحديث أخرجه البخاري مرفوعا من حديث أبي هريرة (٤٤٧/٦) ، في كتاب

أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خلیلاً ﴾ . برقم (٣٣٥٦) . وأخرجه مسلم

(١٨٣٩/٤) . في كتاب الفضائل ، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ برقم (٢٣٧٠) .

(٣) التمهيد (١٣٧/٢٣) .

(٤) أخرجه مالك (٩٠/١) كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، برقم (٥٣-٥٦) .

لا يقال بالرأي ، ولو كان رأيا لم يكن ذلك القول من الذكر أولى من غيره من سائر الذكر والله أعلم. ولما علم مالك أن التشهد لا يكون إلا توقيفا عن النبي - عليه السلام - اختار تشهد عمر لأنه كان يعلمه الناس وهو على المنبر من غير نكير عليه من أحد من الصحابة^(١).
ج- روى بسنده إلى أبي حيرة أنه قال : قلت لابن عباس اقصر إلى بلد . قال : تذهب وتجيئ في يوم ؟ قال : قلت نعم ، قال : لا إلا في يوم تام . قال أبو عمر: " قول ابن عباس هذا لا يشبه أن يكون رأيا ولا يكون مثله إلا توقيفا والله أعلم "^(٢).

د- وروى بسنده عن ابن عمر أنه كان يقول في كل مال يدار في عبيد أو دواب أو طعلم الزكاة كل عام ، ثم قال : " ما كان ابن عمر ليقول مثل هذا من رأيه لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي والله أعلم . ولولا أن ذلك سنة مسنونة ما قاله وبالله التوفيق "^(٣).

هـ- وقال عند حديث اغتسال المجامع الذي لم يتزل^(٤) : " وهذا الحديث يدخل في المسند بالمعنى والنظر لأنه محال أن ترى عائشة نفسها في رأيها حجة على غيرها من الصحابة في حين اختلافهم في هذه المسألة النازلة بينهم ، ومحال أن يسلم أبو موسى لعائشة قولها من رأيها في مسألة قد خالفها فيها من الصحابة غيرها برأيه لأن كل واحد ليس بحجة على صاحبه عند التنازع لأهم أمروا إذا تنازعوا في شئ أن يردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا يدل على أن تسليم أبي موسى لعائشة في هذه المسألة إنما كان من أجل أن علم ذلك كان عندها عن رسول الله ﷺ فلذلك سلم لها ، إذ هي أولى بعلم مثل ذلك من غيرها ، ومع ما ذكرنا من جهة الاستدلال فقد روى هذا الحديث عن عائشة عن النبي ﷺ مسندا ، وروى أن سعيد بن المسيب دخل مع أبي موسى على عائشة في هذه القصة ، فبان بذلك حقيقة قولنا

(١) الاستذكار (٢٧٤/٤) .

(٢) الاستذكار (٨٦-٨٥/٦) .

(٣) الاستذكار (١١٨/٩) .

(٤) أخرجه مالك (٤٦/١) موقوفا على عائشة في كتاب الطهارة ، باب واجب الغسل إذا التقى الختانان برقم (٧٣) . ونص قولها: (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل) . وقد أخرجه مسلم مرفوعا (٢٧٢/١) في كتاب الحيض ، باب نسخ الماء من الماء ، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين . برقم (٣٤٩) .

وصحة استدلالنا وبالله التوفيق" (١).

(٢) قول الصحابي : كنا نفعل كذا ، فهذا يدخل في المسند عنده . أورد حديث مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال : كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر (٢)، ثم قال : " هذا يدخل في المسند وهو الأغلب من أمره " (٣).

(٣) قول الصحابي حرم كذا ، وأحل كذا وما شابه ذلك . أورد حديث (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح ، وأبا طلحة الأنصاري ، وأبي بن كعب شرابا من فضيخ^(٤) ، وتمر ، قال : فجاءهم آت ، فقلل : إن الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها ، فقال : فقممت إلى مهراس^(٥) لنا ، فضربتها بأسفله حتى تكسرت^(٦) ، ثم قال أبو عمر بن عبد البر معلقا عليه : " هذا الحديث وما كان مثله يدخل في المسند عند الجميع " (٧).

(٤) قول الصحابي : أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، أو كان الناس يؤمرون بكذا ، أورد (عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة)^(٨) . قال أبو حازم : " لا أعلمه إلا أنه ينمي ذلك " ثم

(١) التمهيد (٢٣/١٠٠-١٠١) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٣/٢) في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر برقم (٥٤٨) . وأخرجه مسلم (٤٣٣/١)

في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التكبير بالعصر برقم (٦٢١) .

(٣) التمهيد (٢٩٥/١) .

(٤) فضيخ : هو شراب يتخذ من البسر المفضوخ أي المشدوخ . النهاية (٤٥٣/٣) .

(٥) المهراس : صخرة منقورة تسع كثيرا من الماء . النهاية (٢٥٩/٥) .

(٦) أخرجه البخاري (٢٤٥/١٣) في كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خير الواحد الصدوق في الأذان

والصلاة والصوم والأحكام برقم (٧٢٥٣) . وأخرجه مسلم (١٥٧٢/٣) في كتاب الأشربة باب تحريم الخمر برقم

(١٩٨٠) .

(٧) التمهيد (٢٤٢/١) .

(٨) أخرجه البخاري (٢٦٢/٢) في كتاب الأذان باب وضع اليمنى على اليسرى، برقم (٧٤٠) .

قال معلقا عليه : " وأما قول سهل بن سعد : كان الناس يؤمنون أن يضع الرجل اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة فالأغلب فيه أنه عمل معمول به في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده ، وقول أبي حازم لا أعلمه إلا أنه ينمي ذلك أو يرفعه إلى رسول الله ﷺ " (١). وقال أيضا : " خرج أهل التصنيف في المسند . . . حديث ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال : (لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسواك) " (٢) (٣).

(٥) قول الصحابي : إن كنت تريد السنة ، حق وسنة ، وإنما السنة كذا . قال ابن عبد البر : " يدخل عندهم في المسند لقوله فيه إن كنت تريد السنة لا يختلفون في ذلك لأنه إذا أطلق الصاحب ذكر السنة فالمراد سنة رسول الله ﷺ ، وكذلك إذا أطلقها غيره ما لم تضاف إلى صاحبها ، كقولهم سنة العمرين وما أشبه ذلك " (٤).
ومن تطبيقاته عليه :

أ - روى عن وائل بن حجر أنه قال : حق وسنة ألا يؤذن إلا وهو قائم ، ولا يؤذن إلا وهو على ظهر . ثم قال : " ووائل بن حجر من الصحابة وقوله حق وسنة يدخل في المسند وذلك أولى من الرأي " (٥).

ب- أورد قصة عبد الله بن عمر مع الحجاج في الحج : وفيها قول ابن عمر للحجاج الرواح إن كنت تريد السنة " (٦) وعلق عليها بقوله : " هذا الحديث يخرج من المسند " (٧).

(١) الاستذكار (١٨٩/٦) (١٩٧).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ موقوفا هذا اللفظ، (١/٦٦). في كتاب الطهارة باب ما جاء في السواك برقم (١١٥). وأخرجه أيضا موصولا صريحا برقم (١١٤). وأخرجه البخاري (٤٣٥/٢) من طريق مالك في كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة برقم (٨٨٧). وأخرجه مسلم (٢٢٠/١) في كتاب الطهارة ، باب السواك برقم (٢٥٢).

(٣) الاستذكار (٣٥١/١٦).

(٤) تجريد التمهيد ص (١٤١)، وانظر: النكت (٥٢٣/٢). وقال هذا الكلام على حديث ابن عمر مسع الحجاج في الحج.

(٥) الاستذكار (٨٩/٤).

(٦) أخرجه البخاري (٥٩٦/٣) في كتاب الحج، باب التهجير بالرواح يوم عرفة برقم (١٦٦٠).

(٧) الاستذكار (١٣٠، ١٢٩/١٣).

جـ - وقال عند قول ابن عمر: (إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني رجلك اليسرى)^(١): هذا الحديث يدخل في المسند لقول ابن عمر إنما سنة الصلاة^(٢)

(٦) قول الصحابي لأمر من الأمور بأنه طاعة لله ، وفيه فضل وثواب ، و قطع على الغيب من حكم الله وأمره في ثوابه ، وقوله لأمر من الأمور بأنه معصية ، وفيه ذنب وعقاب وقطع على الغيب من حكم الله وأمره في عقابه .

تطبيقاته عليه :

(أ) قال عند حديث مالك (أنه سمع زيد بن أسلم يقول : ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث : إما أن يستجاب له ، وإما أن يدخر له ، وإما أن يكفر عنه)^(٣) "ذكرنا هذا الخير في كتابنا هذا ، وإن كان في رواية مالك من قول زيد بن أسلم لأنه غير محفوظ عن النبي ﷺ ، ولأن مثله يستحيل أن يكون رأياً واجتهاداً ، وإنما هو توقيف ومثله لا يقال بالرأي"^(٤).

(ب) وقال على قول أبي هريرة ﷺ : (نساء كاسيات عاريات مائلات ميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة)^(٥) ، "ومعلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي ، ومحال أن يقول أبو هريرة من رأيها لا يدخلن الجنة ويوجد ريح الجنة من مسيرة كذا ، ومثل هذا لا يعلم رأياً ، وإنما يكون توقيفا ممن لا يدفع عن علم الغيب ﷺ" ^(٦)

(ج) وقال عند قول أبي هريرة ﷺ : (شر الطعام طعام الوليمة ، يدعى لها الأغنياء ويترك

(١) أخرجه البخاري (٣٥٥/٢) في كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد، برقم (٨٢٧).

(٢) التمهيد (٢٤٥/١٩) .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢١٧/١). في كتاب القرآن باب ما جاء في الدعاء رقم (٣٦).

(٤) التمهيد (٣٤٣/٥) .

(٥) أخرجه مالك هكذا مرفوعاً (٩١٣/٢) في كتاب اللباس باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب. وأخرجه مسلم

(١٦٨٠/٣) مرفوعاً في كتاب اللباس باب النساء الكاسيات العاريات برقم (٢١٢٨).

(٦) التمهيد (٢٠٢/١٣) .

المساكين ، ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله^(١) ، " هذا حديث مسند عندهم لقول أبي هريرة : قد عصى الله ورسوله وهو مثل حديث أبي الشعثاء عن أبي هريرة أنه رأى رجلا خارجا من المسجد بعد الأذان ، فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم عليه السلام ولا يختلفون في هذا وذاك أفهما مسندان مرفوعان " (٣)

(د) وقال عند حديث مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه خيره (أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ، وأن تبارك الذي بيده الملك تجادل عن صاحبها)^(٤) : "أدخلنا هذا في كتابنا لأن مثله لا يقال من جهة الرأي ولا بد أن يكون توقيفا لأن هذا لا يدرك بنظر وإنما فيه التسليم مع أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه ومن شرطنا أن كل ما يمكن إضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما قد ذكره مالك في موطنه ذكرناه في كتابنا هذا " (٥).

(هـ) وقال عند قول أبي بكر بن عبد الرحمن : (من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيرا أو ليعلمه ، ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله)^(٦) " فمعلوم أن هذا لا يدركه بالرأي والاجتهاد لأنه قطع على غيب من حكم الله وأمره في ثوابه " (٧).

(و) وقال عند قول زيد بن ثابت (أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا الصلاة

(١) أخرجه البخاري (١٥٢/٩) في كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله برقم (٥١٧٧).

وأخرجه مسلم (١٠٥٤/٢) باب الأمر بإحابة الداعي إلى دعوة برقم (١٤٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٥٤/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن برقم (٦٥٥).

(٣) التمهيد (١٧٥/١٠).

(٤) أخرجه مالك (٢٠٩/١) في كتاب القرآن ، باب ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى ، برقم (١٩).

(٥) التمهيد (٢٥٢/٧).

(٦) أخرجه مالك موقوفا (١٦٠/١). في كتاب قصر الصلاة في السفر باب انتظار الصلاة والمشى إليها برقم (٥٣).

(٧) الاستذكار (٢١٧/٦).

المكتوبة^(١) : " هذا ذكر في جميع الموطآت موقوفا على زيد بن ثابت ، وهو حديث مرفوع عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ من وجوه صحاح ويستحيل أن يكون مثله رأيا لأن الفضل لا مدخل فيها للاجتهاد والقياس وإنما فيها التوقيف^(٢) " .

(٧) قول الصحابي : ما طال علي وما نسيت . أورد أبو عمر قول عائشة : (ما طال علي وما نسيت ، القطع في ربع دينار فصاعدا)^(٣) ثم قال : " هذا حديث مسند بالدليل الصحيح لقول عائشة ما طال علي وما نسيت " ^(٤)

(٨) ومن المرفوع الأحاديث التي قيل في أسانيدھا عند ذكر الصحابي : " يرفع الحديث ، أو ينميه " ^(٥) وقد تقدم تطبيق أبي عمر له في رقم (٤) .

(٩) فعل الصحابي مما ليس من قبيل الاجتهاد والرأي : قال أبو عمر عند حديث مالك عن نافع مولى ابن عمر أنه قال : (شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى بسبع تكبيرات قبل القراءات ، وفي الآخرة خمسا قبل القراءات) ^(٦) ، قال " معلوم أن هذا وما كان مثله لا يكون رأيا لأنه لا فرق من جهة الرأي والاجتهاد بين سيع في هذا أو

(١) أخرجه مالك موقوفا (١٣٠/١) في كتاب صلاة الجماعة، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ برقم (٤) وأخرجه البخاري موصولا (٢٥١/٢) في كتاب الأذان، باب صلاة الليل برقم (٧٣١). ومسلم موصولا كذلك (٥٤٠/١) في كتاب صلاة المسافرين باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد برقم (٧٨٠).

(٢) الاستذكار (٣٢٨-٣٢٩) .

(٣) وانظر للاستزادة : التمهيد (١٩٨/١٣) ،

(٤) أخرجه مالك موقوفا (٨٣٢/٢) في كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع، برقم (٢٤). وأصل الحديث متفق عليه. أخرجه البخاري (٩٩/١٢)، في كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} وفي كم يقطع؟ برقم (٦٧٨٩، ٦٧٩٠). وأخرجه مسلم (١٣١٢/٣) في كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصاعها برقم (١٦٨٤).

(٥) التمهيد (٣٨٠/٢٣) .

(٦) الاستذكار (١٩٧/٦) .

(٧) أخرجه مالك في الموطأ موقوفا (١٨٠/١) في كتاب العيدين، باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين برقم

(٩). وأخرجه أبو داود مرفوعا (٦٨٠/١) من حديث عائشة في كتاب الصلاة، باب التكبير في العيدين برقم

(١١٤٩).

أربع ، ولا يكون إلا توقيفاً ممن يجب التسليم له " (٤).

(١٠) تفسير الصحابي : قال عند حديث أبي سعيد الخدري : (أن رسول الله ﷺ نهي عن المزابنة والمحايلة ، والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر في رؤوس النخل ، والمحايلة كراء الأرض بالحنطة) (٥) ، " وقد جاء في هذا الحديث مع جودة إسناده تفسير المزابنة والمحايلة وأقل أحواله إن لم يكن التفسير مرفوعاً فهو من قول أبي سعيد الخدري وقد أجمعوا أن من روى شيئاً وعلم مخرجه سلم له في تأويله لأنه أعلم به " (٦).

وذكر ابن حجر حكم ما يفسره الصحابي من الآيات بالتفصيل ، ثم بين بعد فراغه من هذا التفصيل أن ما قاله يقول به ابن عبد البر - رحمه الله - . وسأورد كلام ابن حجر كاملاً ليتبين رأي ابن عبد البر في تفسير الصحابي وضابطه على ما حكاه عنه ابن حجر . قال ابن حجر : " والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي ﷺ إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا منقولاً عن لسان العرب فحكمه الرفع وإلا فلا كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية : كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار والأخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع وأما إذا فسر آية تتعلق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد فلا يجوز برفعه وكذا إذا فسر مفرداً فهذا نقل عن اللسان خاصة فلا يجوز برفعه ، وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحبي الصحيح والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبري وأبي جعفر الطحاوي ، وأبي بكر بن مردويه في تفسيره المسند والبيهقي وابن عبد البر في آخرين إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من

(٤) الاستذكار (٤٨/٧-٤٩) ، التمهيد (٣٧/١٦) .

(٥) أصله عند البخاري في كتاب البيوع (٤٤٩/٤) ، باب بيع المزابنة برقم (٢١٨٦) . وعند مسلم (١١٧٤/٣) في كتاب البيوع ، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة برقم (١٥٤٦) . وهو بهذا اللفظ عند مالك (٦٢٤/٢) في كتاب البيوع ، باب ما جاء في المزابنة والمحايلة برقم (٢٤) .

(٦) التمهيد (٣١٣/٢) ، التمهيد (٣٠٩/١٣) .

الصحابة رضي الله تعالى عنهم من عرف بالنظر في الاسرائيليات" (١).

(١) النكت (٥٣١/٢-٥٣٢).

النوع السادس : الموقف

عرف ابن عبد البر الموقف وضرب له أمثلة توضحه ، وتعريفه له موافق لما هو عند المحدثين. قال ابن عبد البر : " والموقوف : ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي ﷺ مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله . وعن الزهري عن سالم عن أبيه قوله . وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قوله وما كان مثل هذا"^(١).

(١) التمهيد (٢٥/١) . وانظر تعريف المحدثين للموقوف : معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ص (١٩) ، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ص (٣٧)، علوم الحديث مع التقييد ص (٦٧) . . . الخ .

النوع السابع : المرسل

لقد استقرأ الحافظ ابن عبد البر أقوال العلماء في مفهوم المرسل استقرأً دقيقاً فتبين له أنهم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ ، وأما مرسل التابعي الصغير فمنهم من عدّه مرسلًا ، ومنهم من سماه منقطعاً لقلة لقي هؤلاء للصحابة ولأن أكثر روايتهم عن التابعين ، وتعرض أبو عمر بن عبد البر كذلك لاختلاف العلماء في حكم الاحتجاج بالمراسيل بتفصيل واسع يبين فيه أن للمالكية ثلاثة مذاهب مختلفة في المرسل أحدها أصل مذهب مالك ، وهذه المذاهب هي : أن مرسل الثقة حجة كالمسند سواء ، وهذا أصل مذهب مالك ، وأن مراسيل الثقات أولى من المسندات ، وإن للمسند مزية فضل لموضع الاتفاق وسكون النفس إلى كثرة القائلين به ، ثم ذكر مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأهم يقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند ، وانتهى إلى مذهب سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار على حد علمه وهو القول برد المراسيل . وهو في كل هذا يذكر حجة كل قول فيما ذهب إليه ، ثم يبين أبو عمر بن عبد البر رأيه في المرسل ، وشرطه في قبوله ، وقد جمعته من مواطن مختلفة .

وفي مبحث المرسل ذكر ابن عبد البر بواعث الإرسال ، والقول في بعض المراسيل ، ومرسل الصحابي وأنه حجة .

أقواله فيه :

قال أبو عمر بن عبد البر في مفهوم المرسل : "فأما المرسل فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ ، مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف أو عبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم : قال رسول الله ﷺ . وكذلك من دون هؤلاء ، مثل سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، والقاسم بن محمد ، ومن كان مثلهم . وكذلك علقمة بن قيس ، ومسروق بن الأجدع ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، وسعيد بن جبير ، ومن كان مثلهم من سائر التابعين الذين صح لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم فهذا هو المرسل عند أهل العلم . ومثله أيضاً مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم ، مرسل من دون هؤلاء ، مثل حديث ابن

شهاب ، وقتادة ، وأبي حازم ، ويحيى بن سعيد عن النبي ﷺ يسمونه مرسلًا ، كمرسل كبلر التابعين . وقال آخرون : حديث هؤلاء عن النبي ﷺ يسمى منقطعًا ، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين ، وأكثر روايتهم عن التابعين ، فما ذكروه عن النبي ﷺ يسمى منقطعًا^(١).

اختلاف العلماء في حكم الاحتجاج بالمراسيل

فصل أبو عمر بن عبد البر في هذا الموضوع وأطال فيه النفس ، قال : " وأصل مذهب مالك - رحمه الله - والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين : أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء.

وقالت طائفة من أصحابنا : مراسيل الثقات أولى من المسندات ، واعتلوا بأن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك ، ومن أرسل من الأئمة حديثًا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر .

وقالت منهم طائفة أخرى : لسنا نقول إن المرسل أولى من المسند ، ولكنهما سواء في وجوب الحجة والاستعمال ، واعتلوا بأن السلف رضوان الله عليهم أرسلوا ووصلوا وأسندوا ، فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئًا من ذلك ، بل كل من أسند لم يخل من الإرسال ، ولو لم يكن ذلك كله عندهم دينًا وحققًا ما اعتمدوا عليه ، لأننا وجدنا التابعين إذا سئلوا عن شيء من العلم وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم ﷺ أو عن أصحابه - رضي الله عنهم - قالوا : قال رسول الله كذا ، وقال عمر كذا ، ولو كان ذلك لا يوجب عملًا ولا يعد علمًا عندهم لما قنع به العالم من نفسه ولا رضي به منه السائل . ومن كان يذهب إلى هذا القول من أصحابنا : أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي ، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري ، وهو قول أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس الماتنين ، كأنه يعني أن الشافعي أول من أبي من قبول المرسل .

(١) التمهيد (١/١٩-٢٠-٢١) .

وقالت طائفة أخرى من أصحابنا : لسا نقول إن المسند الذي اتفقت جماعة أهل الفقه والأثر في سائر الأمصار ، وهم الجماعة على قبوله والاحتجاج به واستعماله ، كالمرسل الذي اختلف في الحكم به وقبوله في كل أحواله ، بل نقول : إن للمسند مزية فضل لموضع الإتفاق ، وسكون النفس إلى كثرة القائلين به ، وإن كان المرسل يجب أيضاً العمل به ، وشبه ذلك من مذهبه بالشهود يكون بعضهم أفضل حالاً من بعض وأقعد ، وأتم معرفة وأكثر عدداً ، وإن كان البعض عدلين جائزي الشهادة ، وكلا الوجهين يوجب العمل ولا يقطع العذر . وممن كان يقول هذا : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز بندا البصري المالكي .

وأما أبو حنيفة وأصحابه ، فإنهم يقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل والاعتلال على أصولهم في ذلك .

وقال سائر أهل الفقه ، وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار فيما علمت : الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به ، وسواء عارضه خبر متصل أم لا ، وقالوا : إذا اتصل خير ، وعارضه خبر منقطع لم يعرج على المنقطع مع المتصل ، وكان المصير إلى المتصل دونه . وحتهم في رد المراسيل : ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر وأنه لا بد من علم ذلك ، فإذا حكى التابعي عن من لم يلقه لم يكن بد من معرفة الوسطة إذ قد صح أن التابعين أو كثيراً منهم رروا عن الضعيف وغير الضعيف ، فهذه النكتة عندهم في رد المرسل ، لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله ، ومن لا يجوز ولا بد من معرفة عدالة الناقل ، فبطل لذلك الخبر المرسل للجهل بالوسطة . قالوا : ولو جاز قبول المراسيل لجاز قبول خبر مالك والشافعي والأوزاعي ومثلهم إذا ذكروا خبراً عن النبي ﷺ ، ولو جاز ذلك فيهم لجاز فيمن بعدهم إلى عصرنا ، وبطل المعنى الذي عليه مدار الخبر .

ومن حتهم أيضاً في ذلك : أنه كالشهادة على الشهادة ، وقد أجمع المسلمون أنه لا يجوز فيها إلا الاتصال والمباشرة ، فكذلك الخبر يحتاج من الاتصال والمباشرة إلى مثل ما تحتاج إليه الشهادة ، إذ هو باب في إيجاب الحكم واحد . هذا كله قول الشافعي وأصحابه وأهل الحديث ، ولهم في ذلك من الكلام ما يطول ذكره .

وأما أصحابنا فكلهم مذهبه في الأصل استعمال المرسل مع المسند ، كما يوجب الجميع

استعمال المسند ، ولا يردون بالمسند المرسل ، كما لا يردون الخبرين المتصلين ما وجدوا إلى استعمالهما سبيلا ، وما ردوا به المرسل من حجة بتأويل أو عمل مستفيض أو غير ذلك من أصولهم ، فهم يردون به المسند سواء لا فرق بينهما عندهم .

قال أبو عمر : هذا أصل المذهب ، ثم إنني تأملت كتب المناظرين والمختلفين من المتفقهين وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم فلم أر أحدا منهم يقنع من خصمه إذا احتج عليه بمرسل ، ولا يقبل منه في ذلك خيرا مقطوعا وكلهم عند تحصيل المناظرة يطالب خصمه بالاتصال في الأخبار والله المستعان وإنما ذلك لأن التنازع إنما يكون بين من يقبل المرسل وبين من لا يقبله ، فإن احتج به من يقبله على من لا يقبله قال له : هات حجة غيره فإن الكلام بيني وبينك في أصل هذا ونحن لا نقبله ، وإن احتج من لا يقبله على من يقبله كان من حجته : كيف تحتج علي بما ليس حجة عندك ؟ ونحو هذا . ولم نشاهد نحن مناظرة بين مالكي يقبله ، وبين حنفي يذهب في ذلك مذهبه ، ويلزم على أصل مذهبهما في ذلك قبول كل واحد منهما من صاحبه المرسل إذا أرسله ثقة عدل رضا ما لم يعترضه من الأصول ما يدفعه وبالله التوفيق^(١) .

رأي ابن عبد البر في المرسل وشرطه في الاحتجاج به

قال أبو عمر بن عبد البر مبينا رأيه في الاحتجاج بالمرسل : " والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث ، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخبره"^(٢) . وقال أيضا : " وأما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمساحة في ذلك لم يحتج بما أرسله تابعيا كان أو من دونه ، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول . فمراسيل سعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح وقالوا : مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بهما لأنهما كانا يأخذان عن

(١) التمهيد (١/٢-٧) .

(٢) التمهيد (١/١٧) .

كل أحد ، وكذلك مراسيل أبي قلابة وأبي العالية " (١)

نقله آثارا وأقوالا لبعض التابعين تؤيد ما اختاره في المرسِل:

ساق بسنده إلى مالك بن أنس قوله : "كنا نجلس إلى الزهري وإلى محمد بن المنكدر فيقول الزهري : قال ابن عمر كذا وكذا ، فإذا كان بعد ذلك ، جلسنا إليه فقلنا له : الذي ذكرت عن ابن عمر من أخذك به ؟ قال : ابنه سالم" (٢) . وقال حبيب بن الشهيد : " قال لي محمد بن سيرين : سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ؟ فسألته ، فقال : من سمرة" (٣) . ثم قال الحافظ ابن عبد البر معلقا على ذلك : "فهكذا مراسيل الثقات إذا سئلوا أحالوا على الثقات" (٤) . وساق بسنده إلى سليمان الأعمش قوله : "قلت لإبراهيم : إذا حدثني حديثا فأسنده ، فقال : إذا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد ، وإذا سميت لك أحدا فهو الذي سميت" (٥) . ثم قال ابن عبد البر معلقا على قول إبراهيم النخعي : "إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام أولى من مسنده ، لأن في هذا الخير ما يدل على أن مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيد ، وهو لعمرى كذلك ، إلا أن إبراهيم ليس بعيار على غيره" (٦) . ثم ساق بسنده إلى عروة بن الزبير قوله : "إني لأسمع الحديث استحسنة فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيفتدي به ، وذلك أني سمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به ، أو أسمع من رجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به فلا أحدث به . ثم علق على ذلك بقوله : قال أبو عمر : هذا فعل أهل الورع والدين ، كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير وقد صح عنه ما ذكرنا ؟ أليس قد كفأك المؤنة ؟ ولو كان الناس على هذا المذهب كلهم ، لم يحتج إلى شيء مما نحن فيه . وفي خبر عروة هذا دليل على أن ذلك

(١) التمهيد (٣٠/١).

(٢) التمهيد (٣٧/١).

(٣) التمهيد (٣٧/١).

(٤) التمهيد (٣٧/١).

(٥) التمهيد (٣٨/١).

(٦) التمهيد (٣٨/١).

الزمان كان يحدث فيه الثقة وغير الثقة، فمن بحث وانتقد كان إماما. ولهذا شرطنا في المرسل والمنقطع: إمامة مرسله، وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم^(١). وقال في موضع آخر: " فإن أهل العلم لم يزالوا يردون المرسل من الحديث والمنقطع ويحتجون به إذا تقارب عصر المرسل والمرسل عنه ، ولم يعرف المرسل بالرواية عن الضعفاء والأخذ عنهم ، ألا ترى أنهم قد اجمعوا على الاحتجاج بحديث ابن عباس عن النبي ﷺ وجله مراسيل ، والقول في رواية إبراهيم التيمي عن عائشة مثل ذلك ، لأنه لم يلق عائشة وهو ثقة فيما يرسل ويسند ، قالوا : وقد روى هذا الخبر عن عائشة من وجوه وإن كان بعضها مرسلا فإن الطرق إذا كثرت قوى بعضها بعضا"^(٢).

بواعث الإرسال :

قال أبو عمر بن عبد البر في بيان بواعث الإرسال : " والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضره مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر ، و صح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزى إليه ، علما بصحة ما أرسله . وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث فذكره عنه فهذا أيضا لا يضر ، إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذه إلا عن ثقة ، كمالك وشعبة . أو تكون مذاكرة فرما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال ، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه " ^(٣).

تطبيقاته عليه :

ذكر أبو عمر بن عبد البر : " عن إبراهيم النخعي أنه قيل له مرة تقول : قال عبد الله بن مسعود ، ومرة تسمي من حدثك عنه فقال : إذا أسندت لك الحديث عنه فقد حدثني من سميت لك عنه ، وإن لم اسم لك أحدا ، فاعلم أنه حدثني جماعة ، هذا أو معناه كلام

(١) التمهيد (١/٣٨-٣٩) .

(٢) التمهيد (٢١/١٧٥) .

(٣) التمهيد (١/١٧) .

إبراهيم" (١).

مرسل الصحابي :

قال في مرسل الصحابي : " ولا خلاف بين العلماء أن مرسل الصحاب عن الصحاب أو عن الصحابة وإن لم يسمهم صحيح حجة " (٢).
تطبيقاته عليه :

١- قال : عند حديث زواج الرسول ﷺ بأم سلمة عند قوله : (اللهم أجري في مصيبي...) (٣) : " هذا الحديث يتصل من وجوه شتى إلا أن بعضهم يجعله لأم سلمة عن النبي ﷺ وبعضهم يجعله لأم سلمة عن أبي سلمة عن النبي ﷺ ، وكذلك اختلف فيه أيضاً عن ملك على حسب ما ذكرناه ، وهذا مما ليس بقدر في الحديث لأن رواية الصحابة بعضهم عن بعض ، ورفعهم ذلك إلى النبي ﷺ سواء عند العلماء لأن جميعهم مقبول الحديث ، مأمون على ما جاء به بثناء الله عليهم " (٤).

٢- قال على لسان الأحناف : " قالوا : أي الأحناف — فحديث أبي هريرة منسوخ في قصة ذي اليمين (٥) بما جاء في حديث ابن مسعود ، وزيد بن أرقم . قالوا : وإن كان أبو هريرة متأخر الإسلام ، فإنه أرسل حديث ذي اليمين عن النبي ﷺ كما كان يفعله هو وغيره من الصحابة بما سمعه بعضهم من بعض ، لأنه جائز للصاب إذا حدثه صاحب من الصحابة بما سمعه من رسول الله ﷺ أن يحدث به عن رسول الله ﷺ إذا لم يقل سمعت . واحتجوا بأن ابن عباس ومن كان مثله قد حدثوا عن رسول الله ﷺ بما أخبروا عن أصحابه عنه ، وهو عند الجميع مسند صحيح . ألا ترى إلى حديث أبي هريرة عن النبي عليه السلام فيمن أدركه

(١) التمهيد (٤٤٢/٦) .

(٢) التمهيد (١٣٩/١٥) .

(٣) أخرجه مسلم (٦٣١/٢) في كتاب الجنائز باب ما يقال عند المصيبة برقم (٩١٨).

(٤) التمهيد (١٨١/٣) .

(٥) أخرجه البخاري (١١١/٣) ، في السهو ، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة برقم (١٢٢٤) ، وأخرجه

مسلم (٣٩٩/١) في المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له برقم (٥٧٠).

الفجر وهو جنب " إنه لا صوم له " فلما وقف عليه سئل هل سمعته من رسول الله ﷺ قال لا علم لي إنما أخبرني به مخبر . وقال أنس : ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ولكن منه ما سمعنا ، ومنه ما أخبرنا أصحابنا . وكل حديث الصحابة مقبول عند جماعة العلماء على كل حال^(١).

القول في بعض المراسيل :

قال أبو عمر : " أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسل ، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة ، وأن مراسله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك والله أعلم^(٢) . وقال : " مراسيل ابن سيرين عندهم صحاح كمراسيل سعيد بن المسيب^(٣) . " فمراسيل سعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح ، وقالوا مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها ، لأنهما كان يأخذان عن كل أحد ، وكذلك مراسيل أبي قلابة وأبي العالية^(٤) . وأسند عن ابن عون أنه قال : " كان الحسن يحدثنا بأحاديث لو كان يسندها كان أحب إلينا^(٥) . "

قال أبو عمر بن عبد البر : " اختلف الناس في مراسيل الحسن فقبلها قوم وأبأها آخرون ، وقد روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد قال : ربما حدثت بالحديث الحسن ، ثم اسمعه بعد يحدث به فأقول من حدثك يا أبا سعيد ؟ فيقول : ما أدري غير أبي سمعته من ثقة ، فأقول أنشد حدثك به ، وقال عباد بن منصور : سمعت الحسن يقول : ما حدثني به رجلان قلت : قال رسول الله ﷺ . وقال ابن عون : قال بكر المزني للحسن وأنا عنده : عن هذه الأحاديث التي تقول فيها قال رسول الله ﷺ قال عنك وعن هذا^(٦) . وقال أبو عمر بن عبد البر : "

(١) الاستذكار (٣٢٨/٤-٣٢٩) . وانظر للاستزادة من التطبيقات : (الاستذكار ٧٤/١١ ، ٥١/١٠) .

(٢) التمهيد (٣٠١/٨) .

(٣) التمهيد (٤٨/٢٤) .

(٤) التمهيد (٣٠/١) .

(٥) التمهيد (٥٧/١) .

(٦) التمهيد (٥٨-٥٧/١) .

ومراسل الشعبي ليست عندهم بشئ" (١).

وقال عند حديث (أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها) (٢): "هذا الحديث وإن كان مرسلًا فهو حديث مشهور أرسله الأئمة ، وحدث به الثقات ، واستعمله فقهاء الحجاز وتلقوه بالقبول ، وجرى في المدينة به العمل ، وقد زعم الشافعي أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب فألفاها صحاحا ، وأكثر الفقهاء يحتجون بها وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث" (٣). وقال أيضا : "وأصله - أي الشافعي - أن لا يقبل المراسيل إلا مراسيل سعيد بن المسيب ، فإنه زعم أنه افتقدها فوجدتها صحاحا" (٤).

مراسيل مالك - رحمه الله - :

أهتم أبو عمر بن عبد البر بمراسيل مالك اهتماما بالغا كما تقدم بيانه في جهوده الحديثية ، ومن خلال تعليقاته على هذه المراسيل يتضح أنه يرفع من شأنها قبل أن يبحث عن وصلها من طرق أخرى ، قال في مدح الإمام مالك ومراسيله بشكل عام : "العلم الإسناد طرق يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها ويقطع كثيرا من أيامه فيها ، ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله فقد كفى تعب التفتيش والبحث ، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم ، لأن مالكا قد انتقد وانتقى ، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة وسترى موقع مراسلات كتابه وموضعها من الصحة والإشتهار في النقل في كتابنا هذا" (٥)، وقال في مدحها بوجه خاص: "مراسيل مالك أصولها صحاح" ، "أقوى وأثبت" ، "أحب إلي" ... الخ . وسبأني نقلها عنه .

(١) التمهيد (٢٢/٣٢٠) .

(٢) أخرجه أبو داود موصولا (٨٢٨/٣) في كتاب البيوع والإحارات، باب المواشي تفسد زرع قوم برقم (٣٥٦٩). وأخرجه ابن ماجة (٧٨١/٢) في الأحكام، باب الحكم فيما أفسدت المواشي برقم (٢٣٣٢). ولفظه عند مالك مراسلا في الأقضية باب القضاء في الضواري والحريسة برقم (٣٧).

(٣) التمهيد (١١/٨٢) .

(٤) التمهيد (٤/٣٢٦) .

(٥) التمهيد (١/٦٠) .

تطبيقات على مراسيل مالك :

١- قال ابن عبد البر - رحمه الله-: " أما قصة الأخوين ^(١) ، فليست تحفظ من حديث سعد بن أبي وقاص إلا في مرسل مالك هذا ، وقد أنكره أبو بكر البزار وقطع بأنه لا يوجد من حديث سعد البتة وما كان ينبغي له أن ينكره لأن مراسيل مالك أصولها صحاح ، وجائز أن يروي ذلك الحديث سعد وغيره ، وقد رواه ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عامر بن سعد عن أبيه مثل حديث مالك سواء ، وأظن مالكا أخذه من كتب بكير بن الأشج وأخبر به عنه مخزومة ابنه ، أو ابن وهب - والله أعلم - فإن هذا حديث انفرد به ابن وهب لم يروه أحد غيره فيما قال جماعة من العلماء بالحديث " ^(٢) . وقال أيضا : " تحفظ قصة الأخوين من حديث... ومرسل حديث مالك هذا أقوى من مسند بعض حديث هؤلاء " ^(٣) .

٢- وقال أيضا: " ومرسل حديث مالك خير عندهم من مسند حسين هذا ، وليس في واحد منهما ما يحتاج به أهل الحديث لأن مرسل مالك ليس من مراسيل الأئمة ، وفيه علل يطول ذكرها ، إلا أنه يستند معناه من وجوه صحاح " ^(٤) . وقال: " فإن مالكا في حفظه وإتقانه وعلمه بحديث أهل بلده قد أرسل هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار لم يتجاوز به بشير بن يسار . وما أظن البخاري والله أعلم ترك إخراج حديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار هذا إلا لإرسال مالك له ولم يجعل من خالفه ورواه عن يحيى بن

(١) أخرجه مالك (٧٤/١) في كتاب قصر الصلاة في السفر باب جامع الصلاة، برقم (٩١) ونصه: " عن سعد بن أبي وقاص قال: كان رجلان أخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة ، فذكرت فضيلة الأول عند الرسول ﷺ فقال: (ألم يكن الآخر مسلما قالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به . فقال رسول الله ﷺ : (وما يدريكم ما بلغت به صلاته؟ إنما مثل الصلاة كمثل نمر غمر عذب بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات، فما ترون ذلك يقي من درنه ؟ فإنكم لا تدرون ما بلغت به صلاته). وورد معنى الشطر الأخير عن أبي هريرة مرفوعا . أخرجه البخاري (١٤/٢) في كتاب المواقيت، باب الصلوات الخمس كفارة برقم (٥٢٨) وأخرجه مسلم (٤٦٢/١). في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة محمى به الخطايا وترفع به الدرجات برقم (٦٦٧).

(٢) التمهيد (٢٢٠/٢٤) .

(٣) التمهيد (٢٢٠/٢٤) .

(٤) التمهيد (١٢٨/٢٤) .

سعيد وأسنده حجة على مالك " (١)

- ٣- وقال: "لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث كما رأيت ولا أحفظه بهذا الإسناد مسندا من وجه يحتج بمثله... ومرسل مالك أثبت من تلك المسانيد والله أعلم" (٢).
- ٤- وقال ناقلا عن يحيى بن معين أنه قال: "مرسل مالك أحب إلي" (٣).
- ٥- وقال: "مرسل مالك أقوى وأثبت" (٤).

إطلاق الإرسال على الانقطاع :

يرد مصطلح المرسل عند الحافظ ابن عبد البر أحيانا مريدا به المنقطع ، فيقول للحديث مرسل وهو منقطع ، وأحيانا يجمع بين الإرسال والانقطاع في مصطلح واحد فيقول "مرسل منقطع" على ما فيه انقطاع أو إعضال .

تطبيقاته عليه :

- ١- قال أبو عمر بن عبد البر: " وذكر ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي عليه السلام قبل ثم صلى ولم يتوضأ" (٥). وذكر عبد

(١) الاستذكار (٣٠١/٢٥) .

(٢) التمهيد (٤١/٦) .

(٣) الاستذكار (٢٦٤/٢١) .

(٤) الاستذكار (٩/١١) .

(٥) أخرجه النسائي (١٠٤/١) في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من القبلة. وأخرجه أبو داود (١٢٣/١) في كُتُلب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، برقم (١٧٨). وأخرجه الترمذي (١٣٣/١) في كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة برقم (٨٦). وأخرجه ابن ماجة (١٦٨/١) في كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء من القبلة برقم (٥٠٢). قال أبو داود: "وهو مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئا". السنن (١٢٤/١). وقال الترمذي: " وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد. قال: وسمعت أبا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني قال: ضعف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث جدا. وقال: هو شبه لا شيء. قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة". السنن (١٣٤/١-١٣٥). قال السندي: "قد جاء موصولا عن إبراهيم عن أبيه عن عائشة ذكره الدارقطني وبالجملة فقد رواه الزار بإسناد حسنه فالحديث حجة بالاتفاق". حاشية السندي على النسائي (١٠٤/١).

الرزاق عن الثوري مثله، وهو مرسل لا خلاف فيه لأنه لم يسمع إبراهيم التيمي عن عائشة^(١). أطلق المرسل على المنقطع.

٢- أورد حديث مالك عن يحيى بن سعيد (أن أبا قتادة قال لرسول الله ﷺ ...) ثم قال: "لا أعلم بين رواة الموطأ اختلافاً في إسناد هذا الحديث ، وهو عند جميعهم هكذا مرسل منقطع ، وقد روي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكر عن أبي قتادة وهذا لا يدفع أن يكون مسنداً ، ولا ينكر سماع ابن المنكر من أبي قتادة والله أعلم"^(٢).

٣- قال: "حديث عبدالرحمن بن قاسم عن أبيه عن أسماء مرسل لأنه لم يسمع القاسم من أسماء بنت عميس"^(٣).

درجات المرسل :

تقدم رأي ابن عبد البر في المراسيل حيث قال : " والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث ، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسندة، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخبره " ^(٤) ، فلذلك يظهر الحافظ ابن عبد البر دقيقا في حكمه على المراسيل ، ويصنفها إلى درجات من حيث القوة والضعف بناء على اعتباره لحال الراوي . قال على بعض المراسيل: " وهو من صحاح المراسيل " ^(٥) ، " مرسل مالك أقوى وأثبت " ^(٦) ، " فالحديث من مراسيل الثقات لأن جميعهم ثقة " ^(٧) ، " هذا الحديث مرسل وليس له إسناد غير هذا فيما علمت ومن قال بمراسيل الثقات لزمه القول به " ^(٨) ، وقال على بعضها : "

(١) الاستذكار (٥٣-٥٢/٣) .

(٢) التمهيد (٩/٢٤) .

(٣) الاستذكار (٨/١١) .

(٤) التمهيد (١٧/١) .

(٥) الاستذكار (١٥١/٢٧) .

(٦) الاستذكار (٩/١١) .

(٧) الاستذكار (٢٥٢/٢٢) .

(٨) الاستذكار (٣٠٨/٢١) .

وهو حديث حسن مرسل " (٦) ، وقال علي بعضها : " مرسل ضعيف لا يرى أحد من أهل العلم كتابه ولا روايته " (٧) .

(٦) الاستذكار (٣٥٤/٢٧) .

(٧) التمهيد (٣٢٠/٢٢) .

النوع الثامن : المنقطع

قال ابن عبد البر في تعريفه المنقطع: " المنقطع عندي كل ما لا يتصل ، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره " (١).

وهذا التعريف عند ابن عبد البر يدخل فيه كل انقطاع في أول الإسناد أو وسطه أو آخره وهذا مخالف لما عليه جمهور المحدّثين في حد المنقطع ، وسيأتي التحقيق في هذه المسألة إن شاء الله في الباب الثالث من هذا البحث (٢).

وعند النظر في الواقع الميداني لابن عبد البر في هذا الاصطلاح يظهر أنه يورد هذا الاصطلاح على المنقطع المتعارف عليه لدى المحدّثين ، ويورده على المرسل فيصفه بأنه منقطع لعدم وجود الاتصال بين التابعي والنبي ﷺ ، ويعبر عن ذلك أحيانا بقوله مرسل منقطع ، ويورده على المعضل وهو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي .
تطبيقاته عليه :

أ) إطلاقه المنقطع على المنقطع المتعارف عليه لدى المحدّثين :

١- قال أبو عمر بن عبد البر: "كان حديثا منقطعا لم يسمع سليمان بن موسى من أبي سياره " (٣).

٢- وقال: " وأما حديث ربيعة عن أبي سعيد الخدري منقطع لأن ربيعة لم يلق أبا سعيد وهو يستند إلى النبي ﷺ من طرق " (٤) .

٣- وقال: " وهو حديث منقطع لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب " (٥).

ب) إطلاقه المنقطع على المرسل :

(١) التمهيد (٢١/١) .

(٢) انظر ص (٤٤٨) من هذا البحث .

(٣) الاستذكار (٢٨٧/٩) .

(٤) الاستذكار (١٧١/١٥) .

(٥) الاستذكار (٩٠/٢٦) ، وانظر للاستزادة من التطبيقات : الاستذكار (٦٦/٢٣ ، ١١٦/١٨ ، ١٧٦/٢٤ ،

٧٣/١٦) .

١- أورد حديث مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه بلغه (أن رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد : هؤلاء أشهد عليهم)^(١). ثم قال : " هذا حديث منقطع لم يختلف عن مالك في انقطاعه وقد روي معناه مسندا متصلا من وجوه من حديث عقبه بن عامر ، وحديث جابر وحديث أنس وغيره"^(٢).

٢- وقال عند حديث (الحج واجب والعمرة تطوع)^(٣) : " وقد روى الثوري عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي قال : قال رسول الله ﷺ : (الحج واجب والعمرة تطوع) وهذا منقطع ولا حجة فيه " ^(٤) ، وأبو صالح الحنفي من كبار التابعين .

٣- وقال عند حديث مالك عن إسماعيل بن حكيم أن عطاء بن يسار أخبره (أن رسول الله ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ، ثم أشار بيديه أن امكثوا فذهب ، ثم رجع وعلى جلدته أثر الماء ...) ^(٥) " وهذا حديث منقطع . وقد روي متصلا مسندا من حديث أبي هريرة وحديث أبي بكره"^(٦) ، وعطاء بن يسار من التابعين.

ج) إطلاقه المنقطع على المعضل :

قال عند حديث مالك عن يحيى بن سعيد (أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته)^(٧) : " وهو مرسل منقطع ، يتصل من وجوه حسان"^(٨) ، وعند ذكره للمتصل يتبين أن الساقط عمرة وعائشة على التوالي.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٤٦١/٢) باب الشهداء في سبيل الله برقم (٣٢).

(٢) الاستذكار (٢٣٣/١٤) .

(٣) أخرجه بنحوه ابن ماجة من حديث طلحة بن عبيدالله (٩٩٥/٢) في كتاب المناسك، باب العمرة برقم (٢٩٨٩).

(٤) الاستذكار (٢٤٧/١١) .

(٥) أخرجه مالك مرسلا (٤٢/١) في كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه برقم (٧٩). وأخرجه البخاري موصولا (٤٥٦/١) في كتاب الغسل ، باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيمم برقم (٢٧٥). وأخرجه مسلم موصولا كذلك (٤٢٣/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة، برقم (١٥٨،١٥٧).

(٦) الاستذكار (١٠٢/٣-١٠٣) .

(٧) أخرجه ابن ماجة (٣٤٩/١) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة برقم (١٠٩٦).

(٨) الاستذكار (١٠٢/٥) .

إطلاق الحافظ ابن عبد البر اصطلاح (مقطوع) على المنقطع :

يطلق ابن عبد البر مصطلح (مقطوع) أحيانا ويريد به المنقطع ، فمصطلح (مقطوع) عنده بمعنى (منقطع) ولا يرد مصطلح (مقطوع) عنده على ما هو عند الحديث البتة . وقد سبق ابن عبد البر إلى هذا الاستعمال عدد من قدامى الحديثين اطلقوا (المقطوع) وهم يريدون به (المنقطع) مما يدل على أن التفريق بين هذين المصطلحين قد ظهر متأخرا ولم يكن معروفا عند المتقدمين . قال ابن الصلاح : " وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي ، وأبي القاسم الطبراني وغيرهما والله أعلم"^(١) وقال العراقي : " ووجدته أيضا في كلام أبي بكر الحميدي وأبي الحسين الدارقطني "^(٢) ، وقال السخاوي : " ويوجد في كلام ابن الحصار "^(٣) .

تطبيقاته عليه :

- ١- قال ابن عبد البر: " رواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب عن عباد بن زياد عن المغيرة مقطوعة ، وعباد بن زياد لم ير المغيرة ولم يسمع منه شيئا "^(٤) .
- ٢- وقال: " وقد ذهب قوم إلى أن المرفوع كل ما أضيف إلى النبي ﷺ متصلا كان أو مقطوعا ، فلذا صار الحديث مقطوعا وإن كان مسندا لأن ظاهره يتصل إلى النبي ﷺ وهو منقطع "^(٥) .
- ٣- وقال: " أحاديث مقطوعة لا يحتج بمثلها "^(٦) .
- ٤- وقال: " حديث مقطوع "^(٧) .

(١) علوم الحديث مع التقييد ، ص : (٥١) .

(٢) شرح الألفية ، للعراقي (١٢٤/١-١٢٥) .

(٣) فتح المغيث (١٢٦/١) .

(٤) التمهيد (١٢١/١) .

(٥) التمهيد (٢٥/١) .

(٦) التمهيد (٢٥٧/١٠) .

(٧) التمهيد (٦٥/١٠) ، وانظر مزيدا من التطبيقات عليه : التمهيد (٢٦/٢ ، ٣٤/٩ ، ٣٩٣/١٧ ، ٤٠١/١٧ ،

٢٣٩/١٩ ، ٢٢٣/٢١ . الخ) .

النوع التاسع : المعضل

معنى المعضل عند المحدثين:

عند جمع أقوال المحدثين لتحديد مصطلح المعضل عندهم ، ومقارنة ذلك بصيغ ابن عبد البر يتضح الآتي:

أ- أنهم يطلقون المعضل على ما سقط منه راويان وهناك ثمة اختلاف بسيط في تحديد مقدار هذا السقط .

قال الخطيب البغدادي : " وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المعضل وهو أخفض مرتبة من المرسل " ^(١) ، وقال الحاكم : " فقد ذكر إمام الحديث على بن عبد الله المديني فمن بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل ، وأنه غير المرسل فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم " ^(٢) . فيكون المعضل على مفهوم المتقدمين من المحدثين على ما حكاه الخطيب عنهم أنه ما سقط عنه الصحابي والتابعي، وعلى ما حكاه الحاكم ما سقط منه أكثر من رجل منهم الصحابي والتابعي.

وأضاف الحاكم نوعا آخر للمعضل عنده فقال : " والنوع الثاني من المعضل أن يعضله الراوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلا، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلا " ^(٣) .

قال ابن الصلاح معرفا للمعضل : " وهو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلا وقوم يسمونه مرسلا كما سبق وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا . . . ومثاله ما يرويه تابع التابعي قائلا فيه قال رسول الله ﷺ وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي عن رسول الله ﷺ أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم . . . وإذا روى التابع عن التابع حديثا موقوفا عليه وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله ﷺ فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعا من المعضل... قلت هذا جيد حسن لأن

(١) الكفاية ص : (٣٧) .

(٢) معرفة علوم الحديث ص : (٣٦) .

(٣) معرفة علوم الحديث ص : (٣٧) .

هذا الانقطاع بواحد مضموما إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله ﷺ فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى والله أعلم" (١)

ب- أنهم يطلقون المعضل على ما لم يسقط من إسناده شيء .

قال الحافظ بن حجر : " وجدت التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيمل ما يسقط منه شيء البتة " وذكر أمثلة عن محمد بن يحيى الذهلي ، والنسائي ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وابن عدي ، والحاكم أبو أحمد ، وابن عبد البر ، وأبي الفتح الأزدي ، ثم قال : " فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين أو يكون المعضل الذي عرف به المصنف وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد ، وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد ويعنون به المستعلق الشديد ، وفي الجملة فالتنبيه على ذلك كان متعينا " (٢) .

المعضل عند ابن عبد البر :

وعند النظر في صنيع ابن عبد البر ، فإنه لم يستخدم اصطلاح المعضل على ما سقط منه راويان فأكثر ، وذلك لشمولية تعريفه للمنقطع وأنه كما قال : كل ما لا يتصل إسناده ، فاصطلاحات المرسل ، والمعضل ، والمعلق تندرج تحت هذا التعريف الشامل وتدخل فيه ، وقد تقدم في المنقطع مثال تطبيقي لإطلاقه المنقطع على ما سقط منه اثنان ، فالنتيجة المستفادة من صنيعه أنه لا يستخدم مصطلح (المعضل) في السقوط من السند لوجود مصطلح يغنيه عن ذلك وهو المنقطع ، وإنما يستخدم هذا المصطلح بقلة وندور على ما لم يسقط منه شيء ، فلعله يقصد به المستعلق الشديد كما ذكر الحافظ ابن حجر والله أعلم .

تطبيقات ابن عبد البر على المعضل :

١- قال الحافظ ابن حجر : " وجدت التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة . فمن ذلك [وذكر أمثلة] ثم قال : وقال ابن عبد البر في حديث رواه عبد الجبار بن أحمد السمرقندي عن محمد بن عبد الله المنقري عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا

(١) علوم الحديث ص : (٨١-٨٣) .

(٢) النكت (٥٧٥-٥٧٩) .

يعنيه^(١) لا مدخل لسعيد ولا لأي هريرة - رضي الله تعالى عنهم - في هذا الحديث ، وإنما رواه الزهري عن علي بن الحسين - رضي الله عنهما - وهذا مما أخطأ فيه عبد الجبار وأعضله...^(٢).

٢- وقال الحافظ ابن عبد البر عند حديث عائشة أنها قالت: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمرة...) ^(٣) الحديث : " وكل من رواه عن مالك بتمامه أو مختصراً لم يروه عنه إلا بإسناد واحد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة إلا يحيى صاحبنا فإنه رواه بإسنادين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فأعضل " ^(٤).

فيتضح من هذين المثالين أنه يطلق لفظ الإعضال على الخطأ والمخالفة من الثقة لرواية الجماعة فيقصد به الشاذ والله أعلم .

بلاغات مالك :

لقد عني ابن عبد البر بوصل بلاغات مالك فوصلها إلا أربعة بلاغات لم يستطع وصلها، فوصلها الحافظ ابن الصلاح بعده ، وقد امتدح ابن عبد البر بلاغات مالك في مواضع متعددة. فقال بعد أن ساق أحد بلاغاته " وهذا يدل على أن بلاغات مالك لا يخيل فيها إلا على ثقة"^(٥)، وقال في موضع آخر : " وابن أبي يحيى مطعون عليه متروك وإن كان فيه نبل وبقظة ، اقم بالقدر والرفض ، وبلاغ مالك خير من حديثه " ^(٦).

(١) أخرجه الترمذي (٤٨٣/٤) في كتاب الزهد، باب في من تكلم بكلمة يضحك بها الناس برقم (١٣١٧). وأخرجه ابن ماجة (١٣١٥/٢) في كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة ، برقم (٣٩٧٦).

(٢) النكت (٥٧٨/٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٥/٣) في كتاب الحج، باب كيف قل الخائض والنفساء، برقم (١٥٥٦). وأخرجه مسلم (٨٧٠/٢) في كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراذ الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى نزل القارن من نسكه برقم (١٢١١).

(٤) التمهيد (١٩٩/٨).

(٥) التمهيد (٤٢٩/٢٤) .

(٦) التمهيد (٣٧٧/٢٤) .

البلاغات الأربعة التي انفرد بها مالك في الموطأ ولم يستطع وصلها ابن عبد البر:

(١) مالك أنه سمع من يثقب به من أهل العلم يقول: (إن رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر) ^(١).

قال أبو عمر : " لا أعلم هذا الحديث يروى مسندا من وجه من الوجوه ، ولا أعرفه في غير الموطأ مرسلًا ولا مسندا ، وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك ، ولكنها رغائب وفضائل وليست أحكاما ولا بنى عليها في كتابه ولا موطئه حكما" ^(٢).

(٢) مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : (إني لأنسى أو أنسى لأسن) ^(٣).

قال أبو عمر : " أما هذا الحديث بهذا اللفظ ، فلا أعلمه يروى عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه مسندا ولا مقطوعا من غير هذا الوجه والله أعلم ، وهو أحد الأحاديث الأربعة في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسله والله أعلم . ومعناه صحيح في الأصول" ^(٤).

(٣) مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يقول : (إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلثك عين غديقة) ^(٥).

قال أبو عمر : " هذا حديث لا أعرفه بوجه من الوجوه في غير الموطأ إلا ما ذكره الشافعي في كتاب الاستسقاء عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن إسحاق بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : (إذا نشأت بحرية ثم استحالت شامية فهو أمطر لها) ^(٦) . وابن أبي يحيى مطعون

(١) أخرجه مالك (٣٢١/١) في كتاب الاعتكاف، باب ما جاء في ليلة القدر برقم (١٥).

(٢) التمهيد (٣٧٣/٢٤) .

(٣) أي أذكر لكم ما يلزم الناس لشيء من عبادته، وأفعل ذلك فتقننوا بي. النهاية (٥١/٥).

(٤) أخرجه مالك (١٠٠/١) في كتاب السهو، باب العمل في السهو برقم (٢).

(٥) التمهيد (٣٧٥/٢٤) .

(٦) غديقة: أي كثرة الماء هكذا جاءت مصغرة وهو من تصغير التعظيم . النهاية (٣٤٦/٣).

(٧) أخرجه مالك (١٩٢/١) في كتاب الاستسقاء باب الاستسقاء بالنحو برقم (٥).

(٨) لم أحده في مسند الشافعي المطبوع.

عليه متروك وإن كان فيه نبل ويقظة اهتم بالقدر والرفض وبلاغ مالك خير من حديثه والله أعلم^(١).

(٤) مالك أنه بلغه أن معاذ بن جبل قال : آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعت رجلي في الغرز^(٢) أن قال : (أحسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل)^(٣).

قال أبو عمر : "منقطع جدا ولا يوجد مسندا عن النبي ﷺ من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ والله أعلم"^(٤).

(١) التمهيد (٣٧٧/٢٤) . قال فيها ابن عبد البر : " ليس منها منكسر ولا ما يدفعه أصل " (١٠/٣٤١-٣٤٢) الاستدكار .

(٢) ركاب كور الجمل إذا كان من جلد أو خشب، وقيل الكور مطلقا مثل الركاب للسرّج. النهاية (٣/٣٥٩).

(٣) أخرجه مالك (٩٠٢/٢) في كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق برقم (١).

(٤) التمهيد (٣٠٠/٢٤) .

المعنعن :

عرف أبو عمر بن عبد البر المعنعن ثم استقرأ أقوال أئمة أهل الحديث فيه فوجدهم جميعين على قبوله بشروط ، فذكر هذه الشروط ، وبين أن الإمام مالكا موافق لهم ثم ذكر الدليل على أن (عن) محمولة عند أهل العلم بالحديث على الاتصال حتى يتبين الانقطاع .

تعريف الإسناد المعنعن

قال ابن عبد البر في تعريفه : " الإسناد المعنعن : فلان عن فلان عن فلان عن فلان " (١).

شروط قبول الإسناد المعنعن :

قال ابن عبد البر في بيان شروط قبول الإسناد المعنعن : " أعلم — وفقك الله — أنني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث ، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه ، فوجدتهم اجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطا ثلاثة وهي :

عدالة المحدثين في أحوالهم ، ولقاء بعضهم بعضا بمجالسة ومشاهدة ، وأن يكونوا برآء من التدليس " (٢).

وساق بسنده إلى وكيع أنه قال : " قال شعبة : فلان عن فلان ليس بحديث. وقال سفيان : هو حديث " (٣). قال أبو عمر : " ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان. وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث ، والمشرطين في تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك وهو قول مالك وعامة أهل العلم ، والحمد لله ، إلا أن يكون الرجل معروفا بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول حدثنا أو سمعت ، فهذا ما لا أعلم فيه أيضا خلافا. ومن الدليل على أن "عن" محمولة عند أهل العلم بالحديث على الاتصال حتى يتبين الانقطاع فيها ما حكاه أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن حديث المغيرة بن شعبة أن النبي -عليه السلام- مسح أعلى الخف وأسفله ، فقال : هذا الحديث ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن

(١) التمهيد (١٢/١) .

(٢) التمهيد (١٢/١) .

(٣) التمهيد (١٢/١) .

المبارك أنه قال عن ثور حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة وليس فيه المغيرة . قال أحمد : وأما الوليد فزاد فيه " عن المغيرة " وجعله ثور عن رجاء ، ولم يسمعه ثور من رجاء لأن ابن المبارك قال فيه عن ثور حدثت عن رجاء .

قال أبو عمر : ألا ترى أن أحمد بن حنبل رحمه الله عاب على الوليد بن مسلم قوله " عن " في منقطع ليدخله في الاتصال ؟ فهذا بيان أن " عن " ظاهرها الاتصال ، حتى يثبت فيها غير ذلك ، ومثل هذا عن العلماء كثير ^(١) .

قال ابن حجر : " قال ابن عبد البر : إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك ، ومن أمثلة ذلك : رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة ، قال ابن عبد البر : هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ ، وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا " ^(٢) .

(١) التمهيد (١٢/١ - ١٤) .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (٢٧/٩) .

المؤن :

ذكر أبو عمر بن عبد البر الاختلاف في إفادة "أن" الاتصال أو الانقطاع وأن العلماء اختلفوا في ذلك على قولين ، الأول قول الجمهور بأنها مقبولة بالشروط السابقة للمنعن ، الثاني قول البرديجي بأنها محمولة على الانقطاع ، ثم رجح أبو عمر قول الجمهور .

أقواله فيه :

قال أبو عمر بن عبد البر : " واختلفوا في معنى "أن" هل هي بمعنى "عن" محمولة على الاتصال بالشرائط التي ذكرناها حتى يتبين انقطاعها ، أو هي محمولة على الانقطاع حتى يعرف صحة اتصالها ؟ وذلك مثل : مالك عن ابن شهاب ، أن سعيد بن المسيب قال كذا . ومثل : مالك ، عن هشام بن عروة ، أن أباه قال كذا . ومثل : حماد بن زيد عن أيوب أن الحسن قال كذا . فجمهور أهل العلم على أن " عن " و " أن " سواء ، وأن الاعتبار ليس بالحروف ، وإنما هو باللقاء والمجاسة والسماع والمشاهدة ، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا ، كان حديث بعضهم عن بعض أبدا بأي لفظ ورد محمولا على الاتصال ، حتى يتبين فيه علة الانقطاع . وقال البرديجي : " أن " محمولة على الانقطاع ، حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر أو يأتي ما يدل على أنه قد شهدته وسمعه . قال أبو عمر : هذا عندي لا معنى له ، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه : قال رسول الله ﷺ ، أو : أن رسول الله ﷺ قال ، أو : عن رسول الله أنه قال ، أو سمعت رسول الله ﷺ كل ذلك سواء عند العلماء والله أعلم^(١) .

تطبيقاته عليه :

ساق ابن عبد البر حديث مالك عن ابن شهاب ، أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوما فدخل عليه عروة بن الزبير ، فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما ، وهو بالكوفة ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا مغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى صلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى صلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى صلى رسول الله ﷺ ،

(١) التمهيد (٢٦/١) .

ثم قال : بهذا أمرت ، فقال عمر بن عبد العزيز اعلم ما تحدث به يا عروة أو أن جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة ؟ قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه ، قال عروة : ولقد حدثني عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرهما قبل أن تظهر^(١) (٢).

قال ابن عبد البر معلقا على هذا الحديث : " هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغني، وظاهر مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع، لقوله: أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوما ، فدخل عليه عروة ولم يذكر فيه سماعا لابن شهاب من عروة ، ولا سماعا لعروة من بشير بن أبي مسعود ، وهذه اللفظة ، أعني " أن " عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع واللقاء ، ومنهم من لا يلتفت إليها ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضا ، ومشاهدة بعضهم لبعض ، وأخذهم بعضهم عن بعض ، فإن كان ذلك معروفا لم يسأل عن هذه اللفظة ولكن الحديث عنده على الاتصال وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك لأنه في موطنه لا يفرق بين شيء من ذلك . وهذا الحديث متصل عند أهل العلم مسند صحيح لوجوه : منها أن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة ، ومنها أن هذه القصة قد صح شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير بالمدينة ، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبد الملك ، وابنه الوليد ، وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب " (٣).

(١) أخرجه البخاري (٩/٢) في كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، برقم (٥٢٢) وأخرجه مسلم

(١٢٧/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس برقم (٦١١).

(٢) التمهيد (١٠/٨) .

(٣) التمهيد (١١/٨) .

النوع العاشر : التدليس

حكى أبو عمر الإجماع على أن تعريف التدليس رواية الراوي بالتحديث عمن سمع منه ما لم يسمع ، وعبر عن ذلك بصيغ متعددة والمعنى واحد ، وهذا يدل على قدرته الفائقة في التعبير وتقنين المصطلحات ، ثم توصل إلى نتيجة اقتنع بها في باب التدليس وهي : أن من عرف بالتدليس المجتمع عليه وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد لم يحتج بشيء مما رواه حتى يقول : أخبرنا أو سمعت ، هذا إذا كان عدلا ثقة في نفسه ، وإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه ، ثم بين أن ما توصل إليه هو ما عليه أكثر العلماء ، ثم ذكر أقوالهم في المدلسين ، وقبولهم لمن لا يدلس إلا عن ثقة وردهم لمن يتسامح ويدلس عن كل أحد ، فذكر نماذج كبيرة من المدلسين وكلام الأئمة عليهم وكشفهم لحالهم .

وتكلم أبو عمر بن عبد البر عن حديث الرجل عمن لم يلقه وهل هو من قبيل الإرسال أم التدليس ، وأشار إلى أنه إرسال لا تدليس بعد حكايته لأقوال أهل العلم في ذلك .

معنى التدليس:

قال أبو عمر بن عبد البر في معنى التدليس : " وأما التدليس فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث : أن يكون الرجل قد لقي شيخا من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه ، ثم أخبره بعض أصحابه ممن يثق به عن ذلك الشيخ ، بأحاديث غير تلك التي سمع منه ، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها ، فيقول فيها : عن فلان ، يعني ذلك الشيخ . وهذا لا يجوز إلا في الإسناد المعنعن ، ولا أعلم أحدا يجيز للمحدث أن يقول : أخبرني ، أو حدثني ، أو سمعت : من لم يخبره ، ولم يحدثه ، ولم يسمع منه ، وإنما يقول : اكتبوا "فلان عن فلان " كما لو قال مالك : اكتبوا : مالك عن نافع ، أو ابن عيينة يقول : اكتبوا سفيان عن عمرو بن دينار ، أو الثوري ، أو شعبة يقول : اكتبوا سفيان أو شعبة عن الأعمش وهو قد سمعه من رجل وثق به عن الذي حملة عنه . وهذا أخف ما يكون في الذين لقي بعضهم بعضا ، وأخذ بعضهم عن بعض ، وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقه فهو أقبح وأسمج .

وسئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه وقال : هو من التزيب".^(١)

متى يقبل قول المدلس ويحتج به ومتى لا يقبل ؟ وكلام الأئمة في ذلك :

قال أبو عمر بن عبد البر : "من عرف بالتدليس المجتمع عليه ، وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد ، لم يحتج بشيء مما رواه حتى يقول : أخبرنا ، أو سمعت ، هذا إذا كان عدلا ثقة في نفسه ، وإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة ، استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه . وعلى ما ذكرته لك أكثر أئمة الحديث ، قال يعقوب بن شيبة : سئل يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه . قلت له : فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول : حدثنا أو أخبرنا . فقال : لا يكون حجة فيما دلس فيه . قال يعقوب : وسألت علي بن المديني عن الرجل يدلس ، أ يكون حجة فيما لم يقل حدثنا ؟ فقال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا . قال علي : والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان ، يعني : على أن سفيان كان يدلس ، وأن القطان كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع"^(٢).

وقال : "فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله تابعيا كان أو من دونه ، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول . وقالوا : لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على غير ملئ ، يعنون : على غير ثقة ، إذا سأله عن هذا ؟ قال : عن موسى بن طريف ، وعباية بن ربيعي ، والحسن بن ذكوان . قالوا : ويقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريح ومعمر ونظائرهما"^(٣).

وأورد ابن عبد البر بسنده عن أحمد بن حنبل قوله : "حدثنا سفيان بن عيينة يوما ، عن زيد بن أسلم عن علي بن الحسين ، قال : يجزئ الخب أن ينغمس في الماء . قلنا : من دون زيد بن أسلم ؟ قال : معمر . قلنا : من دون معمر ؟ قال : ذاك الصنعاني عبد الرزاق"^(٤).

قال ابن عبد البر : "وروي عن ابن معين قال : كان ابن عيينة يدلس فيقول : عن الزهري ،

(١) التمهيد (٢٧/١) .

(٢) التمهيد (١٧/١-١٨) .

(٣) التمهيد (٣٠/١) .

(٤) التمهيد (٣٠/١) .

فإذا قيل له : من دون الزهري ؟ فيقول لهم : أليس لكم في الزهري مقنع ؟ فيقال : بلى ، فإذا استقصي عليه يقول : معمر اكتبوا لا بارك الله لكم. قال يحيى ابن معين: وكان هشيم مدلسا، وكان الأعمش مدلسا ، وكان الوليد بن مسلم مدلسا^(١).

وساق ابن عبد البر بسنده عن علي بن عبد الله المدني أنه قال: "حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري قال: حدثنا سليمان الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ قال : (من بنى لله مسجدا ولو كمفحص^(٢) قطاة بنى الله له بيتا في الجنة)^(٣)، قال علي بن المدني : قال يحيى بن سعيد : قال سفيان وشعبة : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي"^(٤).

قال أبو عمر معلقا على هذا الإسناد: "هذه شهادة عدلين إمامين على الأعمش بالتدليس ، وأنه كان يحدث عن لقيه بما لم يسمع منه ، وربما كان بينهما رجل أو رجلان . فلمثل هذا وشبهه قال ابن معين وغيره في الأعمش: إنه مدلس"^(٥).

وساق بسنده إلى أبي معاوية الضرير أنه قال : "كنت أحدث الأعمش عن الحسن بن عمارة عن الحكم ، عن مجاهد ، فيجيء أصحاب الحديث بالعشي فيقولون : حدثنا الأعمش عن مجاهد بتلك الأحاديث ، فأقول : أنا حدثته عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد"^(٦).

قال أبو عمر: "التدليس في محدثي أهل الكوفة كثير، قال يزيد بن هارون: لم أر بالكوفة أحدا إلا وهو يدلس، إلا مسعرا وشريكا. وذكر إسحاق بن إبراهيم، عن أبي بكر بن عياش ، عن الأعمش ، قال : قال لي حبيب بن أبي ثابت : لو أن رجلا حدثني عنك بحديث ما باليت

(١) التمهيد (٣١/١).

(٢) أي موضعها الذي تختم فيه وتبيض. النهاية (٤١٥/٣).

(٣) أخرجه ابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم (٢٤٣/١) في كتاب المساجد والجماعات باب من بنى لله مسجدا برقم (٧٣٨).

(٤) التمهيد (٣٢/١).

(٥) التمهيد (٣٢/١).

(٦) التمهيد (٣٣/١).

أن أرويه عنك. وروى معاذ بن معاذ عن شعبة قال: ما رأيت أحدا إلا وهو يدلّس إلا عمرة ابن مرة وابن عون. وقال يحيى بن سعيد القطان: مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلي من الثوري عن إبراهيم، لأنه لو كان شيخ الثوري فيه رمق لبرح به وصاح. وقال مرة أخرى: كلاهما عندي شبه الريح^(١).

وبإسناده عن ابن عون أنه قال: "ذكر أيوب لمحمد يوما حديثا عن أبي قلابة فقال: أبو قلابة رجل صالح، ولكن انظر عمن ذكره أبو قلابة"^(٢).

وبإسناده عن أيوب قوله: "كان الرجل يحدث محمدا بالحديث فلا يقبل عليه ويقول والله ما أتكم ولا أتكم ذاك، ولكن أتكم من بينكما"^(٣).

وبإسناده عن شعبة قوله: "كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع، كان إذا جلس ما سمع يقول: حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد بن المسيب، وحدثنا مطرف، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة"^(٤).

قال ابن عبد البر: "وذكر أبو عيسى الترمذي بإسناده عن ابن المبارك أنه قال: قلت لهشيم: مالك تدلس وقد سمعت كثيرا. قال: كبيرك يدلّسان: الأعمش والثوري، وذكر أن الأعمش لم يسمع عن مجاهد إلا أربعة أحاديث. وقال أبو عيسى: قلت لمحمد بن إسماعيل البخاري: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث. قال: ربح ليس بشيء، لقد أعددت له أحاديث كثيرة، نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: حدثنا مجاهد. قال البخاري: ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة، فقال: لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقل تدليسه. قال البخاري: وكان حميد الطويل يدلّس"^(٥).

(١) التمهيد (٣٤/١).

(٢) التمهيد (٣٤/١).

(٣) التمهيد (٣٤/١).

(٤) التمهيد (٣٥/١).

(٥) التمهيد (٣٦/١).

وساق ابن عبد البر بسنده عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم أنه قال : "قال عبد الله ابن عمر : (دخل رسول الله ﷺ مسجد بني عمرو بن عوف ، يعني مسجد قباء يصلي فيه ، ودخلت رجال من الأنصار يسلمون عليه ، ودخل معهم صهيب ، فسألت صهيبا : كيف كان النبي ﷺ يصنع إذا سلم عليه ؟ قال : يشتر بيده)^(١) . قال سفيان بن عيينة : فقلت لرجل : سل زيد بن أسلم ، وفرقت أن أسأله : هل سمعت هذا من ابن عمر ؟ فقال له : يا أبا أسامة أسمعته من ابن عمر ؟ قال زيد : أما أنا فقد رأيته"^(٢) .

قال أبو عمر : "جواب زيد هذا جواب حيرة عما سئل عنه ، وفيه دليل ، والله أعلم ، على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر ، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه ، ولم يجب بأنه رآه ، وليست الرؤية دليلا على صحة السماع ، وقد صح سماعه من ابن عمر لأحاديث"^(٣) . قال ابن عبد البر ملخصا معنى التدليس : "وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث هو : أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقبه وسمع منه ، بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه ، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك ، وإنما سمعه من غيره ، أو من بعض أصحابه عنه ، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة ، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث ، وكذلك إن دلس عن من لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء ، إلى ما ينكرونه ولا يحمدونه وبالله العصمة لا شريك له"^(٤) .

حديث الرجل عن من لم يلقه :

قال ابن عبد البر : "واختلفوا في حديث الرجل عن من لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن

(١) أخرجه النسائي (٥/٣) في كتاب السهو ، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة . وأخرجه أبو داود (٥٦٨/١) في كتاب الصلاة ، باب رد السلام في الصلاة برقم (٩٢٧) . وأخرجه الترمذي (٢٠٤/٢) في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإشارة في الصلاة برقم (٣٦٨) . وأخرجه ابن ماجه (٣٢٥/١) في كتاب إقامة الصلاة ، باب المصلي يسلم عليه كيف يرد برقم (١٠١٧) .

(٢) التمهيد (٣٦/١) .

(٣) التمهيد (٣٧/١) .

(٤) التمهيد (٢٨/١) .

المسيب ، والثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا ، فقالت فرقة : هذا تدليس لأئمتها لو شاء لسميا من حديثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما . قالوا : وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلالة . قال أبو عمر : فإن كان هذا تدليس فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قدم الدهر ولا في حديثه ، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيما شعبة فهو القائل لأن أزي أحب إلي من أن أدلس .

قال : التدليس في الحديث أشد من الزنا وإن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس ، وقال أبو الوليد الطيالسي : سمعت شعبة يقول : لأن أفر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أقول زعم فلان ولم أسمع ذلك الحديث منه . وقالت طائفة من أهل الحديث : ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال . قالوا : وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وهو لم يسمع منهما ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسا، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب^(١) .

(١) التمهيد (١/١٥١-١٦) .

النوع الحادي عشر : الشاذ والمنكر

أقوال علماء الحديث فيهما:

قبل الخوض في بيان الشاذ والمنكر عند ابن عبد البر ، ومفهوم كل منهما لديه استتضى بأقوال علماء الحديث فيه ، لأتعرّف ما الذي استقر عليه الاصطلاح في تعريفهما؟ ثم أقارن هذا بما عند أبي عمر الحافظ ليتبين مدى قربه أو بعده من هذا الاصطلاح .

قال ابن الصلاح : " روي عن يونس بن عبد الأعلى قال : قال الشافعي رحمه الله : ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس " ^(١) وما ذكره ابن الصلاح عن الشافعي ذكره أيضاً أبو يعلى الخليلي وعن جماعة من أهل الحجاز ^(٢) .

وقال الخليلي : " والذي عليه حفاظ الحديث الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به " ^(٣) .

وقال الحاكم : " فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة " ^(٤) . " وذكر أنه يغاير المعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك " ^(٥) .

وقد عقد الحافظ ابن حجر مقارنة بين هذه التعريفات فقال : " والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق ، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعم ، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول إنه تفرد الثقة ، فيخرج تفرد غير الثقة ، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ ، وأخص منه كلام الشافعي

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (١٠٠) ، وانظر معرفة علوم الحديث ص : (١١٩) .

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للخليل بن عبد الله بن الخليل الخليلي القرويني ص : (١٣) .

(٣) الإرشاد ص : (١٣) .

(٤) معرفة علوم الحديث ص : (١١٩) .

(٥) علوم الحديث مع التقييد ص : (١٠٠) .

لأنه يقول : " إنه تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه " ويلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم لكن الشافعي صرح بأنه مرجوح وأن الرواية الراجحة أولى ، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة ؟ محل توقف قد قدمت التنبيه عليه في الكلام على نوع الصحيح^(١).

أما ابن الصلاح فلم يعقد بينها مقارنة، وإنما استخلص منها ما يكون حدا ضابطا للشاذ. فقال: " فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما : الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم"^(٢).

وبعد هذا العرض لأقوال بعض علماء الحديث وكلامهم في تحديد معنى الشاذ ، يأتي سؤال آخر يحتاج إلى بحث وهو ما الفرق بين الشاذ والمنكر ؟ وهل هما بمعنى واحد أم يختلفان ؟ الذي يفهم من كلام ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر عنده بمعنى واحد ، وأن الحد الذي استخلصه للشاذ هو ما يرتضيه للمنكر أيضا . قال : " وعند هذا نقول المنكر ينقسم على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه"^(٣)، وبين هذه الحقيقة الحافظ بن حجر في نكته فقال : " وقال ابن الصلاح : وإن كان بعيدا من ذلك ردنا ما انفرد به ، وكان من قبيل الشاذ المنكر ... الخ . هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادفان"^(٤). ثم عقب على ابن الصلاح بوجود الاختلاف بين الشاذ والمنكر فقال مفصلا هذا المقام : " فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن ، فهذا أحد قسمي الشاذ فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه ، وربما سماه بعضهم منكرا ، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته . وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذي

(١) النكت (٦٥٢/٢) .

(٢) علوم الحديث مع التقييد ص : (١٠٠) .

(٣) علوم الحديث مع التقييد ص : (١٠٥) .

(٤) النكت (٦٧٣/٢) .

يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث ، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين ، فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة والله أعلم^(١).

وقال في "نزهة" : " وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة ، واقترافا في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم"^(٢).

هذا تحقيق القول في هذا الموضوع ، وعند الرجوع للحافظ ابن عبد البر ودراسة صنيعة في مصطلح (الشاذ) و (المنكر) يتبين ما يلي :

أن ابن عبد البر يساوي بين مصطلح الشاذ والمنكر فكلاهما عنده بمعنى واحد ، فهو يطلق الشاذ على المنكر ، ويطلق المنكر على الشاذ ، وأحيانا يطلقهما جميعا فيقول : " شاذ منكر " وإطلاقه للمنكر لا يخصى كثرة بخلاف إطلاقه للشاذ فهو قليل معدود ، وأحيانا يستعيز عن مصطلح شاذ أو منكر بـ " خطأ " أو يجعله مقترنا بأحدهما كقوله : " منكر خطأ " ، ووجدت له إطلاق مصطلح (المعضل) على الشاذ ، ولا يقصد (بالمعضل) المصطلح عليه بين أهل الاصطلاح^(٣).

ومعنى المنكر والشاذ عنده من خلال استقرائي لعدد كبير من الأمثلة أنهما يطلقان على مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، ومخالفة الضعيف للثقة أو الثقات ، وتفرّد الضعيف مطلقا ، ولم يتبين لي إطلاقه على تفرد الصدوق على ما قاله ابن حجر والحاكم كما تقدم .

ووجدت الحافظ كذلك يطلق المنكر على الحديث الموضوع ، ويجعل المعروف مقابل الشاذ والمنكر ، والمشهور مقابل المنكر مما يدل على عدم تطابق بعض المصطلحات عنده على ما تعارف عليه المتأخرون من أهل الحديث .

تطبيقات على ما تقدم من صنيعة الحافظ ابن عبد البر :

(١) النكت (٢/٦٧٤-٦٧٥) .

(٢) نزهة النظر ص : (٣٦) .

(٣) انظر نوع المعضل من هذا البحث ص (١٨٣) .

١- مساواة الشاذ للمنكر عنده:

قال: " لا خلاف بين العلماء أن التختم بالذهب جائز للنساء ، وقد جاء في كراهيته للنساء حديث شاذ منكر"^(١)، وقال أيضا: " وهذا حديث منكر لا يعرف من مذهب عثمان ولا من مذهب علي ولا من مذهب المهاجرين انفرد به يحيى بن أبي كثير ولم يتابع عليه وهو ثقة إلا أنه جاء بما شذ فيه وأنكر عليه"^(٢).

٢- إطلاق الشاذ على المنكر:

قال : " ويحدث عبد الله بن عمرو عن النبي عليه السلام أنه قال : (إذا رفع الإمام رأسه من آخر سجدة في صلاته ثم أحدث فقد تمت صلاته) . وهذا لفظ لا يصح في حديث عبد الله بن عمرو عن النبي عليه السلام ولا هذا الحديث يصح أصلا لأنه انفرد به الأفريقي عبد الرحمن بن زياد لم يروه غيره ، وليس بحجة فيما يرويه وينفرد به عند الجميع لضعفه في نقله ، والمحفوظ في حديث عبد الله بن عمرو من رواية الأفريقي أن النبي ﷺ قال : (إذا جلس أحدكم في آخر صلاته فأحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته)"^(٣) ... وقد عارض هذا الحديث ما هو أقوى منه نقلا ، وهو قوله عليه السلام " تحليلها التسليم " والحجة في السنة لا فيما قال . والجمهور حجة على من شذ منهم لأنه لا يجوز على جميعهم جهل ما علمه الشاذ المنفرد"^(٤).

٣- إطلاق المنكر على الشاذ :

قال أبو عمر : "احتج بعض أصحابنا المالكين بحديث عبد الرزاق عن الثوري عن سليمان

(١) الاستذكار (٣٥٣/٢٦) .

(٢) الاستذكار (٧٨-٨١) .

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٠/١) في كتاب الصلاة ، باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر ركعة برقم (٦١٧) . ولفظه: (إذا قضى الإمام الصلاة وقعد قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته ، ومن كان خلفه ممن أتم الصلاة) . وأخرجه الترمذي (٢٦١/٢) في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يحدث في التشهد برقم (٤٠٨) . قال الترمذي: "هذا حديث إسناده ليس بذاك القوي وقد اضطربوا في إسناده" السنن (٢٦١/٢) . وقال الخطابي: " هذا الحديث ضعيف قد تكلم الناس في بعض نقلته وقد عارضته الأحاديث التي فيها إيجاب التشهد والتسليم " . معالم السنن (١٧٥/١) .

(٤) الاستذكار (٣٧٦-٣٧٧) .

ابن الشيباني عن يزيد الأصم عن ابن عباس (أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال أحج عن أبي؟ قال : نعم إن لم تزده خيراً لم تزده شراً)^(١). قال أبو عمر : هذا الحديث قد أنكره على عبد الرزاق وخطوؤه فيه لأنه حديث لم يروه أحد عن الثوري غيره فلا يوجد في غير كتاب عبد الرزاق ، وقالوا : هذا حديث منكر لا يشبه ألفاظ النبي ﷺ ومحال أن يأمر النبي ﷺ بما لا يدري أينفع أم لا . وساق بسنده عن عبيد بن محمد الكشوري أنه قال: لم يرو حديث الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس أحد غير عبد الرزاق عن الثوري ، لم يروه عن الثوري كوفي ولا بصري ولا حجازي ولا أحد غير عبد الرزاق.

قال أبو عمر : لما لم يوجد عند من هو أعرف بالثوري من عبد الرزاق مثل : القطان و ابن مهدي ، ووكيع وأبي نعيم وابن المبارك والفريابي والأشعبي وغيرهم علم أن عبد الرزاق قد وهم فيه لفظاً وأشبه عليه "^(٢) قال الحافظ ابن حجر في التقريب عن عبد الرزاق : " ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع"^(٣).

ومما يدل أيضاً على إطلاقه المنكر على الشاذ ما تقدم في المثال رقم (١) .

٤- استبداله مصطلح خطأ بـ " شاذ أو منكر " أو جعله مقترناً بأحدهما :

أورد أبو عمر بن عبد البر حديث مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا^(٤) بعمرة...) . مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك . ثم قال: " هكذا روى هذا الحديث يحيى بن يحيى بهذين الإسنادين ولم يروه أحد من رواة الموطأ وغيرهم عن مالك كذلك. وإنما الحديث عند جميعهم غير يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة لا عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة كما روى يحيى . وليس إسناد عبد الرحمن بن القاسم

(١) أخرجه ابن ماجة (٩٦٩/٢) في كتاب المناسك ، باب الحج عن الميت، برقم (٢٩٠٤).

(٢) الاستذكار (٦٣/١٢-٦٤) .

(٣) التقريب ص : (٣٥٤) .

(٤) الإهلال: هو رفع الصوت بالتلبية. النهاية (٢٧١/٥).

(٥) تقدم تخريجه ص (١٨٥) .

عند غير يحيى من رواية "الموطأ" في هذا الحديث^(٤) "وقد يجوز ويحتمل أن يكون عند مالك في هذا الحديث إسنادان ، فيدخل الحديث في "موطئه" بإسناد واحد منهما ، ثم رأى أن يردف الإسناد الآخر إذ ذكره أو نشط إليه ، فأفاد بذلك يحيى ، وكان يحيى من آخر من عرض عليه "الموطأ" ، ولكن أهل العلم بالحديث يجعلون إسناد عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث خطأ لانفراد واحد به عن الجماعة " (٥).

أطلق في هذا المثال لفظ خطأ على الشاذ .

ومن أمثلة اقتران لفظ الخطأ بأحدهما : قال أبو عمر على حديث: (طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد)^(٦) " هذا حديث منكر خطأ وإنما طلق ركانة زوجته البتة لا كذلك رواه الثقات أهل بيت ركانة العالمون به " (٧).

٥- إطلاقه مصطلح المعضل على الشاذ :

ومثاله الذي وجدته قوله عند حديث عائشة المتقدم في المثال السابق رقم (٤) : " وكل من رواه عن مالك بتمامه أو مختصراً لم يروه عنه إلا بإسناد واحد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة إلا يحيى صاحبنا فإنه رواه بإسنادين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فأعضل"^(٨) . ولا يقصد (بالمعضل) المصطلح عليه بين أهل الاصطلاح.

٦- إطلاقه المنكر والشاذ على مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، ومخالفة الضعيف للثقة أو

الثقات وتفرد الضعيف مطلقاً :

وقد تقدم بيان مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه في المثال رقم (٣) والمثال رقم (٤) ، وتقدم مخالفة الضعيف للثقات كما في المثال رقم (٢) . وأما تفرد الضعيف مطلقاً فمثاله ما ذكره أبو

(٤) الاستذكار (١٣/٢٣٤) .

(٥) التمهيد (١٩/٢٦٤) .

(٦) أخرجه أبو داود (٢/٦٤٥) في كتاب الطلاق، باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث برقم (٢١٩٦) .

(٧) الاستذكار (١٧/٢٠) .

(٨) التمهيد (٨/١٩٩) .

عمر في باب ما جاء في صلاة الليل ، قال : وفي هذا الباب حديث منكر انفرد به ثابت بن موسى أبو يزيد الكوفي وهو منكر الحديث رماه ابن معين بالكذب. فساق بسنده إلى ثابت بن موسى الطائي أنه قال حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال ، قال رسول الله ﷺ : (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار) ^(١) ^(٢).

٧- إطلاقه المنكر على الموضوع :

قال أبو عمر بن عبد البر: " وهو حديث موضوع منكر لا يختلف أهل العلم في نكارتة وضعفه وأنه موضوع " ^(٣).

وقال أيضا: " هذا إسناد ضعيف ، وخرأش هذا مجهول والحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه ، والقطعة التي بهذا الإسناد كلها لا يشتغل أهل العلم بها منكرة عندهم موضوعة " ^(٤)، وقال: " وهذا حديث كذب موضوع منكر وضعه عبد الملك هذا والله أعلم " ^(٥).

٨- جعله المعروف مقابل للشاذ ، ومقابل المنكر :

قال ابن عبد البر: " وقال يعقوب بن شيبة : سمعت علي بن المديني وذكر هذا الحديث فقال: إسناد حسن ولكنه شاذ غير معروف " ^(٦) ولما لم يصحح ابن عبد البر هذا تبين أنه يرى أن الشاذ يقابل المعروف . وأما مثال المعروف الذي جعل مقابل المنكر كما هو الاصطلاح الصحيح فهو : " وهذا حديث أنكره علي سعيد بن الزبير ولم يتابعه أحد عليه عن مالك ، والمعروف في هذا الحديث ما رواه سفيان بن عيينة وغيره عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد عن عبد الله بن الزبير مرسلًا منقطعًا عن النبي ﷺ " ^(٧).

(١) أخرجه ابن ماجة (٤٢٢/١) في كتاب إقامة الصلاة والسنة بما جاء في قيام الليل برقم (١٣٣٣).

(٢) الاستذكار (١٩١/٥-١٩٢).

(٣) الاستذكار (١٧/٢٦).

(٤) الاستذكار (١٢٨/٢٦).

(٥) التمهيد (١٨٠/١٧).

(٦) الاستذكار (٨٣/٣).

(٧) الاستذكار (١٧٢/١٤).

٩- جعله المشهور مقابل المنكر :

قال أبو عمر: " حديث ليث هذا منكر ، والمشهور عن عمر وعثمان أنهما كانا لا يريان التمتع ولا القران" (١).

تنبيه: ومع ما تقدم فإن الحافظ ابن عبد البر يطلق الشاذ على الشاذ الاصطلاحي ، ويطلق المنكر على المنكر الاصطلاحي . مثال إطلاقه الشاذ على الشاذ الاصطلاحي، قال أبو عمر: "كما أنه قد روى ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك (أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم نبذه ، ونبذ الناس خواتمهم) (٢) . ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب عنه كذلك ، وهذا عند أهل العلم وهم وغلط وشذوذ من الرواية ، وأما الذي نبذه رسول الله ﷺ خاتم الذهب على ما في حديث ابن عمر (٣) " (٤) ، ومثال إطلاقه المنكر على المنكر الاصطلاحي ما تقدم في المثال رقم (٦) .

(١) الاستذكار (١٣٢/١١) .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥/١) في كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء برقم (١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٨/١) في كتاب اللباس باب خواتم الذهب برقم (٥٨٦٥). وأخرجه مسلم (١٦٥٥/٣) في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ونسخ ما كان من إباحة في أول الإسلام برقم (٢٠٩١).

(٤) الاستذكار (٣٥٣/٢٦) ، وانظر التمهيد (١٠٠/١٧) .

النوع الثاني عشر : زيادة الثقات

لقد ذكر الحافظ ابن عبد البر زيادة الثقات، وكان له منها موقف واضح. يقول الحافظ ابن عبد البر : " إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف ، وأما الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها"^(١)، ويقول أيضا: "زيادة الحافظ مقبولة حكمها حكم الحديث نفسه ولو لم يجيء به غيره"^(٢).

فيتضح من كلام الحافظ ابن عبد البر أنه يقبل زيادة الثقات بشروط :

الأول : أن تكون الزيادة ثابتة .

الثاني : أن تكون من حافظ متقن .

الثالث : أن يكون صاحب الزيادة أحفظ وأتقن ممن لم يذكر الزيادة أو يستوي معه في الحفظ والإتقان .

وفهم من كلامه السابق أيضا : أن الزيادة تقبل ممن روى الحديث ناقصا بدون الزيادة ثم رواه بالزيادة حيث يقول : " حكمها حكم الحديث نفسه ولو لم يجيء به غيره"^(٣).

وقد علل ابن عبد البر سبب قبوله زيادة الثقات فقال: " وليس تقصير من قصر عن حفظ ذلك وإتقانه والإتيان به بحجة وإنما الحجة في شهادة من شهد لا في قول من قصر عن حفظ ذلك وأجمل واختصر "^(٤). وقال أيضا : "ومن قصر عما جاء به غيره فليس بحجة والحجة فيما أثبت المثبت الحافظ العدل المتقن لا فيما قصر عن المقصر"^(٥). وقال: " ومن حفظ وشهد حجة على من لم يحفظ ولم يشهد"^(٦). وقال : " من لم يعلم ليس بشاهد ولا يحتج بمن لا علم

(١) التمهيد (٣٠٦/٣) .

(٢) التمهيد (١٣٨/٩) .

(٣) التمهيد (١٣٨/٩) .

(٤) التمهيد (٤٤/٨) .

(٥) التمهيد (٢٧١/١٣) .

(٦) الاستذكار (١٩/٦) .

له فيما يوجد علمه عند غيره^(١)، وقال : " من أثبت شيئا هو حجة على من سكت عنه ، ومعلوم أن من حفظ شيئا حجة على من لم يحفظ"^(٢).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر كلام ابن عبد البر المتقدم في شروط قبول الزيادة ، وكلام بعض الأئمة ، ثم قال : " فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظا متقنا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك ، فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل "^(٣).

فعلى ما قال ابن حجر من فهمه لكلام ابن عبد البر يكون رد الزيادة عنده في حالات ثلاث ، سأذكرها وأبين تطبيقات ابن عبد البر عمليا في تحقيقها :

(١) أن يكون من لم يزدها أكثر عددا على من زادها :

وقد صرح ابن عبد البر بهذا الأمر ووضحه . فقال : " إن الواحد إذا ادعى شيئا كان في مجلس جماعة لا يمكن في مثل ما ادعاه أن ينفرد بعلمه دون أهل المجلس لم يقطع بقوله حتى تستخير الجماعة ، فإن خالفوه سقط قوله ، أو نظر فيه بما يجب وإن تابعوه ثبت "^(٤).

وقال أيضا : " إن المحدث إذا خالفته جماعة في نقله أن القول قول الجماعة ، وأن القلب إلى روايتهم أشد سكونا من رواية الواحد "^(٥) وذكر كلام البخاري في العمر الذي توفي فيه النبي ﷺ ، وترجيحه رواية الزبير بن عدي عن أنس ، قوله : " هذا عندي أصح من حديث ربيعة " ثم قال مفسرا ترجيح البخاري لهذه الرواية : " إنما قال ذلك البخاري والله أعلم لأن عائشة ، ومعاوية ، وابن عباس على اختلاف عنهم كلهم يقول : (إن رسول الله ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين)^(٦) ولم يختلف عن عائشة ومعاوية في ذلك، رواه جرير عن معاوية.

(١) الاستذكار (١٤٥/٦) .

(٢) الاستذكار (٣٤١/١٥) .

(٣) النكت (٦٩٠/٢) .

(٤) التمهيد (٣٤٢/١) .

(٥) التمهيد (٣٤٢/١) .

(٦) أخرجه البخاري (٦٤٦/٦) في كتاب المناقب، باب وفاة النبي ﷺ برقم (٣٥٣٦) . وأخرجه مسلم (١٨٢٥/٤)

في كتاب الفضائل ، باب كم سن النبي ﷺ يوم قبض برقم (٢٣٤٩).

وجاء عن أنس ما ذكر ربيعة عنه وذلك مخالف لما ذكره هؤلاء كلهم: وروى الزبير بن عدي وهو ثقة عن أنس ما يوافق ما قالوا ، فقطع البخاري بذلك لأن المنفرد أولى بإضافة الوهم إليه من الجماعة . وأما من طريق الإسناد فحديث ربيعة أحسن إسنادا في ظاهره ، إلا أنه قد بان من باطنه ما يضعفه ، وذلك مخالفة أكثر الحفاظ له ، فإن لم يكن هذا وجه قول البخاري وإلا فلا أعلم له وجهها ، وقد تابع ربيعة على روايته عن أنس نافع أبو غالب^(١) . وهذا إذا كانوا متساوين في الحفاظ ، أما إذا وجد الأحفظ فلا عبرة بالأكثر عند المخالفة: قال أبو عمرو على حديث (الماء لا ينجسه شيء)^(٢) : " إلا أن جل أصحاب شعبة يروونه عن سمك عن عكرمة مرسلًا . . . وقد وصله جماعة عن سمك منهم الثوري ، وحسبك بالثوري حفظًا وإتقانًا . . . وكل من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه ، والقول فيه قول الثوري ومن تابعه على إسناده"^(٣) .

(٢) أن يكون من لم يزدها أحفظ من زادها :

قال أبو عمر بن عبد البر : " زيادة من زاد في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ليست حجة لأن الذي لم يذكره أحفظ ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن " ^(٤) فرد هذه الزيادة لكون من زادها أقل حفظًا من لم يزدها . وقال أيضا : " وقد روى أبان العطار عن معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة هذا الحديث ، وذكر فيه أن النبي ﷺ صلى الركعتين قبل صلاة الفجر ، ثم أمر بلالا فأقام فصلى الفجر . وهذا ليس بمحفوظ في حديث الزهري إلا من رواية أبان العطار عن معمر ، وأبان ليس بحجة ، ولا تقبل زيادته على عبد الرزاق لأن عبد

(١) التمهيد (١١/٣) .

(٢) أخرجه النسائي (١٧٤/١) في كتاب المياه، باب ذكر بئر بضاعة، وأخرجه أبو داود (٤٩/١) في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة برقم (٦١)، وأخرجه الترمذي (٩٥/١)، في كتاب الطهارة، باب أن المساء لا ينجسه شيء برقم (٦٦)، وقال: "حديث حسن". وقد صححه الإمام أحمد وابن معين وابن حزم كما في التلخيص الحبير لابن حجر (٢٤/١).

(٣) التمهيد (٣٣٢-٣٣٣) .

(٤) التمهيد (٦/٦) .

الرزاقي أثبت الناس في معمر عندهم" (٤)

(٣) أن يكون صاحب الزيادة غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً (سيأتي التمثيل لهذه الفقرة في التي تليها).

قرائن وعواضد تدعم قبول الزيادة عند ابن عبد البر :

ذكر الحافظ ابن عبد البر من خلال تطبيقه العملي أن ثمة قرائن وعواضد وحالات إذا صاحبت زيادة الثقة يكون ذلك أدعماً لقبولها وأدل على رجحانها . وهي كالاتي :

(١) أن يكون جانب الزيادة فيه الكثرة والحفظ ، فإن هذا مما يكون له أثر أكبر في قبول الزيادة ورفع شأنها . قال أبو عمر : " ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، والحديث ثابت مرفوع لا يضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفاظ الأثبات له ، ولاجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه " (٥).

(٢) أن تكون الزيادة ممن هو أثبت في شيخ معين ، وهذا مما يرجح قوله على غيره لتبتيه وملازمته . قال أبو عمر : " وزيادة مثل مالك بقوله وتفسيره لمحمد بن غيره أولى ما أخذ به ، وهو أثبت الناس في ابن شهاب عند أكثر أهل العلم بالحديث " (٦).

(٣) أن تكون الزيادة مؤيدة بالأصول : قال أبو عمر : " عيسى بن يونس ثقة حافظ ليس يرويه غيره ، وقد زاد ما حذفه غيره ، وزيادة مثله واجب قبولها ، وليس في الأصول ما يدفع ما جاء به ، بل الناس عليه " (٧).

وقال أيضاً : " قد علم كل ذي علم بالحديث أن مالكا في نافع وغيره زيادته مقبولة ، لموضعه من الحفظ والإتقان والتثبت ولو زاد هذه اللفظة مالك وحده لكانت زيادته مقبولة لفقهه وفهمه وحفظه وإتقانه وكذلك كل عدل حافظ فكيف وقد تابعه من ذكرنا ، قال أبو عمر : " فلم ينفرد بها مالك ، ولو انفرد بها ما نسب أحد إليه الوهم لأنها لفظة لا يدفعها

(٤) التمهيد (١٠/٤١) .

(٥) التمهيد (١/٢٥٤) .

(٦) التمهيد (١/٣٨٧) .

(٧) التمهيد (١١/١٤٦) .

أصل ولا نظر من أصل " (١)

(٤) أن تكون الزيادة لا تدفعها الأصول وتعصدها فتيا راوي الحديث الذي رواه وعلم مخرجه . قال أبو عمر : " فزاد زيادة لا تدفعها الأصول ، ويعصدها فتيا ابن عمر الذي روى الحديث ، وعلم مخرجه ، فإنه كان يفتي بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى " (٢).

(٥) أن تكون الزيادة من ثقة حافظ ويؤيدها النظر . قال أبو عمر : " ومن رفعه عن النبي ﷺ أحفظ وأثبت من جهة النقل وهو أيضا صحيح في النظر لأن مثله لا يدرك بالرأي ، ولا بد فيه من التوقيف ، فلهذا قلنا أن من رفعه أولى مع شهادة أئمة الحديث للذي رفعه بالحفظ والثقة " (٣).

(٦) أن يصحح الزيادة أحد الأئمة : قال أبو عمر : " فإن قال قائل إن قوله : (وإذا قرأ فأنتصروا) (٤) لم يقله أحد في حديث أبي هريرة غير ابن عجلان ، ولا قاله أحد في حديث أبي موسى غير جرير عن التيمي قيل له لم يخالفهما من هو أحفظ منهما فوجب قبول زيادتهما وقد صحح هذين أحمد بن حنبل وحسبك به إمامة وعلمنا بهذا الشأن " (٥).

(٧) أن يكون صاحب الزيادة ممن عايش الواقعة وأعلم بالقصة التي فيها لقربه منها : قال أبو عمر : " وحديث الشافعي أنه طلقها البتة أصح لأنهم أهل بيته وهو أعلم بهم . قال أبو عمر : " رواية الشافعي لحديث ركانة عن عمه أتم ، وقد زاد زيادة لا ترددها الأصول فوجب قبولها لثقة ناقلها ، والشافعي وعمه وجده أهل بيت ركانة من بني المطلب بن مناف وهم أعلم بالقصة التي عرض لها " (٦).

وهذه القرائن التي ذكرتها إذا صاحب زيادة الثقة كان ذلك أرفع وأقوى لها ، وهي مقبولة

(١) التمهيد (٢٩٨/١٥-٢٩٩) .

(٢) التمهيد (٢٤٦/١٣) .

(٣) التمهيد (٢٣/٦) .

(٤) أخرجه مسلم (٣٠٣/١) في كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم (٤٠٤).

(٥) التمهيد (٣٤/١١) .

(٦) الاستذكار (٢٧/١٧) .

دون هذه القرائن ، ولكنها زيادة تأكيد وتثبيت ، وابن عبد البر يستفيد كذلك من هذه القرائن وذلك بحجر رواية الصدوق إذا جاء بالزيادة ، إذ حفظه وإتقانه أقل من الحافظ الضابط ، فهو يخفف من شرط الحفظ والإتقان قليلا ويقبل أن يقال في الراوي لا بأس به ، أو صدوق على أن تكون زيادة مثل هذا الراوي مدعومة بقرينة خارجية من القرائن المتقدمة ترجح زيادته بها .

تطبيق ذلك عنده :

(١) قال عند حديث : (أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وأيما أرض أدرکها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام)^(١) : " وقد أبى قوم من العمل به ، والحجة تلزمهم لأنه حديث قد وصله من ليس به بأس ، وهو معمول به عند أهل المدينة ومكة " (٢).

والراوي الذي وصله هو محمد بن مسلم الطائفي . ذكر ابن عبد البر في موضع آخر أن انفراده ليس بالقوي^(٣) . وسبب قبوله لزيادته ما عضده من قبول أهل المدينة ومكة لحديثه وعملهم به .

(٢) وقال عند حديث : (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)^(٤) : " فزاد زيادة لا تدفعها الأصول ويعضدها فتيا ابن عمر الذي روى الحديث ، وعلم مخرجه فإنه كان يفتي بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى " (٥) . وصاحب الزيادة على بن عبد الله البارقي صدوق عند الذهبي^(٦) ، وصدوق ربما أخطأ عند ابن حجر^(٧) ، فقبل زيادته مع قلة ضبطه عن درجة الحافظ

(١) أخرجه مالك (٧٤٦/٢) في كتاب الأفضية، باب القضاء في قسم الأموال.

(٢) التمهيد (٥٣/٢) .

(٣) التمهيد (١١٧/١٣) .

(٤) أخرجه الترمذي (٥٩٧/٢) في كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم (٥٩٧) . وأخرجه ابن ماجه (٤١٩/١) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم (١٣٢٢) .

(٥) التمهيد (٢٤٦/١٣) .

(٦) ميزان الاعتدال (٦٢/٤) .

المتفق لوجود العاضد ، وهو الموافقة للأصول ، ومجئ فتوى ابن عمر وفق حديثه .

تعارض الوصل والإرسال :

للتوصل لمعرفة رأي ابن عبد البر في مسألة تعارض الوصل والإرسال وماذا يرجح لابد من دراسة تطبيقاته المختلفة على الأحاديث :

١- قال عند حديث (المرأة التي رفعت للنبي ﷺ صبيا فقالت : ألهذا حج ، فقال : نعم ولك الأجر)^(١) : " وقد روى هذا الحديث عن إبراهيم بن عقبة جماعة من الأئمة الحفاظ فأكثرهم رواه مسندا . . . ومن وصل هذا الحديث وأسنده فقله أولى . والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال لا يضره تقصير من قصر به ، لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات " ^(٢).

٢- وأورد عن الإمام أحمد ترجيحه المسند على المرسل في الحديث المتقدم قال : " قال أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم الوراق قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل - رحمه الله- ، الذي يصح في هذا الحديث (ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك الأجر) ، حديث كريـب مرسل ؟ أو عن ابن عباس ؟ فقال : هو عن ابن عباس صحيح قيل لأبي عبد الله أن الثوري ومالكا يرسلانه ، فقال : معمر وابن عيينة وغيرهما قد أسندوه " ^(٣).

٣- وقال عند حديث : (لا نكاح إلا بولي)^(٤) : " روى هذا الحديث شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلا ، فمن يقبل المراسيل يلزمه قبوله ، وأما من لا يقبل المراسيل فيلزمه أيضا قبول حديث أبي بردة هذا ، لأن الذين وصلوه من أهل الحفاظ والثقة ، وإسرائيل ومن تابعه حفاظ ، والحافظ تقبل زيادته وهذه زيادة تعضدها أصول صحاح " ^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٩٧٤/٢) في كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأحر من حج به برقم (١٣٣٦).

(٢) التمهيد (١٠٠/١) .

(٣) التمهيد (١٠٢/١) .

(٤) أخرجه أبو داود (٥٦٨/٢) في كتاب النكاح، باب في الولي برقم (٢٠٨٥). وأخرجه الترمذي (٤٠٧/٣) في

كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي برقم (١١٠١). وأخرجه ابن ماجة (٦٠٥/١) في كتاب النكاح،

باب لا نكاح إلا بولي برقم (١٨٨١).

(٥) التمهيد (٨٨/١٩) .

٤- وقال عند حديث : (لا يعلق^(١) الرهن^(٢)) : " مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : (لا يعلق الرهن) هكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك فيما علمت إلا معن بن عيسى فإنه وصله فجعله عن سعيد عن أبي هريرة ومعن ثقة إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الغضائري^(٣) فهو أراد أن يرجح قول معن بن عيسى الثقة على قول جماعة الرواة عن مالك الثقات الذين أرسلوه ، لولا خوفه من كون الخطأ حاصل من علي بن عبد الحميد الذي منزلته في الحفظ دون من تقدم .

عند التأمل في هذه الأمثلة المتقدمة من صنع الحافظ ابن عبد البر عند تعارض الوصل والإرسال يتبين ترجيحه للوصل على الإرسال قال : " ومن وصل هذا الحديث وأسند فقوله أولى " وعلل ذلك بأنه " لا يضره تقصير من قصر به " وهذا الترجيح عنده إذا كان الذي أسنده حافظ ثقة ، أو جماعة من الأئمة حفاظ ، ولو كان الذي أرسله جماعة من الحفاظ أيضا ، ومن المرجحات عنده للوصل : أن تكون الزيادة تعضدها أصول صحاح ، وقد تقدم قوله : " روى هذا الحديث شعبة والثوري مرسلا . والذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة وإسرائيل ومن تابعه حفاظ والحافظ تقبل زيادته ، ونقل عن الإمام أحمد ترجيحه للمسند الذي أسنده معمر وابن عيينة وإن كان الذي أرسله مالك والثوري .

(١) إذا بقي في يد المرهن لا يقدر راهنه على تخليصه. الغلق ضد الفك. النهاية (٣/٣٧٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢/٨١٦) في كتاب الرهن، باب لا يعلق الرهن برقم (٢٤٤١).

(٣) التمهيد (٦/٤٢٥) .

تعارض الرفع والوقف :

لقد عرض الحافظ ابن عبد البر لمسألة تعارض الرفع والوقف في أحاديث كثيرة في شرح أحاديث الموطأ ، وحكم بما يراه فاصلاً للتزاع في هذه المسألة ، وحتى يتبين رأي ابن عبد البر في هذا بوضوح ، أذكر أقواله في الميدان العملي وتطبيقاته على مثل هذه الأحاديث التي حصل فيها التعارض .

تطبيقاته على أحاديث حصل فيها التعارض بين الرفع والوقف :

١- قال عند حديث: (كل مسكر خمر وكل خمر حرام)^(١) : " ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، والحديث ثابت مرفوع لا يضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفظ الأثبت له ، ولا اجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه منهم أيوب وموسى ، وسائر من ذكرنا " (٢).

٢- وقال بعد أن ذكر من رفع حديث : (أن النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه)^(٣) : " وقد روي عن عمر من وجوه أيضاً ، وإذا صح رفعه فلا يضره توقيف من وقفه لأنه أفتى بما علم " (٤).

٣- وقال عند حديث: (إن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي ﷺ بمائة ضعف)^(٥) : " وإنما الحديث محفوظ عن ابن الزبير على وجهين : طائفة توقفه عليه فتجعله من قوله ، وطائفة ترفعه عنه عن النبي ﷺ بمعنى واحد " ، هكذا رواه عطاء بن أبي

(١) أخرجه مسلم (١٥٨٧/٣) في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام برقم (٢٠٠٣).

(٢) التمهيد (٢٥٤/١) .

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٩/١) في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الخفاف، برقم (٣٨٧). وأخرجه (٣٤٢/١) في كتاب الوضوء باب الرجل يوضئ صاحبه برقم (١٨٢). وأخرجه مسلم (٢٢٧/١) في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين برقم (٢٧٢، ٢٧٤).

(٤) التمهيد (٣٣٤/١٥) .

(٥) أخرجه البخاري (٧٦/٣) في كتاب فضل الصلاة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة برقم (١١٩٠). وأخرجه مسلم (١٠١٢/٢) في كتاب الحج، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة برقم (١٣٩٤). كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رباح عن عبد الله بن الزبير ، واختلف في رفعه عن عطاء ... ومن رفعه عنه عن النبي ﷺ أحفظ وأثبت من جهة النقل ، وهو أيضاً صحيح في النظر لأن مثله لا يدرك بالرأي ولا بد فيه من التوقيف ، فلهذا قلنا إن من رفعه أولى ، مع شهادة أئمة الحديث للذي رفعه بالحفظ والثقة ، فمن وقفه على ابن الزبير من رواية عطاء: الحجاج بن أرطاة وابن جريج ، ولكن الحديث لم يقمه ولا جوده إلا حبيب المعلم عن عطاء أقام إسناده وجود لفظه . . . فأسند حبيب المعلم هذا الحديث وجوده ولم يخلط في لفظه ولا معناه وكان ثقة ، وليس في هذا الباب عن ابن الزبير ما يحتاج به عند أهل العلم بالحديث إلا حديث حبيب هذا " (١) ثم ذكر شهادة الأئمة : أحمد بن حنبل ، وابن معين وأبا زرعة بالحفظ والثقة لحبيب المعلم .

٤- وقال عند حديث : (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) (٢) : " وهو حديث صحيح رواه عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذلك رواه ابن جريج وحماد بن سلمة وحسين المعلم وزياد بن سعد وورقاء وأيوب السختياني ، وزكريا بن إسحاق مرفوعاً ، وقد وقفه قوم من رواه على أبي هريرة والقول قول من رفعه وهو حديث ثابت ظاهر المعنى وبالله التوفيق " (٣).

وقال في "الاستذكار" بعد ذكره لرواية معمر وابن جريج وسفيان الثوري وزكريا بن إسحاق لهذا الحديث: " وهكذا رواه حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد وجماعة يطول ذكرهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً. وقد وقف قوم هذا الحديث على أبي هريرة منهم : سفيان بن عيينة ، والذين يرفعونه أكثر عدداً ، وكلهم حافظ فيجب قبول ما زادوه وحفظوه على أن ما صح رفعه لا حرج على صاحب في توقيفه لأنه أفق بما علم منه " (٤).

(١) التمهيد (٢٢/٦-٢٦) .

(٢) أخرجه مسلم (٤٩٣/١) في كتاب صلاة المسافرين ، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروق المؤذن برقم (٧١٠) .

(٣) التمهيد (٦٩/٢٢) .

(٤) (٣٠٨/٥) .

٥- وقال عند حديث عائشة في القطع برقع دينار فصاعدا^(١) : " وحديث عائشة في الربع دينار حديث ثابت لم يختلف فيه عن عائشة إلا أن بعضهم وقفه ، ورفعوه من يجب العمل بقوله لحفظه وعدالته^(٢) . وساقه بسنده عن ابن شهاب مرفوعا ، ثم قال : " وكذلك رواه معمر وابن عيينة وسائر أصحاب ابن شهاب متصلا مرفوعا وحسبك بابن شهاب^(٣) .

٦- وقال عند حديث (أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا الصلاة المكتوبة)^(٤) هكذا في جميع "الموطآت" موقوفا عن زيد بن ثابت ، وهو حديث مرفوع عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ من وجوه صحاح ، ويستحيل أن يكون مثله رأيا لأن الفضائل لا مدخل فيها للاجتهاد والقياس وإنما فيها التوقيف ومن طرق هذا الحديث مرفوعا ما رواه جماعة " (٥) وقال في موضع آخر : " وهذا الحديث وإن كان موقوفا في الموطأ على زيد فإنه قد رفعه جماعة ثقات " (٦) .

٧- وقال عند حديث مدة المسح على الخفين^(٧) : " رفعه كما رفعه شعبة وأبو خالد الدالاني ... ومن رفعه أحفظ وأثبت ممن وقفه " (٨) (٩) .
من هذه التطبيقات المتعددة لابن عبد البر يتلخص الآتي :

(١) أخرجه البخاري (٩٩/١٢) في كتاب الحدود، باب قول الله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ...} في كم يقطع؟ برقم (٦٧٨٩). وأخرجه مسلم (١٣١٢/٣) في كتاب الحدود باب حد السرقة ونصاها برقم (١٦٨٤).

(٢) الاستذكار (٣٠٨-٣٠٧/٥) .

(٣) التمهيد (٣٨٢/١٤) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٥١/٢) في كتاب الأذان، باب صلاة المسافرين برقم (٧٣١). وأخرجه مسلم (٥٣٩/١) في كتاب صلاة المسافرين باب استحباب صلاة النافلة في بيته وحوازا في المسجد برقم (٧٨١).

(٥) الاستذكار (٣٢٩/٥) .

(٦) الاستذكار (١٦٣/٥) .

(٧) أخرجه مسلم (٢٣١/١) في كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة برقم (٦٢٦). من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولفظه: (ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم).

(٨) الاستذكار (٢٤٧/٢) .

(٩) وانظر للاستزادة في التطبيقات : التمهيد (١٨٩/١٦ ، ١٤٤/١٧) .

أن صنيع الحافظ ابن عبد البر في حالة تعارض الرفع والوقف ترجيح الرفع على الوقف إذا صح الرفع ، وخاصة بوجود ما يرجح الرفع من القرائن : كأن يكون من رفع الحديث حفظ أثبات وجماعة ، أو أن يكون الحديث صحيحا في النظر ومثله لا يدرك بالرأي ولا بد فيه من التوقيف - أي على النبي ﷺ - أو لوجود شهادة الأئمة للذي رفعه بالحفظ والثقة ، أو أن يكون من رفعه أكثر عددا ممن وقفه وكلهم حافظ ثقة فيجب قبول ما زادوه وحفظوه . وتقدم قوله " وإذا صح رفعه فلا يضره توقيف من وقفه لأنه أفنى بما علم " فهو على هذا يرجح الرفع إذا صح بأن يكون رافعه ثقة على الوقف وذلك لأن فيه زيادة .

النوع الثالث عشر : الحديث المعلن

يرد المعلول عند المتقدمين من المحدثين شاملاً لليلة الخفية والظاهرة ، والقادحة وغير القادحة ، وهو استعمال لفظ العلة في أصل اللغة ، فيكون معناه عند المتقدمين كل سبب يؤدي إلى القدح في الحديث ولو كان ظاهراً ، وهذا ما يظهر في كتب العلل للبخاري وابن المديني والترمذي والدارقطني وغيرها ، قال ابن الصلاح : " ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل . ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح ، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث ، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ " (١) وقال قبل ذلك : " وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل ، مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه... " (٢) فهذا التعليل ليس خفياً وإنما هو بأمر ظاهر ، وهو لا يقدح في الحديث بخلاف العلة الخفية .

وقول ابن الصلاح - رحمه الله - " حتى قال . . " المراد بالقائل هنا أبو يعلى الخليلي - رحمه الله - ، قال في كتابه " الإرشاد " : " إن الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه وصحيح معلول ، وصحيح مختلف فيه... " (٣) ، وقال الحاكم : " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل " (٤) فهذا صنيع المتقدمين من المحدثين ، وأما المتأخرون منهم كابن الصلاح ومن بعده فيطلقون العلة على السبب الخفي القادح . قال ابن الصلاح : " وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه ، فالحديث المعلن هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (١٢٠-١٢١) .

(٢) علوم الحديث ص : (١١٥-١١٦) .

(٣) الإرشاد ص : (٦) .

(٤) معرفة علوم الحديث ص : (١١٢) .

السلامة منها" (١).

وحين النظر في صنيع ابن عبد البر عند إطلاقه لفظ (العلة) أو (المعلول) يظهر أنه ينحو بها منحى المتقدمين من المحدثين وذلك لاقترابه من زماهم ، ولتأثره بكتبهم ، فهو —ورد العلة ويريد بها الشذوذ وهو مخالفة الثقة للأوثق ، ويوردها ويريد بها الاضطراب ، وغير ذلك من الأسباب الظاهرة التي تقدح في قبول الحديث ، ويوردها أيضا على الأسباب الخفية القادحة .

تطبيقات ابن عبد البر على المعلل :

(١) قال أبو عمر : " روي أن النبي عليه السلام كان يسلم تسليمه واحدة من حديث سعد بن أبي وقاص ، ومن حديث عائشة ^(٢) ومن حديث أنس ^(٣) إلا أنها معلولة لا يصححها أهل العلم بالحديث لأن حديث سعد أخطأ فيه الدراوردي فرواه على غير ما رواه الناس : تسليمه واحدة وغيره يروي فيه تسليمتين وهو حديث رواه الدراوردي عبد العزيز بن محمد عن مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمه واحدة. وهذا وهم عندهم وغلط وإنما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب ابن ثابت عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن عامر بن سعد عن أبيه (أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه ويساره) ^(٤) ، وكل هؤلاء قد اتفقوا على خلاف لفظ الدراوردي في هذا الحديث " (٥).

أطلق ابن عبد البر معلول على حديث خالف فيه الثقة من هو أوثق منه .

(٢) قال أبو عمر : " فإن قيل : إنه قد روى في صلاة الكسوف عشر ركعات في

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (١١٤-١١٥) .

(٢) أخرجه أبو داود (٨٩/٢) في كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل برفق (١٣٤٦). وأخرجه الترمذي (٩٠/٢)

في كتاب الصلاة، باب منه (لما جاء في التسليم في الصلاة) برفق (٢٩٦). وأخرجه ابن ماجه (٢٩٧/١) في

الإقامة ، باب من يسلم تسليمه واحدة برفق (٩١٨).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٩/٢).

(٤) أخرجه مسلم (٤٠٩/١) في كتاب المساجد، باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها وكيفيته برفق

(٥٨١).

(٥) الاستذكار (٢٩٢-٢٩١/٤) .

ركعة وثلاثي ركعات في ركعة وست ركعات في ركعة وأربع ركعات في ركعة فهلاً
صرت إلى زيادة من زاد في ذلك ؟ قيل له : تلك آثار معلولة ضعيفة قد ذكرنا عللها في
"التمهيد" (١)

قال في "التمهيد" على حديث ثلاث ركعات في ركعة : " وحديث طاوس هذا
مضطرب ضعيف رواه وكيع عن الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن
النبي ﷺ مرسل ، ورواه غير الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ابن عباس لم يذكر
طاوساً ، ووقفه ابن عيينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس فعلة ولم يرفعه ،
وهذا الاضطراب يوجب طرحه " (٢).

وقال عند حديث العشر ركعات في ركعة : " فإنما يدور على أبي جعفر الرازي عن
الربيع عن أنس ، عن أبي العالية ، وليس هذا الإسناد عندهم بالقوي " (٣)
وقال عند حديث الست ركعات في الكسوف بأربع سجعات : " فإنما يرويه قتادة
عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة ، وسماع قتادة عندهم من عطاء غير صحيح
وقتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة لأنه يدل على كثير ممن لم
يسمع منه ، وربما كان بينهما غير ثقة " (٤) .

وقال عنها أبو عمر إجمالاً : " الأحاديث في هذا الوجه في بعضها اضطراب تركت
ذلك لشهرته عند أهل الحديث ، ولكراهة التطويل " (٥)

وقال عند حديث الخمس ركعات في كل ركعة : " وهو حديث لئ " (٦)
فيتضح من هذه النقول أن التعليل عند ابن عبد البر للأحاديث المتقدمة في الكسوف
أسباب ظاهرة كالاضطراب ، أو ضعف الرجال ، أو الانقطاع ، أو التدليس .
(٣) وقال أبو عمر بن عبد البر على الآثار الواردة في حديث البسملة (١) : " وإن كانت

(١) الاسنذكر (٩٩/٧-١٠٠) .

(٢) التمهيد (٣٠٦/٣) .

(٣) التمهيد (٣٠٧/٣) .

(٤) التمهيد (٣٠٧/٣) .

(٥) التمهيد (٣٠٥/٣) .

(٦) التمهيد (٣١٤/٣) .

معلولة ففيها استظهار على ما جرى عليه العمل بالمدينة على أن الخلاف بالمدينة في هذه المسألة موجود قديماً وحديثاً^(١) وقد مرّ في المضطرب وصفه لها بالاضطراب فأطلق على الاضطراب علة^(٢).

(٤) وقال : " ذكر ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ (أنه قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ فقلت: من هي إلا أنت ؟ فضحكت)^(٣) ".

ثم علق على هذا الحديث : " وهذا الحديث عندهم معلول فمنهم من قال : لم يسمع حبيب من عروة ، ومنهم من قال : ليس هو عروة بن الزبير . وضعفوا هذا الحديث ودفعوه ، وصححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات أئمة الحديث له . وحبيب بن أبي ثابت لا ينكر لقاءه عروة لروايته عن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتاً . وهو إمام من أئمة العلماء الجلة " (٤)

أقرهم ابن عبد البر على إطلاق العلة على الانقطاع الظاهر ، ولكنه لم يوافق أنها موجودة في هذا الحديث لوجود اللقاء بين حبيب وعروة .

(٥) وقال عند حديث (لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين)^(٥) : " وهو حديث معلول"^(٦). وقال في التمهيد : " وأما حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة فحديث منكر عند جماعة أهل العلم بالحديث ، وإنما انفرد به عن الزهري سليمان بن أرقم ، وسليمان ابن أرقم متروك الحديث عند جميعهم وكذلك أيضاً حديث عمران بن حصين في ذلك لا يصح لأنه يدور على محمد بن الزبير الحنظلي وهو ضعيف في حديثه

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥/٢) في كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير برقم (٧٤٣). وأخرجه مسلم (٢٩٩/١) في كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يتجر بالبسملة برقم (٣٩٩).

(٢) الاستذكار (٢٢٠/٤) .

(٣) ومن احلله بالاضطراب أيضاً كما في التمهيد (١١٤/١٣-١١٥) ، والاستذكار (١٠/٩) .

(٤) تقدم تخريجه ص (١٧٧).

(٥) الاستذكار (٥٢/٣) .

(٦) تقدم تخريجه ص (١٤١) .

(٧) الاستذكار (٥٨/١٥) .

مناكير لا يختلفون في ذلك" (٦).

فالعلة انفراد متروك بالحديث وهذه علة ظاهرة لا خفية.

قال الحاكم : " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفي عليهم علته " (٧) فبين الحاكم أن المتقدمين من المحدثين يعللون الحديث بما هو ظاهر كحديث المجروح الساقط المعلوم ضعفه ، وأن العلة الصعبة إنما هي في رواية الثقة الذي فيه علة خافية . فيكون ابن عبد البر على ما نحا إليه المتقدمون من تعميم إطلاق العلة .

(٦) التمهيد (٩٦/٦) .

(٧) معرفة علوم الحديث ص : (١١٢-١١٣) .

النوع الرابع عشر : المضطرب

لتحديد مصطلح المضطرب عند ابن عبد البر ، لا بد من دراسة عباراته التي أطلقها على الأحاديث المضطربة للوصول إلى مقصوده. فكان مما قاله عن بعض الأحاديث:

- ١- " اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا"^(١).
 - ٢- " وما أعلم في شيء من الأحكام المروية عن النبي ﷺ من الاضطراب والتضاد ما في هذه القصة (القسامة) ، فإن الآثار فيها متضادة متدافعة وهي قصة واحدة"^(٢).
 - ٣- " وهذا الاضطراب يوجب طرحه"^(٣).
 - ٤- " فلما اختلفت الآثار عن عائشة في كيفية صلاة النبي ﷺ بالليل هذا الاختلاف وتدافعت واضطربت لم يكن في شيء منها حجة على غيره"^(٤).
- فالملاحظ أن ابن عبد البر عندما يحكي الاضطراب في الحديث فإنه يبين أن المضطرب لا بد له مع اختلاف رواياته من شرطين :

الأول : أن تكون متساوية في القوة لا يترجح بعضها على بعض .
الثاني : أن تكون متعارضة لا يمكن التوفيق بينها بوجه صحيح يزيل التعارض .
وقد عبر عن ذلك " اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا " ، " متضادة متدافعة " ، وهذا الذي ذكره ابن عبد البر هو في الحقيقة ما اتفق عليه أهل الاصطلاح في تعريف المضطرب قال ابن الصلاح : " المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان ، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راو واحد ، وقد يقع من رواة له جماعة . والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط والله أعلم "^(٥).

وقال السيوطي : " هو الذي يروى على أوجه مختلفة من راو واحد مرتين أو أكثر ،

(١) التمهيد (٢٣٠/٢) .

(٢) الاستذكار (٣٠٨-٣٠٧/٢٥) .

(٣) التمهيد (٣٠٦/٣) .

(٤) التمهيد (٧٢/٢١) .

(٥) علوم الحديث مع التقييد والإيضاح ص : (١٢٢) .

أو من راو ثان ، أو رواية متقاربة ولا مرجح^(١).

وقد ورد الاضطراب عند ابن عبد البر في الإسناد وفي المتن وفي الإسناد والمتن جميعاً .

تطبيقاته على الاضطراب في السند :

١- ساق ابن عبد البر حديث (أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب^(٢) ولا عصب^(٣)) : عن خالد عن الحكم بن عتيبة أنه انطلق هو وناس معه إلى عبد الله بن عكيم رجل من جهينة ، قال الحكم : فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلي فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أحرهم (أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر : أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب)، ثم قال : " هكذا قال خالد الحذاء عن الحكم ، قال : انطلقت مع الأشياخ حتى أتينا عبد الله بن عكيم وهذا لفظ حديث معتمر بن سليمان عن خالد والمعنى واحد . وقال شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى على ما تقدم ، وكذلك رواه منصور بن المعتمر عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم . ورواه القاسم بن محممة عن عبد الله بن عكيم قال : حدثنا مشيخة لنا أن النبي ﷺ كتب إليهم أن لا ينتفعوا من الميتة بشيء . وهذا اضطراب كما ترى يوجب التوقف عن العمل بمثل هذا الخبر^(٤).

٢- قال أبو عمر عند حديث مالك عن ابن حماس عن عمه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (لتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيُعْذِي^(٥) على بعض سوازي المسجد أو على المنبر...^(٦)) : هكذا قال يحيى في هذا الحديث عن

(١) تدريب الراوي (٢٣٤/١).

(٢) هو الجلد ، وقيل : يقال للجلد إهاب قبل الدبغ فأما بعده فلا . النهاية (٨٣/١).

(٣) أخرجه النسائي (١٧٥/٧) في كتاب الفرع والعترية ، باب ما يدبغ به جلود الميتة . وأخرجه أبو داود (٣٧١/٤)

في كتاب اللباس باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة برقم (٤١٢٨) . وأخرجه الترمذي (١٩٤/٤) في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت برقم (١٧٢٩) .

(٤) التمهيد (١٦٤-١٦٣/٤) .

(٥) أي يبول عليها لعدم سكانه وخلوه من الناس . يقال : غذى ببوله يُعْذِي إذا ألقاه دُفْعَةً دُفْعَةً . النهاية (٣٤٧/٣) .

(٦) أخرجه البحاري (١٠٧/٤) في كتاب فضائل المدينة ، باب من رغب عن المدينة برقم (١٨٧٤) . وأخرجه

مسلم (١٠٠٩/٢) في كتاب الحج ، باب في المدينة حين يتركها أهلها برقم (١٣٨٩) . والحديث عند مالك

(٨٨٨/٢) في كتاب الجامع باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها برقم (٨) .

مالك عن ابن حماس عن عمه عن أبي هريرة لم يسمه ابن حماس بشيء. وقال أبو المصعب: مالك عن يونس بن يوسف بن حماس عن عمه عن أبي هريرة، وكذلك قال معمر بن عيسى، وعبد الله بن يوسف التنيسي: يونس بن يوسف. وقال ابن القاسم: حدثني مالك عن يوسف بن يونس بن حماس عن عمه عن أبي هريرة... وقال فيه زيد بن الحباب عن مالك عن يوسف بن حماس عن عمه عن أبي هريرة... وقد روى عن سعيد بن أبي مريم في هذا الحديث: يونس بن يوسف... وقال القعني في هذا الحديث: مالك أنه بلغه عن أبي هريرة لم يذكر اسم أحد، وجعل الحديث بلاغا عن أبي هريرة، وهذا الاضطراب يدل على أن ذلك جاء من قبل مالك والله أعلم. ورواية يحيى في ذلك حسنة لأنه سلم من التخليط في الاسم، وأظن أن مالكا لما اضطرب حفظه في اسم هذا الرجل رجع إلى إسقاط اسمه وقال عن ابن حماس^(١).

٣- وقال عند حديث: (إذا وطئ أحدكم بخفيه أو نعليه في الأذى فالتراب لها طهور)^(٢): وهو حديث مضطرب الإسناد لا يثبت اختلاف فيه على الأوزاعي وعلى سعيد ابن أبي سعيد اختلافا يسقط الاحتجاج به^(٣).

٤- وقال: "وفي إسناده اضطراب، لأن منهم من يجعله عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس، ومنهم من يجعله عن سعيد عن أبي هريرة وأبي ذر، ومنهم من يرسله عن سعيد، والفضائل تروى عن كل أحد، والحجة من جهة الإسناد إنما تقتضي الأحكام وفي الحلال والحرام"^(٤).

تطبيقاته على الاضطراب في المتن :

١- قال عند حديث البسملة^(٥): "وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البناني وغيرهما كلهم روه مرفوعا إلى النبي عليه السلام إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافا

(١) التمهيد (١٢١/٢٤-١٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٧/١) في كتاب الطهارة، باب في الأذى يصيب النعل برقم (٣٨٥).

(٣) الاستذكار (١٣٤/٢) وانظر للاستزادة: التمهيد: (٩/٢١)، (٣١٧/٨). الاستذكار: (١١٣/١٠-١١٤).

(٤) (٢٧٩/١٠)، (٢٠٣-٢٠٢/١٢)، (١٥٧/٦)، (٣٤١-٣٤٠/٤) وغيرها.

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص (٦٠).

(٥) تقدم تخريجه ص (٢٢٢).

كثيرا مضطربا متدافعا : منهم من يقول فيه : صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ، ومنهم من لا يذكره، فكانوا لا يقرءون [بسم الله الرحمن الرحيم]، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرّون بـ [بسم الله الرحمن الرحيم] ، وقال كثير منهم : فكانوا يفتتحون القراءة بـ [الحمد لله رب العالمين] وقال بعضهم فيه : فكانوا يجهرّون بـ [بسم الله الرحمن الرحيم] ، وقال بعضهم : كانوا يقرءون [بسم الله الرحمن الرحيم] وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لمن يقرأ [بسم الله الرحمن الرحيم] والذين يقرءونها^(١).

قال السيوطي عن هذا المثال الذي أورده ابن عبد البر للاضطراب في المتن : "وعندي أن أحسن مثال لذلك — أي الاضطراب في المتن — حديث البسمة السابق فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم والمضطرب يجمع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك"^(٢).

لكن الحافظ ابن حجر لم يوافق ابن عبد البر على هذا المثال لمضطرب المتن بل نفى الاضطراب وقال بإمكان الجمع . قال الحافظ بن حجر : " إن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها كما سيأتي ، أما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها فلا يستلزم اضطرابا وهذا في هذا الحديث موجود لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن . فقوله " منهم من يذكر عثمان ﷺ ومنهم من لا يذكر " ليس بقادح . وقوله : " وقال بعضهم : كانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم " . " وقال بعضهم: كانوا يجهرّون " لم تثبت واحدة من هاتين الروايتين. وقد استوعب الخطيب طرق حديث أنس ﷺ وأورد هذين اللفظين من أوجه واهية أو منقطعة وقد بين شيخنا بعض ذلك فيما أملاه على مستدرك الحاكم فلم يبق من الألفاظ التي ذكر أبو عمر أنها متخالفة إلا ثلاثة ألفاظ وهي : نفي الجهر بها . أو نفي قراءتها . أو الاقتصار على الافتتاح بالحمد لله رب العالمين . والجمع بين هذه الألفاظ ممكن بالحمل على عدم الجهر^(٣).

(١) الاستذكار (٤/١٦٥-١٦٦).

(٢) تدريب الراوي (١/٢٣٩).

(٣) النكت (٢/٧٥٢-٧٥٣).

٢- قال الحافظ ابن عبد البر عند حديث جمل جابر المشهور^(١): " وهذا حديث يختلف في ألفاظه اختلافا لا تقوم معه حجة لأن منها ألفاظا تدل على أن الخطاب الذي جرى بين جابر وبين النبي ليس فيه بيان أن الشرط كان في نص العقد، ومنها ما يدل على أنه لم يكن بيعا، ومنها ما يدل على أن البيع وقع على ذلك الشرط، ومع هذا الاختلاف لا تقوم معه حجة"^(٢).

تطبيقاته على الاضطراب في الإسناد والمتن :

قال عند حديث طاوس عن ابن عباس: (أنه صلى في صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ثم سجد)^(٣): " حديث طاوس هذا مضطرب ضعيف رواه وكيع عن الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن النبي ﷺ مرسلا ، ورواه غير الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ابن عباس لم يذكر طاوسا ، ووقفه ابن عينة عن سليمان الأحول عن طاوس ، عن ابن عباس فعله ولم يرفعه ، وهذا الاضطراب يوجب طرحه ، واختلف أيضا في متنه ، فقوم يقولون : أربع ركعات في ركعة ، وقوم يقولون ثلاث ركعات في ركعة ، ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة " .

الحكم الإجمالي بالاضطراب:

وحكم أبو عمر على أحاديث راو في موضوع معين ، أو أحاديث موضوع معين ، أو أحاديث راو معين بالاضطراب ، وهذا حكم إجمالي يفيد سعة الاطلاع والمعرفة بطرق الأحاديث ، فمن ذلك قوله : " الاضطراب عن عائشة في حديثها هذا في الحج عظيم ، وقد أكثر العلماء في توجيه الروايات فيه ، ودفع بعضهم بعضا ، ولم يستطيعوا الجمع بينها ، ورام قوم الجمع بينها في بعض معانيها ، وكذلك أحاديثها في الرضاع مضطربة أيضا ، وقال بعض العلماء في أحاديثها في الحج والرضاع إنما جاء ذلك من قبل الرواة ، وقال

(١) أخرجه البخاري (٣٧٥/٤) في كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمير برقم (٢٠٩٧). وأخرجه مسلم (٤٩٥/١) في كتاب صلاة المسافرين باب استحباب تحية المسجد بركعتين وكراهة الجلوس قبل صلاتهما وأتمهما مشروعة في جميع الأوقات برقم (٧١٥).

(٢) الاستذكار (٧٣/١٩) ، وانظر للاستزادة في التطبيقات : الاستذكار : (١٠٨/٦) ، التمهيد : (١٣٧/١٠) ، (٧٢/٢١) وغيرها .

(٣) أخرجه الترمذي (٤٤٦/٢) في كتاب الجمعة، باب ما جاء في صلاة الكسوف برقم (٥٦٠).

بعضهم بل جاء ذلك منها فالله أعلم" (١).

وقال أيضا : " أهل العلم يقولون : إن الاضطراب عنها في أحاديثها في الحج ، وأحاديثها في الرضاع ، وأحاديثها في صلاة النبي ﷺ بالليل ، وأحاديثها في قصر صلاة المسافر لم يأت ذلك إلا منها -رضي الله عنها- لأن الذين يروون ذلك عنها حفاظ أثبات: القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير ، والأسود بن يزيد ، ومسروق ونظراؤهم" (٢).
وقال أيضا : " أحاديث عمار في التيمم (٣) كثيرة الاضطراب وإن كان رواها ثقات" (٤).
وتقدم قوله في القسامة .

الاضطراب الذي لا يؤثر:

وبين أبو عمر أن الاضطراب منه ما هو ضار ومؤثر في صحة الخبر إسنادا أو متنا ، ومنه ما لا يضر ولا يؤثر في السند أو المتن الذي هو فيه ، وذلك لأنه بعيد عن موضع الدلالة في الحديث ، والمعنى المقصود بالحديث والمراد منه متفق عليه بينهم ولم يضطربوا فيه أو الرجل الذي اضطربوا في اسمه أو كنيته أو لقبه معلوم العين وأنه ثقة فلا يضر الاختلاف في اسمه أو كنيته .

فمن تطيقاته عليه :

١- قال عند حديث أبي القعيس في الرضاع (٥) : " فإن قال قائل : حديث أبي القعيس مضطرب يقول فيه الزهري : أفلح أخو أبي قعيس وهو المستأذن ، وقال محمد بن عمرو أن أبا القعيس ، وهذا مضطرب . قيل له : هذا اضطراب لا يمنع من القول بالحديث لأن المعنى المقصود بالحديث والمراد منه متفق عليه في الأثر ، وهو أن المستأذن من كان منهما

(١) التمهيد (٢٢٦/٨)

(٢) الاستذكار (٢٤٢/٥-٢٤٣)

(٣) أخرجه البخاري في التيمم باب التيمم ضربة برقم (٣٤٧). وأخرجه مسلم في الخيض باب التيمم برقم (٣٦٨).

(٤) الاستذكار (١٦٥/٣)

(٥) أخرجه البخاري (٣٩٢/٨) في كتاب تفسير القرآن، باب {إن تبدوا شيئا أو تخفوه ...} برقم (٤٧٩٦). وأخرجه في كتاب النكاح (٢٤٩/٩) باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع برقم (٥٢٣٩). وأخرجه في كتاب الأدب (٥٦٦/١٠) باب قول النبي ﷺ تربت يمينك برقم (٦١٥٦). وأخرجه مسلم (١٠٦٩/٢) في كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاغة من ماء الفحل برقم (١٤٤٥).

فزوجة أخيه هي المرضعة لعائشة وصيره رسول الله ﷺ بذلك عما لها وسواء سمي أو لم يسم " (١).

٢- وقال عند حديث الشاة المدبوغة^(٢) : " إن حديث ابن عباس مختلف فيه لأن قوما يقولون عن ابن عباس عن ميمونة ، وقوما يقولون عن ابن عباس عن سودة ، ومرة جعلوها لميمونة ، ومرة يجعلون الشاة لسودة ، ومرة جعلوها لمولاة ميمونة ، ومرة قالوا : عن ابن عباس سمعت رسول الله ﷺ . قال أبو عمر : هذا كله ليس باختلاف يضّر لأن الغرض صحيح ، والمقصود واضح ثابت وهو أن الدباغ يظهر إهاب الميتة ، وسواء كانت الشاة لميمونة أو لسودة أو لمن شاء الله ، ويمكن أن يكون ذلك كله أو بعضه ، ويمكن أن يسمع ابن عباس بعد ذلك من رسول الله ﷺ ما حكاه عنه ابن وعلة قوله : (أيما إهاب دبح فقد طهر) وذلك ثابت عنه ﷺ^(٣) .

٣- وقال عند حديث عائشة الذي فيه ضياع العقد ونزول آية التيمم^(٤) : " ليس اختلاف النقلة في العقد ، ولا في القلادة ولا في الموضوع الذي سقط ذلك فيه لعائشة - رضي الله عنها- ولا في كونها لعائشة - رضي الله عنها- أو لأسماء - رضي الله عنها- ما يقدح في الحديث ، ولا يوهنه لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود هو نزول آية التيمم ، ولم يختلفوا في ذلك"^(٥) .

(١) التمهيد (٢٤٦/٨)

(٢) أخرجه البخاري (٤١٦/٣) في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على موالي أزواج النسي ﷺ برقم (١٤٩٢) . وأخرجه مسلم (٢٧٦/١) في كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ برقم (٣٦٣) .

(٣) التمهيد (١٦٧/٤-١٦٨)

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٤/١) في كتاب التيمم ، باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا برقم (٣٣٦) . وأخرجه مسلم (٢٧٨/١) في كتاب الحيض ، باب التيمم برقم (٣٦٧) .

(٥) النكت (٨٠٦/٢) قال الحافظ ابن حجر معقبا على الحافظ ابن عبد البر في هذا الحديث : " وكلامه يشعر بتعذر الجمع بين الروايتين ، وليس كذلك بل الجمع بينهما ممكن بالتعبير عن القلادة بالعقد . وبأن إضافتها إلى أسماء - رضي الله عنها - إضافة ملك وإلى عائشة إضافة يد ، وبأن انسلخا كان بسبب انقطاعها وبأن الإرسال في طلبها كان في ابتداء الحال ووجدانها كان في آخره بعد أن بعثوا البعير . وأما قوله : أن الذين ذهبوا في طلبها هم الذين وجدوها فلا بعد فيه أيضا لاحتمال أن يكون وجدانهم إياها بعد رجوعهم . وإذا تقر ذلك كانت القضية واحدة وليس فيها مخالفة إلا أن في رواية عروة زيادة على ما في رواية القاسم من ذكر صلاة البعيرين في طلبها بغير وضوء ، ولا اختلاف ولا تعارض " .

وقد ذكر ابن حجر هذه القاعدة في النكت فلعله انتزعها من الحافظ ابن عبد البر إذ لم أجد من ذكرها بحسب اطلاعي عند من تقدمه في التصنيف في علوم الحديث . قال الحافظ ابن حجر: " لأن الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحا ، واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك ، لأنه إن كان ذلك الرجل ثقة فلا ضير ، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه فتأمل ذلك" (١).

(١) النكت (٧٧٣/٢)

النوع الخامس عشر : المدرج

استعمل الحافظ ابن عبد البر مصطلح (المدرج) في كلامه على بعض الأحاديث التي وجد في متنها إدراجا ، وتبين أنه يستعمل هذا المصطلح على ما هو عليه عند المحدثين . وقد عرف ابن الصلاح المدرج في المتن : " بأنه ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواه بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلما من عند نفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ " (١) . وعند النظر للتطبيق العملي لابن عبد البر يظهر أنه يقف على بعض الأحاديث التي حصل فيها ما وصفه ابن الصلاح فيحكم عليها ابن عبد البر بالإدراج ، وأحيانا يعبر عن الإدراج بالإفحام ، وأحيانا ينبه على الإدراج ومن أدرجه دون إطلاق لفظة الإدراج ، وإذا تشكك في التفسير الواقع من الصحابي وهل هو مرفوع أم مدرج يقول : " وأقل ذلك أن يكون من قوله وهو راوي الحديث فيسلم له فكيف ولا يخالف في ذلك " (٢) . والإدراج في المتن يقع في أول الحديث ووسطه وآخره ، والأمثلة التي وقفت عليها عند ابن عبد البر حسب استطاعتي وجدتها مدرجة في آخرها ، ولم يطلق ابن عبد البر بما رأيته من استعراض لكتبه مصطلح (مدرج) على قضية في الإسناد ، وإن وجدت عنده بعض صور المدرج في الإسناد التي نص عليها التأخرون كابن الصلاح وابن حجر وغيرهما بأنها من مدرج الإسناد .

تطبيقات ابن عبد البر على المدرج :

(١) أورد حديث سعد بن أبي وقاص في قصة مرضه بمكة واستئذان النبي ﷺ في الوصية (٣) ، وفيه : " لكن البائس سعد بن خولة — يرثي له رسول الله ﷺ — أن مات بمكة " . فقال : " ما قاله شيوخنا في حديث ابن شهاب (يرثي له رسول الله ﷺ) أن مات

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (١٢٥) .

(٢) التمهيد (٣٠٩/١٣)

(٣) أخرجه البخاري (١٩٦/٣) في كتاب الجنائز، باب ما ينهى عن الخلق عند المصيبة، برقم (١٢٩٦) . وأخرجه

مسلم (١٢٥٠/٣) في كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث برقم (١٦٢٨) .

مكة) من كلام ابن شهاب صحيح^(١).

(٢) روى بسنده عن إسحاق بن إسماعيل عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : (صلينا مع النبي ﷺ ثمانيا جميعا ، وسبعا جميعا)^(٢). قال عمرو: قلت : " يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء . قال: أنا أظن ذلك " ثم قال: " رواه قتيبة بن سعيد عن ابن عيينة بإسناده فأقحم في الحديث قول أبي الشعثاء وعمرو بن دينار"^(٣).

(٣) أورد حديث مالك في الموطأ : عن ابن عباس (أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد)^(٤) ثم أفطر فافطر الناس وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ^(٥). ثم قال : " قوله في هذا الحديث وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ يقولون إنه من كلام ابن شهاب"^(٦).
(٤) وقال عند حديث النسخة التي كتبها رسول الله ﷺ في الزكاة في الأنصبه^(٧) : " أما قوله في زكاة الذهب وبقر الحرث والسواثم وعوامل الإبل فليس ذلك في شيء من الأحاديث المرفوعة إلا في هذا الحديث ، وهو من رأي ابن شهاب محفوظ ، وكثيرا ما كان يدخل في أواخر الأحاديث رأييه ، فيظن السامع أن ذلك في الحديث"^(٨).

(١) الاستذكار (٤٤/٢٣) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٢/٣) في كتاب التهجد، باب من لم يتطوع بعد المكتوبة ، برقم (١١٧٤). وأخرجه مسلم

(٤٩٢/١)، في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب عين الإمام برقم (٧٠٩).

(٣) التمهيد (٢١٩/١٢) .

(٤) بفتح الكاف وكسر الدال المهمله مكان معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد. فتح الباري (٢١٣/٤).

(٥) أخرجه البخاري (٢١٣/٤) في كتاب الصوم، باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر برقم (١٩٤٤). وأخرجه

مسلم (٧٨٤/٢) في كتاب الصيام، باب حواز الصوم واللفظ في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلين فأكثر، وأن الأفضل لمن أطافه بلا ضرر أن يصوم ولمن يشق عليه أن يفطر برقم (١١١٣).

(٦) التمهيد (٦٤/٩) .

(٧) أخرجه أبو داود (٢٢٦/٢) في كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة برقم (١٥٧٠).

(٨) التمهيد (١٤١/٢٠) .

(٥) أورد حديث اللعان وقصة عويمر العجلاني في لعانه لزوجه^(١) ، وفيه : (فطلقها عويمر ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ). قال مالك : قال ابن شهاب : " فكانت تلك بعد سنة المتلاعنين "، ثم قال : " هكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة قال ابن شهاب : " فكانت تلك سنة المتلاعنين ". ورواه جويرية عن مالك بإسناده عن ابن شهاب عن سهل ، وساقه بنحو ما في الموطأ إلى آخره وقال : فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ، فكان فراقه إياها سنة . هكذا قال في نسق الحديث : جعله من قول سهل بن سعد لا من قول ابن شهاب . وكذلك رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك بإسناده ومعناه ، وقال في آخره : فلما فرغا من تلاعنهما طلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ، قال : فكانت فرقته إياها سنة بعد . ومن رواية إبراهيم بن طهمان من يقول عنه فيه : فكان طلاقه إياها سنة . كل ذلك مدرج في كلام سهل لا من قول ابن شهاب . وهو عند جماعة رواة الموطأ من قول ابن شهاب^(٢).

(٦) وقال عند حديث أبي سعيد الخدري : (أن رسول الله ﷺ غشى عن المزابنة والمحاقلة، والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤوس النخل ، والمحاقلة كراء الأرض بالخطئة)^(٣) : "وقد جاء في هذا الحديث مع جودة إسناده تفسير المزابنة والمحاقلة وأقل أحواله إن لم يكن التفسير مرفوعا فهو من قول أبي سعيد الخدري وقد أجمعوا أن من روى شيئا وعلم محرجه سلم له في تأويله لأنه أعلم به"^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١٨٧/١٢)، في كتاب الحدود باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة، برقم (٦٨٥٤). وأخرجه مسلم (١١٢٩/٢) في كتاب اللعان، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلى ثلاثة أيام برقم (١٤٩٢).

(٢) التمهيد (١٨٥/٦) .

(٣) تقدم تخريجه ص (١٦٤).

(٤) التمهيد (٣١٣/٢) .

النوع السادس عشر : الموضوع

لقد استعمل الحافظ أبو عمر بن عبد البر مصطلح (الموضوع) على ما هو عليه الاصطلاح بين المحدثين ، وحكم على أحاديث بالوضع مريداً بذلك أن الحديث مخترع مصنوع مكذوب على رسول الله ﷺ قال عند أحد الأحاديث : " وهذا حديث كذب موضوع منكر " ، وفي بعض الأحاديث حكم على إن إسنادها موضوع على مالك ، وإن لم يجزم بأن نص الحديث موضوع ، فالحكم بالوضع عنده يكون على السند والمتن.

تطبيقات ابن عبد البر على الموضوع :

(١) قال عند حديث (الضيافة على أهل الوبر وليست على أهل المدر)^(١) : " وهذا عندهم حديث موضوع وضعه ابن أخي عبد الرزاق والله أعلم وهو متروك الحديث " ^(٢).

(٢) وقال عند حديث : (هدية الله إلى المؤمن السائل على بابه) : " مما وضع على مالك مما يدخل في هذا الباب " وساق بسنده إلى موسى بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر فذكره . ثم قال : " ورواه أيضاً سعيد بن موسى عن مالك بإسناده مثله ، وموسى بن محمد ، وسعيد بن موسى متروكان والحديث موضوع " ^(٣) .

(٣) وقال عند حديث نهي النبي ﷺ عن بيع الحيوان باللحم^(٤) : " لا أعلم هذا الحديث يتصل من وجه ثابت من الوجوه عن النبي ﷺ وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب هذا ، ولا خلاف عن مالك في إرساله " ثم ساق بسنده عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي فذكره ثم قال : " وهذا إسناد موضوع لا يصح عن مالك ولا أصل له في حديثه " ^(٥).

(١) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار بسنده (٣٠٧/٢٦)، وقال ملا علي قاري في الأسرار المرفوعة في الأخيار الموضوعة : " لا أصل له. فقد قال عياض في أول شرح مسلم ... إنه موضوع عند أهل المعرفة ، وقيله النسوي".

ص (١٥٢)

(٢) الاستذكار (٣٠٧/٢٦) .

(٣) التمهيد (٢٩٩/٥) .

(٤) أخرجه مالك (٦٥٥/٢)، في كتاب البيوع، باب بيع الحيوان باللحم.

(٥) التمهيد (٣٢٢/٤-٣٢٣) .

(٤) وقال عند حديث: (المرأة وحدها صف) ^(١) : " في هذا الباب حديث موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي ... " فساق الحديث ^(٢) .

(٥) وقال عند حديث (ما بين منبري وقبري هو أسطوانة التوبة روضة من رياض الجنة) ^(٣) : " وهذا حديث كذب موضوع منكر وضعه عبد الملك " ^(٤) ، أي عبد الملك بن زيد الطائي .

(٦) وقال عند حديث (حصلتان لا يجتمعان في مؤمن : سوء الخلق والبخل) ^(٥) : " وقد روي من حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة وهو حديث موضوع على مالك لم يروه عنه ثقة " فذكر الحديث ثم قال : " وضعه على مالك رجل يقال له إسحاق بن مسيح مجهول " ^(٦) .

(٧) وروى بسنده عن مالك عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : (كان رسول الله ﷺ يفتتح القراءة بـ [الحمد لله رب العالمين] وسمعت أبا بكر الصديق يفتتح القراءة بـ [الحمد لله رب العالمين] وسمعت عمر بن الخطاب يفتتح القراءة بـ [الحمد لله رب العالمين] وسمعت عثمان بن عفان يفتتح القراءة بـ [الحمد لله رب العالمين] . ثم قال : " وهذا حديث موضوع بهذا الإسناد لا أصل له في حديث مالك ولا في حديث ابن شهاب وهو منكر كذب عن هؤلاء وعن القاسم بن محمد أيضاً ولا يصح عن واحد منهم " ^(٧)

أسباب الوضع وأصناف الموضوعات :

لم يتطرق ابن عبد البر لهذا الموضوع بتوسع كبير ، وإنما يوجد عنه متفرقات من أقواله ونقولاته وأحكامه على بعض الأحاديث يحدد فيها بعض أسباب الوضع ، وأصناف الموضوعات .

(١) أخرجه ابن عبد البر بسنده في التمهيد (٢٦٨/١) .

(٢) التمهيد (٢٦٨/١) .

(٣) أخرجه ابن عبد البر بسنده في التمهيد (١٨٠/١٧) .

(٤) التمهيد (١٨٠/١٧) .

(٥) أخرجه الترمذي (٣٠٢/٤) في كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في البخل برفق (١٩٦٢) .

(٦) التمهيد (٢٥٤/١٦) .

(٧) التمهيد (٢٠٤/٢٠) ، وانظر للاستزادة : التمهيد : (٢٠٦/٢٢ ، ٩٤/١٤) .

١- وضع الحديث لإرضاء الحكام :

قال عند حديث (لا سبق إلا في نصل^(١) أو خف أو حافر)^(٢) : " وقد زاد أبو البخترى القاضي في هذا الحديث : أو جناح وهي لفظة وضعها للرشد ، فترك العلماء حديثه لذلك ولغيره من موضوعاته فلا يكتب حديثه بحال "^(٣).

٢- وضع الحديث فيما يقرب من الله لوجاهته وشرفه :

قال أبو عمر : " في المحدثين المتأخرين وطائفة من المتقدمين جماعة يضعون الحديث عن النبي ﷺ وغيره -عصمنا الله برحمته- منهم من يضعه فيما يقرب من الله لوجاهته وشرفه "^(٤). ونقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد . وقال أيضا : ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث . وعلق ابن عبد البر على قوله : هذا معناه -والله أعلم- أنه ينسب إلى الخير وليس كما نسب إليه وظن به^(٥).

٣- وضع الحديث زندقة :

نقل عن حماد بن زيد قوله : وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث بثوها في الناس^(٦) .

٤- وضع الحديث من القصاص ليرغب إليهم :

أورد عن الليث بن سعد قصته مع الرجل الذي قدم عليهم من أهل المدينة يريد الإسكندرية مرابطا ، وأنه حدثهم عن نافع بأحاديث ثم كتبوا بها إلى ابن نافع وأخبروه . فكتب إليهم : والله ما حدث أبي من هذا بحرف قط فانظروا عمن تأخذون و احذروا

(١) النبل هو نصل السيف والسهم والرمح. مجمع بحار الأنوار، محمد طاهر الفتني (٧١٦/٤).

(٢) أخرجه النسائي (٢٢٦/٦) في كتاب الخيل، باب السبق . وأخرجه الترمذي (١٧٨/٤) في كتاب الجهاد، باب ما

جاء في الرهان والسبق برقم (١٧٠٠).

(٣) التمهيد (٩٤/١٤) .

(٤) الاستغناء (٤٦٨/١) .

(٥) التمهيد (٥٢/١) .

(٦) التمهيد (٤٤/١) .

قصاصنا ومن يأتيكم^(١).

ذم الكذب والوضع في الحديث وبيان جهود المحدثين في كشفه والتحذير منه :

أورد الحافظ ابن عبد البر في هذا الموضوع بسنده أحاديث تحذر من الكذب ، كحديث (من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)^(٢) وكحديث : (من كذب عني متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(٣) وغيرهما من الأحاديث التي تحمي جناب السنة من الوضع ، وذكر عن التابعين ومن بعدهم أنهم لا يقبلون الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ ، وأنهم كانوا على حذر شديد من الكاذبين ، وكانوا يشددون في قبول الأسانيد ويقول بعضهم لبعض: "انظروا عمن تأخذون هذا الحديث فإنما هو دينكم"، "الإسناد من الدين"، "لولا الإسناد لقال كل من شاء ما شاء". وساق آثاراً كثيرة من أقوالهم في التحرز من الكاذبين ، ثم ذكر مواقف لبعضهم في البحث والتفتيش عن حال رجال الأحاديث كشعبة بن الحجاج وغيره وهو حينما يسرد الأحاديث والآثار يعلق ويحلل ويستنبط ويشرح الغامض .

من نقولاته وأقواله فيه:

من حدث بكل ما سمع لم يؤمن عليه الكذب:

أورد بسنده عن عروة بن الزبير أنه قال : " إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به ، وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به ، أو أسمعه من رجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به فأدعه لا أحدث به". ثم قال معلقاً عليه : "هذا فعل أهل الورع والدين ، كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير وقد صح عنه ما ذكرنا ؟ أليس قد كفاك المؤنة ؟ ولو كان الناس على هذا المذهب كلهم لم يحتاج إلى شيء مما نحن فيه . وفي خبر عروة هذا دليل على أن ذلك الزمان كان

(١) انظر: التمهيد (٥٤/١).

(٢) أخرجه مسلم (٨/١) في المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٥/١)، في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ برقم (١١٠). ومسلم في المقدمة (٩/١)، باب تعليق الكذب على رسول الله ﷺ برقم (٤-١). وفي الزهد (٢٢٩٨/٤)، برقم (٣٠٠٤).

يحدث فيه الثقة وغير الثقة . فمن بحث وانتقد كان إماما ، ولهذا شرطنا في المرسل والمقطوع إمامة مرسله وانتقاده لمن يأخذ عنه ، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم^(١) . قال أبو عمر : " ما أظن قول عروة هذا إلا مأخوذا من قوله ﷺ : (من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)^(٢) وذلك أن كل من حدث بكل ما سمع من ثقة وغير ثقة لم يؤمن عليه أن يحدث بالكذب والله أعلم"^(٣) .

وبسنده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي)^(٤) . ثم أورد ابن عبد البر كلام الشافعي -رحمه الله- على هذا الحديث ، ونصه : " هذا أشد حديث روي في تخريج الرواية عمن لا يوثق بخبره عن النبي ﷺ لأنه ﷺ معلوم منه أنه لا يبيع اختلاق الكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم ، فلما فرق بين الحديث عن بني إسرائيل وبين الحديث عنه ﷺ لم يحتمل إلا أنه أباح الحديث عن بني إسرائيل عن كل أحد وأنه من سمع منهم شيئا جاز له أن يحدث به عن كل من سمعه منه كائنا من كان ، وأن يخبر عنهم بما بلغه لأنه والله أعلم ليس في الحديث عنهم ما يقدر في الشريعة ، ولا يوجب فيها حكما ، وقد كان فيهم الأعاجيب فهي التي يحدث بها عنهم ، لا شيء من أمور الديانة ، وهذا الوجه المباح عن بني إسرائيل هو المحذور عنه ﷺ ، فلا ينبغي لأحد أن يحدث عنه ﷺ إلا عمن يثق بخبره ، ويرضى دينه وأمانته ، لأنها ديانة"^(٥) .

بداية الكذب على النبي ﷺ :

أورد ابن عبد البر بسنده عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : (من كذب علي

(١) التمهيد (٣٨/١) - (٣٩).

(٢) تقدم تخريجه ص (٢٣٨).

(٣) التمهيد (٤٠/١).

(٤) الحديث بدون زيادة (حدثوا عني ولا تكذبوا علي) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل برقم (٣٤٦١)، وهذه الزيادة أخرجه النسائي (٤٣١/٣)، في الكبرى، في كتاب العلم، باب الحديث على إبلاغ العلم برقم (٥٨٤٨).

(٥) التمهيد (٤٢/١) - (٤٣).

متعمدا فليتبوأ مقعده من النار^(١).

وبسنده عن طاوس أنه قال : كنت عند ابن عباس وبشير بن كعب العدوي يحدثه ، فقال ابن عباس عد لحديث كذا وكذا فعاد له ، ثم أنه حدث فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا فعاد له ثم أنه حدث ، فقال له بشير : مالك تسألني عن هذا الحديث من بين حديثي كله أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ أو عرفت حديثي كله وأنكرت هذا ؟ فقال له ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذا لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه .

قال أبو عمر بن عبد البر : " وفي هذا الحديث دليل على أن الكذب على النبي ﷺ قد كان أحس به ابن عباس في عصره " .

قال : " تخويف رسول الله ﷺ أمته بالنار على الكذب ، دليل على أنه كان يعلم أنه سيكذب عليه ﷺ " ^(٢).

جهود المحدثين في الكشف عن الكذابين:

أورد بسنده عن يزيد بن هارون أنه قال : حدث سليمان التيمي بحديث عن ابن سيرين فذكر له الحديث فقال له ابن سيرين : ما هذا يا سليمان اتق الله ولا تكذب علي ، فقال سليمان : إنما حدثنا مؤذنا أين هو ؟ فحاء المؤذن ، فقال سليمان : أليس حدثني عن ابن سيرين بكذا وكذا ؟ فقال : إنما حدثني رجل عن ابن سيرين ! ^(٣).

وذكر ابن عبد البر مواقف متعددة لشعبة ابن الحجاج وجهوده في الكشف عن الكذابين ، وسفره من أجل ذلك وتحمله المشاق والصعوبات في سبيل الحفاظ على السنة ثم قال معلقا على هذه الجهود : " هكذا يكون البحث والتفتيش ، وهذا معروف عن شعبة ، ولهذا وشبهه قال أبو عبد الرحمن النسائي : أمناء الله عز وجل على حديث رسوله ثلاثة : مالك بن أنس ،

(١) التمهيد (٤٣/١).

(٢) تقدم تخريجه ص (٢٣٨).

(٣) التمهيد (٤٣-٤٤).

(٤) التمهيد (٤٨/١).

وشعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ^(١) .

وأورد ابن عبد البر بسنده عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : " ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد . وقال أيضاً : ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث " .

ثم قال أبو عمر معلقاً على أقوال يحيى القطان : " هذا معناه -والله أعلم- أنه ينسب إلى الخير وليس كما نسب إليه ، وظن به ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قيل له : أياكون المؤمن كذاباً ؟ قال : لا وهذا أيضاً على أنه لا يغلب عليه الكذب ، أو لا يكذب في دينه ليضل غيره ^(٢) .

وساق ابن عبد البر بسنده عن محمود بن لبيد أنه قال : أمرني يحيى بن الحكم على جرش فقدمتها فحدثوني أن عبد الله بن جعفر حدثهم : أن رسول الله ﷺ قال : (اتقوا صاحب هذا الداء ، يعني الجذام كما يتقى السبع ، إذا هبط وادياً فاهبطوا غيره) ^(٣) . فقلت : والله لئن كلن ابن جعفر حدثكم هذا ما كذبكم ، قال : فلما عزلني عن جرش قدمت المدينة ، فلقيت عبد الله بن جعفر ، فقلت له : يا أبا جعفر ما حديث حدثه عنك أهل جرش ؟ ثم حدثته الحديث . فقال : كذبوا والله ما حدثتهم .

قال أبو عمر : " فهذا محمود بن لبيد يحكي عن جماعة أنهم حدثوه عن عبد الله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يعرفه ، بل عرف ضده ، وهذا في زمن فيه الصحابة ، فما ظنك بمن بعدهم؟ ^(٤) .

فضيلة الإسناد:

ساق بسنده عن الشعبي عن الربيع بن خثيم أنه قال : (من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات كان له

(١) التمهيد (٥١/١).

(٢) التمهيد (٥٢/١) وتقدم تخريجه ص (١٢٢).

(٣) أخرجه ابن عبد البر بسنده في التمهيد (٥٣/١).

(٤) التمهيد (٥٤/١).

كعنت رقاب أو رقبة^(١) قال الشعبي: فقلت للربيع بن خثيم : من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي فلقيت عمرو بن ميمون فقلت : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فلقيت ابن أبي ليلى فقلت : من حدثك ؟ قال : أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ.

قال أبو عمر بن عبد البر معلقاً على هذا الموقف : "فعلى هذا كان الناس على البحث عن الإسناد ، وما زال الناس يرسلون الأحاديث ، ولكن النفس أسكن عند الإسناد وأشد طمأنينة"^(٢).

وأشار ابن عبد البر لصعوبة البحث في الإسناد ، وبين فضل مالك - رحمه الله - في هذا العلم فقال : " لعلم الإسناد طرق يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها ، ويقطع كثيراً من أيامه فيها . ومن اقتصر على حديث مالك - رحمه الله - فقد كفى تعب التفتيش والبحث ، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم ، لأن مالكاً قد انتقد وانتقى ، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة "^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٠٤/١١) في كتاب الدعوات، باب فضل التهليل برقم (٦٤٠٣). وأخرجه مسلم (٢٠٧١/٤).

في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء برقم (٢٦٩١).

(٢) التمهيد (٥٥/١).

(٣) التمهيد (٦٠/١).

النوع السابع عشر : المقلوب

ذكر أبو عمر الحافظ مصطلح (المقلوب) في كلامه على بعض الأسانيد وبعض المتنون ، وهذا الاصطلاح مستعمل عند المحدثين في كلامهم على الأحاديث .

قال الحافظ ابن حجر : " وحقيقته إبدال من يعرف برواية بغيره ، فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله ، وقد يقع ذلك عمدا إما بقصد الإغراب أو لقصد الامتحان وقد يقع وهما فأقسامه ثلاثة وهي كلها في الإسناد وقد يقع نظيرها في المتن ، وقد يقع فيهما جميعا " ^(١).

وقد ذكر السخاوي توضيحا أكثر توسعا ، وتفصيلا أكثر دقة مما ذكره الحافظ ابن حجر في موضوع المقلوب أذكره حتى يتجلى هذا الاصطلاح أكثر.

قال السخاوي في شرحه لألفية العراقي : " وحقيقة القلب تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمدا أو سهوا ، وقسموا أي أهل الحديث المقلوب السندي خاصة لكونه الأكثر كاقصصهم في الموضوع على المتن لكونه الأهم ، قسمين : عمدا وسهوا ، والعمد إلى قسمين أيضا منه ما كان متنه مشهورا براو كسالم أبديلا بواحد من الرواة نظيره في الطبقة كنافع كي يرغب فيه أي في روايته عنه ويروج سوقه به للإغراب بالنقل إذا ما استغربا ممن وقف عليه لكون المشهور خلافا ، ومنه وهو ثاني قسمي العمد قلب سند تام لمن فيجعل لمن آخر مروى بسند آخر بقصد امتحان حفظ المحدث واختباره . . . وربما يقصد بقلب السند كله الإغراب أيضا إذ لا انحصار له في الراوي الواحد ، كما أنه قد يقصد الامتحان بقلب راو واحد . . . والقسم الثاني قلب ما لم يقصد الرواة قلبه بل وقع القلب فيه على سبيل السهو والوهم . . . ومن هذا القسم ما يقع الغلط فيه بالتقدم في الأسماء والتأخير كمرة بن كعب فيجعله كعب ابن مرة ، ومسلم بن الوليد فيجعله الوليد بن مسلم . . . ونحو ذلك مما أوجبه كون اسم أحدهما اسم أبي الآخر . . . وأما القلب في المتن فحقيقته : أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر ونحوه قول ابن الجزري هو الذي يكون على وجهه فينقلب بعض لفظه على الراوي

(١) النكت (٨٦٤/٢)

فيتغير معناه وربما انعكس . . . فاجتمع بما ذكرناه أربعة أنواع هي في الحقيقة أقسام وأمثله في المتن قليلة^(١).

مما تقدم يتضح أن القلب يكون في المتن وفي السند ولكل منهما حالات ، ولكن عند النظر في صنيع ابن عبد البر يظهر عنده بما وقفت عليه من الأمثلة حالات كون القلب في الإسناد والمتن ، وظهر كذلك عنده من أقسام القلب في الإسناد القسم الثاني من أقسام القلب التي ذكرها السخاوي وهو قلب ما لم يقصد الرواة قلبه بل وقع القلب فيه على سبيل السهو والوهم، وهو قلب سند تام لمتن فيجعل لمتن آخر مروي بسند آخر .

تطبيقاته عليه:

١- ما رواه بسنده عن صالح هو ابن أبي الأخضر عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الحشني أن رسول الله ﷺ نهي يوم خير عن المتعة وأن توطأ الحبالى وعن لحوم الحمر الأهلية وعن أكل كل ذي ناب من السباع . . . قال أبو عمر بن عبد البر : "ولا يختلف أهل العلم بالحديث أن حديث صالح بن أبي الأخضر هذا خطأ مقلوب الإسناد ، والمتن منكر لأنه جمع فيه عن ابن شهاب أحاديث ثلاثة ولا يصح عن ابن شهاب في تحريم الحمر الأهلية إسناد إلا إسناد مالك عن ابن شهاب عن عبد الله ، والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن علي عن النبي ﷺ " (٢)

٢- وقال أيضا عند أحد الأحاديث : " . . . وخالف حفص بن ميسرة أبو عمر الصنعائي في إسناد هذا الحديث وفي الذي قبله فقلبيهما وجعل إسناد هذا في متن ذلك.. " (٣) .

٣- وقال عند حديث : (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)^٦ :
"وأما حديث حميد عن أبي هريرة فإنما فيه أن رسول الله ﷺ قال : (من قام رمضان إيماناً

(١) فتح المغيب (٣١٨/١) وما بعدها .

(٢) التمهيد (١١/١٠-١١) .

(٣) التمهيد (٣٠٠/٤) .

(٤) أخرجه البخاري (١١٤/١) في كتاب الإيمان، باب الجهاد من الإيمان، برقم (٣٧). وأخرجه مسلم (٥٢٣/١) في

كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح برقم (٧٦٠).

واحساسا غفر له ما تقدم من ذنبه) ليس فيه أن رسول الله ﷺ رغب في قيام رمضان ولا في آخره كلام ابن شهاب عند واحد منهم إلا ما ذكرنا عن إسماعيل بن أبي أويس وهو عندي تغليط وغلط منه لأنه أدخل إسناده حديث في متن آخر ولم يتابع على ذلك ذكره إسماعيل عنه^(١).

وعنده أيضا من هذا القسم — قلب ما لم يقصد الرواة قلبه — ما يكون متن الحديث مشهورا براو فيبدل براو آخر نظيره في الطبقة .

تطبيقات ذلك : قال عند حديث : (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام)^(٢) : " مالك عن زيد بن رباح ، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام) ، لم يختلف عن مالك في إسناده هذا الحديث في الموطأ ، ورواه محمد بن مسلمة المخزومي عن مالك عن ابن شهاب عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : (صلاة في مسجدي) فذكره ، وهو غلط فاحش ، وإسناده مقلوب ولا يصح فيه عن مالك إلا حديثه في الموطأ عن زيد بن رباح ، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة^(٣) .

وعند ابن عبد البر تطبيق على ما وقع الغلط (القلب) فيه بالتقدم في الأسماء والتأخير.

تطبيق ذلك :

قال أبو عمر : " هذا إسناده مقلوب مضطرب ، مرة يقولون عن أبي عبد الله عن أبي عبد الرحمن ، ومرة عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبد الله . وكلاهما مجهول لا يعرف^(٤) .
وورد عند أبي عمر القلب في المتن على الصفة التي ذكرها ابن الجزري في تعريفه ، قال ابن

(١) التمهيد (٩٧/٧) .

(٢) أخرجه البخاري (٧٦/٣) في كتاب فضل الصلاة ، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة برقم (١١٩٠) .

وأخرجه مسلم (١٠١٢/٢) في كتاب الحج ، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة برقم (١٣٩٤) .

(٣) التمهيد (١٦/٦) .

(٤) الاستغناء (١٣٨٣/٣) .

الجزري : "هو الذي يكون على وجهه فيقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما انعكس"^(١).

تطبيق ذلك:

ما رواه بسنده عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس قال : بت عند رسول الله ﷺ فنام ثم قام فقضى حاجته ثم أخذ كفا من ماء فمسح به وجهه وكفيه ثم قام.

قال أحمد بن صالح : " روى هذا الحديث عن كريب نحو من ثمانية لم يقولوا ما قاله سلمة ابن كهيل . قال أبو عمر : " أفسده سلمة بن كهيل وقلب معناه ، وقد روى هذا الحديث عن كريب حبيب بن أبي ثابت فذكر أن اضطجاعه كان قبل ركعتي الفجر "^(٢) كما حكى مالك "^(٣).

يتضح مما تقدم أن الحافظ ابن عبد البر قد استعمل اصطلاح المقلوب كما هو عليه عند المحدثين وإن لم توجد عنده من خلال الأمثلة التي تكلم عليها جميع صور المقلوب وإنما بعض الصور .

(١) فتح المغيث (٣١٩/١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٢٥/١) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه برقم (٧٦٣).

(٣) التمهيد (٢١٥/١٣)

النوع الثامن عشر : صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح

وجرح وتوثيق وتعديل

حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه:

وصف الحافظ ابن عبد البر حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه بإجماع العلماء فقال: " الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقهاء في حال المحدث الذي يقبل نقله ، ويحتج بحديثه ، ويجعل سنة وحكما في دين الله : هو أن يكون حافظا إن حدث من حفظه ، عالما بما يحيل المعاني ، ضابطا لكتابه إن حدث من كتاب ، يؤدي الشيء على وجهه ، متيقظا غير مغفل ، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه لأنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى ، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك ، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام . ويحتاج مع ما وصفنا ، أن يكون ثقة في دينه ، عدلا جازئ الشهادة مرضيا ، فإذا كان كذلك ، وكان سالما من التدليس ، كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين " (١).

فاشتمل كلام ابن عبد البر في مجمله على أمرين هامين لابد من توفرهما في الراوي عند نقل الأخبار ليكون حجة فيما نقل ، وهما : العدالة ، والضبط .

العدالة عند ابن عبد البر :

قال أبو عمر في تحديد معنى العدالة : " لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته ، وسلم من الكبائر ، ولزم المروءة والتعاون ، وكان خيره غالبا ، وشره أقل عمله ، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به ، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله " (٢) . فالعدل عنده الراوي الذي سلم من الكبائر ، ولزم المروءة والتعاون ، وكان خيره غالبا على شره ، ومثل هذا الراوي لا يقبل فيه قول قائل إلا برهان واضح وذلك لتحقيق مسمى العدالة فيه فلا تسلب منه إلا بيقين . فهو لا يتسامح في قبول الاتهامات الموجهة إلى الرواة ، من كذب أو فسق أو غير ذلك حتى يثبت المتهم ما قاله ببينة واضحة لا لبس فيها ولا خفاء .

(١) التمهيد (٢٨/١) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥١٩) .

وهذا المنهج صيانة لجناب الراوي وحماية لنقله الأخبار .

تطبيق هذه القاعدة عنده :

(١) قال أبو عمر بن عبد البر في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس : " وليس في الموطأ في هذا الإسناد عكرمة ، وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه . ولا أدري صحة هذا لأن مالكا قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسألة، وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة " ^(١) . وقال أيضا: " عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه ، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه ، وقد يحتمل أن يكون مالك حين عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب . ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج ، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله " ^(٢) . وذكر أبو عمر قول أبي عبد الله المروزي في عكرمة : " وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه ، وبأن غير واحد من أهل العلم رويوا عنه وعدلوه ، وما زال أهل العلم بعدهم يروون عنه . . . وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك بأمر لا يجهل أن يكون جرحه فأما قولهم فلان كذاب فليس مما يثبت به جرح حتى يتبين ما قاله " ^(٣) ، ثم قال مؤيدا له ومقررا لثبوت العدالة : " جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقه والنظر هذا قولهم أنه لا يقبل من ابن معين ولا من غيره فيمن اشتهر بالعلم وعرف به وصحت عدالته وفهمه إلا أن يتبين الوجه الذي يجرحه به على حسب ما يجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات ، وهذا الذي لا يصح أن يعتقد غيره ولا يحل أن يلتفت إلى ما خالفه " ^(٤)

(٢) قال في ترجمة العلاء بن عبد الرحمن : " كان ابن معين لا يرضاه ، وليس قوله فيه

(١) التمهيد (٢٦/٢) .

(٢) التمهيد (٢٧/٢) .

(٣) التمهيد (٣٣/٢-٣٤) .

(٤) التمهيد (٣٤/٢) .

بشيء. قال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يزل الناس يتقون حديث العلاء بن عبد الرحمن، قال أبو عمر: ليت شعري من الناس الذين كانوا يتقون حديثه وقد حدث عنه هؤلاء الأئمة الجللة وجماعة غيرهم كثيرة^(١)، وقد ذكر أن من حدث عنه مالك وشعبه والثوري وابن عينة.

موقفه مع من لم تثبت عدالته :

لقد قعد الحافظ ابن عبد البر لهذا الصنف قاعدة تخصه فقال: "وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه"^(٢).

فيهم من كلامه أنه لا يطرح من لم تثبت عدالته، ولكن ينظر إلى أقوال أهل العلم فيهم فيستخلص ما اتفقوا عليه، ويجتهد في ذلك حتى يقرر ما وصل إليه اجتهاده إذ الأهم سلامة الراوي من خربة أو جرحة تسقط عدالته.

تطبيقاته على هذه القاعدة :

(١) قال علي بن عبد الله بن المؤمل: "فإن قال قائل أن عبد الله بن مؤمل ليس ممن يحتاج بحديثه لضعفه وقد انفرد بهذا الحديث قيل له: هو سيئ الحفظ فلذلك اضطربت الرواية عنه، وما علمنا له خربة تسقط عدالته، وقد روى عنه جماعة من جلة العلماء وفي ذلك ما يرفع من حاله، والاضطراب عنه لا يسقط حديثه لأن الاختلاف على الأئمة كثير ولم يقدح ذلك في روايتهم وقد اتفق شاهدان عدلان عليه وهما الشافعي وأبو نعيم وليس من لم يحفظ ولم يقم حجة على من أقام وحفظ"^(٣)، وفي هذا المثال يتضح تطبيقه لما نص عليه في الكلام السابق، فلم يسقط الراوي لسوء حفظه ما دام سليماً من قوادح العدالة بل نظر إلى أقوال أهل العلم فيه، فبنى اجتهاده على ذلك فأداه إلى أن يرفع من حاله.

(٢) قال أبو عمر بن عبد البر عن عبد الملك بن بديل بعد أن ذكر أن له حديثاً غريباً من

(١) التمهيد (١٨٣/٢٠). وانظر للاستزادة: الاستغناء (٤٥٢/١-٤٥٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص: (٥٠٣).

(٣) التمهيد (١٠٢/٢).

حديث مالك غير محفوظ له : " وعبد الملك بن بديل ليس بالمشهور بحمل العلم ، ولا ممن تعرف له جرحه يجب بما رد روايته والله أعلم " (١) .

فهذا الراوي لم تثبت عدالته ، والخبر الذي ساقه غريب عن مالك وقد تفرد به وحده ، ومع ذلك لم يرد الحافظ ابن عبد البر روايته لأن عدالته لم تنجح ، وإنما جعله تحت منظار النظر والاجتهاد .

مقياس معرفة العدالة عند ابن عبد البر :

يعرف ابن عبد البر عدالة الراوي بأمر متعده إذا وجد أحدها حكم بعدالة الراوي وتوثيقه وبالتالي قبول روايته وهذه الأمور هي :

(١) الاستفاضة والشهرة بالعلم :

وهذا يفهم من كلامه السابق في وصف حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه ويجعل سنة وحكما في دين الله . ويفهم أيضا من موقفه من عكرمة مولى ابن عباس حيث لم يقبل مدحه وجه إليه من جرح لاستفاضة عدالته وشهرته التي لا يلحقها جرح ولا يعلق بها قسمة . قال عن عكرمة مولى ابن عباس : " جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقهاء والنظر هذا قولهم : إنه لا يقبل من ابن معين ولا من غيره فيمن اشتهر بالعلم وعرف به وصحت عدالته وفهمه إلا أن يبين الوجه الذي يجرحه به على حسب ما يجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات وهذا الذي لا يصح أن يعتد غيره ولا يحل أن يلتفت إلى ما خالفه " (٢) .

فالاستفاضة والشهرة بالعلم حصن للراوي عند ابن عبد البر ، ولا تقبل التهمة فيه إلا ببرهان واضح جلي .

(٢) حمل العلم والعناية به :

قال أبو عمر : " وكل حامل علم معروف العناية به فهو محمول في أمره أبدا على العدالة حتى تبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه لقوله ﷺ : (يحمل هذا العلم من كل خلف

(١) التمهيد (٥/١٩) .

(٢) التمهيد (٣٤/٢) .

عدوله^(١)»^(١).

(٣) رواية اثنان فأكثر من الثقات عن الراوي :

إذا روى عن الراوي المجهول اثنان فأكثر من الثقات ارتفعت جهالته وثبتت عدالته عند ابن عبد البر . قال أبو عمر بن عبد البر : " ومن روى عنه رجلان ارتفعت عنه الجهالة وحمل على العدالة حتى تثبت فيه جرحه " ^(٢).

تطبيق ذلك عنده :

(١) قال في هشام بن هشام بن عتبة : " وقال بعضهم إنه معروف النسب مجهول في نفسه ، وهذا عندي ليس بشيء وقد روى عنه مالك وشجاع بن الوليد أبو بدر السكوني ، وأبو ضمرة أنس بن عياض ، ومكي بن إبراهيم ، ومن روى عنه رجلان ارتفعت عنه الجهالة وحمل على العدالة حتى تثبت فيه جرحه " ^(٣)

(٢) وقال في محمد بن أبان : " .. وقيل إن محمد بن أبان لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير وهو مجهول ، وقال آخرون : هو مدني معروف روى عنه الأوزاعي أيضا ، وله عن القاسم وعروة وعون بن عبد الله رواية وهذا هو الصحيح ، وهو شيخ يمامي ثقة ، وحسبك برواية يحيى بن أبي كثير والأوزاعي عنه " ^(٤)

(٤) رواية الإمام الثقة الكبير عن الراوي:

إذا روى الإمام الثقة الكبير عن الراوي فهذا مما يرفع الجهالة عنه ويكسبه العدالة.

(١) أخرجه ابن عبد البر بإسناده بعدة طرق (٥٩/١) ؛ وأخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث بعدة طرق ص (٢٩) ؛ وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٧/٢) بعدة طرق كذلك ، وابن حبان في الثقات (١٠/٤) ، وأخرجه ابن عدي في الكامل بعدة طرق (١٤٥/١) في ذكر القوم الذين يميزون الرجال وضعفهم وصفتهم. وقد فصل هذه الطرق ودرسها الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبد اللطيف في كتابه ضوابط الخرج والتعدين ص (٢٣). وسيأتي كلام العلماء عليه في الباب الثالث ص(٤٥٧).

(١) التمهيد (٢٨/١) .

(٢) التمهيد(٥/٥٨٧)؛ وانظر م/٥٨٧. نقلا عن منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل(٦٤). لم أعتز عليها في التمهيد.

(٣) التمهيد(٥/٥٨٧)؛ وانظر م/٥٨٧. نقلا عن منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل(٦٤). لم أعتز عليها في التمهيد.

(٤) التمهيد (٦/٩٠-٩٦) ، وانظر لمزيد من التطبيقات : التمهيد (١/٣١١، ١٩/١٧٣) .

إذا روى الإمام الثقة الكبير عن الراوي فهذا مما يرفع الجهالة عنه ويكسبه العدالة.

تطبيقات ذلك عنده :

- (١) أبو حفص المعيطي عمر بن حفص. روى عنه أحمد بن حنبل : ليس به بأس^(١).
- (٢) أبو القاسم بن أبي الزناد، روى عنه أحمد بن حنبل ... قال عباس: سئل يحيى بن معين عن أبي القاسم بن أبي الزناد فقال: ليس به بأس قد سمع منه أحمد^(٢).
- (٣) أبو عثمان بن سنه. روى عنه الزهراني قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه. قال أبو عمر : قد ذكره بعضهم في الصحابة، وغير بعيد أن يدرك النبي عليه السلام^(٣).
- (٤) أبو صالح الحادي. روى عنه أبو قلابة الجرمي، سئل أبو زرعة عن أبي صالح الحادي فقال: روى عنه أبو قلابة الجرمي^(٤).
- (٥) وقال ابن عبد البر: " وقد روى عن مولى ربي عبد الملك بن عمير وهو كبير، ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدث إذا لم يرو عنه رجالان فصاعدا فهو مجهول"^(٥).

(٥) التنصيص من إمام من الأئمة على توثيق أحد الرواة:

- فإذا نص إمام على توثيق أحد الرواة ، أخذ ابن عبد البر بقوله ونقل عنه هذا القول وهذا واضح من صنيعه في الرواة المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا واحد فمن ذلك :
- (١) أبو حازم مولى ابن عباس نبتل ، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد . قال أحمد بن حنبل: "كان ثقة"^(٦).

- (٢) أبو نعيم الجيشاني عبد الله بن مالك روى عنه عبد الله بن هبيرة الحضرمي. قال يحيى بن

(١) الاستغناء (١/٥٥٢) .

(١) الاستغناء (٣/١٥١٤) .

(٢) الاستغناء (٣/١٤١٥) .

(٣) الاستغناء (٣/١٣٥٠) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٥٤٩) .

(٢) الاستغناء (١/٥٥٧) .

معين : " أبو تميم الجيشاني تابعي ثقة " (٣) .

(٣) أبو الدهماء العدوي قرفة بن بهيس روى عنه حميد بن هلال . قال يحيى بن معين : " أبو الدهماء ثقة " (٤) .

(٤) أبو الزنباغ الثوري صدقة بن صالح روى عنه أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي وقال ابن أبي خيثمة : سألت يحيى بن معين عن أبي الزنباغ فقال : " اسمه صدقة بن صالح كوفي ثقة " (٥) .

(٥) أبو حفص اليمامي الحنفي عمر بن يونس . روى عنه أبو خيثمة . قال ابن معين : " هو ثقة " (٦) .

ففي هذه الأمثلة المتقدمة يتبين اعتماد ابن عبد البر على توثيق الأئمة للرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد ، واعتبار ذلك التنصيص من الإمام كافيا في توثيقهم ورفعهم من الجهالة إلى العدالة .

(٣) الاستغناء (٤٨٩/١) .

(٤) الاستغناء (٦٠٨/١) .

(٥) الاستغناء (٦٥٣/١) .

(٦) الاستغناء (٥٥١-٥٥٢) وانظر لمزيد من التطبيقات (١٥٣٩/٣ ، ١٥٢٠ ، ١٣٩٠ ، ١٣٣٥ ، ١٤٢٧ ،

١٣٥٢) .

الجهالة عند ابن عبد البر :

قال أبو عمر في تعريف المجهول : " كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد لا يعرف إلا بذلك فهو مجهول عندهم لا تقوم به حجة " (١) .

تطبيقاته عليه :

(١) قال في ترجمة أبي عون بن أبي حازم : " . . . روى عنه عبد الله بن جعفر المحرمي ، سئل أبو زرعة الرازي عنه فقال : " لا أعرفه وهو مدني . قال أبو محمد بن أبي حاتم: إذا لم يعرفه فقد جعله مجهولا ، قال أبو عمر : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد لا يعرف إلا بذلك فهو مجهول عندهم لا تقوم به حجة " (٢) .

(٢) وقال عن ابن عبد الله بن مغفل : " وأما ابن عبد الله بن مغفل فلم يرو عنه أحد إلا أبو نعام قيس بن عباية فيما علمت ، ولم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول عندهم والمجهول لا تقوم به حجة " (٣) .

(٣) وقال عن سعيد بن سلمة : " وأما سعيد بن سلمة فلم يرو عنه فيما علمت إلا صفوان بن سليم و الله أعلم . . . ومن كانت هذه حاله فهو مجهول لا تقوم به حجة عندهم " (٤) .

(٤) وقال عن أبي عمير بن أنس : " وأما أبو عمير بن أنس فيقال إنه ابن أنس بن مالك واسمه عبد الله ولم يرو عنه غير أبي بشر ومن كان هكذا فهو مجهول لا يحتج به " (٥) .

من هذه التطبيقات المتقدمة وغيرها يتضح أن الحافظ ابن عبد البر يطلق المجهول على من لم يرو عنه إلا واحد ، وهذا ما يطلقه المحدثون على جهالة العين ، ولم يرد عن ابن عبد البر

(١) الاستغناء (١٤٤٦/٣) .

(٢) الاستغناء (١٤٤٦/٣) .

(٣) الإنصاف فيما بين المختلفين في بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف . لابن عبد البر الأندلسي (١٥٩/٢) وهو مطبوع مع مجموعة الرسائل المنيرية .

(٤) التمهيد (٢١٧/١٦) .

(٥) التمهيد (٣٦٠/١٤) . وانظر لمزيد من التطبيقات : (١٥٧٠/٣ ، ١٥٦٩ ، ١٥٠٣ ، ١٤٤٣ ، ١٤٣٢ ، ١٤٠٢ ،

١٣٤٣ ، ١٣٨٧ ، (١٢٤٦/٢ ، ١٢٤٣ ، ١١٦١ ، ١١٥٢) .

تقسم للجهالة إلى عين أو حال وصنيعه يدل على جهالة العين ، و قد رجح أحد الباحثين أن الجهالة عنده مرتبة واحدة^(١).

ما يرفع الجهالة عند ابن عبد البر :

(١) رواية راويين فأكثر عن المجهول تزيل عنه الجهالة :

١- قال في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن عقبة: "فقد زعم بعضهم أن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري الذي روى عن أنس هذا الحديث مجهول ، وذكر أن حديثه ذلك منكسر... وهذا كله تحامل من قائله، لأن عبد الرحمن بن يزيد هذا هو عندهم عبد الرحمن بن يزيد ابن عقبة بن كرم الأنصاري يعرف بالصدق وإن لم يكن مشهورا بحمل العلم ، فإنه قد روى عنه رجال كبار : موسى بن عقبة وبكير بن الأشج وعمرو بن يحيى وأسماء بن زيد الليثي ، وقد روى عنه ثلاثة ، وقيل رجلان ، فليس بمجهول"^(٢).

٢- وقال عن محمد بن أبان : " . . . وقيل إن محمد بن أبان هذا لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير ، وهو مجهول ، وقال آخرون : هو مدني معروف روى عنه الأوزاعي أيضا ، وله عن القاسم وعروة وعون بن عبد الله رواية ، وهذا هو الصحيح"^(٣).

مما تقدم من التطبيقات يتبين جليا أن ابن عبد البر ينزع مسمى الجهالة عن الراوي إذا روى عنه اثنان فأكثر .

(٢) رواية الراوي الكبير عن المجهول ترفع الجهالة :

من تطبيقاته ما قاله عند حديث (اقتدوا باللذين من بعدي)^(٤): " قال سمعت أبا بكر أحمد

(١) محمد بن عبد رب النبي في رسالته المقدمة لليل الدكتوراة بعنوان: منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل (١٠٦/١) .

(٢) الاستذكار (٢٢٨/١) .

(٣) التمهيد (٩٥/٦-٩٦) .

(٤) أخرجه الترمذي (٥٦٩/٥) في كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما برقم

(٣٦٦٢) . وأخرجه ابن ماجة (٣٧/١) في كتاب المقدمة، باب في فضائل أصحاب الرسول ﷺ برقم (٩٧) .

ابن عمرو البزار يقول : حديث العرياض بن سارية في الخلفاء الراشدين^(١) حديث ثابت صحيح، وهو أصح إسنادا من حديث حذيفة : (اقتدوا بالذين من بعدي) لأنه مختلف في إسناده ومتكلم فيه من أجل مولى ربي وهو مجهول عندهم ، قال أبو عمر : هو كما قال البزار ، حديث عرياض حديث ثابت ، وحديث حذيفة حديث حسن ، وقد روى عن مولى ربي : عبد الملك بن عمير ، وهو كبير ، ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدث إذا لم يرو عنه رجلا فصاعدا فهو مجهول^(٢) .

فابن عبد البر قوى جانب مولى ربي من أجل رواية عبد الملك بن عمير عنه وهو إمام كبير . فابن عبد البر يقرر إن الراوي الكبير إذا روى عن المجاهيل يكسبهم القوة لأنه بمحضر حالهم ولا يروي إلا بعد درايته بهذا الراوي .

(٣) أن يكون الراوي الذي لم يرو عنه إلا واحد معروفا بالثقة والأمانة والعدالة :

قال ابن عبد الله بن عصفه : " وما أعلم لعبد الله بن عصفه جرحه إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول عندهم إلا أنني أقول : إن كان معروفا بالثقة والأمانة والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد " (٣) .

(٤) أن يكون الراوي الذي لم يرو عنه إلا واحد مشهورا في غير حمل العلم :

قال في ترجمة أبي اليسع البصري : " كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول ، إلا أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد ، أو عمرو بن معدى أو الأشتر النخعي بالنجدة " (٤) .

ومن تطبيقه على هذا ما قاله في ترجمة المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة : " . . . قيل

(١) أخرجه أبو داود (١٠/٥) في كتاب السنة، باب في لزوم السنة ، برقم (٤٦٠٧) . وأخرجه السترمذي (٤٤/٥) في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واحتساب البدع برقم (٢٦٧٦) . وقال : حديث حسن صحيح . وأخرجه ابن ماجه (١٥/١) في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين برقم (٤٢) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٥٤٩) .

(٣) الاستذكار (٢٦٤/١٩) .

(٤) الاستغناء (١٠١٣/٢-١٠١٤) .

إنه غير معروف في حملة العلم كسعيد بن سلمة ، وقيل : ليس بمجهول . . . قال أبو عمر :
المغيرة بن أبي بردة وجدت ذكره في مغازي موسى بن نصير بالمغرب وكان موسى يستعمله
على الخيل ، وفتح الله له في بلاد البربر فتوحات في البر والبحر^(١) . فقوى موقف المغيرة بن
أبي بردة الذي لم يشتهر في حمل العلم ، وإنما اشتهر بالشجاعة والجهاد وركوب الخيل وهذا
عنده كاف في إزالة وصف الجهالة عنه على حسب قاعدته السابقة.

الضبط عند ابن عبد البر :

لقد نص أبو عمر بن عبد البر على اعتبار ضبط الراوي ، وأنه من الأمور الهامة التي تبين
مراتب الرواة ، وتحدد موطن الضعف والقوة في الرواية . فقال : " الذي اجتمع عليه أئمة
الحديث والفقهاء في حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه ، ويجعل سنة وحكما في دين الله
هو أن يكون حافظا إن حدث من حفظه ، عالما بما يحيل المعاني ، ضابطا لكتابه إن حدث من
كتاب ، يؤدي الشيء على وجهه ، متيقظا غير مغفل وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث
بحروفه لأنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى ، وإن لم يكن
كذلك لم يجز له ذلك ، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، ويحتاج مع ما وصفنا أن
يكون ثقة في دينه عدلا جازئ الشهادة مرضيا فإذا كان كذلك ، وكان سالما من التدليس
كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين^(٢) .

فيتحصل من كلام ابن عبد البر السابق أن الراوي المقبول الرواية ، هو من تتوفر فيه
علامات الضبط التالية :

- ١- أن يكون حافظا إن حدث من حفظه .
- ٢- أن يكون عالما بما يحيل المعاني .
- ٣- أن يكون ضابطا لكتابه إن حدث من كتاب .
- ٤- أن يكون متصفا باليقظة .
- ٥- أن يروي الحديث بحروفه ، ويجوز له الرواية بالمعنى إن كان من أهل الفهم .

(١) التمهيد (٢١٨/١٦) .

(٢) التمهيد (٢٨/١) .

٦- أن يكون سالما من التدليس .

ويستنتج كذلك مما سبق أن الضبط عند ابن عبد البر ينقسم إلى قسمين :

١- ضبط صدر : وقد وصف صاحبه : أن يكون حافظا إن حدث من حفظه .

٢- ضبط كتاب : وقد وصف صاحبه : أن يكون ضابطا لكتابه إن حدث من كتاب .

وعقد ابن عبد البر بابا في كتابه جامع بيان العلم وفضله أسماءه : "فضل النظر في الكتب وحمد العناية بالدفاتر" وساق فيه آثارا وأشعارا في هذا الشأن^(١).

والرواية بالمعنى تدل على عدم الضبط الكامل ومع ذلك يتسامح فيها ابن عبد البر بشرط

أن يكون الراوي بالمعنى من أهل الفهم والمعرفة علما بما يحيل المعاني .

من تطبيقاته على الضبط :

(١) قال عن ابن لهيعة : " وابن لهيعة أكثر أهل العلم لا يقبلون شيئا من حديثه ، ومنهم

من يقبل منه ما حدث به قبل احتراق كتبه ، ولم يسمع منه فيما ذكروا قبل احتراق كتبه إلا

ابن المبارك وابن وهب لبعض سماعه ، وأما أسد ومثله فإنما سمعوا منه بعد احتراق كتبه " ^(٢).

(٢) قال عن عاصم بن أبي النجود : " فقد وهم ولم يحفظ ، ولم يقل ذلك غير عاصم بن

أبي النجود وهو عندهم سيئ الحفظ كثير الخطأ في الحديث " ^(٣).

(٣) قال عن الثوري : " وقد وصله جماعة عن سمالك منهم الثوري ، وحسبك بالثوري

حفظا وإتقانا . . . وكل من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه ، والقول فيه قول

الثوري ومن تابعه على إسناده " ^(٤).

من حدث ونسي:

أورد أبو عمر بن عبد البر بسنده إلى الدراوردي عن ربيع بن أبي عبد الرحمن عن سهيل

(١) الجامع ص (٥٧٩).

(٢) التمهيد (٢٥٥/١٢) .

(٣) التمهيد (٣٥٣/١) .

(٤) التمهيد (٣٣٢/١-٣٣٣) .

حفظ من حفظ وليس النسيان بحجة^(١).

وقال عند حديث عائشة : (أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل)^(٢) : "روى ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : (أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل - ثلاث مرات - فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) روى هذا الحديث عن ابن جريج جماعة لم يذكروا فيه علة . ورواه ابن عيينة عن ابن جريج بإسناده (مثله) ، وزاد قال ابن جريج فسألت عنه الزهري فلم يعرفه ، ولم يرو أحد هذا الكلام عن ابن جريج في هذا الحديث غير ابن عليه ، فتعلق به من أجاز النكاح بغير ولي ، وقال هو حديث واه إذ قد أنكره الزهري الذي عنه روي ، وطعنوا بذلك على سليمان بن موسى في حفظه قالوا : لم يتابعه عليه أحد من الحفاظ أصحاب الزهري وقال به من لم يجز النكاح إلا بإذن ولي . وهو حديث صحيح لأنه نقله عن الزهري ثقات . قالوا : وسليمان بن موسى إمام أهل الشام ، وفقههم عن الزهري ، وقد رواه عن الزهري كما رواه سليمان بن موسى : جعفر بن ربيعة والحجاج بن أرطاة ، ولا يضر إنكار الزهري له لأنه من نسي شيئا بعد أن حفظه لم يضر ذلك من حفظه عنه"^(٣) . وقال في موضع آخر : " روى هذا الحديث إسماعيل بن عليه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة كما رواه غيره وزاد عن ابن جريج قال : فسألت عنه الزهري فلم يعرفه ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن عليه ، وقد رواه عنه جماعة لم يذكروا ذلك ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة لأنه قد نقله عنه الثقات منهم : سليمان بن موسى وهو فقيه ثقة إمام وجعفر بن ربيعة ، والحجاج بن أرطاة فلو نسيه الزهري لم يضره ذلك شيء لأن النسيان لا يعصم منه إنسان ، قال رسول الله

(١) التمهيد (١٤١/٢، ١٤٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٦٦/٢) في كتاب النكاح، باب في الولي برقم (٢٠٨٣). وأخرجه الترمذي (٤٠٧/٣) في كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي برقم (١١٠٢). وأخرجه ابن ماجة (٦٠٥/١) في كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي برقم (١٨٧٩).

(٣) الاستذكار (٣١/١٦ - ٣٢).

عليه السلام: (نسي آدم فنسيت ذريته)^(١)، وإذا كان رسول الله ﷺ ينسى فمن سواه أخرى أن ينسى، ومن حفظ حجة على من نسي فإذا روى الخبر ثقة عن ثقة فلا يضره نسيان من نسيه هذا لو صح ما حكى ابن عليه عن ابن جريج فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليه؟"^(٢).

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩/٥) في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الأعراف برقم (٣٠٧٦). وقال: "هذا حديث

حسن صحيح".

(٢) التمهيد (٨٦/١٩).

النوع التاسع عشر : كيفية سماع الحديث وتحمله

يصح التحمل قبل وجود الأهلية للأداء :

قال أبو عمر الحافظ معلقا على حديث ابن عباس (أقبلت راكبا على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت^(١) الاحتلام ، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس . . .)^(٢) : " وفيه إجازة شهادة من علم الشيء صغيرا وأداه كبيرا وهو أمر لا خلاف فيه ، وقياسه : العبد يشهد في عبوديته على ما يؤدي الشهادة فيه بعد عتقه ، وكذلك الكافر والفاسق إذا أداها كل واحد منهم في حال تجوز الشهادة فيه ، وهذا كله مجتمع عليه عند العلماء ، إلا أنهم اختلفوا في هؤلاء لو شهدوا بها فردت لأحوالهم الناقصة ، ثم شهدوا بها في حال تمام شروط الشهادة " (٣).

وقال أيضا: " وكذلك العبد يعلم في حال عبوديته ما يؤديه في حال الحرية ، والفاسق يعلم فسقه ما يشهد به في حال عدالته ، وهذا لا اختلاف فيه بين العلماء إلا أنهم اختلفوا لو شهد أحد هؤلاء بشهادة في الحال الأولى فردت ثم شهد بها في الحال الثانية. فقال مالك : لا تقبل إذا ردت قبل . وقال غيره : تقبل لارتفاع العلة التي لها ردت أولا" (٤).

وقال مستنبطا من حديث جبير بن مطعم (سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب — (والطور)^(٥) : " في هذا الحديث شيء سقط من رواية مالك في الموطأ لم يذكره أحد من رواة عنه فيه ، وذكره غيره من رواة ابن شهاب وهو معنى بديع حسن من الفقه وذلك أن جبير بن مطعم سمع هذا الحديث من النبي ﷺ وهو كافر وحدث به عنه وهو مسلم" (٦).

الرواية والشهادة على السماع :

(١) من ناهز الصبي البلوغ إذا دنا. النهاية (١٣٥/٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥/١) في كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير برقم (٧٦). وأخرجه مسلم (٣٦١/١)

في كتاب الصلاة، باب ستره المصلي برقم (٥٠٤).

(٣) التمهيد (٢١/٩) .

(٤) الاستذكار (١٧٩/٦) .

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٩/٢) في كتاب الأذان باب الجهر في المغرب برقم (٧٦٥). وأخرجه مسلم (٣٣٨/١) في

كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، برقم (٤٦٣).

(٦) التمهيد (١٤٦/٩) .

قال أبو عمر ابن عبد البر عند حديث أبي يونس مولى عائشة : (أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع : يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام...) (١):
 "وفيه الرواية والشهادة على السماع وإن لم ير المُشهد أو المحدث إذا كان المعنى المسموع مستوفى قد استوفى وأُحيط به علماً" (٢).

الترجيح بالتحديث والعلو :

أورد الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى سفيان أنه قال : حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : (سمعت رجلاً يسأل رسول الله ﷺ وهو على المنبر ، كيف يصلي أحدنا بالليل ؟ فقال النبي ﷺ: مثنى مثنى ، فإذا خشيته الصبح فأوتر بواحدة توتر لك ما مضى من صلاتك) (٣).

قال سفيان : " وهذا أجودها ".

قال أبو عمر : " عند سفيان بن عيينة في هذا الحديث أسانيد ، منها : عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر ، وعبد الله بن أبي ليلى عن أبي سلمة عن ابن عمر ، والزهرى عن سالم عن ابن عمر . وقال في حديثه هذا عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه أجودها وذلك لأن فيه سمعت وحدثنا ، ولأنه فيه أعلى من غيره والله أعلم " (٤).

(١) أخرجه مسلم (٧٨١/٢) في كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، برقم (١١١٠).

(٢) التمهيد (٤٢٠/١٧)

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٩/١) في كتاب الصلاة، باب الخلق والجلوس في المسجد برقم (٤٧٣). وأخرجه مسلم

(٥١٦/١) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل برقم (٧٤٩).

(٤) التمهيد (٢٤٢/١٣)

في العرض على العالم وقول أخبرنا وحدثنا واختلافهم في ذلك (١) :

أورد أبو عمر في هذا النوع آثاراً وأقوالاً لأهل العلم تبين رضاهم عن العرض كمسلك للعمل ، وأن العرض وهو القراءة على الشيخ جائز كالسماع . ثم اختصر ما أورده الطحاوي عن اختلاف أهل العلم في الصيغة التي تقال للعرض ، هل هي صيغة التحديث أم الإخبار ؟ وأن طائفة من أهل العلم قالت : لا فرق بين أخبرنا وحدثنا ، وطائفة أخرى قالت : في العرض أخبرنا ولا يجوز أن يقال : حدثنا إلا فيما سمعه من لفظ الذي يحدثه به . وثالثة قالت : فيما قرئ على العالم فأجازه وأقر به أن يقال فيه قرئ على فلان ولا يقال فيه : حدثنا ولا أخبرنا . وذكر ترجيح أبي جعفر الطحاوي للقول الأول . قال الطحاوي : ولما اختلفوا نظرنا فيما اختلفوا فيه فلم نجد فرقا بين الحديث والخبر في هذا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ ، فذكر أبو جعفر الطحاوي أدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ بين التحديث والإخبار في الدلالة .

وبعد أن اختصر أبو عمر هذه المسألة من كلام الطحاوي قال : " هذا قول الطحاوي دون لفظه أنا عبرت عنه ، وأنا أورد في هذا الباب أخباراً يستدل بها على مذاهب القوم وبالله العون " (٢) ثم ذكر أخباراً عن أهل العلم تدل على المذاهب السابقة وإن كان أكثر الآثار تفيد التسوية بين التحديث والإخبار في العرض ، وابن عبد البر قد تابع الطحاوي في ترجيحه السابق إذ لم يعلق على ترجيحه شيئاً بل أقره عليه وأتى بآثار تؤيده من كلام مالك وغيره وفي هذا النوع ذكر أبو عمر مسائل في صيغ الأداء منها أن حدثنا وحدثني يصح قولهما للفرد والجماعة وأن ذلك جائز في كلام العرب وأورد آثاراً عليها .

العرض على العالم:

أورد أبو عمر بن عبد البر بسنده عن شعبة قال : سألت منصور بن المعتمر وأيوب السخيتاني عن القراءة على العالم فقالا : جيد وبسنده عن معمر أنه قال : ورأيت أيوب يعرض على الزهري . قال معمر : ورأيت أيوب يعرض عليه العلم فيجيزه ، وبسنده عن

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٣٩-٥٤٧) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤١) .

معمر أيضاً أنه قال : وكان منصور لا يرى بالعرض بأساً .

وأورد ابن عبد البر بسنده إلى مالك بن أنس أنه قال : لما قدم الزهري أخذت الكتاب لأقرأ عليه فقال : من أنت؟ فقلت أنا مالك بن أنس وانتسبت له ، فقال : ضع الكتاب ، ثم أخذ الكتاب محمد بن إسحاق يقرأ وانتسب له ، فقال له : ضع الكتاب ، ثم أخذ الكتاب عبيد الله بن عمر وقال حدثنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، فقال : أقرأ . فجميع ما سمع الناس يومئذ مما قرأ عبيد الله .

وبسنده عن عبيد الله بن عمر قال : رأيت مالك بن أنس يقرأ على الزهري ، قال فحدثت بذلك سفیان بن عیینة ففرح بذلك ، وجعل يقول : قرأ ، قرأ .

قول أخبرنا وحدثنا واختلافهم في ذلك^(١):

أورد بسنده عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي قال : " اختلف أهل العلم في الرجل يقرأ على العالم ويقر له العالم به كيف يقول فيه أخبرنا أو حدثنا؟ فقالت طائفة منهم : لا فرق بين أخبرنا وحدثنا وله أن يقول أخبرنا وحدثنا . ومن قال بذلك مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن . وساق أبو جعفر الطحاوي بسنده عن أبي قطن قلل : قال لي أبو حنيفة أقرأ على وقل حدثني ، وقال لي مالك : أقرأ علي وقل حدثني . وبسنده عن ابن بكير قال : لما فرغنا من قراءة الموطأ على مالك رحمه الله قام إليه رجل فقال : يا أبا عبد الله كيف نقول في هذا ؟ فقال : إن شئت فقل حدثنا وإن شئت فقل أخبرنا ، وإن شئت فقل حدثني وأخبرني ، وأراه قال وإن شئت فقل سمعت . وقالت طائفة منهم في العرض أخبرنا ولا يجوز أن يقال حدثنا إلا فيما سمعه من لفظ الذي يحدثه به . قال أبو جعفر : ولما اختلفوا نظرنا فيما اختلفوا فيه فلم نجد فرقا بين الحديث والخبر في هذا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ . فأما في كتاب الله فقوله جل وعز : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٢) فجعل الحديث والخبر واحدا . وقال : ﴿لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾^(٣) وهي الأشياء

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٣٩) .

(٢) سورة الزلزلة، آية رقم : (٤) .

(٣) سورة التوبة، آية رقم : (٩٤) .

التي كانت منهم . وقال في مثله: ﴿هل أتاك حديث الجنود﴾^(١) ، وقال: ﴿ولا يكتُمون الله حديثاً﴾^(٢) . وقال : ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً﴾^(٣) و ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾^(٤) و ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين﴾^(٥) . وقال أبو جعفر : " وكان المراد في هذا كله أن الخبر والحديث واحد . قال: وكذلك روى عن رسول الله ﷺ " .

قال أبو عمر : " فذكر حديث مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (أخبروني عن شجرة مثلها مثل المؤمنين)^(٦) وحديث فاطمة بنت قيس أنه قال : أخبرني عيم الداري فذكر قصة الدجال^(٧) . وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : (بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)^(٨) وحديث جابر في الرؤيا (أن رسول الله ﷺ قال للأعرابي لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام)^(٩) وحديث أنس عن عبادة بن الصامت (أن رسول الله ﷺ أراد أن يخبرهم بلبلة القدر فتلاحى^(١٠) رجالان)^(١١) وحديث أنس أن (عبد الله بن سلام سأل رسول الله ﷺ ما أول أشرار الساعة؟ قال : أخبرني جبريل أن ناراً تخسرهم من المشرق)^(١٢) ، وحديث أنس : (أن رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم بخير دور

(١) سورة البروج، آية رقم : (١٧).

(٢) سورة النساء، آية رقم : (٤٢).

(٣) سورة الزمر، آية رقم : (٢٣).

(٤) سورة الغاشية، آية رقم : (١).

(٥) سورة الذاريات، آية رقم : (٢٤).

(٦) أخرجه البخاري (١٧٥/١) في كتاب العلم، باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا برقم (٦١). وأخرجه مسلم

(٢١٦٤/٤) في كتاب صلاة المنافقين وأحكامهم باب مثل المؤمن مثل النخلة برقم (٢٨١١).

(٧) أخرجه مسلم (٢٢٦١/٤) في كتاب الفتن وأشرار الساعة، باب قصة الحساسة برقم (٢٩٤٢).

(٨) أخرجه البخاري (٥٧٢/٦) في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر من بني إسرائيل برقم (٣٤٦١).

(٩) أخرجه مسلم (١٧٧٦/٤) في كتاب الرؤيا، باب قول النبي عليه الصلاة والسلام: (من رآني في المنام فقد رآني)

برقم (٢٢٦٨).

(١٠) تغاصم وتنازع. انظر: النهاية (٢٤٣/٤).

(١١) أخرجه البخاري (١٣٩/١) في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر برقم (٤٩).

(١٢) أخرجه البخاري (٤١٧/٦) في كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته برقم (٣٣٢٩).

الأَنْصَار؟^(١) وحديث رافع بن خديج قال : (مر علينا رسول الله ﷺ ونحن نتحدث ، فقال : ما تحدثون ؟ فقلت : نتحدث عنك ، قال : تحدثوا ليتبوأ من كذب علي مقعده من جهنم)^(٢) .

قال أبو عمر : " وذكر أخبارا من نحو هذا تركت ذكرها لأنها في معنى ما ذكرنا ، ثم قال : هذا كله يدل على أن لا فرق بين أخبرنا وحدثنا " .

قال -أي الطحاوي- : "وقد ذهب قوم فيما قرئ على العالم فأجازه وأقر به أن يقال فيه قرئ على فلان ولا يقال فيه حدثنا ولا أخبرنا ، قال : ولا وجه لهذا القول عندنا ، قال : وسواء عندنا القراءة على العالم وقراءة العالم ، ولكل واحد ممن سمع بشيء من ذلك أن يقول حدثنا أو أخبرنا"^(٣) .

قال أبو عمر : " هذا قول الطحاوي دون لفظه أنا عبرت عنه ، وأنا أورد في هذا الباب أخبارا يستدل بها على مذاهب القوم وبالله العون"^(٤) .

آثار عن من قال لا فرق بين أخبرنا وحدثنا:

وساق أبو عمر بن عبد البر بسنده عن عوف أن رجلا سأل الحسن فقال : يا أبا سعيد إن منزلي نائي والاختلاف يشق علي ومعني أحاديث فإن لم يكن بالقراءة بأس قرأت عليك ، فقال ، ما أبالي قرأت علي أو قرأت عليك ، فقال : يا أبا سعيد فأقول حدثني الحسن ؟ فقال: نعم قل حدثني الحسن^(٥) .

وبسنده عن معمر قال سمعت إبراهيم بن الوليد رجل من بني أمية يسأل الزهري وعرض عليه كتابا من علمه فقال : أحدث بهذا عنك يا أبا بكر ؟ قال : نعم فمن يحدثكموه غيري ؟

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣/٣) في كتاب الزكاة، باب خرص النمر برقم (١٤٨٢) وبرقم (٤٤٨٠). وأخرجه مسلم

(٢) في كتاب الحج، باب أحد جبل يحينا ونحبه برقم (١٣٩٢).

(٣) تقدم تخريج نحوه ص (٢٣٨).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤١).

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤١).

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤١).

وقال عبد الرزاق : عرضنا وسمعنا وكل "سماع"^(١) .

وبسنده عن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قيل له أرأيت ما عرضنا عليك أنقول فيه حدثنا ؟ قال : نعم ، قد يقول الرجل إذا قرأ على الرجل اقرأني فلان وإنما قرأ عليه ولقد قال ابن عباس : كنت أقرئ عبد الرحمن بن عوف . فقيل لمالك : أفيعرض عليك الرجل أحب إليك أن تحدثه ؟ قال : بل يعرض إذا كان يتثبت في قراءته فرمما غلط الذي يحدث أو ينسى ، وقال : الذي يعرض أعجب إلي في ذلك .

وعن ابن وهب قال : قلت لمالك يا أبا عبد الله كيف تقول فيما سمعناه يقرأ عليك من هذه العلوم : أخبرنا أو حدثنا ؟ قال : قولوا إن شئتم حدثنا وإن شئتم أخبرنا ، فقد رأيت العلم يقرأ على ابن شهاب^(٢) .

وبسنده عن يحيى بن عبد الله بن بكر يقول : لما فرغنا من عرض الموطأ على مالك قال له رجل من أهل المغرب يا أبا عبد الله هذا الذي قرأ عليك كيف نقول : حدثنا أو حدثني أو أخبر أو أخبرنا أو أخبرني ؟ فقال : ما شئت أن تقول من ذلك فقل^(٣) .

من قال في العرض قرأت على فلان ولا يقول حدثنا:

وبسنده عن أحمد بن صالح أنه قال : إذا عرض الرجل على عالم ثم قال حدثنا لم أخطئ^(٤) ولم أكذبه ، وأحب إلي أن يقول قرأت على فلان ولا يقول حدثنا^(٥) .

قول حدثنا وحدثني للفرد وقولها للجماعة:

وبسنده عن أحمد بن صالح وقد سئل عن الرجل يحدث الرجال يقول أحدهم حدثني أو يحدث الرجل وحده أو يقول حدثنا ؟ قال : نعم ذلك كله جائز في كلام العرب .
وبسنده عن يحيى بن سعيد أنه قال : أخبرنا وأخبرني واحد ، وحدثنا وحدثني واحد^(٦) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٢) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٣) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٥) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٥) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٥) .

الإجازة والمناولة :

أورد أبو عمر مبحث المناولة والإجازة فذكر آثارا عن الزهري والأوزاعي في المناولة ، وشرط في المناولة معرفة الكتاب بعينه ومعرفة ثقة صاحبه ، ومعرفة أنه من حديثه ، وأن الإجازة في معناها إذا صح تناول ذلك . وبين أن العلماء اختلفوا في الإجازة فأجازها قوم وكرهها آخرون ثم أورد آثارا لمن أجاز ولمن كره ، وذكر ترجيحه في هذه المسألة وأنه يرجح جواز الإجازة إذا كان الشيء الذي أجزى معينا أو معلوما محفوظا مضبوطا ، وكان الذي يتناوله عالما بهذا الشأن .

من نقولاته:

أورد ابن عبد البر بسنده عن عبيد الله بن عمر أنه قال : كنت أرى الزهري يأتيه الرجل بالكتاب لم يقرأه عليه ولم يقرأ عليه فيقال له : أرويه عنك ؟ قال : نعم . ثم قال معلقا عليه : "هذا معناه أنه كان يعرف الكتاب بعينه ويعرف ثقة صاحبه ويعرف أنه من حديثه ، وهذه هي المناولة ، وفي معناها الإجازة إذا صح تناول ذلك" (١).

وأورد بسنده عن عمرو بن أبي سلمة قال : قلت للأوزاعي في المناولة أقول فيها حدثنا؟ قال : إن كنت حدثتك فقل حدثنا ، فقلت أقول أخبرنا ؟ قال : لا . قلت : فكيف أقول ؟ قال : قل عن أبي عمرو أو قال أبو عمرو .

وبسنده عن الأوزاعي أنه قال : دفع إلي يحيى بن أبي كثير صحيفة فقال : أروها عني ، ودفع إلي الزهري فقال أروها عني .

وبسنده عن أحمد بن صالح أنه قال : كان عمرو بن أبي سلمة حسن المذهب كان عنده شيء سمعه من الأوزاعي وشئ أحازه له ، فكان يقول فيما سمع : حدثنا الأوزاعي ، ويقول فيما أحازه له ، قال الأوزاعي (٢).

قال أبو عمر : " واختلف العلماء في الإجازة ، فأجازها قوم وكرهها آخرون . وفيما ذكرنا في هذا الباب دليل على جوازها إذا كان الشيء الذي أجزى معينا أو معلوما محفوظا

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٤).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٤-٥٤٥).

مضبوطا ، وكان الذي يتناوله علما بطرق هذا الشأن ، وإن لم يكن ذلك على ما وصفت لم يؤمن أن يحدث الذي أجز له عن الشيخ بما ليس من حديثه أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين من أول إسناده الديوان ، فقد رأيت قوما وقعوا في مثل هذا ، وما أظن الذين كرهوا الإجازة كرهوها إلا لهذا والله أعلم^(١).

وساق ابن عبد البر عن ابن عبد الحكم بسنده عن مالك أنه سئل عن الرجل يقول له العالم: هذا كتابي فاحمله عني وحدث بما فيه عني ؟ قال : لا أرى هذا يجوز ولا يعجبني ، لأن هؤلاء إنما يريدون الحمل الكثير بالإقامة البسيرة فلا يعجبني ذلك .

وأورد ابن عبد البر بسنده عن أبي العباس عبد الله بن عبيد الله الطيالسي ببغداد أنه قال: كنا عند عبيد الله أبي الأشعث أحمد بن المقدم العجلي إذ جاءه قوم يسألونه إجازة كتاب قد حدث به فأملى عليهم :

رسولي إليكم والكتاب رسول	كتابي إليكم فافهموه فإنهم
لهم ورع في فقههم وعقول	فهذا سماعي من رجال لقيتهم
تقولون ما قد قلته وأقول ^(٢)	فإن شئتم فارووه عني فإنما

قال أبو عمر : ملخصا رأيه وترجيحه في الإجازة: " تلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها ، يعرف كيف يتناولها ويكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده ، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك ، والله أعلم^(٣) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٦).

النوع العشرون : في كتابة الحديث

كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف:

ابتدأ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله هذا الموضوع بحديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في النهي عن الكتابة لما سوى القرآن ، ثم أعقبه بما ورد عن بعض الصحابة من كراهية كتابة الحديث: كزيد بن ثابت ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي سعيد الخدري ، وعمر بن الخطاب ، وابن عباس وغيرهم من الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- ، ثم أتبع ذلك بما ورد عن بعض التابعين من كراهية كتابة الحديث كما ورد عن ابن سيرين ، والضحاك وسعيد بن جبير وعبيدة وغيرهم رحمهم الله ، ثم ذكر السبب الذي دفعهم لكراهية الكتابة في ذلك الوقت موضحاً رأيه في هذا الموضوع^(١).

من نقولاته وأقواله فيه :

أورد الحافظ ابن عبد البر بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ، ومن كتب عني شيئاً سوى القرآن فليمحِه)^(٢).

وبسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أراد أن يكتب السنن ، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها ، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبو عليها وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدا .

وبسنده عن جرير بن عبد الحميد أنه قال : كان منصور ومغيرة والأعمش يكرهون كتاب الحديث^(٣).

وبسنده عن مالك رحمه الله أنه قال: "لم يكن مع ابن شهاب كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه . قال : ولم يكن القوم يكتبون إنما كانوا يحفظون ، فمن كتب منهم الشيء فإنما كان

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله (١٠٧-١١٧)

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٩٨/٤) في كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم برقم (٣٠٠٤).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (١١٤).

يكتبه ليحفظه فإذا حفظه محاه" (١).

قال أبو عمر مبينا سبب كراهية من كره كتابة العلم : " من كره كتابة العلم إنما كرهه لوجهين، أحدهما : ألا يتخذ مع القرآن كتابا يضاهي به ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ فيقل الحفظ كما قال الخليل - رحمه الله - :

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

قال أبو عمر : " من ذكرنا قوله في هذا الباب فإنما ذهب في ذلك مذهب العرب ، لأنهم كانوا مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك ، والذين كرهوا الكتاب كابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم كانوا قد طبعوا على الحفظ ، فكان أحدهم يجتري بالسمعة ، ألا ترى ما جاء عن ابن شهاب أنه كان يقول : إني لأمر بالبيع فأسد آذاني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا فوا الله ما دخل أذني شيء قط فنسيت . وجاء عن الشعبي نحوه . وهؤلاء كلهم عرب . وقال النبي ﷺ : (نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب) (٢) وهذا مشهور أن العرب قد خصت بالحفظ ، كان أحدهم يحفظ أشعار بعض في سمعة واحدة . قد جاء أن ابن عباس ؓ حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة .

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر

في سمعة واحدة على ما ذكروا ، وليس أحد اليوم على هذا ، ولولا الكتاب لضاع كثير من العلم . وقد أرخص رسول الله ﷺ في كتاب العلم ، ورخص فيه جماعة من العلماء وحمدوا ذلك ونحن ذاكروه بعد هذا بعون الله إن شاء الله (٣).

الرخصة في كتاب العلم :

ذكر أبو عمر الحافظ رحمه الله في هذا الموضوع مجموعة من الأحاديث مسندة عن النبي

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٥١/٤) في كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ (لا نكتب ولا نحسب) برفق (١٩١٣).

وأخرجه مسلم (٧٥٩/٢) في كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفتور لرؤية الهلال ...

برقم (١٠٨٠).

(٣) جامع بيان العلم ص : (١١٧) .

تجيز كتابه الحديث ، ثم نقل بإسناده أيضا أقوالا كثيرة لجماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - تبين موافقتهم على كتابة الحديث ، وحثهم عليها ، ومن هؤلاء الصحابة ممن ورد عنهم النهي كما في الباب السابق ، وأتبع ذلك بأقوال جماعة من التابعين ومنهم ممن ورد عنهم النهي عن الكتابة ، ثم ذكر أقوالا لجماعة من علماء السلف في حثهم على كتابة الحديث وأن العلم سيضيع لولا الكتابة والتقييد ، ولم يعلق الحافظ أبو عمر رحمه الله على هذا الباب كما فعل في الباب السابق اكتفاء بما بينه هناك ، وأن كتابة العلم هي آخر الأمرين لدى السلف ، وأنهم إنما كرهوا الكتابة لخوف الانشغال بالحديث عن القرآن ، أو الاعتماد على الكتابة وإهمال الحفظ .

من نقولاته فيه :

أورد الحافظ ابن عبد البر بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما فتحت مكة قام رسول الله ﷺ فذكر الخطبة خطبة النبي ﷺ قال : فقال رجل من اليمن يقال له : أبو شاة فقال : يا رسول الله اكتبوا لي . فقال رسول الله ﷺ : (اكتبوا لأبي شاة) يعني الخطبة^(١) .
وبسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : لم يكن أحد من أصحاب محمد أكثر حديثا مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كتب ولم أكتب^(٢) .

وبسنده عن أبي جحيفة قال : قلت لعلي بن أبي طالب : هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن ؟ قال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبدا فهما في كتابه وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وألا يقتل مسلم بكافر^(٣) .

وبسنده عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : قيدوا العلم بالكتاب . وبسنده عن إبراهيم قلل : لا

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨/١) في كتاب العلم، باب كتابة العلم برقم (١١٢) . وأخرجه مسلم (٩٨٨/٢) في كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام برقم (١٣٥٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٩/١) في كتاب العلم برقم (١١٣) .

(٣) أخرجه البخاري (١٩٣/٦) في كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير برقم (٣٠٤٧) . وأخرجه مسلم (٩٩٤/٢) في كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ وبينان تحريمها وتحريم صيدها وشرها ... برقم (١٣٧٠) .

بأس بكتاب الأطراف^(١).

وبسنده عن خالد بن خدّاش البغدادي قال : ودعت مالك بن أنس ، فقلت : يا أبا عبد الله أوصني . قال : عليك بتقوى الله في السر والعلانية والنصح لكل مسلم وكتابة العلم من عند أهله^(٢).

وبسنده عن إسحاق بن منصور قال : قلت لأحمد بن حنبل : من كره كتابة العلم ؟ قلل : كرهه قوم ورخص فيه آخرون . قلت له : لو لم يكتب العلم لذهب . قال : نعم لولا كتابة العلم أي شيء كنا نحن ؟ قال إسحاق بن منصور : وسألت إسحاق بن راهويه فقال كما قلل أحمد سواء^(٣).

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٢٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٢٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٢٦).

النوع الحادي والعشرون : في صفة رواية الحديث وشرط أدائه

معارضة العلم:

عرض الحافظ أبو عمر رحمه الله في هذا الباب بعض الآثار عن أهل العلم تبين أهمية عرض الكتاب صيانة للمكتوب من الخطأ والزلل ، وحماية له من الزيادة والنقص :
فأورد بسنده عن هشام بن عروة : أن أباه قال له : كتبت ؟ قال : نعم . قال : عارضت ؟ قال : لا . قال : لم تكتب .

وبسنده عن يحيى بن كثير قال : الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي . وذكر الحسن بن علي الحلواني في (كتاب المعرفة) قال : سمعت عبد الرزاق يقول: سمعت معمرًا يقول : لو عورض الكتاب مائة مرة ما كان يسلم من أن يكون فيه سقط أو قال : خطأ^(١) .

الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث:

ذكر أبو عمر الحافظ في هذا الموضوع أمرين هامين مما يتعلق بصيانة الحديث ، الأول ما يتعلق بإصلاح اللحن في الحديث ، والثاني : ما يتعلق بإصلاح الخطأ في الحديث ولم يعلق على هذا الموضوع بشيء وإنما اكتفى بإيراد أقوال السلف في ذلك ، فذكر أن السلف في الموافقة على إصلاح اللحن أو المنع فيه على قولين : فمنهم من أجاز الإصلاح وهم الكثير ، ومنهم من منع ذلك وهم القليل ، ثم ذكر بعض الآثار حول إصلاح الخطأ في الحديث وأنه يقوم إلى الصواب .

أولاً : ما أورده عن أجاز إصلاح اللحن في الحديث :

أورد أبو عمر بن عبد البر بإسناده عن الشعبي أنه قال : لا بأس بإقامة اللحن في الحديث .
وإسناده عن الأوزاعي أنه قال : أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً .
وإسناده عن جابر قال : سألت عامراً يعني الشعبي وأبا جعفر يعني محمد بن علي والقاسم — يعني ابن محمد — وعطاء — يعني ابن أبي رباح — عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن ،

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (١٢٨-١٢٩).

أحدث به كما سمعت أم أعربه ؟ قالوا : لا بل أعربه .

وبإسناده عن العلائي قال : سمعت يحيى بن معين يقول : لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية .

وبسنده عن علي بن الحسن قال : قلت لابن المبارك يكون في الحديث لحن أقومه ؟ قلل : نعم لأن القوم لم يكونوا يلحنون ، اللحن منا .

وبسنده عن عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي عن أبيه أنه جاءه الدراوردي عبد العزيز بن محمد يعرض عليه الحديث فجعل يقرأ ويلحن لحننا منكرًا . فقال له المغيرة : ويحك يادراوردي كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أخرى^(١) .

ثانيا : ما أورده عمن منع إصلاح اللحن في الحديث :

قال أبو عمر : كان ممن يأبى أن ينصرف عن اللحن فيما روى عنهم نافع مولى ابن عمر وأبو عمر وأبو معمر وأبو الضحى مسلم بن صبيح ومحمد بن سيرين .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة بإسناده عن إسماعيل بن أمية قال : كنا نرد نافعًا على إقامة اللحن في الحديث فيأبى .

وساق أبو عمر بن عبد البر بسنده عن أبي معمر قال : إني لأسمع الحديث لحنًا فألحن اتباعًا لما سمعت^(٢) .

إصلاح الخطأ في الحديث:

أورد أبو عمر بن عبد البر بسنده عن أبي موسى محمد بن المثنى أنه قال : سألت أبا الوليد عن الرجل يصيب في كتابه الحرف المعجم غير معجم أو يجد الحرف المعجم تغير بعجمة نحو التاء ثاء والباء ياء ، وعنده في ذلك التصحيف ، والناس يقولون الصواب . قال : يرجع إلى قول الناس ، فإن الأصل الصحة .

وبسنده عن الأوزاعي أنه قال : لا بأس بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث^(٣) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (١٢٩-١٣٥) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (١٢٩-١٣٥) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (١٣٢) .

تطبيقات لابن عبد البر في تصحيح الخطأ :

١- قال أبو عمر : " روى هذا الحديث يحيى بن يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم عن عبد الله بن حنين عن أبيه . . . فذكره ولم يتابعه على إدخال نافع بين زيد بن أسلم وبين إبراهيم بن عبد الله أحد من الرواة الموطأ ، وذكر نافع هنا خطأ من خطأ اليد والله أعلم لا شك فيه ، ولذلك طرحته من الإسناد كما طرحه ابن وضاح " (١).

٢- قال أبو عمر : " وقع عندنا وعند غيرنا في كتاب يحيى في الموطأ في هذا الحديث: مالك عن نافع عن عبد الله بن أبي بكر ، وهذا من الغلط البين ، ولا أدري ما وجهه ولم يختلف الرواة للموطأ عن مالك فيما علمت قديما وحديثا أن هذا الحديث في الموطأ لمالك عن عبد الله بن أبي بكر وليس لنافع فيه ذكر ولا وجه لذكر نافع فيه ولم يرو نافع عن عبد الله بن أبي بكر قط شيئا ، بل عبد الله بن أبي بكر ممن يصلح أن يروي عن نافع ، وقد روى عن نافع من هو أجل منه " (٢).

٣- قال أبو عمر: " هكذا قال مالك عمر بن عثمان وسائر أصحاب ابن شهاب عمرو ابن عثمان . . . ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا وإتقاناً لكن الغلط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو ، وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له : أن مالكا يقول في حديث لا يرث المسلم الكافر : عمر بن عثمان. فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة وتفقدته منه فما قال إلا عمرو بن عثمان " (٣).

٤- قال أبو عمر : " وأما رواية يحيى عن مالك عن ابن شهاب فلم يتابعه أحد على ذلك وإنما هذا الحديث لمالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري . . . وهذا الحديث مما فات يحيى سماعه عن مالك في الموطأ فرواه عن زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطين ، وكان ثقة عن مالك ، وكان يحيى بن يحيى قد سمع الموطأ منه بالأندلس ومالك يومئذ حي ، ثم رحل فسمعه من

(١) الاستذكار (١٥/١١) .

(٢) التمهيد (٤١٣/١٧) .

(٣) التمهيد (١٦١/٩-١٦٢) .

مالك حاشى ورقة في الاعتكاف لم يسمعها أو شك في سماعها من مالك فرواها عن زياد عن مالك وفيها هذا الحديث ، فلا أدري ممن جاء هذا الغلط في هذا الحديث أمن يجيى ؟ أم من زياد؟ ومن أيهما كان ذلك فلم يتابعه أحد عليه وهو حديث مسند ثابت من حديث يجيى بن سعيد ذكره البخاري " (١) .

فيتضح مما تقدم من التطبيقات أن الحافظ ابن عبد البر يصحح الخطأ بعد التنبيه عليه ، ويبين سبب الوقوع فيه مفصلاً بالحجة والبرهان ، ولا يحكم على الخطأ إلا بعلم ودراية مما يعكس مكانته في العلم وإحاطته الواسعة في الرواية والدراية .

الأمر بتتبع ألفاظ الحديث ومعانيه:

هذا الموضوع متصل مع الموضوع السابق عند الحافظ أبي عمر ، وقد اختلطت آثاره بآثر الموضوع السابق — إصلاح اللحن وإصلاح الخطأ — ودخل بعضها في بعض فيذكر أحياناً أثراً عن اللحن وأحياناً عن الرواية بالمعنى ففصلته عن سابقه وأفردته على حدة ورتبته حتى يتمكن الناظر إليه من الوصول إلى معلوماته بسرعة ويسر .

أورد أبو عمر الحافظ في هذا الموضوع أقوال السلف حول كتابة الحديث بالمعنى وبين بما ذكر من الآثار أنهم يختلفون في ذلك . فمنهم من يجيز رواية الحديث بالمعنى ، ومنهم من لا يجيز الرواية إلا إذا كانت باللفظ المروي نفسه ، وفي نهاية الموضوع رجح أبو عمر جواز الرواية بالمعنى . وقد أضفت أقوالاً أخرى لأبي عمر متفرقة في كتبه الأخرى حول هذا الموضوع ، ولم أكتف بما ورد في كتابه جامع بيان العلم وفضله .

الآثار الواردة في منع الرواية بالمعنى :

أورد أبو عمر بن عبد البر بسنده عن ربيعة بن زيد أن أبا الدرداء كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ ثم فرغ منه قال : اللهم إن لم يكن هذا فكشكله . وبسنده عن محمد بن سيرين قال : كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً ففرغ منه قال : أو كما

(١) التمهيد (١١/١٨٩-١٩٠) ، وانظر لمزيد من التطبيقات على تصحيح الخطأ عنده : الاستذكار (١٠/٧٧-٧٨ ،

١٨٤٢/١١ ، ١٦٢/١١) ، وانظر النوع الثامن والعشرين : المصحف . من هذا البحث .

قال رسول الله ﷺ.

وبسنده عن عبد الله أنه حدث يوما بحديث فقال : سمعت رسول الله ﷺ ثم أرعد وأرعدت ثيابه وقال أو نحو هذا أو شبه هذا .

وبسنده عن ابن عون أنه قال : كان من يتبع أن يحدث بالحديث كما يسمع محمد بن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وكان ممن لا يتبع ذلك الحسن وإبراهيم والشعبي قال ابن عون : فقلت لمحمد إن فلانا لا يتبع الحديث أن يحدث به كما يسمع ، فقال : أما إنه لو اتبعه كان خيرا له .

وبسنده عن أشهب أنه قال : سألت مالكا عن الأحاديث التي يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد قال : أما ما كان من قول النبي ﷺ فإني أكره ذلك ، وأكره أن يزداد فيه أو ينقص ، وما كان منها من غير قول النبي ﷺ فلا أرى بذلك بأسا . قلت : وحديث النبي ﷺ يزداد فيه الواو والألف والمعنى واحد . قال : أرجو أن يكون هذا خفيفا^(١) .

الآثار الواردة في جواز الرواية بالمعنى :

أورد أبو عمر بن عبد البر بإسناده عن محمد بن سيرين أنه قال : كنت أسمع الحديث من عشرة اللفظ مختلف والمعنى واحد .

وبسنده عن مكحول أنه قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على وائلة بن الأسقع فقلنا : يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا زيادة ولا نقصان ، قال : هل قرأ أحد منكم من القرآن الليلة شيئا ؟ فقلنا : نعم وما نحن بالحافظين له حتى إنا لنزيد الواو والألف ، فقال هذا القرآن مذ كذا بين أظهركم لا تألون حفظه وإنكم ترعمون أنكم تزيدون وتنقصون فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ عسى ألا يكون سمعناها منه إلا مرة واحدة حسبكم إذا حدثتكم بالحديث على المعنى .

وبسنده عن الحسن قال : قلنا يا أبا سعيد إنك تحدثنا بالحديث أنت أجود له سياقنا ، قال : إذا كان المعنى واحدا فلا بأس . وعن الحسن والشعبي أنهما كانا لا يريان بأسا بتقدم

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (١٣٠-١٣٥).

الحديث وتأخير^(١).

ترجيح ابن عبد البر في حكم الرواية بالمعنى:

قال أبو عمر ابن عبد البر: "والقول في هذا الباب ما قاله الحسن والشعبي وعطاء ومن تابعهم وهو الصواب وبالله التوفيق"^(٢).

وقال في التمهيد: "وفي قوله (مثل أو قريب من فتنة الدجال)، دليل على أنهم كانوا يراعون الألفاظ في الحديث المسند وهذا في طائفة من أهل العلم، وطائفة يميزون الحديث بالمعاني، وهذا إنما يصح لمن يعرف المعاني ومذاهب العرب، وهو مذهب ابن شهاب وعطاء والحسن وجماعة وغيرهم، وكان مالك لا يميز الإخبار بالمعاني في حديث رسول الله ﷺ لمن قدر على الإتيان بألفاظه... عن ابن وهب قال: سمعت مالكا وسئل عن المسائل إذا كان المعنى واحدا والكلام مختلفا، فقال: لا بأس به إلا الأحاديث التي عن رسول الله ﷺ"^(٣).

فائدة في مصدر الشك الحاصل في بعض الأحاديث:

قال أبو عمر: "أما الشك في هذه اللفظة [مواتيا أو مقاربا] فغير جائز أن يكون من ابن عباس، وإنما الشك من المحدث عنه أو الناقل عن المحدث عنه، هكذا حكم كل ما تجده من مثل هذا الشك في الأحاديث المرفوعة وغيرها، وإنما هو من الناقلين فاعرف ذلك وقف عليه وهذا قلما يكون إلا من ورع المحدث وتثبت إن شاء الله"^(٤). وقال أيضا: "وأما قوله (العبد المسلم أو المؤمن) شك أيضا من المحدث ولا يجوز أن يكون ذلك شكاً من النبي ﷺ ولا يظن ذلك إلا جاهل بجنون، ويحمل على الشك في مثل هذا الألفاظ التحري في الإتيان بلفظ الحديث دون معناه وهذا شيء قد اختلف فيه السلف"^(٥).

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (١٣٠-١٣٥).

(٢) جامع بيان العلم، ص: (١٣٥).

(٣) التمهيد (٢٤٧/٢٢-٢٤٨).

(٤) التمهيد (١٣٢/١٨).

(٥) التمهيد (٢٦١/٢١).

النوع الثاني والعشرون : آداب طالب الحديث

وجد ابن عبد البر طالب العلم في عصره بحاجة إلى من ينير له الطريق ، ويبين له المسلك الذي ينتهجه في طلب العلم حتى يصل إلى مقصوده بأقصر طريق ، وألقى أن ما في يديه من مؤلفات لا تفي بالغرض المطلوب ، إضافة لما يجده من إلحاح الطلاب عليه بتأليف كتاب يشتمل على كل ما يتعلق بالطلب ، فألف كتابه الذي أسماه " جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله " .

قال في مقدمة كتابه : " فإنك سألتني رحمك الله عن معنى العلم وفضل طلبه ، وحمد السعي فيه والعناية به ، وعن تثبيت الحجاج بالعلم ، وتبيين فساد القول في دين الله بغير فهم ، وتحريم الحكم بغير حجة ، وما الذي أحيز من الاحتجاج والجدل ، وما الذي كره منه ، وما الذي ذم من الرأي وما حمد منه ، وما يجوز من التقليد وما حرم منه ، ورغبت أن أقدم لك قبل هذا من آداب التعلم وما يلزم العالم والمتعلم التحلق به والمواظبة عليه ، وكيف وجه الطلب ، ما حمد ومدح فيه من الاجتهاد والنصب إلى سائر أنواع آداب التعلم والتعليم ، وفضل ذلك ، وتلخيصه بابا بابا مما روي عن سلف هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين لتتبع هديهم ، وتسلك سبيلهم ، وتعرف ما اعتمدوا عليه من ذلك مجتمعين أو مختلفين في المعنى منه فأجبتك إلى ما رغبت " ^(١) .

وقال : " وقد جمع أقوام في نحو ما سئلنا عنه ، وذكرناه في كتابنا هذا أبوابا لو رأيتها كافية دللت عليها ، ولكنني رأيت كل واحد منهم جمع ما حضره وحفظه ، وما خشي التفلت عليه ، وأحب أن ينظر المسترشد إليه ، ولو أغفل العلماء جمع الأخبار وتمييز الآثار ، وتركوا حجة كل نوع إلى بابه ، وكل شكل من العلم إلى شكله لبطلت الحكمة وضاع العلم ودرس ، وإن كان لعمري قد درس منه الكثير لعدم العناية وقلة الرعاية والاشتغال بالدنيا والكلب عليها ، ولكن الله يبقي لهذا الدين قوما وإن قلوا يحفظون على الأمة أصوله ، ويميزون فروعه فضلا من الله ونعمة ولا يزال الناس بخير ما بقي الأول حتى يتعلم منه الآخر " ^(٢) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٢١) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٢٥) .

ولأن علماء الحديث الذين أَلَّفُوا في فن مصطلحه عرضوا لآداب العالم والمتعلم ، فإِتي وجدت من المناسب أن أشير إلى ما كتبه ابن عبدالبر في هذا الجانب لاسيما ومادته من هذه الآداب قيمة ، وتعليقاته ثمينة ، وقد قسمت مادة هذه الآداب على ثلاثة أنواع : نوع يختص بآداب طالب الحديث ، ونوع لآداب المحدث ، ونوع للآداب المشتركة بينهما . ورتبت هذه الآداب ترتيباً متسلسلاً بعد أن كانت مفرقة عند ابن عبدالبر ، واحتفظت بعنوانه ، وفي كل موضوع أكتفي بنصين أو ثلاثة ونحو ذلك من نقولاته إذ المراد الإشارة إلى عمل ابن عبدالبر لا استيعابه ، وهدي الأهم من ذلك عرض كلام ابن عبدالبر وتعليقاته وخلاصاته بكاملها إن وجدت منها شيئاً ، ولا أتعرض للقضايا التي ليس لها صلة وثيقة بالموضوع .

١ - فضل التعليم في الصغر والحض عليه:

أورد بسنده عن الحسن أنه قال : طلب الحديث في الصغر كالنقش على الحجر^(١) .
وبسنده عن علقمة أنه قال: أما ما حفظت وأنا شاب فكأني أنظر إليه في قرطاس أو ورقة.
وبسنده عن الحسن بن علي أنه قال لبنيه ولبنتي أخيه : تعلموا العلم فإنكم إن تكونوا صغار قوم تكونوا كبارهم غداً ، فمن لم يحفظ فليكتب^(٢) .

٢ - حمد السؤال والإلحاح في طلب العلم وذم ما منع:

قال رسول الله ﷺ: (شفاء العي السؤال)^(٣) . وقالت عائشة رحمها الله : " رحم الله نسلء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يسألن عن أمر دينهن"^(٤) . وقالت أم سليم : يا رسول الله إن الله لا

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٣٥) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٣٦) .

(٣) أخرجه أبو داود (٢٤٠/١) في كتاب الطهارة، باب في المخرج يقيم برقم (٣٣١٠) . وابن ماجه (١٨٩/١) في

كتاب الطهارة، وسنها، باب في المخرج تصبى الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل برقم (٥٧٢) .

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٠/١) في كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسل من الحيض فرصة من مسك موضع

الدم برقم (٣٣٢) .

يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل^(١).

واستحيا عليُّ أن يسأل عن المذي لمكان رسول الله ﷺ من ابنته التي كانت عنده ، فأمر المقداد وعماراً فسألا له رسول الله ﷺ عن ذلك^(٢).

وقال ابن شهاب : العلم خزانة مفاتيحها المسألة^(٣) .

وقال ابن عبدالبر بعد أن أورد قول العلماء : لا يستطيع العلم براحة الجسم : "ذهب هذا القول مثلاً عند العلماء، وقد نظمته، ونظمت قول الأصمعي : يعد من العلماء وليس منهم المعدد ما عنده وهو الذي إذا سئل عن الشيء قال: هو عندي في الطاق أو في الصندوق مع معنى قول الحسن والخليل في الحياء على ما ذكرناه في هذا الباب عنهما في أبيات قتلها وهي:

يا من يرى جمع المال والكتب	خدعت والله ليس الجدد كاللعب
العلم ويحك ما في الصدر يجمعه	حفظاً وفهماً وإتقاناً فذاك أبي
لا ما توهمه العنودي من سفه	إذ قال ما تبغني عندي وفي كسي
قال الحكيم مقالاً ليس يدفعه	ذو العقل من كان من عجم ومن عرب
ما أن ينال الفتى علماً ولا أدباً	براحة النفس واللذات والطرب
نعم ولا باكتساب المال يجمعه	شتان بين اكتساب العلم والذهب
أليس في الأنبياء الرسل أسوتنا	عليهم صلوات الرب ذي الحجب
حازوا العلوم وعندهم جملة ورثت	وعاش أكثرهم جهداً بلا نشب
إن الحياء لخير كله أبداً	ما لم يحل بين نفس المرء والطلب
وكل ما حال دون الخير لم يك في	ما بين ذاك وبين الخير من نسب ^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦/١) في كتاب العلم، باب الحياء من العلم وقال مجاهد لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر برقم (١٣٠). وأخرجه مسلم (٢٥١/١) في كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها برقم (٣١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٧/١) في كتاب العلم، باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال برقم (١٣٢). وأخرجه مسلم (٢٤٣/١) في كتاب الحيض، باب المذي برقم (٣٠٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٤٣).

٣- الرحلة في طلب العلم:

أورد بسنده عن جابر بن عبد الله أنه قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فابتعث بعيراً فشددت عليه رحلي ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس الأنصاري فأتيت منزله وأرسلت إليه أن جابراً على الباب ، فرجع إلى الرسول فقال: جابر بن عبد الله ؟ فقلت : نعم ، فخرج إلي فاعتنقته واعتنقني ، قال ، قلت : حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعهُ أنا منه ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يحشر الله تبارك وتعالى العباد أو قال الناس — شك همام ، وأوماً بيده إلى الشام — حفاة عراة غرلاً بهما ... (الحديث)^(١)

وبسنده عن مالك عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد^(٢) .

٤- الخوض على استدامة الطلب والصبر على الأواء والنصب:

وبسنده عن نعيم بن حماد قال : قيل لابن المبارك : إلى متى تطلب العلم ؟ قال : حتى الممات إن شاء الله . وقيل له مرة أخرى مثل ذلك ، فقال : لعل الكلمة التي تنفعني لم أكتبها بعد.

وبسنده عن الأعرج عن أبي هريرة قال : "إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ، ثم تلا ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾^(٣) و ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾^(٤) وإن إخواننا المهاجرين كان يشغلهم الصفاق بالأسواق وإخواننا الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ ليشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون".

(١) جامع بيان العل وفضله ص : (١٤٥).

(٢) تقدم تخريجه ص (٦٤).

(٣) جامع بيان العلم ص (١٥٣).

(٤) سورة البقرة، آية رقم (١٧٤).

(٥) سورة البقرة، آية رقم (١٥٩).

قال أبو عمر : " في هذا الحديث من الفقه معان ، منها أن الحديث عن رسول الله ﷺ حكمه حكم كتاب الله المنزل ، ومنها إظهار العلم ونشره وتعليمه ، ومنها ملازمة العلماء والرضا باليسر للرغبة ، ومنها الإيثار للعلم على الاشتغال بالدنيا وبكسبها ^(١) .
وبسنده عن مالك أنه كان يقول : " إن هذا الأمر لن ينال حتى يذاق فيه طعم الفقر ، وذكر ما نزل بربيعة من الفقر في طلب العلم حتى باع خشب سقف بيته في طلب العلم ، وحتى كان يأكل ما يلقى على مزابل المدينة من الزبيب وعصارة التمر ^(٢) .

٥- الحال التي تنال بها العلم:

أورد بسنده عن أبي الأحوص قال : قال عبد الله : إن الرجل لا يولد عالماً ، وإنما العلم بالتعلم .

وسئل بعض العلماء أو الحكماء ما السبب الذي ينال به العلم ؟ قال : بالحرص عليه يتبع ، وبالحب له يستمع ، وبالفراغ له يجتمع ^(٣) .

٦- كيفية الرتبة في أخذ العلم:

أورد بسنده عن يونس بن يزيد أنه قال : قال لي ابن شهاب : يا يونس لا تكابر العلم فإن العلم أودية فأبها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه ، ولكن خذه مع الأيام والليالي ، ولا تأخذ العلم جملة فإن من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة ، ولكن الشيء بعد الشيء مع الأيام والليالي ^(٤) .

وبسنده عن حماد بن زيد أنه قال : كان الزهري يحدث ثم يقول : هاتوا من أشعاركم هاتوا من أحاديثكم ، فإن الأذن بحاجة ، وإن للنفس حمضة ^(٥) .

قال أبو عمر : " لقد أحسن أبو العاتية حيث يقول: في معنى هذا الباب:

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (١٥٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (١٥٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (١٦٣، ١٦٥).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (١٦٨، ١٦٩).

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص (١٦٨، ١٦٩).

لا يصلح النفس إذا كانت مصرفة
إلا التنقل من حال إلى حال
لا تعلمن بك الدنيا وأنت ترى
ما شئت من عبر فيها وأفعال^(١)

٧- هبة المتعلم للعالم:

أورد بسنده عن ابن عباس أنه قال : مكثت سنة وأنا أشك في اثنتين وأنا أريد أن أسأل
عمر بن الخطاب عن المتظاهرين على رسول الله ﷺ ، وما أجد له موضعا أسأله فيه ، حتى
خرج حاجا وصحبته حتى إذا كنا بمر الظهران ذهب حاجته ، وقال أدركني بإداوة من ماء ،
فلما قضى حاجته ورجع أتيت به بالإداوة أصبها عليه فرأيت موضعا ، فقلت يا أمير المؤمنين من
المرأتان المتظاهرتان على رسول الله ﷺ ؟ فما قضيت كلامي حتى قال : عائشة وحفصة .
قال أبو عمر : " لم يمنع ابن عباس من سؤال عمر عن ذلك إلا هيئته "^(٢) .

٨- منازل العلم:

أورد بسنده عن فضيل بن عياض أنه قال: أول العلم الإنصات ، ثم الاستماع ، ثم الحفظ ،
ثم العمل ، ثم النشر .
وبسنده إلى ابن المبارك أنه قال: أول العلم النية ، ثم الاستماع ، ثم الفهم ، ثم الحفظ ، ثم
العمل ، ثم النشر . وقال سفيان : أول العلم الاستماع ، ثم الإنصات ، ثم الحفظ ، ثم العمل ،
ثم النشر^(٣) .

٩- رتب الطلب والنصيحة في المذهب:

أطال ابن عبدالير النفس في بيان المنهج السليم لطالب العلم، وفي بيان خطوات الطلب التي
عليه انتهاجها للوصول لرتبة العلماء الراسخين، مما قد لا يتحصل مثله عند غيره، فقال:
"طلب العلم درجات ومنازل ورتب لا ينبغي تعديها ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل
السلف رحمهم الله ، ومن تعدى سبيلهم عامدا ضل ومن تعداه مجتهدا زل . فأول العلم حفظ

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (١٦٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (١٨٠).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (١٨٩).

كتاب الله جل وعز وتفهمه ، وكل ما يعين على فهمه فواجب طلبه معه ، ولا أقول إن حفظه كله فرض ، ولكن أقول إن ذلك واجب لازم على من أحب أن يكون عالماً ليس من باب الفرض . وساق بسنده عن الضحاك في قوله ﴿ كونوا ربايين ﴾ بما كنتم تعلمون الكتاب^(١) أنه قال : "حق على كل من تعلم القرآن أن يكون فقيهاً" . ثم قال ابن عبد البر : " فمن حفظه قبل بلوغه ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب كان له ذلك عونا كبيرا على مراده منه ومن سنن رسول الله ﷺ ، ثم ينظر في ناسخ القرآن ومنسوخه وأحكامه ، ويقف على اختلاف العلماء واتفاقهم في ذلك ، وهو أمر قريب على من قرب الله عليه ، ثم ينظر في السنن المأثورة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، بما يصل الطالب إلى مراد الله جل وعز في كتابه ، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحا ، وفي سير رسول الله ﷺ تنبيه على كثير من الناسخ والمنسوخ في السنن . ومن طلب السنن فليكن معوله على حديث الأئمة الثقات الحفاظ الذين جعلهم الله خزائن لعلم دينه ، وأمناء على سنن رسول الله ﷺ كمالك بن أنس الذي قد اتفق المسلمون طرا على صحة نقله وتفاوت حديثه وشدة توقيه وانتقاده ، ومن جرى مجراه من ثقات علماء الحجاز والعراق والشام ، كشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وابن عيينه ، ومعمر ، وسائر أصحاب ابن شهاب الزهري الثقات كابن جريج وعقيل ويونس ، وشعيب ، والزبيدي ، والليث وحديث هؤلاء عند ابن وهب وغيره وكذلك حديث حماد بن زيد وحماد بن سلمة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن المبارك ، وأمثالهم من أهل الثقة والأمانة ، فهؤلاء كلهم أئمة حديث وعلم عند الجميع ، وعلى حديثهم اعتمد المصنفون للسنن الصحاح كالبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي ومن سلك سبيلهم كالعقيلي والترمذي وابن السكن ومن لا يحصى كثرة . وإنما صار مالك ومن ذكرنا معه أئمة عند الجميع لأن علم الصحابة والتابعين في أقطار الأرض انتهى إليهم لبحثهم عنه -رحمهم الله- ، والذي يشذ عنهم نزر يسير في جنب ما عندهم... وما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله ، وهو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها وسعة لغتها

(١) سورة آل عمران آية (٧٩).

واستعارتها ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه وسائر مذهبها لمن قدر ، فهو شئ لا يستغنى عنه . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى الآفاق أن يتعلموا السنة الفرائض واللعن (يعني النحر) كما يتعلم القرآن ... ويلزم صاحب الحديث أن يعرف الصحابة المؤدين للدين عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ويعني بسيرهم وفضائلهم ، ويعرف أحوال الناقلين عنهم وأيامهم وأخبارهم ، حتى يقف على العدول منهم من غير العدول ، وهو أمر قريب كله على من اجتهد ، فمن اقتصر على علم إمام واحد وحفظ ما كان عنده من السنن ووقف على غرضه ومقصده في الفتوى حصل على نصيب من العلم وافر ، وحظ منه حسن صالح ، فمن قنع بهذا اكتفى والكفاية غير الغنى ، والاختيار له أن يجعل إمامه في ذلك إمام أهل المدينة دار الهجرة ومعين السنة ، ومن طلب الإمامة في الدين وأحب أن يسلك سبيل الذين جاز لهم الفتيا نظر في أقاويل الصحابة والتابعين والأئمة في الفقه إن قدر على ذلك نأمره بذلك كما أمرناه بالنظر في أقاويلهم في تفسير القرآن . فمن أحب الاقتصار على أقاويل علماء الحجاز اكتفى واهتدى إن شاء الله ، وإن أحب الإشراف على مذاهب الفقهاء متقدميهم ومتأخريهم بالحجاز والعراق وأحب الوقوف على ما أخذوا وتركوا من السنن وما اختلفوا في تبيينه وتأويله من الكتاب والسنة كان ذلك له مباحا ووجها محمودا إن فهم وضبط ما علم أو سلم من التخليط نال درجة رفيعة ، ووصل إلى جسيم من العلم واتسع ونبل إذا فهم ما اطلع وبهذا يحصل الرسوخ لمن فقهه الله وصبر على هذا الشأن واستحلى مرارته واحتمل ضيق المعيشة فيه . واعلم رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم ، وسلوكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم ، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم ، فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه قد رضيت بالدؤوب في جمع ما لا تفهم ، وقعت بالجهل في حمل ما لا تعلم ، فجمعوا الغث والثلثين ، والصحيح والسقيم ، والحق والكذب في كتاب واحد ، وربما في ورقة واحدة ويدنون بالشيء وضده ، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم ، قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار عن التدبر والاعتبار ، فألستهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم غاية أحدهم معرفة الكتب الغريبة والاسم الغريب أو الحديث المنكر وتجده قد جهل ما لا يكاد يسع أحدا جهله من علم صلاته وحجه وصيامه

وزكاته ، وطائفة هي في الجهل كنتك أو أشد ، لم يعنوا بحفظ سنة ولا الوقوف على معانيها ولا بأصل من القرآن ولا اعتنوا بكتاب الله جل وعز فحفظوا تزييله ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله ، ولا وقفوا على أحكامه ، ولا تفقهوا في حاله وحرامه ، قد أطحوا علم السنن والآثار ، وزهدوا فيهما وأضربوا عنهما ، فلم يعرفوا الإجماع من الاختلاف ، ولا فرقوا بين التنازع والاتلاف ، بل عولوا على حفظ ما دون لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيان ، وكان الأئمة ييكون على ما سلف وسبق لهم من الفتوى فيه ويودون أن حظهم السلامة منه . ومن حجة هذه الطائفة فيما عولوا عليه من ذلك أنهم يقصرون ويتزلون عن مراتب من له القول في الدين لجهلهم بأصوله ، وأنهم مع الحاجة إليهم لا يستغنون عن أجوبة الناس في مسائلهم وأحكامهم ، فلذلك اعتمدوا على ما قد كفاهم الجواب فيه غيرهم ، وهم مع ذلك لا ينفكون من ورود النوازل عليهم فيما لم يتقدمهم فيه إلى الجواب غيرهم ، فهم يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ويفرضون الأحكام فيها ، ويستدلون منها ، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة فجعلوا ما يحتاج أن يستدل عليه دليلا على غيره . ولو علموا أصول الدين وطريق الأحكام وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما يتزل بهم ، ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه وعادوا صاحبه ، فهم يفرطون في انتقاص الطائفة الأولى وتجهيلها وعيها ، وتلك تعيب هذه بضرور من العيب ، وكلهم يتجاوز الحد في الذم ، وعند كل واحد من الطائفتين خير كثير وعلم كبير . أما أولئك فكالخزان الصيدلانيين ، فهؤلاء في جهل معاني ما حملوه مثلهم إلا أنهم كالمعالجين بأيديهم لعل لا يقفون على حقيقة الداء المولد لها ولا على حقيقة طبيعة الدواء المعالج به ، فأولئك أقرب إلى السلامة في العاجل والآجل ، وهؤلاء أكثر فائدة في العاجل وأكبر غرورا في الآجل . وإلى الله تفزع في التوفيق لما يقرب من رضا ، ويوجب السلامة من سخطه ، فإنما ينال ذلك برحمته وفضله . واعلم يا أخي أن المفرط في حفظ المولدات لا يؤمن عليه الجهل بكثير من السنن إذا لم يكن تقدم علمه بها ، وأن المفرط في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها وما قال الفقهاء فيها لصفر من العلم ، وكلاهما قانع بالشم من المطعم ، ومن الله التوفيق والحرمان وهو حسبي وبه أعتصم . واعلم يا أخي أن الفروع لا حد لها تنتهي إليه

أبداً، ولذلك تشعبت ، فمن رام أن يحيط بآراء الرجال فقد رام ما لا سبيل له ولا لغيره إليه ، لأنه لا يزال يرد عليه ما لم يسمع ، ولعله أن ينسى أول ذلك بآخره لكثرتة ، فيحتاج أن يرجع إلى الاستنباط الذي كان يفرع منه ويحين عنه تورعا بزعمه أن غيره كان أدري بطريق الاستنباط منه ، فلذلك عول على حفظ قوله . ثم إن الأيام تضطره إلى الاستنباط مع جهله بالأصول ، فجعل الرأي أصلا واستنبط عليه... . واعلم أنه لم تكن مناظرة بين اثنين أو جماعة من السلف إلا لتفهم وجه الصواب فيصار إليه ، ويعرف أصل القول وعلته فيجري عليه أمثلته ونظائره وعلى هذا الناس في كل بلد إلا عندنا كما شاء الله ربنا وعند من سلك سبيلنا من أهل المغرب ، فإنهم لا يقيمون علة ولا يعرفون للقول وجهها ، وحسب أحدهم أن يقول فيها رواية لفلان ورواية لفلان ، ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها وصحة وجهها فكأنه قد خالف نص الكتاب وثابت السنة ويميزون حمل الروايات المتضادة في الحلال والحرام ، وذلك خلاف أصل مالك ، وكم وكم لهم من خلاف أصول مذهبه مما لو ذكرناه لطلال الكتاب بذكره ، ولتقصيرهم عن علم أصول مذهبهم صار أحدهم إذا لقي مخالفاً ممن يقول بقول أبي حنيفة أو الشافعي أو داود بن علي أو غيرهم من الفقهاء وخالفه في أصل قوله بقي متحيراً ولم يكن عنده أكثر من حكاية قول صاحبه ، فقال هكذا قال فلان وهكذا روينا ، ولجأ إلى أن يذكر فضل مالك ومثله ، فإن عارضه الآخر بذكر فضل إمامه أيضاً صار في المثل كما قال الأول:

شكونا إليهم خراب العرا ق فعابوا علينا شحوم البقر

فكانوا كما قيل فيما مضى أريها السها وتريني القمر

وأجازوا النظر في اختلاف أهل مصر وغيرهم من أهل المغرب فيما خالفوا فيه مالكا من غير أن يعرفوا أوجه قول مالك ولا وجه قول مخالفه منهم ، ولم يبيحوا النظر في كتب من خالف مالكا إلى دليل يبينه ، ووجه يقيمه لقوله وقول مالك جهلا منهم وقلة نصح ، وخوفا من أن يطالع الطالب على ما هم فيه من النقص والتقصير فيزهدهم فيهم ، وهم مع ما وصفنا يعيرون من خالفهم ويغتابونه ، ويتجاوزون القصد في ذمه ، ليوهموا السامع أنهم على حق وأنهم أولى باسم العلم وهم ﴿ كسر اب ببيعة يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده

شيئا... ﴿١﴾ فعليك يا أخي بحفظ الأصول والعناية بها . واعلم أن من عني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن ، ونظر في أقاويل الفقهاء فجعله عوناً له على اجتهاده ومفتاحاً لطرائق النظر ، وتفسيرا لجمال السنن المحتملة للمعاني ، ولم يقلد أحدا منهم تقليد السنن التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر ، ولم يرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم ممن حفظ السنن وتدبرها ، واقتدى بهم في البحث ، والتفهم والنظر ، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوه ونبهاوا عليه ، وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم ، ولم ييرئهم من الزلل كمال يروئوا أنفسهم منه فهذا هو الطالب المستمسك بما عليه السلف الصالح ، وهو المصيب لحظه ، والمعين لرشده ، والمتبع لسنة نبيه ﷺ وهدى صحابته رضي الله عنهم . ومن أعف نفسه من النظر ، وأضرب عما ذكرنا ، وعارض السنن برأيه ، ورام أن يردّها إلى مبلغ نظره ، فهو ضال مضل ، ومن جهل ذلك كله أيضا وتقحم في الفتوى بلا علم فهو أشد عمى وأضل سيلا .

لقد أسمعتم لو ناديت حيا
ولكن لا حياة لمن تنادي
وقد علمت أني لا أسلم من جاهل معاند لا يعلم .

ولست بناج من مقالة طاعن
ولو كنت في غار على جبل وعمر
ومن ذا الذي ينجو من الناس سلما
ولو غاب عنهم بين خافيتي نسر
واعلم يا أخي أن السنة والقرآن هما أصل الرأي بالعيار عليه ، وليس الرأي بالعيار على السنة ، بل السنة عيار عليه ، ومن جهل الأصل لم يصل الفرع أبدا ^(١) .

١٠ — ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه :

أورد ابن عبد البر بسنده قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنشد شريككم ^(١) . ثم قال معلقا عليه : " احتج بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع

(١) سورة النور، آية رقم (٣٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٥٢٦-٥٣٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (٤٥٣) .

وغيرهم الطاعين في السنن بحديث عمر هذا قوله : " أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ ". وعما ذكرنا في هذا الباب من الأحاديث وغيرها ، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سنن رسول الله ﷺ التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها والطعن على أهلها ، ولا حجة في هذا الحديث ، ولا دليل على شيء مما ذهبوا إليه من وجوه قد ذكرها أهل العلم . منها : أن وجه قول عمر إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه إذ هو الأصل لكل علم . هذا معنى قول أبي عبيد في ذلك ... وقال غيره : إن عمر إنما نهى عن الحديث عما لا يفيد حكما ولا يكون سنة ، وطعن غيرهم في حديث قرظة هذا وردوه لأن الآثار الثابتة عن عمر خلافه . منها ما روى مالك ومعمر وغيرهما عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب في حديث السقيفة أنه خطب يوم الجمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : " أما بعد فإني أريد قول مقالة قد قدر لي أن أقولها ، من وعاءها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ، ومن خشي أن لا يعيها فإني لا أحل له أن يكذب علي ، إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق وأنزل معه الكتاب فكان مما أنزل معه الرحم ... وذكر الحديث (٢) . وهذا يدل على أن نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ إنما كان خوف الكذب على رسول الله ﷺ ، وخوفا أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه ، لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر ، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار ، فلهذا أمرهم عمر من الإقلال من الرواية . ولو كره الرواية وذمها لنهى عن الإقلال منها والإكثار ، ألا تراه يقول : فمن حفظها ووعاها فليحدث بها ، فكيف يأمرهم بالحديث عن رسول الله ﷺ وينهاهم عنه . هذا لا يستقيم ، بل كيف ينهاهم عن الحديث عن رسول الله ﷺ ويأمرهم بالإقلال منه وهو يندبهم إلى الحديث عن نفسه بقوله : من حفظ مقالتي ووعاها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ، ثم قال : ومن خشي أن لا يعيها فلا يكذب علي . وهذا يوضح لك ما ذكرنا والآثار الصحاح عنه من رواية أهل المدينة بخلاف حديث قرظة هذا وإنما يدور على بيان عن الشعبي وليس مثله حجة

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/٨٢٣) في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرحم برقم (٨). وأخرجه بتمامه البخاري (١٢/

١٤٨) في الحدود ، باب رحم الخليل برقم (٦٨٣٠). وأخرجه مسلم (٣/١٣١٧) في الحدود الثيب برقم (١٦٩١).

في هذا الباب لأنه يعارض السنة والكتاب: قال الله عز وجل: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ ^(١) وقال: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ ^(٢) وقال فيه: ﴿الذي يؤمن بالله وكلماته﴾ ^(٣) وقال: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله﴾ ^(٤) ومثل هذا كثير ولا سبيل إلى اتباعه والتأسي به والوقوف عند أمره إلا بالخبر عنه ، فكيف يتوهم أحد على عمر أنه يأمر بخلاف ما أمر الله به ، وقد قال رسول الله ﷺ (نضر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها ثم أداهما إلى من لم يسمعها) ^(٥) الحديث ، وفيه الحض الوكيد على التبليغ عنه ﷺ . وقال : (خذوا عني في غير ما حدثت وبلغوا عني) والكلام في هذا أوضح من النهار لأولي النهى والاعتبار . ولا يخلو الحديث عن رسول الله ﷺ من أن يكون خيرا أو شرا ، فإن كان خيرا ولا شك فيه أنه خير فالإكثار من الخير أفضل ، وإن كان شرا ولا يجوز أن يتوهم أن عمر يوصيهم بالإقلال من الشر ، وهذا يدل على أنه إنما أمرهم بذلك خوفاً من واقعة الكذب على رسول الله ﷺ وخوف الاشتغال عن تدبر السنن والقرآن لأن المكثرا لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه ... ومما يدل على هذا ما قد ذكرناه فيما يروى عن عمر أنه كان يقول : تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن فسوى بينهما ... وعمر هو الناشد للناس في غير موقف بل في مواقف شتى : من عنده علم عن رسول الله ﷺ في كذا . نحو ما ذكره مالك وغيره عنه في توريث المرأة من دية زوجها ، وفي الجنين يسقط ميتا عند ضرب بطن أمه ، وغير ذلك مما ذكرناه طال به كتابنا وخرجنا عن حد ما له قصدنا . وكيف يتوهم على عمر ما توهمه الذين ذكرنا قولهم ، وهو القائل : إياكم والرأي ، فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعينهم الأحاديث أن يحفظوها . وعمر أيضا هو القائل : خير الهدي هدي محمد ﷺ ، وهو القائل : سيأتي يوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن

^(١) سورة الأحزاب ، آية : (٢١) .

^(٢) سورة الحشر ، آية : (٧) .

^(٣) سورة الأعراف ، آية : (١٥٨) .

^(٤) سورة الشورى ، آية : (٥٢ ، ٥٣) .

^(٥) تقدم تخريجه ص (٦٠) .

أعلم بكتاب الله... وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة متفقة ، ويخرج معناها على أن من شك في شيء تركه ، ومن حفظ شيئا وأتقنه جاز له أن يحدث بها وإن كان الإكثار يحمل الإنسان على التقحم في أن يحدث بكل ما سمع من جيد ورديء وغث وThin . وقد قال رسول الله ﷺ : (كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع) (١) ... ولو كان مذهب عمر ما ذكرنا لكنت الحجة في قول رسول الله ﷺ دون قوله. فهو القائل (نضر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها وبلغها) (٢) .

قال أبو عمر : " الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر ، والمكثر لا يأمن موقعة الكذب على رسول الله ﷺ لروايته عمن يؤمن وعمن لا يؤمن (٣) ". وقال أيضا : " أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه ولا تدبر لمعانيه فمكروه عند جماعة أهل العلم (٤) ". وقال : " إنما عابوا الإكثار خوفا من أن يرتفع التدبر والتفهم ، ألا ترى إلى ما حكاه بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال : سألتني الأعمش عن مسألة وأنا وهو لا غير ، فأجبتة ، فقال لي : من أين قلت هذا يا يعقوب ؟ فقلت بالحديث الذي حدثتني أنت ثم تأويله إلى الآن . وروى نحو هذا أنه جرى بين الأعمش وأبي يوسف وأبي حنيفة فكان من قول الأعمش : أنتم الأطباء ونحن الصيادلة (٥) " .

(١) أخرجه مسلم (١٠/١) في المقدمة ، النهي عن الحديث بكل ما سمع برفق (٥) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٤٥٤-٤٥٩) وقد تقدم تخريجها ص (٦٠) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (٤٥٩) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص : (٤٦٥) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص : (٤٧٠) .

النوع الثالث والعشرون : آداب الحديث

١- ابتداء العالم جلساءه بالفائدة وقوله سلوي وحرصهم على أن يؤخذ ما عندهم

أورد الحافظ أبو عمر بن عبد البر بسنده عن عبادة بن الصامت أنه قال : قال رسول الله ﷺ : (خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة ، والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة^(١)).

وبسنده عن علي بن أبي طالب أنه قال : ألا رجل يسأل فينتفع وينفع جلساءه^(٢) . وروينا عن الحسن أنه يتدبّر الناس بالعلم ويقول سلوي^(٣) .

٢- طرح العالم المسألة على المتعلم:

وبسنده عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنما مثل الرجل المسلم ، حدثوني ما هي ؟ قال عبد الله : فوقع الناس في شجر البوادي ووقع في نفسي أنها النخلة . قال : فاستحييت . فقالوا : يا رسول الله ما هي ؟ قلل : النخلة ، قال عبد الله بن عمر : فحدثت عمر بن الخطاب بالذي وقع في نفسي قال عمر : لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا^(٤) .

وبسنده عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما صلاة يجلس في كل ركعة منها ، ثم قال سعيد : هي المغرب إذا فاتتك منها ركعة ، قال : وكذلك سنة الصلاة كلها^(٥) .

٣- ذم العالم على مداخلته السلطان الظالم:

أورد بسنده عن أم سلمة قالت قال : رسول الله ﷺ : (يكون عليكم أمراء تعرفون منهم وتتكرون فمن أنكر فقد برئ ، ومن كره فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع فأبعده الله قيل يـلـ

(١) أخرجه مسلم (١٣١٦/٣) في كتاب الحدود، باب حد الزنى برقم (١٦٩٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (١٨٣) وأخرجه ابن أبي شيبه (٤٧، ٤٦/٩).

(٣) جامع بين العلم وفضله ص (١٨٦).

(٤) تقدم تخريجه ص (٢٦٦) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص (١٩٢).

رسول الله أفلا تقتلهم ؟ قال : لا ، ما صلوا^(١) .

وبسنده عن أيوب السخيتاني أنه قال : قال لي أبو قلابة : يا أبا أيوب احفظ عني ثلاث خصال إياك وأبواب السلطان ، وإياك ومجالسة أصحاب الأهواء والزم سوقك فإن الغنى من العافية.

وبسنده عن ابن مسعود أنه قال : إن على أبواب السلاطين فتنا كمبرك الإبل ، والذي نفسي بيده لا يصيبون من دنياهم شيئا إلا أصابوا من دينكم مثله ، أو قالوا : مثليه^(٢) .
وبعد أن ساق ابن عبد البر النصوص التي تزم مداخلة أهل العلم على السلطان أراد أن يبين الموقف المعتدل في نظره في هذا الأمر فقال : "معنى هذا الباب كله في السلطان الجائر الفاسق ، فأما العدل منهم الفاضل فمداخلته ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل أعمال البر ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز إنما كان يصحبه جلة العلماء مثل عروة بن الزبير وطبقته ، وابن شهاب وطبقته ، وقد كان ابن شهاب يدخل إلى السلطان عبد الملك وبنه بعده ، وكان ممن يدخل إلى السلطان الشعبي وقبيصة وابن ذؤيب ورجاء بن حيوة الكندي وأبو المقدام وكان فاضلا عالما والحسن وأبو الزناد ومالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وجماعة يطول ذكرهم . وإذا حضر العالم عند السلطان غبا فيما فيه الحاجة وقال خيرا ونطق بعلم كان حسنا وكان في ذلك رضوان الله إلى يوم يلقاه ، ولكنها مجالس الفتنة فيها أغلب ، والسلامة منها ترك ما فيها"^(٣) .

٤- ذم الفاجر من العلماء ، وذم طلب العلم للمباهاة والدنيا:

أورد بسنده عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : (لا تعلموا العلم لتباهوا به

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠/٣) في كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء حينما يخالف الشرع وترك قتالهم

ما صلوا ونحو ذلك برقم (١٨٥٤).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٦٠، ٢٥٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٦٢) - (٢٦٣).

العلماء ولا لتماموا به السفهاء ، ولا لتحنازوا به المجالس ، فمن فعل ذلك فالنار النار^(١) قال أبو عمر : " وهذا وعيد لمن لم يرد بعلمه شيئاً من الخير والله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء "^(٢).

وبسنده عن عبد الله بن مسعود أنه قال : لو أن أهل العلم صانوا علمهم ووضعوه عند أهله لسادوا به أهل زمانهم ، ولكنهم بذلوه لأهل الدنيا لينالوا به من دنياهم فهانوا على أهلها^(٣). وبسنده عن ابن السماك قال مسعر : ومن أراد الحديث للناس فليجتهد فإن بلاءهم شديد ، ومن أراد نفسه فقد اكتفى ، وكان شعبه حاضراً فقال : هذا والله ينبغي أن يكتب^(٤).

قال أبو عمر : " قد ذم الله في كتابه قوماً كانوا يأمرون الناس بأعمال البر ولا يعملون بها ذماً ونجهم الله بها تويحاً يتلى على طول الدهر إلى يوم القيامة فقال : ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسئون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون﴾^(٥) ".

وقال : " ولي قصيدة أولها :

نطق الكتاب بفصل حكم	باهر أن التقى مياين للفاجر
لم يجعل الأبرار كالفجار لا	ما الرجس في التمثيل مثل الطاهر
ومنى أمرت بما تخالف فعله	فاعلم بأنك حزت صفقة خاسر
وإذا جهلت الفرق بين جلي	ما يتلى به أبداً وبين الدائر
فاعمد إلى حير له زهد فخذ	بمقاله واعدده خير موازر

(١) أخرجه ابن ماجة (٩٦/١) في كتاب المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال البوصري في الزوائد: "هذا إسناده رجاله ثقات على شرط مسلم". وصححه الحاكم (٨٦/١) ووافقه الذهبي.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٦٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٦٤).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٧٠).

(٥) سورة البقرة، آية رقم (٤٤).

(٦) جامع بيان العلم وفضله ص : (٢٧٤).

واهرب عن المستأكلين بدينهم
والزهد في الدنيا يلحق حكمه
إلى نفاس بعالم متزّه ذو
وأدل برهان على جهل الغنى
والجائرين فبئس مثوى الجائر
أكرم به من ذي اقتدار صابر
رغبة وفم فديتك فاغر
جمع الحرام ورغبة في الحائر^(١)

٥- ما جاء في مسألة الله عز وجل العالم يوم القيامة عما عملوا فيما علموا:

وبسنده عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : (لا تزول قدما العبد يوم القيامة حتى يسئل عن خمس خصال : عن شبابه فيما أبلاه ، وعن عمره فيما أفناه وعن ماله من أين اكتسبه وأين أنفقه وعن علمه ماذا عمل فيه)^(٢).

وعن أبي الدرداء أنه قال : " إنما أخاف أن يقال لي يوم القيامة أعلمت أو جهلت ؟ فأقول: علمت فلا تبقى آية من كتاب الله عز وجل أمرة أو زاجرة إلا جاءتني تسألني فريضتها ، فتسألني الأمرة هل أتتمرت والزاجرة هل ازدحرت ، فأعوذ بالله من علم لا ينفع ، ومن نفس لا تشيع ، ومن دعاء لا يسمع "^(٣).

٦- ترك الدعوى لما لا يحسنه:

قال أبو عمر : " ومن أدب العالم ترك الدعوى لما لا يحسنه ، وترك الفخر بما يحسنه إلا أن يضطر إلى ذلك كما اضطر يوسف عليه السلام حين قال : ﴿ اجعلني على خزان الأرض إني حفيظ عليم ﴾^(٤) وذلك أنه لم يكن يحضرته من يعرف حقه فيثني عليه بما هو فيه ويعطيه بقسطه ، ورأى أن ذلك المقعد لا يقعه غيره من أهل وقته إلا قصر عما يجب لله من القيام به من حقوقه ، فلم يسعه إلا السعي في ظهور الحق بما أمكنه ، فإذا كان ذلك فجائز للعالم حينئذ الشاء على نفسه والتنبية على موضعه ، فيكون حينئذ يحدث بنعمة ربه عنده على وجه

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/٦٧٦). ط. أبي الأشبال الزهيري، ولم أحد هذه القصيدة في ط. عبدالكريم الخطيب التي اعتمدها في هذا البحث.

(٢) أخرجه الترمذي (٥٢٩/٤) في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب في القيامة، برقم (٢٤١٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٨٠).

(٤) سورة يوسف، آية رقم (٥٥).

الشكر لها . وقال عمر بن الخطاب في حديث صدقات النبي ﷺ حين تنازع فيها العباس وعلي^(١) : والله لقد كنت فيها بارا تابعا للحق صادقا ، ولم يكن ذلك منه تزكية لنفسه ﷺ . وأفضح ما يكون للمرء دعواه بما لا يقوم به ، وقد عاب العلماء ذلك قديما وحديثا^(٢) .

٧- ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدره من وجوه العلم:

وساق ابن عبد البر بسنده عن عبد الله بن مسعود قال : " أيها الناس ، من سئل عن علم يعلمه فليقل به ، ومن لم يكن عنده علم فليقل : الله أعلم ، فإنه من العلم أن يقول لما لا يعلم الله أعلم ، إن الله تبارك وتعالى قال لنبيه ﷺ : ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلمين ﴾^(٣)^(٤) .

وبسنده عن أبي بكر الصديق أنه قال : أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتب الله بغير علم^(٥) .

وبسنده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : " كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال له يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها ، قال : فسل ، فسأله الرجل عن المسألة ، فقال : لا أحسنها . قال : فبهت الرجل كأنه قد جاء إلى من يعلم كل شيء ، فقال : أي شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعت إليهم ؟ قال : تقول لهم قال مالك لا أحسن^(٦) .

(١) أخرجه البخاري (٣٨٩/٧) في كتاب المغازي ، باب حديث بني النضير ومخرج الرسول ﷺ في دية الرجلين ... برقم (٤٠٣٣) . وأخرجه مسلم (١٣٧٦/٣) في كتاب الجهاد والسير ، باب حكم الفتياء برقم (١٧٥٧) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٢٢٩-٢٣٠) .

(٣) سورة ص ، آية رقم (٨٦) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٣٥٣) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص (٣٥٣) .

(٦) جامع بيان العلم وفضله ص (٣٥٦) .

النوع الرابع والعشرون : آداب مشتركة بينهما

١- في آداب العالم والمتعلم:

أورد ابن عبد البر بسنده عن عطاء بن يسار قوله : ما أروي شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم. وبسنده عن ابن وهب قوله : ما تعلمت من أدب مالك أفضل من علمه .

وقال ابن عبد البر : ولقد أحسن عبد الله بن المبارك حيث يقول :

أيها الطالب علما ائت حماد بن زيد

فاقتبس علما وحلما ثم قيده بقيــــد

وروى بسنده عن الشافعي قوله : من حفظ القرآن عظمت حرمة ، ومن طلب الفقه نبلى قدره ، ومن عرف الحديث قويت حجته ، ومن نظر في النحو رق طبعه ، ومن لم يصن نفسه لم يصنه العلم^(١) .

وبسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : إن من حق العالم ألا تكثر عليه بالسؤال ، ولا تعنته في الجواب ، وأن لا تلج عليه إذا كسل ، ولا تأخذ بثوبه إذا غرض ، ولا تفشين له سرا ، ولا تغتابن عنده أحدا ولا تطلبن عثرته ، وإن زل قبلت معذرتة ، وعليك أن توقره وتعظمه لله ما دام يحفظ أمر الله ، ولا تجلس أمامه ، وإن كانت له حاجة سبقت القوم إلى خدمته^(٢) .

٢- الإنصاف في العلم:

قال أبو عمر : "من بركة العلم وآدابه الإنصاف فيه ، ومن لم ينصف لم يفهم ولم يتفهم"^(٣) .

قال مالك بن أنس : ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف ، وقال أيضا : أدركت رجلا يقولون : ما طلبناه إلا لأنفسنا وما طلبناه لنتحمل به أمور الناس .

وبسنده عن مالك بن أنس أنه قال : لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٠٠-٢٠٢) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٠٥) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٠٨) .

فحدثته وسألني فأجبته ، فقال : إني قد عزمت أن أمر بكتبك هذه التي وضعتها يعني الموطأ فننسخ نسخا ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بها فيها لا يتعدوها إلى غيرها ويدعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المحدث ، فإني رأيت أصل هذا العلم رواية أهل المدينة وعلمهم ، قال : فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ، وعملوا به ودانوا به من اختلاف الناس أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم ، وإن ردهم عما اعتقدوه شديد ، فدع الناس وما هم عليه وما اختار كل بلد لأنفسهم ، فقال : لعمرى لو طأعني على ذلك لأمرت به .

قال ابن عبد البر معلقا على هذا القول : "وهذا غاية في الإنصاف لمن فهم"^(١).

٣- الترغيب في طلب العلم للنفس:

أورد بسنده إلى طاوس أنه قال : ما تعلمت فتعلمه لنفسك ، فإن الأمانة والحياء قد ذهباً من الناس .

وقال مالك بن دينار : من طلب العلم لنفسه فقليل العلم يكفيه ، ومن طلبه للناس فحوائج الناس كثيرة"^(٢).

٤- النهي عن تحديث الناس بما لا تبلغه عقولهم:

أورد بسنده إلى ابن مسعود أنه قال : ما أنت محدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة .

وقال ابن عباس : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله"^(٣).

٥- توقيف العلم:

أورد بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : تعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا له الوفاق والسكينة ، وتواضعوا لمن تعلمتم منه ولمن علمتموه ، ولا تكونوا جبابرة العلماء ، فلا

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٠٩ - ٢١٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص (٢١٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٢١٣).

يقوم جهلكم بعلمكم .

ويقال : أربعة لا يأنف منهن الشريف : قيامه من مجلسه لأبيه ، وخدمته لضيفه ، وقيامه على فرسه وإن كان له عبيد ، وخدمته العالم ليأخذ من علمه .
ويقال : ارحموا عالماً يجري عليه حكم جاهل . ويروى أن بعض الأكاسرة كان إذا سخط على عالم سجنه مع جاهل في بيت واحد^(١) .

٦- فضل الصمت وحده:

قال الحافظ ابن عبد البر ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (من صمت نجاً)^(٢) . وأنه قال ﷺ : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت)^(٣) .

قال أبو عمر : " الكلام بالخير غنيمة ، وهو أفضل من السكوت ، لأن أرفع ما في السكوت السلامة ، والكلام بالخير غنيمة . وقد قالوا : من تكلم بخير غنم ، ومن سكت سلم . والكلام في العلم من أفضل الأعمال ، وهو يجري عندهم مجرى الذكر والتلاوة إذا أريد به نفي الجهل ووجه الله عز وجل والوقوف على حقيقة المعاني"^(٤) .

٧- رفع الصوت في المسجد وغير ذلك من آداب العلم:

أورد ابن عبد البر بسنده عن أشهب أنه قال : سئل مالك عن رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره؟ قال : لا خير في ذلك في العلم ولا في غيره وقد أدركت الناس قديماً يعيبن ذلك على من يكون في مجلسه ، ومن كان يكون ذلك في مجلسه كان يعتذر منه ، وأنا أكره ذلك ولا أرى فيه خيراً .

قال أبو عمر : " أجاز ذلك قوم منهم أبو حنيفة " .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢١٤) .

(٢) أخرجه الترمذي (٥١٩/٤) في كتاب صفة القيامة والورع باب (٥٠) برقم (٢٥٠١) ونقل المناوي عن العراقي قوله: "سند الترمذي ضعيف وهو عند الطبراني بسند جيد".

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٠/١٠) في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره برقم (٦٠١٨) وأخرجه مسلم (٦٨/١) في كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير برقم

(٤٧) ، وفي (١٠٩٠/٢) في كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء برقم (١٤٦٨) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٢١٩) .

وأورد بسنده عن سفيان بن عيينة أنه قال : مررت بأبي حنيفة وهو مع أصحابه في المسجد وقد ارتفعت أصواتهم ، فقلت يا أبا حنيفة هذا في المسجد والصوت لا ينبغي أن يرفع فيه . فقال : دعهم فإنهم لا يفقهون إلا بهذا^(١) .

قال أبو عمر : " احتج بعض من أجاز رفع الصوت في المناظرة بالعلم وقال لا بأس بذلك لحديث عبد الله بن عمرو : قال : تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة سافرها ، فأدركنا وقد أرمقنا الصلاة ونحن نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، فنأدى بأعلى صوته : (ويل للأعقاب من النار)^(٢) مرتين أو ثلاثا ، ذكره البخاري وغيره .

وواجب على العالم إذا لم يفهم عنه أن يكرر كلامه ذلك حتى يفهم عنه . وقد كان بعضهم يستحب أن لا يكرره أكثر من ثلاث مرات ، لما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث مرات^(٣) ، وذلك عندهم كان ليفهم عنه كل من جالسه من قريب وبعيد ، وهكذا يجب أن يكرر المحدث حديثه حتى يفهم عنه أنه قال ، وأما إذا فهم عنه فلا وجه للتكرير^(٤) .

٨- مدح التواضع ، وذم العجب وطلب الرياسة :

قال ابن عبد البر : " ومن أفضل آداب العالم تواضعه ، وترك الإعجاب بعلمه ، ونيز حب الرئاسة عنه^(٥) . وأورد بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدا بغفو إلا عزا ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله)^(٦) . وقال أبو عمر بن عبد البر في هذا المعنى :

حب الرياسة داء يخلق الدنيا ويجعل الحب حربا للمحبينا

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٢٠-٢٢١).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٣/١) في كتاب العلم باب من رفع صوته بالعلم برقم (٦٠) . وأخرجه مسلم (٩٥/١) في كتاب الإيمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله برقم (٢٤١) .

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٧/١) في كتاب العلم ، باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه برقم (٩٥،٩٤) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٢١) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٢٣) .

(٦) أخرجه مسلم (٢٠٠١/٤) في كتاب البر والصلة والآداب ، باب استحباب العفو والتواضع برقم (٢٥٨٨) .

يفري الخلاقم والأرحام يقطعها
من ساد بالجهل أو قبل الرسوخ فلا
ينبغي ويحسد قوما وهو دونهم
٩- نشر العلم^(٢):
فلا مروءة يبقى لها ولا ديناً
تراه إلا عدوا للمحقين
ضاهى بذلك أعداء النبيينا^(١)

روى سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال لعلي: (لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم)^(٣).

وأورد ابن عبد البر بسنده عن ابن عباس قال: مثل علم لا يظهره صاحبه كمثل كتر لا ينفق منه صاحبه. ويقال: ما صين العلم بمثل العمل به وبذله لأهله^(٤).

وقالوا: النار لا ينقصها ما أخذ منها ولكن ينقصها ألا تجد حظاً وكذلك العلم لا ينقصه الاقتباس منه ولكن فقد الحاملين له سبب عدمه^(٥).

قال أبو عمر: " وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ: (نضر الله امرأ سمع مقالتي، أو سمع منا حديثاً فوعاه ثم بلغه غيره)^(٦).

١٠- العمل بالعلم:

أورد بسنده عن أبي الدرداء أنه قال: ويل لمن لا يعلم مرة، وويل لمن يعلم ولا يعمل سبع مرات^(٧).

وقال الحسن: الذي يفوق الناس في العلم جدير أن يفوقهم في العمل.

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٢٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص: (١٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٠/٦) في كتاب الجاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ للناس إلى الإسلام والنبوة برقم

(٢٩٤٢). وأخرجه مسلم (١٨٧٢/٤) في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ برقم

(٢٤٠٦).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (١٩٥).

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص (١٩٧).

(٦) تقدم تحريره ص (٦٠).

(٧) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٨٢).

وقال سفيان الثوري : يهتف العلم بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل^(١) .

١١ - كسب طالب العلم المال وما يكفيه من ذلك :

وقال يحيى بن يمان : " سمعت سفيان الثوري يقول : العالم طبيب هذه الأمة والمال داؤها ، فإذا كان الطبيب يجزى الداء إلى نفسه فكيف يعالج غيره" .

قال أبو عمر معلقا على قول سفيان الثوري : " المال المذموم عند أهل العلم هو المطلوب من غير وجهه ، والمأخوذ من غير حله ، والآثار الواردة بدم المال نحو قوله ﷺ : (ما ذئبان جائعان أرسلا في حظيرة غنم بأفسد لها من حب المرء للمال والشرف^(٢)) . وما كان في معناه من حديثه ﷺ ونحو قول عمر بن الخطاب : ما فتح الله الدينار والدرهم أو الذهب والفضة على قوم إلا سفكوا دماهم وقطعوا أرحامهم ، ونحو هذا مما روي عنه وعن غيره من السلف في هذا المعنى ، فوجه ذلك كله عند أهل العلم والفهم في المال المكتسب من الوجوه التي حرمها الله ولم يحجها ، وفي كل مال ما لم يطع الله جامعته في كسبه وعصى ربه من أجله وبسببه ، واستعان به على معصية الله وغضبه ، ولم يؤد حق الله وفرائضه فيه ومنه ، فذلك هو المال المذموم والمكسب المشتوم ، وأما إذا كان المال مكتسبا من وجه ما أباح الله وتأدت منه حقوقه ، وتقرب فيه إلى الله بالإتفاق في سبيله ومرضاته فذلك المال محمود ممدوح كاسبه ومنفقه ، لا خلاف بين العلماء في ذلك ، ولا يخالف فيه إلا من جهل أمر الله ، وقد أثنى الله على إتفاق المال في غير آية ، ومحال أن ينفق ما لا يكتسب^(٣) " .

ثم ذكر آيات وأحاديث وآثار في الإتفاق ، ثم قال : " هذه الآثار كلها إنما أوردناها هنا هنا لئلا يظن طان جاهل بما يقرأ في هذا الباب أن طلب المال من وجهه للكفاف والاستغناء عن الناس هو طلب الدنيا المكروه الممنوع منه فإنه ليس كذلك . رحم الله أبا الدرداء حيث يقول : من فقه الرجل المسلم استصلاحه معيشته " ^(٤) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٩٠) .

(٢) أخرجه الترمذي (٥٠٨/٤) في كتاب الزهد ، باب ما جاء في أخذ المال ، برقم (٢٣٧٦) .

(٣) جامع بيان العلم (٢٩٢ - ٢٩٣) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٩٨) .

قال : " وقد اختلف الناس في حدود الزهد والعبادة عنه بما يطول ذكره ، وأحسن ما قيل فيه قول ابن شهاب : الزهد في الدنيا أن لا يغلب الحرام صرك ولا الحلال شكرك . وكان سفيان الثوري ومالك بن أنس يقولان : الزهد في الدنيا قصر الأمل " (١) .

قال : " والآثار عن السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين في فضل الصبر عن الدنيا والزهد فيها ، وفضل القناعة والرضا بالكفاف ، والاقتصار على ما يكفي دون التكاثر الذي يلهي ويطغي ، أكثر من أن يحيط بها كتاب أو يشتمل عليها باب ، والذين زوى الله عنهم الدنيا من الصحابة أكثر من الذين فتحها عليهم أضعافا مضاعفة . روي عن النبي ﷺ أنه قال : (إن الله عز وجل ليحمني عبده الدنيا كما يحمي أحدكم مريضه الطعام يشتهيهِ) . (٢) وهذا والله أعلم نظر منه عز وجل لذلك العبد ، فرب رجل كان الغنى سبب فسقه وعصيانه لربه وانتهاكه لحرمه ، ورب رجل كان الفقر سبب ذلك كله له ، وربما كان سبب كفره وتعطيله فرائضه ، وهما طرفان مذمومان عند العلماء " (٣) .

قال : " والدليل على أن التقلل من الدنيا والاقتصاد فيها والرضا بالكفاف منها والاقتصار على ما يكفي ويغني عن الناس أفضل من الاستكثار منها والرغبة فيها وأقرب إلى السلامة ، ما حدثنا ... " وساق بسنده حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه (قمت على باب الجنة فإذا عامة من يدخلها المساكين ، وإذا أصحاب الجدد محبسون ...) (٤) وساق آثارا ثم قال : " فإن ظن طان جاهل أن الاستكثار من الدنيا ليس به بأس ، أو غلب عليه الجهل فظن أن ذلك أفضل من طلب الكفاف منها ، وشبه عليه بقول الله عز وجل ﴿ووجدك عائلا فأغني﴾ (٥) فيما عدد الله عز وجل على النبي ﷺ من نعمه عنده ، فإن ذلك ليس كما ظن . وفي الآثار التي قدمنا ما

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢٩٩) .

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٤/٤) كتاب الطب باب ما جاء في الحمية برقم (٢٠٣٦) .

(٣) أخرجه الترمذي ص : (٣٠٠) .

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٣/١١) في كتاب الرقاق ، باب صفة الجنة والنار برقم (٦٥٤٧) وأخرجه مسلم

(٢٠٩٦/٤) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب أكثر أهل الجنة فقراء ... برقم (٢٧٣٦) .

(٥) سورة الضحى آية رقم (٨) .

يوضح لك أن الغنى ليس ما ذهب إليه واحتسبه بل هو غنى القلب ، فمن وضع الله الغنى في قلبه أغناه" (١).

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٣٠٥) .

النوع الخامس والعشرون : أخبار الآحاد

لقد أورد أبو عمر بن عبد البر في ثنايا كتبه مادة غزيرة عن خبر الآحاد شملت جوانب شتى من هذا الموضوع .

فقد قسم أصول العلم إلى الكتاب والسنة وقسم السنة إلى خبر كافة وخبر آحاد ، ونقل إجماع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به ، ثم تكلم على حجية خبر الآحاد ورد شبه منكري خبر الآحاد ، ومن ذلك زعمهم أن عمر بن الخطاب لا يقبل خبر الواحد ، ثم ذكر مذاهب أئمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخبر الواحد العدل فذكر مذهب مالك والشافعي وبعض أهل العلم ، ثم صرح أبو عمر برأيه في هذا الموضوع وهو أن خبر الآحاد يوجب العمل دون العلم . وبين بعد ذلك أن أخبار الآحاد من علم الخاصة وأنه لا ينكر على أحد جهل بعضها ، وأن الإحاطة بها ممتنعة وذكر أمثلة من حال الصحابة تدل على ذلك ، وتكلم على الآثار المحالفة لمصحف عثمان ووصل إلى نتيجة فيها أنها تجري في العمل مجرى خبر الواحد .

أصول العلم وأقسام السنة :

قال ابن عبد البر : " وأما أصول العلم : فالكتاب والسنة ، وتنقسم السنة إلى قسمين : أحدهما إجماع تنقله الكافة عن الكافة ، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هناك خلاف ، ومن رد إجماعهم فقد رد نصا من نصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون وسلوكه غير سبيل جميعهم . والضرب الثاني من السنة خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد ، فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقُدوة ، ومنهم من يقول إنه يوجب العلم والعمل جميعا " (١) .

قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العلم به بالإجماع :

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر : " وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار ، فيما علمت ، على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به ، إذا ثبت ولم

(١) جامع بيان العلم ص : (٣٢٦) .

ينسخه غيره من أثر أو إجماع ، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع ، شذمة لا تعد خلافاً . وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه ، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله ، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين ^(١) .

حجية خبر الآحاد :

ذكر أبو عمر بن عبد البر من أحاديث مالك في الموطأ حديث الطاعون الذي استشار عمر بن الخطاب بسببه الصحابة ، وكان خارجاً إلى الشام محل الطاعون ، فأشار بعضهم بالمضي ، وأشار البعض الآخر بالعودة ، واختلف الصحابة في ذلك ، فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائباً في بعض حاجاته ، فقال : إن عندي من هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : (إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه) ^(٢) ، فحمد الله عمر ثم انصرف ^(٣) .

قال أبو عمر معلقاً عليه : " فيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله ، وإنجاب العمل به ، وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد ، لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبحضرتهم في أمر قد أشكل عليهم فلم يقل لعبد الرحمن بن عوف أنت واحد والواحد لا يجب قبول خبره إنما يجب قبول خبر الكافة ، ما أعظم ضلال من قال بهذا والله عز وجل يقول : ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ ^(٤) وقرئت ﴿فتبينوا﴾ ، فلو كان العدل إذا جاء نبأ يتثبت في خبره ولم ينفذ لاستوى الفاسق والعدل وهذا خلاف القرآن ، قال الله

(١) التمهيد (٣-٢/١)

(٢) أخرجه البخاري (١٨٨/١٠) في كتاب الطب، باب من خرج من أرض لا تلائمه برقم (٥٧٢٩). وأخرجه مسلم

(٤) في كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها برقم (١٢١٩).

(٣) التمهيد (٣٦٣-٣٦١/٨)

(٤) سورة الحجرات، آية : (٦).

عز وجل : ﴿أَمْ يُجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (١).

وذكر أبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديث الرجل الذي قبل امرأته وهو صائم في رمضان ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ فذكرت ذلك لها ، فأخبرتها أم سلمة ، أن رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، فرجعت فأخبرت زوجها بذلك ، فزاده ذلك شراً ، وقال : لسا مثل رسول الله ﷺ ، يحل الله لرسوله ما شاء ، ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة ، فوجدت عندها رسول الله ﷺ ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما لهذه المرأة ؟ فأخبرته أم سلمة ، فقال : ألا أخبرتها أي أفعل ذلك ؟ فقالت : قد أخبرتها ، فذهبت إلى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً ، وقال لسا مثل رسول الله ﷺ يحل الله لرسوله ما شاء ، فغضب رسول الله ﷺ وقال : والله إني لأتقاكم الله وأعلمكم بحدوده (٢) (٣).

فقال الحافظ ابن عبد البر معلقاً على هذا الحديث : " فيه . . . إيجاب العمل بخير الواحد الثقة ، ذكراً كان أو أنثى ، وعلى ذلك جماعة أهل الفقه والحديث أهل السنة ، ومن خالف ذلك ، فهو عند الجميع مبتدع ، والدليل على ما قلنا من العمل بخير الواحد من هذا الحديث ، قول رسول الله ﷺ : (ألا أخبرتها) فأوضح بذلك أن خير أم سلمة يجب العمل به ، وكذلك خير المرأة لزوجها ، ولو كان خير أم سلمة لا يلزم المرأة ، وخير المرأة لا يلزم زوجها ، لما قال رسول الله ﷺ : (ألا أخبرتها) ، لأنها كانت تقول : وكيف كنت أخبرها عنك وحدي ؟ وهذا يبين في إيجاب العمل بخير الواحد وقبوله ممن جاء به إذا كان عدلاً ، والحجة في إثبات خير الواحد والعمل به ، قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس " (٤).

(٣) سورة ص ، آية رقم (٢٨).

(١) أخرجه مالك (٢٩١/١) في كتاب الصيام ، باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم برقم (١٣). ورواه الشافعي

في الرسالة برقم (١١٠٩).

(١) التمهيد (١٠٧/٥ - ١٠٨).

(٢) التمهيد (١١٦/٥).

وقال معلقا على حديث الاستئذان^(١) : "زعم قوم أن في هذا الحديث دليلا على أن مذهب عمر أن لا يقبل خبر الواحد ، وليس كما زعموا ، لأن عمر قد ثبت عنه استعمال خبر الواحد وقبوله ، وإيجاب الحكم به ، أليس هو الذي ناشد الناس بمضى : من كان عنده علم رسول الله ﷺ في الدية فليخبرنا ؟ وكان رأيُه أن المرأة لا تترث من دية زوجها ، لأنها ليست من عصبته الذين يعقلون عنه ، فقام الضحاك بن سفيان الكلبي ، فقال : " كتب إلي رسول الله ﷺ أن أورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها"^(٢) ، وكذلك ناشد الناس في دية الجنين : من عنده فيه عن رسول الله ﷺ ؟ فأخبره حمل بن مالك بن النابغة : " إن رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة ، ففضى به عمر"^(٣) ، و لا يشك ذو لب ، ومن له أقل مترلة في العلم أن موضع أبي موسى من الإسلام ، ومكانه من الفقه والدين ، أجل من أن يرد خبره ، ويقبل خبر الضحاك بن سفيان الكلبي ، وحمل بن النابغة الأعرابي ، وكلاهما لا يقاس به في حال ، وقد قال له عمر في حديث ربيعة هذا : أما أي لم أهملك ، ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ ، فدل على اجتهاد كان من عمر رحمه الله في ذلك الوقت لمعنى ، والله أعلم به . وقد يحتمل أن يكون عمر رحمه الله كان عنده في ذلك الحين من لم يصحب رسول الله ﷺ من أهل العراق ، وأهل الشام ، لأن الله فتح عليه أرض فارس ، والروم ودخل في الإسلام كثير ممن يجوز عليهم الكذب ، لأن الإيمان لم يستحكم في قلوب جماعة منهم وليس هذه صفة أصحاب رسول الله ﷺ لأن الله قد أخبر أنهم خير أمة أخرجت للناس ، وأنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم ، وأثنى عليهم في غير موضع من كتابه . وإذا جاز الكذب ، وأمكن في الداخلين إلى الإسلام فيمكن أن يكون عمر مع احتياطه في الدين يخشى

(١) تقدم تخريجه ص (٦٢) .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤/٣) في كتاب الجهاد، باب في الرجل يموت بسلاحه برقم (٢٥٣٨). وأخرجه الترمذي (١٩/٤) في كتاب الديات، باب ما جاء في المرأة هل تترث من دية زوجها برقم (١٤١٥). وفي الفرائض برقم (٢١١٠) وأخرجه ابن ماجة (٨٨٣/٢) في كتاب الديات، باب الميراث من الدية برقم (٢٦٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥/١٢) في كتاب الفرائض، باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وبغيره برقم (٦٧٤٠). وأخرجه مسلم (١٣٠٩/٣) في كتاب القسامة، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني برقم (١٦٨١).

أن يختلقوا الكذب على رسول الله ﷺ عند الرهبة والرغبة ، أو طلبا للحجة ، وفرارا إلى الملجأ ، والمخرج مما دخلوا فيه ، لقلة علمهم بما في ذلك عليهم فأراد عمر أن يريهم أن من فعل شيئا ينكر عليه ففزع إلى الخير عن رسول الله ﷺ فيه ، ليثبت له بذلك فعله ، وجب التثبت فيما جاء به إذا لم تعرف حاله حتى يصح قوله ، فأراهم ذلك ، ووافق أبا موسى ، وإن كان عنده معروفا بالعدالة غير متهم ، ليكون ذلك أصلا عندهم ، وللحاكم أن يجتهد بما أمكنه إذا أراد به الخير ، ولم يخرج عما أبيح له ، والله أعلم بما أراد عمر بقوله ذلك لأبي موسى ، وعلى هذا قول طاوس قال : كان الرجل إذا حدث عن رسول الله ﷺ أخذ حتى يجي ببينة ، وإلا عوقب يعني ممن ليس بمعروف بالعدالة ولا مشهور بالعلم والثقة ألا ترى إلى إجماع المسلمين إن العالم إذا حدث عن رسول الله ﷺ ، وكان مشهورا بالعلم ، أخذ ذلك عنه ، ولم ينكر عليه ، ولم يحتج إلى بينة ومن نحو قول طاوس هذا قول سعد بن إبراهيم رحمه الله لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات أي كل من إذا وقف أحال على مخرج صحيح ، وعلم ثابت ، وكان مستورا لم تظهر منه كبيرة . وأما قول من قال : إن عمر لم يعرف أباه موسى فقول خرج عن غير روية ولا تدبر . ومثله أبي موسى عند عمر مشهورة ، وقد عمل له ، وبعثه رسول الله ﷺ عاملا ، وساعيا ، على بعض الصدقات ، وهذه مثله رفيعة ، في الثقة والأمانة ^(١) .

مذاهب أئمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخير الواحد العدل:

قال الحافظ ابن عبد البر : " ولأئمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخير الواحد العدل مذاهب متقاربة ، بعد إجماعهم على ما ذكرت لك من قبوله وإيجاب العمل به دون القطع على مغيبه ، فجملة مذهب مالك في ذلك إيجاب العمل بمسنده ومرسله ، ما لم يعترضه العمل الظاهر ببلده ، ولا يبالي في ذلك من خالفه في سائر الأمصار ، ألا ترى إلى إيجابه العمل

(١) التمهيد (٣/ ٢٠٠-٢٠١)

بحديث التفليس^(١) ، وحديث المصرة^(٢) ، وحديث أبي القعيس في لبن الفحل^(٣) ؟ وقد خالفه في ذلك بالمدينة وغيرها جماعة من العلماء ، وكذلك المرسل عنده سواء ، ألا تراه يرسل حديث الشفعة^(٤) ويعمل به ، ويرسل حديث اليمين مع الشاهد^(٥) ويوجب القول به ويرسل حديث ناقة البراء بن عازب^(٦) في جنائيات المواشي ويرى العمل به ، ولا يرى العمل بحديث خيار المتبايعين^(٧) ، ولا بنجاسة ولوغ الكلب^(٨) ، ولم يدر ما حقيقة ذلك كله ، لما اعترضهما عنده من العمل^(٩).

وقال: "واختلف أصحابنا وغيرهم في خير الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعاً ، أم يوجب العمل دون العلم ؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم : أنه يوجب العمل دون العلم ، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر ، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله ، وقطع العذر بحجيته قطعاً ولا خلاف فيه . وقال قوم كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر : إنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً ، منهم الحسين الكرابيسي وغيره ، وذكر ابن

(١) أخرجه البخاري (٧٦/٥) في الاستقراض ، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به برقم (٢٤٠٢) . ومسلم (١١٩٣/٣) في المساقاة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه برقم (١٥٥٩) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٩١) .

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٠/٥) في كتاب الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم برقم (٢٦٤٤) وأخرجه مسلم (١٠٦٩/٢) في كتاب الرضاع ، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل برقم (١٤٤٥) .

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٦/٤) في كتاب البيوع ، باب بيع الشريك من شريكه برقم (٢٢١٣) ومسلم (١٢٢٩/٣) في كتاب المساقاة ، باب الشفعة برقم (١٦٨٠) .

(٥) تقدم تخريجه ص (٢٥٩) .

(٦) تقدم تخريجه ص (١٧٥) .

(٧) أخرجه البخاري (٣٩٠/٤) في كتاب البيوع ، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع برقم (٢١١٢) ومسلم (١١٦٣/٣) في كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين برقم (١٥٣١) .

(٨) أخرجه البخاري (٣٣٠/١) في كتاب الوضوء ، باب الماء الذي يغسل به وشعر الإنسان برقم (١٧٢) ، وأخرجه مسلم (٢٣٤/١) ، في كتاب الطهارة ، باب ولوغ الكلب ، برقم (٢٧٩) .

(٩) التمهيد (٣-٢/١)

خوارز بن داد أن هذا القول يخرج على مذهب مالك".

قال أبو عمر: "الذي نقول به: إنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا وبالله توفيقنا" (١).

وقال أيضاً: "أخبار الآحاد لا يقطع عليها" (٢) وقال أيضاً: "لا يقطع على معانيها" (٣) وقال أيضاً: "ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوباً في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه" (٤).

أخبار الآحاد من علم الخاصة:

قال الحافظ ابن عبد البر: "وأخبار الآحاد عند العلماء من علم الخاصة، لا ينكر على أحد جهل بعضها، والإحاطة بها ممتنعة، وما أعلم أحداً من أئمة الأمصار مع بحثهم وجمعهم إلا وقد فاته شيء من السنن المروية من طريق الآحاد وحسبك بعمر بن الخطاب فقد فاتته من هذا الضرب أحاديث فيها سنن ذوات عدد من رواية مالك في الموطأ، ومن رواية غيره أيضاً، وليس ذلك بضار له، ولا ناقص من منزلته وكذلك سائر الأئمة لا يقدح في أمانتهم ما فلقم من إحصاء السنن إذ ذاك يسير في جنب كثير ولم يجز للعالم أن يفتي ولا أن يتكلم في العلم حتى يحيط بجميع السنن ما جاز ذلك لأحد أبداً وإذا علم العالم أعظم السنن، وكان ذا فهم ومعرفة بالقرآن، واختلاف من قبله من العلماء، جاز له القول بالفتوى وبالله التوفيق" (٥).

وقال أبو عمر عند حديث سؤال فاطمة لأبي بكر ميراثها من النبي ﷺ، وسؤال أزواج

(١) التمهيد (٨-٧/١)

(٢) التمهيد (١٧/٧)

(٣) التمهيد (٢٤/١٩)

(٤) جامع بيان العلم، ص: (٤١٧).

(٥) التمهيد (٦٨/٨-٦٩)

النبي ﷺ ذلك منه أيضا ، مع وجود حديث (لا نورث ما تركنا فهو صدقة)^(١) .

قال : " وسؤال فاطمة أبا بكر ذلك مشهور معلوم من غير هذا الحديث ، وغير نكير أن يكن كلهن يسألن ذلك ولم يكن عندهن علم من قول رسول الله ﷺ ذلك ، فلما أعلمهن أبو بكر سكنن وسلمن ، وهذا مما أحييتك أن هذا من علم الخاصة لا ينكر جهل مثله من أخبار الأحاد على أحد ألا ترى أن عمر بن الخطاب قد جهل من هذا الباب ما علمه حمل بن ملك بن النابغة رجل من الأعراب من هذيل في دية الجنين ؟ وجهل من ذلك أيضا ما علمه الضحاك بن سفيان الكلابي في ميراث المرأة من دية زوجها ، وجهل من ذلك أيضا ما علمه أبو موسى الأشعري في الاستئذان ، وموضع عمر من العلم الموضع الذي لا يجهله أحد من أهل العلم . وقال عبد الله بن مسعود : لو أن علم أهل الأرض جعل في كفة ، وجعل علم عمر في كفة لرجح علم عمر ، وإذا جاز مثل هذا على عمر فغير نكير أن يجهل أزواج النبي ﷺ وابنته رضي الله عنها ما علمه أبو بكر من قوله ﷺ : (لا نورث ما تركنا صدقة) وقد علمه جماعة من الصحابة ، وذلك موجود في حديث مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس ابن الحدثان . . . وقد جهل أبو بكر وعمر ما علم المغيرة ، ومحمد بن مسلمة من توريث الجدة ، وجهل ابن مسعود ما علم معقل بن سنان الأشجعي من صدق المتوفى عنها التي لم يدخل بها ولم يسم لها ، وقد جهل الأنصار وأبو موسى حديث التقاء الختانين وعلمته عائشة ، وجهل ابن عمر حديث القنوت وعلمه أبو هريرة وغيره ، ومثل هذا كثير عن الصحابة يطول ذكره ، فمثله حديث (لا نورث ما تركنا صدقة) غير نكير أن يجهلته ويجهله أيضا علي والعباس حتى علموه على لسان من حفظه"^(٢) .

وقال أبو عمر أيضا : " وأما قول عائشة : (ما سبح رسول الله ﷺ سبحة الضحى قط)^(٣) ، فهو مما قلت لك أن من علم السنن علما خاصا يوجد عند بعض أهل العلم دون بعض وليس

(١) تقدم تخريجه ص () .

(٢) التمهيد (١٥٣/٨-١٥٥)

(٣) أخرجه البخاري (١٣/٣) في كتاب الجمعة ، باب تحريظ النبي ﷺ على قيام الليل والنوافل ... برقم (١١٢٨) .

وأخرجه مسلم (٤٩٧/١) في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى برقم (٧١٨) .

أحد من الصحابة إلا وقد فاتته من الحديث ما أحصاه غيره ، والإحاطة ممتنعة ، وهذا ما لا يحمله إلا من لا عناية له بالعلم ، وإنما حصل المتأخرون على علم ذلك ، مذ صار العلم في الكتب ، لكنهم بذلك دخلت حفظهم داخله ، فليسوا في الحفظ كالمقدمين وإن كان قد حصل في كتب المقل منهم علم جماعة من العلماء ، والله ينور بالعلم قلب من يشاء " (١) .

ما يجري في العمل مجرى خبر الواحد :

الآثار المخالفة لمصحف عثمان :

عند حديث أبي يونس مولى عائشة زوج النبي ﷺ أنه قال : أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ، ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فأذني : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين ﴾ (٢) فلما بلغت ، أذنتها ، فأملت علي : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقوموا لله قانتين ﴾ ثم قالت : سمعتها من رسول الله ﷺ (٣) .

قال أبو عمر : " أجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا ، هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوز ، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه ، وإن كل ما روى من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ ، أو عن أبي بكر أو عمر بن الخطاب أو عائشة ، أو ابن مسعود ، أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور ، لا يقطع بشيء من ذلك على الله عز وجل ، ولكن ذلك في الأحكام يجري في العلم مجرى خبر الواحد " (٤) .

(١) التمهيد (١٣٥/٨)

(٢) سورة البقرة، آية رقم (٢٣٨).

(٣) أخرجه مسلم (٤٣٧/١)، في كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر برقم (٦٢٩).

(٤) التمهيد (٢٧٨/٤-٢٧٩)

الغريب (الفرد):

استعمل الحافظ أبو عمر بن عبد البر لفظ الغريب والفرد ، وأكثر من ذلك في أحاديث كثيرة كما سيأتي التمثيل بذلك ، وحتى يمكن الوصول إلى تحديد معنى مصطلح الغريب والفرد عنده استعرض بعض أقوال أهل العلم فيه ليكون خادماً لهذا الغرض.

أقوال العلماء في معنى الغريب (الفرد):

ساق الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن حنبل أنه قال : "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث ، أو خطأ من المحدث ، أو حديث ليس له إسناد"^(٢).

وأورد الحاكم رحمه الله الغريب من الحديث وأورد أمثلة يفهم منها أنه يطلقه على تفرد الراوي بالحديث في جميع طبقات السند ، ويطلقه أيضاً على تفرد الراوي عن إمام من الأئمة ويسميه غرائب الشيوخ ، والغريب عنده يكون في المتن والسند^(٣).

وقال الحاكم في بيان أنواع الأفراد : " وهو على ثلاثة أنواع : فالنوع الأول منه معرفة سنن رسول الله ﷺ يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي . والنوع الثاني من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة ، فأما النوع الثالث من الأفراد فإنسه أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً"^(٤).

قال ابن الصلاح : " رويناه عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ الأصبهاني أنه قال : الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً . . . قلت — القائل بن الصلاح — الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما في متنه وإما في إسناده"^(٥).

(٢) الكفاية ص : (١٧٢) .

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص : (٩٤) .

(٤) معرفة علوم الحديث ص : (٩٦-١٠٠) .

(٥) معرفة علوم الحديث مع التقييد ص : (٢٥٦) .

وقال عن الأفراد : " الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقا وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة ، أما الأول : فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد . . . وأما الثاني : وهو ما هو فرد بالنسبة فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة . . ومثل ما يقال فيه هذا حديث تفرد به أهل مكة أو تفرد به أهل الشام ، أو أهل الكوفة ، أو أهل خراسان عن غيرهم أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان أو تفرد به البصريون عن المدنيين أو الخراسانيون عن المكيين وما أشبه ذلك" (١).

وقال : " وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه " (٢).

وقال ابن حجر: " إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما — أي الفرد والغريب — من حيث كثرة الاستعمال وقتله . فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي " (٣).

وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : الغريب سندا ومتنا ، ومتنا لا سندا ، وسندا لا متنا ، وغريب بعض السند ، وغريب بعض المتن (٤).

الغريب (الفرد) عند ابن عبد البر:

وبعد هذا الاستعراض الواضح لأقوال أهل العلم في الفرد والغريب يظهر أن ابن عبد البر موافق لأقوالهم من خلال الأمثلة التي وردت عنده.

يرد إطلاق مصطلح غريب أو فرد عند ابن عبد البر على الحديث الذي ليس له إلا إسناد واحد ، ويقول معبرا عن ذلك : " غريب ليس له غير هذا الإسناد " أو " غريب لا أعلمه روى من غير هذا الوجه وهو صحيح " أو " غريب لا يحى إلا بهذا الإسناد " وإن كان الحديث فيه لفظة غريبة وباقيه ليس كذلك فإنه ينص على ذلك ، فيقول : " وهو حديث

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (١١٣) .

(٢) علوم الحديث ص : (٢٥٦) .

(٣) نزهة النظر ص : (٢٨) .

(٤) التقييد والإيضاح ص : (٢٥٧) .

غريب أعني قوله : (اللهم لا تجعل قبري وثنا بعد)^(١).

ويذكر ابن عبد البر حديثا معروفا عن إمام من الأئمة ورواه الحفاظ عنه من طريقه ، ثم يذكر الحديث نفسه برواية راو عن إمام آخر ليس معروفا عنه رواية هذا الحديث ، فيطلق على الأول " معروف أو محفوظ " ، وعلى الآخر " غريب " لمخالفته لرواية الحفاظ ، فهو على هذا يعني بمصطلح غريب منكر أو شاذ . وأحيانا ينص على غرابة الحديث لإمام من الأئمة فيقول : " غريب من حديث مالك " مثلا ، بمعنى أنه لا يعرف لمالك نسبة هذا الحديث ولم يذكره الرواة عنه ، ثم ينظر إلى حال المتفرد به عن هذا الإمام فيقبل تفرد إن كان مقبولا ، ويرده إن كان غير مقبول ، وأحيانا ينص على أنه غريب من حديث فلان دون أن يعلق عليه .

واستعمل مصطلح " فرد " على الأحاديث التي انفرد بها أهل بلد عن غيرهم من سائر البلاد عند تعرضه لها ، فيقول " انفرد به أهل اليمامة " أو " انفرد به أهل المدينة " . واستعمله أيضا على الأحاديث الأربع " البلاغات " التي لم يستطع وصلها في " موطأ " مالك . والغريب عند ابن عبد البر إما أن يحكم عليه بالصحة فيقول " صحيح غريب " ، وإما أن يحكم عليه بالضعف ، والغرابة من خلال ما وقفت عليه من الأمثلة في التمهيد ، إما أن تكون في الإسناد و المتن ، أو في الإسناد وبعض المتن ، أو في الإسناد دون المتن .

تطبيقاته على هذا المصطلح :

إطلاق الغرابة على الحديث الذي ليس له غير إسناد واحد .

(١) ساق بسنده إلى أبي عيسى الترمذي أنه قال : حدثنا واصل بن عبد الأعلى الكندي ، قال حدثنا محمد بن فضيل عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي جحيفة قال : أمر لنا رسول الله ﷺ بثلاثة عشر قلوصا ، فذهبنا نقبضها فأتانا موته ، فلم يعطونا شيئا فلما قام أبو بكر قتل : من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة فليجيئ فقامت إليه فأخبرته ، فأمر لنا بها^(٢) . قال أبو

(١) تقدم تخريجه ص (٣٢٢) .

(٢) أخرجه الترمذي (١١٨/٥) في كتاب الأدب ، باب ما جاء في العدة برقم (٢٨٢٦) ، وقال : " هذا حديث حسن " .

وأصله في البخاري في كتاب المناقب ، برقم (٣٥٤٤) .

عمر : " هو غريب ليس له غير هذا الإسناد " (١) .

(٢) ساق بسنده إلى عبد الله بن أبي بكر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ قال : (من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له) (٣) .

قال أبو عمر : " لم يخص في هذا فرضا ولا سنة من نفل ، وهذا حديث فرد في إسناده " (٤) .

(٣) وقال عند حديث رواه مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (السفر قطعة من العذاب . .) (٥) الحديث . قال : " هذا حديث انفرد به مالك عن سمي لا يصح لغيره عنه ، وانفرد به سمي أيضا فلا يحفظ عن غيره والحديث مسند صحيح ثابت احتاج الناس فيه إلى مالك وليس له غير هذا الإسناد من وجه صحيح " (٥) .

(٤) وأورد حديث مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاووس اليماني أنه قال : أدركت ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر . قال طاووس : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : (كل شيء بقدر حتى العجز والكيس) (٦) ، أو الكيس والعجز (٧) ثم قال أبو عمر بن عبد البر معلقا عليه : " وأكثر رواية الموطأ يروونه كما روى يحيى وهو حديث غريب من حديث طاووس عن ابن عمر لا أعلمه روي من غير هذا الوجه وهو صحيح " (٨) .

(٥) وأورد بسنده إلى مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أتى النبي ﷺ يتقاضاه فأغلظ له . فهم به أصحابه فقال

(١) الاستذكار (٣٥٤/١٤) .

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الصوم . وأخرجه أبو داود (٨٢٣/٢) في كتاب الصوم ، باب النية في الصيام ، برقم

(٢١٥٤) . وأخرجه الترمذي (١٠٨/٣) في كتاب الصوم ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل برقم (٧٣٠) .

(٣) الاستذكار (٣٧-٣٦/١٠) .

(٤) تقدم تخريجه ص (١١٦) .

(٥) التمهيد (٣٣/٢٢) .

(٦) الكيس : العقل ، الكيس في الأمور يجري مجرى الرفق فيها . النهاية (٢١٨/٤) .

(٧) أخرجه مسلم (٢٠٤٥/٤) في كتاب القدر باب كل شيء بقدر برقم (٢٦٥٥) .

(٨) الاستذكار (١٠٠-٩٩/٢٦) .

رسول الله ﷺ: (دعوه فإن لصاحب الحق مقالا) ^(١).

ثم قال عند هذا الحديث : " وهذا حديث غريب لا يحیی إلا بهذا الإسناد " ^(٢).

(٦) أورد حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر ^(٣) فلما نزع جاءه رجل فقال له : يا رسول الله ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال رسول الله ﷺ: (اقتلوه) ^(٤) . قال مالك : ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما والله أعلم.

قال أبو عمر: " حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس هذا انفرد به مالك عن ابن شهاب لم يروه عن ابن شهاب أحد غيره من وجه صحيح ، وقد روي من وجوه لا تصح ، والصحيح انفرد مالك عن ابن شهاب " ^(٥).

(٧) أورد حديث مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : (اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) ^(٦) . قال أبو عمر معلقا عليه : " لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث على ما رواه يحيى سواء ، وهو حديث غريب أعني قوله (اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد) ولا يكاد يوجد " ^(٧).

وأورد ابن عبد البر اعتراض البزار على هذا الحديث وتضعفه له لكونه غريبا ثم أجاب عليه بما يثبت أن الغرابة لا تضعف الحديث إذا كان رجاله ثقات ، قال أبو عمر : " وزعم أبو

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤/٤) في كتاب الوكالة، باب الوكالة من قضاء الديون، برقم (٢٣٠٦). وأخرجه مسلم

(١٢٢٥/٣) في كتاب المساقاة، باب من استسلف شيئا ففضى خيرا منه برقم (١٦٠١).

(٣) التمهيد (٢٨٩/١٨) .

(٣) هو الزرد ونحوه مما يلبسه الدارع على رأسه. مجمع بحار الأنوار (٤٧/٤).

(٤) أخرجه البخاري (٧٠/٤) في كتاب جزاء الصيد، باب دخول الحرم ومكة بدون إحرام برقم (١٨٤٦). وأخرجه

مسلم (٩٨٩/٢) في كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام برقم (١٣٥٧).

(٥) التمهيد (١٥٩/٦ - ١٦٠) ، الاستذكار (٣٤٤/١٣ - ٣٤٥٠) .

(٦) سيأتي تحريجه ص (٣٢٢).

(٧) التمهيد (٤١/٥، ٤٢) . وانظر لمزيد من الأمثلة على الغريب الذي ليس له إلا إسناد واحد عنده : التمهيد

(٢٦٩/٤) ، وقال عليه "غريب صحيح" . التمهيد (٣٦/٢٢) ، وقال عليه : "غريب لا أصل له في حديث مالك

ولا غيره "

بكر البزار أن مالكا لم يتابعه أحد على هذا الحديث إلا عمر بن محمد عن زيد بن أسلم . قال: وليس بمحفوظ عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه لا إسناد له غيره ، إلا أن عمر بن محمد أسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ . قال : وعمر بن محمد ثقة روى عنه الثوري وجماعة ، قال : وأما قوله ﷺ : (لعن الله اليهود اتخذوا...) ^(١) فمحفوظ من طرق كثيرة صحاح " ^(٢) .

قال أبو عمر : " لا وجه لقول البزار إلا معرفة من روى الحديث لا غير . ولا خلاف بين علماء أهل الأثر والفقهاء ، أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي ﷺ أنه حجة يعمل بها إلا أن ينسخه غيره ، ومالك بن أنس عند جميعهم حجة فيما نقل ، وقد أسند حديثه هذا عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسيل الثقات ، وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمد له وهو ممن تقبل زيادته ، وبالله التوفيق " ^(٣) .

إطلاق الغريب مقابل المعروف أو المحفوظ يعني به الشاذ أو المنكر :

(١) قال أبو عمر : " قد ذكرنا في التمهيد من روى هذا الحديث كما رواه مالك عن العلاء عن أبي السائب عن أبي هريرة ، ومن رواه عن العلاء عن أبيه وأبي السائب جميعا عن أبي هريرة ، وهي رواية غريبة عن مالك ومعروفة عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي السائب عن أبي هريرة ، و أخطأ فيه زياد بن يونس ومحمد بن خالد بن عثمة فروياه عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : (كل صلاة لا يقرأ فيه بأم القرآن فهي خداج) وهذا وهم وغلط لإدخال حديث أبي هريرة في حديث عبادة وإنما لفظ

(١) أخرجه البخاري (٦٣٣/١) في كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، برقم (٤٣٦). وأخرجه مسلم (٣٧٦/١) في

كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها برقم (٥٢٩).

(٢) التمهيد (٤٢، ٤١/٥) .

(٣) التمهيد (٤٢، ٤١/٥) .

حديث عبادة: (لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب)^(١) على أنه غريب جدا من حديث مالك ومحموظ لابن عيينة وجماعة عن الزهري . ولفظ حديث أبي هريرة : (كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج)^(٢) (٣).

(٢) قال أبو عمر : " روى ابن القاسم عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه ذكر يوم عاشوراء فقال : (كان يوما يصومه أهل الجاهلية فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره) وهذا إسناد غريب للمالك في هذا الحديث لا أعلمه لغير ابن القاسم عن مالك . . وهو محفوظ لنافع عن ابن عمر^(٤) (٥).

(٣) وذكر ابن عبد البر قوله ﷺ : (الماء لا ينحسه شيء)^(٦) ثم قال : " وهذا اللفظ غريب في حديث سعد ، ومحموظ من حديث أبي سعيد الخدري ، لم يأت به في حديث سهل غير ابن أبي حازم والله أعلم " (٧).

(٤) وقال عن حديث أنس (أن النبي ﷺ كان أخف الناس صلاة في تمام)^(٨) : " وروي هذا عن أنس من وجوه ، وقد رواه عبد الملك بن بديل عن مالك عن ابن شهاب عن أنس . فهو غريب من حديث مالك غير محفوظ له ، وعبد الملك بن بديل شامي ليس بالمشهور بحمل العلم،

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩/٢) في الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ... برقم (٧٥٦)

وأخرجه مسلم (٢٩٥/١) في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة برقم (٣٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٦/١) في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة برقم (٣٩٥).

(٣) الاستذكار (١٩١/٤-١٩٢) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٦/٨) في كتاب التفسير باب ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على

الذين من قبلكم ﴾ برقم (٤٥٠١). وأخرجه في كتاب الصوم (١٢٣/٤)، باب وجوب صوم رمضان برقم

(١٨٩٢). وأخرجه مسلم (٧٩٢/٢) في كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، برقم (١١٢٦).

(٥) التمهيد (١٤٩/٢٢) .

(٦) تقدم تخريجه ص (٢٠٨).

(٧) الاستذكار (١١١/٢) .

(٨) أخرجه البخاري (٢٣٦/٢) في كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي برقم (٧٠٨). وأخرجه

مسلم (٣٢٤/١) في كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام برقم (٤٦٩).

ولا ممن تعرف له جرحة يجب بها رد روايته . والله أعلم^(١) .

(٥) وساق بسنده إلى أبي عبدالغني الحسين بن علي حدثنا عبدالرزاق أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : (إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج، وإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للتجار ...) ^(٢) . ثم قال: " هذا حديث غريب من حديث مالك ولس محفوظا عنه إلا من هذا الوجه، وأبو عبدالغني لا أعرفه " ^(٣) .

من أفراد البلاد عند ابن عبدالبر:

(١) قال عن حديث طلق بن علي في مس الذكر (وهل هو إلا بضعة منه) ^(٤) : " وهذا حديث انفرد به أهل اليمامة " ^(٥) .

(٢) وقال عند حديث : (إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت) ^(٦) : " حديث انفرد به أهل المدينة ولا علم لتقدمي أهل العراق به " ^(٧) .

(٣) وقال عن حديث رواه أبو المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة أعبد له عند موته ...) ^(٨) : " وهو حديث بصري انفرد به أهل البصرة " ^(٩) .

(١) التمهيد (٥/١٩).

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (١٢٧/١) بسنده.

(٣) التمهيد (١٢٧/١) وانظر لمزيد من التطبيقات: التمهيد (٦٢/١٩)، (١٣٦/٢٠)، (١٠/٢٢)، (١٧/٤٣٤، ٤٣٥).

(٤) أخرجه النسائي (١٠١/١) في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك (مس الذكر). وأخرجه أبو داود

(١٢٧/١) في كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك برقم (١٨٢). وأخرجه الترمذي (١٣١/١) في كتاب

الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر برقم (٨٥). وأخرجه ابن ماجة (١٦٣/١) في كتاب

الطهارة، وسنها باب الرخصة في ذلك برقم (٤٨٣).

(٥) الاستذكار (٣٩، ٣٨/٣).

(٦) أخرجه البخاري (٤٨٠/٢) في كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب برقم (٩٣٤)، وأخرجه

مسلم (٥٨٣/٢) في كتاب الجمعة، باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة برقم (٨٥١).

(٧) الاستذكار (٤٤/٥).

(٨) أخرجه مسلم (١٢٨٨/٣) في كتاب الإيمان، باب من أعتق شركا له في عبد برقم (١٦٦٨).

(٩) التمهيد (٤١٨/٢٣).

المشهور:

ورد مصطلح (مشهور) عند الحافظ ابن عبد البر في مواطن كثيرة من كتبه ، ومن خلال استقرائي لهذه المواطن تبين:

أنه يطلق هذا المصطلح ويقصد به الشهرة اللغوية أي معروف ومتداول ومنتشر ، ولذلك يقرنه أحيانا بمعروف ، وأحيانا بمحفوظ ، وأحيانا يجمعها كلها بلفظ واحد فيقول : مشهور معروف محفوظ ، فعبارة (مشهور) لا تفيد عنده الصحة ، بل ينظر إليها على حسب ما تقتزن به، فإن اقترنت بالصحة فصحيحة ، وإن اقترنت بالضعف فضعيفة وهكذا، فهي لفظة لا تفيد حكما معينا ، وقد تقدم أن اقترانها بالإجماع والتلقي بالقبول يصير الحديث الضعيف الذي أطلقت عليه أقوى من الإسناد المتصل الظاهر الصحة ، بل يستغنى بالشهرة عن الإسناد^(١).

وقد وجدت أن ابن الصلاح يفسر هذا المصطلح بهذا التفسير أعنى الشهرة اللغوية ، ولعل ذلك ناتج عن تأثره بابن عبد البر يقول ابن الصلاح: " ومعنى الشهرة مفهوم وهو منقسم إلى صحيح كقوله ﷺ : (إنما الأعمال بالنيات)^(٢) وأمثاله ، وإلى غير صحيح كحديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم)^(٣) ، وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم كقوله ﷺ : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)^(٤) وأشباهه وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم^(٥).

تطبيقات الحافظ ابن عبد البر على هذا المصطلح :

١- قال عند حديث أبي هريرة (إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا عن

(١) انظر بحث الصحيح : التصحيح بشهرة الإسناد ففيه أمثلة كثيرة على هذه العبارة ص :

(٢) أخرجه البخاري (١٥/١) في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ برقم (١).

وأخرجه مسلم (١٥١٥/٣) في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ : (إنما الأعمال بالنيات، وأن يدخل فيه العزو وغيره من الأعمال برقم (١٩٠٧).

(٣) تقدم تخريجه ص (٧٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٦٩/١) في كتاب الإيمان باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده برقم (١٠). وأخرجه

مسلم (٦٥/١) في كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل برقم (٤٠).

(٥) علوم الحديث مع التقييد (٢٤٧-٢٤٩) .

الصلاة^(١) "هذا الحديث يتصل من وجوه كثيرة ثابتة منها حديث مالك . . . رواه عن أبي هريرة جماعة منهم : همام بن منبه ، وأبو صالح السمان والأعرج ، وأبو سلمة وسعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم . وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة منهم : أبو ذر ، وأبو موسى الأشعري ، وهو حديث صحيح مشهور فلا معنى لذكر الأسانيد فيه إذ هو عند مالك متصل كما ذكرنا ، ومشهور في المسانيد والمصنفات كما وصفنا"^(٢).

٢- وقال عند حديث (بادروا بالموت ستا ...) ^(٣) : " فقال عيس الغفاري إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : (بادروا بالموت ستا : إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ، واستخفافا بالدم ، وقطيعة الرحم ، ونشأ يتخذون القرآن مزامير ، يقدمون الرجل ليغييهم بالقرآن وإن كان أقلهم فقها) . وهذا حديث مشهور روي عن عيس الغفاري من طرق"^(٤).

٣- وقال عند حديث : (إذا شهدت إحداكن صلاة العشاء فلا تمسن طيبا) ^(٥) : " وقد ذكر مالك في هذا الباب أيضا أنه بلغه عن بسر بن سعيد أن رسول الله ﷺ قال: (إذا شهدت إحداكن صلاة العشاء فلا تمسن طيبا) وهذا الحديث حديث مشهور مسند صحيح رواه بكير ابن الأشج وابن شهاب عن بسر بن سعيد عن زينب الثقفية امرأة ابن مسعود عن النبي ﷺ^(٦).

٤- وقال عند حديث علي في قصة شراحة^(٧) : " وأما حديث علي في قصة شراحة فليس

(١) أخرجه البخاري (٥٣٤/٢) في كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر برقم (٥٣٤). وأخرجه

مسلم (٤٣٠/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر ... برقم (٦١٥).

(٢) التمهيد (٢/٥) .

(٣) أخرجه أحمد في مسند المكيين برقم (١٥٦١٠).

(٤) التمهيد (١٤٧/١٨-١٤٨) .

(٥) أخرجه مسلم (٣٢٨/١) في كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنه وأنها لا تخرج مطيبة برقم (٤٤٣).

(٦) التمهيد (٢/٥) .

(٧) أخرجه البخاري (١١٩/١٢) في باب رجم المحسن برقم (٦٨١٢) دون ذكر اسم المرأة.

بالقوي لأنهم يقولون أن الشعبي لم يسمع منه، وهو مشهور قد رواه ابن أبي ليلى وغيره عنه^(١).

٥- وقال عند حديث تنفيل النبي ﷺ في البداية والرجعة^(٢): "الحديث بهذا مشهور عن الشاميين . ومن أحسن طرقه ما رواه علي بن المديني وأبو بكر بن شيبه^(٣)" وذكر الطريق الذي أشار إليه .

٦- وقال عند قول الكوفيين "صلاة الكسوف كهية صلاتنا ركعتان نحو صلاة الصبح": "وروى محمد قول الكوفيين في صلاة الكسوف عن النبي ﷺ من حديث أبي بكرة ، وسمره بن جندب ، وعبد الله بن عمر ، والنعمان بن بشير ، وقبيصة الهلالي وعبد الرحمن بن سمره . وقد ذكرنا بعضها في التمهيد وهي آثار مشهورة صحاح إلا أن المصير إلى زيادة من حفظ أولى^(٤).

٧- وقال عند حديث دعوته ﷺ للمحلقين ثلاثا والمقصرين مرة في الحج^(٥): " وهذا معروف مشهور محفوظ من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وحش بن حنادة وغيرهم^(٦).

٨- وقال عند حديث رجم الغامدية^(٧): " وهو مشهور عند أهل العلم معروف أعني رجم رسول الله ﷺ لهذا المرأة الحبلى بعد وضعها^(٨).

(١) التمهيد (٨١/٩) .

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٢/٣-١٨٣) في كتاب الجهاد، باب فيمن قال الخمس قبل النفل برقم (٢٧٥٠)، وأخرجه ابن ماجة (٩٥١/٢-٩٥٢)، في كتاب الجهاد، باب النفل برقم (٢٨٥٣).

(٣) الاستذكار (١٠٤/١٤) .

(٤) الاستذكار (٩٩/٧) .

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٦/٣) في كتاب الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال برقم (١٧٢٧)، وأخرجه مسلم (٩٤٥/٢)، في كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير وحواز التقصير برقم (١٣٠١).

(٦) التمهيد (٢٣٣/١٥-٢٣٤) .

(٧) أخرجه مسلم (١٣٢١/٣) في كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى برقم (١٦٩٥).

(٨) التمهيد (١٢٩/٢٤) .

٩- وقال عند حديث التعوذ بكلمات الله التامة^(١) : " مالك عن يحيى بن سعيد قال : بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله ﷺ : (قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون) قال : وهذا حديث مشهور مسنداً وغير مسند " (٢).

١٠- وقال عند إحدى المسائل : " والدليل بمشهور الحديث عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : (أيما إهاب دبغ فقد طهر)^(٣) على أن البيع عندهم من باب الانتفاع^(٤).
 مما تقدم من التطبيقات عند الحافظ ابن عبد البر يتبين أنه يختلف في اصطلاحه للفظ مشهور عن اصطلاح المتأخرين من علماء الحديث ، فهو كما تقدم يريدها الشهرة اللغوية ، ولا تفيد حكماً إلا إذا اقترنت بما يدل على ذلك ، وتبع ابن عبد البر ابن الصلاح كما تقدم النقل عنه ، ولكن عند النظر في اصطلاح المتأخرين من علماء الحديث كابن حجر والسيوطي وغيرهم نجد أنهم يختلفون عن ابن عبد البر وغيره من المتقدمين في إطلاق لفظ الشهرة ، فهم يطلقونها على هيئة معينة في الإسناد. قال ابن حجر : " الثاني وهو أول أقسام الآحاد ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو المشهور . . . ثم المشهور يطلق على ما حرر هنا وعلى ما اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً^(٥) .

(١) أخرجه أبو داود (٢١٩/٤) في كتاب الطب، باب كيف الرقى برقم (٣٨٩٣).

(٢) التمهيد (١٠٩/٢٤) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٧/١) في كتاب الطهارة، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ برقم (١٠٥). ولفظه: (إذا دبغ الإهاب فقد طهر).

(٤) وللإستزادة انظر : التمهيد (٢٦/٢٠ ، ٣٢/٢٠ ، ٣٠/٢١) .

(٥) الزهراء ص (٢٣-٢٤).

النوع السادس والعشرون : المتواتر

استعمل ابن عبد البر مصطلح المتواتر في أحاديث كثيرة في كتبه ، وقبل أن أبين ما توصلت إليه في هذا المصطلح لدى ابن عبد البر ، أذكر مقدمة تاريخية عن نشوء هذا المصطلح واختلاف مدلوله لدى القدماء من المحدثين والمتأخرين منهم لتكون مدخلا لبيان هذا المصطلح عند الحافظ ابن عبد البر والمنحى الذي سلكه عند استعماله هذا الاصطلاح .

لقد عرف الأصوليون المتواتر بأنه : خير ينقله جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب^(١) . وهذا الاصطلاح للمتواتر على هذا المعنى الخاص لدى الأصوليين ، مصطلح متأخر وغير وارد في اصطلاح المتقدمين من المحدثين ، بل وليس المتواتر بتعريفه المتأخر من علوم الإسناد ولم يستعمل المحدثون هذا المصطلح في دراساتهم الحديثية وفي حكمهم على الأحاديث في أيام الاصطلاح الأولى ، ولكن لما تأخر الزمان وتداخلت بعض العلوم ببعض حصل تأثر لدى بعض المحدثين من احتكاكهم بالأصوليين ، فأدخلوا هذا المصطلح في علوم الحديث . قال الحافظ ابن حجر : " وإنما أجهمت شروط المتواتر في الأصل (أي النخبة) لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد ، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء ، والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث "^(٢) .

وقد بين ابن الصلاح قبل الحافظ ابن حجر أن هذا المصطلح بمفهومه المتأخر ليس من صناعة المحدثين ، وأنه مصطلح قد طرأ على اصطلاحاتهم ، وأن أول من أدخله الخطيب البغدادي ، قال ابن الصلاح : " ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر . بمعناه الخاص ، وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد

(١) تقريب الوصول إلى علم الأصول ، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن حزي الكلبي ص : (٢٨٥) . وقال في الكوكب

النير (٣٢٤/٢) : " خير عدد يمنع معه لكثرة تواطؤ على كذب عن محسوس " .

(٢) نزهة النظر ص : (٢٢) .

في إسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من أوله إلى منتهاه" (١).

قال العراقي : " وقد اعترض عليه بأنه قد ذكره أبو عبد الله الحاكم ، وأبو محمد بن حزم وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم من أهل الحديث ، والجواب عن المصنف : أنه إنما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص ، وهؤلاء المذكورون لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسره الأصوليون ، وإنما يقع في كلامهم أنه تواتر عنه عليه السلام كذا وكذا ، أو أن الحديث الفلاني متواتر كقول ابن عبد البر في حديث المسح على الخفين إنه استفاض وتواتر ، وقد يريدون بالتواتر الاشتهار لا المعنى الذي فسره به الأصوليون والله أعلم " (٢).

معنى المتواتر عند ابن عبد البر :

وعند النظر والتأمل في أقوال ابن عبد البر وتطبيقاته على هذا المصطلح يتبين أن ابن عبد البر يريد بالمتواتر الاشتهار والاستفاضة ، فيورد في كلامه لفظ المتواتر واشتقاقاته هذا اللفظ على المعنى اللغوي للكلمة ، ومثل هذا الاستخدام لكلمة المتواتر على هذا المعنى اللغوي فإن ابن عبد البر قد تبع فيه المتقدمين من المحدثين إذ ورد في كلامهم إطلاق المتواتر على هذا المفهوم ، كالبخاري (٣) ، ومسلم (٤) ، والطحاوي (٥) ، والحاكم (٦) ، فيكون ما دافع به العراقي عن الاعتراض الموجه إلى ابن الصلاح متجه في حق ابن عبد البر من هذه الناحية ولكنني وجدت أيضا من خلال دراستي لهذا المصطلح أن ابن عبد البر قد استعمله على مفهوم الأصوليين بمعناه الخاص عندهم . فيبقى الاعتراض قائما على ابن الصلاح.

قال ابن عبد البر : " وأما أصول العلم : فالكتاب والسنة ، وتنقسم السنة إلى قسمين : أحدهما إجماع تنقله الكافة عن الكافة ، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هناك

(١) علوم الحديث مع التقييد ص : (٢٤٩) .

(٢) التقييد والإيضاح ص : (٢٤٩) .

(٣) انظر القراءة خلف الإمام البخاري ص : (١٠) .

(٤) انظر التمييز لمسلم ص : (١٨١) .

(٥) انظر معاني الآثار ، للطحاوي : (٨٣/١ ، ١٥٣ ، ١٧٥ ، ٢٣٠ ، ٣٨٩ ، ٤٧٤ ، ٦/٢) . وبيان مشكل الآثار :

(٦) (١٧٨/٣ ، ٩٥/٨ ، ٣٧/٩ ، ٣١٦/١٢) .

(٦) انظر معرفة علوم الحديث : (٥٠ ، ١٦٢ ، ١٨٨) ، والمدخل ص : (٤٠) ، والمستدرک : (٤٧٣/٣) .

خلاف ، ومن رد إجماعهم فقد رد نضا من نصوص الله يجب استتابته عليه وإرافة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون وسلوكه غير سبيل جميعهم . والضرب الثاني من السنة خير الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد ، فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقودة ، ومنهم من يقول إنه يوجب العلم والعمل جميعاً^(١).

وقال عند الحديث الوارد في مقدار أنصبة الزكاة : " وهذا الذي ذكرت لك أنه إجماع من العلماء في هذا الباب ، هو الثابت عن النبي ﷺ بنقل الكافة ، ونقله الآحاد أيضا في كتاب عمرو بن حزم وغيره ، وفي كتاب أبي بكر الصديق ، وعمر الفاروق إلى العمال وهو المعمول به عند جماعة العلماء في جميع الآفاق ، والأحاديث في ذلك كثير قد ذكرها المصنفون وكثروا فيها وما ذكرنا وحكيما يغني عنها " ^(٢) . وفي جامع بيان العلم وفضله ذكر أبو عمر بن عبد البر المتواتر وصرح أنه من مباحث علم الأصول وأنه استفاده من هذا العلم ، قال بعد ذكره القسم الأول من أقسام معرفة الدين : " والقسم الثاني : معرفة مخرج خير الدين وشرائعه . وذلك معرفة النبي ﷺ . . . ومعرفة الرجال الذين حملوا ذلك . . . ومعرفة الخير الذي يقطع العذر لتواتره وظهوره ، وقد وضع العلماء في كتب الأصول من تخلص وجوه الأخبار ، ومخارجها ، ما يكفي الناظر فيه ويشفيه ، وليس هذا موضع ذكر ذلك لخروجنا به عن تأليفنا وعن ماله قصدنا . والقسم الثالث : معرفة السنن واجبها وأدبها وعلم الأحكام وفي ذلك يدخل خبر الخاصة العدول ومعرفته " ^(٣).

تطبيقات الحافظ ابن عبد البر على هذا المصطلح بمعنييه المتقدمين :

١- قال عند أحاديث النهي عن الصلاة في مبارك الإبل وجواز الصلاة في مراح الغنم^(٤) :
" وكلها بأسانيد حسان ، وأكثرها تواترا وأحسنها : حديث البراء ، وحديث عبد الله بن مغفل

(١) جامع بيان العلم ، ص : (٣٢٦) .

(٢) التمهيد (١٣٩/٢٠) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (٣٣٥) .

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٧/١) في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في مراض الغنم برقم (٤٢٩) . وأخرجه مسلم

(١/٢٧٥) في كتاب الحيض ، باب الوضوء من لحوم الإبل برقم (٣٦٠) .

- رواه نحو خمسة عشر رجلا عن الحسن، وسماع الحسن من عبد الله بن مغفل صحيح^(١).
- ٢- وقال عن نسك الحج الثلاثة^(٢): " لا يختلف العلماء في ذلك ، ولا أحد من الأمة بلأن الأفراد والتمتع والقران كل ذلك مباح بالسنة الثابتة المتواترة النقل وبإجماع العلماء"^(٣).
- ٣- وقال في أحاديث الشفاعة^(٤): " والآثار في هذا كثيرة متواترة ، والجماعة أهل السنة على التصديق بها ولا ينكرها إلا أهل البدع"^(٥).
- ٤- وقال: " تواترت الآثار عن النبي ﷺ في الخوض^(٦) حمل أهل السنة والحق وهم الجماعة على الإيمان به وتصديقه ، وكذلك الأثر في الشفاعة وعذاب القبر^(٧) والحمد لله رب العالمين"^(٨).
- ٥- وقال عند حديث المسح على الخفين^(٩): " رواه نحو من أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر"^(١٠). وقال: " لأن المسح ثبت بالتواتر واتفق عليه جماعة أهل السنة ، وأطمأنت النفس إلى ذلك"^(١١).

(١) الاستذكار (٣٠٧/٦) .

(٢) تقدم تخريجه ص (١٨٥).

(٣) التمهيد (٣٠٠/١٥) .

(٤) منها: ما أخرجه البخاري (٥١٩/١) في كتاب التيمم، باب ، برقم (٣٣٥). وأخرجه مسلم (٣٧٠/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢١).

(٥) التمهيد (٦٩/١٩) ، وانظر الاستذكار (١٣٦/٨)

(٦) منها ما أخرجه البخاري (٤٧١/١١-٤٧٣) في كتاب الرقاق، باب في الخوض برقم (٦٥٧٦)، وما بعدها. وما أخرجه مسلم (١٨٠١/٤) في الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ.

(٧) منها ما أخرجه البخاري (٢٧٤/٣) في كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر برقم (١٣٧٤). وأخرجه مسلم (٢٢٠٠/٤) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه برقم (٢٨٧٠).

(٨) التمهيد (٣٠٩/٢)

(٩) تقدم تخريجه ص (٢١٧).

(١٠) فتح المغيث (١٧/٤) وانظر التقييد والإيضاح ص (٢٢٦) .

(١١) الاستذكار (٢٥١/٢) .

- ٦- وقال عند أحاديث المساقاة^(١) : " والأحاديث في المساقاة متواترة " ^(٢).
- ٧- وقال على أحاديث بدء الأذان : " روى عن النبي ﷺ في قصة عبد الله بن زيد ورؤياه في بدء الأذان^(٣) جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة ، قد ذكرت منها في التمهيد ما فيه بلاغ وشفاء ، على أنا لم نقتصر منها إلا على أحسنها ، وهي متواترة الطرق من نقل أهل المدينة وأهل الكوفة " ^(٤).
- ٨- وقال عند حديث (فهي النبي ﷺ أن ينبذ البسر والرطب جميعا ، والتمر والزبيب جميعا) ^(٥) : " وهو حديث يروى متصلا من وجوه صحاح كثيرة منها : حديث ابن عباس وجابر ، وأبي قتادة ، وأبي سعيد ، وأنس ، وأبي هريرة . . . والأحاديث في هذا الباب صحاح متواترة تلقاها العلماء بالقبول " ^(٦).
- ٩- وقال عند حديث من أصبح جنبا وهو صائم^(٧) : " هذا الإسناد أثبت أسانيد هذا الحديث ، وهو حديث جاء من وجوه كثيرة متواترة صحاح " ^(٨).
- ١٠- وقال في الزكاة : " إن كل ما أنهر الدم وفرى الأوداج فهو من آلات الزكاة وجائز

(١) منها ما أخرجه البخاري (١٩/٥) في الحرث والمزراعة باب إذا لم يشترط السنين في المزراعة برقم (٢٣٢٩).

وأخرجه مسلم (١١٨٦/٣) في المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزروع برقم (١٥٥١).

(٢) التمهيد (٤٧٣/٦) .

(٣) تقدم تخريجه ص (١٤٤) .

(٤) الاستذكار (٨/٤) .

(٥) أخرجه مسلم (١٥٧٤/٣) في كتاب الأشربة، باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلطين برقم (١٩٨٦). وأخرجه

البخاري (٦٩/١٠) في كتاب الأشربة، باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكرا برقم

(٥٦٠١) .

(٦) التمهيد (١٦٣/٥) .

(٧) أخرجه البخاري (١٨٢/٤) في كتاب الصوم، باب اغتسال الصائم برقم (١٩٣٢). وأخرجه مسلم (٧٧٩/٢) في

كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١١٠٩) .

(٨) التمهيد (٤٠/٢٢) .

أن يذكر به ما خلا السن والعظم^(١) وعلى هذا تواترت الآثار وقال به فقهاء الأمصار^(٢).

١١- وقال عند أحاديث من انتظر الصلاة فهو في صلاة: "وتواترت الآثار عن النبي ﷺ أن من انتظر الصلاة فهو في صلاة ما انتظرها"^(٣) (٤).

١٢- وقال عن الصلاة على النبي ﷺ: "رويت الصلاة على النبي ﷺ من طرق متواترة بألفاظ متقاربة"^(٥) (٦).

١٣- وقال عن قراءة النبي ﷺ في العيدين: "وأكثر ما روي وتواترت به طرق الحديث كان يقرأ في العيدين بـ ﴿سبح اسم ربك﴾^(٧) و ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾^(٨) روي هذا من حديث النعمان بن بشير وحديث سمرة بن جندب وحديث ابن عباس وحديث أنس، وهي كلها عند ابن أبي شيبة وعبد الرزاق^(٩).

١٤- وقال عند ذكر المتجهز للغزو إذا حيل بينه وبينه يكتب له أجر الغازي ويقع أجره على قدر نيته^(١٠): "والآثار بهذا المعنى متواترة صحاح عن النبي ﷺ"^(١١).

(١) أخرجه البخاري (١٥٥/٥) في كتاب الشركة، باب قسمة الغنم، برقم (٢٤٨٨). وأخرجه مسلم (١٥٥٨/٣) في كتاب الأضاحي باب حواز الذبح بكل ما أهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام برقم (١٩٦٨).
(٢) التمهيد (١٥١/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٨٨/٣) في كتاب موافقت الصلاة، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء، برقم (٦٠٠).
وأخرجه مسلم (٤٤٢/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها برقم (٦٤٠).

(٤) الاستذكار (٣١/٤).

(٥) منها ما أخرجه مسلم (٢٨٨/١) في كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة برقم (٣٨٤).

(٦) الاستذكار (٢٦٢/٦).

(٧) سورة الأعلى، آية رقم: (١).

(٨) سورة الغاشية، آية رقم: (١).

(٩) أخرجه مسلم (٥٩٨/٢) في كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة برقم (٨٧٨).

(١٠) الاستذكار (٤٦/٧-٤٧).

(١١) أخرجه البخاري (٥٥/٦) في كتاب الجهاد، باب من حبسه العذر عن الغزو برقم (٢٨٣٩)، وأخرجه مسلم

(١٥١٨/٣) كتاب الإمارة، باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر برقم (١٩١١).

(١٢) الاستذكار (٣١٤/٨).

١٥- وقال عند أحاديث تحريم المسكر^(١) : " ورووا بما ذهبوا إليه آثارا عن عمر وغيره من السلف إلا أن آثار أهل الحجاز في تحريم المسكر أصح مخرجا ، وأكثر تواترا عن النبي ﷺ وأكثر أصحابه " ^(٢).

١٦- وقال على حديث محاجة آدم لموسى (فحج آدم موسى)^(٣) : " هذا الحديث عند جماعة أهل العلم بالحديث صحيح من جهة الإسناد ، وكلهم يرويه ويقر بصحته ، ويحتج به أهل الحديث والفقه وهم أهل السنة ، وسواء منهم من قال خير الواحد يوجب دون العلم ومن قال العمل والعلم كلهم يحتج به فيما ذكرنا لأنه خير جاء مجيئا متواترا فاشيا " ^(٤).

١٧- وقال في اليمين مع الشاهد^(٥) : " وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسان ثابتة متصلة أصحابها إسنادا وأحسنها حديث ابن عباس . وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده ، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات " ^(٦).

١٨- وقال عند أحاديث تسوية الصفوف في الصلاة^(٧) : " وأما تسوية الصفوف في الصلاة فالآثار فيها متواترة من طرق شتى صحاح كلها ثابتة في أمر رسول الله ﷺ تسوية الصفوف وعمل الخلفاء الراشدين بذلك بعده ، وهذا ما لا خلاف فيما بين العلماء فيه ، وأسانيد الأحاديث في ذلك كثيرة في كتب المصنفين فلم أر لذكرها وجها " ^(٨).

١٩- وقال : " وأما الآثار المرفوعة . . . منها حديث أبي بن كعب ، وحديث ابن مسعود ، وحديث أبي الجهم ، وحديث أبي بكرة ، و حديث أبي هريرة ، وحديث علي بن

(١) تقدم تخريجه ص (٩٨) .

(٢) الاستذكار (٣٠٧/٢٤) .

(٣) تقدم تخريجه ص (٩١) .

(٤) الاستذكار (٨٥/٢٦) .

(٥) تقدم تخريجه ص (٢٥٩) .

(٦) التمهيد (١٣٨/٢) .

(٧) أخرجه البخاري (٢٤٢/٢) في كتاب الأذان ، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها برقم (٧١٧) . وأخرجه

مسلم (٣٢٤/١) في كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها ... برقم (٤٣٦) .

(٨) الاستذكار (١٨٨-١٨٧/٦) .

أبي طالب -رضوان الله عليهم- وأكثرها طرقا وتواترا حديث أبي بن كعب ، ولحديث ابن مسعود وأبي هريرة طرق أيضا كثيرة " (١).

٢٠- وقال عند حديث البدن التي ذبحها النبي ﷺ هديا في يوم النحر من حجة الوداع^ك:
"مخفوظ من وجوه صحاح متواترة أنه -عليه السلام- قدم عليه علي من اليمن بيدن هديا
وكان -عليه السلام- قد ساق مع نفسه أيضا من المدينة هديا فكمل في ذلك مائة بدنة ،
وأشركه رسول الله ﷺ ونحرها هو وعلي على ما ذكرنا في حديث علي وحديث جابر المسند
الصحيح" (٢) (٣).

(١) الاستذكار (٤٠/٨-٤١) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٢/٣)، في كتاب الحج، باب الجلال للبدن، برقم (١٧٠٧). وأخرجه مسلم (٩٥٤/٢) في كتاب الحج، باب في الصدقة بلحوم الهدى وجلالها برقم (١٣١٧).

(٣) الاستذكار (٧٨/١٣) .

(٤) وللاستزادة في الأمثلة انظر : التمهيد (٢٢٦/١٧ ، ١٧٥/٢٣) ، الاستذكار (١٣٩/٤ ، ٢٩٩/٤ ، ١٦٩/١١ ، ٢٢١/١٧-٢٢٢ ، ٦٩/١٨) وغيرها .

النوع السابع والعشرون : ناسخ الحديث ومنسوخه

عند جمع كلام أبي عمر بن عبد البر المتفرق في هذا الموضوع تظهر مادة لا بأس بها فقد ذكر أبو عمر أن حديث رسول الله ﷺ فيه الناسخ والمنسوخ ، كما في الكتاب وأنه واقع في الأوامر والنواهي من الكتاب والسنة ، وأما الخير فلا يجوز النسخ فيه ، وذكر منكري النسخ ورد عليهم ، وألح إلى معنى النسخ وبين أن شدة تعذر النسخ في السنة أكثر منه في القرآن ، وذكر العلامات التي يعرف بها النسخ وأنه يعرف بالنص أو التاريخ أو عمل الصحابة على خلافه ، أو أنه منسوخ بالإجماع . وتطرق إلى مسألة فضائل النبي ﷺ وأنه لا يجوز عليها النسخ ، وبين أن الجمع مقدم على النسخ عند التعارض ، وتعرض لمسألة نسخ القرآن بالسنة .

وقوع الناسخ والمنسوخ في حديث رسول الله ﷺ وأنه يكون في الأوامر والنواهي :

ذكر أبو عمر الحافظ حديث أبي سعيد الخدري : أنه قدم من سفر ، فقدم إليه أهله لحما ، فقال : انظروا أن يكون هذا من لحوم الأضاحي ، فقالوا : هو منها ، فقال أبو سعيد : ألم يكن رسول الله ﷺ غمى عنها ؟ فقالوا : إنه قد كان من رسول الله ﷺ بعدك فيها أمر ، فخرج أبو سعيد فسأل عن ذلك ، فأخبر أن رسول الله ﷺ قال : (نهيتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، فكلوا ، وتصدقوا ، وادخروا...) ^(١) .

ثم قال معلقا عليه : " وفيه أن حديث رسول الله ﷺ فيه الناسخ والمنسوخ كما في كتاب الله عز وجل ، وهذا إنما يكون في الأوامر والنواهي من الكتاب والسنة ، وأما في الخير عن الله عز وجل ، أو عن رسوله ﷺ ، فلا يجوز النسخ في الأخبار البتة بحال ، لأن المخير عن الشيء أنه كان ، أو يكون إذا رجع عن ذلك لم يخل من السهو ، أو الكذب ، وذلك لا يعزى إلى الله ، ولا إلى رسوله فيما يخبر به عن ربه في دينه ، وأما الأمر والنهي فحائز عليهما النسخ للتخفيف ، ولما شاء الله من مصالح عباده ، و ذلك من حكمته لا إله إلا هو . وقد أنكر قوم من الروافض والخوارج النسخ في القرآن والسنة ، وضاهوا في ذلك قول اليهود ، ولو أمعنوا النظر لعلموا أن ذلك ليس من باب البداء كما زعموا ، ولكنه من باب الموت بعد الحياة ،

(١) أخرجه مسلم (٦٧٢/٢) في كتاب الجنائز ، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه برقم (٩٧٧) .

والكبر بعد الصغر ، والغنى بعد الفقر ، إلى أشباه ذلك من حكمة الله تعالى ، ولكن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء" (١).

معنى النسخ :

قال أبو عمر بما يفسر معنى النسخ : " إن الآخر من أمر رسول الله ﷺ ناسخ لما تقدم منه إذا لم يمكن استعماله ، وصح تعارضه ولذلك لا خلاف علمته من العلماء في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، وقبل ثلاث ، وأن النهي عن ذلك منسوخ على ما جاء في هذا الحديث ، لا خلاف بين فقهاء المسلمين في ذلك" (٢).

النسخ في السنة أشد تعذرا من النسخ في القرآن :

قال أبو عمر : " زعم بعض العلماء أن علم الناسخ والمنسوخ في الحديث أشد تعذرا من علم ناسخ القرآن ومنسوخه ، ولذلك قال ابن شهاب أعياء الفقهاء أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه" (٣).

ثم بين أبو عمر بن عبد البر السبب في ذلك فقال : " لأن ذلك لا يصح إلا بعلم الآخر من الأول في غير باب الإباحة وذلك إنما يوقف عليه بنص أو تاريخ" (٤).

بم يعرف النسخ ؟

بين أبو عمر بن عبد البر أن النسخ يعرف بعلامات تشير إليه ، وهذه العلامات هي : النص من النبي ﷺ أو من صحابته على النسخ ، أو بمعرفة التاريخ وتمييز المتقدم من المتأخر ، أو بترك الصحابة لأمر من الأمور وخاصة أبا بكر وعمر ، أو أن يقف الإجماع مقابل أمر من الأمور فيكون ناسخا له .

قال أبو عمر : " إنما يوقف عليه — أي النسخ — بنص أو تاريخ " (٥)

(١) التمهيد (٢١٤/٣-٢١٦)

(٢) التمهيد (٢١٤/٣-٢١٦)

(٣) التمهيد (٢٦٥/٢٣)

(٤) التمهيد (٢٦٥/٢٣)

(٥) التمهيد (٢٦٥/٢٣)

وقال مستعملاً الاختلاف في التاريخ في تمييز المتأخر من المتقدم : " والقول عندي في هذه الأحاديث أن حديث ابن عباس (أن رسول الله ﷺ احتجم صائماً محرماً) " ناسخ لقوله ﷺ : (أفطر الحاجم والمحجوم) " لأن في حديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ مرَّ عام الفتح على رجل يحتجم لثماني عشرة ليلة خلت من رمضان فقال : (افطر الحاجم والمحجوم) فابن عباس شهد معه حجة الوداع ، وشهد حجامة يومئذ محرماً صائماً ، فإذا كانت حجامة عليه السلام عام حجة الوداع فهي ناسخة لا محالة لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان ، لأنه توفي في ربيع الأول ﷺ وإنما وجه النظر والقياس في ذلك بأن الأحاديث متعارضة متدافعة في إفساد صوم من احتجم فأقل أحوالها أن يسقط الاحتجاج بها ، والأصل أن الصائم لا يقضى بأنسه مفطر إذا سلم من الأكل والشرب والجماع إلا بسنة لا معارض لها " (٣) .

وقال حاكياً عن مالك وشيخه ابن شهاب إن النسخ يعرف بترك الصحابة لفعل قد أمروا به ، وخاصة الخلفاء الراشدين وأهم لا يتركون شيئاً من الأمر إلا لما وصلهم فيه من النسخ فهم أتبع الناس لهدي النبي ﷺ .

قال أبو عمر : " فأعلم - (أي مالك) - الناظر في موطنه أن عمل الخلفاء الراشدين بترك الوضوء مما مست النار دليل على أنه منسوخ ، وأن الآثار الواردة بذلك ناسخة للآثار الموجبة له ، وقد جاء هذا المعنى عن مالك أيضاً ، وروى محمد بن الحسن أنه سمع مالكا يقول : إذا جاء عن النبي -عليه السلام- حديثان مختلفان ، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وتركوا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به . . . وذكرنا حديث حماد بن زيد قال سمعت أيوب يقول لعثمان البتي : إذا سمعت أبداً خلافاً عن النبي عليه السلام وبلغك

(١) أخرجه البخاري (٦٠/٤) في كتاب جزاء الصيد، باب الحجامة للمحرم برقم (١٨٣٥). وأخرجه مسلم (٨٦٢/٢)

في كتاب الحج، باب جواز الحجامة للمحرم برقم (١٢٠٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٧٠/٢) في كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم برقم (٢٣٦٧). وأخرجه الترمذي (١٤٤/٢)

في كتاب الصوم، باب كراهية الحجامة للصائم برقم (٧٧٤). وأخرجه ابن ماجه (٥٣٧/١) في كتاب الجنائز باب

ما جاء في الحجامة للصائم برقم (١٦٧٩).

(٣) الاستذكار (١٢٥/١٠)

فانظر ما كان عليه أبو بكر وعمر فشدد به يديك . قال حماد بن زيد : سمعت خالدا الحذاء يقول : كانوا يرون أن الناسخ من حديث رسول الله ﷺ ما كان عليه أبو بكر وعمر . وذكرنا حديث الليث عن يحيى بن سعيد قال: كان أبو بكر وعمر أتبع الناس لهدي رسول الله ﷺ» (١).

وقال أيضا: " وقد قيل لابن شهاب : الوضوء مما مست النار كان في أول الإسلام ، فقال: أعياء الفقهاء أن يعرفوا الناسخ والمنسوخ من حديث رسول الله ﷺ ، ولو كان منسوخا ما خفي على أم المؤمنين " (٢).

وأشار ابن عبد البر إلى أن الإجماع يكون كذلك علامة من علامات النسخ . قال معلقا على حديث ابن عباس (بأن رسول الله ﷺ رد زينب على أبي العاص بالنكاح الأول بعد مضي سنتين لهجرتها) (٣): " وقصة أبي العاص لا تخلو من أن يكون أبو العاص كافرا إذ رده رسول الله ﷺ إلى ابنته زينب على النكاح الأول أو مسلما ، فإن كان كافرا ، فهذا ما لا شك فيه أنه كان قبل نزول الفرائض وأحكام الإسلام في النكاح إذ في القرآن والسنة والإجماع تحريم فروج المسلمات على الكفار ، فلا وجه ههنا للإكثار وإن كان مسلما فلا يخلو من أن يكون كانت حاملا فتمادى حملها ولم تضعه حتى أسلم زوجها فرده رسول الله ﷺ إليها في عدتها وهذا ما لم ينقل في خير ، أو تكون قد خرجت من العدة ، فيكون أيضا ذلك منسوخا بالإجماع ، لأنهم قد اجمعوا أنه لا سبيل له إليها بعد العدة ، فكيف كان ؟ ذلك فخير ابن عباس في رد أبي العاص إلى زينب بنت رسول الله ﷺ خير متروك لا يجوز العمل به عند الجميع فاستغنى عن القول فيه" (٤). وقال في موضع آخر حول هذه القصة: " وهذا الخبر

(١) الاستذكار (١٤٢/٢-١٤٤)

(٢) الاستذكار (١٤٧/٢-١٤٨)

(٣) أخرجه أبو داود (٦٧٥/٢) في كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها برقم (٢٢٤٠).

وأخرجه الترمذي (٤٤٨/٣) في كتاب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما برقم (١١٤٣).

وأخرجه ابن ماجة (٦٤٧/١) في كتاب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر برقم (٢٠٠٩).

(٤) التمهيد (٢٣/١٢-٢٤)

وإن صح فهو متروك منسوخ عند الجميع، كأنهم لا يجيزون رجوعه إليها بعد خروجها من عاداتها^(١).

ذكر ابن عبد البر حديث عائشة (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والحضر فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى)^(٢). ثم قال: "أما ظاهر هذا القول فيدل على أن الركعتين في السفر فرض، ولكن الآثار والنظر والاعتبار كل ذلك يدل على غير ما دل عليه ظاهر الحديث... وحسبك بتوهين ظاهر حديث عائشة وخروجه عن ظاهره مخالفتها له وإجماع جمهور فقهاء المسلمين أنه ليس بأصل يعتبر في صلاة المسافر خلف المقيم"^(٣).

قال: "ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثا عن النبي ﷺ ثم يردده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما، ولزمه إثم الفسق"^(٤).

فضائله ﷺ لا يجوز عليها النسخ :

قال أبو عمر: "الذي عليه العمل عندي وفيه الحجة لمن اعتصم به قوله عليه السلام : (جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا)^(٥) وفي قوله عليه السلام (جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا) ما يبيح الصلاة في المقبرة والمزبلة والحمام وقارعة الطريق وبطون الأودية إذا سلم كل ذلك من النجاسة لأن قوله ذلك ناسخ لكل ما خالفه . ولا يجوز أن ينسخ بغيره لأن ذلك من فضائله عليه السلام ، وفضائله لا يجوز عليها النسخ لأنه لم تزل تترى به حتى مات ولم يبتز شيئا منها بل كان يزداد فيها . ألا ترى أنه كان عبدا غير نبي ثم نبأه الله ثم أرسنه فصار رسولا نبيا ثم غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووعد أنه يعثقه المقام المحمود الذي يبين

(١) التمهيد (٢٠/١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٤/١) في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء ؟ ... برقم (٣٥٠). وأخرجه مسلم في الصلاة، باب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٦٨٥).

(٣) التمهيد (١٧٤-١٧٣/١١).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص : (٤٩٧).

(٥) أخرجه البخاري (١/) في كتاب التيمم، باب برقم (٣٣٥). وأخرجه مسلم (٣٧٠/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة برقم (٥٢١).

به فضله عن سائر الأنبياء قبله . وفي كل ما قلنا من ذلك جاءت الآثار عنه عليه السلام ، قال: (كنت عبداً قبل أن أكون نبياً ، وكنت نبياً قبل أن أكون رسولاً) ومما يوضح ما قلنا أنه ﷺ قد أخبر الله عنه في أول أمره أنه قال : ﴿ ما أدري ما يفعل بي ولا بكم ﴾^(١) ، وقال : (لا يقل أحدكم إني خير من يونس بن متى)^(٢) وقال له رجل ما خير البرية ؟ فقال : (ذلك إبراهيم)^(٣) ، ثم شك في نفسه وفي موسى عليه السلام فلم يدر من تنشق الأرض عنه قبل^(٤) . وقال له رجل: أنت الكريم بن الكرماء، فقال: (ذلك يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)^(٥) ، ثم لما غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأخبر أنه يبعث المقام المحمود ، قال: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر)^(٦) . فلذلك قلنا إن فضائله لا يجوز عليها النسخ ولا التبديل ولا النقص^(٧) .

الجمع مقدم على النسخ :

وأوضح ابن عبد البر أن الآثار يطلب الجمع بينها ما أمكن إليه ، ولا يصار إلى النسخ إلا بعد تعذر الجمع بينها . وذلك لأن حفظ النصوص وإعمالها أولى من إهدارها قال ميبناً ذلك :

(١) سورة الأحقاف، آية : (٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٨/٦) في أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى ﴿ وهل أتاك حديث موسى ﴾ برقم (٣٣٩٥). وفي باب قوله تعالى: ﴿ وإن يونس لمن المرسلين ﴾ برقم (٣٤١٦). وفي التفسير (٢٩٤/٨) باب ﴿ يونس ولو طأ ﴾ وكلاً فضلنا على العالمين برقم (٤٦٣١). وأخرجه مسلم (١٨٤٦/٤) في كتاب الفضائل باب في ذكر يونس عليه السلام برقم (٢٣٧٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٣٩/٤) في كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ برقم (٢٣٦٩). (٤) أخرجه البخاري (٤٤٧/٦) في التوحيد، باب في المشيئة والإرادة برقم (٧٤٧٢). وفي الخصومات (٨٥/٥). باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي برقم (٢٤١٢). وأخرجه مسلم (١٨٤٤/٤). في كتاب الفضائل باب من فضائل موسى برقم (١٦٠).

(٥) أخرجه البخاري (٣٨٦/٦) في أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى: ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ برقم (٢٣٥٣). وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل (١٨٤٧/٤) باب من فضائل يوسف.

(٦) أخرجه مسلم (١٧٨٢/٤) في كتاب الفضائل ، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق برقم (٢٢٧٨).

(٧) الاستذكار (٣٣٨-٣٣٥/١)

" استعمال الأخبار على وجوها أولى من ادعاء التناسخ فيها" (٢).

وقال أيضاً : " وعلى هذا التأويل تكون الأحاديث مستعملة كلها في هذا الباب فلا يرد بعضها ببعض لأن علينا في الكل الاستعمال ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً ، ولا يقطع بنسخ شيء من القرآن إلا بدليل لا معارض له أو إجماع" (٣).

نسخ القرآن بالسنة :

قال أبو عمر موضحاً خلاف العلماء في نسخ القرآن بالسنة : " قال العلماء : إن آية الموارد نسخت الوصية للوالدين والأقربين ببيان رسول الله ﷺ . وهذا قول كل من لا يميز نسخ القرآن بالسنة ، وقد قال : لا ينسخ القرآن إلا القرآن ، وهو قول الشافعي وأصحابه وأكثر المالكيين وداود وسموا السنة بياناً لا نسخاً . وأما الكوفيون الذين يجيزون نسخ القرآن بالسنة وقالوا : كل من عند الله فأنهم قالوا : نسخ الوالدين والأقربين الوارثين من الوصية قوله ﷺ : (لا وصية لوارث) (٤) " . وقال في موضع آخر : " قول الشافعي إن القرآن لا ينسخه إلا قوآن مثله لقول الله جل وعز : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية ﴾ ، وقوله : ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ الآية ، وعلى هذا جمهور أصحاب مالك إلا أبا الفرج فإنه نسب إلى مالك قول الكوفيين في ذلك" (٥) . ثم صرح ابن عبد البر برأيه في هذا الموضوع فقال : " الصحيح عندي أن لا يحكم بنسخ شيء من القرآن إلا ما قام الدليل الذي لا مدفع له ... لأنه لا يصح إلا بإجماع لا تنازع فيه أو لسنة لا مدفع لها ، أو يكون التدافع في الآيتين غير ممكن فيهما استعمالهما ولا استعمال أحدهما" (٥).

(٢) التمهيد (٣٠/٤)

(٣) الاستذكار (٣٦٧/١)

(٤) تقدم تخريجه ص (٩٩) .

(٥) جامع بين العلم وفضله ص : (٥٦٤) .

(٥) الاستذكار (١٦/٢٤) .

النوع الثامن والعشرون : المصحف

قال ابن الصلاح : " هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الخذاق من الحفاظ ، والدارقطني منهم وله فيه تصنيف مفيد . وروينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قال : ومن يعرى من الخطأ والتصحيح"^(١)، ثم قال : " فقد انقسم التصحيح إلى قسمين أحدهما في المتن والثاني في الإسناد . وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين أحدهما تصحيح البصر وذلك هو الأكثر ، والثاني تصحيح السمع"^(٢).

وعند النظر إلى صنع الحافظ ابن عبد البر يتبين أنه من الخذاق الحفاظ الذين همضوا بأعباء هذا الفن ، فقد نبه في بعض كتبه على كثير من التصحيحات الواردة من الرواة سواء ما يتعلق منها بالإسناد أو بالمتن .

تطبيقاته على التصحيح في الإسناد:

١- قال عند حديث مالك في الموطأ (لا يرث المسلم الكافر)^(٣): "هكذا قال مالك عمر بن عثمان وسائر أصحاب ابن شهاب عمرو بن عثمان . . . ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً لكن الغلط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو ، وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة إنه قيل له : إن مالكا يقول في حديث لا يرث المسلم الكافر عمر بن عثمان . فقال سفيان : لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة وتفقدته منه فما قال إلا عمرو بن عثمان "^(٤).

٢- أورد حديث: (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة)^(٥) ثم قال : " هكذا قال يحيى في هذا الحديث عن سليمان بن يسار وعن عروة جعلهما روايتين للحديث عن عائشة ، فوهم في

(١) علوم الحديث (٢٦٨) .

(٢) علوم الحديث (٢٧٠) .

(٣) أخرجه البخاري (٥١/١٢) في كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ... برقم

(٦٧٦٤). وأخرجه مسلم (١٢٣٣/٣) في كتاب الفرائض، برقم (١٦١٤).

(٤) التمهيد (١٦١/٩-١٦٢) .

(٥) أخرجه البخاري (٢٤٩/٩) في كتاب النكاح، باب ما يحل من الذكور والنظر إلى النساء في الرضاع برقم

(٥٢٣٩). وأخرجه مسلم (١٠٦٩/٢) في كتاب الرضاع باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل برقم (١٤٤٥).

ذلك . وإنما الحديث محفوظ في الموطأ وغيره لسليمان بن يسار عن عروة عن عائشة . وهذا مما يعد من غلط يحيى عن مالك لأنه لم يتابعه عليه أحد من رواة الموطأ" (١).

٣- وقال: "... هكذا في كتاب عبد الرزاق : عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن أمية وإنما هو عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبد الله ، وهو من غلط الكاتب والله أعلم . وإنما قلنا أن ذلك في كتاب عبد الرزاق لأننا وجدناه في كتاب الديري وغيره عنه كذلك . وكذلك ذكره الذهلي محمد بن يحيى وقال : لا أدري هذا الوهم أم من معمر جاء؟ أم من عبد الرزاق؟ قال أبو عمر: هو عندي من كتاب عبد الرزاق والله أعلم" (٢).

٤- قال أبو عمر : " في نسخة يحيى في الموطأ في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل ، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد ، فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد ، وذلك أن في كتابه في هذا الحديث : مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم فجعل في موضع (ابن) : (عن) فأفسد الإسناد وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم وهكذا حدث به عنه ابنه عبيد الله بن يحيى . وأما ابن وضاح ، فلم يحدث به هكذا ، وحدث به على الصحة فقال : مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهذا الذي لا شك فيه عند جماعة أهل العلم وليس الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم عند أحد من أهل العلم بالحديث ، ولا رواه محمد بن عمرو بن حزم بوجه من الوجوه" (٣).

تطبيقاته على التصحيح في المتن :

قال ابن عبد البر: " روى شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب . وهذا عندي حديث فيه تصحيف ممن رواه عن شعبة هكذا وإنما المحفوظ فيه عن ابن مسعود أنه قال : كنا نتحدث أن أفضى أهل المدينة علي بن أبي طالب هكذا من القضاء لا من الفضل " (٤).

(١) الاستذكار (٢٨٠/١٨) . وانظر التمهيد (١٢١/١٧).

(٢) التمهيد (١٦٣-١٦٢/١١).

(٣) التمهيد (١٨٤-١٨٣/١٧).

(٤) الاستذكار (٢٤٢/١٤) . وانظر للاستزادة من التطبيقات: الاستذكار (٧٨-٧٧/١٠) ، التمهيد (١٢٣/١٧).

النوع التاسع والعشرون : مختلف الحديث

انتهج الحافظ ابن عبد البر في تعامله مع الأحاديث التي في ظاهرها التعارض (مختلف الحديث) ضوابط معينة ، وسار عليها في تطبيقه العملي . وهذه الضوابط قد استفادها من قبله من أهل العلم كما صرح بذلك . يقول الحافظ ابن عبد البر : " الذي عليه أهل العلم فيما اختلف من الآثار المصير إلى أقوى ما رووه وكان أثبت عندهم من جهة النقل والمعنى ، وأشبه بالأصول المجتمع عليها هذا إذا تعارضت الآثار في محذور ومباح ولم يقدّم دليل على نسخ شيء منها ، ولم يمكن ترتيب بعضها على بعض . . . ولما لم يكن لأحد من العلماء سبيل إلى الأخذ بكل ما تعارض وتدافع من الآثار في هذا الباب ، ولم يكن بد من المصير إلى وجه واحد منها ، صار كل واحد منهم إلى الأصح عنده بمبلغ اجتهاده "(١).

فيفهم من كلام ابن عبد البر أنه ينتهج في مختلف الحديث خطوات :

الأولى : محاولة الترتيب والجمع بين الآثار التي في ظاهرها التدافع ، وإمكان التأليف بينها بوجه لا تعارض فيه . وقد قرر ذلك في عدة مواضع بالقول والعمل إضافة لما تقدم . قال : " ولكل من الخبرين وجه ، فلا معنى أن يجعل متعارضين لأن من شأن أهل العلم أن لا يجعلوا شيئا من القرآن ولا من السنن معارضا لشيء منها ما وجدوا إلى استعمالها وتخريج الوجه لها سبيلا "(٢)، وقال أيضا : " فوجب استعمال الأخبار كلها وألا يسقط بعضها ببعض "(٣).

تطبيقه على ذلك : لقد رد على من تعجل مسلك النسخ على الجمع في الآثار التي ظاهرها التعارض فقال : " ولا وجه لقول من ادعى النسخ في هذا الباب ، لأن النسخ إنما يكون فيما يتعارض ويتضاد ، ولو جاز لقائل أن يقول : إن غيه عن الصلاة في تلك الأوقات ناسخ لقوله : (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن

(١) التمهيد (٣٠٠/١٥)

(٢) التمهيد (٤٧/١٩)

(٣) التمهيد (٣٤٨/١)

أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر^(١) ، وناسخ لقوله (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها)^(٢) ولا يأتي على ذلك بدليل لا معارض له لجاز لقلئل أن يقول : إن هذين الحديثين قد نسخا فيه عن الصلاة في تلك الأوقات ، وهذا لا يجوز لأحد أن يدعي النسخ فيما ثبت بالإجماع ، وبدليل لا معارض له ، فلهذا صح قول من قال : إن النهي إنما ورد في النوافل دون الفرائض ليصح استعمال الآثار كلها ، ولا يدفع بعضها ببعض ، وقد أمكن استعماله . ألا ترى أنه ﷺ لو قال في مجلس واحد : لا صلاة بعد العصر ولا بعد الصبح ، ولا عند طلوع الشمس ، وعند استوائها ، وغروبها إلا من نسي صلاة وجبت عليه ، أو نام عنها ، ثم فرع إليها لم يكن في هذا الكلام تناقض ولا تعارض ، وكذلك هو إذا ورد هذا اللفظ في حديثين لا فرق بينه وبين أن يرد في حديث واحد ، ولا فرق أن يكون ذلك في وقت أو وقتين . فمن حمل قوله ﷺ : من أدرك ركعة من العصر ، أو الصبح قبل الطلوع والغروب فقد أدرك على الفرائض ورتبه على ذلك ، وجعل فيه عن الصلوات في تلك الأوقات مرتبا على النوافل ، فقد استعمل جميع الآثار والسنن ، ولم ينسب إليه أنه رد سنة من سنن رسول الله ﷺ . وعلى هذا التأويل في هذه الآثار عامة علماء الحجاز ، وفقهاؤهم ، وجميع أهل الأثر . وهذا أصل عظيم جسيم في ترتيب السنن والآثار ، فتدبره وقف عليه ، ورد كل ما يرد عليك من بابه إليه " (٣) .

وقال أيضا مقررًا هذا الضابط الهام في التعامل مع الآثار : " جعلوا حديث (جرح العجماء جبار)^(٤) معارضا لحديث البراء بن عازب وليس كما ذهبوا إليه لأن التعارض في الآثار إنما

(١) أخرجه البخاري (٤٥/٢) في كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، برقم (٥٥٦) . وأخرجه مسلم (٤٢٤/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة برقم (٦٠٨) .

(٢) أخرجه مسلم (٤٧١/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها برقم (٦٨٠) .

(٣) التمهيد (٢٩٧/٣-٢٩٨) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٥/١٢) في كتاب الديات ، باب المعدن جبار والبير جبار برقم (٦٩١٢) . وأخرجه مسلم (١٣٣٤/٣) . في كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبير جبار برقم (١٧١٠) .

يصح إذا لم يمكن استعمال أحدهما إلا بنفي الآخر . وحديث العجماء جرحه جبار معناه على الجملة لم يخص حديث البراء وتبقى له أحكام كثيرة .. لأن رسول الله ﷺ لو جاء عنه في حديث واحد العجماء جرحها جبار فمارا لا ليلا وفي الزرع والحوائط والحرق دون غيره لم يكن هذا مستحيلا من القول : فكيف يجوز أن يقال في هذا متعارض ، وإنما المتعارض والمتضاد المتنافي الذي لا يثبت بعضه إلا بنفي بعض ، وإنما هذا من باب الحمل والمفسر ، ومن باب العموم والخصوص " (١) .

وحديث البراء هو ما رواه حرام بن سعد أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت بالليل ضامن على أهلها " (٢) .

الثانية : محاولة النسخ بالدليل الدال : فإن لم يتمكن من الجمع بين الأخبار التي ظاهرها التعارض ، ينظر هل هناك نسخ بينها أم لا ؟ فإن كان هناك نسخ دل عليه الدليل عمل به وقد تقدم قوله : " ولا وجه لقول من ادعى النسخ في هذا الباب ، لأن النسخ إنما يكون فيما يتعارض ويتضاد " (٣) . وقال أيضا : " استعمال الأخبار على وجوها أولى من ادعاء التناسخ فيها " (٤) ، وقال : " وعلى هذا التأويل تكون الأحاديث مستعملة كلها في هذا الباب فلا يرد بعضها ببعض لأن علينا في الكل الاستعمال ما وجدنا إلى ذلك سبيلا ، ولا يقطع بنسخ شيء من القرآن إلا بدليل لا معارض له أو إجماع " (٥) . فجعل النسخ خطوة تلي محاولة الجمع .

تطبيقه على النسخ :

أورد حديث عروة الذي فيه (أن رسول الله ﷺ خرج في مرضه فأتى فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي فجلس رسول الله ﷺ إلى جنب أبي بكر . فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله

(١) التمهيد (١١/٨٦) . وانظر للاستزادة من التطبيقات : الاستذكار (١٩/٢٠١) .

(٢) تقدم تخريجه ص (١٧٥) .

(٣) التمهيد (٣/٢٩٧) .

(٤) التمهيد (٤/٣٠) .

(٥) الاستذكار (١/٣٦٧) .

ﷺ وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر^(١) ثم قال : " وفي هذا الحديث نسخ لقوله ﷺ في الإمام إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا ، لأن رسول الله ﷺ في هذه الصلاة صلى جالسا وأبو بكر إلى جنبه قائما يصلي بصلاته ويقتدي به ، والناس يصلون ويقتدون بأبي بكر قياما ، ومعلوم أن صلاته هذه في مرضه الذي توفي منه وأن قوله : (إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوسا)^(٢) كان في حين سقط من فرسه فجحش شقه قبل هذا الوقت ، والآخر من فعله ينسخ الأول لأنه كان جالسا في هذه الصلاة ، وأبو بكر قائم خلفه والناس ، فلم يأمر أبا بكر بالجلوس ولا أحدا ، وهذا بين غير مشكل والحمد لله . . . فإن احتج محتج بأن الآثار متواترة عنه ﷺ أنه قال في الإمام إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا قيل له : لسنا ندفع ثبوت تلك الآثار ولكننا نقول إن الآخر من فعله ﷺ ينسخ ذلك"^(٣).

الثالثة : الترجيح : فهو يحاول الجمع فإن تعذر عليه نظر إلى ما يدل على النسخ ، فلن لم يوجد دليل النسخ لا يحكم على النصين المتعارضين بالتناقض ، قال : " وغير جائز حمل أخباره إذا صحت عنه على التناقض عند أهل الإسلام لأنه لا يجوز فيها النسخ"^(٤) ونجده يفرع إلى الترجيح وفق معايير محددة ، فيرجح بين النصين المتعارضين بالنظر إلى أقواهما وأثبتهما من جهة النقل والمعنى ، وأشبهما بالأصول المجتمع عليها . ووجه الترجيح عند الحافظ ابن عبد البر كثيرة ذكر بعضها على شكل قواعد أثناء تطبيقه العملي على الأحاديث :

قال : " والقلب إلى رواية الجماعة أميل لأن الواحد أقرب إلى الغلط "^(٥) .

وقال : " المنفرد أولى بإضافة الوهم إليه من الجماعة "^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١٩٥/٢) في كتاب الأذان، باب من قام إلى جنب الإمام بعلة برقم (٦٨٣). وأخرجه مسلم (٣١١/١) في كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر غيرهما أن يصلي بالناس ... برقم (٤١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣/٢) في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به برقم (٦٨٨). وأخرجه مسلم (٣٠٩/١) في كتاب الصلاة، باب انتماء المؤمن بالإمام برقم (٤١٢).

(٣) التمهيد (٣١٥/٢٢-٣١٦).

(٤) التمهيد (٣٩٣/٦).

(٥) التمهيد (١٥٢/٣).

وقال : " المثبت أولى من النافي في وجه الشهادات والأخبار عند أهل العلم" (٤) وقال :
 "وليس من نفى وجهه كمن أثبت وعلم" (٥) ، وقال : " وقول المثبت أولى من النافي لأنه قد
 علم ما جهله النافي" (٦).

وقد سبق في زيادة الثقات بعض قرائن الترجيح عند ابن عبد البر " (٧).

تطبيقه عليه :

قال أبو عمر عند حديث صلاة النبي ﷺ في الكعبة: " رواية ابن عمر عن بلال عن النبي
 ﷺ أنه صلى في الكعبة" (٨) أولى من رواية ابن عباس عن أسامة أن رسول الله ﷺ لم يصل
 فيها (٩) لأنها زيادة مقبولة وليس قول من قال لم يفعل بشهادة وهذا أصل من أصول الفقه في
 الشهادة إذا تعارضت في نحو هذا ، فأثبت قوم شيئا ونفاه آخرون كان القول قول المثبت دون
 النافي لأن النافي ليس بشاهد هذا إذا استويا في العدالة والإتقان ، والقول في قبول زيادة الزائد
 في الأخبار على نحو هذا ، لأن الزيادة كشهادة مستأنفة" (١٠).

الرابعة : التوقف : وقد عبر عنه ابن عبد البر بالتساقط ، وذلك أن يتدافع الدليلان بحيث
 لا يمكن الجمع بينهما ، ولا مجال للنسخ أو الترجيح فيهما ، فهنا يتساقط الدليلان ويرد
 بعضهما بعضا ، ولا يصلح كل منهما على الاستدلال به والاعتماد عليه ويصطحب البراءة
 الأصلية . قال أبو عمر : " وإذا حصلت الآثار في هذا الباب متعارضة متدافعة سقطت عند

(٢) التمهيد (١١/٣)

(١) التمهيد (٧٥/٢)

(٥) التمهيد (١٥٤/١)

(٣) التمهيد (٢٧٧/١٦-٢٧٨)

(٤) انظر مبحث زيادة الثقات من هذا البحث

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٦/١) في كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: ﴿واخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ برقم (٣٩٧). وأخرجه مسلم (٩٦٦/٢) في كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ... برقم

(١٣٢٩).

(٦) أخرجه مسلم (٩٦٨/٢) كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره برقم (١٣٣٠).

(٧) التمهيد (٣١٦/١٥)

النظر ووجب الرجوع إلى الأصول" (١).

وقال أيضا : " وأقل أحوال الأحاديث المتعارضة في هذا الباب أن تكون متعارضة فتسقط وترجع إلى الأصل ، والأصل الإباحة حتى يرد الخطر ، ولا يثبت حكما على مسلم إلا بدليل لا معارض له والله أعلم" (٢).

ومن تطبيقاته عليه :

ذكر حديث زواج النبي ﷺ بميمونة وبين أن فيه تعارضا في الوقت الذي تزوجها فيه بين الصحابة فمنهم من يقول تزوجها وهو حلال (٣) ، ومنهم من يقول تزوجها وهو محرم (٤) . فقال : " والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها ، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ ، وعن سليمان بن يسار مولاها ، وعن يزيد بن الأصم ، وهو ابن أختها . وهو قول سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وابن شهاب وجهور علماء المدينة أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة إلا وهو حلال قبل أن يحرم . وما أعلم أحدا من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس ورواية من ذكرنا معارضة لروايته ، والقلب إلى رواية الجماعة أميل ، لأن الواحد أقرب إلى الغلط ، وأكثر أحوال حديث ابن عباس أن يجعل متعارضا مع رواية من ذكرنا ، فإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بجمعها ، ووجب طلب الدليل على هذه المسألة من غيرها . فوجدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه قد روى عن النبي ﷺ أنه نكح ميمونة وهو محرم ، وقال : (لا ينكح المحرم ولا ينكح) (٥) فوجب المصير إلى هذه الرواية التي لا معارض لها لأنه يستحيل أن ينهي عن شيء ويفعله مع عمل الخلفاء الراشدين لها وهم : عمر ، وعثمان ، وعلي - رضي الله عنهم - وهو

(١) التمهيد (٥٠/٧)

(٢) الاستذكار (٣٤٥/٦) .

(٣) أخرجه مسلم (١٠٣٢/٢) في كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته برقم (١٤١١).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢/٤) في كتاب جزاء الصيد باب تزويج المحرم برقم (١٨٣٧) . وأخرجه مسلم (١٠٣١/٢) في

كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته برقم (١٤١٠).

(٥) أخرجه مسلم (١٠٣٠/٢) في كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم برقم (١٤٠٩).

قول ابن عمر وأكثر أهل المدينة"^(١). وقال في موضع آخر: "وما أعلم أحدا من الصحابة روى عنه أنه عليه السلام نكح ميمونة وهو محرم إلا ابن عباس ، وحديثه بذلك صحيح ثلثت من نكاح ميمونة، إلا أنه يكون متعارضا مع رواية غيره فيسقط الاحتجاج بكلام الطائفتين، وتطلب الحجة من غير قصة ميمونة. وإذا كان ذلك كذلك فإن عثمان بن عفان قد روى عن النبي ﷺ أنه نكح ميمونة وقال: (لا ينكح المحرم ولا ينكح). ولا معارض له لأن حديث ابن عباس في نكاح ميمونة قد عارضه في ذلك غيره"^(٢). وذكر الحديث المعارض. فقول الحافظ ابن عبد البر: "وأكثر أحوال حديث ابن عباس أن يجعل متعارضا مع رواية من ذكرنا ، فإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بجميعها ووجب طلب الدليل على هذه المسألة من غيرها" تطبيق واضح لما قعده من أن التدافع والتعارض بين الدليلين يسقطهما عن الاحتجاج ، حيث افترض أن حديث ابن عباس معارض قوي لحديث أبي رافع ثم حكم بتساقط الدليلين وتوقف عن قبولهما حتى يجيء دليل آخر غيرهما لا معارض له. فوجد أن حديث عثمان بن عفان ﷺ لا يعارضه شيء فاعتمده.

(١) التمهيد (١٥٢/٣-١٥٣) .

(٢) الاستذكار (٢٥٩/١١) .

النوع الثالثون : معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

ألف الحافظ أبو عمر بن عبد البر كتابا في الصحابة أسماه "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" وعرض للصحابة كذلك في كتابه "الاستغناء في معرفة أسماء المشهورين من حملة العلم بالكفى"، حيث أن ثلث مادة الكتاب عن الصحابة^(١)، مما يدل على اهتمامه بهذا النوع من العلم الجليل، قال ابن الصلاح " هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أحلاها وأكثرها فوائد [كتاب الاستيعاب] لابن عبد البر لولا ما شأنه به من إيراد كثيراً مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الأخباريين لا المحدثين . وغالب على الأخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه"^(٢).

وهذا الموضوع من مباحث علم المصطلح، وقد وضع له المصنفون في المصطلح باباً مستقلاً في مؤلفاتهم، لذلك حاولت أن استقصي أقوال ابن عبد البر في هذا النوع من علوم الحديث، وأرتبها معنونا لها بما يقرها.

لقد بين الحافظ ابن عبد البر أهمية معرفة أحوال الصحابة إذ هم الذين نقلوا سنة المصطفى ﷺ إلى الناس، ثم ذكر الأدلة على عدالتهم، والإجماع على ذلك، ووضح أيضاً أن سبب البحث عن أحوالهم معرفة المرسل من المسند، وذكر شرطه في كتابه الاستيعاب، والمادة التي شرط على نفسه ذكرها في هذا الكتاب وهي ما يختص بالقرن المفضل الذي أشار إليه النبي ﷺ، وبين أن جهالة الصحابي لا تضر، وتطرق لمسألة التفضيل بين الصحابة وذكر الأقوال فيها، وقد أفاض في هذه المسألة وذكر فيها علماً قيماً ثم وضع رأيه فيها على وجه التفصيل.

وتكلم على الاختلاف بين الصحابة، وأنهم إذا اختلفوا لم تكن الحجة في قول واحد منهم إلا بدليل يجب التسليم له من الكتاب أو السنة، ثم ذكر أمثلة على ما قال من واقع الاختلاف بين الصحابة. وبين كذلك حكم إجماع الصحابة.

أهمية معرفة أحوال الصحابة وأنهم عدول :

قال ابن عبد البر : " من أوكد آلات السنن والمعينة عليها والمؤدية إلى حفظها ، معرفة

(١) انظر: ص (٨٠) من هذا البحث. ففيها مزيد توضيح عن هذين الكتابين.

(٢) علوم الحديث مع التقييد ص (٢٧٨).

الذين نقلوها عن نبيهم ﷺ إلى الناس كافة ، وحفظوها عليه ، وبلغوها عنه ، وهم صحابته الخواريون الذين وعوها وأدوها ناصحين محسنين حتى كمل بما نقلوه الدين ، وثبتت بهم حجة الله تعالى على المسلمين ، فهم خير القرون ، وخير أمة أخرجت للناس ، ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم ، وثناء رسوله عليه السلام ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرتة ، ولا تزكية أفضل من ذلك ، ولا تعديل أكمل منه . قال الله تعالى ذكره : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، سيماهم في وجوههم من أثر السجود ﴾^(١) الآية . فهذه صفة من بدر إلى تصديقه والإيمان به وآزره ونصره ، وصحبه ، وليس كذلك جميع من رآه ولا جميع من آمن به . وسترى منازلهم من الدين والإيمان ، وفضائل ذوي الفضل والتقدم منهم ، فالله قد فضل بعض النبيين على بعض ، وكذلك سائر المسلمين والحمد لله رب العالمين^(٢) . وقال أيضاً : " فإن العلم يحيط بأن السنن أحكام جارية على المرء في دينه في خاصة نفسه وفي أهله وماله ، ومعلوم أن من حكم بقوله ، وقضى بشهادته ، فلا بد من معرفة اسمه ونسبه ، وعدالته ، والمعرفة بحاله ونحن وإن كان الصحابة - رضي الله عنهم - قد كفيينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول ، فواجب الوقوف على أسمائهم ، والبحث عن سيرهم وأحوالهم ، ليهتدى بهديهم ، فهم خير من سلك سبيله ، واقتدى به ، وأقل ما في ذلك معرفة المرسل من المسند ، وهو علم جسيم لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله ، ولا خلاف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة ، وأرفع علم أهل الخير ، وبه ساد أهل السير ، وما أظن أهل دين من الأديان إلا وعلمائهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم ، لأنهم الوسطة بين النبي وبين أمته^(٣) .

تعريف الصحابي :

(١) سورة الفتح، آية: (٢٩).

(٢) الاستيعاب (٤/١)

(٣) الاستيعاب (٣٧/١)

لم يعرف ابن عبد البر - رحمه الله - الصحابي بتعريف جامع مانع وإنما ذكر المادة التي اشتمل عليه كتابه في الصحابة (الاستيعاب) وبين أنه شمل بكتابه القرن المفضل الذي أشار إليه النبي ﷺ ، قال ابن عبد البر رحمه الله : " ولم أقصر في هذا الكتاب على ذكر من صحَّت صحبته ومجالسته حتى ذكرنا من لقي النبي ﷺ ولو لقية واحدة مؤمناً به ، أو رآه رؤية ، أو سمع منه لفظة فأدأها عنه واتصل ذلك بنا على حسب روايتنا ، وكذلك ذكرنا من ولد على عهده من أبوين مسلمين فدعا له ، أو نظر إليه وبارك عليه ، ونحو هذا. ومن كان مؤمناً به ، قد أدَّى الصدقة إليه ولم يرد عليه ، وبهذا كله يستكمل القرن الذي أشار إليه رسول الله ﷺ " (١).

وقال في موضع آخر : " ذكرنا الأحنف بن قيس في كتابنا هذا على شرطنا أن نذكر كل من كان مسلماً على عهد رسول الله ﷺ في حياته ، ولم نذكر أكنم بن صيفي لأنه لم يصح إسلامه في حياة رسول الله ﷺ ، وقد ذكره أبو علي بن السكن في كتاب الصحابة فلم يصنع شيئاً " (٢).

وقال في تعريف صاحب من حيث اللغة : " وأما الأصحاب فمن صحبك وصحبته ؛ فحائز أن يسمى الشيخ صاحباً للتلميذ والتلميذ صاحباً للشيخ ؛ والصاحب القرين الماشي المصاحب ، فهؤلاء كلهم أصحاب وصحابة " (٣).

جهالة الصحابي لا تضر :

قال ابن عبد البر : " وليس حكم صاحب إذا لم يسم ، كحكم من دونه إذا لم يسم عند العلماء ، لارتفاع الجرحه عن جميعهم ، وثبوت العدالة لهم . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل إذا قال رجل من التابعين : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه فالحديث صحيح ؟ قال نعم " (٤).

(١) الاستيعاب (٤٧/١)

(٢) الاستيعاب (٢٧١/١)

(٣) التمهيد (٢٠٤/٢٠٤)

(٤) التمهيد (٩٤-٩٣/٤)

تطبيقه عليه :

قال عند حديث مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : " هذا حديث مسند صحيح ولا فرق بين أن يسمى التابع الصاحب الذي حدثه أو لا يسميه في وجوب العمل بحديثه ، لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون ثقات أثبات ، وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث" (١).

التفضيل بين الصحابة رضي الله عنهم :

قال الحافظ ابن عبد البر حاكيا الخلاف بين أهل العلم في هذا الموضوع : " وقد ذهب قوم من جلة العلماء إلى القطع أن مات في حياة رسول الله ﷺ من الشهداء مثل حمزة ، وجعفر ، ومصعب بن عمير ، وسعد بن معاذ ، ومن جرى مجراهم ممن موثق قبله وصلّى عليهم ، وشهد بالجنة لهم ، أفضل من بقي من أصحابه الذين قال فيهم : (ألا لا أدري ما تحدثون بعدي) (٢) وخاف عليهم من الفتنة والميل إلى الدنيا ، ما قد وقع فيه بعضهم وقالوا: معنى قول من قال أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي أو فلان وفلان يعني من بقي بعده ﷺ.

وقال جماعة من أهل العلم : أفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وسائر أهل بدر والحديبية لم يستثنوا من مات في حياة رسول الله ﷺ ممن بقي بعده" (٣). وبعد أن ذكر الخلاف في التفضيل بين رأيه وأدلته على هذا الرأي فقال : " والذي عندي في هذا الباب مما يصح في التأمل والنظر وصحيح الاعتبار والأثر مما شهد له الكتاب والسنة والأصول المجتمع عليها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ممن شهد العقبة ، ثم شهد بدرا والحديبية ، أفضل من كل من لم يدرك تلك المشاهد ولم يشهدا لأن هؤلاء من

(١) التمهيد (٤٧/٢٢)

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١/١) - (٤٧٣) بنحوه. في كتاب الرقاق ، باب في الخوض ، برقم (٦٥٨٤، ٦٥٨٢، ٦٥٧٦).

ولفظه: (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك).

(٣) الاستذكار (٢٣٦/١٤).

شهد لهم رسول الله ﷺ بالفضل . وقال : (لن يدخل النار من شهد بدرا والحديبية)^(١) وقال ﷺ : (ما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)^(٢) وحسبك بقول الله عز وجل : ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ﴾^(٣) وقد مضى القول فيمن مات شهيدا في حياته ومن مات ورسول الله ﷺ راض عنه . وأما الباقيون بعده ، فهذه الجملة من القول عامة فيهم مع ثناء الله عز وجل عليهم بأنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم وأنهم رضوا عنه ورضي عنهم وحسبك بهذا . وأما التعيين فيهم وتفضيل بعضهم على بعض فهذا لا يصح في نظر ولا اعتبار ، ولا يحيط بذلك إلا الواحد القهار المطلع على النيات الحافظ للأعمال إلا من جاء فيه أثر صحيح بأنه في الجنة ، جاز أن يقال فيه ذلك اتباعا للأثر لا أنه أفضل من الذين شاركوه في مثل فضله ذلك ، ومن فضله رسول الله ﷺ بخصلة ، وشهد له بها جاز أن يفضل بها في نفسه لا على غيره . وقد شهد رسول الله ﷺ لجماعة من أصحابه بفضائل وخصائل من الخير كثيرة أثنى بها عليهم ووصف كل واحد منهم بخصلة منها أفرد بها ولم يشرك معه غيره فيها . ولم يأت عنه ﷺ من وجه صحيح تجب الحجة بمثله أنه قال : فلان أفضل من فلان إذا كانا جميعا من أهل السوابق والفضائل ، وذلك من أدبه ، ومحاسن أخلاقه ﷺ ، لئلا يومئ للمفضول بغية ، ويحطه في نفسه فيخرجه ويخزيه ، ولم يكن ذلك أيضا من دينه لأنه لم يعلم من غيب أمورهم وحقائق شأهم إلا ما أطلعه الله عليه من ذلك ، وكان لا يتقدم بين يدي ربه ، ولو كان ذلك من دينه لأفشاء إن علمه ، ومن أخذ عليه الميثاق في تعليمه وتبليغه فلما لم يفعل علمنا أن قول القائل : فلان أفضل من فلان باطل وليس بدين ولا شريعة . وقد أجمع علماء المسلمين أن الله تعالى لا يسأل عباده يوم الحساب من أفضل عبادي ، ولا هل فلان أفضل من فلان ، ولا ذلك مما يسأل عنه أحد في القبر ، ولكن رسول الله ﷺ قد مدح

(١) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل أهل بدر برقم (٢١٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٥/٧) في كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدرا في قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه

برقم (٣٩٨٣).

(٣) سورة الحديد ، آية رقم : (١٠).

خصالا ، وحمد أوصافا من اهتدى إليها جاز الفضائل ، ويقدر ما فيه منها كان فضله في ظاهر أمره على من لم ينلها ومن قصر عنها لم يبلغ من الفضل منزلة من ناله. هذا طريق التفضيل في الظاهر عند السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان. ألا ترى الحكماء إنما يقضون في التعديل والتجريح عند الشهادات بما يظهر ويغلب ، ولا يقطعون على غيب فيما به من ذلك يقضون ولم يكلفوا إلا العلم الظاهر والباطن إلى الله عز وجل . وفي قول الله عز وجل: ﴿تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ما بال أقرون الأولى قال علمها عند ربي﴾^(٢) ما يعاضد ما ذكرنا وبالله توفيقنا^(٣).

قول الأئمة في التفضيل بين الصحابة :

قال ابن عبد البر : " وروى سحنون عن ابن القاسم في كتاب الديات من المدونة قال: سمعت مالكا ، وسئل عن علي وعثمان فقال : " ما أدركت أحدا اقتدي به في دين يفضل أحدهما على صاحبه"^(٤).

وأورد بسنده عن عبد الله بن وهب أنه قال: "سمعت مالكا يقول : لا أفضل أحدا من العشرة ولا غيرهم على صاحبه . وكان يقول هذا من علم الله الذي لا يعلمه غيره . قال : وقال مالك : أدركت شيوخنا بالمدينة ، وهذا رأيهم".

قال أبو عمر معلقا على قول مالك السابق: " قول مالك هذا يدل على أنه لم يصح عنده حديث نافع عن ابن عمر (كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ فيقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم يسكت فلا يفضل أحدا) وكان أفهم الناس لنافع وأعلمهم بحديثه ، وكان نافع عنده أحد الذين يقتدى بهم في دينه ، فلو كان هذا الحديث عنده صحيحا من حديث نافع عن ابن عمر ما قال قوله هذا وهو حديث شاذ لا يعضده شيء من الأصول ، وكل حديث لا أصل

(١) سورة البقرة، آية رقم : (١٣٤).

(٢) سورة طه، آية رقم : (٥٢-٥١).

(٣) الاستذكار (٢٣٦/١٤ - ٢٤٠) ، وانظر الاستيعاب (٣٧-٣٥/١) .

(٤) الاستذكار (٢٤٠/١٤) .

له لا حجة فيه ، وقد مالت العامة بجهلها إليه وهم مجمعون على خلافه بحيث لا يعلمون ، وقد نقضوه مع قولهم به لأهم لا يختلفون في أن عليا في التفضيل رابع الأربعة . وفي حديثهم عن ابن عمر أنهم لا يفضلون أحدا بعد عثمان ، وأنهم يسكتون بعد الثلاثة عن تفضيل أحد على أحد فقد نقضوا ما أبرموا ، والله المستعان على جهل عامة هذا الزمان^(١) .

وذكر بسنده عن هارون بن إسحاق أنه قال : "سمعت يحيى بن معين يقول : من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وعرف لعلي سابقته وفضله فهو صاحب سنة ، ومن قال : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان وهو عارف لعثمان سابقته وفضله فهو صاحب سنة ، فذكرت له هؤلاء الذين يقولون : أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون ، فتكلم فيهم بكلام غليظ ، وكان يحيى بن سعيد يقول : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان" . وقال : "وذكر الزبير بن بكار فقال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس عن مالك بن أنس قال : ليس من أمر الناس الذين مضوا التفضيل بين الناس" .

وأورد بسنده عن مصعب بن عبد الله الوليدي أنه قال : "لم يكن أحد من مشايخنا الذين أدركت ببلدنا يفضل بين أحد من العشرة لا مالك ولا غيره . وقال ابن أبي خيثمة : كان أحمد بن إبراهيم الدورقي يقول : لا أشهد لأحد بالجنة غير الأنبياء عليهم السلام"^(٢) .

قال أبو عمر : "وقد روي عن مالك - رحمه الله - تقلد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من رواية ابن القاسم وغيره" . وقال : "جماعة أهل السنة ، وهم أهل الفقه ، والآثار على تقلد أبي بكر وعمر وتولي عثمان وعلي وجماعة أصحاب النبي عليه السلام وذكر محاسنهم ونشر فضائلهم والاستغفار لهم . وهذا هو الحق الذي لا يجوز عندنا خلافه والحمد لله"^(٣) .

الاختلاف بين الصحابة :

ذكر أبو عمر ابن عبد البر حديث عبد الله بن حنين أن ابن عباس والمسور بن مخرمة

(١) الاستذكار (١٤/٢٤٠-٢٤١) .

(٢) الاستذكار (١٤/٢٤١-٢٤٢) .

(٣) الاستذكار (١٤/٢٤٠-٢٤٤) باختصار وتصرف يسير .

اختلفوا بالأبواء ، فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه ، قال فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل ، ثم قال لإنسان يصب عليه أصيب ، فصب على رأسه ، ثم حرك رأسه يديه ، فأقبل بهما وأدبر ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل^(١) . قال أبو عمر بن عبد البر معلقا عليه : " وفي هذا الحديث من الفقه ، أن الصحابة إذا اختلفوا ، لم تكن الحجة في قول واحد منهم إلا بدليل يجب التسليم له من الكتاب أو السنة ، ألا ترى أن ابن عباس ، والمسور بن مخزومة - وهما من فقهاء الصحابة ، وإن كانا من أصغرهم سنا - اختلفا فلم يكن لواحد منهما حجة على صاحبه حتى أدلى ابن عباس بالسنة ففلج ، وهذا يبين لك أن قول النبي ﷺ (أصحابي كالنجوم)^(٢) هو على ما فسرته المزي وغيره من أهل النظر ، أن ذلك في النقل ، لأن جميعهم ثقات مأمونون عدل رضى ، فواجب قبول ما نقل كل واحد منهم وشهد به على نبيه ﷺ ، ولو كانوا كالنجوم في آرائهم واجتهادهم إذا اختلفوا لقال ابن عباس للمسور : أنت نجم وأنا نجم فلا عليك وبأينا اقتدي في قوله فقد اهتدى ، ولما احتاج إلى طلب البينة والبرهان من السنة على صحة قوله .

وسائر الصحابة - رضي الله عنهم - إذا اختلفوا حكمهم في ذلك كحكم ابن عباس والمسور بن مخزومة سواء ، وهم أول من تلا : ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾^(٣) قال العلماء إلى كتاب الله ، وإلى سنة نبيه ﷺ فإن قبض فإلى سنته ألا ترى أن ابن مسعود قيل له : إن أبا موسى الأشعري قال في أخت ، وابنة ، وابنة ابن : إن لابنة النصف ، وللأخت النصف ، ولا شئ لبنت الابن ، وأنه قال للسائل : أتت ابن مسعود فإنه

(١) أخرجه البخاري (٥٥/٤) في كتاب جزاء الصيد، باب الاغتسال للمحرم برقم (١٨٤٠). وأخرجه مسلم (١٦٤/٢) في الحج، باب حواز غسل المحرم بدنه ورأسه برقم (١٢٠٥).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في الجامع (٤٠٩) من طريق سلام بن سليم قال : حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا به. وقال ابن عبد البر : "هذا إسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث بن غصين مجهول". وقال عبيد بن حماد بن عمار : "هذا إسناد لا يصح ولا يرويه عن نافع من يحتج به". الجامع (٤٠٨). وقال أبو العز الحنفى : "فهو حديث ضعيف ، قال البرار : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، وليس هو في الكتب المعتمدة". شرح الطحاوية (٤٦٩). قال المحقق الشيخ الأنباري : "بل هو باطل".

(٣) سورة النساء، آية رقم : (٥٩).

سيتابعنا . فقال ابن مسعود : ﴿ قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ﴾^(١) بل أقضي فيهما بقضائه رسول الله ﷺ: للبت النصف ، ولبت الابن السدس تكلمة للثلثين ، وما بقي فلأخت . وبعضهم لا يرفع هذا الحديث وجعله موقوفاً على ابن مسعود ، وكلهم روى فيه أنه تلا : ﴿ قد ضللت إذا ﴾ الآية . وفي "الموطأ" أن أبا موسى أفتى بجواز رضاع الكبير ، فرد ذلك عليه ابن مسعود فقال أبو موسى : لا تسألوني ما دام هذا الحر بين أظهركم^(٢) . وروى مالك أن ابن مسعود رجع عن قوله في الريبة إلى قول أصحابه بالمدينة^(٣) .

وهذا الباب في اختلاف الصحابة ، ورد بعضهم على بعض ، وطلب كل واحد منهم الدليل والبرهان على ما قاله من الكتاب والسنة إذا خالفه صاحبه أكبر من أن يجمع في كتاب ، فضلاً عن أن يكتب في باب ، والأمر فيه واضح^(٤) .

وإذا كان هذا محل الصحابة - رضي الله عنهم - وهم أولو العلم والدين والفضل وخير أمة أخرجت للناس وخير القرون ، ومن قد رضي الله عنهم ، وأخبر أنهم رضوا عنه ، وأثنى عليهم بأنهم رحماء بينهم ، الأشداء على الكفار ، الركع السجد ، وأنهم الذين أوتوا العلم : قال مجاهد وغيره في قول الله عز وجل : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾^(٥) قال : أصحاب محمد ﷺ إلى كثير من ثناء الله عز وجل عليهم ، واختياره إيلهم لصحبة نبيه ﷺ ، فإذا كانوا - وهم بهذا المحل من الدين والعلم - لا يكون أحدهم على صاحبه حجة ، ولا يستغنى عند خلاف غيره له عن حجة من كتاب الله ، أو سنة رسوله ﷺ فمن

(١) سورة الأنعام ، آية رقم : (٥٦) .

(٢) الموطأ (٦٠٧/٢) . في كتاب الرضاع ، حديث رقم (١٤) .

(٣) الموطأ (٥٣٣/٢) كتاب النكاح ، باب ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته برقم (٢٢) .

(٤) انظر : جامع بيان العلم وفضله فقد توسع في الاختلاف وعقد لذلك بابين : "باب جامع بيان ما يلزم الناظر في اختلاف العلماء" ص (٣٩٠-٤٠٠) . و "باب ذكر الدليل في أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب يلزم طلب الحجة عنه ، وذكر بعض ما خطأ في بعضهم بعضاً ، وأنكره بعضهم على بعض عند اختلافهم ، وذكر معنى قوله ﷺ (أصحابي كالنجوم)" ص (٤٠٠-٤١٠) . وعرض للاختلاف بين الصحابة باستفاضة .

(٥) سورة سبأ ، آية رقم : (٤) .

دوهم أولى وأحرى أن يحتاج إلى أن يعضد قوله بوجه يجب التسليم له^(١).

إجماع الصحابة:

قال أبو عمر ابن عبد البر: "إجماع الصحابة حجة ثابتة، وعلم صحيح إذا كان طريق ذلك الإجماع التوقيف فهو أقوى ما يكون من السنن. وإن كان اجتهدا ولم يكن في شيء من ذلك مخالفا فهو أيضا علم وحجة لازمة. قال الله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢). وهكذا إجماع الأمة إذا اجتمعت على شيء فهو الحق الذي لا شك فيه، لأنها لا تجتمع على ضلال"^(٣).

وقال في موضع آخر: "وعندي أن إجماع الصحابة لا يجوز خلافتهم - والله أعلم - لأنه لا يجوز على جميعهم جهل التأويل وفي قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾^(٤) دليل على أن جماعتهم إذا اجتمعوا حجة على من خالفهم، كما أن الرسول ﷺ حجة على جميعهم"^(٥).

(١) التمهيد (٢٣٦/٤ - ٢٦٦)، الاستذكار (١١/١٥ - ١٧).

(١) سورة النساء، آية: (١١٥).

(٢) التمهيد (٢٦٧/٤).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (١٤٣).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص (٣١٤).

النوع الحادي والثلاثون : رواية الأكابر عن الأصاغر والنظير عن النظير

(والصاحب عن الصاحب والمرء عمن هو دونه)

نبه الحافظ ابن عبد البر على لطائف إسنادية في الأحاديث التي عرض لشرحها ، ومن هذه اللطائف : رواية الأكابر عن الأصاغر ، والنظير عن النظير ، والصاحب عن الصاحب ، المرء عمن هو دونه ، وهذه أفردت فيما بعد أنواعا في علم المصطلح فكان مما ذكر ما يلي :

١- قال أبو عمر ابن عبد البر : " روى الشعبي عن فاطمة بنت قيس أنها سمعت النبي ﷺ يذكر الدجال في خطبته ، وقال فيها : حدثني تميم الداري ، وذكر خبر الجساسة وقصة الدجال ^(١) . وهذا أولى مما يخرج المحدثون في رواية الكبار عن الصغار ^(٢) .

٢- وقال : " ورواية ربيعة لهذا الحديث عن محمد بن يحيى بن حبان تدخل في باب رواية النظير عن النظير ، والكبير عن الصغير ، وفي هذا ما يدل على ما كان القوم عليه من البحث عن العلم ، واستدامة طلبه العمر كله ، عند كل من طمع به عنده " ^(٣) .

٣- وقال : " روى ابن سيرين هذا الخبر عن يحيى بن أبي إسحاق وهو أصغر منه ، فهو يخرج في رواية الكبار عن الصغار ، وقد روى ابن سيرين عن أيوب السخيتاني ، حديث حكيم بن حزام في بيع ما ليس عندك ، وهو من ذلك أيضا " ^(٤) .

٤- وقال : " وفي رواية ابن شهاب هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر ما يدخل في رواية الكبار عن الصغار " ^(٥) .

٥- وقال : " . . . عن عائشة أم المؤمنين عن جذامة بنت وهب الأسدية أنها أخبرتها . . . وهذا حديث صحيح ثابت وفيه رواية الصاحب عن الصاحب ، ورواية المرء عمن هو دونه

(١) تقدم تخريجه ص (٢٦٦).

(٢) الاستيعاب (٥٩/٢) .

(٣) التمهيد (١٣١/٣) .

(٤) التمهيد (٣٨٦/١) .

(٥) الاستذكار (٣٠/٣) .

في العلم " (٦) .

٦- وقال: "وهو معروف لسليمان بن يسار عن عروة، وغير نكير رواية النظر عن النظر فكيف وسليمان دون عروة في السن واللقاء؟ وإن كانا جميعا من فقهاء عصرهما" (٧) .

٧- وقال: "الحديث محفوظ في الموطآت كلها وغيرها: لسليمان بن يسار عن عراك بن مالك ، وهما تابعان نظيران، وعراك أسن من سليمان، وسليمان عندهم أفقه، وكلاهما ثقة جليل عالم" (٨) .

(٦) التمهيد (١٣/٩٠-٩١) .

(٧) التمهيد (١٧/١٢٢) .

(٨) التمهيد (١٧/١٢٤) . وانظر للاستزادة من التطبيقات: التمهيد (١٧/٢١٠) .

النوع الثاني والثلاثون : رواية الأبناء عن الآباء

ومن أنواع علوم المصطلح ما رواه الأبناء عن الآباء أو عن الأحداد، وقد عرض ابن عبد البر لأمثلة من هذا النوع حذيرة بأن تفرد في نوع فكان مما ذكر: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواية هز بن حكيم عن أبيه عن جده.

رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

أورد ابن عبد البر بلاغ مالك: (مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ هني عن بيع وسلف)^(١)، ثم قال: "وهذا الحديث محفوظ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وهو حديث صحيح، رواه الثقات عن عمرو بن شعيب، وعمرو بن شعيب ثقة إذا حدث عنه ثقة، وإنما دخلت أحاديثه الداخلة من أجل رواية الضعفاء عنه، والذي يقول إن روايته عن أبيه عن جده صحيفة، يقول إنها مسموعة صحيحة، وكتاب عبد الله بن عمرو عن جده عن النبي ﷺ أشهر عند أهل العلم وأعرف من أن يحتاج إلى أن يذكر ههنا ويوصف"^(٢).

وقال أيضا: "وحديث عمرو بن شعيب مقبول عند جمهور أهل العلم بالحديث يحتجون بهذا روى عنه الثقات، وإنما الواهي من حديثه ما يرويه الضعفاء عنه. وأما الصحيفة التي كانت عندهم فصحيفة مشهورة صحيحة معلوم ما فيها، وكان رسول الله ﷺ قد أذن لعبد الله ابن عمرو في الكتاب عنه. روي عن أبي هريرة أنه قال: ليس أحد أعلم - أو أحفظ - بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كتب ولم أكتب"^(٣). وعن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال: (قلت يا رسول الله ﷺ أكتب كل ما أسمع منك؟ قال:

(١) أخرجه مالك بلاغا (٦٥٧/٢)، في كتاب البيوع، باب السلف وبيع العروض بعضها ببعض برقم (٦٩). وهو عند النسائي موصولا (٢٨٨/٧) في كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، وكذلك وصله أبو داود (٧٦٩/٣) في كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده برقم (٣٥٠٤). والترمذي (٥٣٥/٣) في كتاب البيوع، باب كراهية بيع ما ليس عندك برقم (١٢٣٤). كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". السنن (٥٣٦/٣).

(٢) التمهيد (٣٨٤/٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٩/١) في كتاب العلم، باب كتابة العلم برقم (١١٣).

نعم ، قال : في الرضا والغضب ؟ قال : نعم فإنني لا أقول إلا حقاً^(١) ... وروينا عن علي بن المديني أنه قال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيح متصل يحتج به لأنه سمع من أبيه ، وسمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو . وقول علي هذا مع إمارته وعلمه بالحديث أولى ما قيل به في حديث عمرو بن شعيب مشروع وبالله التوفيق^(٢) .

وقال أيضاً: " قال يعقوب بن شيبة: ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً ، وحديثه عندهم صحيح ، وهو ثقة ثبت ، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه ، وما روى عنه الثقات فصحيح ، قال : وسمعت علي بن المديني يقول : قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، قال علي : وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح^(٣) .

رواية هز بن حكيم عن أبيه عن جده :

قال ابن عبد البر في ترجمة معاوية بن حيدة: "وسئل يحيى بن معين عن هز بن حكيم عن أبيه عن جده ، فقال : إسناده صحيح إذا كان دون هز ثقة"^(٤) .

(١) أخرجه أبو داود بنحوه (٦٠/٤) في كتاب العلم، باب في كتاب العلم برقم (٣٦٤٦).

(٢) الاستذكار (١٢٧/٢٠-١٤١) .

(٣) التمهيد (٦٢/٣) .

(٤) الاستيعاب (١٣٤/١٠) .

فوائد حديثية متفرقة

١- فائدة في ابن شهاب رحمه الله:

قال أبو عمر : " كان ابن شهاب رحمه الله أكثر الناس بحثا على هذا الشأن ، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة ، فحدث به مرة عنهم ، ومرة عن أحدهم ، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه في حين حديثه ، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض ، كما صنع في حديث الإفك وغيره ، وربما لحقه الكسل فلم يسنده ، وربما انشرح فوصل وأسند على حساب ما تأتي به المذاكرة ، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافا كبيرا في أحاديثه ، ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليدين ، رواه عنه جماعة فمرة يذكر فيه واحدا ، ومرة اثنين ، ومرة جماعة ، ومرة جماعة غيرها ، ومرة يصل ، ومرة يقطع ، وحديثه هذا في الشفعة حديث صحيح معروف عند أهل العلم مستعمل عند جميعهم لا أعلم بينهم في ذلك اختلافا ، كل فرقة من علماء الأمة يوجبون الشفعة للشريك في المشاع من الأصول الثابتة التي يمكن فيها صرف الحدود وتطريق الطرق" (١).

٢- فوائد عن مالك رحمه الله :

(أ) أثبت أصحاب ابن شهاب :

قال أبو عمر : " قد قال يحيى بن معين : إن أصحاب ابن شهاب إذا اختلفوا فالقول ما قاله مالك فهو أثبتهم في ابن شهاب وأحفظهم لحديثه" (٢).

(ب) قول مالك : ليس من حديثي :

قال أبو عمر : " ذكر عمران بن أنس قال : سألت مالكا عن حديث أم سلمة هذا فقال : ليس من حديثي ، قال : فقلت لجلسائه : قد رواه عنه شعبة وحدث به عنه ، وهو يقول : ليس من حديثي . فقالوا : إنه إذا لم يأخذ بالحديث قال فيه ليس من حديثي . وقد رواه عن مالك جماعة ، وروي من غير حديث مالك من وجوه" (٣).

(١) التمهيد (٤٦٠، ٤٥٧).

(٢) الاستذكار (٢٣١/٥).

(٣) التمهيد (١٩٤/٢٣).

(ج) الثقة عند مالك :

قال أبو عمر : " أكثر ما يقول مالك حديثي الثقة فهو مخرمة بن بكير الأشج . وقال أصحاب مالك ابن وهب وغيره : كل ما أخذه مالك من كتب بكير فإنه يأخذها من مخرمة ابنه فينظر فيها " ^(١) ، وذكر أبو عمر بن عبد البر بلاغ مالك : "مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري" في حديث الاستئذان ^(٢) . ثم قال : " يقال : إن الثقة هنا عن بكير هو مخرمة بن بكير ، ويقال : بل وجده مالك في كتب بكير ، أخذها من مخرمة . وقال عباس عن يحيى بن معين : مخرمة بن بكير ثقة ، وبكير ثقة ثبت . وقال ابن البرقي : قال لي يحيى بن معين : كان مخرمة ثبنا ، ولكن روايته عن أبيه من كتاب وجده لأبيه لم يسمع منه ، قال : وبلغني أن مالكا كان يستعير كتب بكير فينظر فيها ويحدث عنها . وتوفي بكير في زمان هشام وكان يكنى أبا لمصور " ^(٣) . وذكر بلاغ مالك : (مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم عن بيع العربان) ^(٤) ثم قال : " . . . وسواء قال عن الثقة عنده أو بلغه ، لأنه كان لا يأخذ ولا يحدث إلا عن ثقة عنده ، وقد تكلم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع ، وأشبه ما قيل فيه : أنه أخذه عن ابن لهيعة ، أو عن ابن وهب عن ابن لهيعة ، لأن ابن لهيعة سمعه من عمرو بن شعيب ، ورواه عنه ، حدث به عن ابن لهيعة ابن وهب وغيره ، وابن لهيعة أحد العلماء إلا أنه يقال إنه احترقت كتبه ، فكان إذا حدث بعد ذلك من حفظه غلط ، وما رواه عنه ابن المبارك ، وابن وهب ، فهو عند بعضهم صحيح ومنهم من يضعف حديثه كله ، وكان عنده علم واسع ، وكان كثير الحديث إلا أن حاله عندهم ما وصفنا " ^(٥) .

(١) الاستذكار (٤٤٢/٥) .

(٢) أخرجه مالك بلاغا (٩٦٣/٢) في كتاب الاستئذان ، باب الاستئذان برقم (٢) . والحديث متفق عليه وقد تقدم تخريجه في ص (٦٢) .

(٣) التمهيد (٢٠٢/٢٤) .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ بلاغا (٦٠٩/٢) في كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان برقم (١) . والحديث أخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، باب في بيع العربان ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات ، باب بيع العربان .

(٥) التمهيد (١٧٦/٢٤-١٧٧) . وانظر تجريد التمهيد ص (٢٤٢-٢٤٣) .

(د) إذا قال مالك في بلاغاته: "إنه كان يقال" فهو عن النبي ﷺ .

ذكر أبو عمر بن عبد البر بلاغ مالك (مالك أنه بلغه أنه كان يقال إن أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجملوا في الطلب)^(١) ثم قال: "... وقد ذكر الحلواني (بسنده) عن يحيى بن عتيق قال: كان محمد بن سيرين - إذا قال : كان يقال - لم نشك أنه عن النبي ﷺ. قال أبو عمر: وكذلك كان مالك إن شاء الله"^(٢).

(هـ) رواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق : قال أبو عمر: " وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجتمع على ضعفه وتركه لأنه لم يعرفه ، إذ لم يكن من أهل بلده ، وكان حسن السميت والصلاة فغره ذلك منه ، ولم يدخل في كتابه عنه حكما أفرد به "^(٣).

٣- فائدة عن أصحاب قتادة الذين هم حجة فيه :

قال أبو عمر : " فاتفق شعبة وهشام وهمام على ترك ذكر السعاية في هذا الحديث ، والقول قولهم في قتادة عند جميع أهل العلم بالحديث إذا خالفهم في قتادة غيرهم ، وأصحاب قتادة الذين هم حجة فيه هؤلاء الثلاثة : شعبة ، وهشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة ، فإن اتفقوا لم يعرج على من خالفهم في قتادة ، وإن اختلفوا نظر فإن اتفق منهم اثنان وانفرد واحد فالقول قول الأثنين لا سيما إن كان أحدهما شعبة ، وليس أحد بالجملة في قتادة مثل شعبة لأنه كان يوقفه على الإسناد والسماع وهذا الذي ذكرت لك قول جماعة أهل العلم بالحديث وقد اتفق شعبة وهشام في هذا الحديث على سقوط ذكر الاستسعاء فيه وتابعهما همام وفي هذا تقوية لحديث ابن عمر وهو حديث مدني صحيح لا يقاس به غيره ، وهو أولى

(١) أخرجه مالك في الموطأ بلاغا (٢/٩٠١) في كتاب القدر باب جامع في أهل القدر برقم (١٠). وأخرجه بنحوه ابن

ماجة مرفوعا في كتاب التجارات، باب الاقتصاد في المعيشة. من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) التمهيد (٢٤/٤٣٤) .

(٣) التمهيد (١/٦٠) .

ما قيل به في هذا الباب وبالله التوفيق" (٣).

٤ — مكانة السنة عند ابن عبد البر :

عقد ابن عبد البر مجموعة من الأبواب حول أهمية السنة والتمسك بها ، وحجيتها في حلقه بيان العلم وفضله مدعمة بالأدلة من الكتاب والسنة ومن أقوال السلف الصالح ، وهذه الأبواب : " الحظ على لزوم السنة والاقتصار عليها " (١) ، " موضع السنة من الكتاب وبيانها له " (٢) ، " من تأول القرآن أو تدبره وهو جاهل بالسنة " (٣) ، " فضل السنة ومباينتها لسائر أقاويل علماء الأمة " (٤) ، " في إنكار أهل العلم ما يجدونه من الأهواء والبدع " (٥) .

وكان مما ذكر في بعض هذه الأبواب :

أقسام البيان منه ﷺ . قال ابن عبد البر : " والبيان منه ﷺ على ضربين : بيان المجهول في الكتاب العزيز كالصلوات الخمس في موافقتها وسجودها وركوعها وسائر أحكامها ، وكيانه للزكاة وحدها ووقتها وما الذي تؤخذ منه الأموال ، وبيانه لمناسك الحج " . قال ﷺ : إذ حج بالناس (خذوا عني مناسككم) (٦) لأن القرآن إنما ورد بجملة فرض الصلاة والزكاة والحج دون تفصيل . والحديث مفصل وهو زيادة على حكم الكتاب ، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها وكتحريم الحمر الأهلية ، وكل ذي ناب من السباع إلى أشياء يطول ذكرها . وقد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمرا مطلقا محملا لم يقيد بشيء ، كما أمرنا باتباع كتاب الله ، ولم يقل وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ . قال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث . يعني ما روي عنه ﷺ أنه قال : (ما أتاكم عني فاعرضوه

(٣) التمهيد (١٤/٢٧٦-٢٧٧) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٧) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٥٨) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٦٥) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٦٨) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٧٦) .

(٦) أخرجه مسلم (٩٤٣/٢) باب استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر راكبا وبيان قوله ﷺ (لتأخذوا مناسككم) .

برقم (١٢٩٧) .

على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته وإن خالف كتاب الله فلم أقله ، وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هدائي) وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك ، قالوا: " فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله لأننا لم نجد في كتاب الله ألا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته ، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال " (١).

وقال أيضا: " أهل البدع أضربوا عن السنن ، وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة ، فضلوا وأضلوا ، نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله التوفيق والعصمة برحمته " (٢) وقال ابن عبد البر :

مقالة ذي نصح وذات فوائد	إذا من ذوي الألباب كان استماعها
عليكم بآثار النبي فإنها	من أفضل أعمال الرشاد اتباعها (٣)

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٦٢ - ٥٦٣) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (١٢٩٧) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٣٢٨) .

٥ — سماعات :

ذكر ابن عبد البر سماعات لبعض الرواة من بعض حصل اختلاف بين أهل العلم في ثبوتها ،
وفصل القول فيها بما يجليها . ومن هذه السماعات : سماع سعيد بن المسيب من عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وسماع الزهري من ابن عمر رضي الله عنه ، وسماع أبي إدريس الخولاني من معاذ بن جبل
، وسماع الحسن من سمرة رضي الله عنه ، وسماع قتادة عن عطاء رحمه الله .

١ — سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

قال أبو عمر بن عبد البر : " وأما سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب فمختلف
فيه : قالت طائفة من أهل العلم : لم يسمع من عمر شيئا ولا أدركه إدراك من يحفظ عنه ،
وذكروا ما رواه ابن لهيعة عن بكر بن الأشج قال : قيل لسعيد بن المسيب : أدركت عمر بن
الخطاب ؟ قال : لا . وقال آخرون : قد سمع سعيد بن المسيب من عمر أحاديث حفظها عنه
، منها هذا الحديث ، ومنها قوله حين رأى البيت ؛ وزعموا أن سعيد بن المسيب شهد هذه
الحجة مع عمر ، وحفظ عنه فيها أشياء وأداها عنه ، وهي آخر حجة حجها عمر ، وكانت
خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام ، وقتل بعد انصرافه من حجته تلك لأربع بقين من
ذي الحجة سنة أربع وعشرين " . ثم ساق سنده إلى قتادة أنه قال : قلت لسعيد بن المسيب :
رأيت عمر بن الخطاب ؟ قال : نعم . ثم قال : قال بن وضاح : " ولد سعيد بن المسيب
لستين مضتا من خلافة عمر ، وسمع منه كلامه الذي قال حين نظر إلى الكعبة : اللهم أنت
السلام ، ومنك السلام ، فحينما ربنا بالسلام . كذلك قال لي ابن كاسب وغير واحد ابن
وضاح يقول . قال أبو عمر : أصح ما قيل في قوله يقصد أنه لستين مضتا من خلافة عمر ،
وقد قيل لستين بقيتا . وقال مالك والليث : كان سعيد بن المسيب يقال له : راوية عمر "
وذكر سند الحسن بن علي الحلواني إلى سعيد بن المسيب أنه قال : سمعت عمر يقول على هذا
النبر لا أجد أحدا جامع ولم يغتسل أنزل أو لم يزل إلا عاقبته . وذكر أيضا سند الحلواني إلى
سعيد أنه قال : أنا في الغلظة الذين جردوا جعدة العقيلي إلى عمر . وذكر أيضا سند الحلواني
إلى سعيد أنه قال : إني لأذكر اليوم الذي نعى فيه عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن المزني إلى

الناس على المنبر . وقال ابن عبد البر : " وكان علي بن المديني يصحح سماعه من عمر " (١) (٢) .
وقال في موضع آخر : " ورواية سعيد بن المسيب عن عمر ... تجري مجرى المتصل ،
وجائز الاحتجاج بما عندهم لأنه قد رآه ، وقد صحح بعض العلماء سماعه منه " (٣)
٢ — سماع الزهري من ابن عمر رضي الله عنه :

قال أبو عمر بن عبد البر : " وروى معمر عن الزهري أنه كان شاهدا مع سالم وأبيه هذه
القصة مع الحجاج (٤) وذكر ذلك عبدالرازق وغيره عن معمر عن الزهري ، وذلك عند أهل
العلم وهم من معمر ، وقال يحيى بن معين : وهم في ذلك معمر ، وابن شهاب لم ير ابن عمر
ولا سمع منه شيئا .
وقال أحمد بن عبد الله بن صالح : " قد روى الزهري عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر نحو
ثلاثة أحاديث " (٥) .

وقال أبو عمر مبينا رأيه في هذه المسألة : " هذا مما لا يصححه أحد سماعا ، وليس لابن
شهاب سماع من ابن عمر غير حديث معمر هذا إن صح عنه " (٦) ثم ذكر قول محمد بن يحيى
الذهلي فقال : " وأما محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري فقال : ممكن أن يكون الزهري قد
شاهد ابن عمر مع سالم في قصة الحجاج ، واحتج برواية معمر ، وفيها : فركب هو وسالم
وأنا معهما حين زاعت الشمس . وفيها قال الزهري : وكنت يومئذ صائما ، فلقيت من الحر
شدة ... واحتج أيضا بأن عنبة روى عن يونس عن ابن شهاب قال : وفدت إلى مروان
وأنا محتلم ، قال : ومروان مات سنة خمس وستين ، ومات ابن عمر في تلك الحجة سنة ثلاث
وسبعين ، قال : وأظن مولد الزهري سنة خمسين أو نحو هذا .
وموته سنة أربع وعشرين ومائة ، فممكن أن يكون شاهد ابن عمر في تلك الحجة ،

(١) التمهيد (٩٤-٩٣/٢٣) .

(٢) الاستذكار (٧٠-٦٨/٢٤) .

(٣) التمهيد (١١٦/١٢) .

(٤) تقدم تخريج قصة عبد الله بن عمر مع الحجاج في الحج ص : (١٦٠) .

(٥) (٦) التمهيد (٧/١٠) وانظر الاستذكار (١٣٠/١٣) .

فلست أدفع رواية معمر ، هذا كله كلام الذهلي " (١) ونقل ابن عبد البر عن الحسن بن علي الحلواني سؤال عبدالرزاق لمعمر : هل رأى الزهري ابن عمر ؟ قال نعم . وقد سمع منه حديثين ، فسلي عنهما أحديثكهما . فقال عبدالرزاق : فجعلت أتحين خلوته لأن أسأله عنهما ولا يكون معنا أحد . قال : فلم يمكنني ذلك حتى أنسيته ، فما ذكرت حتى نفضت يدي من قبره ، فندمت بعد ذلك ، فقلت : وما ضربي لو سمعتكما وسمع معي غيره . فقال ابن عبد البر معلقا عليه : " فهذا يدل على أن الحديث الثاني لم يسمع من معمر ، ولا أنه ذكر فيما علمت عند أحد من أهل العلم . وقد قال أحمد بن خالد : إن الحديث الآخر في الحج ، وهذا لا يوجد ولا يعرف والله أعلم " (٢)

٣ — سماع أبي إدريس الخولاني من معاذ بن جبل رضي الله عنه : .

قال ابن عبد البر عند حديث مالك عن أبي حازم بن دينار عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ بن جبل رضي الله عنه في المتحابين في الله (٣) : " وفي هذا الحديث لقاء أبي إدريس الخولاني لمعاذ بن جبل ، وسماعه منه ، وهو حديث صحيح الإسناد ، لا مطعن فيه لأحد ، وقد عده بعض من لم تتسع روايته ولا عظمت عنايته بهذا الشأن غلطا من أبي حازم ، أو ممن دونه ، واحتج بما رواه معمر وابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس ، قال : أدركت عبادة بن الصامت ، وأبا الدرداء ، وشداد بن أوس ، ووعيت عنهم ، وفاتني معاذ بن جبل . وقد صح عن أبي إدريس من طرق شتى صحاح كلها لقاء لمعاذ بن جبل ... ولا خلاف أن أبا إدريس الخولاني ولد عام حنين ، وأن معاذ بن جبل توفي سنة سبع عشرة ، أو ثمان عشرة في طاعون عمواس ، بغير نكير أن يسمع منه وهو غلام ... وقال الوليد بن مسلم : أدرك أبو إدريس معاذ بن جبل وهو ابن عشر سنين . قال أبو عمر : يحتمل قول الزهري عن أبي إدريس : فاتني معاذ . في معنى كذا ، أو في حديث كذا ، أو في طول مجالسته ، كمجالسته لأبي الدرداء وقد أدرك أبو إدريس جماعة من الصحابة غير من ذكر الزهري ، كما أدرك

(١) التمهيد (٧٨/١٠ - ٨) .

(٢) التمهيد (٩/١٠) .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٩٥٣/٢) كتاب الشعر ، باب ما جاء في المتحابين رضي الله عنه برقم (١٦) .

الذين أدرك الزهري " (١)

٤ — سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه :

قال ابن عبد البر : " وحديث الحسن عن سمرة وإن كان الحسن لم يسمع من سمرة فيما يقولون إلا حديث العقبة ، أحسنها إسنادا ، وقد نقل أنه سمع من سمرة غير حديث العقبة وإلى هذا ذهب البخاري) " (٢) وقال أيضا : " يقولون : لم يسمع الحسن من سمرة غير حديث العقبة ، هكذا قال ابن معين وغيره ، وقال البخاري : قد سمع منه أحاديث كثيرة ، وصحح سماعه من سمرة فيما ذكر الترمذي أبو عيسى عن البخاري فالله أعلم " (٣) .

٥ — سماع قتادة عن عطاء :

قال ابن عبد البر : " سماع قتادة عندهم من عطاء غير صحيح ، وفتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة لأنه يدل على كثيرا ممن لم يسمع منه وربما كان بينهما غير ثقة " (٤) .

(١) الاستذكار (١١٢/٢٧ - ١١٣) وانظر التمهيد (١٢٥/٢١ - ١٢٦) .

(٢) التمهيد (٨٨/١٠) .

(٣) التمهيد (٣٧/١) وانظر الاستذكار (٧٤/١٤) .

(٤) التمهيد (٣٠٧/٣) .

الباب الثالث

بيان الجديد عند ابن عبد البر وأثره على من بعده وانفراداته واختياراته

وفيه فصلان :

- (١) الفصل الأول : بيان ما هو الجديد عند ابن عبد البر وأثره على من بعده .
- (٢) الفصل الثاني : اختياراته وانفراداته في مسائل المصطلح .

الفصل الأول

بيان ما هو الجديد عند ابن عبد البر وأثره على من بعده

وفيه مبحثان :

(١) المبحث الأول : بيان ما هو الجديد عند ابن عبد البر .

(٢) المبحث الثاني : أثره فيمن جاء بعده في المصطلح .

المبحث الأول

بيان ما هو الجديد عند ابن عبد البر

لمعرفة ما الجديد عند ابن عبد البر في علم المصطلح ، وما أضافه على غيره من العلماء في هذا الفن من مباحث وإضافات وتقديدات وغير ذلك لابد من معرفة ما تقدمه من الكتب في هذا الفن ، ثم النظر في ما كتبه زائداً عليهم ليعرف الجديد الذي قدّمه في هذا العلم . وعند النظر في كتب السابقين لابن عبد البر في التصنيف في علم المصطلح كوحدة مستقلة مجموعة يظهر كتابين :

الكتاب الأول : المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للفاضل الحسن بن عبد الرحمن الرمهرمزي (ت ٣٦٠) ، وهو أول كتاب صنف في مصطلح الحديث كما تقدم . والكتاب الثاني : معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري (ت ٤٠٥) ، ثم جاء بعدها الحافظ ابن عبد البر بكتابه "مقدمة التمهيد" وهي - كما تقدم - مقدمة حافلة بعدد من أنواع علوم الحديث .

ولا شك أن في كتاب الرمهرمزي مادة علمية ليست في كتاب الحاكم ولا ابن عبد البر ، وكذلك لدى الحاكم مادة ليست عندهما ، وهناك أمور مشتركة ، والمقصود من هذا الفصل معرفة جديد ابن عبد البر على من سبقه في علوم الحديث لا تقييد الفروق ، لأن كتاب ابن عبد البر "مقدمة التمهيد" كما هو معلوم ليس شاملاً لجميع أنواع علوم الحديث ، ولم يتصد ابن عبد البر لوضع كتاب متكامل في المصطلح وإنما هو مقدمة نفيسة ذكر فيها بعض مباحث علوم الحديث ، وجعلها توطئة لكتابه التمهيد ، فإذا أضيف إليها ما كتبه وعلقه بين ثنايا "التمهيد" ، وفي كتابه "جامع بيان العلم وفضله" — والذي يكاد يكون كتاب مصطلح — وما يوجد متناثر في بقية كتبه الأخرى تتكون عندنا مادة قيمة تحتوي على الأصالة والجدة في عديد من مباحث هذا الفن .

الجديد عند ابن عبد البر يتمثل فيما يلي :

أولاً : استقراء واسع لأقوال ومذاهب أئمة الحديث في بعض المسائل ، مما ينم عن سعة إطلاع وقوة وجلد في البحث والنظر مما سهل لمن تبعه الخوض في هذه المسائل ببسر وسهولة

. فمن المسائل التي توصل إليها بالاستقراء :

١- مفهوم المرسل . قال أبو عمر : " فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف . . . وكذلك من دون هؤلاء مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله ، ومثله أيضاً مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء مثل حديث ابن شهاب ، وقتلدة ، وأبي حازم ، ويحيى بن سعيد عن النبي ﷺ يسمونه مرسلأ كمرسل كبار التابعين ، وقال آخرون : حديث هؤلاء عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً ^(١) .

من هذا الطرح يتبين لنا عمق الاستقراء وأن ما رفعه التابعي الكبير يسمى مرسلأ باتفاق أما ما رفعه التابعي الصغير فمن أهل العلم من سماه مرسلأ ومنهم من سماه منقطعاً .

٢- المعنعن وشروط قبوله : قال أبو عمر : " أعلم — وفقك الله — أي تأملت أقوال أهل أئمة الحديث ، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه ، فوجدتهم اجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة . . " ^(٢) ثم ذكر الشروط .

فيلاحظ من هذا النقل أن ابن عبد البر يعتمد على التأمل والنظر الدقيق في كلام أهل العلم ثم يرصده في بوثقة واحدة ممیزا ما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه .

٣- التدليس : قال أبو عمر : " وأما التدليس فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث (فذكره) ^(٣) " . وقال في موضع آخر : " من عرف بالتدليس المجتمع عليه وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد لم يحتج بشيء مما رواه حتى يقول : أخبرنا أو سمعت هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه ، وإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه . وعلى ما ذكرت لك أكثر أئمة الحديث ^(٤) .

(١) التمهيد (١٩/١-٢٠) .

(٢) التمهيد (١٢/١) .

(٣) التمهيد (٢٧/١) .

(٤) التمهيد (١٧/١) .

ثانياً : نقل إجماعات في علم الحديث وقضايا المصطلح لم يسبق إلى كثير منها ، واستفادها كل من جاء بعده من أهل العلم ونقلها عنه . فمن هذه الإجماعات :

١- " فأما المرسل فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ " (٢).

٢- " أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسل وأنه كان لا يروى ولا يأخذ إلا عن ثقة ، و أن مراسله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك والله أعلم " (٣).

٣- " لا خلاف بين العلماء أن مرسل الصحاب عن الصحاب أو عن الصحابة وإن لم يسمهم صحيح حجة " (٤).

٤- " أجمعوا على قبول الإسناد المعنع لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة وهي عدالة المحدثين في أحواله ، ولقاء بعضهم بعضاً بمجالسة ومشاهدة ، وأن يكونوا برآء من التدليس " (٥).

٥- قال أبو عمر : " هذا عندي لا معنى له ، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه : قال رسول الله ﷺ ، أو أن رسول الله ﷺ قال ، أو عن رسول الله أنه قال ، أو سمعت رسول الله ﷺ كل ذلك سواء عند العلماء والله أعلم " (٦).

٦- " أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع " (٧).

٧- " أجمع العلماء أن كل ما في مصحف عثمان بن عفان وهو الذي بأيدي المسلمين

(٢) التمهيد (١٩/١) .

(٣) التمهيد (٣٠١/٨) .

(٤) التمهيد (١٣٩/١٥) .

(٥) التمهيد (١٢/١) .

(٦) التمهيد (٢٦/١) .

(٧) التمهيد (٣-٢/١) .

اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه ، ولا تخل الصلاة لمسلم إلا بما فيه ، وأن كل ما روى من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ ، أو عن أبي أو عمر بن الخطاب أو عائشة ، أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور ، لا يقطع بشيء من ذلك على الله عز وجل ، ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد ^(٢).

٨- قال أبو عمر : " كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد لا يعرف إلا بذلك فهو مجهول عندهم لا تقوم به حجة " ^(٣).

٩- قال "إجازة شهادة من علم الشيء صغيراً وأداه كبيراً وهو أمر لا خلاف فيه" ^(٤).

١٠- قال : " لا خلاف بين علماء أهل الأثر والفقهاء ، أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي ﷺ أنه حجة يعمل بها إلا أن ينسخه غيره " ^(٥).

١١- قال : " الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقهاء في حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه ويجعل سنة وحكماً في دين الله هو أن يكون . . . " ^(٦).

١٢- قال : " ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول " ^(٧).

ثالثاً : قعد قواعد وأصل تأصيلات في هذا الفن وحررها تحريراً بالغاً وبعض هذه القواعد والتأصيلات لم يسبق إليها ، وبعضها قد سبق إليه ولكنه قد فاق بالتحرير والتفصيل فمن هذه القواعد والتأصيلات :

١- قال أبو عمر : " لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته ، وسلم من

(٢) التمهيد (٤/٢٧٨-٢٧٩) .

(٣) الاستغناء (٣/١٤٤٦) .

(٤) التمهيد (٩/٢١) .

(٥) التمهيد (٥/٤٢) .

(٦) التمهيد (١/٢٨) . وانظر ص (٢٤٧) من هذا البحث .

(٧) الاستيعاب (١/٣٧) .

الكبائر ، ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالبا ، وشره أقل عمله ، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله " (١) .

٢- وقال أيضا : " وأما من لم تثبت إمامته ، ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه " (٢)

٣- قال في المرسل : " والأصل في هذا الباب اعتبار حال الحدث فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة ، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك ، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخيره " (٣) .

٤- وقال : " وإذا أطلق الصحابي رضي الله تعالى عنه السنة فالمراد بها سنة النبي ﷺ ما لم يضيفها إلى صاحبها كقولهم : سنة العمرين " (٤)

٥- زيادة الثقات : قال : " إنما تقبل الزيادة من الحفاظ إذا ثبتت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف ، وأما الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها " (٥)

رابعا : عرف بعض أنواع علوم الحديث بتعريفات توضحها ، وبعض هذه التعريفات لم يسبق إليها وبعضها قد سبق إليه ولكنه قد أحسن توضيحه وبيانه ، وبعضها مرجوح قد نوقش فيه ، وأثرى هذا النقاش في علم الحديث مما مكن للوصول إلى نتائج وتقنين لهذا المصطلح . فمن التعاريف ما يلي :

١- قال : "الإسناد المعنعن : فلان عن فلان عن فلان عن فلان" (٦) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥١٩) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٠٣) .

(٣) التمهيد (١٧/١) .

(٤) تجريد التمهيد ص : (١٤١) .

(٥) التمهيد (٣٠٦/٣) .

(٦) التمهيد (١٢/١) .

٢- وقال: "وأما المسند : فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة . فالمتصل من المسند مثل.. والمنقطع من المسند مثل . . ." (١) وقد نوقش في هذا التعريف كما سيأتي في هذا البحث.

٣- وقال: " وإنما سمي متصلاً لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وضح سماعه منه " (٢) .

٤- وقال: " وأما التدليس فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث : أن يكون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه ، ثم أخبره بعض أصحابه ممن يثق به عن ذلك الشيخ بأحاديث غير تلك التي سمع منه ، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها ، فيقول فيها : عن فلان ، يعني عن ذلك الشيخ " (٣) .

٥- وقال: "الموقوف : ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي ﷺ مثل مالك عن نافع عن ابن عمر قوله" (٤) .

٦- وقال: "المنقطع عندي كل ما لا يتصل ، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره (٥) وقد نوقش في هذا التعريف وتبين أنه مرجوح" (٦) .

خامساً : أثار قضايا كانت مسرحاً للنقاش فيما بعده ، وتلاقحت فهوم العلماء فيها ، فحصل من ذلك مشاركات واسعة لأهل العلم ، وأيدها البعض ولم يؤيدها البعض الآخر. فمن هذه القضايا :

١- قوله في بيان العدل : " وكل حامل علم معروف العناية به فهو محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه " (٨) .

وقد أعترض عليه في هذا القول .

(٢) التمهيد (١٢/١) .

(٣) التمهيد (٢١/١) .

(٤) التمهيد (٢٧/١) .

(٥) التمهيد (٢٥/١) .

(٦) التمهيد (٢١/١) .

(٧) انظر ص (٤٤٨) من هذا البحث.

(٨) التمهيد (٢٨/١) .

٢- وقال في المجهول : " كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم بمجهول إلا أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد ، أو عمرو بن معدي أو الأشتر النخعي بالنجدة " (٢) .

وقال أيضا : " كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو بمجهول عندهم إلا أني أقول : إن كان معروفا بالثقة والأمانة والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد " (٣) .

٣- قوله عن خير الواحد : " الذي نقول به : أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء " (٤) .

٤- قوله في شرط الإجازة : " أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة ، حاذق بها يعرف كيف يتناولها ، ويكون في شئ معين معروف لا يشكل إسناده ، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك والله أعلم " (٥) .

سادسا : حفظ كثيرا من أقوال أهل العلم في بعض الأمور الحديثية مما لم يتيسر لغيره نقلها إلينا فكان المصدر الوحيد لها ، وقد اعتمد على هذا النقل كل من جاء بعده . وهذه الأقوال بعضها منسوب إلى قائله وبعضها لم ينسب . فمن هذه الأقوال :

١- قال البرديجي : " أن محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخير بعينه من طريق آخر أو يأتي ما يدل على أنه قد شهدته وسمعه " (٦) .

٢- قال ابن الصلاح عن مرسل أصاغر التابعين : " حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مراسلا بل منقطعا لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين " (٧) .

(٢) الاستغناء (١٠١٣/٢-١٠١٤) .

(٣) الاستذكار (٢٦٤/١٩) .

(٤) التمهيد (٨/١) .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص : (٥٤٦) .

(٦) التمهيد (٢٦/١) .

(٧) علوم الحديث مع التقييد ص : (٧٢) .

٣- قال ابن الصلاح عن القول بعدم الاحتجاج بالمرسل : " وابن عبد البر حافظ المغرب من حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث " (٣).

٤- قال ابن الصلاح في المونن : " وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن عن وأن سواء وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو باللقاء والمخالسة والسماع والمشاهدة يعني مع السلامة من التدليس فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظ ورد محمولا على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع " (٤).

٥- عن إبراهيم النخعي أنه قيل له مرة تقول : قال عبد الله بن مسعود ، ومرة تسمي من حدثك عنه فقال : إذا أسندت لك الحديث عنه فقد حدثني من سميت لك عنه ، وإن لم أسم لك أحدا ، فاعلم أنه حدثني جماعة ، هذا أو معناه كلام إبراهيم " (٥).

سابعا : أورد ذخيرة كبيرة من الآثار بإسناده لنفسه عن كثير من علماء السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهذه الآثار تتعرض لمواضيع شتى من علم المصطلح . وسيرد نقل كثير من هذه الآثار عنه في هذا البحث (٦).

ثامنا : إثراء فن الصناعة الحديثية ، والتمرس في استعمال مصطلحات الحديث في الميدان التطبيقي . لقد استعمل ابن عبد البر عند دراسته لأحاديث الموطأ المصطلحات الحديثية بوفرة وغزارة تعبر عن عبقرية فذة ، وتضلع كبير ، ودراية عميقة في علم الحديث ، وقد وصل جميع أحاديث الموطأ ودافع عنها دفاعا مبرهنا بالدليل القوي فلم يترك منها إلا أربعة أحاديث لم يستطع وصلها . وهو في إنجاز هذا العمل قد جند ما يحتاج إليه من مصطلحات الحديث ، فكان ذلك درسا مفيدا لأهل العلم وطلاب الحديث ، وكثرا ثمينا يرصد في المكتبة الإسلامية . ومن المصطلحات التي استعملها : الصحيح ، الحسن ، الضعيف ، المسند ، المرسل المتصل

(٣) علوم الحديث مع التقييد ص : (٧٥) .

(٤) علوم الحديث مع التقييد ص : (٨٥) .

(٥) التمهيد (٤٤٢/٦) .

(٦) انظر على سبيل المثال : مبحث التدليس ، الموضوع ، كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف ، الرخصة في كسب العلم ، معارضة العلم ، الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث . . . الخ .

، المرفوع ، الموقوف ، المنقطع ، الشاذ ، المنكر ، زيادة الثقافات ، المضطرب المعلل ، المقلوب ، الموضوع ، الغريب ، المشهور ، الجيد ، المجود ، الثابت . . الخ والوقوف على الباب الثاني من هذا البحث : أقواله في مصطلح الحديث يبين لنا الكثير والكثير من الأمثلة و التطبيقات عنده لهذه المصطلحات مما يعني عن ذكره هنا .

تاسعا : بحث مباحث وقضايا من مسائل علم الحديث وذكر في طياتها معلومات جديدة لم يذكرها من سبقه ، أو ذكرها من سبقه ولكن بسطه لها كان أجود وأمتن ، وقد مرت في الباب الثاني ، لذلك سأكتفي بالتعرض إلى بعضها في هذا الفصل باختصار لتبين الجدة فيها . فمن ذلك :

١- اختلاف العلماء في حكم الاحتجاج بالمرسل :

قال ابن عبد البر : " وأصل مذهب مالك - رحمه الله - والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء وقالت طائفة من أصحابنا : مراسيل الثقافات أولى من المسندات . . . وقالت منهم طائفة أخرى : لسنا نقول إن المرسل أولى من المسند ولكنهما سواء في وجوب الحجة والاستعمال . وقالت طائفة أخرى من أصحابنا . . . إن للمسند مزية . . . وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنهم يقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند . . وقال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار فيما علمت الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به ^(١) . ثم قرر ابن عبد البر مذهب أصحابه ووضحه ثم حكى حالهم مع غيرهم عند الاختلاف بما لم يسبق إليه من البيان والتحرير .

٢- ما ذكره في حكاية الخلاف في حديث الرجل عمن لم يلقه . قال : " واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المسيب . . . فقالت فرقة : هذا تدليس ، وقالت طائفة من أهل الحديث : ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال " ^(٢) .

(١) التمهيد (١/٢-٧).

(٢) التمهيد (١/١٥-١٦).

٣- ما ذكره في المعنع والمؤنن ، وهل أن بمعنى عن محمولة على الاتصال أم لا^(١)؟

٤- ما ذكره من الخلاف في إنفاذ الحكم بخير الواحد العدل ، وحجية أخبار الآحاد ، وأخبار الآحاد من علم الخاصة لا ينكر على أحد جهل بعضها^(٢). إضافة إلى أنه قد أُلّف في هذه المسألة كتاب (الشواهد في إثبات خبر الواحد) وهو مفقود .

٥- ما ذكره باستفاضة في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) حول آداب طالب العلم والعالم والآداب المشتركة بينهما ، وقد اختصرت أبرز هذه الآداب في هذا البحث ، ولم أجد مثل غرارة المادة التي ساقها عند من سبقه من المصنفين في علوم الحديث وإن كان الرامهرمزي والحاكم -رحمهما الله- قد تعرضا لذلك.

٦- ما ذكره في موضوع النسخ من جوانب هامة منها : بيان فضائله ﷺ لا يجوز عليها النسخ ، وأن النسخ يقع في الكتاب والسنة في الأوامر والنواهي لا الخير^(٣)... إلخ ما ذكره من موضوعات .

٧- ما ذكره في مبحث الصحابة من معلومات غالية لم يسبق إليها وخاصة بيانه لمسألة التفضيل بين الصحابة ورأيه فيها^(٤).

هذه بعض القضايا التي فيها الجدة والإبداع تفردا أو عرضا ، والإحاطة بمجديده كله أو بعضها لديه من بسط متين لا يتسع له المقام ، وما ذكرته من هذه النقاط في هذا الفصل مؤشر واضح للجديد . والبحث بكامله يعبر عن ذلك أبلغ تعبير .

والخلاصة : إن ابن عبد البر قد أضاف مادة جديدة لهذا العلم ، فجمع مادة متفرقة ، وقعد تعديدات ، وأصل تأصيلات ، ونقل إجماعات ، وسير الأقوال ، وضرب الأمثال ، وكان له الأثر الواضح في هذا العلم ، ومهد السبيل لمن جاء بعده ، وهذا غير مستغرب على

(١) التمهيد (١٢/١-١٤).

(٢) التمهيد (٢/١)، (٨).

(٣) التمهيد (٢١٤-٢١٦)، التمهيد (٢٦٥/٢٣)، الاستذكار (١٢٥/١٠)، إلخ...

(٤) الاستيعاب (٣٥،٤/١-٣٧)، الاستذكار (٢٤٠-٢٣٦/١٤)، إلخ. انظر النوع الثلاثين : معرفة الصحابة من

هذا البحث.

من آتاه الله الفهم الثاقب ، والعقل النير ، والإخلاص ، وأفنى عمره ، وساعات زمانه في خدمة الكتاب والسنة والتأمل فيهما والنهل من العلم والدأب في تحصيله وطلبه . فلم يكن ابن عبد البر مجرد ناقل لما سبقه من أقوال ونصوص وأسانيد فحسب بل أعمل فكره وركز انتباهه ، وفهم واستخلص ، وكان له الرأي الصائب والترجيح القوي ، والفكرة الناجية ، والتأصيل المتين مما جعله متبوعا في كثير من المسائل التي طرقها والنتائج التي انتهى إليها .

المبحث الثاني

أثره فيمن جاء بعده في المصطلح

كان لابن عبد البر تأثيرا كبيرا على من جاء بعده في علوم الحديث، وذلك لتخصصه وطول باعه، وقد تقدم من خلال ترجمته وسياق تلاميذه مدى تأثيره فيها مما يغني عن الإعادة، وفي هذا المبحث سيتضح تأثيره في فن مصطلح الحديث، وما بثه من ثروة علمية عظيمة تركت صدا واضحا على علماء الحديث في أقوالهم ومؤلفاتهم.

تأثيره على القاضي عياض :

تلمذ القاضي عياض -رحمه الله- على أبرز تلاميذ الحافظ ابن عبد البر ، كالحافظ أبي علي الجبائي ، وعبد الرحمن ابن عتاب ، وخلف بن إبراهيم وغيرهم ، وكان هؤلاء التلاميذ متأثرين بالحافظ ابن عبد البر تأثرا كبيرا علما وعملا ورواية فاستفاد ذلك القاضي عياض وظهرت آراء أبي عمر في كثير من كتبه . ففي كتابه الذي كتبه في المصطلح (الإلماع) ساق أسانيد متعددة عن شيوخه عن ابن عبد البر ، وذكر بعض آراء ابن عبد البر مما له علاقة في موضوع كتابه الذي يناقش أصول الرواية و تقييد السماع .

يقول في باب ضبط اختلاف الروايات والعمل على ذلك : " والناس مختلفون في إتقان هذا الباب اختلافا يتباين ، ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم ، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن الحافظ أبو علي الجبائي شيخنا رحمه الله من أتقن الناس بالكتب ، واضبطهم لها ، وأقومهم لحروفها ، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها ، وأعاناه على ذلك صحبتة للحافظ أبي عمر بن عبد البر آخر أئمة الأندلس في الحديث وأحذه عنه وتقييده عليه وكثرة مطالعته"^(١).

وهذا يوضح لنا مدى تأثير ابن عبد البر في تلاميذه ومن بعدهم ، بل ترك تأثيره في الأندلس قاطبة ، وسمي العصر الذي هو فيه بعصر ابن عبد البر ، وترك فيه المؤلفات العظيمة التي خدمت موطأ مالك أعظم خدمة وكان لها تأثيرها في كل من تلقى العلم بعد الحافظ ابن

(١) الإلماع في أصول الرواية وآداب السماع، للقاضي عياض اليحصي ص : (١٩٢-١٩٣)

عبد البر .

ومن الأسانيد التي ساقها القاضي عياض عن ابن عبد البر في كتابه (الإلماع) :

ففي باب شرف علم الحديث وشرف أهله: قال : " أخبرنا أبو محمد : عبد الرحمن بن عتاب ، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم الخطيب ، وأبو عمران موسى بن أبي تليد وغيرهم إجازة قالوا : أخبرنا أبو عمر بن عبد البر (بسنده) عن ابن المبارك : ليكون الأمر الذي نعلمون عليه هو الأثر ، وخذوا من الرأي ما يفسر لكم الحديث " (١).

وفي باب متى يستحب سماع الطالب ومتى يصح سماع الصغير ، قال القاضي عياض : "أخبرنا أبو عبد الله أخبرنا أبو عمر الحافظ (بسنده) :

أراني أنسى ما تعلمت في الكبير ولست بناس ما تعلمت في الصغير " (٢).

ولم يكتف القاضي عياض في رواياته عن شيوخه بالتحديث والإجازة عن ابن عبد البر بل قد وقع له وجادة كذلك. ففي باب رفع الإسناد في القراءة والتخريج والعمل فيه قال: "قرأت بخط الشيخ أبي عمر بن عبد البر الحافظ مما نسبته للقعني :

إذا لم يكن خبر صحيح
عن الأشياخ متضح الطريق (٣)
وذكر أبياتا أخرى .

ومن الآراء التي ذكرها عن ابن عبد البر والتي تناسب موضوع كتابه (الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) ما ذكره في باب أنواع الأخذ وأصول الرواية (الضرب الخامس الإجازة) حيث ذكر قول ابن عبد البر في شرط الإجازة : " الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده " ثم ساق عن شيخه أبي علي الحلياني فيما كتب إليه عن أبي عمر بن عبد البر (بسنده) عن أبي الأشعث العجلي ما قاله من أبيات في

(١) الإلماع ص: (٣٧) .

(٢) الإلماع ص: (٦٧) — ومن المواضع التي ساق بسنده عن شيوخه عن ابن عبد البر : انظر الإلماع ص :

(٢٧٧، ٢٢٠، ١٩٧، ١٩٣، ١٨٥، ٥٤، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٦، ٩٦، ٩٥، ٥٥) .

(٣) الإلماع (١٩٨، ١٩٧) .

الإجازة (٤) .

بهذا يتبين لنا تأثير ابن عبد البر على القاضي عياض في المصطلح مع أن كتاب القاضي في جزئية فقط من جزئيات المصطلح ولو كان شاملا لكثير من الأبواب لوجدنا النقول الكثيرة عن ابن عبد البر .

تأثيره على ابن الصلاح :

لقد تأثر ابن الصلاح عند جمعه لمادة المصطلح في كتابه المشهور بـ (علوم الحديث) (المقدمة) بالحافظين حافظ المشرق : الخطيب البغدادي ، وحافظ المغرب ابن عبد البر وساق النقول الكثيرة عنهما ، وتبنى الكثير من أقوالهما ، وطرح بعضها للنقاش العلمي ، وضمن - تقريبا - مقدمة الحافظ ابن عبد البر في المصطلح (مقدمة التمهيد) في كتابه وفرقها على أبواب الكتاب إما مؤيدا أو مناقشا ، وأضاف كذلك مادة لا بأس بها من كتاب الاستيعاب لابن عبد البر خاصة ما تجده في الأبواب الأخيرة من كتابه المقدمة فيما يتعلق بالصحابة والرواة عموما . قال ابن الصلاح عن تصانيف ابن عبد البر : " سبعة من الحفاظ في ساقهم أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا " (١) فذكر ابن عبد البر خامسهم . وقال عن كتابه الاستيعاب في النوع التاسع والثلاثون (معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين) : " هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتب كثيرة ، ومن أحلاها وأكثرها فوائد كتاب الاستيعاب لابن عبد البر ، لولا ما شأنه به من إيراده كثيرا مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الاخباريين لا المحدثين " (٢) .

وطابع نقول ابن الصلاح عن ابن عبد البر : تأخذ جانب التأيد ، والتوثيق ، والمعارضة ، والترجيح ، والاستفادة ، والتدليل ، وهذه النقول أحيانا تكون بالمعنى ، وأحيانا بالنص . واستفادات ابن الصلاح من الحافظ ابن عبد البر متناثرة في مباحث مختلفة من كتابه علوم الحديث ، ومن هذه المباحث : معرفة المسند ، معرفة المرفوع ، معرفة المرسل ، معرفة المنقطع

(١) انظر الإلماع (٩٥-٩٧)

(٢) علوم الحديث ص: (٤١٨) .

(٣) علوم الحديث ص: (٢٧٨) .

، المعنعن ، المؤنن ، معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد ، الإجازة ، معرفة الصحابة ، معرفة الأخوة والأخوات ، معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد ، معرفة الأسماء والكنى . وسأذكر بعض الأمثلة على ما ذكرت وأحيل على الصفحات في البقية :

١- قال في النوع الرابع : معرفة المسند : " وذكر أبو عمر بن عبد البر الحافظ أن المسند ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة ، وقد يكون متصلا ، مثل : " مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ وقد يكون منقطعا مثل : مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ " فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس . وحكى أبو عمر عن قوم أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعا إلى النبي ﷺ " (١) ورجح ابن الصلاح حكاية ابن عبد البر الأخيرة .

٢- وقال في المؤنن بعد ذكره لكلام مشابه لما عند ابن عبد البر في بيانه : " وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن "عن" و "أن" سواء ، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة يعني مع السلامة من التدليس ، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظ ورد محمولا على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع " (٢).

"وحكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي أن حرف "أن" محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى . وقال : عندي لا معنى لهذا ، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال : قال رسول الله ﷺ أو أن رسول الله ﷺ قال ، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال ، أو سمعت رسول الله ﷺ يقول والله أعلم " (٣) .

٣- وفي النوع الثالث والعشرين : معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد ذكر بما معنى ما ذكره ابن عبد البر في ذلك ، ثم ذكر ثم تثبت العدالة ، ثم قال : وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة

(١) علوم الحديث (٦٤) .

(٢) علوم الحديث (٨٥) .

(٣) علوم الحديث (٨٦) .

حتى يتبين جرحه لقوله ﷺ : " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله " وفيما قاله اتساع غير مرضي والله أعلم " (١).

٤- وفي النوع السابع والأربعين : معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد . . .

قال : " بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد ، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة " (٢) فلم يكتف بالرواية عن ابن عبد البر من كتبه التي وصلته بالسند عن الشيوخ بل حتى ما يعثر عليه منها وجادة يثبت ويستفيد منه .
وقال ابن الصلاح بعد هذا النقل " واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرده ، ومن ذلك قدامة بن عبد الله ذكر ابن عبد البر أنه روى عنه أيضا حميد بن كلاب والله أعلم " (٣).

فوثق كلامه في هذا الراوي بما نقله عن ابن عبد البر .

ولو نقلت كل ما ذكره ابن الصلاح عن ابن عبد البر لطال المقام فأكتفي بما ذكرت للدلالة على التأثير (٤)

وذكر الحافظ العراقي تأثر ابن الصلاح بابن عبد البر في مواضع كثيرة من كتابه التقييد والإيضاح منها :

١- قال العراقي عند الكلام على عدالة الصحابة : " إن ما حكاه المصنف (أي ابن الصلاح) من إجماع الأمة على تعديل من لم يلبس الفتن منهم كأنه أخذه من كلام ابن عبد البر فإنه حكى في الاستيعاب إجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أن

(١) علوم الحديث (١٣٤) .

(٢) علوم الحديث (٣٣٦) .

(٣) علوم الحديث (٣٣٦) .

(٤) ارجع للاستزادة من معرفة نقول واستفادات ابن الصلاح من ابن عبد البر : علوم الحديث في الصفحات التالية :

٦٤ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٣٤ ، ١٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤٩ ،

٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٣ ، ٤١٨) .

الصحابة كلهم عدول . وفي حكاية الإجماع نظر ولكنه قول الجمهور . . . " (١) .

٢- وقال في معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى : " وقد قيل أبو محمد ولم يكنه البخاري في التاريخ الكبير ولا ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل ولا النسائي في الكنى وكأن المصنف تبع في ذلك ابن منده وابن عبد البر فإن ابن منده جزم بأن كنيته أبو محمد ورجحه ابن عبد البر أيضا " (٢)

٣- وقال في مسألة المسمين بعبد الله من الصحابة : " قوله (أي ابن الصلاح) ويلحقه بابن مسعود في ذلك سائر العبادة المسمين بعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين نفسا والله أعلم . وما ذكره من كون المسمين بعبد الله من الصحابة نحو مائتين وعشرين ليس بجيد بل هم أكثر من ذلك بكثير وكان المصنف أخذ ما ذكره من الاستيعاب لابن عبد البر فإنه عد ممن اسمه عبد الله مائتين وثلاثين . ومنهم من لم يصحح له صحبة ومنهم من ذكره للمعاصرة من غير رؤية على قاعدته ومنهم من كرهه للاختلاف في اسم أبيه ومنهم من اختلف في اسمه أيضا هل يسمى بعبد الله أو غيره ومجموعهم أكثر من عشرة فبقى منهم نحو مائتين وعشرين نفسا كما ذكر ولكن قد فات ابن عبد البر منهم جماعة ذكرهم غيره ممن صنف في الصحابة وذكر منهم الحافظ أبو بكر بن فتحون في ذيله على الاستيعاب مائة وأربعة وستين نفسا زيادة على من ذكرهم ابن عبد البر ومنهم أيضا من عاصر ولم ير أو لم تصح له صحبة أو كرر للاختلاف في اسم أبيه كما تقدم ولكن يجتمع من المجموع نحو ثلاثمائة رجل والله أعلم " (٣) .

٤- ذكر العراقي قول ابن الصلاح : " وآخر من مات منهم بالبصرة أنس بن مالك . قال أبو عمر بن عبد البر : " ما أعلم أحدا مات بعده ممن رأى رسول الله ﷺ إلا أبا الطفيل " وعقب عليه بقوله : " أقر المصنف كلام ابن عبد البر على هذا وفيه نظر فإن محمود بن الربيع تأخر بعد أنس بلا خلاف فإنه توفي سنة تسع وتسعين كما تقدم " (٤) .

(١) التقييد والإيضاح ، ص : (٢٨٧) .

(٢) التقييد والإيضاح ، ص : (٣٥٥) .

(٣) التقييد والإيضاح ، ص : (٢٨٨) .

(٤) التقييد والإيضاح ، ص : (٢٩٨) .

وقد نص ابن حجر كذلك في "النكت" على هذا التأثير في إحدى المسائل وأن ابن الصلاح يتبع ابن عبد البر فيها، فذكر الحافظ ابن حجر قول ابن الصلاح في المرسل: "صورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ" ثم نكت عليه بقوله: "وبالجملة فتمثيل ابن الصلاح بعبيد الله بن عدي معترض لأنه كان يمكنه أن يحفظ عن النبي ﷺ، وهو تابع في ذلك لابن عبد البر فإنه قال لما ذكر المرسل: "هذا الاسم واقع بالإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار أو أبو أمامة بن سهل ومن كان مثلهما قال رسول الله ﷺ وكذلك من دون هؤلاء كسعيد بن المسيب . . . إلى آخر كلامه" (١).

فهذا يبين مدى التأثير الكبير لابن الصلاح بابن عبد البر. قال الأستاذ أبو غدة: "وقد نقل الحافظ ابن الصلاح في مقدمته نقولا كثيرة من كلام ابن عبد البر الذي في مقدمة التمهيد" (٢)

تأثر من بعد ابن الصلاح بابن عبد البر :

قال ابن حجر عن كتاب ابن الصلاح: "فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومعارض له ومقتصر له ومنتصر" (٣). وقد ذكرت أن ابن الصلاح قد تأثر بابن عبد البر ونقل منه نقولا كثيرة وبالتالي فإن ابن الصلاح قد نقل هذا التأثير إلى كل من عكف على كتابه وسار بسيره ممن بعده، فلهذا لا تكاد تجد كتابا من كتب المصطلح التي جاءت بعد ابن الصلاح إلا وقد تعرضت لنقول ابن الصلاح عن ابن عبد البر وما فيها من إثراء علمي في باب المصطلح فكانت مسرحا للنقاش أو التأييد أو الاستدلال أو الترجيح والاستفادة.

(١) وانظر للاستزادة، التقييد ص: (٣٢٣، ١٩٦).

(٢) النكت، (٥٤١/٢).

(٣) حاشية فقو الأثر ص: (٩٧).

(٤) نزهة النظر ص: (١٧).

من هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر :

١- (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي .

٢- (محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح) للإمام أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني .

٣- (إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق) وهو مختصر لكتاب ابن الصلاح اختصره الإمام النووي محيى الدين أبو زكريا محيى بن شرف الدمشقي . ثم اختصر هذا المختصر فسماه : (التقريب والتيسير في سنن البشير النذير) .

٤- (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) للإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة .

٥- (اختصار علوم الحديث) لأبي الفداء إسماعيل بن كثير .

٦- (التبصرة والتذكرة) وهي نظم لكتاب ابن الصلاح نظمها العراقي ثم شرحها بشرح الألفية .

٧- (فتح المغيث) للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، وهو شرح لألفية العراقي

٨- (تدريب الراوي) لجلال الدين السيوطي ، وهو شرح لمختصر النووي (التقريب).

٩- (النكت على ابن الصلاح) للحافظ بن حجر العسقلاني .

فكل هؤلاء وغيرهم كثير ممن اعتنى بكتاب ابن الصلاح فإنهم قد تأثروا تبعاً لابن الصلاح بما وجدوه من نقولات عن ابن عبد البر أو وجدت لهم أفقا علميا فسيحا يثرون به ميدان البحث والنقاش في هذا العلم العظيم .

فيما يلي سأسوق تأثير ابن عبد البر على بعض هؤلاء العلماء مكتفيا ببعض النقولات الدالة على ذلك باختصار دوغما تطويل لأن المقصد إثبات التأثير .

بعض النماذج من تأثير ابن عبد البر على بعض الأئمة :

(١) تأثيره على الحافظ العراقي :

لقد كان تأثر الحافظ العراقي بابن عبد البر واضحا ، فقد نقل عنه نقولات كثيرة وممن

كتبه المتعددة . فمن كتب ابن عبد البر التي استفاد منها العراقي : كتاب "الاستذكار" ،
 "الإنصاف" ، "الاستيعاب" ، "التمهيد" وغيرها . وكانت الاستفادة من مادة هذه الكتب
 للاحتجاج والاستشهاد ، أو للتوضيح ، أو للتعقيب . فمن ذلك :

أ (قال في نوع المعلل عند كلامه على حديث البسمة : " وقد أعله جماعة من الحفاظ
 الشافعي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن عبد البر رحمهم الله . ولنذكر كلامهم في ذلك
 ليتضح ما أعلوه به . . . وأما تضعيف ابن عبد البر له بالاضطراب فإنه قال في كتاب
 الاستذكار : اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا . وقال ابن عبد البر أيضا
 في كتاب الإنصاف في البسمة " ، ونقل كلاما طويلا . ثم قال : " وأيضاً فقد ذكر ابن عبد
 البر في كتاب الإنصاف ما يقتضي انقطاعه بين حميد وأنس ، فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي
 على مخالفة رواية إسحاق للرواية التي فيها نفي البسمة . وعلى هذا فمأفعله مسلم رحمه الله
 هنا ليس بجيد ، فترجح رواية ابن عبد البر . وقد اعترض ابن عبد البر في الإنصاف على هذا
 الحديث بأن قال: من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه" (١).

ب) وقال عند كلامه على شرط التمييز وأثره في تحقق صحة الراوي : " فأما التمييز
 فظاهر كلامهم اشتراطه كما هو موجود في كلام يحيى بن معين وأبي داود وابن عبد البر
 وغيرهم ، وأما عبيد الله بن معمر فقال ابن عبد البر : ذكر بعضهم أن له صحة وهو غلط بل
 له رؤية وهو غلام صغير . . . وأما عبد الله بن عامر بن كريز فإن النبي ﷺ أتى به وهو صغير
 فنقل في فيه من ريقه . قال ابن عبد البر : " وما أظنه سمع منه ولا حفظ عنه بل حديثه مرسل
 " ، وأما عبد الرحمن بن القارئ فقال أبو داود : أتى به النبي ﷺ وهو طفل . قال ابن عبد البر
 : " ليس له سماع ولا رواية عن النبي ﷺ بل هو من التابعين " . وذكر أبو حاتم أن يوسف
 ابن عبد الله بن سلام له رؤية ولا صحة له انتهى . . . وإما أن يكون محمولا على أنهم لا
 يكتفيان في حصول الصحة بمجرد الرؤية كما سيأتي نقله عن أهل الأصول . وعلى هذا يحمل
 أيضا قول عاصم الأحول أن عبد الله بن سرجس رأى رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له

(١) التقييد والإيضاح ص: (١١٧-١١٩) .

صحبة . قال ابن عبد البر : لا يختلفون في ذكره في الصحابة . ويقولون له صحبة على مذهبهم في اللقاء والرؤية والسماع " (١).

فيتضح من هذا النقل استشهاد المتابع بأقوال ابن عبد البر في الصحابة واعتماده عليه . والأمثلة على تأثيره كثيرة جدا أكتفي بما ذكرت خشية الإطالة (٢).

٢) تأثيره على الحافظ البلقيني :

قال الحافظ ابن حجر في النكت : " وقع لأبي عمر بن عبد البر في هذا الحديث خطأ شديد ، وتبعه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح فإنه قال في حرف النون في الاستيعاب : نافع بن صبرة فخرج حديثه عن أهل المدينة مثل حديث أبي هريرة في كفارة المجلس " هذا كلامه ، والذي أوقعه في هذا الخطأ التصحيف ، فإنه صحف جبر صبرة وهي زيادة الهاء كانت علامة الإهمال على الرأء . ونقل شيخنا كلامه من الاستيعاب مقلدا له فيه ولم ينقده ، والله سبحانه وتعالى الموفق " (٣).

٣) تأثيره على الإمام النووي :

قال العراقي : " حكى — أي النووي — في شرح "المهذب" الاتفاق على أن المدلس لا يحتج بخبره إذا عنعن . وهذا منه إفراط وكأن الذي أوقع النووي في ذلك ما ذكره البيهقي في المدخل ، وابن عبد البر في التمهيد مما يدل على ذلك " (٤).

٤) تأثيره على الحافظ ابن حجر :

ويتضح ذلك بنقول ابن حجر الكثيرة عن ابن عبد البر إما بالنص أو بالمعنى ، ومن نقوله بالنص ما يلي :

أ- " وصح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين قال : " لأنه كان يتشدد في الأخذ ولا

(١) التقييد والإيضاح ص: (٢٧٨-٢٨٠) .

(٢) وانظر لمزيد من الأمثلة الصفحات التالية من التقييد والإيضاح : (١٤٤، ١٤٥) .

(٣) النكت (٧٣٦/٢) .

(٤) التقييد و الإيضاح (٩٨-٩٩) .

يسمع إلا من ثقة" (١).

ب- "وقال ابن عبد البر في التمهيد" إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها" (٢).

ج- "تقدم النقل عن ابن عبد البر وغيره أن من قال بالمرسل لا يقول به على الإطلاق بل شرطه أن يكون المرسل ممن يحترز في الرواية" (٣).

د- وأكثر النقل عن ابن عبد البر في أحد الأحاديث فقال: "وأما قول شيخنا: اختلف في زيادتها على عبيد الله بن عمر وعلى أيوب وأحال في بيان ذلك على شرح الترمذي فقد رأيت بيان ذلك هنا. قال ابن عبد البر: "ذكر أحمد بن خالد أن بعض أصحابه حدثه عن يوسف بن يعقوب القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب وقال فيه: "من المسلمين" وقال ابن عبد البر وهو خطأ على أيوب والمحفوظ فيه عنه من رواية الحمادين وابن علية، وسلام بن أبي مطيع، ثم قال ابن عبد البر: "ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما فزاد فيه من المسلمين. ثم ساقه من طريقه بإسناده وقال: . . . " (٤).

فيتضح التأثير البالغ بابن عبد البر وأقواله وآرائه والاحتجاج به والاعتماد عليه. ومن نقوله عن ابن عبد البر بالمعنى ما أورده عند بيان الحجة في رد المرسل. قال " وإذا روى التابعي عن من لم يلقه لم يكن بد من معرفة الوسطة. ولم يتقيد التابعون بروايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم بل رَوَوْا عن الصحابة وغيرهم. ولم يتقيدوا بروايتهم عن ثقات التابعين بل رَوَوْا عن الثقات والضعفاء. فهذه النكتة في رد المرسل قاله بمعناه ابن عبد البر" (٥).

(١) النكت (٥٥٧/٢).

(٢) النكت (٦٩٠/٢).

(٣) النكت (٥٦٩/٢).

(٤) النكت (٦٩٧/٢).

(٥) النكت (٥٤٩/٢).

ومن استقرائه لصنيع ابن عبد البر في بعض المسائل قوله : وجدت التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة " (١) ثم أورد لابن عبد البر مثالا على ذلك (٢).

ومن تعقيبه على ابن عبد البر قال: " فإن قبول السلف للمراسيل مشهور إذا كان المرسل لا يرسل إلا عن عدل . وقد بالغ ابن عبد البر فنقل اتفاقهم على ذلك " (٣) (٤).

مما تقدم يتبين أن الحافظ ابن عبد البر قد ترك تأثيرا كبيرا في علم الحديث رواية ودراية على كل من جاء بعده ، وأحدث نقلة كبيرة في هذا العلم بسعة اطلاعه وشخصيته القوية في البحث ، مما حدا بطلاب العلم إلى الاستفادة من مؤلفاته ، والتأثر بآرائه وترجيحاته وأقواله واستنباطاته ، وقد اقتصرنا في بيان التأثير على بعض الأمثلة لبعض أعلام الحديث وفي ذلك حجة وبيان لمن تبصر وفهم والله ولي التوفيق .

(١) النكت (٥٧٥/٢-٥٧٨) .

(٢) النكت (٥٧٥/٢-٥٧٨) .

(٣) النكت (٥٥٢/٢) .

(٤) وانظر لمزيد من الأمثلة التي تبين تأثير ابن حجر بالحافظ ابن عبد البر : نقلا ، أو ترجيحاً لما قاله ، أو تعقيبا . . .

الحج، الصفحات التالية من كتابه النكت : (٥٩٠/٢ ، ٥٩٣ ، ٥٢٣ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٤٣ ، ٤٣٦/١ ، وغيرها).

الفصل الثاني

اختياراته وانفراداته في مسائل المصطلح

وفيه مبحثان :

(١) المبحث الأول : ترجيحاته واختياراته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء الآخرين .

وفيه ستة مطالب :

(١) المطلب الأول : حكم العمل بالحديث الضعيف .

(٢) المطلب الثاني : التدليس والمذاهب في حده .

(٣) المطلب الثالث : تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال .

(٤) المطلب الرابع : المعنعن والمذاهب فيه .

(٥) المطلب الخامس : المؤنن والمذاهب فيه .

(٦) المطلب السادس : حكم زيادات الثقات .

(٧) المطلب السابع : حكم ما سكت عليه أبو داود .

(٢) المبحث الثاني : انفراداته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء

الآخرين وبيان الراجح في ذلك

وفيه ستة مطالب :

(١) المطلب الأول : المسند .

(٢) المطلب الثاني : المنقطع .

(٣) المطلب الثالث : المرسل .

(٤) المطلب الرابع : العدل .

(٥) المطلب الخامس : مجهول العين .

(٦) المطلب السادس : الشرط في قبول الإجازة .

المبحث الأول

ترجيحاته واختياراته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء الآخرين

وبيان الراجح في ذلك

المطلب الأول : حكم العمل بالحديث الضعيف :

قال أبو عمر بن عبد البر مبيناً مذهبه في الحديث الضعيف : " والفضائل تروى عن كل أحد ، والحجة من جهة الإسناد إنما تتقضى في الأحكام وفي الحلال والحرام " ^(١) ، وقال أيضاً : " وأحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتاج به " ^(٢) .

وقال : " أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام " ^(٣) .

وهذا المذهب الذي ذهب إليه أبو عمر في حكم العمل بالحديث الضعيف وأنه يعمل به في الفضائل لا الأحكام ذهب إليه جمهور العلماء ، - وتقدم نقل الإجماع عليه عند ابن عبد البر ونقله كذلك النووي رحمه الله - ^(٤) ومن هؤلاء العلماء القائلين بهذا القول :

عبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المبارك والسفيانان ، وأبو زكريا العنبري ، وأبو زكريا النووي ، وابن قدامة وابن كثير والزرکشى والسيوطي وغيرهم ^(٥) .

أخرج البيهقي في المدخل عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل

(١) جامع بيان العلم ص : (٦٠) .

(٢) التمهيد (٣٩/٦) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٤٦) .

(٤) فتح المغيب (٣٣٣/١) .

(٥) انظر فتح المغيب (٣٣٣-٣٣٢/١) ، والمدخل للحاكم ص : (٤) ، والجرح والتعديل (٣٠١/١-٣١) ، والمحدث

الفاصل ص : (٤٠٦-٤١٨) ، و الجامع لأدب الراوي (٩٠/٢) ، وعلوم الحديث (٩٣) ، والنكت (٨٨٨/٢) ،

والمغني لابن قدامة المقدسي (٧٧٣/١) ، ومعه الشرح الكبير ، والأذكار ص (٢٨) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير

(٨٦/٥) ، تدريب الراوي (٢٦٧/١) ..

والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتساحنا في الرجال (٤).

وقال الحاكم سمعت أبا زكريا العنبري يقول : " الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا ، ولم يحل حراما ولم يوجب حكما ، وكان في ترغيب أو ترهيب أغمض عنه ، وتسهل في رواته " (٥).
وقال الإمام أحمد في رواية الميموني عنه : " الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى ينجى شئ فيه حكم " (٦) ، وقال في رواية عباس الدوري عنه : " ابن اسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها ، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا ، وقبض أصابع يديه الأربع " (٧).

وقال ابن قدامة " النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث لها " (٨) .

وقال النووي : " أحاديث الفضائل يتسامح فيها " (٩) .

وقال ابن كثير بعد ذكره لأحاديث ضعيفة : " إلا أنها في الترغيب ومثله يتسامح فيه " (١٠).
وقال الزركشي : " الضعيف مردود ما لم يقتض ترغيبا أو ترهيبا أو تعدد طرقه ، ولم يكن المتابع منحطاً عنه " (١١) .

بهذا يتبين أن ابن عبد البر لم يأت بقول جديد وإنما سبقه إلى هذا القول جمع من الأئمة ، وهو قول الجمهور وتبعه على ذلك آخرون على ما قال .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن للأخذ بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها عند من سوغ ذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون الضعيف غير شديد الضعف ، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين

(٤) فتح المغيث (٣٣٢/١) .

(٥) فتح المغيث (٣٣٢/١) ، الكفاية ص : (١٦٣) ، المدخل ص : (٤) .

(٦) الكفاية ص : (١٦٣) ، النكت (٨٨٨/٢) ، فتح المغيث (٣٣٣/١) .

(٧) النكت (٨٨٨/٢) ، فتح المغيث (١٣٣/١) .

(٨) المغني مع الشرح الكبير (٧٧٣/١) .

(٩) الأذكار ص : (٢٤٩) .

(١٠) تفسير القرآن العظيم (٨٦/٥) .

(١١) تدريب الراوي (٢٦٧/١) .

بالكذب ، ومن فحش غلظه . وقد نقل بعضهم الاتفاق على ذلك .

الثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به .

الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط . وقد ذكر هذين الشرطين ابن عبد السلام وابن دقيق العيد ^(١) .

وحجة هذا القول في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومنعه من الأحكام:

أنه إن كان صحيحاً فقد عمل به ، وإن كان ضعيفاً لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحریم ، فهو إن لم ينفعه لم يضره . ففيه رجاء للثواب وخوف للعقاب .

القول الثاني : العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، سواء كان الحديث يفيد حكماً أو فيه فضيلة من فضائل الأعمال وذلك إذا لم يوجد في الباب غيره ولم يوجد ما يدفعه ولم يشتد ضعفه لأن شديد الضعف متفق على عدم العمل به . وقد نسب هذا القول إلى مجموعة من أهل العلم منهم الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي وأبو داود السجستاني وغيرهم ^(٢) ، احتج به الإمام أحمد حيث لم يكن في الباب غيره وتبعه تلميذه أبو داود ، قال الإمام أحمد : "طريقي لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه" ^(٣) . و سئل الإمام أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يوجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيم ، وصاحب رأي فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ، ولا يسأل صاحب الرأي ، ضعيف الحديث أقوى من الرأي ^(٤) وقال أبو داود لابنه : "طريقي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه" ^(٥) .

وقد ذكر ابن حزم أن ضعيف الحديث أولى عند أبي حنيفة من الرأي والقياس ^(٦)

(١) النكت (٤٩٣/١) ، تدريب الراوي (٢٦٧/١) ، توجیه النظر (٦٥٣/٢) .

(٢) فتح المغيـث (٣٣٣/١) .

(٣) الفروسية لابن القيم ص : (١٤٤) ، وانظر النكت (٤٣٥/١) .

(٤) انظر النكت (٤٣٥/١) .

(٥) انظر النكت (٤٣٥/١) .

(٦) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٩٢٩/٧) ، فتح المغيـث (٣٣٣/١) .

والشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره ^(١) .

وأما الإمام مالك فقد قال ابن عبد البر : وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة من المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ، ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء ^(٢) وصنيعه في الموطأ من ذكر المراسيل والبلاغات والمنقطعات يبين مذهبه .

وقال ابن القيم : " يؤخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي قدمه الإمام أحمد على القياس وقال : وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن . ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف . وللضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثر يدفعه ولا قول صاحب ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس ، وليس أحد من الأئمة إلا وهو وافقه على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس " ^(٣) .

والإمام أحمد إضافة إلى أنه يعمل بالضعيف بالشرط المتقدم ، فإنه لا يتوسع فيه ، ومما يدل على ذلك ما ورد في رواية عباس الدوري المتقدمة عنه في القول الأول .
فيتلخص من هذا القول أن ما ورد عن الأئمة في هذا الموضوع كالإمام أحمد وغيره رحمهم الله فمحمول على رواية الحديث الضعيف لا على العمل به أو على العمل به لكن يعنون به الحسن لغیره لا الضعيف القريب ضعفه إذا تفرد أو أنهم يفضلونه على القياس الفاسد، وهناك فرق بين العمل بالحديث الضعيف وبين روايته وذلك إذا لم يشتد ضعفه .

وقال شيخ الإسلام : " ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف

(١) فتح المغيب (٣٣٣/١) .

(٢) التمهيد (٢/١) .

(٣) إعلام الموقعين (٣١/١) .

متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن . كما إن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مريض مخوف يمنع التبرع من رأس المال ، وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك . وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه . والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ . فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به ، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما ^(١) .

وقال في موضع آخر : " وأما قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان : ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي . وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهي وهذا بمنزلة مرض المريض قد يكون قاطعا بصاحبه فيجعل التبرع من الثلث ، وقد لا يكون قاطعا بصاحبه ، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره ، ولهذا يقولون : هذا فيه لين ، فيه ضعف ، وهذا عندهم موجود في الحديث ^(٢) .

وقال في موضع آخر : " قول أحمد بن حنبل : إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد ؛ وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد ؛ وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ؛ ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي ، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملا من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم ؛ ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره ، بل هو أصل الدين المشروع . وإنما مرادهم بذلك : أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع ، كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء والصدقة والعق والإحسان إلى الناس ؛ وكراهة الكذب والخيانة ؛ ونحو ذلك فإذا روى حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها وكراهة بعض الأعمال وعقابها ؛ فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى

(١) الفتاوى (٢٥١/١ - ٢٥٢) .

(٢) الفتاوى (٢٥٠/١٨) .

فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به ، بمعنى : أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب ، كرجل يعلم أن التجارة تربح ، لكن بلغه أنها تربح ربحا كثيرا، فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره . ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات ، والمنامات وكلمات السلف والعلماء ، ووقائع العلماء ونحو ذلك ، مما لا يجوز بمجرد إثبات حكم شرعي لا استحباب ولا غيره ، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب ، والترجية والتخويف ... وأحمد إنما قال : إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد . ومعناه أنا نروى في ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتاج بهم ، وكذلك قول من قال : يعمل بها في فضائل الأعمال ، وإنما العمل بها العمل بما فيها من الأعمال الصالحة ، مثل التلاوة والذكر والاحتساب لما كره فيها من الأعمال السيئة ... فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديرا وتحديدًا مثل الصلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجوز ذلك لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي " (١) .

فيتلخص مما تقدم على ما أفهم أن القول الثاني يرجع للقول الأول وأن الفرق إن وجد طفيف لا يذكر ومداره عند من قال بالقول الثاني في الأحكام إذا كان ضعفها غير شديد فإنه يتساهل بها وتقدم على الرأي ، أما في حالة الضعف الشديد ، كوجود المتهم في أسانيدنا فلا تقبل بحال .

وحجة هذا القول في العمل بالحديث الضعيف هي ما تقدم من قولهم : أنه أقوى من رأي الرجال .

القول الثالث : أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا لا في الأحكام ولا في الفضائل ، وهذا قول مجموعة من العلماء منهم الإمام البخاري ، ومسلم ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي وابنه ، وابن حزم ، وأبو بكر بن العربي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وأبو شامة

(١) الفتاوى (٦٥/١٨ - ٦٧) .

المقدسي ، والشوكاني وغيرهم^(١).

إن الناظر في صنيع البخاري في صحيحه وقوة شروطه في الرواة وعدم إخراجهم شيئاً من الأحاديث الضعيفة يتبين له أن مذهبه عدم العمل بالضعيف، وهذا ما استظهره القاسمي^(٢). وقال مسلم في مقدمة صحيحه : " ولا أحسب كثيراً ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهين والضعف إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق لا نصيب له فيه وكان بأن يسمى جاهلاً أولى من أن ينسب إلى علم " ^(٣). وقد استظهر القاسمي من تشنيع مسلم في مقدمته على الرواية عن الضعفاء وما تقدم من قوله أنه لا يعمل بالضعيف مطلقاً^(٤).

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة ، وكذا أقول أنا^(٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة^(٦).

وقال الشوكاني معقياً على مقالة ابن عبد البر في نقله التساهل في الفضائل عن أهل العلم : " وأقول : إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام لا فرق بينها فلا يحل إثبات شيء منها إلا بما تقوم به الحجة وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل ، وفيه من العقوبة ما هو معروف " ^(٧).

(١) انظر قواعد التحديث للقاسمي ص : (١١٣) ، فتح المغيث (٣٣٣/١) ، المراسيل لابن أبي حاتم ص : (٧) ، توجيه النظر (٦٥٧/٢) ، الفوائد المجموعة ص : (٢٨٣) ، قاعدة حليّة في التوسل والوسيلة ، الشيخ الإسلام ابن تيمية ص : (١٦٢) ، تدريب الراوي (٢٦٧/١) ، الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم (٨٣/٢).

(٢) قواعد التحديث ص : (١١٣) .

(٣) مقدمة صحيح مسلم (٢٨/١) .

(٤) قواعد التحديث ص : (١١٣) .

(٥) المراسيل ص : (٧) .

(٦) قاعدة حليّة في التوسل والوسيلة ص : (١٦٢) .

(٧) الفوائد المجموعة ص : (٢٨٣) .

وحجة هذا القول في منعه من العمل بالضعيف مطلقا : هو ما تقدم من كلام الشوكاني ، وبأن الحديث الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح والله قد ذم الظن في آيات كثيرة من كتابه .
الراجح :

يتبين مما سبق من الأقوال واستدلالاتها أن الراجح هو قول من قال بالمنع من العمل بالضعيف مطلقا وذلك لما يلي :

١- أن الحديث الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح والله قد ذم الظن في كتابه .
٢- أن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام لا فرق بينها فلا يحل إثبات شئ منها إلا بما تقوم به الحجة وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل ، وفيه من العقوبة ما هو معروف .
قاله الشوكاني .

٣- إن القول بعدم وجود مفسدة تحليل ولا تحريم في العمل بفضائل الأعمال مردود بل هناك مفسد أخرى : أن فيه اكتفاء بالأحاديث الضعيفة وعدم النظر في الأحاديث الصحيحة ، وفيه أن فيها تهويلا وتشديدا قد يؤدي إلى القنوط من رحمة الله أو الأمن من مكر الله ، وفيه نشوء بدع وخرافات وما وقع به المتصوفة أكبر دليل على ذلك .

٤- إن القول بالعمل بالحديث الضعيف لأنه أقوى من رأي الرجال ، وارد في حالة كون الرأي فاسدا ، والحديث غير شديد الضعف ، أما مع شدة الضعف فلا فرق بينه وبين الرأي الفاسد ، والرأي البشري الصائب لا يقدم على النص المقارب للاحتجاج . والله أعلم .

المطلب الثاني : التدليس والمذاهب في حده :

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر : " وأما التدليس فهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه ، وأخذ عنه وسمع منه ، وحدث عنه بما لم يسمعه منه ، وإنما سمعه من غيره عنه ، ممن ترضى حاله أو لا ترضى ، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره ، وقد يكون لأنه استصغره ، هذا هو التدليس عند جماعتهم لا اختلاف بينهم في ذلك.. ثم قال : واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المسيب والثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا ، فقالت فرقة : هذا تدليس ، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما ، قالوا : وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلالة ، قال أبو عمر : فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قلم الدهر ولا في حديثه ، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا ، لا سيما شعبة فهو القائل : لأن أزي أحب إلي من أن أدلس . . ثم قال : وقالت طائفة من أهل الحديث : ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال ، قالوا : وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وهو لم يسمع منهما ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسا ، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب " (١)

وقال في موضع آخر من كتابه : " وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازته من أجازته من العلماء بالحديث هو : أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه ، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك ، وإنما سمعه من غيره أو ممن بعض أصحابه عنه ، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة ، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث ، وكذلك إن دلس عمن لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمّدونه " (٢)

فنخلص مما ذكره ابن عبد البر أن التدليس ينحصر في رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما

(١) التمهيد (١/١٦٠-١٦١) .

(٢) التمهيد (١/٢٨٨) .

لم يسمعه منه ، وأن رواية الراوي عمن لم يلقه إرسالا لا تدليسا .

ويتبين أن ابن عبد البر قد أشار إلى الإرسال الخفي والجلي فمثل للأول برواية مالك عن سعيد بن المسيب ، ومثل للثاني برواية الثوري عن النخعي وذلك لأن مالكا أدرك سعيدا في الجملة ، والثوري لم يدرك النخعي^(١).

وقد وافق قول ابن عبد البر هذا أقوال جماعة من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين: منهم أبو بكر البزار ، وأبو الحسن بن القطان والخطيب البغدادي ، ويعقوب بن شعبة كما رواه عنه الخطيب ، والعلائي ، والسخاوي ، وذكر السخاوي عن شيخه ابن حجر أنه ارتضاه . ونص أقوالهم كما يلي :

١- قال أبو بكر البزار : " هو أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه " ^(٢).

٢- وقال أبو الحسن بن القطان : " ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه ، والفرق بينه وبين الإرسال هو : أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه ، ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأها إيهام سماعه ذلك الشيء ، فلذلك سمي تدليسا " ^(٣) .

٣- وقال الخطيب البغدادي : " تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي من دلسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه ، ويعدل عن البيان لذلك ، ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه فكشف ذلك لصار ببيانه مرسلا للحديث غير مدلس فيه ، لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه وملاقيا لمن يلقه ، إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه ، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط ، وهو الموهن لأمره ، فوجب كون هذا التدليس متضمنا للإرسال ، والإرسال لا يتضمن

(١) انظر: فتح المغيب (١/٢١٠) .

(٢) التقييد والإيضاح ص : (٩٦) .

(٣) النكت (٢/٦١٤) .

التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه ، ولهذا لم يذم العلماء من أرسل الحديث واذموا من دلّسه " (١) .

٤- وقال يعقوب بن شبيب فيما رواه الخطيب البغدادي عنه : " التدليس جماعة من المحدثين لا يرون به بأسا ، وكرهه جماعة منهم ، ونحن نكرهه ، ومن رأي التدليس منهم فإنما يجوزه عن الرجل الذي قد سمع منه ويسمع من غيره عنه ما لم يسمعه منه فيدلّسه يرى أنه قد سمعه منه " (٢) .

٥- وقال العلائي : " التدليس أصله التغطية والتليس ، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم للاتصال وهو لم يسمعه منه ، فأما إطلاقه الرواية عمن يعلم أنه لم يلقه ، أو لم يدركه أصلا فلا تدليس في هذا يوم الاتصال وذلك ظاهر عليه جمهور العلماء " (٣) .

٦- وقال السخاوي في تفسيره : " أن يسقط من حديثه ويرتقي لشيخه فممن فوقه ممن عرف له منه سماع " (٤) .

٧- قال ابن حجر في شرح النخبة (الترهة) : " التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاءه إياه ، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي ، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه ، والصواب التفرقة بينهما ، ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحده لا بد منه ، إطباق أهل العلم بالحديث على رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعا ، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ، قال : وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس الإمام الشافعي وأبو بكر البزار ، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه

(١) الكفاية ، ص : (٣٩٥) .

(٢) الكفاية ، ص : (٤٠٠) .

(٣) جامع التحصيل ص : (١١٠) .

(٤) فتح المغيب (٢٠٨/١) .

وهو المعتمد " (١).

وقال في تعريف أهل التدليس : " التدليس تارة في الإسناد وتارة في الشيوخ ، فالذي في الإسناد أن يروي عن لقيه شيئا لم يسمعه منه بصيغة محتملة ، ويلتحق به من رآه ولم يجالس ، ثم قال : وإذا روى عن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئا بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي ، ومنهم من ألحقه بالتدليس ، والأولى التفرقة لتتميز الأنواع " (٢).

والناظر في كلام الحافظ ابن حجر — المتقدم — يتبين له أنه يتوسع في معنى التدليس أكثر من العلماء السابق ذكر أقوالهم ، حيث إنه قد وافقهم على أن رواية الراوي عن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه تدليس ، ولكنه أضاف إلى معنى التدليس أيضا اللقي ، سواء جالس الراوي من لقيه أم لم يجالسه ولم يسمع منه ، ما دامت الرؤية قد حصلت بينهم ، فهذا داخل في معنى التدليس عند ابن حجر ، فيكون كلام ابن حجر على ما اتضح اختلافه عن سبقه قولاً ثانياً (٣).

القول الثالث : أن التدليس يطلق على رواية الراوي عن عاصره ولم يلقه ، أو لقيه سواء سمع منه أم لم يسمع . وقد قال بهذا القول جمع من العلماء منهم : ابن الصلاح والعراقي والنووي وابن كثير وابن جماعة ، وكثير ممن عمل على مقدمة ابن الصلاح من جاء بعده حيث تبعوه في ذلك .

قال ابن الصلاح : " تدليس الإسناد هو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهالاه سمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موهالاه أنه قد لقيه وسمعه منه ، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر ، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك : أخبرنا فلان ولا حدثنا

(١) نزهة النظر ص : (٤٣)

(٢) تعريف أهل التدليس ، لابن حجر ص : (٦٨-٦٩) .

(٣) وقد وجدت أن الدكتور مسفر الدميقي قد سبق إلى هذه النتيجة في جعل قول ابن حجر قولاً مستقلاً ، وقال : " ولكن لما كان لابن حجر إضافة أخرى ملحقة باللقاء تنفي ما قرره السخاوي عنه من أنه يريد باللقاء السماع جعلنا القول باللقاء قولاً مستقلاً عن هذا القول " (التدليس في الحديث ٤٢) .

وما أشبههما وإنما يقول : قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك " (١) .

وقال العراقي : " وإنما يكون تدليسا إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه ، أو لقيه ولم يسمع منه ، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلّسه عنه " (٢) .

وقال في التقييد والإيضاح : " وما ذكره المصنف — أي ابن الصلاح — في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث ، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغتر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك والله أعلم " (٣) فيفهم من كلام العراقي عدم رضاه في اختصار التدليس على الصورة التي ذكرها البزار وابن القطان .

وقال النووي : " تدليس الإسناد بأن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موها سماعه قائلا : قال فلان ، أو عن فلان ونحوه " (٤) .

وقال ابن كثير : " أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موها أنه سمعه منه " (٥) .

وقال ابن جماعة : " تدليس الإسناد ، وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه ، موها أنه سمعه منه ولا يقول أحبرنا وما في معناه ونحوه بل يقول : قاله فلان أو عن فلان أو إن فلانا قال وشبه ذلك " (٦) .

فهذا القول يتوسع في مفهوم التدليس ، ويجعله شاملا لرواية الراوي عن عاصره ولم يلقه ، ويدخل في مفهومه أيضا روايته عن لقيه سواء سمع منه أو لم يسمع منه ، فهذا القول أوسع الأقوال التي تقدمت في التدليس فهو يدرج ما ورد في الأقوال السابقة من بيان معنى التدليس ويضيف إليه أمرا زائدا وهو رواية الراوي عن معاصره .

(١) علوم الحديث مع التقييد والإيضاح ص : (٩٥-٩٦) .

(٢) شرح ألفية الحديث (١/١٨٠) .

(٣) التقييد والإيضاح ص : (٩٧) .

(٤) التقريب مع التدريب (١/١٩٦) .

(٥) اختصار علوم الحديث ص : (٥٠) .

(٦) المنهل الروي ص : (٧٢) .

قال ابن حجر معقبا على قول شيخه العراقي السابق من رده لكلام البزار وابن القطان وذكره له لئلا يغتر به : " ولا غرور هنا ، بل كلامهما هو الصواب على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي وإن كانا مشتركين في الحكم هذا ما يقتضيه النظر . وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قاله ففيه نظر . فكلام الخطيب في باب التدليس من (الكفاية) يؤيد ما قاله ابن القطان . قال الخطيب : " التدليس متضمن للإرسال لا محالة لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة ، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره ، فوجب كون التدليس متضمنا للإرسال ، والإرسال لا يتضمن التدليس ، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمعه منه " ولهذا لم يذم العلماء من أرسلوا وذموا من دلس والله أعلم ^(١)

القول الرابع : أن التدليس هو أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يدل على التصريح بالسماع ، وهذا أوسع الأقوال التي قيلت في التدليس على الإطلاق ، فيدخل في هذا التعريف المرسل والمنقطع والمعلق وكل ذلك على هذا التعريف يسمى تدليسا فتداخل الأنواع وتضطرب المصطلحات ويصعب التمييز ، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم تسميته بالتدليس ، ثم انتقد هذا القول ، وذكر قولاً آخر يخالفه وأقره ، قال ابن عبد البر : " واختلفوا في حديث الرجل عن من لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المسيب ، والثوري عن إبراهيم النخعي ، وما أشبه هذا ، فقال فرقة : هذا تدليس ، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما . قالوا : وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلالة ، قال أبو عمر : فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه ، اللهم إلا شعبة ابن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيما شعبة فهو القائل : لأن أزي أحب إلي من أن أدلس . وقالت طائفة من أهل الحديث : ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس ، وإنما هو إرسال ، قالوا : وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وهو لم يسمع

(١) النكت (٦١٥/٢) ، الكفاية ص : (٣٩٥) .

منهما ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليساً كذلك مالك عن سعيد بن المسيب " (١). وقال في موضع آخر : " وكذلك إن حدث عمن لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه " (٢). وقال في موضع آخر : " وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقه فهو أقبح وأسمج " (٣). فكل هذه النقول تبين رأي الحافظ ابن عبد البر في هذا القول وأنه لا يرتضيه على التدليس ، فهو مستحق الذم والإنكار وأيضاً فهو قول واسع فإذا قبل معنى للتدليس فلا يسلم أحد من العلماء من وصمة التدليس .

وقد بين الخطيب البغدادي في كفايته أن هذا القول لا يرتضيه أهل العلم لأنه جاوز الحد المرحص به للتدليس فقال : " فأما من دلس عن غير ثقة وعمن لم يسمع هو منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء " (٤). وأما الإمام الذهبي فإنه قد ارتضى هذا الوصف على التدليس، وجعله تعريفاً للتدليس عنده مخالفاً بذلك الأقوال السابقة.

قال في الموقظة : " المدلس ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه ، أو لم يدركه فإن صرح بالاتصال وقال : " حدثنا " فهذا كذاب ، وإن قال " عن " احتمل ذلك ونظر في طبقته هل يدرك من هو فوقه ؟ فإن كان لقيه فقد قرناه وإن لم يكن لقيه فأمكن أن يكون معلصره فهو محل تردد وإن لم يمكن فمنتقطع كقتادة عن الزهري " (٥).

الترجيح :

قبل الجزم لأحد الأقوال بأنه أرجح من الآخر سأذكر الاستقراء الذي استخلصه ابن حجر من صنيع الحذاق في التدليس ، وما توصل إليه من خلال نظراته الشاملة في هذا الموضوع

(١) التمهيد (١٥/١ - ١٦).

(٢) التمهيد (٢٨/١).

(٣) التمهيد (٢٧/١).

(٤) الكفاية ، للخطيب ص : (٤٠٠).

(٥) الموقظة ص : (٤٧).

لا سيما وهو الحافظ المتمكن.

قال ابن حجر : " والذي يظهر من تصرفات الخذاق منهم أن التدليس مختص باللقي ، فقد أطبقوا على أن رواية المخضرمين مثل : قيس بن أبي حازم وأبي عثمان النهدي ، وغيرهما عن النبي ﷺ من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس . وقد قال الخطيب في باب المرسل من كتابه الكفاية : " لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس وهو رواية الراوي عن من لم يعاصره أو لم يلقه ، ثم مثل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي ﷺ وللتثاني بسفيان الثوري وغيره عن الزهري . ثم قال : والحكم في الجميع عندنا واحد " . فقد بين الخطيب في ذلك أن من روى عن من لم يثبت لقيه ولو عاصره أن ذلك مرسل لا مدلس . والتحقيق فيه التفصيل وهو أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمّن لقيه ، فهو تدليس أو عمّن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي أو عمّن لم يدركه فهو مطلق الإرسال " (١).

فيكون ما توصل إليه ابن حجر هو الفصل بين الأقوال السابقة حيث لم يضيقه كما فعل من قال بالقول الأول ، إذ جعله رواية الراوي عمّن سمع منه ما لم يسمع منه ، ولم يوسعه كما نحا إليه من قال بالقول الرابع ، وهو جعل التدليس رواية الراوي عمّن لم يلقه ، وإنما جعل ذكر الصيغة الموهمة هي العلامة الدالة على التدليس وقد قال الخطيب : التدليس متضمن للإرسال لا محالة لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة ، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره ، فوجب كون التدليس متضمنا للإرسال ، والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمعه منه " (٢) .

فيكون الراجح على ما تقدم أن التدليس يطلق على الصيغة التي فيها إيهام بالسماع وأما ما لا إيهام فيه فليس بتدليس والله أعلم .

(١) النكت (٦٢٣/٢) .

(٢) النكت (٦١٥/٢) .

المطلب الثالث : تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال :

تعارض الرفع والوقف :

الحديث الذي رواه بعض الثقات مرفوعا وبعضهم موقوفا اختلف أهل الحديث في أنه ملحق بالمرفوع أو بالوقوف :

القول الأول : أن الحكم لمن رفع إذا كان من ثقة فزيادة الثقة مقبولة ، وهذا ما رجحه ابن عبد البر على ما يفهم من صنيعة في هذه المسألة . حيث يقول : " وإذا صح رفعه فلا يضره توقيف من وقفه لأنه أفق بما علم " . وقال " ورفعته من يجب العمل بقوله لحفظه وعدالته " ، وقال : " والحديث ثابت مرفوع لا يضره تقصير من قصر في رفعه لرفع الحفاظ الأثبات له " ^(١) ، وقال الخطيب : " والأخذ بالمرفوع أولى لأنه أزيد كما ذكرنا في الحديث الذي يروى موصولا ومقطوعا ، وكما قلنا في الحديث الذي ينفرد راويه بزيادة لفظ يوجب حكما لا يذكره غيره أن ذلك مقبول والعمل به لازم والله أعلم " ^(٢) .

وقال ابن الصلاح : " وإذا رفع بعضهم الحديث إلى النبي ﷺ ووقفه بعضهم على الصحابي أو رفعه واحد في وقت ، ووقفه هو أيضا في وقت آخر فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع لأنه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافيا فالمثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفي عليه " ^(٣) .

وقال العراقي : " وما صححه المصنف — أي ابن الصلاح — هو الذي رجحه أهل الحديث " وقال في تخرجه الكبير للإحياء عقب حديث اختلف راويه في رفعه ووقفه " الصحيح الذي عليه الجمهور أن الراوي إذا روى الحديث مرفوعا وموقوفا فالحكم للرفع لأن معه في حالة الرفع زيادة هذا هو الراجح عند أهل الحديث " ^(٤) .

قال ابن حجر : " نقل الماوردي عن مذهب الشافعي في مسألة الوقف والرفع أن الوقف

(١) انظر تفصيل رأيه في هذه المسألة ص: (٢١٥) من هذا البحث .

(٢) الكفاية ص: (٤٥٧) .

(٣) علوم الحديث مع التقييد (٩٤) .

(٤) فتح المغيب (٢٠٦/١) .

يحمل على أنه رأي الراوي والمسند على أنه روايته . قلت : ويختص هذا بأحاديث الأحكام
أما ما لا مجال للرأي فيه فيحتاج إلى نظر . وما نقله الماوردي عن مذهب الشافعي قد حرم به
أبو الفرج ابن الجوزي وأبو الحسن بن القطان ^(١)

القول الثاني : أن الحكم بما وقع منه أكثر من الرفع أو الوقف .

قال العراقي : " وصحح الأصوليون أن الاعتبار بما وقع منه أكثر فإن وقع وصله أو رفعه
أكثر من إرساله أو وقفه فالحكم للوصل والرفع وإن كان الإرسال أو الوقف أكثر فالحكم له
والله أعلم " ^(٢) .

قال ابن حجر معلقاً على قول شيخه العراقي : " هذا قول بعض الأصوليين كالإمام فخر
الدين ، وقد ذكر البيضاوي المسألة في المنهاج ومال إلى ترجيح القبول مطلقاً " ^(٣) .

القول الثالث : أن الحكم لمن وقف . حكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث ^(٤)

القول الرابع : ما قاله ابن الجوزي في موضوعاته : " إن البخاري ومسلماً تركا أشياء
تركها قريب ، وأشياء لا وجه لتركها ، فمما لا وجه لتركه أن يرفع الحديث ثقة فيقفه آخر
، فترك هذا لا وجه له ، لأن الرفع زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة إلا أن يقفه الأكثرون
ويرفعه واحد ، فالظاهر غلطه ، وإن كان من الجائز أن يكون حفظ دوهم ^(٥) . ونحوه قول
الحاكم : " قلت للدارقطني : فخلاد بن يحيى ؟ فقال : ثقة ، إنما أخطأ في حديث واحد فرفعه
ووقفه الناس ، وقلت له : فسعيد بن عبيد الله الثقفي ؟ فقال : ليس بالقوي يحدث بأحاديث
يسندها وغيره يقفها " ^(٦) .

تعارض الوصل والإرسال :

(١) النكت (٢/٦١٠) .

(٢) التقييد والإيضاح ص : (٩٤) .

(٣) النكت (٢/٦٠٩) .

(٤) فتح المغيب (١/٢٠٥) .

(٥) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي ، فتح المغيب (١/٢٠٥) .

(٦) فتح المغيب (١/٢٠٦) .

الحديث الذي رواه بعض الثقات مرسلا ، وبعضهم متصلا يختلف أهل الحديث في أنه ملحق بالموصول أو بالمرسل على أقوال :

القول الأول : أن الحكم لمن أسنده إذا كان عدلا ضابطا فيقبل خبره ، وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحدا أو جماعة . وقد رجح ابن عبد البر هذا القول كما يفهم من صنيعة . حيث يقول : " من وصل هذا الحديث فقولته أولى " وعلل ذلك بأنه " لا يضره تقصير من قصر به " . وذكر في بعض تطبيقاته على بعض الأحاديث مسوغات الترجيح لقول العدل الحافظ المسند من موافقة بعض الحفاظ له ، ومن كونه أحفظ ، أو عضد زيادته أصل صحيح ، وفي بعضها لم يذكر شيئا من المسوغات بل رجح لقول العدل الحافظ^(١) . وقال الخطيب البغدادي : " وهذا القول هو الصحيح عندنا لأن إرسال الراوي للحديث ليس يخرج لمن وصله ولا تكذيب له ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان والناسي لا يقضى له على الذاك^(٢) " وقد تبع الخطيب أبو الحسن ابن القطان على اختيار الحكم للرفع أو الوصل مطلقا . قال ابن القطان بعد ذكره لهذا المذهب : " وهو الحق في هذا الأصل ، وهو اختيار أكثر الأصوليين وكذا اختاره من المحدثين طائفة منهم أبو بكر البزار لكن أكثرهم على الرأي الأول " ^(٣) أي تقديم المرسل على الموصول .

وقال السخاوي مبينا رأي البزار : " ومنهم البزار فإنه قال في حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رفعه : لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة^(٤) ، رواه غير واحد منهم مالك وابن عيينة كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسلا ، وأسنده عبد الرزاق عن معمر والثوري كلاهما عن زيد وإذا حدث بالحديث ثقة فأسنده كان عندي هو الصواب^(٥) . وقال ابن

(١) انظر ص (٢١٣) من هذا البحث.

(٢) الكفاية ص : (٤٥١)

(٣) النكت (٢/٦٠٣-٦٠٤) .

(٤) أخرجه أبو داود (٢٨٦/٢) ، في كتاب الزكاة ، باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني برقم (١٦٣٥) . وأخرجه

ابن ماجة (٥٨٩/١) في كتاب الزكاة ، باب من تحل له الصدقة برقم (١٨٤١) .

(٥) فتح المغيب (١/٢٠٠-٢٠١) .

الصلاح : " وما صححه — أي الخطيب — هو الصحيح في الفقه وأصوله . وعزى النووي هذا القول للمحققين من أصحاب الحديث ^(١) . وسئل البخاري عن حديث (لا نكاح إلا بولي) ^(٢) الذي اختلف على روايه أبي إسحاق السبيعي فرواه شعبة والثوري عنه عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلا ، ووصله عنه حفيده إسرائيل بن يونس وشريك وأبو عوانة بذكر أبي موسى . فحكم لمن وصل ، وقال الزيادة عن الثقة مقبولة . فقال البخاري هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبالن لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية " ^(٣) .

وقال ابن عبد البر عن هذا الحديث (لا نكاح إلا بولي) : " فمن يقبل المراسيل يلزمه قبوله ، وأما من لا يقبل المراسيل فيلزمه أيضا قبول حديث أبي بردة هذا ، لأن الذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة ، وإسرائيل ومن تابعه حفاظ ، والحافظ تقبل زيادته ، وهذه زيادة تعضدها أصول صحاح " ^(٤) .

قال ابن حجر مناقشا ابن الصلاح في نتيجته التي توصل إليها من صنيع البخاري في حديث (لا نكاح إلا بولي) وهي كون البخاري يحكم للواصل على المرسل لأن الوصل زيادة : " لكن الاستدلال بأن الحكم للواصل دائما على العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة ، وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول . منها أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولا ، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم . ووافقهم على ذلك أبو عوانة وشريك النخعي وزهير بن معاوية وتمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق مع اختلاف مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه . وأما رواية من أرسله وهما شعبة وسفيان فإنما أخذه عن أبي إسحاق في مجلس واحد ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محل واحد .

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٣٢/١) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٢١٣) .

(٣) علوم الحديث مع التقييد ص : (٩٣-٩٤) .

(٤) التمهيد (٨٨/١٩) .

هذا إذا قلنا حفظ سفيان وشعبة في مقابل عدد الآخرين مع أن الشافعي يقول : " العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد " فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن مجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل بل بما يظهر من قرائن الترجيح . ويزيد ذلك ظهوراً تقديمه الإرسال في مواضع أخر^(٣) فذكر ابن حجر له مثالا على تقديمه الإرسال على الاتصال . ثم قال : " فتبين أنه ليس له عمل مطرد في ذلك والله أعلم"^(١).

ولم يوافق ابن حجر أيضا ابن الصلاح في قوله " وما صححه الخطيب فهو الصحيح في الفقه " حيث قال منكنا عليه : " الذي صححه الخطيب شرطه أن يكون الراوي عدلا ضابطا ، وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك من العدل مطلقا وبين الأمرين فرق كثير"^(٢) .
القول الثاني : أن الحكم للأكثر من وصل أو إرسال . ونقله الحاكم في المدخل عن أئمة الحديث^(٣) .

القول الثالث : أن الحكم للأحفظ ، فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته^(٤) .
القول الرابع : التساوي . قاله السبكي^(٥) .

القول الخامس : قال ابن دقيق العيد في مقدمة شرح الإمام : " من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانونا مطردا وبمراجعة أحكامه الجزئية يعرف صواب ما نقول " ^(٦) . وتبعه على هذا القول تلميذه ابن سيد الناس ، وقال " ليس لهم —

(٣) النكت (٦٠٦/٢-٦٠٧) .

(١) النكت (٦٠٧/٢) .

(٢) النكت (٦١٢/٢) .

(٣) الكفاية ص : (٤٥٠) ، علوم الحديث مع التقييد ص : (٩٣) .

(٤) الكفاية ص : (٤٥٠) ، علوم الحديث مع التقييد ص : (٩٣) .

(٥) انظر فتح المغيب (٢٠٢/١) .

(٦) النكت (٦٠٤/٢) .

أي المتقدمين — في ذلك عمل مطرد " (١). وقال العلاني : " كلام المتقدمين في هذا كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث " (٢).

قال ابن حجر معلقا على هذا العمل : " وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح ، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح ، فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة . وعلى هذا فيكون في كلام ابن الصلاح إطلاق في موضع التقييد " (٣).

(١) النكت (٦٠٤/٢) .

(٢) النكت (٦٠٤/٢) .

(٣) النكت (٦٠٥/٢) .

المطلب الرابع : المعنعن والمذاهب فيه :

المذهب الأول في السند المعنعن :

قال أبو عمر بن عبد البر عن الحديث المعنعن : " اعلم وفقك الله أبي تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث ، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن ، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطا ثلاثة هي : عدالة المحدثين في أحوالهم ، لقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة ، أن يكونوا براء من التدليس " قال : وهو قول مالك وعامة أهل العلم^(١) .

وعند مقارنة كلام ابن عبد البر بغيره :

١ - يظهر أن الشروط التي ذكرها توافق ما ذهب إليه الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني من قبول المعنعن بشرط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس^(٢) ، ومحل الموافقة هو ما ذكره في الشرط الثاني إذ أن اللقاء مع المشاهدة والمجالسة يسفر عن وجود سماع في غالب الأمر والأحكام في غالبها تبني على الغالب.

٢ - وقد ذكر الإجماع على قبول الأسانيد المعنونة الحاكم أبو عبد الله وعبارته : " وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواة عن أنواع التدليس"^(٣) .

٣ - وذكر الإجماع أيضا الخطيب البغدادي حيث قال : "أهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث: فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه، وسمع منه ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدث به أن يسقط ذلك ويروي الحديث عاليا فيقول: حدثنا فلان عن فلان، أعني الذي لم يسمعه منه، لأن الظاهر من الحديث السالم رواية مما وصفنا الاتصال وإن كانت العنونة هي

(١) التمهيد (١٢/١).

(٢) انظر: تدريب الراوي (٨٨/١).

(٣) معرفة علوم الحديث ص (٣٤).

الغالبية على إسناده"^(١). قال الحافظ : "ومراد الخطيب بهذا الاحتراز أن لا يكون المعنع مدلسا ولا مسويا"^(٢).

٤- وادعى أبو عمرو الداني أيضا تبعا للحاكم إجماع أهل النقل على ذلك^(٣) ، وزاد فاشتراط ما سيأتي عنه قريبا .

قال الحافظ ابن حجر معلقا على الإجماع السابق : " لكن في نقل الإجماع بعد هذا كله نظر فقد ذكر الحارث المحاسبي وهو من أئمة الحديث والكلام في كتاب له سماه (فهم السنن) ما ملخصه : " أن أهل العلم اختلفوا فيما يثبت به الحديث على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا بد أن يقول كل عدل في الإسناد : حدثني أو سمعت إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ فإذا لم يقولوا كلهم ذلك أو لم يقله بعضهم فلا يثبت لأهم عرف من عادتهم الرواية بالنعنة فيما لم يسمعه .

الثاني : التفرقة بين المدلس وغيره ، فمن عرف لقيه وعدم تدليسه قبل وإلا فلا .

الثالث : من عرف لقيه وكان يدلس لكن كان لا يدلس إلا عن ثقة قبل وإلا فلا .

ففي حكاية القول الأول خدش في دعوى الإجماع السابق إلا أن يقال إن الإجماع راجع إلى ما استقر عليه الأمر بعد انقراض الخلاف السابق فيخرج على المسألة الأصولية في قبول الوفاق بعد الخلاف. ومع ذلك فقد قال القاضي أبو بكر ابن الباقلاني : " إذا قال الصحابي ﷺ قال رسول الله ﷺ كذا أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا أو أن رسول الله ﷺ قال كذا لم يكن ذلك صريحا في أنه سمعه من النبي ﷺ بل محتمل لأن يكون قد سمعه منه أو من غيره عنه " قال : "فكلام القاضي يؤيد ما نقله الحارث المحاسبي عن أهل القول الأول والله أعلم"^(٤).

المذهب الثاني : في السند المعنعن :

(١) الكفاية ص (٣٢٨).

(٢) النكت (٥٨٤/٢).

(٣) علوم الحديث مع التقييد ص (٨٤).

(٤) النكت (٥٨٤/٢) - (٥٨٥).

ما ذكره الخارث المحاسبي في القول الأول من أقواله التي ذكرها عن أهل العلم - في النقل السابق عنه - هو المذهب الثاني في السند المعنعن وهو مذهب ضعيف والإجماع على خلافه كما تقدم وقد ذكره الراهبرمزي عن بعض المتأخرين من الفقهاء قال : " كل من روى من أخبار النبي ﷺ خيرا فلم يقل فيه : سمعته ، ولا حدثنا ، ولا أنبأنا ولا أخبرنا ولا لفظة توجب صحة الرواية إما بسماع أو غيره مما يقوم مقامه فغير واجب أن يحكم بخبره ، وإذا قال "نا" أو " أنا فلان ، عن فلان " ولم يقل " نا فلان : أن فلانا حدثه " ولا ما يقوم مقام هذا من الألفاظ احتمل أن يكون بين فلان الذي حدثه وبين فلان الثاني رجل آخر لم يسمه لأنه ليس بمنكر أن يقول قائل : حدثنا عن النبي ﷺ بكذا وكذا " وفلان حدثنا عن مالك والشافعي " وسواء قيل ذلك ممن علم أن المخاطب لم يره أو ممن لم يعلم ذلك منه لأن معنى قوله " عن " إنما هو أن رد الحديث إليه وهذا سائغ في اللغة مستعمل بين الناس . قال وهذا هو العلة في المراسل ^(١) . ورواه الخطيب في الكفاية من طريقه ^(٢) .

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي بعد ذكر هذا القول : " وهذا القول شاذ مطروح " ^(٣) . قال الإمام مسلم منكر هذا المذهب " إن أحدا من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها مثل أيوب السخيتاني وابن عون ومالك وشعبة ابن الحجاج ومن سمى معهم لا يشترطه ولا يبحث عنه " ^(٤) .

قال ابن رشيد : " هذا المذهب رفضه جمهور المحدثين بل جميعهم " ^(٥) وقال النووي " مردود بإجماع السلف " ^(٦)

المذهب الثالث في الإسناد المعنعن : ما ذهب إليه الإمام مسلم رحمه الله وقد تبع مسلما

(١) المحدث الفاصل (٤٥٠-٤٥١) .

(٢) الكفاية (٣٢٧-٣٢٨) .

(٣) شرح علل الترمذي (٥٨٧/٢) .

(٤) المقدمة ص : (٢٩) .

(٥) السنن الأبين لابن رشيد الفهري ص : (٤٦) .

(٦) شرح صحيح مسلم (١٢٨/١) .

على مذهبه فرقة من المحدثين وفرقة من الأصوليين : منهم القاضي الإمام أبو بكر ابن الطيب الباقلاني المالكي فيما حكاه القاضي عياض عنه ، وأبو بكر الشافعي الصيرفي فيما حكاه ابن الصلاح عنه . وهذا المذهب اكتفى بعنقة الراوي الثقة الذي عاصر شيخه الذي حدث عنه ، وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها بكلام في حمل ذلك على السماع وعدم الانقطاع ما لم تأت بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه .

وذهب الإمام مسلم -رحمه الله- إلى الإجماع على ما انتهجه في المعنعن مع الرد على من خالفه كالبخاري وابن المديني ومن قال باشتراط اللقي ردا بالغا في الإنكار على صاحبه وتجهيل قائله ، وأنه قول محدث لم يقله أحد من أهل العلم سلف ويستنكره من بعده خلف . قال في مقدمة الصحيح : " وهذا القول -يرحمك الله- في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا"^(١)، ثم شنع على من خالفه .

المذهب الرابع في الإسناد المعنعن : اشتراط الصحبة بين المعنعن والذي فوقه وعدم الاكتفاء بثبوت اللقاء وهو قول أبي المظفر السمعاني . قال ابن الصلاح : " وذكر أبو المظفر السمعاني في العنقة أنه يشترط طول الصحبة بينهم " ، وقال أبو الحسن القاسبي : " وكذلك ما قالوا فيه "عن" فهو أيضا من المتصل إذا عرف أن ناقله أدرك المنقول عنه إدراكا بينا ولم يكن ممن عرف بالتدليس "^(٢) قال ابن رشيد : "وأما لفظ القاسبي فيمكن أن يريد به ثبوت

(١) علوم الحديث (٢٩-٣٠) .

(٢) علوم الحديث مع التقيد ص : (٨٨) ، وصيانة صحيح مسلم (١٣١) .

المعاصرة البيئة وهو أظهر احتماليه فيه ، ويمكن أن يريد طول الصحة فيكون موافقا لما ذكره أبو المظفر السمعاني^(١) .

قال العراقي عن قول القاسي : " وهذا داخل فيما تقدم من الشروط " (٢) .

المذهب الخامس : في الإسناد المعنعن : واشترط أبو عمرو الداني في السند المعنعن معرفة الراوي بالرواية عمن روى عنه بالنعنة وعدم الاكتفاء بالصحة كما حكى ذلك ابن الصلاح عنه^(٣) .

قال السخاوي : الذي حكاه الزركشي عن قول الداني في جزء له في علوم الحديث مما هو منقول عن أبي الحسن القاسي أيضا اشترط إدراك الناقل للمنقول عنه إدراكا بينا فإما أن يكون أحدهما وهما أو قالمهما معا فإنه لا مانع من الجمع بينهما ، بل قد يحتمل الكناية بذلك عن اللقاء إذ معرفة الراوي بالأخذ عن شيخ بل وإكثاره عنه قد يحصل لمن لم يلقه إلا مرة^(٤) .
بعد ذكر هذه المذاهب في الإسناد المعنعن نجد أن الترجيح يكون لأحد مذهبين : مذهب علي بن المديني وتلميذه البخاري والذي اشترط فيه اللقاء وحكي الإجماع عليه الحاكم والخطيب وابن عبد البر كما تقدم ، وإما المذهب الثاني وهو مذهب الإمام مسلم ومن تبعه وقد نسب مسلم الإجماع على ما ذهب إليه .

فيظهر بعد النظر في أقوال العلماء أن ما قاله البخاري وشيخه هو الذي عليه جماهير العلماء قال ابن رجب في شرح العلل : " وذكر — أي مسلم — عن بعضهم أنه اعتبر المعرفة بلقائهما واجتماعهما ، وأنه لا تقبل النعنة من الثقة عمن لم يعرف أنه لقيه أو اجتمع به ، ورد هذا القول على قائله ردا بليغا ونسبه إلى مخالفة الإجماع في ذلك " (٥) . وقال أيضا " وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري ، وهو القول الذي أنكره مسلم على من

(١) السنن الأبين ص (٦١) .

(٢) شرح الألفية (١٦٤/١) .

(٣) علوم الحديث ص : (٨٤) .

(٤) فتح المغيب (١٩٢/١-١٩٣) .

(٥) شرح علل الترمذي ، لابن رجب الحنبلي (٥٨٩/٢) .

قاله " (٢). وقال : " وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رحمته الله " (٣). وقال أيضا بعد أن ساق أقوال جهازة العلم من النقاد : شعبة ، وأحمد ، وابن المديني ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم الرازي ، والترمذي ، والدارقطني والبرديجي في عدم اكتفائهم باللقاء فضلا عن المعاصرة لإثبات السماع قال : " فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام وهم أعلم زمانهم بالحديث وعلمه وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره ، فكيف يصح لمسلم رحمه الله دعوى الإجماع على خلاف قولهم ، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ المعتد بهم على هذا القول ، وأن القول بخلافهم لا يعرف عن نظرائهم ، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم " ثم قال : " فلا يبعد — حينئذ — أن يقال : هذا هو قول الأئمة من المحدثين والفقهاء " (٤). وقال ابن الصلاح : " وفيما قاله مسلم نظر " ثم قال " وقد قيل إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم على ابن المديني والبخاري وغيرهما " (٥).

وقال الذهبي في السير " إن مسلما افتتح صحيحه بالخط على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة "عن" وادعى الإجماع في أن المعاصرة كافية ، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما ، ووبخ من اشترط ذلك ، وإنما يقول ذلك : أبو عبد الله البخاري وشيخه علي بن المديني وهو الأصوب الأقوى " (٥).

وقال الحفاظ ابن حجر مؤيدا ما ذهب إليه البخاري ومناقشا لما قاله الإمام مسلم : "والحامل للبخاري على اشتراط ذلك تجوز أهل ذلك العصر للإرسال فلو لم يكن مدلسا وحدث عن بعض من عاصره لم يدل ذلك على أنه سمع منه ، لأنه وإن كان غير مدلس ، فقد

(٢) شرح علل الترمذي (٥٨٩/٢) .

(٣) شرح علل الترمذي (٥٩٠/٢) .

(٤) شرح علل الترمذي (٥٩٦/٢) .

(٥) علوم الحديث مع التقييد ص : (٨٨) .

(٥) السير (٥٧٣/١٢) .

يحتمل أن يكون أرسل عنه لشيوع الإرسال بينهم فاشترط أن يثبت أنه لقيه وسمع منه ليحمل ما يرويه عنه بالعننة على السماع ، لأنه لو لم يحمل على السماع لكان مدلسا والغرض السلامة من التدليس فتبين رجحان مذهبه .

وأما احتجاج مسلم على فساد ذلك بأن لنا أحاديث اتفق الأئمة على صحتها ، ومع ذلك ما رويت إلا معننة ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه ، فلا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر . وقد ذكر علي بن المديني في (كتاب العلل) أن أبا عثمان النهدي لقي عمر وابن مسعود وغيرهما ، وروى عن أبي بن كعب وقال في بعض حديثه حدثني أبي بن كعب انتهى . وقد قطع مسلم بأنه لم يوجد في رواية بعينها أنه لقي أبي بن كعب أو سمع منه . وأعجب من ذلك أنا وجدنا بطلان بعض ما نفاه في نفس صحيحه" . - فذكر ثلاثة أحاديث- ثم قال : "فهذه الثلاثة الأحاديث التي أشار إليها قد ذكرها هو في كتابه مصرحا فيها بالسماع ، فكيف لا يجوز ذلك في غيرها . وإنما تم له النقض والإلزام لو رأى في صحيح البخاري حديثا معننا لم يثبت لقي راويه لشيخه فيه فكان ذلك واردا عليه ، وإلا فتعليل البخاري لشروطه المذكور متجه والله أعلم"^(١) .

وقال ابن حجر ملخصا ما تقدم من الأقوال ومرجحا الراجح فيها: "من حكم بالانقطاع مطلقا شدد ويليهِ من يشترط طول الصحبة ومن اكتفى بالمعاصرة سهل والوسط الذي ليس بعده إلا التعننت مذهب البخاري ومن وافقه"^(٢) .

بعد ما تقدم عرضه في هذه المسألة يتضح أن الحافظ أبا عمر بن عبد البر قد اختار المذهب الراجح من بين المذاهب المرجوحة ، وما اختاره هو ما عليه جمهور أهل العلم ، أما قوله بالإجماع عليه فهو منتقض بما تقدم من كلام الحافظ وبالاخلاف الحاصل في هذه المسألة وبالله التوفيق .

(١) النكت (٥٩٦/٢-٥٩٨) .

(٢) النكت (٥٨٦/٢-٥٨٧) ، تدريب الراوي (١٨٨/١) .

المطلب الخامس : المؤنن والمذاهب فيه :

قال أبو عمر : " واختلفوا في معنى "أن" هل هي بمعنى "عن" محمولة على الاتصال بالشرائط التي ذكرناها حتى يتبين انقطاعها أو هي محمولة على الانقطاع حتى يعرف اتصافها؟ فجمهور أهل العلم على أن "عن" و "أن" سواء ، وأن الاعتبار ليس بالحروف ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة . وقال البرديجي : أن محمولة على الانقطاع حتى يبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر أو يأتي ما يدل على أنه قد شهدته وسمعه " (١).

وعند مطالعة أقوال أهل العلم ومقارنتها بما قاله الحافظ ابن عبد البر يتبين الآتي:

قال ابن الصلاح : " اختلفوا في قول الراوي "أن" فلانا قال كذا وكذا هل هو بمنزلة "عن" في الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقي بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع مثاله مالك عن الزهري أن سعيد ابن المسيب قال كذا . فروينا عن مالك عليه السلام أنه كان يرى عن فلان وأن فلانا سواء ، وعن أحمد بن حنبل عليه السلام أنهما ليسا سواء " ، ثم ذكر كلام ابن عبد البر المتقدم ، وذكر ما حكاه عن البرديجي . ثم قال : " ووجدت مثل ما حكاه عن البرديجي أبي بكر الحافظ ، للحافظ الفحل يعقوب بن شيبه في مسنده الفحل فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام (٢) . وجعله مسندا موصولا . وذكر رواية قيس بن سعد لذلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عمارا مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فجعله مرسلا من حيث كونه قال إن عمارا فعل ولم يقل عن عمار والله أعلم " (٣).

فتبين أن ابن الصلاح وافق الحافظ ابن عبد البر على ما قال ، وأن المسألة فيها خلاف بين أهل العلم وأضاف بعض المخالفين فذكر منهم الإمام أحمد ، ويعقوب بن شيبه.

قال العراقي مناقشا ابن الصلاح: "وما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل وعن يعقوب بن شيبه من تفرقتهما بين عن وأن ليس الأمر فيه على ما فهمه من كلامهما ولم يفرق أحمد

(١) التمهيد (٢٦/١) .

(٢) أخرجه النسائي في كتاب السهو، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة (٦/٣).

(٣) علوم الحديث مع التقييد ص : (٨٤ - ٨٧) .

ويعقوب بن عن وأن لصيغة أن ولكن لمعنى آخر أذكره وهو أن يعقوب إنما جعله مرسلا من حيث إن ابن الحنفية لم يسند حكاية القصة إلى عمار وإلا فلو قال ابن الحنفية أن عمارا قتل : مررت بالنبي ﷺ لما جعله يعقوب بن شعبة مرسلا فلما أتى به بلفظ أن عمارا مر كان محمد بن الحنفية هو الحاكي لقصة لم يدركها لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبي ﷺ وكان نقله لذلك مرسلا وهذا أمر واضح ولا فرق بين أن يقول ابن الحنفية أن عمارا مر بالنبي ﷺ أو أن النسي ﷺ مر به عمار فكلاهما مرسل بالاتفاق بخلاف ما إذا قال عن عمار قال : مررت أو أن عمارا قال مررت بالنبي ﷺ فإن هاتين العبارتين متصلتان لكونهما أسندتا إلى عمار .

وكذلك ما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل من تفرقة بين "عن" و"أن" فهو على هذا النحو . ويوضح لك ذلك حكاية كلام أحمد وقد رواه الخطيب في الكفاية بإسناده إلى أبي داود قال: "سمعت أحمد قيل له إن رجلا قال عروة أن عائشة قالت يا رسول الله" وعن عروة عن عائشة سواء ، قال : كيف هذا سواء ليس هذا سواء" انتهى كلام أحمد.

وإنما فرق بين اللفظتين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة ولا أدرك القصة وإلا فلو قال عروة أن عائشة قالت : قلت يا رسول الله لكان ذلك متصلا لأنه أسند ذلك إليها . وأما اللفظ الثاني فأسنده عروة إليها بالنعنة فكان ذلك متصلا فما فعله أحمد ويعقوب بن شعبة صوابا ليس مخالفا لقول مالك ولا لقول غيره وليس في ذلك خلاف بين أهل النقل . . . ومن حكى اتفاق أهل النقل على ذلك الحافظ أبو عبيد الله بن المواق في كتابه "بغية النقاد" فذكر من عند أبي داود حديث عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفة قطع أنفه يوم الكلاب (الحديث) ، وقال إنه عند أبي داود هكذا مرسل قال : وقد نبه ابن السكن على إرساله فقال : فذكر الحديث مرسلا . قال ابن المواق : وهو أمر بين لا خلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع ما يروى كذلك إذا علم أن الراوي لم يدرك زمان القصة كما في هذا الحديث . وذكر نحو ذلك أيضا في حديث أبي قيس أن عمرو بن العاص كان على سرية الحديث في التيمم من عند أبي داود أيضا . وكذلك فعل ذلك غيره وهو أمر

واضح بين والله أعلم^(١).

قال الحافظ بن حجر : "إن الراوي إذا قال "عن فلان" فلا فرق أن يضيف إليه القول أو الفعل في اتصال ذلك عند الجمهور بشرطه السابق . وإذا قال : "إن فلانا" ففيه فرق . وذلك أن ينظر فإن كان خبرها قولاً لم يتعد لمن لم يدركه التحقت بحكم "عن" بلا خلاف . كأن يقول التابعي أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت كذا ، فهو نظير ما لو قال عن أبي هريرة أنه قلل سمعت كذا . وإن كان خبرها فعلاً نظر إن كان الراوي أدرك ذلك التحقت بحكم "عن" وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها " ^(٢) . واعترض ابن حجر على شيخه العراقي في دعواه الاتفاق على هذا مستدلاً بما ذكر ابن عبد البر مما يدل على وجود خلاف ، فقال : "وقد نبه شيخنا على هذا الموضع فأردت زيادة إيضاحه ، ثم أنه نقل عن ابن المواق تحرير ذلك واتفاق المحدثين على الحكم بانقطاع ما هذا سبيله وهو كما قال ، لكن في نقل الاتفاق نظر . وقد قال ابن عبد البر في الكلام على حديث ضمرة عن عبيد الله بن عبد الله أنه قال : إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد الليثي ماذا كان يقرأ به النبي ﷺ في الأضحى والفطر ^(٣) . الحديث . قال : قال قوم : هذا منقطع لأن عبيد الله لم يلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقال قوم : بل هو متصل ، لأن عبيد الله لقي أبا واقد . قلت — القائل ابن حجر — وهذا وإن كنا لا نسلّمه لأبي عمر ، فإنه يخلدش في نقل الاتفاق . وقد نص ابن خزيمة على انقطاع حديث عبيد الله هذا " ^(٤) .

(١) التقييد والإيضاح (٨٥-٨٦) .

(٢) النكت (٥٩١/٢) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة العيدين ، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين (٦٠٧/٢) ، حديث رقم (٨٩١) . (هكذا هو في جميع النسخ فالرواية الأولى مرسله لأن عبيد الله لم يدرك عمر ، ولكن الحديث صحيح بلا شك ، متصل من الرواية الثانية ، فإنه أدرك أبا واقد بلا شك وسمعه بلا خلاف ، فلا عتب على مسلم حينئذ في روايته ، فإنه صحيح متصل) . حاشية مسلم (٦٠٧/٢) .

(٤) النكت (٥٩٢/٢-٥٩٣) .

المطلب السادس : حكم زيادة الثقات :

قال أبو عمر : " إنما تقبل الزيادة من الحفاظ إذا ثبتت عنه ، وكان أحفظ وأتقن من قصور ، أو مثله في الحفظ ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف ، وأما إذا كانت الزيادة من غير حلفظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها " ^(١).

وقال أيضا : " زيادة يجب قبولها والعمل بها لنقل العدول لها وليس تقصير من قصر عن حفظ ذلك واتقانه والاتباع به بحجة ، وإنما الحجة في شهادة من شهد لا في قول من قصر عن ذلك بحجة على من علم ذلك وحفظه " ^(٢).

يتلخص من هذا : أن رأي أبي عمر قبول زيادة الثقات إذا ثبتت ، وكان قائلها أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ ، فإن احتل شرط من هذين الشرطين لا تقبل عنده الزيادة

وعند النظر في مذاهب العلماء وأقوالهم في زيادة الثقات ، يظهر من وافق ابن عبد البر على قوله ، ومن خالفه ، وقد تعددت المذاهب في الزيادة إلى أقوال كثيرة أهمها :

القول الأول : وهو قبول الزيادة بما تقدم من الشروط التي ذكرها أبو عمر : وقد قال بهذا القول مجموعة من العلماء :

قال ابن خزيمة في صحيحه : " لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ ، ولكننا نقول : إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خير قبلت زيادته . فإذا تواردت الأخبار فزاد وليس مثلهم في الحفظ زيادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة " ^(٣).

وقال الترمذي في أواخر الجامع : " وإنما تقبل الزيادة ممن يعتمد على حفظه " ^(٤).

وفي سؤالات السهمي للدارقطني " سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات ؟ قال : " ينظر

(١) التمهيد (٣/٣٠٦) .

(٢) التمهيد (٨/٤٤) .

(٣) النكت (٢/٦٨٨) .

(٤) كتاب العلل (٥/٧٥٩) وينحو ما قال الترمذي قال أبو بكر الصريفي ، انظر شرح الألفية (١/٢١٢) .

ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته ، أو ما جاء بلفظة زائدة ، فتقبل تلك الزيادة من متقن ، ويحكم لأكثرهم حفظا وثبتا على من دونه " (١) .

قال الحافظ : " وقد استعمل الدارقطني ذلك في (العلل) و (السنن) كثيرا فقال في حديث رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي عياش عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في النهي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة : " قد رواه مالك وإسماعيل بن أمية وأسامة بن زيد والضحاك بن عثمان عن أبي عياش ، فلم يقولوا : نسيئة ، واجتماعهم على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم ووجهه " (٢) (٣) .

وقال الخطيب البغدادي : " الذي نختاره القبول إذا كان راويها عدلا حافظا ومتقنا ضابطا " (٤) . وقال ابن طاهر : " إنما تقبل عند أهل الصنعة من الثقة المجمع عليه " (٥) .

القول الثاني : قبول زيادة الثقات مطلقا سواء رواها أحدهم مرة ناقصا ومرة بالزيادة ، وسواء كانت في اللفظ أم المعنى ، تعلق بها حكم شرعي أم لا ، غيرت الحكم الثابت أم لا ، أوجبت نقضا من أحكام ثبتت بخير آخر أم لا ، علم اتحاد المجلس أم لا ، كثر الساكنون عنها أم لا ، فهي مقبولة بإطلاق دون أي اعتبار وهذا القول حكاها الخطيب عن معظم الفقهاء وأصحاب الحديث ، وقال به الحاكم (٦) وابن حبان (٧) وجماعة من الأصوليين ، والغزالي في المستصفى ، وجرى عليه النووي في مؤلفاته ، وهو ظاهر تصرف مسلم في صحيحه (٨) .

(١) النكت (٦٨٩/٢) .

(٢) النكت (٦٨٩/٢-٦٩٠) .

(٣) قاله الدارقطني في السنن (٤٩/٣) ، وعبارته " . . . وخالفه مالك وإسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وأسامة بن زيد ورواه عن عبد الله بن زيد ولم يقولوا : (نسيئة) واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم للحديث وفهم إمام حافظ وهو مالك بن أنس " .

(٤) الكفاية ص : (٤٦٥) .

(٥) فتح المغيب (٢٤٧/١) ، النكت (٦٩٣/٢) .

(٦) معرفة علوم الحديث (١٣٠-١٣٥) .

(٧) انظر الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٨٦-٨٧) من المقدمة .

(٨) انظر النكت (٦٩٠/٢) .

قال الحافظ : " واحتج من قبل الزيادة من الثقة مطلقا بأن الراوي إذا كان ثقة وانفرد بالحديث من أصله كان مقبولا ، فكذلك انفراده بالزيادة ، وهو احتجاج مردود لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان يكون مقبولا كما سبق بيانه في نوع الشاذ . ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر ، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات إذ لا مخالفة في روايته لهم بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أقرن منه حفظا وأكثر عددا فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ومبني هذا الأمر على غلبة الظن" (١).

وقال أيضا: " واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه ، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح ، وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن مهدي ، ويحيى القطان ، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، والدارقطني وغيرهم ، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة . وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة ، مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك ، فإنه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه : " ويكون إذا أشرك أحدا من الحفاظ لم يخالفه ، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب ذلك بحديثه ، انتهى كلامه " . ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضرب ذلك بحديثه ، فدل على زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا ، وإنما تقبل من الحفاظ فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه ، من الحفاظ ، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته ، لأنه يدل على تحريه ، وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه ، فدخلت فيه الزيادة . فلو كانت عنده مقبولة مطلقا

(١) الثبوت (٢/٦٩٠-٦٩١) .

لم تكن مضرّة بحديث صاحبها والله أعلم^(٢).

القول الثالث : رد الزيادة مطلقا : حكاه الخطيب^(١) وابن الصباغ^(٢) عن قوم من الحديث وحكى عن أبي بكر الأبهري^(٣) . وحجة هذا القول : "قالوا لأن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها ، وليست كالحديث المستقل ، إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوي وانفراده به ، ويمتنع فيها سماع الجماعة لحديث واحد ، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها إلا الواحد"^(٤) .

ويجاء عليه بأن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظا متقنا حيث يستوى مع من زاد عليهم في ذلك أو يفوق ، فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل^(٥) .

هذه أهم الأقوال في زيادة الثقات ، وقد رجح الحفاظ بن حجر القول الأول قول ابن عبد البر ومن معه من أهل العلم ، وقال : وهو توسط بين المذهبين فلا ترد الزيادة من الثقة مطلقا ولا تقبلها مطلقا^(٦) ، وعلى هذا القول جمهور الحديث وفيه حفظ للسنة مع سلامة من الشذوذ والنكارة ، وأيضا سالم من الاعتراضات .

وقد فصل ابن الصلاح أحوال الزيادة تفصيلا رائقا استخلصه من كلام العلماء قبله في الزيادة ، وقد انتهج فيه نهجا متوازنا وسطا حيث قال : " وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام أحدها أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ . الثاني : أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول . . . الثالث : ما يقع

(٢) الزهة ص : (٣٤-٣٥) .

(١) الكفاية ص : (٤٢٥) .

(٢) انظر شرح الألفية (٢١٢/١) ، فتح المغيث (٢٤٨/١) .

(٣) فتح المغيث (٢٤٨/١) .

(٤) فتح المغيث (٢٤٨/١) .

(٥) انظر النكت (٦٩٠/٢) .

(٦) النكت (٦٩٣/٢) .

بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث " (٧).
قال الحافظ : " لم يحكم ابن الصلاح على هذا الثالث بشيء ، والذي يجري على قواعد
المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد ، بل يرجحون بالقرائن كما
قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال " (٨).

وهناك أقوال أخرى في زيادة الثقات لأهل الأصول أشير إلى بعضها على عجل ومنها:
تقبل الزيادة إن زادها غير من رواها ناقصة ولا تقبل من رواها مرة ناقصة .

ومنها : إن كانت الزيادة مغيرة للإعراب كان الخبران متعارضين وإلا قبلت .

ومنها : لا تقبل إن غيرت الإعراب مطلقا .

ومنها : لا تقبل إلا إن أفادت حكما .

ومنها : تقبل في اللفظ دون المعنى .

ومنها : تقبل ممن لم يكن مشتهرا برواية الزيادة في الوقائع (٩)

منها ما قاله إمام الحرمين في "البرهان" بعد أن حكى عن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله
عنهما قبول زيادة الثقة : " هذا عندي فيما إذا سكوت الباقيون ، فإن صرحوا بنفي ما نقله هذا
الراوي مع إمكان اطلاعهم فهذا يوهن قول قائل الزيادة " (١٠).

ومنها ما قاله الآمدي : " إن اتحد المجلس فإن كان من لم يروها قد انتهوا إلى حد لا
تقتضي العادة غفلة مثلهم عن سماعها والذي رواها واحد فهي مردودة وإن لم ينتهوا إلى هذا
الحد اتفق جماعة الفقهاء والمتكلمين على قبول الزيادة خلافا لجماعة من المحدثين " (١١).

(٧) علوم الحديث مع التقييد ص : (١١٠) .

(٨) النكت (٦٨٧/٢) .

(٩) انظر تدريب الراوي (٢١٧/١-٢١٨) ، النكت (٢٩٤/٢) ، فتح المغيث (٢٤٧/١-٢٤٨) .

(١٠) النكت (٦٩٣/٢) .

(١١) إحكام الأحكام (١٠٨/٢-١٠٩) .

المطلب السابع : حكم ما سكت عليه أبو داود :

قال أبو عمر ابن عبد البر: " كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لاسيما إن كان لم يذكر في الباب غيره"^(١) .

قال ابن الصلاح عن ما سكت عنه أبو داود بعد سياقه كلامه " فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود "^(٢) .

اعترض ابن رشيد على ابن الصلاح في قوله هذا فقال : " ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة أن الحديث عند أبي داود حسن إذ قد يكون عنده صحيحا وإن لم يكن عند غيره "^(٣) .

قال ابن سيد الناس اليعمري : " وهذا تعقب حسن "^(٤) .

قال العراقي : " والجواب عن اعتراض ابن رشيد أن المصنف إنما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به عند أبي داود والاحتياط أن لا يرتفع به إلى درجة الصحة وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود لأن عبارة أبي داود فهو صالح أي للاحتجاج به . فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فلا احتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح وإن كان رأييه كالمتمقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف فما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط أن يقال فهو صالح كما عبر أبو داود والله أعلم . وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المواق يفعل في كتابه بغية النقاد يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود هذا حديث صالح "^(٥) .

قال الحافظ المنذري في خطبة كتاب الترغيب والترهيب : " وأنبه على كثير مما حضرنى

(١) النكت (١/٤٣٦) .

(٢) علوم الحديث مع التقييد ص : (٥٥) .

(٣) التقييد والإيضاح ص : (٥٣) ، وقال : " كذلك حكاه الحافظ أبو الفتح اليعمري ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن ابن رشيد " .

(٤) التقييد والإيضاح ص : (٥٤،٥٣) .

(٥) التقييد والإيضاح ص : (٥٤) .

حال الإملاء مما تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه . . . وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه ، فهو كما ذكر أبو داود ، ولا يتزل عن درجة الحسن ، وقد يكون على شرط الصحيحين^(١).

فقوله : فهو كما ذكر أبو داود يريد أنه صالح . ثم بين أن الصالح لا يتزل عن درجة الحسن ، وقد يرتفع إلى درجة ما يكون على شرط الشيخين .

قال الحافظ بن حجر : " وفي قول أبي داود : " وما كان فيه وهن شديد بينته " ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه . ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام : منه ما هو في الصحيحين ، أو على شرط الصحة ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته ، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد . وهذان القسمان كثير في كتابه جدا ، ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا . وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها .

كما نقل ابن مندة عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال . وكذلك قال ابن عبد البر : " كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره " ونحو هذا ما روينا عن الإمام أحمد ابن حنبل فيما نقله ابن المنذر عنه أنه كان يحتج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده إذ لم يكن في الباب غيره . وأصرح من هذا ما روينا عنه فيما حكاه أبو العز بن كادش أنه قال لابنه : " لو أردت أن أقتصر على ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بني تعرف طريقي في الحديث أي لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه " ومن هذا ما روينا من طريق عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل بالإسناد الصحيح إليه قال : سمعت أبي يقول : " لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي " قال : فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيميه وصاحب رأي فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب

(١) الترغيب والترهيب، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٥٣/١).

الحديث ولا يسأل صاحب الرأي . فهذا نحو مما حكى عن أبي داود ولا عجب فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد فغير مستنكر أن يقول قوله . بل حكى النجم الطوفي عن العلامة تقى الدين ابن تيمية أنه قال : " اعتبرت مسند أحمد ، فوجدته موافقا لشرط أبي داود " وقد أشلر شيخنا في النوع الثالث والعشرين إلى شيء من هذا ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل : ابن لهيعة ، وصالح مولى التوأمة ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وموسى بن وردان ، وسلمة ابن الفضل ، ودلم بن صالح وغيرهم . فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ لا سيما إن كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه ، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه وصدقة الدقيقي ، وعثمان ابن واقد العمري ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني ، وأبي جناب الكلبي ، وسليمان بن أرقم ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وأمثالهم من المتروكين . وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالنعنة والأسانيد التي فيها من أجهت أسماءهم ، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود ، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه وتارة يكون لذهول منه . وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته كأبي الحويرث ويحيى بن العلاء وغيرهما ، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر . فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر ، فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتاج بالأحاديث الضعيفة ، ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه . والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك فكيف يقلده فيه ؟ وهذا جميعه إن حملنا قوله : " وما لم أقل فيه شيئا فهو صالح " على أن مراده أنه صالح للحجة وهو الظاهر . وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ، فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف ، ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا ؟ إن وجد فيها أفراد تعين الحمل

على الأول وإلا حمل على الثاني ، وعلى كل تقدير ، فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا . وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى فقال : " في سنان أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها ، فلا بد من تأويل كلامه . ثم قال : والحق أن ما وجدنا في سننه ما لم يبينه ، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سننه ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود " .

قلت : وهذا هو التحقيق ، لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المذهب وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها فلا يغتر بذلك والله أعلم^(١) .

(١) النكت (٤٣٥/١) وما بعدها .

المبحث الثاني

انفراداً ته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء الآخرين وبيان
الراجع في ذلك

المطلب الأول : المسند :

اختلف العلماء في تحديد اصطلاح المسند على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو قول ابن عبد البر حيث قال : " وأما المسند فهو ما رفع إلى النبي ﷺ ". قال : " فالتصل من المسند مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ " (وذكر أمثلة كثيرة) . إلى أن قال : " والمنقطع من المسند مثل مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة عن النبي ﷺ " (وذكر أمثلة كثيرة) إلى أن قال : " فهذا وما كان مثله مسند لأنه أسند إلى النبي ﷺ ورفع إليه وهو مع ذلك منقطع .. الخ " (١)

قال السخاوي : " ونحوه قول ابن أبي حاتم : سئل أبي أسمع زرارة بن أوفى عبد الله بن سلام ؟ فقال : ما أراه سمع منه ، ولكنه يدخل في المسند " (٢) .

وقال السخاوي أيضاً : " ومن اقتضى صنيعه أن المسند المرفوع الدارقطني فقد نقل الحاكم عنه أنه قال في سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حبة الثقفي : إنه ليس بالقوي ، يحدث بأحاديث يسندها وغيره يوقفها " (٣) .

القول الثاني : وهو قول الخطيب البغدادي : " وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه ، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة فيما أسند عن النبي ﷺ " (٤) .

قال العراقي : " وكذا قال ابن الصباغ في العدة المسند ما اتصل بإسناده فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف ومقتضى كلام الخطيب أنه يدخل فيه ما اتصل بإسناده إلى قائله من كان يدخل فيه المقطوع وهو قول التابعي وكذا قول من بعد التابعين وكلام

(١) التمهيد (٢١/١-٢٤) وانظر ص (١٥٥) من هذا البحث .

(٢) فتح المغيث (١١٩/١) . وانظر : جامع التحصيل (٢١٣) ، التهذيب (٣٢٣/٣) .

(٣) فتح المغيث (١٢٠/١) ، وانظر : التهذيب (٦١/٤) ، وهدي الساري لابن حجر العسقلاني ص : (٤٠٥) .

(٤) الكفاية ص : (٣٧) .

أهل الحديث يأباه " (١).

القول الثالث : وهو قول الحاكم : " والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يَحتمله ، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ " (٢) (وضرب أمثلة على ذلك) .
وهذا القول حزم به أبو عمر الداني ، وأبو الحسن ابن الحصار في المدارك والشيخ تقي الدين في الاقتراح (٣).

قال السيوطي : " وهو الأصح ، وليس يبعد من كلام الخطيب ، وبه حزم شيخ الإسلام في النخبة فيكون أحص من المرفوع " (٤).
مناقشة الحافظ ابن حجر للأقوال المتقدمة :

قال الحافظ في النكت عن القول الأول : " وأما ابن عبد البر فلا فرق عنده بين المسند والمرفوع مطلقا فيلزم على قوله أن يتحد المرسل والمسند . وهو مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث في مقابلتهم بين المرسل والمسند ، فيقولون " أسنده فلان وأرسله فلان " (٥).

وقال في النخبة : " فإنه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذ أن المتن مرفوعا ولا قائل به " (٦).

وناقش الخطيب فقال : " فالحاصل أن المسند عند الخطيب ينظر فيه إلى ما يتعلق بالسند فيشترط فيه الاتصال ، وإلى ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع إلا من حيث الأغلب في الاستعمال ، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يسمى مسندا ، ففي الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا في غلبة الاستعمال فقط " (٧).

(١) شرح الألفية (١٢٠/١) .

(٢) معرفة علوم الحديث ص : (١٧) .

(٣) النكت (٥٠٧/١) وقال ابن دقيق في الاقتراح : " وهو ما اتصل سنده إلى ذكر النسي ﷺ " . الاقتراح ص : (٢١١) .

(٤) تدريب الراوي (١٥٥/١) .

(٥) النكت (٥٠٦/١) .

(٦) شرح النخبة ص : (٣١،٣٠) .

(٧) النكت (٥٠٦/١) .

وقال عن القول الثالث : " وأما الحاكم وغيره ففرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع بأن المرفوع ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد فحيث صح إضافته إلى النبي ﷺ كان مرفوعا سواء اتصل بسنده أم لا . ومقابله المتصل ، فإنه ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعا أو موقوفا . وأما المسند ، فينظر فيه إلى الحالين معا فيجتمع شرطا الاتصال والرفع ، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق ، فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ولا عكس فيهما " (٢).

وبعد هذا النقاش والتدقيق من الحافظ ، صرح بترجيحه وحقيقة المسند في تصرف علماء الحديث فقال : " والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال . فمن سمع أعم من أن يكون صحابيا أو تحمل في كفه وأسلم بعد النبي ﷺ . لكن يخرج من لم يسمع كالمرسل والمعضل وبسند يخرج ما كان بلا سند ، كقول القائل من المصنفين قال : رسول الله ﷺ فإن هذا من قبيل المعلق ، وظهور الاتصال يخرج المنقطع ، لكن يدخل منه ما فيه انقطاع خفي كنعنة المدلس والنوع المسمى بالمرسل الخفي فلا يخرج ذلك عن كون الحديث يسمى مسندا . ومن تأمل مصنفات الأئمة في المسانيد لم يرها تخرج عن اعتبار هذه الأمور إلى أن قال : وبهذا يتبين الفرق بين الأنواع وتحصل السلامة من تداخلها واتحادها إذ الأصل عدم الترادف والاشتراك والله أعلم " (٣).

وقال في شرح النخبة : " والمسند في قول أهل الحديث ، هذا مسند هو : مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال " (٤).

بهذا النقاش القوي من الحافظ يترجح لي القول الثالث وأنه الأرجح وذلك لما تبين من استقراء الحافظ لأقوال الأكثر من أئمة الحديث وأنهم يعنون ، ولأن فيه السلامة من تداخل الأنواع واتحادها إذ الأصل عدم الترادف والاشتراك . وبالله التوفيق .

(٢) النكت (٥٠٦/١ ، ٥٠٧) . وانظر شرح الألفية (١٢٠/١ ، ١٢١)

(٣) النكت (٥٠٧/١ ، ٥٠٨)

(٤) نزهة النظر (٣٠ ، ٣١)

المطلب الثاني : المنقطع :

أقوال العلماء فيه :

القول الأول : قال أبو عمر بن عبد البر : " المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره " ^(١) . وضرب أبو عمر الحافظ لتعريفه بأمثلة يتضح منها أن المنقطع عنده يطلق على المعلق والمعضل والمرسل ، وكل انقطاع في السند ^(٢) . ويدخل فيه الموقوف على الصحابي فمن دونه أيضاً .

وكذا قال الخطيب في كفايته ونص كلامه : " المنقطع مثل المرسل إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة مثل أن يروي مالك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه " ^(٣) قال السخاوي : " الذي مشى فيه — أي الخطيب — على أنه المنقطع الإسناد فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق " ^(٤) .

يتضح من ذلك أن المنقطع عندهم اسم شامل لكل انقطاع في السند أي سواء كان الساقط منه واحداً أو اثنين فصاعداً ، وسواء كان هذا الساقط منه موضع واحد أو أكثر ، وسواء كان على جهة التوالي أم لا ، وسواء يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره أي فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق والموقوف على الصحابي .

قال ابن الصلاح ذاكراً لهذا القول ومرجحاً في بيان المنقطع : " ومنها أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده ، وهذا أقرب صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته . . . وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة ، مثل : مالك عن ابن عمر ونحو ذلك " ^(٥) .

القول الثاني : قال الحاكم : " النوع التاسع من هذا العلم معرفة المنقطع ، وهو غير

(١) التمهيد (٢١/١) .

(٢) انظر التمهيد (٢٢/١) فقد ذكر بعض الأمثلة ، وانظر (١٨٠) من هذا البحث .

(٣) الكفاية ص : (٣٧) .

(٤) فتح المغيث (١٨٣/١) .

(٥) علوم الحديث ص : (٥٨) .

حكم المنقطع لعدم الاحتجاج به . ثم إن هذا إنما يكون منقطعاً إذا لم يعرف ذلك الرجل ، ومتى عرف كان متصلاً ، ويحتج به إذا كان ذلك الرجل مقبولاً " (١) .

وقال العراقي : " وفي المحصول أن الراوي إذا سُمي الأصل باسم لا يعرف به فهو كالمرسل . قلت — القائل العراقي — وفي كلام غير واحد من أهل الحديث أنه متصل في إسناده مجهول وحكاه الرشيد العطار في الغرر المجموعة عن الأكثرين واختاره شيخنا الحافظ أبو سعيد العلاني في كتاب جامع التحصيل " (٢) وكذلك انتقده ابن حجر وابن الوزير (٣) ، قال السخاوي : " لكن ليس ذلك على إطلاقه بل هو مقيد بأن يكون المبهم صرح بالتحديث ونحوه لاحتمال أن يكون مدلساً وهو ظاهر " (٤) .

القول الثالث : قال البردنجي : " المنقطع هو المضاف إلى التابعي فمن دونه قولاً له أو فعلاً " (٥) . قال ابن الصلاح : " وهذا غريب بعيد " (٦) .

القول الرابع : قال أبو الحسن ألكيا الهراسي : " أن مصطلح المحدثين أن المنقطع ما يقول فيه الشخص قال رسول الله ﷺ من غير إسناد أصلاً " (٧) .

قال ابن الصلاح في فوائد رحلته " هذا لا يعرف عن أحد من المحدثين ولا عن غيرهم وإنما هو من كيسه " (٨) .

القول الخامس : قال السخاوي : " وبالغ أبو العباس القرطبي عصري ابن الصلاح فسمى السند المشتمل على إجازة منقطعاً " (٩) .

القول السادس : وهو قول الحافظ العراقي وابن حجر ومحمد بن إبراهيم الوزير

(١) جامع التحصيل ص : (١٠٨) .

(٢) شرح الألفية (١٠٥٠/١)

(٣) انظر النكت (٥٦١/٢) ، توضيح الأفكار (٣٢٦/١) .

(٤) فتح المغيب (١٧٦/١) ، انظر النكت (٥٦٢/٢) .

(٥) ذكر ذلك في جزء له لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع . انظر النكت (٥٧٣/٢) ، فتح المغيب

(١٨٤/١) .

(٦) علوم الحديث (٥٩) .

(٧) النكت (٥٧٣/٢)

(٨) النكت (٥٧٣/٢)

(٩) فتح المغيب (١٨٢/١)

المرسل وقل ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما^(١) ، والمنقطع على ثلاثة أنواع " (٢) .

قال السخاوي : " بين الحاكم أن المنقطع على ثلاثة أنواع ، فأولها رواية أبي العلاء ابن الشخير عن رجلين من بني حنظلة عن شداد بن أوس الصحابي . وثانيهما : ما أتى فيه الإيهام في بعض الروايات مع كونه مسمى في رواية أخرى . والثالث : ما في سنده قبل الوصول إلى التابعي الذي هو محل الإرسال راو لم يسمع من الذي فوقه ، وذكر له مثلاً فيه قبل التابعي الذي هو محل الإرسال راو لم يسمع من الذي فوقه ، وذكر له مثلاً فيه قبل التابعي سقط من موضعين ، فظهر أنه لم يحصر المنقطع في الساقط قبل الوصول إلى التابعي بل جعله نوعاً منه وهو كذلك بلا شك " (٣) .

قال العراقي معقبا على قول الحاكم في النوع الثالث من أنواعه التي ذكرها " ما في سنده قبل الوصول إلى التابعي " : " ليس يجيد فإنه لو سقط التابعي كان منقطعا أيضا فالأولى أن يعبر قبل الصحابي " (٤) . ووافقه محمد بن إبراهيم الوزير على هذا التعقب^(٥) . قال ابن حجر : " كلام الحاكم يشير إلى تفصيل فيه وهو إن كان لا يروى إلا من طريق واحدة مبهمة فهو يسمى منقطعا . وإن روى من طريق مبهمة وطريق مفسرة فلا تسمى منقطعة لمكان الطريق المفسرة . . . وأما إذا جاء في رواية مبهمة فلم يتردد الحاكم في تسميته منقطعا وهو قضية صنع أبي داود في (كتاب المراسيل) وغيره " (٦) .

وقول الحاكم السابق في جعل الطريق المبهم من المنقطع منتقد عليه . قال العلائي في جامع التحصيل : " والتحقيق أن قول الراوي : (عن الرجل) ونحوه متصل ، ولكن حكمه

(١) قال السخاوي معقبا على كلام الحاكم : " والذي حققه شيخنا أن أكثر المحدثين على التعابر يعني كما قرر لكن عند إطلاق الاسم ، وأما عند استعمال الفعل المشتق فإهم يقتضون على الإرسال فيقولون أرسله فلان سواء كان مرسل أو منقطعا . قال : ومن ثم أطلق غير واحد من لم يلاحظ مواقع استعمالهم يعني كإحكام على كثير من المحدثين أنهم لا يعايرون بينهما وليس كذلك لما حررناه ، وقن من نبه على النكته في ذلك " . فتح المغيب (١٨٢/١) ، النكت (٥/٢) .

(٢) معرفة علوم الحديث ص : (٢٧) .

(٣) فتح المغيب (١٨٣/١) .

(٤) شرح الألفية (٥٩/١)

(٥) توضيح الأفكار (٣٢٤/١)

(٦) النكت (٥٦١/٢ - ٥٦٢)

والمتأخرين من المحدثين وهو ما استقر عليه الاصطلاح .

وخلاصة قولهم : المنقطع هو ما سقط من رواته راو واحد غير الصحابي أو أكثر بشرط عدم التوالي . وهو القول الراجح فهو تعريف جامع مانع فعند اشتراط غير الصحابي افترق عن المرسل ، وعند اشتراط عدم التوالي امتاز عن المعضل ^(١).

(١) انظر شرح الألفية (١٥٨/١) ، ونزهة النظر ص : (٤٢) ، وتوضيح الأفكار (٣٢٤/١)

المطلب الثالث : المرسل :

قال أبو عمر في تعريف المرسل : " فأما المرسل فإن هذا الاسم أوقعه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف أو عبد الله بن عامر بن ربيعة ومن كان مثلهم قال رسول الله ﷺ . وكذلك من دون هؤلاء مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وأبي سلمة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد ومن كان مثلهم وكذلك علقمة بن قيس ومسروق بن الأجدع والحسن وابن سيرين والشعبي وسعيد بن جبير ومن كان مثلهم من سائر التابعين الذين صح لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم فهذا هو المرسل عند أهل العلم .

ومثله أيضاً مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء مثل حديث ابن شهاب وقتادة وأبي حازم ويحيى ابن سعيد عن النبي ﷺ يسمونه مرسلأ كمرسل كبار التابعين .

وقال آخرون : حديث هؤلاء عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين ، وأكثر رواياتهم عن التابعين ، فما ذكروه عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً^(١) .

وكلام ابن عبد البر فيه مناقشات واستدراكات وتفصيلات أوردناها على مسائل :

المسألة الأولى :

قال الحافظ بن حجر : " ليس المراد حصر ذلك في القول بل لو ذكر الفعل أو التقرير بأي صيغة كان داخلياً فيه . وإنما خص القول لكونه أكثر والأولى فيما أرى التعبير بالإضافة لكونها أشمل والله الموفق " ^(٢) .

المسألة الثانية :

قال الشوكاني رحمه الله : " وفي هذا التمثيل نظر ، فأبو أمامة بن سهل بن حنيف وعبد الله بن عامر معدودان في الصحابة " ^(٣) . وقال الحافظ منقطعاً على ابن الصلاح في

(١) التمهيد (١٩/١-٢١) .

(٢) البكت (٥٤٠/٢) قاله الحافظ مستدركاً على ابن الصلاح وهو ينسحب على الحافظ ابن عبد البر لوقوعه فيه أيضاً .

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (٢٦١/١)

تمثيله بعبيد الله بن عدي بن الخيار ، حيث قلده فيه ابن عبد البر ، قال : " عدي بن الخيار مات قبل فتح مكة بمدة وابنه عبيد الله كان بمكة لما دخلها النبي ﷺ وقد وجد في منقولات كثيرة أن الصحابة من النساء والرجال كانوا يحضرون أولادهم إلى النبي ﷺ يتركون بذلك وهذا منهم ، لكن هل يلزم من ثبوت الرؤية له الموجبة لبلوغه شريف الرتبة بدخوله في حد الصحبة أن يكون ما يرويه عن النبي ﷺ لا يعد مراسلاً ؟ هذا محل نظر وتأمل . والحق الذي جزم به أبو حاتم الرازي وغيره من الأئمة أن مرسله كمرسل غيره ، وأن قولهم : مراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض من شذ إنما يعنون بذلك من أمكنه التحمل والسماع أما من لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ والله أعلم . وبالجمله فتمثيل ابن الصلاح بعبيد الله بن عدي معترض لأنه كان يمكنه أن يحفظ عن النبي ﷺ وهو تابع في ذلك لابن عبد البر . . . قال : ولو مثل بمحمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما الذي ما أدرك من حياة رسول الله ﷺ إلا ثلاثة أشهر لكان أولى " (١) .

المسألة الثالثة : التقييد بالكبير :

قال الحافظ : " ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد لكن نقله ابن عبد البر عن قوم... نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواية التابعي الكبير ولا يلزم من ذلك أنه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مراسلاً . والشافعي مصرح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسله وذلك في قوله : " ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة " (٢) .

المسألة الرابعة : في حد المرسل واختلاف العلماء في ذلك ومقارنة كلام أبي عمر بما

قالوه مع الترجيح :

القول الأول : المرسل ما رواه التابعي عن النبي ﷺ :

قال الحاكم : " أما المرسل فإن مشايخ الحديث على أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعين فيقول التابعي قال رسول الله ﷺ " (٣) .

(١) النكت (٥٤٠/٢-٥٤٢) .

(٢) النكت : (٥٤٣/٢) .

(٣) معرفة علوم الحديث ص : (٢٥) .

فهذا القول من الحاكم رحمه الله يقتضي أن إرسال صغار التابعين وتأخيرهم يلحق بالمرسل ، وإن كانت رواياتهم عن أدركوه من الصحابة يسيرة ، وجل رواياتهم إنما هي عن التابعين .

وحاصل كلام الحاكم وابن عبد البر نقلا عن أئمة الحديث اختصاص المرسل بما رواه التابعي عن النبي ﷺ لكنه في التابعي الكبير متفق عليه ، وفي التابعي الصغير مختلف فيه هل هو مرسل أم لا ؟

وقد وافق الحاكم وابن عبد البر على تعريف المرسل وأنه ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ جماعة من الأئمة : منهم الأستاذ أبو بكر بن فورك وأبو نصر بن الصباغ وأبو المظفر السمعاني وابن برهان والقراي^(١).

قال ابن فورك في كتابه (أصول الفقه) : إذا قال التابعي أن النبي ﷺ قال : كذا وكذا فهو معنى المرسل ، وقال الإمام أبو نصر بن الصباغ في كتابه العدة في أصول الفقه : " المرسل قول التابعي قال رسول الله ﷺ ولم يذكر من سمعه منه " (٢).

وقال ابن برهان " وصورة المراسيل أن يقول الراوي قال رسول الله ﷺ وهو لم يسمع منه ولا ذكر الراوي المتوسط بينهما " (٣). وقال القراي في شرح التنقيح : " الإرسال هو إسقاط صحابي من السند " (٤).

وقال العلائي : هذا هو الذي يقتضيه كلام جمهور أئمة الحديث في تعليلهم لا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ (٥).

وقال ابن حجر - رحمه الله - : وهذا عليه جمهور المحدثين (٦).

القول الثاني : في حد المرسل : أنه ما سقط منه رجل واحد فيكون المرسل والمنقطع على هذا القول شيء واحد . وهذا القول يفهم من كلام الشافعي رحمه الله ، وهو قول

(١) جامع التحصيل ص (٢٢)، النكت (٥٤٣/٢-٥٤٥).

(٢) جامع التحصيل ص (٢٢).

(٣) جامع التحصيل ص (٢٢).

(٤) جامع التحصيل ص (٢٢).

(٥) جامع التحصيل ص (٢٢).

(٦) النكت (٥٤٣/٢).

الخطيب البغدادي وابن القطان والمازري وأبي الحسن والأبياري وأبي الحسن البصري أحد رؤوس المعتزلة وأبي العباس القرطبي وأبي منصور ، وجماعة وهو اختيار أبي داود في مراسيله لكن القول الذي قبله أكثر في الاستعمال . وهذا القول مذهب أكثر الأصوليين .

قال الشافعي في كتابه الرسالة : " المنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب النبي ﷺ من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور . . . ثم قال في آخر كلامه : فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله فلا أعلم منهم احدا يقبل مرسله " (١).

وقال أبو بكر الخطيب في الكفاية : " لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عن من لم يعاصره أو لم يلقه ، نحو رواية سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر والحسن البصري ومحمد بن سيرين وقتادة وغيرهم من التابعين عن رسول الله ﷺ ، وبمثابه في غير التابعين نحو رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ورواية مالك بن أنس عن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ ، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة وكذلك رواية الراوي عن من عاصره ولم يلقه كرواية سفيان الثوري وشعبة عن الزهري وما كان نحو ذلك مما لم نذكره فالحكم في الجميع عندنا واحد (٢) .

وقال أبو الحسين بن القطان في كتابه (أصول الفقه) " جملة المرسل هو أن يروي بعض التابعين أن النبي ﷺ قال كذا وكذا أو أن يترك بينه وبين رجل رجلا " (٣) .

وقال أبو العباس القرطبي المالكي في كتابه الوصول : المرسل عند الأصوليين والفقهاء عبارة عن الخبر الذي يكون في سنده انقطاع بأن يحدث واحد منهم عن من لم يلقه ولا أخذ عنه " (٤) .

وقال الأستاذ أبو منصور : " المرسل ما سقط من إسناده واحد فإن سقط أكثر من

(١) الرسالة للشافعي (٤٦١-٤٦٥) ت أحمد شاكر .

(٢) الكفاية (٤٢٣) .

(٣) جامع التحصيل ، ص : (١٨) .

(٤) جامع التحصيل ، ص : (١٨) .

واحد فهو معضل " (٣).

القول الثالث : قول غير الصحابي ﷺ قال رسول الله ﷺ .

قال الحافظ ابن حجر : " وبهذا التعريف أطلق ابن الحاجب وقبله الآمدي والشيخ الموفق وغيرهم فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره " (٤) .
وقال الغزالي : " وصورة المرسل أن يقول قال رسول الله ﷺ من لم يعاصره " (٥) .
قال الحافظ : " وهذا أخص قليلا من الذي قبله لأنه يدخل فيه من سمع النبي ﷺ في حال الكفر ثم استمر كافرا فلم يسلم إلا بعد موت النبي ﷺ فإن هذا لا تصح له صحبة وهو على تعريف الغزالي لا يكون حديثه مرسلا " (٦) .

(٣) النكت (٥٤٣/٢) .

(٤) النكت (٥٤٤/٢) .

(٥) النكت (٥٤٤/٢) .

(٦) النكت (٥٤٤/٢) .

المطلب الرابع : العدل عن ابن عبد البر :

قال أبو عمر : " وكل حامل علم معروف العناية به ، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله ، أو في كثرة غلطه ، لقوله ﷺ : (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله) " (١) .

الكلام على الحديث الذي أورده أبو عمر واستدل به :

قال العراقي : " فالحديث غير صحيح لأن أشهر طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ هكذا رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ، وابن عدي في مقدمة الكامل ، والعقيلي في تاريخ الضعفاء في ترجمة معان بن رفاعة ، وقال : إنه لا يعرف إلا به . انتهى . وهذا إما مرسل أو معضل وإبراهيم هذا الذي أرسله لا يعرف في شيء من العلم غير هذا قاله أبو الحسن بن القطان في بيان الوهم والإيهام . قال ابن عدي : " ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري ، قال : ثنا الثقة عن أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال : ذلك " انتهى . ومعان أيضاً ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي والجوزجاني وابن حبان وابن عدي . نعم وثقه علي بن المديني ، وكذلك حكى عن أحمد توثيقه ، والحكم بصحة الحديث فيما ذكره الخلال في العلل أن أحمد سئل عن هذا الحديث ف قيل له كأنه كلام موضوع ، فقلل لا هو صحيح ، ف قيل له ممن سمعته قال : من غير واحد . قيل له : من هم ؟ قال : حدثني به مسكين إلا أنه يقول عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن . قال أحمد : ومعان لا بأس به . قال ابن القطان : وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره . ثم ذكر أقوال المضعفين له . وقد روي هذا الحديث متصلاً من رواية جماعة من الصحابة : علي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وجابر بن سمرة ، وأبي أمامة ، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور والله أعلم " (٢) .

قال السخاوي (٣) : " بل قال ابن عبد البر نفسه أسانيده كلها مضطربة غير

(١) التمهيد (٢٨/١) . وسبق تخريج الحديث ص (٢٥١) .

(٢) التقييد والإيضاح ص : (١٣٤-١٣٥) .

(٣) فتح المغيث (١٤/٢) .

قال الدارقطني : إنه لا يصح مرفوعاً (٣). وقال ابن حجر : وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة (٤) ، وحكم غيره عليه بالوضع (٥).

قال السخاوي : " قال العلاني في حديث أسامة منها : إنه حسن غريب ، وصحح الحديث الإمام أحمد ، وكذا نقل العسكري في الأمثال عن أبي موسى عيسى بن صبيح تصحيحه ، فأبو موسى هذا ليس بعمدة ، وهو من كبار المعتزلة ، وأحمد فقد تعقب ابن القطان كلامه ، وحديث أسامة بخصوصه قال فيه أبو نعيم لا يثبت " (٦) ، وقال ابن كثير : في صحته نظر قوي ، والأغلب عدم صحته ، ولو صح لكان ما ذهب إليه قويا" (٧).

قال العراقي : " فقلوه (يحمل) حكى فيه الرفع على الخبر والجزم على إرادة لام الأمر فعلى تقدير كونه مرفوعاً فهو خبر أريد به الأمر بدليل ما رواه أبو محمد بن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل في بعض طرق هذا الحديث ليحمل هذا العلم بلام الأمر . على أنه ولو لم يرد ما يخلصه للأمر لما جاز حمله على الخبر لوجود جماعة من حملة العلم غير ثقات ، ولا يجوز الخلف في خبر الصادق فيتعين حمله على الأمر على تقدير صحته . فهذا مما يوهن استدلال ابن عبد البر لأنه إذا كان المراد به الأمر فلا حجة فيه" (٨).

أقوال العلماء المخالفين لكلام ابن عبد البر :

قال ابن الصلاح : " وفيما قاله اتساع غير مرضي " (٩).

وقال ابن أبي الدم موافقاً لابن الصلاح في انتقاده : " إنه قريب الاستمداد من مذهب أبي حنيفة في أن ظاهر المسلمين العدالة وقبول الشهادة كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه ، قال : وهو غير مرضي عندنا لخروجه عن الاحتياط ، ويقرب منه ما ذهب

(٢) لم أحده في مظانه عند ابن عبد البر ، ولكنه موجود في أسد الغابة لابن الأثير (٥٣/١)

(٣) فتح المغيب (١٤/٢).

(٤) الإصابة (١١٨/١).

(٥) انظر مجمع الزوائد (١٤٠/١).

(٦) فتح المغيب (١٥-١٤/٢).

(٧) اختصار علوم الحديث ص : (٨٩).

(٨) التحقيق والإيضاح ص : (١٣٤).

(٩) علوم الحديث مع التقييد (١٣٤).

إليه مالك من قبول شهادة المتوسمين من أهل القافلة اعتمادا على ظاهر أحوالهم المستدل بها على العدالة والصدق فيما يشهدون به " (١).

ووافقه العراقي كذلك في شرح الألفية وفي التقييد (٢).

أقوال العلماء الموافقين لما قاله ابن عبد البر :

قال ابن المواق من المتأخرين : " أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك " (٣) ، وقال ابن الجزري : " إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب ، وإن رده بعضهم " (٤) . وقال المزي قبله : " هو في زماننا مرضي بل ربما يتعين " (٥) . وقال ابن سيد الناس : " لست أراه إلا مرضيا " (٦) . وقال الذهبي : " إنه حق ولا يدخل في ذلك المستور ، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم ، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينا ، ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه ، فهذا الذي عناه الحفاظ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح ، قال : ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق فهؤلاء يحتاج بهم لأن الشيخين احتجا بهم ، ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين " (٧) .

قال السخاوي : " أفاد التقي ابن دقيق العيد أن إطباق جمهور الأئمة أو كلهم على كتابيهما يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم فيهما اجتماعا وانفرادا ، قال : مع أنه قد وجد فيهم من تكلم فيه ، ولكن كان الحفاظ أبو الحسن بن المفضل شيخ شيوخنا يقول فيهم : إنهم جازوا القنطرة يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيهم . قال التقي : وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على ما قدمناه من استلزام الاتفاق .

(١) فتح المغيث (١٧/٢).

(٢) شرح الألفية (٢٩٩/١) ، التقييد والإيضاح ص : (١٣٤) .

(٣) شرح الألفية (٢٩٩/١) ، توضيح الأفكار لابن الوزير (١٢٩/٢) .

(٤) فتح المغيث (١٨/٢) .

(٥) فتح المغيث (١٨/٢) .

(٦) فتح المغيث (١٨/٢) .

(٧) فتح المغيث (١٨/٢) ، فتح الباقي على ألفية العراقي ، زكريا بن محمد الأنصاري (٢٩٩/١) .

ووافقه شيخنا ، بل صرح بعضهم باستلزام القول بالقطع بصحة ما لم ينتقد من أحاديثهما القطع بعدالة روايتهما يعني فيما لم ينتقد ، ثم قال التقي : نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات ، فيكون من لم يتكلم فيه أصلاً راجحاً على من قد تكلم فيه . وإن اشتركا في كونهما من رجال الصحيح^(١) . قال : "ويستأنس لما ذهب إليه ابن عبد البر بما جاء بسند جيد أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى رضي الله عنهما : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنيماً في ولاء أو نسب قال البلقيني : وهذا يقويه لكن ذاك مخصوص بحملة العلم . قلت : وكذا مما يقويه أيضاً كلام الخطيب الماضي قبل حكاية هذه المسألة"^(٢) .

فائدة تتعلق بالموضوع :

قال السخاوي : "على أن ابن عبد البر قد سبق بذلك فروينا في شرف أصحاب الحديث للخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه قال : رأيت رجلاً قدم آخر إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فادعى عليه بشيء فأنكر ، فقال للمدعي : ألك بينة؟ قال : نعم فلان وفلان ، أما فلان فمن شهودي ، وأما فلان فليس من شهودي ، قال : فيعرفه القاضي؟ قال : نعم ، قال : بماذا؟ قال : أعرفه بكتب الحديث ، قال : فكيف تعرفه في كتبه الحديث؟ قال : ما علمت إلا خيراً ، قال : فإن النبي ﷺ قال : (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله) ومن عدله رسول الله ﷺ أو من عدلته أنست ، قال : فقم فهاته فقد قبلت الشهادة"^(٣) .

(١) فتح المغيث (١٩/٢).

(٢) فتح المغيث (١٩/٢).

(٣) أورد الخطيب عن ابن جابر : أنه قال : لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له بالطلب ، وفي رواية عن ابن مسهر : ألا عن حليس العالم فإن ذلك طلبه . قال الخطيب : أراد أن من عرفت مجالسته للعلماء أو أخذه عنهم أغنى ظهور ذلك عن أمره عن أن يسأل عن حاله . الكفاية ص : (٨٨) .

(٤) فتح المغيث (١٧/٢) ، شرف أصحاب الحديث (٢٩-٣٠) .

المطلب الخامس : مجهول العين :

ما الحكم في مجهول العين : وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد ؟
قال ابن عبد البر: "كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد لا يعرف إلا بذلك فهو مجهول عندهم لا تقوم به حجة وأكثر هؤلاء الذين لا يعرفون إلا بكناهم كذلك" (١).
وقال أيضا : " كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول ، إلا أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد أو عمرو بن معدي أو الأشتر النخعي بالنجدة " (٢).

وقال أيضا : " وما أعلم لعبد الله بن عصفه جرحه إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول عندهم ، إلا أنني أقول : إن كان معروفا بالثقة والأمانة والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد " (٣) .

لقد بين أبو عمر بما تقدم أن المجهول عند أهل الحديث هو من لم يرو عنه إلا رجل واحد وأنه لا تقوم به حجة ، ولكنه بعد أن وافق أهل الحديث بما قالوا : استثنى من مسمى الجهالة من حصلت له شهرة في غير حمل العلم كالاشتهار بالزهد أو النجدة أو الأدب أو الصناعة ونحوها ، فهذا عنده اكتسب صفة ترفعه عن الجهالة ، ثم بين إن الشهرة بالعلم والثقة والأمانة إن وجدت فهي كافية من باب أولى .

وقد وافق ابن عبد البر في قوله بالاكتفاء بالشهرة بالعلم الخطيب البغدادي ونقل ذلك في كفايته عن أصحاب الحديث حيث قال : " المجهول عند أصحاب الحديث هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد " (٤) ومفهوم كلامه أن من اشتهر بطلب العلم وعرفه العلماء به تزول عنه الجهالة ولو لم يرو عنه إلا واحد .

ونحوه ما قاله ابن الصلاح عنه — أعني الخطيب — أيضا أنه قال في أجوبة مسائل سئل عنها : " المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ، ومن لم يعرف

(١) الاستغناء (٣/٤٤٦) .

(٢) الاستغناء (٣/١٠١٣) .

(٣) الاستذكار (١٩/٢٦٤) .

(٤) الكفاية ص : (١١١) .

حديثه إلا من جهة راو واحد" (١).

وقال أبو مسعود الدمشقي الحافظ موافقا ابن عبد البر في قوله بأن الاشتهار والمعرفة لها أثر في رفع الجهالة ، وعبارته : " أنه برواية الواحد لا ترتفع عن الراوي اسم الجهالة إلا أن يكون معروفا في قبيلته أو يروي عنه آخر " (٢) .

ويقرب من هذا قول العراقي فيمن انفرد بروايته عن النبي ﷺ قال : " والحق أنه إن كان معروفا بذكره في الغزوات أو فيمن وفد من الصحابة أو نحو ذلك فإنه تثبت صحبته وإن لم يرو عنه إلا راو واحد " (٣).

وعند النظر في هذه المسألة بشكل أوسع تظهر هناك أقوال أخرى تقابل هذا القول الذي قاله ابن عبد البر ومن معه :

القول الثاني: أن مجهول العين لا تقوم به حجة مطلقا ولا يقبل ، قال العراقي : " الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يقبل " (٤) ، وقال الخطيب البغدادي : " أقل ما يرتفع به الجهالة أي العينية عن الراوي أن يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم " (٥) ، وقال ابن كثير كلاما يفهم منه الاتفاق عليه ، قلل : "المبهم الذي لم يسم أو من سمي ولا تعرف عينه لا يقبل روايته أحد علمناه ، وقال : إنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لأهلها بالخيرة فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن " (٦).

وقال ابن المواق نافيا الخلاف بين أهل العلم في هذا القول : " لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية " (٧)
القول الثالث: أن مجهول العين يقبل مطلقا ، وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيدا على الإسلام . قد أضافه ابن المواق للحنفية حيث قال : " إنهم لم يفصلوا بين من

(١) علوم الحديث ، مع التقييد ص : (١٤١) .

(٢) فتح المغيب (٤٧/٢) ، وانظر شرح الألفية (٣٢٧/١) ، وتدريب الراوي (٢٨٤/١) .

(٣) التقييد والإيضاح ص : (١٤٤) .

(٤) شرح ألفية الحديث (٣٢٤/١) .

(٥) الكفاية ص : (١١١) .

(٦) اختصار علوم الحديث ص : (٩٧) .

(٧) فتح المغيب (٤٥/٢) .

روى عنه واحد ، وبين من روى عنه أكثر من واحد ، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق^(١).

قال السخاوي : " وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به ، وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور " ^(٢) ، وكلام تلميذه ابن حبان يشير إلى هذا الذي ذكره شيخه حيث قال : " العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم " ^(٣) .

وقال في ضابط الحديث الذي يحتج به : " إنه هو الذي تحرى روايه من أن يكون مجروحاً أو فوّه مجروح أو دونه مجروح ، أو كان سنده مرسلًا منقطعاً ، أو كان المتن منكراً " ^(٤) ، فهذا مشعر بعدالة من لم يجرح ممن لم يرو عنه إلا واحد .

ومما يؤيد ذلك ما قاله في كتابه الثقات : " أيوب الأنصاري عن سعيد بن جبير وعنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو ، ولا ابن من هو ؟ " ^(٥) فهذا يبين أنه يذكر في الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح وشيخه أيضاً ثقة ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً. القول الرابع : إن زكاه — أي المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد — أحد من أئمة الجرح والتعديل قبل وإلا فلا . واختار هذا القول ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام^(٦) ، وصححه ابن حجر في التزهة حيث قال : " بمجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك " ^(٧) .

قال السخاوي : " وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة فمنهم من

(١) فتح المغيث (٤٥/٢) .

(٢) فتح المغيث (٤٥/٢) .

(٣) الثقات (١٣-١٢/١) .

(٤) الثقات (٦٠/٦) .

(٥) الثقات (٦٠/٦) .

(٦) فتح المغيث (٤٥/٢) .

(٧) التزهة ص : (٥٠) .

اتفق عليه: حصين بن محمد الأنصاري المدني، وممن انفرد به البخاري جويرية أو جارية بن قدامة، وزيد بن رباح المدني، وعبد الله بن وديعة الأنصاري، وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم، والوليد بن عبد الرحمن الجارودي، وممن انفرد به مسلم: جابر بن إسماعيل الحضرمي، وخباب المدني صاحب المقصورة حيث تفرد عن الأول الزهري، وعن الثاني أبو حمزة نصر بن عمران الضبعي، وعن الثالث مالك، وعن الرابع أبو سعيد المقبري وعن الخامس الزهري، وعن السادس ابنه المنذر، وعن السابع ابن وهب، وعن الثامن عامر بن سعد بن أبي وقاص، فإنهم مع ذلك موثقون لم يتعرض أحد من أئمة الجرح والتعديل لأحد منهم بتجهيل "... إلى أن قال: "وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله" (١).

(١) فتح المغيث (٤٧/٢ - ٥٠).

المطلب السادس : الشرط في قبول الإجازة :

قال أبو عمر : "واختلف العلماء في الإجازة ، فأجازها قوم وكرها آخرون . وفيما ذكرنا في هذا الباب دليل على جوازها إذا كان الشيء الذي أجزى معينا أو معلوما محفوظا مضبوطا ، وكان الذي يتناوله عالما بطرق هذا الشأن ، وإن لم يكن ذلك على ما وصفت لم يؤمن أن يحدث الذي أجزى له عن الشيخ بما ليس من حديثه أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين من أول إسناده الديوان ، فقد رأيت قوما وقعوا في مثل هذا ، وما أظن الذين كرهوا الإجازة كرهوها إلا لهذا والله أعلم" ^(١).

وقال أيضا : " تلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها يعرف كيف يتناولها ويكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده ، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك والله أعلم" ^(٢).

تبين من كلام أبي عمر الحافظ أنه يشترط لصحة الإجازة شرطين :

الشرط الأول : أن يكون الذي يتصدى لهذا النوع من أنواع التحمل عالما به وبكيفية تناوله ، وعبر أبو عمر فيما بعد عند ذلك بقوله : "ماهر بالصناعة حاذق بها" .

الشرط الثاني : أن يكون الشيء الذي أجزى معينا أو معلوما مضبوطا . وفسر سبب اشتراطه لهذين الشرطين بأنه مع فقدهما لم يؤمن أن يحدث الذي أجزى له عن الشيخ بما ليس من حديثه أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين من أول إسناده الديوان ، وبين أن الذين كرهوا الإجازة ما كرهوها إلا خوفا من الوقوع في مثل هذه الأمور .

وعند النظر إلى أقوال أهل العلم في هذا الموضوع يتضح أن الكثير من أهل العلم قد تساهل في شرط الإجازة بشكل كبير وعلل تساهله بخوف انقطاع الإسناد الذي هو خصيصة هذه الأمة ، وفي المقابل نجد من تشدد في قبول الإجازة واشترط أن يكون المتحمل لها معروفا بالعلم ، وكلام أبي عمر يميل إلى المتشددين وإن لم يمثّلهم تماما . كما يتبين ذلك من خلال عرض أقوال أهل العلم في هذه المسألة .

(١) جامع بيان العلم ص : (٥٤٥) .

(٢) جامع بيان العلم ص : (٥٤٦) .

كلام أهل العلم في شرط صحة قبول بالإجازة :

١- نقل الوليد بن بكر أبو العباس المالكي في كتابه الوجيزة في صحة القول بالإجازة عن إمامه مالك بن أنس أن علم المجيز والمجاز له المشار إليه شرطا فيها قال : " ولمالك شرط في الإجازة : وهو أن يكون المجيز عالما بما يجيز ، ثقة في دينه وروايته ، معروفا بالعلم ، والمجاز به معارضا بالأصل حتى كأنه هو ، والمجاز له من أهل العلم أو متسما بسمته حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله . قال : وكان يكرهها لمن ليس من أهله ويقول إذا امتنع من إعطاء الإجازة : أحدهم يجب أن يدعى قسا ولم يخدم الكنيسة يضرب هذا المثل في هذا" (١).

قال القاضي عياض معلقا على ما نقله أبو العباس المالكي عن مالك : أما الشرطان الأولان فواجبان على كل حال في السماع والعرض والإجازة وسائر طرق النقل إلا اشتراط العلم فمختلف فيه (٢) . قال السخاوي معلقا كذلك على ما قاله أبو العباس : " وفي أخذ الاشتراط منها نظر إلا إن أول قوله "أو متسما بسمته" بمن هو دون من قبله في العلم وكانت الكراهة للتحريم " (٣).

وقريب من قول مالك ما رواه الخطيب قال : مذهب أحمد بن صالح : إن المحدث إذا قال للطالب : أجزت لك أن تروي عني ما شئت من حديثي لا يصح ذلك دون أن يدفع إليه أصوله أو فروعا كتبت منها ونظر فيها وصحها " (٤).

٢- قال أبو الوليد الباجي : " الاستحالة إما أن تكون للعمل فيجب على المجاز له أن يكون من أهل العلم بذلك والفهم باللسان ، وإلا لم يخل له الأخذ بها فربما كان في مسألته فصل أو وجه لم يعلم به المجيز ولو علمه لم يكن جوابه ما أجاب به ، وإما أن تكون للرواية خاصة فيجب أن يكون عارفا بالنقل والوقوف على ألفاظ ما أجز له ليسلم من التصحيف والتحريف ، فمن لم يكن عالما بشيء من ذلك ، وإنما يريد علو الإسناد بها ففي

(١) فتح المغيب (٢/٢٨٠) ، الإلماع ص : (٩٥) .

(٢) الإلماع ص : (٩٥) .

(٣) فتح المغيب (٢/٢٨٠) .

(٤) الكفاية ص : (٣٦٩) ، فتح المغيب (٢/٢٨٠) .

نقله بها ضعف " (١) .

٣- قال ابن الصلاح : " إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيز ، والمجاز له من أهل العلم لأنها توسع وترخص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها ، وبالعكس بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها " (٢) .

قال السخاوي معلقاً على كلام ابن الصلاح : " وهل المراد مطلق العلم ، أو خصوص المجاز به كما قيد في المجيز ، أو الصناعة كما صرح به ابن عبد البر الظاهر الأخير " (٣) .
فيظهر من هذا الفرق بين كلام ابن عبد البر وابن الصلاح ، فكلاهما أشار إلى الصناعة والمهارة والحدق وأهمية ذلك في تحمل الإجازة ، ولكن ابن عبد البر علق جواز الإجازة بها ، وابن الصلاح جعلها مستحسنة لمن يريد التحمل بالإجازة ولم يوجبها .

٤- قال ابن سيد الناس : " أصل الإجازة مختلف فيه ، ومن أجازها فهي قاصرة عنده عن رتبة السماع ، وحينئذ فينبغي أن لا تجوز من كل من يجوز منه السماع وإن ترخص مترخص وجوزها من كل من يجوز منه السماع ، فأقل مراتب المجيز أن يكون عالماً بمعنى الإجازة العلم الإجمالي من أنه روى شيئاً ، وأن معنى إجازته لغيره إذنه لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة المعهودة من أهل هذا الشأن ، لا العلم التفصيلي بما روى وبما يتعلّق بأحكام الإجازة ، وهذا العلم الإجمالي حاصل فيمن رأيناه من عوام الرواة فإن أخطأوا في الفهم عن هذه الدرجة ولا إخلال أحداً ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به فلا أحسبه أهلاً لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع . قال : وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور " (٤) .

٥- وقال السخاوي مؤيداً ما قاله ابن سيد الناس : " وما عداه من التشديد فهو منافي لما جوزت الإجازة له من بقاء السلسلة ، وقد تقدم في سابق أنواعها : عدم اشتراط التأهل حين التحمل بها كالسماع ، وفي أولها : أنه لم يقل أحد بالأداء بها بدون شروط الرواية

(١) فتح المغيب (٢/٢٨١) .

(٢) علوم الحديث مع التقييد (١٧٩) .

(٣) فتح المغيب (٢/٢٧٩) .

(٤) فتح المغيب (٢/٢٨١) .

وعليه يحمل قولهم أجزت له رواية كذا بشرطه ، ومنه ثبوت المروي من حديث المجيز^(١) .

٦- قال القاضي عياض : " تصح بعد تصحيح شيئين : تعيين روايات الشيخ ومسموعاته وتحققها ، وصحة مطابقة كتب الراوي لها والاعتماد على الأصول المصححة^(٢) .

وكتب أبو الأشعث أحمد بن المقدم العجلي أبياتا يتضح فيها رأيه في شرط الإجازة وأنه لم يتشدد مع من تشدد حيث قال :

رسولي إليكم والكتاب رسول	كتابي إليكم فافهموه فإنه
لهم ورع مع فهمهم وعقول	فهذا سماعي من رجال لقيتهم
تقولون ما قد قلته وأقول	فإن شئتم فارووه عني فإنما
تغير عن تصحيفه فيحول ^(٣)	الافاحذروا التصحيف فيه فربما
	وقال محمد بن الجهم السمری :
ولست بما عندي من العلم أنخل	وأكره فيما قد سألتهم غروركم
كما قال الفراء فالصدق أجمل ^(٤)	فمن يرووه فليروه بصوابه

" وأما قول بعضهم : الشرط كونها من معين لمعين ، أو كونها غير مجهولة فليس بشيء وما أحسن من كتب لمن علم منه التأهل ، أجزت له الرواية عني وهو لما أعلم من إتقانه وضبطه غني عن تقيدي ذلك بشرطه " ^(٥) .

خلاصة ما تقدم : أن جمهور أهل العلم يتوسعون في الإجازة ولا يتشددون في تحملها ، وذلك لإبقاء سلسلة الإسناد الذي هو خصيصة هذه الأمة ، وغاية ما يطلبون العلم الإجمالي .معنى الإجازة من أنه روى شيئا ، وأن معنى إجازته إذنه لذلك الغير في رواية ذلك

(١) فتح المغيب (٢/٢٨١) .

(٢) الإلماع ص : (٩١) .

(٣) الكفاية (٣٨٨) ، تاريخ بغداد للخطيب (١٦٤/٥-١٦٥) ، الإلماع (٩٧) ، المحدث الفاضل (٤٥٦) ، جامع

بيان العلم (١٨٠/٢) الأبيات الثلاثة الأولى ، فتح المغيب (٢/٢٨٢) .

(٤) الكفاية (٣٨٨) ، فتح المغيب (٢/٢٨٢) .

(٥) فتح المغيب (٢/٢٨٢) .

الشيء بطريق الإجازة ، والحذر من التصحيف والتحريف وذلك يكون بالمطابقة على الأصول المصححة ، وبعض أهل العلم تشددوا في شرط الإجازة ولم يكتفوا بما تقدم من شروط ، بل وبالغ بعض أهل العلم فاشتراط كون المجاز له من أهل العلم أو متسما بسمته كما تقدم من حكاية أبي العباس المالكي عن مالك رحمه الله .

والراجع من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور من التوسع في الإجازة وسبب الترجيح ما ذكره ابن الصلاح وابن سيد الناس والسخاوي وغيرهم من الحجج وملخصها:

- ١- أن الإجازة توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها .
- ٢- أصل الإجازة مختلف فيه ، ومن أجازها فهي قاصر عنده عن رتبة السماع .
- ٣- قول السخاوي المتقدم : "أنه تقدم في سابع أنواعها -أي الإجازة- : عدم اشتراط التأهل حين التحمل بها كالسماع ، وفي أولها -أي أنواع الإجازة- : أنه لم يقل أحد بالأداء بها بدون شروط الرواية .

وقد قال أبو مروان الطبري " إنما لا تحتاج لغير مقابلة نسخه بأصول الشيخ " (١).

(١) فتح المغيث (٢/٢٨١) .

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأسأله سبحانه حسن الخاتمة في هذه الحياة ، وفي ختام هذا البحث — بعون من الله وفضله وحوله وطوله — ألخص أهم ما ورد فيه من نتائج فأقول :

أولاً : نشأ ابن عبدالمير في بيئة علمية مزدهرة ، مليئة بالعلماء ، واستفاد من علماء عصره في ظل أوضاع سياسية هادئة في زمن طلبه للعلم ، وعند رسوخه ساءت الأوضاع السياسية في قرطبة فانتقل إلى الدويلات المجاورة يبحث عن الأفضل دينياً وعلمياً ، وكان له دور بارز تجاه ظروف عصره من توعية الأمة ابتداء بالسلطين فمن دونهم .

اسمه : يوسف بن عبدالمير بن محمد بن عبدالمير بن عاصم النمري المالكي القرطبي ، لقبه " حافظ المغرب " وكنيته أبو عمر ، ولد على الصحيح يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين . نشأ في قرطبة ، طلب علوم متنوعة المشارب في الفقه والحديث واللغة والنحو وتخصص في الحديث وأكثر فيه الطلب والاطلاع وتنقل في الأندلس لطلب العلم ، وتلمذ على شيوخ كثر زاد عددهم على المائة شيخ وتلمذ عليه أعداد هائلة من الطلاب ، وأثنى عليه العلماء قديماً وحديثاً ، وألف موسوعات علمية حديثة ، وكتب في فنون مختلفة ، وابن عبدالمير من ساهم في تقنين علم المصطلح ، وله دور بارز في علوم الحديث المختلفة . توفي على الصحيح في آخر ربيع الآخر ، ودفن يوم الجمعة لصلاة العصر من سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

ثانياً : مصطلح الحديث عند ابن عبدالمير : عرض ابن عبدالمير لأنواع كثيرة من علوم المصطلح ، فهو يستعمل مصطلح (الصحيح) ويعتبر بأوصافه عند حكمه على الحديث وإن كان تقديره لهذه الأوصاف واعتباره لبعض الشروط يختلف عن غيره .

والصحيح عند ابن عبدالمير على درجات متفاوتة من القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات التي تبني عليها الصحة فأقوى درجات ألفاظ التعبير عن الصحة عنده ما حكى عليه الاتفاق في صحته ، وهي عند تخريجها توجد عند الجماعة أو غالبهم بما فيهم الشيوخين أو أحدهما .

وابن عبدالمير لا يطلق على الحديث مصطلح صحيح إلا بعد تأكده من ثقة رجاله تأكيداً تاماً

ومن وجود صفات الصحيح فيه ، ولذلك فله عنده قوة وثقل .

والعبارات عنده في الصحيح تتفاوت فمن الإجماع على الصحة إلى الصحة المجردة مع التأكيد إلى الصحة فقط .

ولأحاديث الشيخين عنده مكانة كبيرة ، ولذلك عبر أن من علامة الصحيح الضعيف عدم إخراج البخاري ومسلم له ، وهذا حكم أغلبي فقد حكم على أحاديث بالصحة وهي خارج الصحيحين ومع امتداحه للشيخين فهو يشكك في تصحيح البخاري للحديث الذي لا يذكره في صحيحه وأنه لو كان صحيحاً عنده لأخرجه في الصحيح .

ولسنن أبي داود منزلة بعد الشيخين إذ يقرنها بهما أو يقدمها في بعض الأحيان بالذكر وكذلك يفضل سنن الترمذي بعدهما .

ويطلق (أثبت) (أصح) على حديث معين يرى أنه أصح حديث في باب من الأبواب أو في موضوع من المواضيع . ويحكم على الحديث الضعيف بأنه صحيح بل وأشهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل وأقوى من الإسناد إذا وجد فيه الاستفاضة والشهرة ومشاهدة التواتر ، والتلقي بالقبول (الإجماع) فيقول "استفاضة يكاد يستغني فيها عن الإسناد " .

وابن عبد البر لم يستعمل (الحسن) استعمال واحد محدد ، وإنما يستعمله استعمالاً مختلفة كغيره من المتقدمين من المحدثين مما يدل على أن استعمال الحسن عنده واسع ، فتارة يطلقه ويريد به المتواتر ، وتارة يريد به الصحيح بل في أعلى درجاته ، وتارة يقرنه بالصحيح ويريد به التأكيد فيكون مرادفاً له ، وتارة يصف الحديث بالحسن فيكون رواته أقل بقليل من رواية الصحيح من حيث الضبط فينطبق على الحسن الاصطلاحي لدى المتأخرين من المحدثين ، وتارة يصف الحديث بالحسن وتكون حالة رواته محتملة كرواية المستور ، والصدوق السذي يهمل ، والصدوق المتغير حفظه ويجمعهم حال الاعتبار والقبول في الجملة ، وإن رد بعض العلماء رواياتهم ، ويصف الحديث بالحسن فيكون فيه راو مختلف فيه أو إسناد مختلف فيه ولكنه مقبول عنده ، ويصف مجموعة من الأحاديث بأنها حسان فتكون مقبولة من حيث الصورة المجموعة لا كل حديث على انفراد . ويصف الحديث بالحسن وهو مرسل أو ضعيف أو منكر أو متروك ويعني بذلك الحسن اللغوي .

يذكر مصطلح (ثابت) ويعني به أن الحديث صحيح ، وأحياناً يردفه للصحيح ويقصد به

التأكيد ، ويعبر (بالجيد) عن الصحيح كذلك ، ويطلق مصطلح (المجود) على الحديث الذي اتصف بجودة السياق والعرض والإتقان سواء في المتن أو السند . و (الضعيف) عنده ما لم تتوفر فيه صفات القبول ، ويختلف موقفه من الأحاديث الضعيفة بين الأحاديث التي تختص بالأحكام الشرعية والعقائد وبين الأحاديث التي تتناول الفضائل والترغيب والترهيب ، فهو يتساهل في أحاديث الفضائل ويقبلها ، ويتسامح فيها بشكل كبير ، ويتشدد في أحاديث الأحكام ولا يقبلها إذا كانت ضعيفة . وينقل ذلك عن العلماء قبله . فهو لا يقبل الأحاديث الضعيفة الواردة في الأحكام إذا كانت مخالفة ومعارضة للأحاديث الصحيحة بل يردّها رداً شديداً ، أما إذا لم يكن هناك مخالفة ومعارضة فإنه يبحث عما يعضدها فإن لم يجد فإنه لا يحتاج بها ولكن يستأنس بها ، وأما إن وجد لها ما يعضدها من إجماع أو أصل من الأصول أو آثار ثابتة أو عمل مستفيض أو عمل لبعض الصحابة ولا يخالف لهم ، ولم يصل رواة هذه الأحاديث الضعيفة إلى درجة الإتهام بالكذب فعند ذلك يقبل الحديث الضعيف ولو كان يتضمن حكماً من الأحكام وأما الأحاديث الضعيفة الواردة في الفضائل فإنه يردّها إذا خالفت الأصول أو الآثار الثابتة ... الخ فإن سلمت من المخالفة فإنه يقبلها ولو لم يوجد لها ما يعضدها مما تقدم من العواضد والقرائن ما لم يكن رواتها قد بلغوا مبلغ الإتهام بالكذب ، فإن بلغوا هذا المبلغ فإنه لا يكتب ولا يقبل منها شيئاً إلا إن وجد ما يعضده مما سبق .

يسمي بعض الأحاديث (بأحاديث الشيوخ) ويفرق بينها وبين أحاديث الأئمة ويبين أن بينها اختلافاً وذلك أن الإمام يعلم ما يروي وضابط لأحاديثه ، أما الشيخ فهو لا يضبط أحاديثه وإنما وجد أحاديث فرواها ، وليس من أهل هذا العلم المطلعين فيه ، ولذلك فإن أحاديث الشيوخ لا يحتاج بها في الأحكام ولا يقطع على ما جاء بها من أخبار وأنها لا تسلم في الغالب من العلل والضعف ولا تقبل عند معارضة أحاديث الأئمة .

وقال عن المتصل : " إنما سمي متصلاً لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وضح سماعه منه " والمتصل يطلق على المرفوع والموقوف . والمسند عنده مطابق للمرفوع وأنها شيء واحد والانقطاع يدخل عليهما جميعاً وقال : " لأنه أسند إلى النبي ﷺ ورفع إليه " . ويحكم على بعض الأحاديث بالرفع لوجود قرائن صاحبت النص كأن تكون مما لا مجال للرأي فيها . والموقوف عنده ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي ﷺ ، وذكر عن العلماء أنهم

أطلقوا المرسل بالإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ ، وأما مرسل التابعي الصغير فمنهم من عده مرسلًا ومنهم من سماه منقطعًا ، وذكر اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل وخلص إلى أن الأصل اعتبار حال المحدث ، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره .

يرد مصطلح المرسل عنده أحيانًا على المنقطع ، وأحيانًا يجمع بين الإرسال والانقطاع في مصطلح واحد فيقول "مرسل منقطع" على ما فيه انقطاع أو إعضال .

والمنقطع عنده كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره . وهذا مخالف لما عليه جمهور المحدثين في حد المنقطع . ويورد هذا الاصطلاح على المرسل والمعضل . ويسميه (مقطوع) فالمنقطع والمقطوع بمعنى واحد ، ويستخدم مصطلح (معضل) بقلّة ونادر على ما لم يسقط منه شيء فلعله يقصد به المستغلق الشديد ، ولا يرد هذا الاصطلاح عنده على السقط من الإسناد .

عرف المعنعن بأنه رواية فلان عن فلان عن فلان ، واستقرأ أقوال أئمة الحديث فوجدهم مجمعين على قبوله بشروط ، فذكر هذه الشروط وبين أن مالكا موافق لهم ، وذكر الدليل على أن (عن) محمولة عند أهل العلم بالحديث على الاتصال حتى يتبين الانقطاع . والمؤنن كذلك .

حكى أبو عمر الإجماع على أن تعريف التدليس رواية الراوي بالتحديث عن سمع منه ما لم يسمع دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها ، وتكلم عن حديث الرجل عن لم يلقه وبين أنه إرسال لا تدليس بعد حكايته لأقوال أهل العلم .

يساوي بين مصطلح الشاذ والمنكر فكلاهما عنده بمعنى واحد ، فهو يطلق الشاذ على المنكر ويطلق المنكر على الشاذ ، وأحيانًا يطلقهما جميعًا فيقول "شاذ منكر" وإطلاقه للمنكر لا يخصى كثرة بخلاف إطلاقه للشاذ فهو قليل معدود ، وأحيانًا يستعيز عن مصطلح شاذ أو منكر بـ "خطأ" أو يجعله مقترنًا بأحدهما كقوله "منكر خطأ" ووجدت له إطلاق مصطلح المعضل على الشاذ ولا يقصد بالمعضل المصطلح عليه بين أهل الاصطلاح .

ويقبل زيادة التفات بشرط أن تكون ثابتة من حافظ متقن ، وأن يكون صاحب الزيادة

أحفظ وأتقن ممن لم يذكر الزيادة أو يستوي معه في الحفظ والأتقان . وإذا صاحب الزيادة قرائن وعواضد فإنه أدهم لقبولها . وعند تعارض الوصل والإرسال يرجح الوصل بالشروط السابقة في الزيادة أو عند تعارض الرفع والوقف يرجح الرفع إذا صح الرفع بالشروط السابقة ذكرها .

يطلق المعلوم شاملاً للعللة الخفية والظاهرة كما هو منحنى المتقدمين من المحدثين ، ويطلق المضطرب على ما هو عليه عند المحدثين وهو ما روي على أوجه مختلفة متدافعة ولا مرجح . ويطلق المدرج على ما هو عند المحدثين ، وأحياناً يعبر عنه بالإقحام ، ويطلق الموضوع على الحديث المخترع المكذوب على النبي ﷺ ، وينبه على الأحاديث الموضوعة على مالك . ويشير إلى أسباب الوضع ، ويعرض لجهود المحدثين في كشف الكذب على النبي ﷺ . ويرد عنده القلب في السند والمتن على ما هو عليه عند المحدثين .

ويشترط في الراوي عند نقل الأخبار أن يكون عدلاً ضابطاً ، والعدل عنده الراوي الذي سلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون ، وكان خيره غالباً على شره ، وتعرف عدالة الراوي بالاستفاضة والشهرة بالعلم ، وحمل العلم والعناية به ، ورواية اثنين فأكثر عن الراوي ، ورواية الإمام الثقة الكبير عن الراوي ، والتنصيب من إمام من الأئمة على توثيق أحد الرواة . والمجهول عنده كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد لا يعرف إلا بذلك ، وترفع الجهالة برواية راويين فأكثر ، ورواية الراوي الكبير عن المجهول ، وأن يكون الراوي الذي لم يرو عنه إلا واحد معروفاً بالثقة والأمانة والعدالة ، أو مشهوراً في غير حمل العلم . والضبط عنده له علامات من الحفظ واليقظة والضبط للكتاب والعلم بما يحيل المعاني إن روي بالمعنى وأن يكون سالماً من التدليس .

عقد ابن عبد البر مجموعة من الأبواب حول كيفية سماع الحديث وتحمنه ، والعرض على العالم واختلاف العلماء في قول أخبرنا وحدثنا ورجح أهما بمعنى واحد وذكر الإجازة والمناولة ويبيّن أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بما يعرف كيف يتناولها ويكون في شيء معين معروف لا يشكك إسناده . وعرض لأقوال العلماء في كتابة الحديث وأهم بين كاره ومجيز ورجح أخواز ، وذكر صفة رواية الحديث وشرط أدائه ، وعقد أبواباً كثيرة حول آداب العالم والمتعلم ، وله فيها تنظير وترجيح وعرض لا يستغنى عنه طالب العلم ويبيّن منهج الطلب وآفاته

وخطورة طلب الحديث دون التفقه لمعانيه .

أورد في ثانيا كتبه مادة غزيرة عن خير الآحاد شملت جوانب شتى من هذا الموضوع : قسم أصول العلم إلى الكتاب والسنة ، وقسم السنة إلى خير كافة وخير آحاد ، وتكلم عن حجية خير الآحاد ورد شبه منكري خير الآحاد وخير الآحاد عنده يوجب العمل دون العلم ، وأخبار الآحاد من علم الخاصة لا ينكر على أحد جهل بعضها . ويرد عنده مصطلح (غريب) أو (فرد) على الحديث الذي ليس له إلا إسناد واحد وعلى الغرابة النسبية وقد يريد بالغريب المنكر أو الشاذ فيكون مقابلاً للمعروف والمحفوظ ، ويطلق فرد على ما انفرد به أهل بلد عن غيرهم . واستعمل مصطلح (مشهور) وأراد به الشهرة اللغوية أي (متداول ومنتشر) ولذلك يقرنه أحيانا بمعروف أو محفوظ ، ولا تفيد الشهرة عنده الصحة بل على حسب ما تقتزن به . ويريد بمصطلح (المتواتر) الاشتهار والاستفاضة ، على المعنى اللغوي للكلمة ، ويستعمله كذلك على مفهوم الأصوليين بمعناه الخاص عندهم .

وذكر مادة لا بأس بها في الناسخ والمنسوخ ، وأن النسخ في الحديث واقع في الأوامر والنواهي دون الخبر ، وذكر منكري النسخ ورد عليهم ، وألح إلى معنى النسخ وبين شدة تعذره في السنة أكثر من القرآن ونص على العلامات التي يعرف بها النسخ وبين أن فضائله ❦ لا يجوز عليها النسخ .

نبه في بعض كتبه على كثير من التصحيقات الواردة من الرواة ، سواء ما يتعلق منها بالإسناد أو بالمتن .

انتهج في تعامله مع الأحاديث التي في ظاهرها التعارض (مختلف الحديث) ضوابط معينة سار عليها في تطبيقه العملي وهي : محاولة الجمع والترتيب بين الآثار فإن لم يتمكن ينظر هل بينها نسخ فيعمل به ، فإن لم يوجد يفزع إلى الترجيح وفق معايير محددة . فإن لم يستطع الترجيح فإنه يتوقف .

أهتم بعلم معرفة الصحابة اهتماما بالغا وبين أهمية معرفة أحوالهم وعدالتهم ، وألح إلى تعريف الصحابي وبين أن جهالة الصحابي لا تضر ، وتطرق لمسألة التفضيل بين الصحابة وذكر فيها علما قيما ، وعرض لاختلاف الصحابة وإجماعهم والموقف من ذلك .

نبه ابن عبد البر على لطائف إسنادية في الأحاديث التي عرض لشرحها كرواية الأكابر عن

الأصاغر ، والنظير عن النظير ، والصاحب عن الصاحب والمرء عمن هو دونه ورواية الأبناء عن الآباء ... الخ .

ثالثاً : عند التعرف على الجديد عند ابن عبد البر يتبين أنه أضاف جديداً من الأقوال والتقنيات ، والخلاصات ، والترجيحات والتفصيلات في علم الحديث بعامة وفي مصطلح الحديث بخاصة ، وجديده في المصطلح يتمثل في استقراء واسع لأقوال ومذاهب أئمة الحديث في بعض المسائل ، ونقل إجماعات في بعض من قضاياها المختلفة ، وتعيد قواعد واصطلاحات ، وتعريفات ، وإثارة قضايا هامة فيه ، وحفظ كثير من أقوال أهل العلم في بعض الأمور الحديثية مما لم يتيسر لغيره نقلها ، وأورد ذخيرة هائلة من الآثار بإسناده لنفسه وأثرى فن الصناعة الحديثية والتمرس في استعمال مصطلحات الحديث في الجانب التطبيقي وبحث مباحث وقضايا في علم الحديث . وما قدمه في هذا الفن كان له أبلغ الأثر في علماء عصره ومن جاء بعده في علم المصطلح ومن المتأثرين به القاضي عياض ، وابن الصلاح وكل من اهتم بكتاب ابن الصلاح من جاء بعده كالعراقي والبلقيني والنووي وابن كثير وابن حجر ... الخ .

رابعاً : كان لابن عبد البر ترجيحات واختيارات في مسائل المصطلح ، وكان له انفرادات في بعض هذه المسائل ، وقد عرض للحديث الضعيف وكان ترجيحه التساهل في الأحاديث الضعيفة في الفضائل دون الأحكام ، وهذا القول ذهب إليه جمهور العلماء ، ومذهب ابن عبد البر في تعريف التدليس هو المذهب الأمثل الذي سار عليه جمع من العلماء ، ومذهب ابن عبد البر في تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال هو المذهب الراجح الذي سار عليه جماهير الحديثين ، وما ذكره من مذهب العلماء في المعنعن والمؤنن هو المذهب الراجح بين الأقوال في هذا الموضوع ، وما اختاره في زيادة الثقات وما شرطه فيها هو القول الراجح ، وما فسره من سكوت أبي داود وأنه صالح يجعل يحتاج إلى تفصيل ذكره ابن حجر ، وانفرد ابن عبد البر في تفسيره للمسند وقوله مرجوح كما بين ذلك ابن حجر ، وكذلك في ما قاله على تعريف المنقطع ، واستدرك عليه استدراكات خفيفة في المرسل ، وانفرد في تعريفه للعدالة ، ويرى أن جهالة العين ترتفع بالشهرة في أمر آخر غير العلم كالجود والشجاعة ... الخ . وتوسط في رأيه في شرط قبول الإجازة .

هذا ما يسّر الله جمعه وإتمامه حول مصطلح الحديث عند الحافظ ابن عبد البر ، فإن
وفقت فيه إلى الصواب فهو توفيق من الله سبحانه وله الحمد والشكر والثناء على كل حال وفي
كل حين ، وإن لم يحالفني التوفيق فمَنّي واستغفر الله وأتوب إليه ، وحسي أنّي عملت ، والله
برحمته وفضله لا يعدم المجتهد من الأجر ، وفي الختام أسأله سبحانه ، أن يجعل عملي هذا
خالصاً لوجهه الكريم مقرباً للفوز إلى جنات النعيم ، هو حسبي لا إله إلا هو عليه توكلت وهو
رب العرش العظيم ، وله الحمد كثيراً ، دائماً طيباً مباركاً عدد كلماته ، وملء أرضه وسماواته
، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب)	٤٤	٢٩٧
(مانسخ من آية أو ننسها)	١٠٦	٣٤٣
(تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم)	١٣٤	٣٨٥
(وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)	١٤٣	٣٦٢
(إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى)	١٥٩	٢٨٤
(إن الذين يكتُمون ما أنزل الله من الكتاب)	١٧٤	٢٨٤
(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين)	٢٣٨	٣١٦
(أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)	٢٨٢	٦٤
سورة آل عمران		
(كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب)	٧٩	٢٨٧
سورة النساء		
(ولا يكتُمون الله حديثا)	٤٢	٢٦٦
(فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)	٥٩	٣٦٠
(ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم ...)	١١٥	٣٦٢
سورة الأنعام		
(قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين)	٥٦	٣٦٠
سورة الأعراف		
(النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته)	١٥٨	٢٩٣
سورة التوبة		
(لا تعتذروا لن يؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم)	٩٤	٢٦٥
(اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) / يوسف	٥٥	٢٩٨
سورة طه		
(ما بال القرون الأولى قال علمها عند ربي)	٥٢-٥١	٣٥٨
سورة النور		
(كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا)	٣٩	٢٩٠

٢٩٣	٢١	(لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) / الأحزاب
		سورة سبأ
٣٦١	٤	(ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق)
٢٩٩	٨٦	(قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين) / ص
٢٦٦	٢٣	(الله نزل أحسن الحديث) / الزمر
٢٩٣	٥٣-٥٢	(وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله) / الشورى
٣٤٢	٩	(ما أدري ما يفعل بي ولا بكم) / الأحقاف
		سورة الفتح
٣٥٤	٢٩	(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم)
		سورة الحجرات
٦٠	٦	(يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا)
٢٦٦	٢٤	(هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين) / الذاريات
		سورة الحديد
٣٥٧	١٠	(لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم)
٢٩٣	٧	(وما آتاكم الرسول فخذوه) / الحشر
		سورة الطلاق
٦٣	١	(لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)
٢٦٦	١٧	(هل أتاك حديث الجنود) / البروج
٣٣٤	١	(سبح اسم ربك الأعلى) / الأعلى
٢٦٦	١	(هل أتاك حديث الغاشية) / الغاشية
٣٠٦	٨	(ووجدك عائلاً فأغنى) / الضحى
٢٦٥	٤	(يومئذ تحدث أخبارها) / النازلة

فهرس الأحاديث

الصفحة

الحديث

- أحرم وعليه الجبة فأمره رسول الله ﷺ أن يزعها . ١٢٥
- أحسن خلقتك للناس يامعاذ بن جبل . ١٨٧
- أخبرني تميم الداري . ٢٦٦
- أخبرني جبريل أن ناراً تحترقهم من المشرق . ٢٦٦
- أخبروني عن شجرة مثلها مثل المؤمن . ٢٦٦
- أختن إبراهيم بالقدوم ... ١٥٧
- إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه . ١٥١
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . ٢١٦
- إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة . ١٨٦
- إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ... ٩١
- إذا توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، قال : هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي . ١٤٢
- إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل . ١٥٨
- إذا جلس أحدكم في آخر صلاته فأحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته . ٢٠١
- إذا رفع الإمام رأسه من آخر سجدة في صلاته ثم أحدث فقد تمت صلاته . ٢٠١
- إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يُجب فليرجع . ٦٢
- إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم ... (حديث الطاعون) ٣٠٩
- إذا شهدت إحداكن صلاة العشاء فلا تمسن طيباً . ٣٢٦
- إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه ١١٧
- إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً . ٣٤٩
- إذا عاد الرجل أخاه المسلم مشى في مخوفة الجنة حتى يجلس ... ١١٠
- إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطف فقد لغوت . ٣٢٤
- إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج .. ٣٢٤
- إذا نشأت بحرية ثم استحالت شامية فهو أمطر لها . ١٨٦
- إذا وطئ أحدكم بحفيه أو نعليه في الأذى فالتراب لها طهور . ٢٢٦

- أصحابي كالنجوم . ٣٦٠
- أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا الصلاة المكتوبة . ٢١٧
- أفطر الحاجم والمحجوم . ٣٣٩
- أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله ﷺ ٢٦٢
- أقضي فيهما بقضاء رسول الله ﷺ للبننت النصف ولبننت الابن السدس . ٣٦٠
- أكتبوا لأبي شاة . ٢٧٣
- ألا أخبركم بخير دور الأنصار . ٢٦٦
- ألا أدري ما تحدثون بعدي . ٣٥٦
- الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين . ٨٨
- أمر لنا رسول الله ﷺ بثلاثة عشر قلوفاً ، فذهبنا نقبضها فأتانا موته . ٣١٩
- إن أقررت الرابعة أقيمت عليك الحد . ١١٤
- إن أماراة ليلة القدر أنها صافية بلجة كأن فيها ... ١١٤
- أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء ، فقال ابن عباس يغسل الحرم ٣٥٩
- أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي ﷺ ٢١٥
- إن الله عز وجل ليحمني عبده الدنيا كما يحمي أحدكم ... ٣٠٦
- أن النبي ﷺ قبل ثم صلى ولم يتوضأ . ١٧٧
- أن النبي ﷺ كُفِّنَ في قميصه الذي مات فيه . ١٤٢
- أن النبي ﷺ فُيَ عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس يوم الجمعة . ١٤٥
- أن النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه . ٢١٥
- أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد . ٢٥٩
- أن النبي ﷺ كان أخف الناس صلاة في تمام . ٣٢٣
- أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمه واحدة . ٢٢٠
- أن جبريل نزل فصلى فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ . ١٩١
- أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته . ٣٢٤
- أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ثم جاءت أمراته ... ١١٥
- أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : أحجُّ عن أبي ؟ قال نعم إن لم تزده . ٢٠٢
- أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع ... ٢٦٣

- ٩٨ أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع .
- ٢٦٦ أن رسول الله ﷺ قال للأعرابي لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام .
- ٢٦٦ أن رسول الله ﷺ أراد أن يخبرهم بليلة القدر فتلاحي رجلا
- ١٨٦ أن رسول الله ﷺ أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك ...
- ٢٠٥ أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم نبذه ، ونبذ الناس خواتمهم .
- ٣٣٩ أن رسول الله ﷺ احتجم صائما محرما .
- ٢٣٣ أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد .
- ٣٤٨ أن رسول الله ﷺ خرج في مرضه فأتى فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي فجلس
- ٣٢١ أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر ...
- ٣٤٠ أن رسول الله ﷺ رد زينب على أبي العاص بالنكاح الأول بعد مضي
- ١٨١ أن رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد : هؤلاء أشهد عليهم .
- ٣١١ أن رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة . (دية الجنين)
- ٢٢٠ أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه ويساره .
- ١٩١ أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرهما ...
- ١٨١ أن رسول الله ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ، ثم أشار بيديه أن امكنوا فذهب .
- ١٦٤ أن رسول الله ﷺ هـى عن المزابنة والمخالفة .
- ٣٦٨ أن رسول الله ﷺ هـى عن بيع العربان .
- ٣٦٥ أن رسول الله ﷺ هـى عن بيع وسلف .
- ٢٤٤ أن رسول الله ﷺ هـى يوم خيبر عن المتعة وأن توطأ الحبالى ...
- ٦٣ أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكناً ولا نفقة .
- ٣٢٥ إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة .
- ١٧٥ إن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها .
- ١٢٥ أن عمته الربيع كسرت ثنية جارية ...
- ١١٢ إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم ..
- ٢٢٥ أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب .
- ١٧٦ إنما مثل الصلاة كمثل هـر عذب بباب أحدكم ...
- ٢٩٥ إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنما مثل الرجل المسلم

- ١٧٥ أنا ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقصى ﷺ
- ٣٤٢ أنا سيد ولد آدم ولا فخر .
- ١١٠ (أنفست) ، فدعاني فأدخلني معه في الحميلة .
- ٣٢٥ إنما الأعمال بالنيات .
- ١٣١ أنه استأذن رسول الله ﷺ ...
- ٢٢٨ أنه صلى في صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ثم سجد .
- ٢٢٢ أنه قِيلَ بعض نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ .
- ١٣٢ أنه قضى فيمن أعمر عمرى له ولعقبه فهي له بتلة ...
- ٣٠٣ أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث مرات .
- ١٣٥ أنه كان تمر به المرأة فيصغي لها الإناء ..
- ١١٥ أنها تزوجت فانتزعها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر ...
- ١٣٥ إنما ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم ..
- ١٨٦ إني لأنسى أو أنسى لأسن .
- ٢٣٠ أيما إهاب دبغ فقط طهر .
- ٢٦٠ أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل .
- ١٠٢ أيما بيعين تباعا فالقول قول البائع .
- ٢١١ أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية ، وأيما أرض ...
- ٦١ أيها الناس تصدقوا ... يا معشر النساء تصدقن ...
- ٢٤١ اتقوا صاحب هذا الداء يعني الجذام كما يتقى السبع إذا هبط وادياً
- ١٤٤ اختر أربعاً وطلق سائرهن .
- ١٤٤ اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي .
- ٢٥٥ اقتدوا باللذين من بعدي .
- ٣٢٦ بادروا بالموت ستاً : إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ...
- ٢٤٦ بت عند رسول الله ﷺ فنام ثم قام فقضى حاجته ثم أخذ كفاً من ماء ...
- ١٢٥ بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً .
- ٢٦٦ بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج .
- ١٤٣ البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة .
- ٢٧٧ تحدثوا ليتبوا من كذب على مقعده من جهنم .

- ١٠٣ تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكنم بهما .
- ١٢٢ تعلموا العلم فإن تعلمه الله خشية وطبه عبادة ...
- ٢١٧ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم .
- ٣٤٧ جرح العجماء جبار .
- ٣٤١ جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا .
- ١٢٩ الجن على ثلاثة أثلاث فتلث لهم أجنحة يطيرون في الهواء .
- ١٢٩ الحج عرفات من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج .
- ١٨١ الحج واجب والعمرة تطوع .
- ٢٦٦ حدثني تميم الداري . وذكر خبر الجساسة وقصة الدجال .
- ٢٣٩ حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي .
- ٦٢ حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس .
- ٢٩٥ خذوا عني خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا .
- ٣٧١ خذوا عني مناسككم .
- ١٨٥ خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمرة .
- ٢٣٦ خصلتان لا تجتمعان في مؤمن : سوء الخلق والبخل .
- ٩٨ الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنم .
- ١٩٦ دخل رسول الله ﷺ مسجد بني عمرو بن عوف يعني مسجد قباء يصلي فيه .
- ٣٢١ دعوه فإن لصاحب الحق مقالا .
- ٩٧ دعوه لا تزرموه .
- ٣٤٢ (ذلك إبراهيم) للذي سأله عن خير البرية .
- ٩٠ الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء .
- ١١٦ السفر قطعة من العذاب .
- ١٤٩ سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد .
- ٢٦٢ سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب — والطور .
- ٢٨٢ شفاء العي السؤال .
- ٦١ صدقت ، صدقت أنا أمرتها .
- ٢١١ صلاة الليل والنهار مثني مثني .
- ١٠٨ الصلاة الوسطى صلاة العصر .

- ٢٤٥ صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا
- ٢٢٢ صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر...
- ٢٣٣ صلينا مع النبي ﷺ ثمانيا جميعا وسبعيا جميعا .
- ٢٣٥ الضيافة على أهل الوبر وليست على أهل المدر .
- ٧٦ طلب العلم فريضة على كل مسلم .
- ٢٠٣ طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد .
- ١١١ طوبى لك يا عثماني لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها .
- ٩٢ العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا ...
- ١١٨ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر ..
- ١٢٠ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر في صلاة العيدين ..
- ١٤٣ العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء .
- ٩١ فحج آدم موسى .
- ٣٤١ فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والحضر .
- ٣٤٢ قال له رجل : أنت الكريم بن الكرماء ، فقال ذلك يوسف بن يعقوب...
- ٣٢٢ قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات ...
- ٣٠٦ قمت على باب الجنة فإذا عامة من يدخلها ...
- ٩٨ كان بين مقام النبي ﷺ وبين القبلة ممر عثر .
- ٣٦٩ كان يقال إن أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجلوا في الطلب .
- ٣٣٤ كان يقرأ في العيدين ...
- ٣٢٣ كان يوما يصومه أهل الجاهلية فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره .
- ٣١١ كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها .
- ١١٢ كسب الحجام خبيث وثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث .
- ٢٩٤ كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع .
- ٩٨ كل شراب أسكر فهو حرام .
- ٣٢٠ كل شيء بقدر حتى العجز والكيس ، أو الكيس والعجز .
- ٣٢٢ كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج .
- ٢١٥ كل مسكر همر وكل همر حرام .
- ١٤٥ كنا أصحاب رسول الله ﷺ نساfer فيتم بعضنا ويقصر بعضنا .

- ٣٥٨ كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ فيقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ...
- ٩١ كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن ...
- ٣٤٢ كنت عبدا قبل أن أكون نبيا ، وكنت نبيا قبل أن أكون رسولا .
- ٣٠٤ لإن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم .
- ٤٢١ لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة .
- ٢٩٨ لا تزول قدما العبد يوم القيامة حتى يسأل عن خمس خصال ..
- ٩١ لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين ...
- ٢٩٦ لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء ، ولا لتماروا به السفهاء ، ولا
- ٢٧١ لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن ، ومن كتب عني شيئا سوى القرآن
- ١٤٣ لا تنكحوا إلا الأكفاء .
- ٢٣٧ لا سبق إلا في نصل أو خف أو خافر .
- ١٢٦ لا صداق بأقل من عشرة دراهم .
- ١٠٢ لا صدقة في شيء من الزرع والنخل والكرم حتى يكون خمسة أوسق .
- ٣٢٣ لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب .
- ١٤١ لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين .
- ٢١٣ لا نكاح إلا بولي .
- ٩٩ لا وصية لوارث .
- ٣٤٤ لا يرث المسلم الكافر .
- ١٤٦ لا يصلي أحدكم وهو يدافع الأخيثن ...
- ٢١٤ لا يغلق الرهن
- ٣٤٢ لا يقل أحدكم إني خير من يونس بن متى .
- ١٢٩ لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار ...
- ٣٥١ لا ينكح المحرم ولا ينكح .
- ٢٢٥ لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب .
- ٣٢٢ لعن الله اليهود اتخذوا ...
- ١٧٣ اللهم أجري في مصيبي ...
- ٣٢١ اللهم لا تجعل قري وثنا يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا
- ٣٥٧ لن يدخل النار من شهد بدرا والحديبية .

- ليس بها بأس فكلوها . ١١٣
- ليس فيها قميص ولا عمامة . ١٤٢
- ليس لقاتل شيء . ١٠٢
- مأتاكم عني فأعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله.. ٣٧١
- ما بين منبري وقبري هو أسطوانة التوبة روضة من رياض الجنة . ٢٣٦
- ما بين هذين وقت . ١٤٦
- ما ذئبان جائعان أرسلنا في حظيرة غنم ... ٣٠٥
- ما رأي الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أدحر ... ١٢٢
- ما سبح رسول الله ﷺ سبحة الضحى قط . ٣١٥
- ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته . ١٨١
- ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزاً ، وما تواضع للماء لا ينجسه شيء . ٢٠٨
- مثنى مثنى فإذا خشيت الصباح فأوترت بواحدة توتر لك ما مضى من صلاتك . ٢٦٣
- المرأة وحدها صف . ٢٣٦
- مسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده . ٣٢٥
- ملعون من ضار أخاه المسلم أو ما كره . ١٤٧
- من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ... ٣٤٦
- من أدرك ركعة من العصر . ١٤٦
- من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ... ١١٣
- من انتظر الصلاة فهو في صلاة ما انتظرها . ٣٣٤
- من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة بنى الله بيتا في الجنة . ١٩٤
- من تواضعا يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل . ٩٥
- من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه . ١٨٤
- من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين . ٢٣٨
- من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة . ١٢٦
- من صمت نجا . ٣٠٢
- من غل فأحرقوا متاعه واضربوه . ١٤١
- من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله . ١٤٦

- ١٤٧ من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين استقرع أبواب الجنة ...
- ٢٤١ من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت
- ٢٤٤ من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه .
- ٣٠٢ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت .
- ٢٠٤ من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار .
- ٢٣٣ من كذب عني متعمداً فليتبوأ مقعده من النار .
- ٣٢٠ من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له .
- ٣٤٧ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها .
- ١٤١ من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصه فلا يعصه .
- ٢٧٣ نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب .
- ٢٦١ نسي آدم فسيت ذريته .
- ٦٠ نضر الله امرأ سمع منا مقالة فوعاها وأداها كما سمعها .
- ١٢٢ (نعم) لمن سأله أن يكون المؤمن جباناً .
- ٢٨٣ نعم إذا هي رأت الماء .
- ٣٦٥ نعم فإنني لا أقول إلا حقاً .
- ٢١٣ نعم ولك الأجر . (للمرأة التي رفعت إليه الصبي وقالت : ألهذا حج ؟) .
- ٣٣٣ هي النبي ﷺ أن ينبذ البسر والرطب جميعاً ...
- ٢٣٥ هي النبي ﷺ عن بيع الحيوان باللحم .
- ٣٣٧ فهايتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، فكلوا ، وتصدقوا ، وادخروا ...
- ٢٣٥ هدية الله إلى المؤمن السائل على بابه .
- ١١٢ هذه قبور إخواننا .
- ٣٢٤ هل هو إلا بضعة منك .
- ١٤٣ هلاك أمتي في القدرية والعصية والرواية عن غير ثبت .
- ١٠١ هو الطهور ماؤه الحل ميتته .
- ٢١٠ وإذا قرأ فأنصتوا .
- ١٠٩ والله إنك لخير أراض الله ، وأحب أرض الله إلي .
- ٣١٠ والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بمحدوده .
- ٣٥٧ وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

- ويل للأعقاب من النار . ٣٠٣
- يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة . ٣٤٤
- يحشر الله تبارك وتعالى العباد أو قال الناس _ شك همام ، وأوماً بيده . ٢٨٤
- يحشر الناس يوم القيامة أو قال العباد عراة غرلاً بهما . ٦٤
- يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله . ٢٥١
- يغسل فرجه ويتوضأ (للمذاة) ٢٨٣
- يكون عليكم أمراء تعرفون منهم وتكفرون فمن أنكر فقد برئ . ٢٩٥

٢٧٦	جابر	أحدث به كما سمعت أم أعريه ؟
٦٣	عمر	أجلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم
٢٦٨	يحيى بن سعيد	أخبرنا وأخبرني واحد ، وحدثنا وحدثني واحد
١٧٢	ابراهيم النخعي	إذا أسندت لك الحديث عنه فقد حدثني من سميت لك عنه ، وإن
٣٣٩	مالك بن أنس	إذا جاء عن النبي عليه السلام حديثان مختلفان ...
٣٣٩	أيوب	إذا سمعت أبدا خلافا عن النبي عليه السلام وبلغك فانظر ...
٢٦٨	أحمد بن صالح	إذا عرض الرجل على عالم ثم قال حدثنا لم أخطئه ولم أكذبه ،
١٧١	ابراهيم النخعي	إذا قلت عن عبدالله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد ...
٢٧٩	الحسن	إذا كان المعنى واحدا فلا بأس
٩٢	سعيد بن المسيب	إذا نوى الرجل على إقامة خمس عشرة ليلة أتم الصلاة .
٢٣٨	يحيى بن سعيد	الإسناد من الدين
٢٧٥	الأوزاعي	أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عربا
٣٤٠	الزهري	أنبا الفقهاء أن يعرفوا الناسخ والمنسوخ من حديث ...
١٦٨	زيد بن ثابت	أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا الصلاة المكتوبة .
٢٩١	عمر بن الخطاب	أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ..
٢٧٩	محمد بن سيرين	أما أنه لو اتبعه كان خيرا له
٢٩٢	عمر بن الخطاب	أما بعد فإني أريد قول مقالة قد قدر لي أن أقولها
٢٨٢	علقمة	أما ما حفظت وأنا شاب فكأنني أنظر إليه في قرطاس أو ورقه
٢٧٩	مالك	أما ما كان من قول النبي ﷺ فإني أكره ذلك ، وأكره أن يزد فيه
٢٤٠	النسائي	أمناء الله عز وجل على حديث رسوله ثلاثة : مالك ...
٢٧٨	أبو الدرداء	أن أبا الدرداء كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ ثم فرغ منه
٣١١	مالك بن أنس	أن أبا موسى أفتى بجواز رضاع الكبير ...
٣٦٧	يحيى بن معين	إن أصحاب ابن شهاب إذا اختلفوا فالقول ما قاله مالك .
٣٦١	مالك ابن أنس	أن ابن مسعود رجع عن قوله في الريبة ...
١٥٤		أن ابن مسعود كان يدب راكمها .

٢٨٥	عبدالله	إن الرجل لا يولد عالماً وإنما العلم بالتعلم
١٤٥	يحيى بن سعيد	إن المصلي ليصلي الصلاة وما فاتته وقتها ولما فاتته من وقتها أعظم
٢٨٤	أبو هريرة	إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة
٢٠٧	عائشة ، معاوية ، ابن عباس	إن رسول الله ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين .
٢٩٦	ابن مسعود	إن على أبواب السلاطين فتناً كمبارك الإبل ...
١٦٢	حميد بن عبدالرحمن	أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ...
٣٠٠	علي بن أبي طالب	إن من حق العالم عليك ألا تكثر عليه بالسؤال ...
٢٨٥	مالك	إن هذا الأمر لن ينال حتى يذاق فيه طعم الفقر
٢٤٠	ابن عباس	إننا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذا لم يكن يكذب عليه فلما
٢٩٤	الأعمش	أنتم الأطباء ونحن الصيادلة
٢١٨	أبو الدرداء	إنما أخاف أن يقال لي يوم القيامة ...
١٦١	ابن عمر	إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمى وتثني رجلك اليسرى .
٢٧٩	عبدالله بن مسعود	أنه حدث يوماً بحديث فقال : سمعت رسول الله ﷺ ثم أرعد
٢٧٩	الشعبي والحسن	أنهما كانا لا يريان بأساً بتقديم الحديث وتأخيره
٢٧١	عمر بن الخطاب	إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم
٢٨٤	سعيد بن المسيب	إني كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد
١٧١	عروة بن الزبير	إني لأسمع الحديث استحسنته فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه .
٢٧٦	أبو معمر	إني لأسمع الحديث لحناً فألحن أتباعاً لما سمعت
٢٨٦	فضيل بن عياض	أول العلم الإنصات ثم الاستماع ثم الحفظ ...
٢٨٦	سفيان	أول العلم الاستماع ثم الإنصات ثم الحفظ ...
٢٨٦	ابن المبارك	أول العلم النية ثم الاستماع ثم الفهم ...
٢٩٣	عمر بن الخطاب	إياكم والرأي فإن أصحاب الرأي أعداء السنن
٢٩٩	أبو بكر الصديق	أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت ...
٢٩٩	ابن مسعود	أيها الناس من سئل عن علم يعلمه فليقل به ...
١٥٧	أبو هريرة	اختن إبراهيم ﷺ بالقدوم وهو ابن مائة وعشرين سنة .
٢٣٨	ابن سيرين	انظروا عمن تأخذون هذا الحديث فإنما هو دينكم .
٢٨٥	عبدالله	بالحرص عليه يتبع أو بالحلب له يستمع ...
٢٦٨	مالك	بل يعرض إذا كان يشتهي في قراءته فربما غلط الذي يحدث أو نسي

١٩٧	شعبة	التدليس في الحديث أشد من الزنا وإن أسقط من السماء
١٥٨	ابن عباس	تذهب وتجيء في يوم ؟ قال : قلت نعم ، قال : لا إلا في يوم تام .
٢٨٢	الحسن بن علي	تعلموا العلم فإنكم إن تكونوا صغار قوم تكونوا كبارهم غداً
٣٠١	عمر بن الخطاب	تعلموا العلم وعلموه الناس .
٣٠١	ابن عباس	حدثوا الناس بما يعرفون ...
٢٨٧	الضحاك	حق على كل من تعلم القرآن أن يكون فقيهاً .
١٦٠	وائل بن حجر	حق وسنة ألا يؤذن إلا وهو قائم ولا يؤذن إلا وهو على ظهر
٢٩٣	عمر بن الخطاب	خير المهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم
١٩٥	ابن عون	ذكر أيوب لمحمد يوماً حديثاً عن أبي قلابة فقال : أبو قلابة رجل صالح .
٣٠٤	الحسن البصري	الذي يفوق الناس في العلم جدير أن يفوقهم في العمل .
٢٧٥	يحيى بن كثير	الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي
٢٦٤	معمر	رأيت أيوب يعرض على الزهري
٢٦٥	عبيد الله بن عمر	رأيت مالك بن أنس يقرأ على الزهري ، فحدثت بذلك
١٧٤	علي بن زيد	ربما حدثت بالحديث الحسن ثم أسمعته بعد يحدث به فأقول : من حدثك .
٢٦٧	عوف	رجل من بني أمية يسأل الزهري وعرض عليه كتاباً من علمه
٢٨٢	عائشة	رحم الله نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يسألن ...
١٦٠	عبد الله بن عمر	الرواح إن كنت تريد السنة .
١٥٨	ابن عمر	(الزكاة كل عام) في كل مال يدار في عبيد أو دواب أو طعام .
٣٠٦	الزهري	الزهد في الدنيا أن لا يغلب الحرام صبرك ...
٣٠٦	سفيان الثوري	الزهد في الدنيا قصر الأمل .
٢٦٨	أحمد	سئل عن الرجل يحدث الرجال يقول أحدهم حدثني أو يحدث
٣٠٢	أشهب	سئل مالك عن رفع الصوت في المسجد ...
١٩٣	يعقوب بن شيبه	سئل يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه .
١٩٣		سئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه وقال : هو
٢٧٦	محمد بن المثنى	سألت أبا الوليد عن الرجل يصيب في كتابه الحرف المعجم غير معجم
١٩٣	يعقوب بن شيبه	سألت علي بن المديني عن الرجل يدلّس أ يكون حجة فيما لم يقل حدثنا .
٢٦٤	شعبة	سألت منصور بن المعتمر وأيوب السختياني عن القراءة
١٧١	محمد بن سيرين	سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ؟ فسأله ، فقال : من سمرة ...

٢٩٣	عمر بن الخطاب	سأني قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنان..
١٦١	أبو هريرة	شر الطعام طعام الوليمة ، يدعى لها الأغنياء ويترك المساكين ...
١٦٣	ابن عمر	شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى بسبع .
١٠٨	علي بن أبي طالب	الصلاة الوسطى صلاة العصر .
٢٨٢	الحسن	طلب الحديث في الصغر كالنقش على الحجر
٢٧٥	عروة بن الزبير	عارضت ؟ ، قال : لا ، قال : لم تكتب
٣٠٥	سفيان الثوري	العالم طيب هذه الأمة والمال داؤها ...
٢٧٤	مالك بن أنس	عليك بتقوى الله في السر والعلانية والنصح لكل مسلم وكتابة
١ / ٤	بكر المزني	عمن هذه الأحاديث التي تقول فيها قال رسول الله ﷺ قال عنك
٢٣٧	ابن نافع مولى عمر	فانظروا ممن تأخذون ، واحذروا قصاصنا ومن يأتيكم
١١٧	عمر بن الخطاب	فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين .
١٩٤	الأعمش	قال لي حبيب بن أبي ثابت : لو أن رجلاً حدثني عنك بحديث ...
٢٦٨	مالك	قد يقول الرجل إذا قرأ على الرجل أقرأني فلان وإنما قرأ عليه
٢٧٦	علي بن الحسن	قلت لابن المبارك يكون في الحديث لمن أقومه ؟ قال نعم لأن القوم
٢٦٩	عمرو بن أبي سلمة	قلت للأوزعي في المناولة أقول فيها حدثنا ؟ قال : إن كنت
٢٦٨	مالك	قولوا إن شئتم حدثنا وإن شئتم أخبرنا ، فقد رأيت العلم يقرأ على
٢٧٣	ابن عباس	قيدوا العلم بالكتاب
٣٤٠	يحيى بن سعيد	كان أبو بكر وعمر أتبع الناس لهدي رسول الله ﷺ .
١٠٤	عبدالله بن داود	كان إذا كان الحديث حسناً لم يكذب يحدث به .
٢٧٨	ابن سيرين	كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً ففرغ منه
١٩٣	ابن معين	كان ابن عيينة يدلّس فيقول عن الزهري فإذا قيل له : من دون الزهري .
١٥٩	سهل بن سعد	كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى
٢٦٩	أحمد بن صالح	كان عمر بن أبي سلمة حسن المذهب ، كان عنده شيء سمعه
٢٦٥	معمر	كان منصور لا يرى بالعرض بأساً
٢٧١	جرير بن عبد الحميد	كان منصور ومغيرة والأعمش يكرهون كتاب الحديث
٣٤٠	خالد الحذاء	كانوا يرون أن الناسخ من حديث رسول الله ﷺ ما كان عليه ...
١٠٤	إبراهيم النخعي	كانوا يكرهون إذ اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه ...
٢٩٩	عبد الرحمن بن مهدي	كنا عند مالك فجاء رجل فقال له : يا أبا عبدالله ...

٣٤٥	ابن مسعود	كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب .
١٧١	مالك بن أنس	كنا نجلس إلى الزهري ، إلى محمد بن المنكدر فيقول الزهري : قال
٢٧٦	إسماعيل بن أمية	كنا نرد نافعاً على إقامة اللحن في الحديث فيأبي
١٥٩	أنس بن مالك	كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم
١٩٤	أبو معاوية الضير	كنت أحدث الأعمش عن الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد .
٦٣	علي بن أبي طالب	كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء أن ينفعني .
٢٦٩	عبيد الله بن عمر	كنت أرى الزهري يأتيه الرجل بالكتاب لم يقرأه ولم يقرأ عليه
١٥٩	أنس بن مالك	كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح ، وأبا طلحة الأنصاري ، وأبي بن
٢٧٩	محمد بن سيرين	كنت أسمع الحديث من عشرة اللفظ مختلف والمعنى واحد
٢٦٨	ابن عباس	كنت أقرئ عبد الرحمن بن عوف
١٩٧	شعبة	لأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أقول زعم
١٩٧	شعبة	لأن أزي أحب إلي من أدلس .
٢٧٠	مالك	لا أرى هذا يجوز ولا يعجبني لأن هؤلاء إنما يريدون الحمل
٢٧٦	يحيى بن معين	لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية
٢٧٦	الأوزاعي	لا بأس بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث
٢٧٥	الشعبي	لا بأس بإقامة اللحن في الحديث
٢٧٣	ابراهيم النخعي	لا بأس بكتاب الأطراف
٢٧٣	علي بن أبي طالب	لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبدا فهما
٢٨٤	ابن المبارك	لعل الكلمة التي تنفعني لم أكتبها بعد
١٩٤	يزيد بن هارون	لم أر بالكوفة أحدا إلا وهو يدلّس إلا مسعرا وشريكا .
٢٧٣	أبو هريرة	لم يكن أحد من أصحاب محمد أكثر حديثاً مني إلا عبدالله بن عمرو
٢٧١	مالك	لم يكن مع ابن شهاب كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه
٦٤	محمد بن سيرين	لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلم وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا
٣٠٠	مالك بن أنس	لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت إليه ...
٢٦٥	مالك	لما قدم الزهري أخذت الكتاب لأقرأ عليه فقال : من أنت
٢٩٧	ابن مسعود	لو أن أهل العلم صانوا علمهم ووضعوه عند ...
٢٧٥	معمر	لو عورض الكتاب مائة مرة ما كان يسلم من أن يكون فيه سقط
٦٣	أبو هريرة	لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخففته .

١٥٣	القاسم بن محمد	لولا أن عبد الله بن عمر كره الدنيا وكان عندنا مرضيا ما رأينا
١٦٠	أبو هريرة	لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسواك .
٢٣٨	ابن المبارك	لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء
٢٧٤	أحمد بن حنبل	لولا كتابة العلم أي شيء كنا نحن
٦١	أنس بن مالك	ليس كل ما نخدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ولكن حدثنا أصحابنا .
٣٥٩	مالك بن أنس	ليس من أمر الناس الذين مضوا التفضيل بين الناس .
٢٦٧	الحسن البصري	ما أبالي قرأت علي أو قرأت عليك
٣٥٨	مالك بن أنس	ما أدركت أحدا اقتدي به في دين يفضل أحدهما على صاحبه ...
٣٠١	ابن مسعود	ما أنت محدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم ...
٣٠٠	عطاء بن يسار	ما أروي شيء إلى شيء أزين من ...
٣٠١	طاوس	ما تعلمت فتعلمه لنفسك فإن الأمانة ...
١٧٤	الحسن	ما حدثني به رجلان قلت : قال : رسول الله ﷺ .
١٩٥	شعبة	ما رأيت أحدا إلا وهو يدلس إلا عمرة بن مرة وابن عون .
٢٣٧	يحيى القطان	ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث .
٢٣٧	يحيى القطان	ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد .
٢٩٥	سعيد بن المسيب	ما صلاة يجلس في كل ركعة منها ؟
١٦٣	عائشة	ما طال علي وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا .
٣٠٥	عمر بن الخطاب	ما فتح الله الدينار والدرهم أو الذهب على ...
٣٠٠	مالك بن أنس	ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف .
١٦١	زيد بن أسلم	ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث : إما أن يستجاب له ..
٢٤٠	ابن سيرين	ما هذا يا سليمان اتق الله ولا تكذب علي ...
١٩٥	يحيى القطان	مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلي من الثوري عن إبراهيم .
٣٠٤	ابن عباس	مثل علم لا يظهره صاحبه كمثل كتر لا ينفق ...
٣٠٣	سفيان بن عيينة	مررت بأبي حنيفة وهو مع أصحابه في المسجد ...
٢٨٦	ابن عباس	مكثت سنة وأنا أشك في اثنتين ...
٢٩٧	مسعر	من أراد الحديث للناس فليجتهد فإن بلاءهم شديد .
١٠٦	شعبة بن الحجاج	من حسنه فررت (لما سئل عن تركه لرواية العزمي)
٣٠٠	الشافعي	من حفظ القرآن عظمت حرمته ...

٣٠١	مالك بن دينار	من طلب العلم لنفسه فقليل العلم ...
١٦٣	أبو بكر بن عبدالرحمن	من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيرا أو ليعلمه ...
٣٠٥	أبو الدرداء	من فقه الرجل المسلم استصلاحه معيشته .
٣٥٩	يحيى بن معين	من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وعرف لعلي سابقته ...
١٦١	أبو هريرة	نساء كاسيات عاريات مائلات لميلات لا يدخلن الجنة ...
٢٨٥	الزهري	هاتوا من أشعاركم هاتوا من أحاديثكم ...
٢٧٩	واثلة بن الأسقع	هذا القرآن مذ كذا بين أظهركم لا تألون حفظه وإنكم تزعمون
٢٩٩	عمر بن الخطاب	والله لقد كنت فيها بارا تابعا للنحق
٢٣٧	حماد بن زيد	وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث بثوها .
٢١٦	المغيرة	ويحك يادراوردي كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أخرى
٣٠٤	أبو الدرداء	ويل لمن لا يعلم مرة وويل لمن يعلم ولا يعمل ...
٢٩٦	أيوب السختياني	يا أبا أيوب احفظ عني ثلاث خصال .
٢٩٤	أبو يوسف	يا يعقوب إني لأحفظ هذا الحديث من قبل ...
٢٨٥	الزهري	يا يونس لا تكابر العلم فإن العلم أودية ...
١٩٣	علي بن الحسين	يجزئ الجنب أن ينغمس في الماء .

الكلمات الغريبة المشروحة

الصفحة	الكلمة الغريبة
٢٢٥	إهاب
٢٠٢	أَهْلَ
١٣٢	بتلة
١١٤	بلجة
٩٧	تزرموه
٩١	تصروا
٢٦٦	تلاحى
١٢٥	جنيا
١٠٩	الحَزْوَرَة
١٠٢	الرقعة
١٤٣	السّه
١١٣	شظاظ
١٣٢	عمرى
٢٨٢	العميّ
١٨٦	عُدَيْقَة
١٨٧	غرز
١٤١	غل
١٥٩	فضيخ
١٥٧	قدوم
٢٣٣	الكديد
٣٢٠	الكَيْس
١١٣	لقحة
١١٢	مجينة
١١٠	مُخْرَفَة
٣٢١	مغفر
١٩٤	مفحص

۱۵۹	مهراڤ
۲۶۲	ناهڤ
۲۳۷	نصل
۹۰	هء وهاء
۱۴۶	وتر
۲۲۵	يُعَذِّي
۲۱۴	يغلق

فهرس الأماكن والبلدان *

الصفحة	البلد أو المكان
٣٥٩	الأبواء
٢٣٧	الإسكندرية
٤٠	أشونة
٤٠	إشبيلية
٣١	الأندلس
٢٩	بطلبيوس
٤٠	بلنسية
٤٦	تاهرت
٢٤١	جرش
١٤٤	الحجاز
٤٠	دانية
٣٣	الزهراء
٤٠	شاطبة
٤٨	الشام
٤٠	شنترين
١٤٤	العراق
٣١	قرطبة
٢٤١، ٢٣٧	المدينة
٤٦	مريبطر
٤٨، ٣٩	مصر
٣١	وادي آشي
٦٠	اليمن

* التعريف فقط للبلاد العربية أما المشهورة فلم أعرف بها كالشام والعراق والمدينة ... الخ .

فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الصفحة
أبان العطار	٢٠٨
إبراهيم بن أبي يحيى	١٨٧، ١٨٥
إبراهيم بن عبدالله بن قارظ	١١٣
أحمد بن أبي بكر الزهري	١٣٤
أحمد بن عبدالله بن محمد على اللخمي الإشيلي	٤٢
أحمد بن عبدالملك بن هاشم الإشيلي	٤٤
أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن التميمي	٤٦
أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد الأموي	٤٤
أحمد بن محمد بن رزق الأموي القرطبي	٤٦
أحمد بن محمد بن عبدالله بن لب المعافري	٤٣
أحنف بن قيس	٣٥٥
أبوإدريس الخولاني	٣٧٥
إسحاق بن مسيح	٢٣٦
إسرائيل	٢١٣
إسماعيل بن عباد	٣٠
إسماعيل بن يحيى التميمي	٢٣٦
أسود بن يزيد	٢٩٩
الأعمش	١٩٤
أكثم بن صيفي	٥٥
ابن زيدون	٣٥
ابن عبدالله بن مغفل	٢٥٤
الحسن بن ذكوان	١٩٣
أبو البختری القاضي	٢٣٧

١١٥	بقية بن الوليد
٢٠٤	ثابت بن موسى أبو يزيد الكوفي
١١٥	جابر الجعفي
١١٩	جعفر بن محمد
١١٩	حاتم بن عبيد الله أبو عبيدة
٢٥٢	أبو حازم مولى بن عباس
٢١٦	حبیب المعلم
٢٢٢	حبیب بن أبي ثابت
١١٩	حجاج بن أرطاة
٤٩	حسين بن محمد بن أحمد الغساني
٨٨	أبو حمزة السكري
١٩٥	حميد الطويل
١٣٦	حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية
٢١٧	أبو خالد الدلاني
٢٠٤	خراش
٤٣	خلف بن القاسم بن سهل بن الدباغ
١١٢	داود بن خالد بن دينار
١١٢	داود بن صالح بن دينار التمار
٢٠٨	الزبير بن عدي
٢٧٧	زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبظون
١٤٥، ١٤٢	زيد بن الحواري العمي
٣٦	زينب بنت يوسف بن عبد الله بن عبد البر
١١٧	سالم بن عبد الله النصري
٣٦٩	سعيد بن أبي عروبة
٣٧٢	سعيد بن المسيب
٢٥٤	سعيد بن سلمة

١٩١	سعيد بن عثمان البلوي
٢٣٥	سعيد بن موسى
٤٦	سعيد بن نصر بن خلفون
٢٥٨، ١٩٥، ٢٠٨	سفيان الثوري
٦٤	سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص الأسدي
١٠٥	سلام بن سليمان المدائني
٤٨	سليمان بن أبي القاسم نجاح
٢٦٠	سليمان بن موسى
١٤١	سليمان بن أرقم
٣٦٤	سليمان بن يسار
١١٥	سماك بن حرب
١١٦	سهيل بن أبي صالح المدني
٢١	شأنجه بن غرسية بن فرذلد النصراني
٣٦٩، ٢٠٤	شعبة بن الحجاج
٢٥٢	أبو صالح الحادي
٢٥٣	صدقة بن صالح الثوري
٤٧	طاهر بن مفوز بن أحمد المعافري
١٤٥	طلحة بن عمرو
١٤٢	طلحة بن يحيى
١٤٦	طلق بن حبيب
٢٥٨	عاصم بن أبي النجود
١٥٠	العباس بن الفضل العدني
١٩٣	عباية بن ربعي
١٩	عبد الملك المظفر
٤٥	عبد الوارث بن سفيان بن جبرون

٢٦،١٧	عبدالرحمن الناصر
١١٨	عبدالرحمن بن أبي ليلي
١١٣	عبدالرحمن بن القاسم
١٩	عبدالرحمن بن المنصور بن أبي عامر
٢٠١	عبدالرحمن بن زياد الأفريقي
١١٩	عبدالرحمن بن عبيدالله
٤٧	عبدالرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي
٤٤	عبدالرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس
٢٥٥	عبدالرحمن بن يزيد بن عقبة
١٤٢	عبدالرحيم بن زيد العمي
٢٠٢	عبدالرزاق الصنعائي
١١٦	عبدالعزيز بن محمد الدراوردي
١٤٧	أبو عبدالغني
١١٩	عبدالقدوس بن عبدالكبير
٣٦٩	عبدالكريم بن أبي المخارق
١٣٣	أبو عبدالله النجراي
١١٩	عبدالله بن أبي أمامة
١٢١	عبدالله بن عامر الأسلمي
١٢١	عبدالله بن عبد الرحمن الطائفي
٢٥٦	عبدالله بن عصمة
١٢١	عبدالله بن عمرو بن عوف
٢٥٨	عبدالله بن هبة
٢٤٩،١٤٤	عبدالله بن مؤمل
٢٥٢	عبدالله بن مالك أبو تميم الجيشاني
٣٤	عبدالله بن محمد بن عبدالبر
٤٣	عبدالله بن محمد بن يوسف بن نصر الفرضي

١١٩	عبدالله بن منيب
٣٥	عبدالله بن يوسف بن عبدالمير
٣٢٣، ٢٩٤	عبدالمملك بن بديل
٢٣٦	عبدالمملك بن زيد الطائي
٢٥٦	عبدالمملك بن عمر
٣٩٨	عبيدالله بن معمر
٨٨	عتاب بن زياد
٢٥٢	أبو عثمان بن سنه
٣٦٤	عراك بن مالك
٢٢٩	عروة بن الزبير
٢٤٨	عكرمة مولى ابن عباس
٢٤٨	علاء بن عبدالرحمن
٤٧	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي
٢١١	علي بن عبد الله البارقي
٢١٤	على بن عبدالحميد الغضائري
١٤٨	عمارة بن زيد
٢٥٢	عمر بن حفص المعيطي
٢٥٣	عمر بن يونس اليمامي
٣٦٥	عمرو بن شعيب
٢٥٤	أبو عمير بن أنس
١٢٠	عنيسة بن عبدالرحمن
٢٥٤	أبو عون بن أبي حازم
٣٩٠	عياض بن موسى اليحصبي
٢٠٩	عيسى بن يونس
٢٥٢	أبوقاسم بن أبي الزناد
٢٢٩	قاسم بن محمد

٢٢١	قرفة بن هيس أبو الدهماء العدوي
٢٥٣	كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
١٢١	مجاهد العامري
٢٩	محمد بن أبان
٢٥١	محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي
٤٨	محمد بن الزبير الحنظلي
٢٢٢	محمد بن جعفر بن الزبير
١٥١	محمد بن عبد الله الخزاعي
١٢٠	محمد بن عبد الملك بن صنفون اللخمي
٤٥	محمد بن معن الغفاري
١١٢	محمد بن هشام بن عبد الجبار
١٩	المستنصر بالله
٢٦، ١٧	مسروق
٢٢٩	المظفر بن الأفتس
٢٩	المعتضد بن عباد
٢٩	معن بن عيسى
٢١٤	المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة
٢٥٦	المنصور بن أبي عامر
٢٧، ١٨	موسى بن طريف
١٩٣	موسى بن عبد الرحمن بن خلف
٤٧	موسى بن محمد
٢٣٥	موسى بن محمد البلقاوي
١٢٢	مولى ربيعي
٢٥٦	نافع بن أبي نعيم القاري
١١٣	هشام الدستوائي
٣٦٩	

١٤٧	هشام بن أبي هشام
٢٥١	هشام بن هشام بن عتبة
١٩٤	هشيم
٢٠	وسنار البرزالي
١٩٤	وليد بن مسلم
٢٠١	يحيى بن أبي كثير
١٤٢	يزيد بن أبي زياد
١٤٢	يزيد بن زياد بن أبي الجعد
١١٣	يزيد بن عبد الملك
٢٥٦	أبو اليسع البصري
١٤٦	يعقوب بن الوليد
٤٥	يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث

ثبت المراجع والمصادر

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، الأمير علاء الدين علي بن بليان الفارسي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ — ١٩٩١ م .
٢. إحكام الأحكام ، لابن حزم ، مطبعة الإمام — القاهرة .
٣. الإحكام في أصول الأحكام ، لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ، تصحيح ابن غديان ، طبعة الرياض ١٣٨٧ هـ .
٤. الأدب المفرد ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، (مع فضل الله الصمد) ، مكتبة الإيمان — المدينة المنورة .
٥. الأذكار ، للإمام الفقيه محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، تحقيق : عبدالقادر الأرنؤوط ، دار الهدى — الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٠ هـ — ١٩٩٠ م .
٦. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، مطبعة المدني — القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ — ١٩٩٢ م .
٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للإمام الحافظ الخليل بن عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، دار الفكر العربي — بيروت ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م .
٨. أسد الغابة ، لابن الأثير .
٩. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية — بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .
١٠. الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين — بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٨٠ م .
١١. أعلام الموقعين عن رب العالمين ، شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، تحقيق طه عبدالرؤف سعد ، دار الجيل — بيروت .
١٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث — القاهرة ، الطبعة الثانية .
١٣. الأم ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ .
١٤. الإنباه على قبائل الرواة ، لأبي عمر بن عبد البر الأندلسي ، تحقيق إبراهيم الإياري ، طبعة دار الكتاب العربي ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .

١٥. الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف ، لابن عبد البر الأندلسي ، مع مجموعة الرسائل المنيرية ، إدارة الطباعة المنيرية ، ١٣٤٣ هـ .
١٦. ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ ، ليث سعود جاسم ، دار الوفاء — المنصورة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م .
١٧. اختصار علوم الحديث ، لأبي الفداء إسماعيل بن أبي حفص عمر بن كثير ، مطبوع مع الباعث الحثيث ، القاهرة — دار التراث ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .
١٨. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري الأندلسي ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة — دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م .
١٩. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ، لابن عبد البر النمري ، تحقيق عبد الله مرحول السوالمه ، دار ابن تيمية — الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م .
٢٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر بحاشية الإصاية لابن حجر ، تحقيق طه محمد الزيني ، مكتبة ابن تيمية — القاهرة ، ١٤١١ هـ .
٢١. الاقتراح في بيان الاصطلاح ، للإمام أبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد ، تحقيق : عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ — ١٩٩٦ م .
٢٢. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، لأبي عمر بن عبد البر الأندلسي ، دار الكتب العلمية — بيروت .
٢٣. برنامج القاسم بن يونس التجيبي ، تحقيق عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب — ليبيا — تونس .
٢٤. بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس ، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي ، طبع في مدينة مجريط بمطبعة روكس سنة ١٨٨٤ م .
٢٥. هجة المجالس وأسس المجالس وشذذ الذاهن والهاجس ، لابن عبد البر ، تحقيق محمد مرسى الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية .
٢٦. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، لابن عذاري المراكشي ، تحقيق : ج . س . كولان ، دار الثقافة — بيروت .
٢٧. بيان الوهم والإيهام ، لأبي الحسن بن القطان ، دار الكتب المصرية .

٢٨. تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي — بيروت .
٢٩. تاريخ علماء الأندلس ، لأبي الوليد عبدالله بن محمد الفرضي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
٣٠. تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك ، للإمام الحجة أبي عمر يوسف بن عبدالر النمري الأندلسي ، دار الكتب العلمية — بيروت .
٣١. تدريب الراوي في شرح تقريب النوي ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق : نظر محمد الفارياي ، مكتبة الكوثر — الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ — ١٩٩٤ م .
٣٢. التدليس في الحديث ، مسفر بن غرم الله الدميني ، طبعة الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م .
٣٣. تذكرة الحفاظ ، للإمام أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي ، دار الكتب العلمية — بيروت
٣٤. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض بن موسى السبتي ، تحقيق محمد بن تاويت الطبخي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .
٣٥. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، للحافظ عبدالعزيز بن عبدالقوي المنذري ، دار ابن كثير — دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م .
٣٦. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق أحمد بن علي سير المبارك ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م .
٣٧. تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير .
٣٨. تقريب التهذيب ، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، تحقيق : محمد عوامه ، دار البشائر الإسلامية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
٣٩. تقريب الوصول إلى علم الأصول لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي المزناطي الملوكي ، تحقيق محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
٤٠. التقييد والإيضاح ، للحافظ شيخ الإسلام زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ — ١٩٩٣ م .
٤١. التلخيص الجبير ، لشيخ الإسلام قاضي القضاة الحافظ أبي فضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي ، مكتبة ابن تيمية — القاهرة .

٤٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي ، تحقيق : سعيد أحمد إعراب وآخرون ، طباعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف — بالمملكة المغربية .
٤٣. التهذيب التهذيب ، للإمام الحافظ الحجة شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الكتاب الإسلامي — القاهرة .
٤٤. قذيب السنن ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية ، مطبوع مع (مختصر السنن للمنذري ومعالم السنن للخطابي) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي ، القاهرة — مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧ هـ .
٤٥. توجيه النظر إلى أصول الأثر ، للإمام العلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ — ١٩٩٥ م .
٤٦. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الحسين الصنعاني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر — بيروت .
٤٧. الثقات ، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، مجلس دائرة المعارف العثمانية — بحيدر آباد الركن الهند الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م .
٤٨. جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي العلائي ، تحقيق : حمدي عبدالحميد السلفي ، الدار العربية للطباعة — الأعظمية ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م .
٤٩. جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م .
٥٠. جامع بيان العلم وفضله للإمام العلامة أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي ، تحقيق عبدالكريم الخطيب ، دار الكتب الإسلامية — مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ — ١٩٨٢ م .
٥١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للحافظ الخطيب البغدادي ، تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف — الرياض ١٤٠٣ هـ .
٥٢. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ، للحميدي أبي عبدالله محمد بن أبي نصر ، تحقيق إبراهيم الإيباري ، دار الكتاب المصري — القاهرة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .
٥٣. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .

٥٤. الجرح والتعديل ، للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، دار الكتاب الإسلامي .
٥٥. حاشية قفو الأثر لابن الحنبلي ، عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الحديثة — حلب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ .
٥٦. حاشية نور الدين عتر على شرح نخبه الفكر ، نور الدين عتر ، دار الخير — دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م .
٥٧. الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث ، محمود الطحان .
٥٨. درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ، تحقيق محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .
٥٩. الدرر في اختصار المغازي والسير ، لابن عبد البر الأندلسي ، تحقيق شوقي حنيف ، دار المعارف — مصر .
٦٠. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق محمد الأحدي أبي النور ، مكتبة التراث — القاهرة .
٦١. الرد على الزنادقة والجهمية ، الإمام أحمد بن حنبل .
٦٢. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني ، تحقيق : محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني ، دار البشائر الإسلامية — بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .
٦٣. الرسالة للإمام المطلي محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية — بيروت .
٦٤. سنن أبي داود ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، ت : عزت عبيد الدعاس ، دار الحديث — بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م .
٦٥. سنن ابن ماجه ، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ، دار إحياء الكتب العربية .
٦٦. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث — القاهرة .
٦٧. سنن الدارقطني ، الإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق : السيد عبدالله هاشم عياني المدني ، دار الحاسن للطباعة — القاهرة .

٦٨. السنن الكبرى ، لإمام المحدثين الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، دار المعرفة — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦ م .
٦٩. السنن الكبرى ، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ — ١٩٩١ م .
٧٠. سنن النسائي : أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، دار الريان — مصر .
٧١. سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة الثامنة ١٤١٢هـ — ١٩٩٢ م ،
٧٢. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ومكتبها — القاهرة ١٣٤٩ هـ .
٧٣. شرح ألفية العراقي ، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي ، دار الكتب العلمية — بيروت .
٧٤. شرح الآثار ، للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، دار الكتب العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .
٧٥. شرح الكوكب المنير محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي ، مكتبة العبيكان الرياض ١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م .
٧٦. شرح صحيح مسلم ، لحجي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الشافعي النووي ، المطبعة المصرية .
٧٧. شرح علل الترمذي ، لابن رجب الحنبلي ، تأليف : همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار — الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧ م .
٧٨. شرح علل الترمذي ، للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م .
٧٩. شرف أصحاب الحديث ، للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد سعيد خطيب ، مكتبة الإحيات — أنقرة .
٨٠. صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي — بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥ م .
٨١. صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، (مع فتح الباري) ، المكتبة السلفية — القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٨٢. صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية — بيروت ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م.
٨٣. صيانة صحيح مسلم ، لابن الصلاح ، تحقيق موفق عبد الله ، نشر دار الغرب الإسلامي عام ١٤٠٤ هـ .
٨٤. ضوابط الجرح والتعديل ، للدكتور عبدالعزيز بن محمد إبراهيم العبد اللطيف ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
٨٥. العبر في أخبار من غير ، للإمام الذهبي .
٨٦. عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان سليمان بن صالح بن عبدالعزيز الفصن — دار العاصمة — الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
٨٧. علوم الحديث ، للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح ، مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت .
٨٨. الغنية (فهرست شیوخ القاضي عیاض) ، تحقيق ماهر زهير ، دار الغرب الإسلامي — بيروت .
٨٩. فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العصامي النجدي الحنبلي ، دار عالم الكتب — الرياض ١٤١٢هـ — ١٩٩١م .
٩٠. فتح الباري بشرح صحيح ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية — القاهرة ، الطبعة الثالثة.
٩١. فتح الباقي على ألفية العراقي للحافظ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري الأزهرى الشافعي ، دار الكتب العلمية — بيروت .
٩٢. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق علي حسين علسي ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس ، الهند ، الطبعة الأولى ، محرم ١٤١١هـ — ١٩٩٠م .
٩٣. الفروسية ، محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية ، مكتبة دار التراث — المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
٩٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل للإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، مكتبة عكاظ — الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ — ١٩٧٥م .
٩٥. فهرسة ابن خير الإشيلي ، لأبي بكر محمد بن خير الأشيلي ، قابله على أصوله فرنشسكه قدارة زیدین وتلمیذه ، منشورات مؤسسة الخانجي — القاهرة .

٩٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، المكتب الإسلامي — بيروت .
٩٧. قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة ، لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم شيخ الإسلام ، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي ، مكتبة لينة — مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨ م .
٩٨. القصد والأسم في معرفة أنساب العرب والعجم ، لابن عبد البر الأندلسي ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العلمية — بيروت .
٩٩. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩ م .
١٠٠. الكافي في فروع المالكية ، لابن عبد البر الأندلسي ، تحقيق محمد أحمد ولد ماديدك ، مكتبة الرياض الحديثة — الرياض ١٣٩٨ هـ .
١٠١. الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني ، تحقيق سهيل زكار ، يحيى مختار ، دار الفكر — بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م .
١٠٢. كتاب الصلة ، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
١٠٣. الكفاية في علم الرواية ، للحافظ أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ، تأليف : أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي — بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م .
١٠٤. اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين بن الأثير الجزري ، دار صادر — بيروت .
١٠٥. مباحث في علم الجرح والتعديل ، قاسم علي سعد ، دار البشائر الإسلامية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ — ١٩٨٨ م .
١٠٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة — بيروت ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢ م .
١٠٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق : حسام الدين المقدسي ، مؤسسة المعارض — بيروت ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦ م .
١٠٨. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل و لطائف الأخبار ، للشيخ العلامة اللغوي محمد طاهر الصديقي الهندي الغني الكجراتي ، دار الكتاب الإسلامي — القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ — ١٩٩٣ م .
١٠٩. المجموع شرح المذهب ، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، دار الفكر بيروت .
١١٠. محاسن الاصطلاح ، للبليقي ، تحقيق : عائشة عبدالرحمن بنت الشاطي ، دار المعارف — مصر .

١١١. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر — بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤ م .
١١٢. مدارج السالكين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ — ١٩٩٠ م .
١١٣. مدخل الصحيح ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق ربيع بن هادي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
١١٤. المراسيل ، لابن أبي حاتم ، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .
١١٥. المستدرک علی الصحيحین ، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، دار الفكر — بيروت .
١١٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، مؤسسة قرطبة — القاهرة .
١١٧. مسند الإمام الشافعي ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، دار الكتب العلمية — بيروت .
١١٨. مصنف ابن أبي شيبة ، لابن أبي شيبة .
١١٩. مطمع الأنفس ومسرح التأس في ملح أهل الأندلس ، للكاتب أبي نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان ، تحقيق محمد علي شوابكة ، مؤسسة الرسالة — بيروت ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .
١٢٠. المعجم الكبير ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية — الموصل ، الطبعة الثانية .
١٢١. معجم البلدان ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي ، بيروت — دار صادر ١٩٧٧ م .
١٢٢. معرفة علوم الحديث ، للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري ، تحقيق : معظم حسين ، مكتبة المعارف — الطائف .
١٢٣. المغرب في حلي المغرب ، علي بن سعيد ، تأليف ضيف ، دار المعارف — القاهرة ، الطبعة الثالثة .
١٢٤. المعني في الضعفاء ، الذهبي — تحقيق نور الدين عتر ، عني بطبعه ونشره : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر .
١٢٥. المعني مع الشرح الكبير ، لابن قدامة المقدسي ، دار الكتاب العربي .

١٢٦. منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد ، ل محمد بن عبد رب النبي ، رسالة مقدمة لنيل درجة ((الدكتوراة)) في الشريعة الإسلامية / فرع الكتاب والسنة في جامعة أم القرى .

١٢٧. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، للشيخ الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق : محي الدين عبدالرحمن رمضان ، دار الفكر .

١٢٨. الموضوعات الكبرى ، لابن الجوزي ، تحقيق عبدالرحمن بن محمد عثمان ، نشر محمد عبدالحسن الكتي ، المكتبة السلفية بالمدينة الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ .

١٢٩. الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية .

١٣٠. الموقظة في علم مصطلح الحديث ، للإمام الحافظ احدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية — حلب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١٣١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : على محمد البجاوي ، دار الفكر العربي .

١٣٢. نزهة النظر شرح نخبه الفكر ، لابن حجر العسقلاني ، مكتبة طيبة — المدينة ، ١٤٠٤ هـ

١٣٣. نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي .

١٣٤. النكت على كتاب ابن الصلاح ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : ربيع بن هادي ، طبع الجامعة الإسلامية — المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

١٣٥. النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السادات المبارك بن محمد بن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، المكتبة العلمية — بيروت .

١٣٦. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار ، للإمام المجتهد قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي — مصر ، الطبعة الأخيرة .

١٣٧. هدي الساري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المكتبة السلفية — القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ .

١٣٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة — بيروت .

٢	مقدمة :
٢	— موضوع البحث
٣	— أهمية البحث وقيمه العلمية
٧	— أسباب اختيار الموضوع
٧	— منهج البحث
٩	— خطة البحث
١٥	الباب الأول : حياة ابن عبد البر وجهوده الحديثة .
١٦	الفصل الأول : دراسة عن الحافظ ابن عبد البر وحياته .
١٧	المبحث الأول : عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية .
١٧	— حال الأندلس في القرن الرابع الهجري .
٢٠	— بداية الفتنة .
٢١	— الانتقام البربري من أهل قرطبة .
٢١	— الرئاسات المتتابعة والفتن المتلاحقة .
٢٢	— عصر الطوائف .
٢٣	— موقف ابن عبد البر من الحالة السياسية في عصره .
٢٤	— الحالة الاجتماعية في عصره .
٢٦	المبحث الثاني : عصر المؤلف من الناحية العلمية .
٣١	المبحث الثالث : اسم المؤلف ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .
٣٣	المبحث الرابع : مولده ، ونشأته ، وأسرته ، ووفاته .
٣٨	المبحث الخامس : طلبه للعلم ، ورحلاته .
٤٢	المبحث السادس : شيوخه ، وتلاميذه .
٤٢	— أشهر شيوخ ابن عبد البر .
٤٦	— أشهر تلاميذ ابن عبد البر .
٥٠	المبحث السابع : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .
٥٤	المبحث الثامن : مؤلفاته .
٥٤	— المؤلفات المطبوعة .

الفصل الثاني : جهوده الحديثية من خلال مؤلفاته المتعلقة بعلم الحديث وأهميتها .

المبحث الأول : نظرة عامة في مصطلح الحديث حتى عصر الحافظ ابن عبد البر .

المبحث الثاني : جهوده في علم الحديث رواية .

المبحث الثالث : جهوده في علم الحديث دراية .

الباب الثاني : مصطلح الحديث عند ابن عبد البر (الأنواع الموجودة عند الحافظ ابن عبد البر) .

النوع الأول : الصحيح

- صفات الحديث الصحيح .

- نقده للأسانيد ومعرفة مدى تحقق شروط الصحة فيها .

- تفاوت الصحيح عند ابن عبد البر .

- تطبيقات عل ما أطلق عليه الإجماع .

- قوة مصطلح (الصحيح) عند ابن عبد البر .

- منزلة الصحيحين عند ابن عبد البر .

- أثبت حديث ، أصح حديث .

- التصحيح بشهرة الإسناد والتلقي بالقبول .

النوع الثاني : الحسن

- مقاصد المحدثين عند إطلاقهم لمصطلح (الحسن) .

- معنى الحسن عند ابن عبد البر .

- إطلاقه الحسن وإرادته به المتواتر .

- إطلاقه الحسن وإرادته به الصحيح .

- إطلاقه الحسن مقارنا للصحيح (حسن صحيح) .

- إطلاقه الحسن على الحسن الاصطلاحي لدى المتأخرين .

- إطلاقه الحسن على الحديث المختلف في أحد رواياته أو ما فيه

راو محتمل .

- إطلاقه مصطلح الحسن على الحديث المختلف في إسناده .

- إطلاقه الحسن على الصورة المجموعة .

- إطلاقه الحسن على الحسن اللغوي .

- الثابت .

- الجيد ، المجود .

- ١٣٣ - إسناده صالح .
- ١٣٥ - إسناده لا بأس به .
- ١٣٨ النوع الثالث : الحديث الضعيف .
- ١٣٩ - موقف الحافظ ابن عبد البر من الأحاديث الضعيفة .
- ١٤٦ - لا أصل له (ح) .
- ١٤٨ - تصحيح الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول .
- الحكم بصحة الحديث عند العالم إذا كانت فتياه أو عمله
- ١٤٩ على وفقه .
- ١٤٩ - أحاديث الشيوخ .
- ١٥١ - القياس مقدم على الحديث الضعيف .
- ١٥٢ النوع الرابع : المتصل .
- ١٥٥ النوع الخامس : المسند ، المرفوع
- ١٥٦ - المذاهب في معنى المرفوع والمسند .
- ١٥٧ - المرفوع الحكمي .
- ١٦٦ النوع السادس : الموقوف .
- ١٦٧ النوع السابع : المرسل .
- ١٦٧ - مفهوم المرسل .
- ١٦٨ - اختلاف العلماء في حكم الاحتجاج بالمراسيل .
- ١٧٠ - رأي ابن عبد البر وشرطه في الاحتجاج به .
- ١٧٢ - بواعث الإرسال .
- ١٧٣ - مرسل الصحابي .
- ١٧٤ - القول في بعض المراسيل .
- ١٧٥ - مراسيل مالك رحمه الله .
- ١٧٧ - إطلاق الإرسال على الانقطاع .
- ١٧٨ - درجات المرسل .
- ١٨٠ النوع الثامن : المنقطع .
- ١٨٠ - تعريف المنقطع عند ابن عبد البر .
- ١٨٠ - إطلاقه المنقطع على المنقطع المتعارف عليه لدى المحدثين .
- ١٨٠ - إطلاقه المنقطع على المرسل .

١٨١ - إطلاقه المنقطع على العضل .

١٨٢ - إطلاق اصطلاح (مقطوع) على المنقطع .

١٨٣ النوع التاسع : العضل .

١٨٣ - معنى العضل عند الحديثين .

١٨٤ - العضل عند ابن عبد البر .

١٨٥ - بلاغات مالك .

- البلاغات الأربعة التي انفرد بها مالك في الموطأ ولم يستطع

١٨٦ وصلها ابن عبد البر .

١٨٨ - المعنعن . (تعريفه - شروط قبوله) .

١٩٠ - المؤنن .

١٩٢ النوع العاشر : التدليس :

١٩٢ - معنى التدليس .

- متى يقبل قول المدلس ويحتج به ومتى لا يقبل ؟

١٩٣ وكلام الأئمة في ذلك .

١٩٦ - حديث الرجل عمن لم يلقه .

١٩٨ النوع الحادي عشر : الشاذ والمنكر .

١٩٨ - أقوال علماء الحديث فيهما .

٢٠٠ - الشاذ والمنكر عند ابن عبد البر .

٢٠١ - مساواة الشاذ للمنكر عنده .

٢٠١ - إطلاق الشاذ على المنكر .

٢٠١ - إطلاق المنكر على الشاذ .

- استبداله مصطلح خطأ بـ " شاذ أو منكر " أو جعله

٢٠٢ مقترنا بأحدهما .

٢٠٣ - إطلاقه مصطلح العضل على الشاذ .

- إطلاقه المنكر والشاذ على مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ،

٢٠٣ ومخالفة الضعيف للثقة أو الثقات وتفرد الضعيف مطلقا .

٢٠٤ - إطلاق المنكر على الموضوع .

٢٠٤ - جعله المعروف مقابل للشاذ ، ومقابل للمنكر .

- ٢٠٥ - جعله المشهور مقابل المنكر .
- النوع الثاني عشر : زيادات الثقات .
- ٢٠٦ - شروط قبول الزيادة .
- ٢٠٦ - حالات رد الزيادة .
- ٢٠٧ -
- ٢٠٩ - قرائن وعواضد تدعم قبول الزيادة .
- ٢١٣ - تعارض الوصل والإرسال .
- ٢١٥ - تعارض الرفع والوقف .
- النوع الثالث عشر : الحديث المعلل .
- ٢١٩ -
- النوع الرابع عشر : المضطرب .
- ٢٢٤ -
- ٢٢٤ - معناه من خلال التطبيقات .
- ٢٢٥ - الاضطراب في السند .
- ٢٢٦ - الاضطراب في المتن .
- ٢٢٦ - الاضطراب في المتن والسند .
- ٢٢٨ - الحكم الإجمالي بالاضطراب .
- ٢٢٩ - الاضطراب الذي لا يؤثر .
- النوع الخامس عشر : المدرج .
- ٢٣٢ -
- النوع السادس عشر : الموضوع .
- ٢٣٥ -
- ٢٣٥ - معناه من خلال التطبيقات .
- ٢٣٦ - أسباب الوضع وأصناف الموضوعين .
- ذم الكذب والوضع في الحديث وبيان جهود المحدثين في كشفه والتحذير منه .
- ٢٣٨ -
- ٢٣٨ - من حدث بكل ما سمع لم يؤمن عليه الكذب .
- ٢٣٩ - بداية الكذب على النبي ﷺ .
- ٢٤٠ - جهود المحدثين في الكشف عن الكذابين .
- ٢٤١ - فضيلة الإسناد .
- النوع السابع عشر : المقلوب .
- ٢٤٣ -
- ٢٤٣ - معناه عند المحدثين .
- ٢٤٤ - حالاته الموجودة عند ابن عبد البر .

النوع الثامن عشر : صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من

٢٤٧ قذح وجرح وتوثيق وتعديل .

٢٤٧ - حال الحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه .

٢٤٧ - العدالة عند ابن عبد البر .

٢٤٩ - موقفه مع من لم تثبت عدالته .

٢٥٠ - مقياس معرفة العدالة عند ابن عبد البر .

٢٥٤ - الجهالة عند ابن عبد البر .

٢٥٥ - ما يرفع الجهالة عند ابن عبد البر .

٢٥٧ - الضبط عند ابن عبد البر .

٢٥٨ - من حدّث ونسي .

٢٦٢ النوع التاسع عشر : كيفية سماع الحديث وتحمله .

٢٦٢ - يصح التحمل قبل وجود الأهلية للأداء .

٢٦٢ - الرواية والشهادة على السماع .

٢٦٣ - الترجيح بالتحديث والعلو .

٢٦٤ - العرض على العالم .

٢٦٥ - قول أخبرنا وحدثنا واختلافهم في ذلك .

٢٦٨ - قول حدثنا وحدثني للفرد والجماعة .

٢٦٩ - الإجازة والمناولة .

٢٧١ النوع العشرون : في كتابة الحديث .

٢٧١ - كراهية كتابة الحديث وتحليده في الصحف .

٢٧٢ - الرخصة في كتابة العلم .

٢٧٥ النوع الحادي والعشرون : في صفة رواية الحديث وشرط أدائه .

٢٧٥ - معارضة العلم .

٢٧٥ - الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث .

٢٧٧ - تطبيقات لابن عبد البر في تصحيح الخطأ .

٢٧٨ - الأمر بتتبع ألفاظ الحديث ومعانيه .

٢٨٠ - ترجيح ابن عبد البر في حكم الرواية بالمعنى .

النوع الثاني والعشرون : آداب طالب الحديث . ٢٨١

- فضل التعليم في الصغر والحض عليه . ٢٨٢

- حمد السؤال والإلحاح في طلب العلم وذم ما منع . ٢٨٢

- الرحلة في طلب العلم . ٢٨٤

- الحض على استدامة الطلب والصبر على الأواء والنصب . ٢٨٤

- الحال التي تنال بها العلم . ٢٨٥

- كيفية الرتبة في أخذ العلم . ٢٨٥

- هبة المتعلم للعالم . ٢٨٦

- منازل العلم . ٢٨٦

- رتب الطلب والنصيحة في المذهب . ٢٨٦

- ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه . ٢٩١

النوع الثالث والعشرون : آداب المحدث . ٢٩٥

- ابتداء العالم جلساءه بالفائدة وقوله سلوني وحرصهم على

أن يؤخذ ما عندهم . ٢٩٥

- طرح العالم المسألة على المتعلم . ٢٩٥

- ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم . ٢٩٥

- ذم الفاجر من العلماء ، وذم طلب العلم للمباهاة والدنيا . ٢٩٦

- ما جاء في مساءلة الله عز وجل العالم يوم القيامة عما عملوا

فيما علموا . ٢٩٨

- ترك الدعوى لما لا يحسنه . ٢٩٨

- ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم . ٢٩٩

النوع الرابع والعشرون : آداب مشتركة بينهما . ٣٠٠

- في آداب العالم والمتعلم . ٣٠٠

- الإنصاف في العلم . ٣٠٠

- الترغيب في طلب العلم للنفس . ٣٠١

- النهي عن تحديث الناس بما لا تبلغه عقولهم . ٣٠١

- توقير العلم . ٣٠١

- فضل الصمت وحمده . ٣٠٢

- رفع الصوت في المسجد وغير ذلك من آداب العلم . ٣٠٢

- ٣٠٣ - مدح التواضع ، و ذم العجب و طلب الرياسة .
- ٣٠٤ - نشر العلم .
- ٣٠٤ - العمل بالعلم .
- ٣٠٥ - كسب طالب العلم المال وما يكفيه من ذلك .
- ٣٠٨ - النوع الخامس والعشرون : أخبار الآحاد .
- ٣٠٨ - أصول العلم وأقسام السنة .
- ٣٠٨ - قبول خير الواحد العدل وإيجاب العلم به بالإجماع .
- ٣٠٩ - حجية خير الآحاد .
- ٣١٢ - مذاهب فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخير الواحد العدل .
- ٣١٤ - أخبار الآحاد من علم الخاصة .
- ٣١٦ - ما يجري في العمل مجرى خير الواحد .
- ٣١٧ - الغريب (الفرد) .
- ٣١٧ - أقوال العلماء في معنى الغريب (الفرد) .
- ٣١٨ - الغريب (الفرد) عند ابن عبد البر .
- ٣١٨ - إطلاقه الغريب مقابل المعروف أو المحفوظ فيعني به الشاذ أو المنكر .
- ٣٢٢ - من أفراد البلاد عند ابن عبد البر .
- ٣٢٤ - المشهور .
- ٣٢٩ - النوع السادس والعشرون : المتواتر .
- ٣٢٩ - مفهوم المتواتر بين المتقدمين والمتأخرين .
- ٣٣٠ - معنى المتواتر عند ابن عبد البر .
- ٣٣١ - تطبيقات على المتواتر بمعنييه المتقدمين .
- ٣٣٧ - النوع السابع والعشرون : ناسخ الحديث ومنسوخه .
- ٣٣٧ - وقوع النسخ في حديث رسول الله ﷺ وأنه يكون في الأوامر والنواهي .
- ٣٣٨ - معنى النسخ .
- ٣٣٨ - النسخ في السنة أشد تعذرا من النسخ في القرآن .
- ٣٣٨ - بم يعرف النسخ ؟ .

- ٣٤١ - فضائله ﷺ لا يجوز على النسخ .
- ٣٤٣ - نسخ القرآن بالسنة .
- ٣٤٤ النوع الثامن والعشرون : المصحف .
- ٣٤٤ - التصحيح في الإسناد .
- ٣٤٥ - التصحيح في المتن .
- ٣٤٦ النوع التاسع والعشرون : مختلف الحديث .
- ٣٤٦ - محاولة الترتيب والجمع بين الآثار التي في ظاهرها التدافع .
- ٣٤٨ - محاولة النسخ بالدليل الدال .
- ٣٤٩ - الترجيح .
- ٣٥٠ - التوقف .
- ٣٥٣ النوع الثلاثون : معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .
- ٣٥٣ - أهمية معرفة الصحابة وأهم عدول .
- ٣٥٤ - تعريف الصحابي .
- ٣٥٥ - جهالة الصحابي لا تضر .
- ٣٥٦ - التفضيل بين الصحابة رضي الله عنهم .
- ٣٥٨ - قول الأئمة في التفضيل بين الصحابة .
- ٣٥٩ - الاختلاف بين الصحابة .
- ٣٦١ - إجماع الصحابة .
- النوع الحادي والثلاثون : رواية الأكابر عن الأصاغر ، والنظير عن النظير ،
- ٣٦٣ والصاحب عن الصاحب والمرء عن هو دونه .
- ٣٦٥ النوع الثاني والثلاثون : رواية الأبناء عن الآباء .
- ٣٦٧ فوائد حديثة متفرقة :
- ٣٦٧ - فائدة في ابن شهاب رحمه الله .
- ٣٦٧ - فوائد عن مالك رحمه الله .
- ٣٦٩ - فوائد عن أصحاب قتادة .
- ٣٧٠ - مكانة السنة عند ابن عبد البر .
- ٣٧٢ - سماعات .
- ٣٧٧ الباب الثالث : بيان الجديد عند ابن عبد البر وأثره على من بعده وانفراداته واختياراته .

- ٣٧٨ الفصل الأول : بيان الجديد عند ابن عبد البر وأثره على من بعده .
- ٣٧٩ المبحث الأول : بيان ما هو الجديد عند ابن عبد البر .
- ٣٩٠ المبحث الثاني : أثره فيمن جاء بعده في المصطلح .
- ٣٩٠ - تأثيره على القاضي عياض .
- ٣٩٢ - تأثيره على ابن الصلاح .
- ٣٩٦ - تأثير من بعد ابن الصلاح بابن عبد البر .
- ٣٩٧ - بعض النماذج من تأثير ابن عبد البر على بعض الأئمة .
- ٤٠٢ الفصل الثاني : ترجيحاته واختياراته وانفراداته في مسائل المصطلح .
- المبحث الأول : ترجيحاته واختياراته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء الآخرين .
- ٤٠٣ المطلب الأول : حكم العمل بالحديث الضعيف .
- ٤١١ المطلب الثاني : التدليس والمذاهب في حده .
- ٤١٩ المطلب الثالث : تعارض الرفع والوقف والوصل والإرسال .
- ٤٢٥ المطلب الرابع : المنع والمذاهب فيه .
- ٤٣٣ المطلب الخامس : المؤنن والمذاهب فيه .
- ٤٣٦ المطلب السادس : حكم زيادات الثقات .
- ٤٤١ المطلب السابع : حكم ما سكت عليه أبو داود .
- المبحث الثاني : انفراداته في مسائل المصطلح والموازنة بينها وبين أقوال العلماء الآخرين وبيان الراجح في ذلك .
- ٤٤٥ المطلب الأول : تحديد اصطلاح المسند .
- ٤٤٥ المطلب الثاني : تحديد اصطلاح المنقطع .
- ٤٤٨ المطلب الثالث : المرسل .
- ٤٥٢ المطلب الرابع : العدل .
- ٤٥٧ المطلب الخامس : مجهول العين .
- ٤٦١ المطلب السادس : الشرط في قبول الإجازة .
- ٤٦٥ الخاتمة :
- ٤٧٠ الفهارس العلمية :
- ٤٧٨ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٤٨٠ - فهرس الأحاديث النبوية .

- ٤٨٩ - فهرس الآثار .
- ٤٩٦ - فهرس الكلمات الغريبة .
- ٤٩٨ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ٤٩٩ - فهرس الأعلام الوارد لهم ترجمة في البحث .
- ٥٠٦ - ثبت المصادر والمراجع .
- ٥١٦ - فهرس الموضوعات .